



Copyright © King Saud University

جلال الدين السيوطي



King Saud University



Copyright © King Saud University



٤١٥ جمع اليهود في شرح جميع الجوامع ، تأليف عبد الرحمن بن أبي

يكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي ، جلال

الدين ( ٨٤٩ - ٩١١ هـ ) . كتبت سنة ١٠٥٨ هـ .

٤٠٣٠ مختلف المسطرة ٣٠٤٢٧ × ١٦ سم

نسخة حسنة ، خطها مسطور .

الاعلام ٤ : ٧١ هـ ، هدية الحارفين ١ : ٥٣٤

١ - الذهو ، لفظة عربية أ - الجلال السيوطي ، عبد الرحمن

ابن أبي بكر - ٩١١ هـ ب - تاريخ النسخ .



من خفيات اللطاف الملك المنان  
 والرجح الدخان تليد هذا الكتاب العظيم الثاني  
 للعيند المسكين الشوقاني محمد بن محمد العطار  
 المكتشوف في بلاد الوزار الكوي مولودا وعند  
 بئر الله الانتعاع لبيد  
 والمسلمين كافتة من  
 على نزلنا الذي هو  
 من اعلى الى الصفا  
 على نزل قيس ورا  
 وبلا حابه جدر  
 مساعدا  
 ملكة المشرفة  
 ادم الله عز وجل  
 يوم ٢٨ من الثوال  
 السبت

انتفا الشوقاني  
 الى القيد  
 من الرقعة محمد  
 ابو الهادي

٢٢٢٢ / ٢٢٢٢  
 ١٢٩٨١٦١٢٨

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
 اسم الكتاب **مجموع السوامع في شرح جفج** للشيخ **الشيخ**  
 اسم المؤلف **جلال الدين عبد الرحمن السيوطي**  
 تاريخ النسخ **١٠٥٨**  
 عدد الاوراق **٣١٥**  
 ملاحظات **(مكرر)**  
 رقم القياس **٧٤٤٦**  
 ٤١٥

٥٠٥







بسم الله الرحمن الرحيم . وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
 يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السعدي الشافعي لطف الله به . ابن سنان بن أبي  
 شاذانك انت كما انشيت على نفسك . واصل واسلم على محمد وفضل من حصصه  
 بروح قدسك **وقد** فان لنا في الفيا في العربية جمع ادناها واقصاها  
 وكما بال بغير من مائها صغير ولا كبير اما احصاها . ومجوعا تشد لفضلها ادنا  
 الفضائل . ومجوعا تحرق عنه جوع الجوارح والاول . حشدت فيه ما يغني عن  
 وتشتيف المسامح . واوردت مناهل كتب قاض عليها مع الفواعل وجعته **نحو**اية  
 مصنف فلا غرو ان لغنته جمع اجوام . وقد كنت اريد ان اضع عليه شرحا واسعا  
 كثيرا النقول . طويل الذبول . جامع للشاهد والتعاليل . معتنيا بالمتقادات للادلة  
 والماقاول . منبها على الضوابط والتواعد والتقسيم والمقادير . فزات الزمان  
 اضيق من ذلك . ورغبة اهله قليلة فيما هنالك . سمع الحاج الطلاب في شرح برهم  
 الى مقاصد . ويطلعهم على غايبه وشوارده . فتجزت لهم هذه المجالة الكافلة  
 تجل مباهية . وتوفيق معانيه . وتفجيك نظامه . وتعليل احكامه . سماء **للمفرد**  
 في شرح جمع الجوامع . والله اشهد ان يبلغ به المنافع . وتعملنا من باب الى آخر باب  
 ولتتارح عنه وكرمه **ص** اعدك الله على ما استغنى من النعم . واصل واسلم على نبيك محمد  
 المحض من جوامع الكلم . وعلى آله وصحبه ما قاموا لنفس ضيق واعوت عنه . واستغنى  
 هذا **المقام** قصدت اليه من تاليف مختصرة في العربية جامع لما في الجوامع من المايل والاكلا  
 كما لو جازة اللفظ وحصر الالفاظ محيط بخلاصة كفاي التسهيل والمارتشاف  
 مع مزيد وافق في انسجام قريب من اقامه . واستالك النعم به على الدوام ويحصر  
 في مقدمات وسبعة كتب **ش** المقدمات في تعريف الكلمة واقسامها والكلام والكلم  
 والمجلة والنول والاعراب والبناء والنصرف وغيره والذكورة والمركبة واقسامها  
 والكتاب الاول في العهد وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ والثاني  
 في الفضلات وهي المنصوبات والثالث في المجرورات وما حل عليها من المجرورات  
 وما يتبعها من الكلام على ادوات التعليل غير الجازمة وما ضم اليها من حقيقة عروف  
 المايلي واللابيع في العوالل في هذه النواع وهو الفعل وما احق به وختم باستغناها  
 عن معمولاتها وتنازعها فيها **ف** الخامس في النواع لهذه النواع وعوارض التركيب  
 الجعري من تغيير كالمخبار والحكاية والتسمية وضاروا المشوهة هذه الكتب الخمسة  
 في النحو والسادس في المنية والسابع في تعبيرات الكلام المفردة كالزيادة والحذف  
 والمبدال والنقل والادغام وختم بانياسه في طائفة الخط وهذا ترتيبا يديع لم  
 استبق اليه خدق فيه حذو كتب الأصول . وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من  
 حديث ابن جبان وغيره ان الله وترجى الوتر اما ترى النوات سبعة واما يامر سبعة  
 والطواف سبعة الحديث **الكلام في المقدمات** **ش** الكلمة قول مفرد مستقل  
 وكذا انوي معناه على الصحيح وسرط قوم كونه حرفين **ش** الكلمة لغة نطقت على الجمل

تقصير

واصح

نحو

المعنية

المعنية قال الله تعالى وكلمة الله هي العليا اي ما له الى الله تعالى الى كلمة  
 شوايتا وبينكم ان لا تعبدوا الا الله الالهة كلها انما كلمة هو قائلها اشارة الى قوله  
 رب ارجعون وما بقية وفي حديث الصحابين الكلمة الطيبة صدقة وافضل كلمة  
 قالها شاعر كلمة ليبيد . الامل شيء ما خلا الله باطل . وهذا الما طلاقا منكري .  
 اصطلاح الغوين ولذا استعرض لذكره في كتبهم بوجه كما قال ابن مالك في شرح  
 التسهيل وان ذكره في المعنية فقد قيل انه من امراضنا التي لا ذوا لها وقد اختلفت  
 عنها **واشهر** هذا الكلمة اصطلاحا واحصاها وها قول مفرد مستقل او منوي معناه  
 يخرج بغيره من الحد بالقول غير من الدوال كالخط والامارة وبالمراد وهو ما لا  
 يدل جرد على جز ومعناه المركب . وبالمستقل الاعراض والكلمات الدالة على معنيها  
 كحروف المضارعة وبالنسب وتا التانيث والفت حارث فليست بكلمات لعدم استقلالها  
 ومن استقط هذا القيد راي ما جزم اليه الرضي في انها مع ما في فيه كلمتان صارتا  
 ككلمة واحدة لسدة الامتزاج فبطل الما عراب على ارضه كالركب المزجي . ولم اجد  
 الى ما زاده في التسهيل من قوله الى بالوضع من باب الهميل لتعريفه باللفظ الشامل .  
 لذلك وذكر في القول الذي يخرج به لما تياتي في هو انه الموضوع لمعني ولذلك عدت اليه  
 وما قيل من ان ذكر اللفظ اولى لاطلاق القول على غيره كالراي معنوع لعدم ثباته  
 الى ما ذهبان اذ هو محاذ وعدلت كاللغات الاجل الى فرد صفة القول عن صلح اياه  
 صفة المعنى صحت قالوا ومنهم ابن الحاج وابو حيان وضع المعنى مفردا لانه كما قال الرضي .  
 وغيره صفة في الحقيقة وانما يكون صفة للمعنى بتبعية اللفظ والسلامة من المعراض  
 وهو الخبر فانه كلمة ومعناه مركب وموزيد قائم مثلا ويخوضب فانه كلمة ومعناه الما  
 والزمان **وقد** **ش** المعرف على المعرف كصنيع المهور ما من الاصل في المضارعة وتعلين  
 صاحب اللب لتعريف المعرف عقلا ففرد وضاعوا من قال ان اللام في الكلمة للمعنى الغنص  
 للاستغناء والتلة للوحدة ففتنا ففتنا ففتنا ففتنا ففتنا ففتنا ففتنا ففتنا ففتنا ففتنا  
 وسملت العبارة الكلمة تحقيقا كزبد وتعدرا كاحد جزي العلم المضاف كمنه الله فان  
 لا منها كلمة تفرد اذ لم تاتي الى المضافة الا في كلمتين وان كان مجرهما كلمة تحقيقا  
 لعدم لالة جزيه على جز معناه . وسمل المنوي المستكن وجوبا كانت في ثم وجوازا  
 سياتي في بحثنا لضم . وفرج بقول معناه ما نواه الانسان في نفسه من الكلمات المفردة  
 فانه لا يثبت كلمة في اصطلاحهم لانه لم ينوع اللفظ وقيد في التسهيل بقوله كذا  
 قال اشارة الى **المستقل** لا يعجز الما عراب المفرد فانه منوي مع اللفظ وليس بكلمة  
 لعدم استقلاله فصدفت للعلم به لانه اذا استند ذلك في اللفظ الموجود مع قوله  
 فمع المنوي اول . ومقابل الصحيح منه ما نقله ابو حيان وغيره ان صاحب المنية  
 وهو ابن الخبار منع قصبة الضم المستكن اسما قال لانه لا يثبت كلمة وذات فوراني  
 ان شرط الكلمة ان تكون على حرفين فصا عدا نقله الما عراب في الدين الرازي وقصبت  
 ومحصولة قاله ورد عليهم بالباء واللام ومعنى ما هو كلمة وليس على حرفين **ص** فان



وتامه  
وكل غير الاحالة راي

اي دون القول الذي غير





كذلك على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان فاسم او اقترنت بفعل او غيرهما بان  
 احتاجتا في افاضة معناها الى اسم او فعل او جملة اخرى وقال ابن النحاس معناه  
 في نفسه **الجملة** اما اسم او فعل او ما عرف وما اربح لها الماسيات في مجت  
 اسم الفعل من ان بعضهم جعله رابعا وسماه الخالقة **والدليل** على الحضرة الثلاثة  
 المستقرة والقسم العقلية فان الكلمة لا تتخلو اما ان تدل على معنى في نفسها او لا  
 الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد المازنة الثلاثة او لا الثاني الماسم والاول  
 الفعل وقد علم بذلك حد كل منهما بان يقال **الماسم** ما دل على معنى في نفسه ولم يقترن  
 بزمان **والفعل** ما دل على معنى في نفسه واقترن **والحرف** ما دل على معنى في غيره وفيه  
 المواضيع الثلاثة للسببية اي دل على معنى بسبب نفسه بايقظا غير الية وسبب غيره  
 اي انضامه الية فالجواب مشروط في افاضة معناه الذي وضع له انضامه الى غيره  
 ماسم كالتي في زبدت يزيد او فعل كقد قام او جملة كحروف النور الاستنهام والشرط  
 وقد حذفت المحتاج الية للعلم به نعم ولا وكان قد واما ذو وفوق ونحوهما لم تذكر  
 الماسيات فليس مشروطا في افاضة معناه للقطع بينهما معنود وهو صاحب  
 من لفظه وكذا فوق واما شرط لتوصل بينهما الى الوصف باسما الاضامن ويغزو الى  
 على خاص وقى على هذا وقيل هي اي في النظر فنية اي معنى ثابت في نفسه وفي  
 غيره اي حاصل فيه كمن يخرق كالتين (الرغيف فاما تفيد معناه وهو التبعيض في  
 الرغيف وهو متعلقها بخلا فزيد مثلا ومن قبل الضم المتصل بتغير وغيره راجعا للمعنى  
 كلين الحافض فقد اعتد اذ لم معنى لغزونا ما دل على معنى بسبب نفس ذلك المعنى بسبب  
 غيره او ثابت فيه اوفي غيره اما الاول فلان الذي لا يذله على معناه بسبب عين ذلك  
 المعنى واما يذيل بسبب ومنه عليه له ودلالة اللفظ عليه واما الثاني فلانه لا يصح  
 ان يكون اللفظ فالنفسه والمراد بالزمان حيث اطلق المعنى العبر عنه بالماضي الحال  
 والمستقباليه لشيء تنهاية هذا المعنى والعبر بالذات لانه باطل الوضع فهو مضرب الفعل  
 اسم لانه دل على مجرد الزمان وكذا المصنوع في اول النار لانه وان افهم معنى مقترنا  
 بزمان لكنه غير معنى وكذا اسم الناعل والمفعول لانهما وان لا دل الزمان المعين  
 فلهما لهما عليه عارضة وانا وضعنا لذان قام بها الفعل وكذا اسما لهما فعال ونحوهم  
 ويسر وعسى فعال لوضعها في الماض للزمان وعرض مخزدها منه وما ذكرناه من ان الحرف  
 لم يدل على معنى في نفسه هو الذي اجمع عليه النحاة وقد عرق اجماعهم الشيخ بها الذي  
 ابن النحاس قد ذهب في تعليلته قل المقرب الى انه يدل على معنى في نفسه قاله لان حوطب  
 يعني ما بينهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهم المعنى على انه لم معنى له لانه لو حوطب  
 بالاسم والفعل وهو لم بينهم موضوعه لغة كان كذلك وان حوطب به من بينهم فانه بينهم  
 منه معنوعا لانهم موضوعه لغة كما اذا حوطب به من بينهم ان موضوعها المستنهام وكذا  
 ما بر الحروف **قال** والفرق بينه وبين الماسم والفعل ان المعنى لغزوم منه مع غيره  
 اتم من لغزوم منه حال افراد بخلافه فاما لغزوم منها في التركيب على المعنوم منها

واحد

30

عليهم

في الشرح

في افراد انتهى **ص** فالاسم من خواصه ندا ونحوها ليت تشبه وتتنون لان ذوي  
 وحرف تعريف واسناد الية وتسميم بالمعنى على حدة فان او نزل منزلة المصدر وانما  
 وحرف حرفة ونداء صاحب على حذف الموصوف وتعود ضمير واعدلوا هو على المصدر  
 لغزوم ومباشرة فعل وهو لعين ان معنى اسما او وصفا ونه ما يسمى به او اردت لفظه  
 كلوا الحوزة واسطية الكذب وما حول وما قوة المايات كثر **الاسم** خواص  
 متبر من غيره وعلامات يعرف بها وذكرونا هنا تسعة **احدها** النداء وهو الدعاء  
 بخود محصورة نحو يا زيدا واما اختص به ان النادى مفعول به في الدعاء وفي اللفظ  
 ايضا على ماسياتي والمفعولية ما تليق بغير الاسم فان او دل على ذلك نحو قوله تعالى يا  
 قوم يعلمون يا ليتنا نرد المايات السبعة واو حديث البخاري يا رب كاسية في الدنيا عارية  
 يوم القيمة حيث دخل فيه يا على ليت ورتب ونما حرفان وقل اسجدوا وهو فعل فاجوا  
 ان ياتي ذلك ونحوه للتشبيه بالنداء او عرف التشبيه بغير الاسم وقل للنداء  
 والمنادي محذوف اي يا قوم وضعفه انما لك في توضيحه بان القائل لذلك قد يكون  
 وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف ومنه اسما ما لا دليل على استنسية الا  
 النداء اخرى كمرمان ويا فلانها يختصان بالنداء **والثاني** التثنية في سياتي حده  
 واقسامه العشرة في خاتمة انكسارها اسما والذى يختص بالاسم منه ما عدا  
 التثنية والقياسي الكحفي لروى البيت وهو الحرف الذي تعري له العظيمة  
 فانها تختصان كاسياتي واما اختص الباقى به بان التثنية من الفرق بين المصنف  
 وغيره والتثنية للفرق بين النكرة وغيرها والمقابل اما يداخل جمع المونسا لانه  
 والعوض اما يداخل لضعاف عوضا من اضافة الية ولا حظ لغير الاسم في الصرف والموت  
 والنيكس والمجمع ولا اضافة فان ودد على هذا الحق قول النحاة **الثالث** التثنية  
 عالم **ب** باذنايب لولم تقتضي اويله حيث اداخل للتثنية في لود هو عرف فالحوائج ان لو  
 هنا اسم علم للفظه لود لولك منه دأخرها واعرب ودخلها الجر والاضافة كاسياتي  
 شرح ذلك في مجت السمية **الثاني** حرف التعريف اذ ما حظ لغزوم الاسم في التعريف  
 والتعبير بذلك احسن للتعبير بالاسم له لها واللام على قول من يراها وحده الموقرة  
 ولما في لغة طر وكسلا من وزود ال الموصولة واما قوله صلى الله عليه وسلم يا ايها  
 ذا اللوم من قافان اللوم يفتح على الشيطان رواه بهذا اللفظ ابن خالصة وغيره فالحوائج  
 عنه كما سبق في الماسم **الرابع** الماسناد الية وهو انفع غلاما اذ به ترفاسية السا  
 من ضربت والماسناد تعاليق فيزج عنه او طلب بطلوب منه وللمولة القسم الثاني دون  
 المايات وعبر به دونه وسوا الاسناد المعنوي واللفظ كما حققه ابن هشام وغيره  
 وغلط فيه ابن مالك في شرح التسهيل حيث جعل الثاني صالحا للفعل والحرف كقولهم  
 ضربت فعل ماض من حرف جر ورواها هنا اسمان مجروران عن معناها المردف لاراد لفظها  
 ذهنا احكم على موضعها بالرفع على المايات ففرض هنا مثلا اسم سماء ضربت لاد ال على  
 الحدث والزمان وقد صرح ابن مالك نفسه في الكافية باسبة ما اخبر عن لفظه حيث قال

الثاني

غير



وان نسبت لاداء حكا . فان ادعيت واجعلها انسا . وفي شرح اوسط الماهن  
لمرمان اذا قلت هل عرف استغنام فانما جيب باسم الحرف ولما كان به على موضعه  
وهذا اسع ما تقدم في الامام على لومعني قول ومنه ما سمع به او اريد لفظه وقيل الثاني  
يتخرج قول القرب زعموا منطية الكذب وحديث الصحيحين ما حول ولا قوة الا بالله كثر من  
لنوز الحجة حيث اسند الى الجملة الفعلية في الماويل والماسية في الثاني فالعنى في  
الاول هذا اللفظ منطية الكذب اي يقره الرجل امام ملامه لتتوصل به الى غرضه من  
نسبة الكذب الى القول المحكي كما يركب الرجل في سيرة الى تلمذ منطية ليتضح على ما حاضره  
وفي الثاني هذا اللفظ كثر من كثر الحجة اي لا كثر في نقاشته وصيانتها عن اعين  
الناظر فان قلت فانصنع بقوله تسمع بالمعيه خير من ان تراه فان الماسد وقع فيه  
السمع وهو فعل ولم يرد لفظه فالجواب من ومنين احدهما انه محمول على حرف ان اي ان  
تسمع ونحوه تاويل المصدر اي سيرا فك فان اسناد في الحقيقة اليه وهو اسم كافي قوله  
تعال وان تسمعوا قرب للتعوي وان تسمعوا خيراكم ونظير ان قوله . لا اله الا الله  
احضر الوفا . وان اسندا للذات هل انت مخلدي . فيمن رواه برفع احضر فانه مذكور  
فيه ان القرينة ذكره في المعطوف ليصح عطفه عليه والم لازم عطفه من فعل حيلة وهو  
منوع اما من رواه بالنصب فهو على اضرار ان احضرها والمضارع قوة المذكور والثاني انه  
نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو سماعك لانه مذكور في الفعل مع الزمان فخر لا احد  
مذكور له كافي قوله . وقالوا ما تشا فقلت الله . فانه نزل فيه المنزلة المذكورة  
ليكون مذكورا مطابقا للمسئول عنه المفرد وموفا في ما تشا . ولم يحل كل حرف ان كافي  
البيت السابق لان قوله ما تشا سوال عما يشا في الحال المستقبلة ولعل كل حرفها لا  
مستقبلا فلا يطابق السوال واعتبر بجواز ان يراد اشياء في الحال الموقوفة المستقبلة  
ودفع ما كان تمامه الى المصاحح ان روي في موضع ذلك **الخامس** المضافة اليه كونه  
مضافا ونضافا اليه واما تخويم فينتفع الصادق منه ثم فان الفعل فيه موضع المصدر  
**السادس** **الابع** الجر وعرفه واما اختص به لانه انما دخل الكلام ليعدي الى الماسية  
في حال التي لا يتعدي بنفسها اليها لاقوة ضاها معن ذلك الحرف فاستمع دخولها الى  
على اسم بعد فعل لفظا او قد تزايد امتنع دخول عامل الجر على كلمة استمع الجر الذي  
مواثره فان اورد على هذا الحقول الشاع . والله ما يليها م صا حه . ولا ما لطق  
الليان جانبها حيث ادخل الباقيل نام ونو فعل فالجواب انه على هذا الموضوع في دليل  
نام صاحب **النام** عود ضير اليه وبه استدلال على اسية منها لعودها اليها في قوله تعالى  
نما تبايننا به وما التبعيته لعود ضير الفاعل المستكن عليها في نحو ما احسن زيد  
والا الموصولة لعوده عليها في قولم قد افعلم المتقوية فان اورد على هذا الحقول تعا  
اعدوا يوا قرب للتقوية حيث عاد الضير على فعل الامر في الجواب انه غاير على المصدر  
المفوز منه وهو لعوده على الفعل نفسه **السابع** مباشرة الفعل اي ولا يور غير  
فاميل وبذلك استدلال على اسية كيف قال تعالى الم تركي فعل ذلك وبه استدلال

الاسم  
الاسم  
الاسم

في حرفة

قوله

باتفاق

الاسم  
الاسم  
الاسم

الربا شرا على اسية اذا في قوله القاك اذا خرج زيد ثم ينبت على ان الاسم ينقسم الى  
اربعة اقسام **اسم** عي ومو ما دل على الذات بلا قيد كزيد ورجل **واسم** معنى  
ومو ما دل على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود **وصف** عني ومو ما دل على قيد  
في الذات كقاعده وقائم **وصف** معنى ومو ما دل على قيد في غير الذات كجلى  
ورضى وقد يصح الاسم لما كقبض المضرات والوصف كنافع وصار والمراد بالاسم  
هنا قسم الوصف الى قسم الفعل والحرف وما قسم الكنية واللقب والحق فيهم  
الذات في المعنى المذكور في اقسام الكلمة السابقة فانه اعم وقول ومنه ما سمع به  
الى اخره فيه لك ونشر مرتب فالشامل الماويل لما سمع به والمخبر ان لما اريد  
لفظه **فاسم** تعلم زعموا منطية الكذب لم اقل عليه على شيء من كتب الماويل  
وذكر بعضهم انه دوي مطنة بالنظر المحبة والنون واخرج ابن ابي حاتم في تفسيره  
عن صفوان بن عمرو الكلابي قال يبين منطية العلم زعموا انما زعموا منطية السطحا  
واخرج ابن سعد في الطبقات من طريق الماعش عن شرح القاضي قال زعموا كنية  
الكذب **والفعل** ما من ان دخله تا فاعل او تا نائبها كنية **وامر** ان  
الطلب وقيل نون تو كيد وموصف قتل وقيل دل عليه بالخبر وعكسه  
**ومضارع** ان يدي بهر منكم فردا او لونه معظا او جعا او ناخا ط مطلقا  
**او غايبة** او غايبة او غايبة مطلقا او غايبة في الفعل ثلاثة  
اقسام خلافا للكو فيبين في قولهم قتلان وجعلوا الامر مقتطعا من الخبر  
المضارع وذكورة مع كل قسم علامته لانه يبلغ في الاختصار اخذها الماضي و  
بقا لفاعل سوا كانت لتكلم امر مخاطب وبقا للتانيث الساكنة واما اختص  
بها الاستقاة المضارع عنها بقا المضارعة واستقنا الامر بيا المخاطبة والاسم  
والحرف بالثاء المتحركة قال ابن مالك في شرح الكافية وقد افردت التال كنية  
بالحجة تزيانهم وييس كما انقرت تا الفاعل بالمجازا تبارك ورد بالخبر جواز  
ان يقال تباركت اسما الله الثاني الامر وخاصة ان ينتم الطل في يقبل  
نون التوكيد فان انتم كلمة ولم تقبل النون في اسم فعل موصو او قبلها  
ولم تنهه ففعل مضارع والامر مستعمل اي لانه مطلوب به حصول تام يحصل  
اوه وامر حاصل نحو يا ايها النبي ثق الله قال ابن هشام الى ان اراد به الحب  
سواره ولا يخرج فانه بمعنى رمت والحالة هذه والمالك ان اراد به يتجديد  
الرمي وليس كذلك وقد يدل على الامر بلفظ الخبر نحو والذات يرضعن  
والاطلقات يتردضن كما يدل على الخبر بلفظ الامر نحو ولما دله الرمح من اي  
قيد الثالث المضارع ويخرج اقتنا حه باحد الحرف الماربعة الهمزة والنون  
والسا والياء والهمزة الحذف من التمييز سوف واخوانها المذكور وتلك وعدم  
لرؤسها انما تدخل على اهله واهله فالهمزة للمتكلم مفردا نحو اكرم **والنون**  
له جعا او مفردا معظما نفسه نحو نحن نقص **والسا** بالمخاطب مطلقا مفردا كان



بمعناها

او منى او حتما ذكر او مونا و الغايبة و الغائبة **والى** الغايبة طلقا  
 مفردا او منى و مجموعا و للغايات و آخره من هزة و نون و فاويا لا يكون .  
 كذلك كما كثر و نرسا له و اذا جعل فيه نرجسا و ذلك و نرسا الشيب خصه بالثنا  
 و هو الحنا و هو صالح **الحال و الاستقبال خلافا لخصه باصداق المختار**  
**حقيقة في الحال و ما فيها** في زمان المضارع حسنة افعال احدها انه لا  
 يكون **الحال** و عليه ابن الطلاوة قال ان المستقبل غير محقق الوجود فاذا  
 قلت زيد يقوم غدا فعليه ان يكون غدا الثاني انه لا يكون **الحال** المستقبل  
 و عليه الزجاج و انكر ان يكون **الحال** صيغة لقصر فلا يسع العبارة لانك بعدد  
 ما سطق بحرف واحد من حروف الفعل صا رضائيا و اجيب بان مرادهم بالحال  
 غير المنقطع **الحال** الفاصل بين الماضي و المستقبل الثالث و هو قرأى الجمهور  
 انه صالح لنا حقيقة فيكون مشتركا بينهما لان اطلاقه على كل منهما ينوقف على  
 مسوغ بخلاف اطلاقه على الماضي فانه مجاز لتوقفه على مسوغ الرابع انه  
 حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال و عليه الفارسي و ابن ابي ركب و هو المختار  
 عندى نيل حمله على الحال عند التخرج من القران و هذا شان الحقيقة و دخول  
 السين عليها فادة الاستقبال و لا تدخل العلامة الاعلى الفروع كعلامات  
 النسبية و الجمع و التانيث و النسب الخامس عكسه و عليه ابن طاهر لان اصل  
 احوال الفعل ان يكون منتظرا ما لا يرضى فاما مستقبله سبق هو احق  
 بالمال و رد بانه لا يلزم من سبق العيني بغيره **المثال** و يخرج الحال **مخرجها** مجزا  
 و يتعين بالمان و نحوه و ليس و ما وان و لا و اما متبعا عند اكثر و الاستقبال  
 نظري و اسناده لتوقع و كونه طلبا او وعدا و مع توكيد و ترج و مجازاة و نائب  
 خلافا لبعضهم مطلقا و المسهل في ان و لو مضى و خرف تنقير **المضارع** قسم  
 و لا نافية في الماضي و ينصرف للمضارع و لما و قيل كان ما ضيا و غيرت صيغته  
 و لو للشرط و اذ و ربما و قد للتقليل و كونه خبريا ب كان قيل و لما انما بينه  
 و ما عطف عليه او عطف على حال او مستقبل او ماض فكل من **المضارع** اربع  
 حال لان احدها ان يترجم فيه الحال و ذلك اذا كان مجزا لانه لما كان لكل من  
 و المستقبل صيغة تخصه و لم يكن **الحال** صيغة تخصه جعلته دلالة على الحال  
 راجحة عند مجزاة من القران خبر لما فانه من الاختصاص بصيغة و عليه الفارسي  
 بانه اذا كان لفظا صالحا للقرب و المتغير فالما قريب اقرب و الحال اقرب من  
 المستقبل الثاني ان يتعين فيه الحال و ذلك اذا اقترن بالمان و ما ومعناه  
 الماضي و الساعة و انفا او نفي بليس او ما او ان لا يترجمه لغير الحال  
 او دخل عليه ما و المتبدا قول المكثر في الجميع و زعم بعضهم انه يجوز قبل المقرون  
 بالمان و نحوه مستقبلا اقتران ذلك بالماضي و لا يترجمه لغير الحال لان ما يترجم  
 و اجيب بان استعماله في المستقبل و الماضي مجاز و انما يخص الحال اذا استعملت

للان

وان ركب

بلغ

دفع

على

على حسنة و زعم ابن مالك ان المنف بالثلاثة قد يكون مستقبلا على قوله قال  
 حسان . و ليس يكون الما مازا م يربط . و قال تعالى قل ما يكون لي ان ابدا  
 مني تلقا نفسي ان اتبع الما يوحى الي و اجيب بان الكلام اذا لم يكن فرسنة  
 نصره الى المستقبل لفظية او معنوية و زعم ابن ابي رجب و ابن مالك ان  
 الما لم يتبدل بوجه مع المستقبل قليلا نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة  
 اني ليخبرن ان قد هبوا به فيخرج مستقبل اسناده الى متوقع و قال ابو علي  
 ما توجد الما مع الحال و هذه حكاية حال يعني الما في الاولى و اول بعضهم انما  
 على حد مضارع يبتكم او قصد كذا ان تذهبوا به الثالثة ان يتعين فيه  
 المستقبل و ذلك اذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان نحو لاه او مضافا  
 اليه بخار و ركب اذا تروى في الفعلان مستقبلان لعلى الاولى اذا و اضافة  
 اذا الى الثاني او اسند الى متوقع بقوله . هو لك ان تقول و انت بلغ .  
 لما فيه النجاة من العذاب . اذ لو اريد به الحال لزم سبق الفعل للفعل على  
 الوجود و هو محال او افتضى طلبا نحو و لو الدات يرضع لينفق و مسعة  
 ربي لما نواخذنا او وعدا نحو يعذب نبيها و يفر من نبيها او مفعلا و اذ توكيد  
 كالنقون لانه انما يليق بما لم يحصل و اذ اداة ترج نحو لعلى بلغ الما سبب او اذ اذ  
 مجازاة جازمة ام لا نحو ان يسا نذهبكم كيف تصنع اصنع او حرف نصب ظاهرا  
 كان او مقدر اخلافا لبعض المتأخرين في قوله لا يتعين بغير من حروف النصب  
 و المسهل في قوله لا يتعين بكون اولوا المقصدية نحو نود اخذتم لو لم يخلاف  
 الشرطية فانها تصرف للمضارع كاسياني او حرف تنقيس و هو السين و سوف فان  
 وضعها لتخليص المضارع من سبق الحال الى سعة المستقبل فيل او ما القسم  
 او الما نافية و عليه في الما و في الجز و في وجاهة لانه في معنى التوكيد في الثانية  
 معظم المتأخرين و صح ابن مالك مذهب المختص و المبرر بقا على الاحتمال معهما  
 فقد خلت على الحال في قوله و لا اقول لكم عندى خزان الله . الرابع ان يصرح معناه  
 الى الماضي و ذلك اذا اقترن بلم او لما و ذهب الجز و في و غير ان قد خولها كان ما  
 فغيرت صيغته و نسب الى يسويه و و منه ان الحافظة على المعنى او الما  
 على اللفظ و ديانة لا نظرية و نظرية الما و اول المضارع شيوا او كوال الشرطية  
 نحو لو نواخذ الله الناس او اذ نحو و اذ تقول للذي انعم الله عليه اي قلت او ربما  
 نحو زعمنا تكبره المقرون من الامر . له فرجة لكل العقول . او قد التقليلية نحو  
 قد اترك القران انما له . بخلاف ما اذا لم يكن للتقليل او كان خبريا ب كان نحو لا  
 زيد يترجم قاله ابن عصفور و اصعب لما انما بينه نحو لما يقول زيد قام عمرو قال  
 ابن عصفور و يحتاج ابيات ذلك الى دلالة السماع اي في جوان وقوع المضارع  
 بعد ما اذا المعروف انها لا تدخل الما على ماضى اللفظ و المعنى كاسياني و ما عطف  
 على قال او مستقبل او ماض و عطف عليه ذلك فهو مثله لاسناده اتحاد الزمان

لذلك

الواقع بعد الاصل  
 قلب الثاني  
 اقتد لما الحارمة  
 حنة اذ لا يدخل على السماع

مضارع



في الفعلين المتعاقبين نحو الرز ان الله انزل من السماء فتصيح المراض اي فاصعب ولقد  
امر على الليم يميني فغضبت ثم قلت يا يميني اي بررتي قال ابو حيان ومن الزمان  
المتخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو جازي بنديك **والماضي للمحال**  
**بالنسبة** والمستقبل يطلب و وعد وعطف على مستقبل ونفي بلا وان بعد قسم  
وتحتمل والمضي بعد مئة السنوية فان كانت لم بعد امر بعين المضي وتخصيص  
وكما وصيت و واقعا صلة او صفة نكرة عامة وانكر ابو حيان هذا القسم  
**للماضي** اربع حالات ايضا احدها ان يتبع معناه للمضي ونحو الغالب ان  
ان يقصر في الاحمال وذلك اذا قصد به المنة كسكك كعب واستريت وغيره من الفاظ  
المنفرد اذا موعبا زة عن ايقاع معنى لم يظن يقارنه في الوجود الثالث ان يقصر  
الى المستقبل وذلك اذا اقتضى طلبا نحو محمدا لك وعزمت عليك المفعلة  
او لما فعلت او وعدت او ما اعطيت ان الكوثر او عطف على ما عليه استقباله نحو قد مر  
قومة يومنا الغيبة فاو ردهم النار ويوم يفتح في الصور فتخرج او نفي بلا او ان بعد قسم  
نحو ولين زالتا ان امسكها من احد من بعد اي ما يسكنها رددوا فوانه زددنا  
انما **الماضي** ان يستقبل المستقبل والمضي وذلك اذا وقع بعد مئة السنوية  
نحو سوا علي ائت امر فعدت اذ محتمل ان يرا ما كان منك من قيام او فعود او ما  
يكون في ذلك وسوا كان الفعل معاد لا بام ام نحو سوا على اي وقت جيتي فان كان  
الفعل بعد مئة مئة ونا لم تعين المضي نحو سوا عليهم ان نذرتم امر لم نذرهم لان الثاني  
ماضي معنى فوجب معنى الاول لانه معادل له او وقع بعد اذ انه تخصيص نحو هو لا فعلت  
ان ارادت المضي فتوابع نحو فلو لا كان من الغزوة من قبلكم او لو اني فعلت او لم اني فعلت  
فما نحو فلو لا نفي لسينفرد بعد كمالا فامضي نحو كمالا جامة رسولا كذبوه والمحال  
نحو كمالا نصحت جلودهم بدل لنام او بعد حيث فامضي نحو فانه من حيث امر كمالا  
والمستقبل نحو ومن حيث خرجت او وقع صلة فامضي نحو الذي قال لهم الناس وللمستقبل  
نحو اما الذي تاتوا من قبل ان تقدروا عليهم وقد اجتمع في قوله  
• واي لا يتكلم نذكر ما معنى • من الامر واستجاب ما كان في عند • او وقع صفة  
لنكرة عامة فامضي نحو رب وقد هرقته ذلك اليوم والمستقبل كحديث نصر الله امرا  
سبع مقالت فوعاها فاذا ما كاسعها اي يسع لانه ترعيب لمن اذكر حياته في حفظ  
ما يشع منه وانكر ابو حيان هذا القسم الرابع بصورة سمي كلها فقال بعد ان ساقها  
وهذه المثلثة هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك والذي ذهب اليه الجمل على المضي  
لما في اللفظ على موضوعه وانما هو المستقبل فيما شله من خارج وواقعه المرادي  
**وليس خلا للافعال والباقي فرع والمترتبة طعنا من المضارع على الماضي**  
فيه ميلتان الاولى ذهب بعضهم الى ان الماضي في الافعال هو الماضي لما سبق  
المثلية لا اعتلال المضارع والمزب اغلغله وان المضارع هو الماضي مع التزايد  
والمزمنة بعد ظهورها والجمهور على ان الثلاثة اصول الثانية ذهب لكون

اعلم  
بصوره  
كلها فقال

الي ان اصول الفعل الماضي والمضارع فقط وان الامر متقطع من المضارع اذا اصل  
افعل للفعل كما في الغايب ولما كان امرا لم يطلب الكزغل السنتم استقلوا حي اللام  
فيه فذ فوعا مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال ونحو اقل ذلك انه  
مترتب والمضربون على انه اصل براسه وما ذكر في اصله منوع **ص** والحرف لعلامة  
له فان اخضع باسم او فعل عمل والاول ولا يستثنى من الاول على التي في ضيها  
فعل ومن الثاني ما ولا وان النافيات **ش** الحرف لعلامة له وجودية بل لعلامة  
ان لا يقبل شيئا من خواص الماضي ولا من خواص الفعل ومثلا لانه اقسام مختص  
بالماضي وتختص بالفعل ومشتراك بينهما والاصل في كل حرف تختص لا يعمل فيما اختص  
به وفي كل حرف لا يختص ان لا يعمل وقيد ابو حيان الاول بان لا ينتزل منه منزلة  
الجز فان تنزل كمال وسين المتفلس لم يعمل وما خرج عن هذا المصل على التي في جزها  
فعل فانها تختص به بمعنى انه يجب التلاوة انياها كاسياتي في باب الاستعمال حيث نزع  
النصب بعد ما وقع ذلك لم يعمل لان هذا المختصا من عرق ما يلزم وما ولا وان  
النافيات فانها لا تختص مع ذلك لم تعمل لانها شتى بليست انها للمضي والحال وتدخل  
على المسند او المحم فالحقت بها **وليس منه عني وليس من كان واخواتها على**  
**الصحيح** المشهور ومذهب الجمهور ان المذكورات افعال لانفعال ضاير الرفع والتا  
السائلة بها **وهب** ابن السراج الى عوفية عن وليس مستند الى عدم نفيها وواقعه  
في الاولى تغلب وفي الثانية الفارسي وابن شقير ورد بان ذلك لا يصلح دليل للمضي  
مع قيام دليل الفعلية وذهب الزجاجي الى ان كان واخواتها عروف وقال ابن هشام  
في خواص السهل الخلاف في عني وليس مشهور في كان غريب قال ابن الحاج في العند  
على العندي في شرح المباح ان المراد قال ان كان حرف قال العندي وهذا طرف من  
قول من قال ان ليس وعني حرفان قال ابن الحاج هو وان كان في باردي الذي صنفها  
لما انه اقوى لمن تامل ما هنا لا تنزل كل حدث بل دخلت للتقدم معنى المضي في خبر ما دخلت  
عليه **ص** والكلام قول مفيد وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه وقيل السامع وقيل  
نحو المصحح استراط القضية وافادة ما يجعل ما اتحاد الناطق وان شغل حلاقه  
**ش** الكلام في طلق لغة على الخط والامارة وما يفهم من حال السامع والملاقاة  
على هذه الثلاثة حجاز وعلى التكلم الذي هو المصدر وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان  
الطلاقة على هذا حقيقة وعلى ما في النفس من المعاني التي يغيب عنها وعلى اللفظ  
المركب اذا لم يفيد وهل هو حقيقة فيها او في الاول فقط اي الثاني فقط  
لثلاثة مذهب للتخمين وعلى الكلمة الواحدة كافي العلاج واما في الاصطلاح  
فاحسن حذوده واخصرها انه قول مفيد فخرج بالقول الخمسة الاول المذكورة  
وبالغيبه الكلمة وبعض المركبات وهو الذي لا يفيد والمراد بالغيبه ما يفهم  
محسن السكوت عليه وهما المراد سكوت المتكلم والسامع او ما اقوال ارجحها الاول  
ظان التكلم فاما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة السامع والمراد محسن السكوت

من اصل الفعل  
الحرف

الكلام  
بضمير



في الفعلين المتعاقبين نحو المثران الله انزل من السماء فتصعب المراض اي فاصعب ولقد  
امر قل الله يميني فثبت تحت قلت لم يميني اي يترتب قال ابو حيان ومن الزايف  
الملتصقة بالتحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو جاز زيد يمينك **والماضي للمحال**  
**باب** استنباط بطلان وعد وعطف على مستقبل ونفي بالواو وان بعد قسم  
وحتمه والمضي بعد منزلة السنوية فان كانت لم يقدما بعين المضي وتخصيص  
وكما وحيت وواقعا صالحة او صفة نكرة عامة وانكر ابو حيان هذا القسم  
**ش** الماضي اربع حالات ايضا اخذها ان يتبع من معناه المضي وهو الغالب انما  
ان يقصر في الاحمال وذلك اذا قصد به الماضي كسبب واشترط وغيره من الفاظ  
المنفرد او موعبا زنة عن ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود الثالث ان يقصر  
الى المستقبل وذلك اذا اقتضى طلبا نحو محض لك وعزمت عليك المفعلة  
ادما فعلت او وعدا نحو انا اعطيتك ان اذكور او عطف على ما عليه استقباله نحو قد  
قومت يوم القية فاوردتهم النار ويوم ينق في الصور ففزع او نفي بلا اول وان بعد قسم  
نحو ولين والتمس ان امسكها من احد من قديم اي ما ليس كما رددوا فواسه ما رددوا  
انما الرابع ان يستعمل المستقبل والماضي وذلك اذا وقع بعد منزلة السنوية  
نحو سوا علي انت امر فعدت اذ محتمل ان مراد ما كان منك من قيام او فعود او ما  
يكون في ذلك وسواء كان الفعل معادا لا بامام ام نحو سواك فعل اي وقت جيتي فان كان  
الفعل بعد مازي وقابل تعين المضي نحو سوا عليهم ان يذكروا امر فترد عليهم لان الثاني  
ماضي معنى فوجب معنى الاول لانه معادل له او وقع بعد اداة تخفض نحو هو لا فعلت  
ان اردت المضي فهو توبيخ نحو فلو لا كان من لغزوني من قبلكم او لو اني فعلت او لم استقبل  
فما رخص فلو لا لغزاي لست اذيعكم كما قال المضي نحو كلما جاء امة رسولها كذبوه والماضي  
نحو كلما نصحت جلودهم بد لنا ام او بعد حيث قال المضي نحو فلو اني فعلت امر كذا الله  
والاستقبال نحو ومن حيث ضربت اوقع صلة فالماضي نحو الذي قال لهم الناس والماضي  
نحو اما الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم وقد اجترعوا في قوله  
• وايضا ينكم نذكر ما مضى من الامر واستيجاب بما كان في عند • او وقع صفة  
لنكرة عامة فالماضي نحو رددت هرقته ذلك اليوم والمستقبل نحو تحريت نصرته امر  
سبع مقالتي فوعاها فاذاها كما سمعها اي يسمع لانه ترغيب لمن اذرك حياتك في حفظ  
ما يشتمعه منه وانكر ابو حيان هذا القسم الرابع بصورة سمى كلها فقال بعد ان ساقها  
وهذه المثلثة هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك والذي ذهب اليه الجاهل على المضي  
لانها اللفظ على موضوعه وانما هو المستقبل فيما مثل به من خارج وواقعه المراد  
**وليس خلا للافعال والماضي نوع والماسرقة طعنا من المضارع على الماضي**  
فيه ميلتان الاولى ذهب بعضهم الى ان الاصل في الافعال هو الماضي لما سبق  
المسألة باختلال المضارع والماضي باغلا له وان المضارع هو الماضي مع الزيادة  
والماضي منه تغية طريقتا والجمهور على ان الثلاثة اصول الثمانية ذهب لكونه

الي ان اصول الفعل الماضي والمضارع فقط وان الماسرقة مستطع من المضارع اذا اصله  
افعل لتفعل كما في الغايب ولما كان امرا لمحا طيب الكرم على النعم استيقظوا اي اللام  
فيه فخذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال ونحو اعل ذلك انه  
مضرب والمضربون على انه اصل براسه وما ذكر في اصله منوع **س** والحرف لام علامة  
له فان اخضع اسم او فعل على ولا فلا ويستثنى من الاول فعل التي في ضيها  
فعل ومن الثاني ما لا وان التانيات **ش** الحرف لام علامة له وجوزية كل علامة  
ان لا يتصل شيان خاص بالماضي والاس خواص الفعل ومثلاثة اقسام تنخص  
بالماضي وتختص بالفعل ومشتراك بينهما والاصل في كل حرف تحقيق لا يعمل فيها انخص  
به وفي كل حرف ما يتحقق لا يعمل وقيد ابو حيان الاول بان لا يتنزل منه منزلة  
الجزء فان تنزل كال وسين المستغنى لم يعمل وما خرج عن هذا الاصل هل التي في ضمها  
فعل فانها تتحقق به بمعنى انه يجب التلاوة اياها كما سياتي في باب المستعمل حيث ربح  
النصب بعد ما وقع ذلك لا يعمل لان هذا الاختصاص عرّفه ما يلزم وما لا ولا وان  
التانيات فانها لا تتحقق مع ذلك لا تعمل لانها شيئا يليق انما للنفذ والمحال وقد خل  
قل الميتة او المحب فالحقت بها **وليس منه معنى وليس في كان واخواتها على**  
**المصحح** المنهية ومذهب الجمهور ان المذكورات افعال لانفعال ضاير الرفع والتا  
السائلة بها وذهب ابن السراج الى عينية عن وليس مستندا الى عدم نفعها وواقعه  
في الماوية تغلب وفي الثانية الفارسي وابن شقير وروى ان ذلك لا يصلح لذلك للمضي  
مع قيام دليل الفعلية وذهب الزجاجي الى ان كان واخواتها عروف وقال ابن هشام  
في خواص السهل الخلافية عن وليس شديدي كان غريب قال ابن الحاج في القيد  
حكى الغندي في شرح المباح ان المير قال ان كان عرف قال الغندي وهذا اظرف من  
قول من قال ان ليس وعنى حرفان قال ابن الحاج هو وان كان في ياربي الذي ضمها  
لما انه اقوى لمن قال انها لا تنزل قل حدث بل دخلت لتقيد معنى المضي في خبر ما دخلت  
قلته **س** والكلام قول تغنيده وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه وقيل السامع وقيل  
نما والمصحح اشتراط القصيدة وافادة ما يحتمل اتحاد الناطق وانطلق خلافه  
**ش** الكلام يطبق لغة على الخط والامارة وما يفهم من حال السامع والاطلاق  
على هذه الثلاثة مجاز وعلى التكليم الذي هو المصدر وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان  
الاطلاق على هذا ضيقة وعلى ما في المنع من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ  
المرتب افاد امر تغنيده وهل هو حقيقة فيها او في الاول فقط او في الثاني فقط  
ثلاثة مذاهب للتخمين وعلى الكلمة الواحدة كان الصالح واما في الاصطلاح  
فاحسن حذوده واخصرها انه قول تغنيده فخرج بالقول الخمسة الاول المذكورة  
وبالتغنيده الكلمة وتعضد لمركبات وهو الذي لا يغنيده والمراد بالتغنيده ما ينمى  
يحسن السكوت عليه وهل المراد سكوت المتكلم او السامع او هما اقول ارجح الاول  
لان التكلم فكان ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة السامع والمراد بحسن السكوت

في من اصل الفعل الفعل الماضي  
الحرف

الكلام  
مضمر



عليه ان لم يكون محتاجا في افادته للمسمع كاستيحاء الحكم عليه الى الحكم فيه او كالمسح  
 فلا يضر احتياجه الى المتعلقات من الناطق وحواسه وهل يشترط افادة الناطق لاجل  
 قولان احدهما نعم وجزءه ابن مالك فلا يشترط السماع فوق الارض والارض حارة وكلما رجل  
 كلاما والثاني لا وصحة ابو حيان قال والاصل ان السامع الواحد كلاما وغير كلام اذا  
 به من يحكيه فاستغنى عن نصوصه بمرحلية به ثانياً وبمحل الخلاف ما اذا ابتدى به فيصح  
 ان يقال زيد قائم كما ان النار حارة وبلا خلاف ذكره ابو حيان في تذكرته وهل يشترط  
 في الكلام القصد قولان احدهما نعم وجزءه ابن مالك ولا يشترط فلا ينطبق به  
 به النائم والناهي كلاما وعلى هذا يترادف في المحدثين والثاني لا وصحة ابو حيان  
 وهل يشترط فيه اتحاد الناطق قولان احدهما نعم فلا يصلح زحلان على ان يذكر احدهما  
 فعلا والآخر غافلا او مستنداً والآخر جمل لم يسم ذلك كلاماً وقلل بان الكلام على واحد  
 فلا يكون عامله الا واحداً وعلى هذا يترادف في الحديثين ناطق واحد والثاني لا وصحة  
 ابن مالك و ابو حيان لا كأن اتحاد الكاتب لم يعتبر في كون الخط خطأ وقال ابن قاسم  
 صيدوي الكلام من طينتين يتصور كل واحد من الطينتين انما اقصر على كلمة واحدة  
 لا يكثر الاقل نطقاً بالهوى وكانها مفعولة في كلامه وهذا معنى قوله وانما يتصور طلاقة  
**تبيين** في تخصيص النفاة الكلام بالشيء مجرد اصطلاح لما قيل عليه وقد بالغ النفاة  
 في انكاره ذلك عليهم فقال في كتابه من انما النفاة الكلام عندنا ما استعمل من حرفين فصلاً  
 من الحروف المفعولة اذ اوقع من تصح منه او من قبيله الافادة قال وانما شرطنا نظام  
 ما نه لو اني بحرف ومضى زمان واخي بحرف لم يصح وصف فعله بانه كلام وذكرنا الحروف المفعولة  
 لان اصوات بعض الحروف اذ ربما تقطعت على وجه يلبس بالحروف لكنها لا تتجزأ بحرفها  
 وشرطنا وقوع ذلك من تصح منه او من قبيله الافادة لئلا يكثر عليه ان يكون ما يسمع  
 من بعض الطيور كلاماً وقولنا القليل دون الشخص لان ما يسمع من الحيوان يوصف بانه  
 كلام وان لم يصح منه الغارية وهو محال له لكنه يسمع من قبيله وليس كذلك الطيور ولا  
 يجوز ان يشترط في هذا الكلام كونه مفعولاً على ما ذهب اليه اهل النحويين ان اصل اللغة  
 فسوا الكلام الى مفعول ومستعمل والمفعول ما لم يوضع شي من المعاني والمستعمل هو الموضع  
 للمعنى فابداً فلو كان الكلام هو المفعول عندهم وما لم يبد ليس بكلام لم يكونوا يفتقرون  
 على تصنيف كل كان بحيث ان يسموا ما لم يسموا اسم الكلام رأساً على ان الكلام انما يفتقد  
 بالافادة وليس لها تاني في كونه كلاماً كما لا تاني لها في كونه صوتاً وقد تصدق  
 ابو طالب الغنوي في شرح المصباح بضم مذهب النحويين في ذلك واكثر ما استدول  
 بقولهم ان يورد ما تعقل فاية نه هذه ليس بكلام وينبغي ان يشترط في ان الكلام انما يقع على  
 الجمل المتعينة وقرره بانه اسم لصدر ونائب عنه وذلك المصدر وهو التكليم موضع  
 للمعاني والتمثيل فغالبه كماله على ذلك فلما جازى الكلام عليه وجب ان يترادف  
 به التكليم واقل احوال التكليم والتكثير ان يكون واقفاً على جملته قاله الراجح له  
 في ذلك اما قولهم لقليل الغاية ليس بكلام فنوابه الجواز والمبالغة كقولهم

للبلد ليس بشان واما قول شوبه ذلك فيعومره حجة لانه المقصود ان يقال  
 ان المتقدم من اهل النحويين منعوا في عرفهم على ان سمو الجمل المتعينة كلاماً دون  
 ما لم يبدى على ذلك على سبيل التحقيق كما انهم سمو هذه احوال الواقعة كضرب  
 افعالا ولو عدلنا الى التحقيق كانت اسما لما وقع من الحوادث انتهى وقال ابن حبان  
 الخصايع فان قيل لم وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه وعلى الجمل القائمة دون  
 غيرها المستغنى عن ذلك ام لمجرد السماع فيلزم ان لا يلى الاشتقاق فحق به دون  
 من السماع لما ان الكلام مأخوذ من الكلام وهو المرح والناهي واما تحصيل النام بالتمام  
 المعنوي دون غيره قال وما يونسك بذلك ان العرب لما اذنت الحروف من ذلك فخصه  
 باسمه لم يبق له على الواحد وهو قولهم كلمة ثم قال في امر كلامه لكل فورسنة ولهاها  
 ولا يمكن في كلمة خلافاً لمن طالعته ولم اسم ورف خلافاً للفارسي وما فعل ورف  
 خلافاً لشد ورف بل في اسمين واسم ورف هو الضمير فايد الى الكلام اولى الافادة  
 والمصلي ان الكلام مشتق من اسمين او من اسم وفعل فلا يتبين في هذين وطرفين  
 ولم اسم ورف ولم فعل ورف وكما كلمة واحدة فلان الافادة انما تحصل بالاسناد وهو  
 بدله من طرفين مستند ومستند اليه والاسم يجب ان يوضع يصح ان يكون مستنداً او مستنداً  
 اليه والفعل لكونه مستنداً الى مستند اليه والحرف يصح ان يكون مستنداً او مستنداً  
 لكونه مستنداً او مستنداً اليه وكذا الاسم مع الفعل لكونه مستنداً او مستنداً اليه  
 مستنداً اليه والفعل والفعل والفعل والمستند اليه فيها والاسم مع الحرف اما ان يفتقد  
 منه المستند او المستند اليه والرفان لا مستند اليه فيها ولا مستند والكلمة لا استغناء  
 فيها بالكلمة وزعم ابن طهفة ان الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً اذا قامت مقام الكلام  
 كعم ولانها اجواب وزعم بان الكلام هو الجملة المقدرة لغيرها وزعم ابو علي الفارسي ان  
 مع الحرف يكون كلاماً وهذا نحو ما زيد **واجب** بان يافت مستند الفعل وهو ادخا  
 او نادى وزعم بعضهم ان الفعل مع الحرفين يكون كلاماً ما يفتقر الى ان الحرفين  
 لا يبعد كلمة **ص** وهو خبران اعتل الصدق والكذب والافانسا والاصح اعضاده بينهما  
**ش** اختلاف النام في اقسام الكلام فالخداق من النفاة وغيرهم واهل البيان قاطبة  
 على انحصاره في الخبر والمنادى قال كثر من اقسامه ثلاثة خبر وطلب واسما قالوا لان  
 الكلام اما ان يقبل الصدق والتكذيب او لا الاول الخي والثاني ان افتقر معناه  
 بلطفه فهو اسما وان لم يفتقر بل تافه عنه فهو الطلب والمحقق فلا حول الطلب  
 في المنادى وان معنى اسما طلب الضرب مقترن بلفظه واما الخبر الذي هو  
 فذلك فهو متعلق الطلب بنفسه وقال وطرب اقسام الكلام اربعة خبر واستخبار  
 وهو الاستفهام وطلب وقد افاد دج الحرف الذي تحت الطلب وصعب بانه الاستخبار  
 داخل تحتها ايضا وبان معنى يقرب واسترثب خارج منه وقال المحدثين ستة خبر استخبار  
 وامر ونهي ومن قال بعضهم عشرة نداء وسئلة وامر وتشفيع وتحيي وتشم وطرف  
 ورفض وسكن واستفهام وقال بعضهم تسعة باستقام الاستفهام لدخوله في المسئلة و

والاسم مستند الى  
 الحرف مستند الى  
 الحرف مستند الى  
 الحرف مستند الى  
 الحرف مستند الى





الكلم

الجملة

تضم ثمانية باسقاط السجع لدخوله فيها وقال بعضهم سبعة باسقاط الثلث لأنه من قسم الخبر وقال بعضهم ستة عشر أمروني وحسن استبعاد وطلب وجوده ومن وافقنا في تلخيص واختيار وقسم وتسميته ومجازاته ودقته وتبع واستسنا والتحقين مختصاره في القسيتين المولين وزجوع نتيجه المذكورات انهما **الكلم المركب من ثلاث** وان لم ينفذ وعواسم جنس الكلمة لا جمع كثره ولا قلة وما من طبعه من المانواع خلافا لراعيها **الكلم القول** المركب من ثلاث كلمات فصاعدا اذا لا يتواضع في الكلام بالتركيب من ثلاث واغم منه بقدر اشتراط الفاعلية والكلام فلكسته ثانيا في اجتماعها في قوام زيد وارتقاء عملها ان قام وجود الكلام دون الكلام زيد قائم وعكسه في ان قام زيد وهل يشترط ان يكون الثلاثي من المانواع الثلاثة او لا فليكون من نوع او نوعين او اكثر الخاضع فيه خلافا والصحيح عدم الاشتراط والصحيح انه اسم جنس للكلمة كثره وثره ما صح كثره ولا قلة خلافا لراعي ذلك بدليل تذكره في قوله اليه تضعيد الكلام الطيفي لم يتغير فيه نظم واحد وكذا ذكره ابن الصائغ في شرح الفهية وابن فلاح في معنييه قال ابن الخطائين لا يطبق الكلام على المركب من كلمتين الماعند من حوزا مطلق اسم الجمع على اثنين وفي شرح التيسيل لناظر الجيش اختلفت النحاة في الكلام فذهب جماعة منهم الى ان لا يجمع للكلمة وذهب الغارضي وغيره من المحققين الى انه اسم جنس لما اختلفت على ذلك اخرجها وعلمه الماكرا لا يقع الماعل بما فوق العشرة واذا قصده بمادة منها ج بالذوات والثاني انه يقع على القليل والكثير والثالث انه يقع على اقل من ثلاث وعليه ابو مالك **والجملة** قيل ترادف الكلام والاصح اعم لقدر شرط الافادة فان صدرت بغير واسية او فعلين فعلية او ظرف او مجرور فطرقة وان تعدت ما حروف والعين بغيره بالاصل واسية الصدر فعلية العين ذات وحسين وتسمى لكبرى ان كان خبرها جملة والضمير ان كانت خبرها ما بينهما اعتبارا ان **ش** ذهب طائفة الى ان الجملة والكلام مترادفان وموطا قول الزمخشري في الفصل فانه بعد ان فرغ من هذا الكلام قال ويسمى الجملة والكلام خبرا ديان وموطا قول الزمخشري والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها قال ابن هشام في الحق وهذا يتبعهم فيكون جملة الشرطية اجواب جملة الفعلة وكل ذلك ليس فيه اذ ليس كلاما وعلى هذا فخذ الجملة القول المركب كما افصح به شيخنا العلامة الكافي في شرح التواضع في الاختار والترادف قال لا نعلم بالضرورة ان كل مركب يطلق عليه الجملة وسبقه الى اختيار ذلك ناظر الجيش وقال انه الذي يقتضيه كلام النحاة قال واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي لان كلامنا كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كما اطلاق التسمية على الدنيا لغير نظر اليه انهم كانوا كذلك انتهى وتقسيم الجملة الى اسمية وفعلية وشرطية فاستثنا التي صدر بها الاسم كزيد قائم وهنات العتيق والفعلية التي صدر بها الفعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظلته قائما ويقوم وقم والغرفية المصدة بظرف او مجرور نحو اعينك زيد واقى الدار زيد اقدرت زيد افعلا بالظرف او

المجوز

او المجزوء بالمتنقار المحذوف ولا مبتدأ مجزئ عنه بها وراى الزمخشري وميت في الجملة الشرطية والاصواب انها شرقيش في الفعلية لان المراد بالصفة لا المند والمند اليه ولا عين بما تقدمت عليهما من الحروف فالجملة من نحو قائم الزيدان وازيد اخوك والعلل بان منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو قائم زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قت فعلية والمعتبر ايضا ما مرصده في الاصل فالجملة من نحو كيف جازيد ونحو فريفا كذا تم وفريفا تقتلون ونحو فاي اياها انما تكون فعلية لان هذه الاسماء في رتبة التاخية وكذا الجملة من نحو يا غدا الله وان احسن الشركي استخارك والامام عليا والليل اذ انقضى من صفة زهره في الاصل فقالوا العند او عزيد او ان استخارك اذ خلق الامام واقسم بالليل وقد تكون الجملة ذات وجهين رفق اسمية الصدد فعلية التي نحو زيد يقوم ابوه قال ابن هشام ويسمى في اذ عكس ذلك نحو طمنت زيدا ابوه قائم وتقسيم ايضا الى الكبرى والصغرى فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قائم وابوه وابوه قائم والصغرى هي الفعلية على المبتدأ كما جملة الخبر بها في المائتين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبار ان يجوز زيد ابوه علامه منطلق لمجموع هذا الكلام جملة كبرى ما غير وعلا من منطلق صغرى ما غير وابوه علامه منطلق كبرى باعتبار علامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام **والقول** لقطة على معنى فيهم الثلاث قبل والمتمل وليس مجازا في غير الكلمة ولا خاصا بالمركب ولا المند خلافا لراعيها **ش** القول هو اللفظ الدال على معنى فاللفظ صير بشل المستعمل والمتمل منه الصوت المقدر على مقطع والدال على معنى فصل يخرج المتمل قبل الكلمة والكلام والكلمة شئ لا يتبين اي انه يصدق على كل منهما انه قول مطلقا حقيقيا وقيل انه حقيقة في المزد واطلاقه على المركب مجاز وعليه ابن معقل وقيل حقيقة في المركب سواء اذام لا واطلاقه على المزد مجاز وقيل حقيقة في المركب المند اطلاقا على المزد والمركب الذي لا يفيد مجازا وبه جزو المجازي في تفسيره وقيل انه يطلق على اللفظ المتمل ايضا فيرادف اللفظ كاه الجرحان في باب طر من شرح التيسيل وزعم ابو البقاء اللطاف اما اطلاقه على غير اللفظ من الادي والماعتقاد فجازا على هذا المذهب وهذا مذهبنا وموضعنا اعرب مشتركا لقان اما بانه يقال الحرب الرجل عن حاجته ايان عنها ومنه حديث والبيب تعرب عن نفسها ولما جاله عوت الملائكة خالت في مرعاها واعربها صا حبا اجاهها والحق اعربني عن حسنه والتعريب عوت الحدة واعربها الله غيرها وازالة الفساد اعربت الشى ازلت عربة اي فسادا وتعدى الاول عين واليا في بالهزة ويأتي اعرب لا زما بمعنى تكلم بالعربية او مازت له خيل على باب اوله فله عري اللون او تكلم بالحداد اعطى العربون فقد عسرة معان والمناصب المعنى الاصطلاح من الماؤل اذا قصده ايمانة المعاني المختلفة كما ستعرفه ويصيحان يكون من خمسة بعد **ش** قال الجمهور لفظي فهو ترجميليه الغامل طار او موزر مثل او منوي وخصل المقدس بما الله متعقبة والمخرب بغيره وقيل معنوي فهو تعقيل

القول





لفظا او تقدير قبل او محلا في المبني **ش** اختلف هل المعرب لفظ او معنى على قولين فالجواب  
على الاول انه ذهب ابن خروف والسويدي وابن مالك ونسبه للمحققين وابن ابي عمير  
وساير المتأخرين ووجهه في هذا ان ظاهر اوقافهم في جعل المعرب في محل المعرب وهو المعرب  
كاسميان والحد بل انما الحركة والحرف والسكون والحذف وبالمقدور ما كان في المعرب ونحو  
ما سميان وقولنا بجليه المعامل احراز من حركة المعرب نحو المعرب من حركة التاء وسائر الحركات  
فان قلت فلم يزد في اخر الكلمة كاصنع ابن هشام في السدور قلت قد صرح به في شعره  
بان ذلك ليس فيه ما يحتمل ان يزد من غير ان يزد في المعرب بل في غير المعرب فغيره  
وانما هو بيان محل المعرب في الكلمة وقد ذكرنا في ذلك منقول من اهل اللغة في قوله  
يتوهم كونه ضربا من الضم لان المعرب قد يكون في غير المعرب كاسميان وذهب اهل جماعة  
من المتأخرين الى انه معنوي ونسب لظاهر قول سيبويه ووجهه ان المعرب قد يكون لازما للزوم مقدوره  
لفعل لفظا او تقدير او استدلالا على الاول بان المعرب قد يكون لازما للزوم مقدوره  
كرفع المعرب ونصبه بجان الله وروى عنك وجرى الكلام وعريط مربي الكلام وام عريط فلا يصح  
قول من جعله تغييرا واجيب بان ذلك ونحوه متغير حتى انه يصح التغيير في غير المعرب  
السكون ان كان عليه ما قبل التركيب واديان الاول مجازا والثاني يرد عليه المعرب في  
فانه كذلك واستدل للثاني بان لو كانت الحركات ونحوها اعراضا لم يصب اليه في قولهم  
حركات المعرب واجيب بانها بيانية وبارها في قوله في المبني واجيب بانها في  
وبانها تزد في الوقف مع العلم عليه بالمعرب واجيب بانها في الوقف مع العلم عليه بالمعرب واجيب  
بانها غرضية باعتبار انه وبان السكون ليس ياء واجيب بان المعرب اعم من وجود الحركة  
وخذفها وبان فيه تخصيصا بقول طلاقاته اللغوية بخلاف ما اذا جعلنا نفس  
الحركات والحروف ففيه نقول للفظا الكلمة عنده لوله اللغوية وذلك غير  
جائز للفظا لم يرد في تقسيم المعرب الى ظاهر ومقدر وهو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر  
ومقدر ومعنوي وحصل المقدر بما الله متقلبة عن بامقذرة محو او المحو بما الله  
غير متقلبة عن شيء محو وحصل وادعى تغييرا في ذلك كذا في تقسيم التغيير  
الى لفظي وتقديري والمقدر وقسمه بعضهم الى ثلاث لفظي وتقديري ومحل  
وقدر المحل بوضع الاسم المبني **ش** وحله اخر الكلمة او ما قبل مترلته  
المراء باخر الكلمة نحو الدار من زيد والميم من يتيم وبما تزل مترلته المفعول المحنة  
فان علامة المعرب فيها الوزن وضرتها وليست هي اخر الكلمة ولا متصلة بالماء  
بل بالضم الذي هو المعامل والمفعول المترلته من الفعل وكذا في قوله تعالى  
وان المعرب فيها في الكلمة قال ابن جني في الخاطر يتلون المائتين المفعول محو  
الى المعرب في المضاف والمضاف اليه وقال ابن هشام الذي يظهر في نحو يا عيسى  
عناك محل الوزن والنون بمترلته التثنية **ش** ليس اخر المعرب هو المعرب  
والمبني لا عرف اعزاي له قال ابن عيسى وربما سمي اخره قوله عاب على معنائه لو

الظاهر

اي تغيير معنوي  
المتأخرين  
قبل التركيب  
في الوقف  
في التقدير  
تغييرا في اللفظ  
معنويا وهو قد لا يكون  
اللفظي من غير معنوي

حشو

المعرب او كان ما يعرب لكان محل المعرب **ش** والصحيح انه زائد على الماهية هـ  
ومقدار الوضع **ش** فيه تسليتان الاولى المعرب زائد على ماهية الكلمة كاجرم  
به ابو حنيفة وذكرنا من ذلك انه جرمنا ونفسها وقوله ابو حنيفة الثانية ذكر  
الزجاجي في اسرار النحوي ان الكلام سابق المعربة في الماهية وهل تلفظ المعرب  
به زمانا غير معرب ثم ان استثناء المعاني فاعلم ان المعرب قد ينفصل في غير اول  
تبدل الاستثناء ولا يتعد ذلك في سبق رتبة الكلام كتقدم الجتم المأثور  
الرواية في قوله ان لا يزداد له خلاف للنحاة وفي اللباب لا يلبق ان المحققين على  
البيان وان وضع اللغة حليم يعلم ان الكلام عند التركيب لا يبدل يعرض فيه ليس  
للمعرب فلو كان يضع المعرب مقارنا للكلام **ش** ويواصل في الاسماء وانما لها  
فيها **ش** مذهب المتأخرين ان المعرب اصل في الاسماء في المعاني لان الاسم  
يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الناعلية والفعلية والمضافة  
فلو لا المعرب ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما احسن زيد بالانصب  
ن النصب والرفع في المعرب وبما جزم المستفاد من قول المعرب لوقع اللبس خلاف  
الفعل فان المعرب فيه لا يعرض من خلاف صيغته باختلاف المعاني وقال **ش**  
المكوفون انه اصل فيها لان اللبس الذي اوجب المعرب في الاسم موجود في  
المفعول في بعض المواضع نحو لا تاكل السمك وتسريرا اللبس بالنصب من الجمع  
بينها وبما جزم من غيرها نطقا وبالرفع من الاول واما في الثاني واجيب بان  
النصب على اضار ان وانجزم على رادة كما والرفع على التلغ فلو اظهرت المعامل  
المضرة لم ينجح الى المعرب ونصب بعض المتأخرين الى ان الفعل اثنى بالمعرب  
من الاسم لانه وجد فيه غير صيغته قوله ثباته بخلاف الاسم فهو له لا بداهة في  
فرع وهذا هو القول الثاني المطوي في المتن قال في المار تاسي وهذا من  
الخلاف الذي ليس فيه كثير منقعة **ش** والناضحة **ش** الناضحة المعرب  
فعلي القول بان المعرب لم يزد كما افصح به في التسهيل بان ما جزم به لا يلبس  
عامل من حركة او حرف او حكون او حذفي او على انه معنوي فكذا قال ابن جني  
في الخصائص بان لزوم اخر الكلمة ضربا واحدا لا يزداد ذلك في المعامل  
ولذلك سمي نسبة للزوم طريفة واحدة كلزوم النكاح وضعه وتقسيم ايضا الى  
ظاهر كاضيف وضرب والى مقدر كعدا وزد امرا وعمله اخر الكلمة كاسل ولا يكون  
فيما تزل مترلته فيما أعلم وموضع المعرب في المعامل وقبل فيها **ش**  
والمبني الحروف والماضي وكذا الامر خلا فاللغوية والمعرب فليل ان اسبه  
الفعل المبني وقيل ان لم يركب وقيل ان بعض معنى الحرف وقيل او وقع موقع مبني  
او ضاع ما وقع او اضيف اليه وقيل او كثر على معنى الحرف والمختار وفاقا  
لا من ما لك وابن الفتح واني البقلا ان اسبه الحرف بلا معارض **ش** هذا اختصاص  
بالمبنيان فالجمع على بناء الحروف والماضي لعدم وجود منقعة في المعرب السابق فيها

وهو هـ  
في كلام المعرب هاهنا  
نظير للمعرب في الكلام  
الاشياء والنحو والماضي  
عن الزواجر في المعرب  
فان قال قاضي في الكلام  
المعرب في الوقف  
اللفظي يستلزم القول ان  
الوجه كما كانت نطقا به  
زما لا غير معرب فادخلت  
عليه ما عاب به من  
نطقه في اوله ليل  
الاستثناء في المعرب  
نطقه به في اوله  
ثم اعرب في المعرب

البا

المبني



فان قيل قد تحصل الالبان في بعض الحروف المتري ان لام المزدول لا مركب صورتهما  
واحدة والحق مختلف وكذا في التني والان التني اجبت بحصول المزدول المتري  
العامل على سائر ودوق لام المزدول او انه اذا احتجبت التني بالالبان  
التي تغيرها من حروف التني نحو اما لام فاعلم على بناءه والكوفية على اعرابه وتسا  
الاختلاف باختلاف السابق في ان الارباع اصل في المفعول ايضا او فعل المزدول هو  
ما به المصل فيه ولا يقتضي لبنائه وعلى الثاني يوجب ان المصل فيه ولا يقتضي اعرابه  
وربما على الكوفية ذلك بانه مقتطع من الصانع فاعرب كاحله والضرية لا يرون  
ذلك بل يقولون انه اصل برأيه كالتقديرا لاختلاف في هذه المسئلة بين على الاختلاف في  
اصلين وهذا امر لطيف تذكره ان شاء الله تعالى في كتاب السلسلة الذي عرضنا ان نولفه  
نحاكة لسلسلة الجوزية الحققة وسلسلة الذهب للزركشي المصنوع والمسمى به  
سني فطعا ما اختلف في سبب التني هل يوجب احد او اكثر قد ذهب كثير من الى الثاني  
فهم من قال في سبب التني هو الفعل المتري ومثله يترال وهنات فانما تنيها لشيء ما يترال  
ويصدق التني ورد هذا طرأ ايلزورنا سقيا لك وضربا زيدا لهما تغيرا لهما  
يلزورنا عراب ابي واوه لانما يقتضي ان يجمع المربعين ومنهم من قال في سبب التني  
التزكيب وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال المتني ما ناسب سبب المصل او وقع غير مركب  
تضمن ان المصنوع قبل التزكيب متبينة وقيل اسباب التني تسمى الحروف كاسماء  
الشروط والاستخدام ووقعه موقع المتني كمال الواقع فوقع اترك ويازيد الواقع  
موقع كاف الخطاين ومثله لما وقع موقع المتني كالتعلم الموث المحدث كتمام فاما  
خارج نزال الواقع موقوع اترك في العدل والمعرف واصنافه الى سبب كاسماء الزمان  
المضافة الى الجملة او لها ما زاد بعضهم ان تسمى على منع الصرف قال ابن جني في المصنف  
ذهب بعضهم الى انه اذا انضم اليه سبب من اسباب منع الصرف يالك امتنع المصنوع من  
المعرابه احتلا لانه ليس بعد منع الصرف المترك المعراب ومثله ذلك كتمام وقطام  
وياب فاعلم العلية والثاني والمعدلة عن حادثة وقاطعة قال وما ذكره فاستد  
لان سبب التني في المصنوع ليس طريقة طريق حديث الصرف وتزكيبا عما سببه مشابه المصنوع  
للمعرابه وغيره قوله ليس بعد منع الصرف المترك المعراب ممنوع وقيل له بياح هذا امر  
مردود فان سبب التني فيه شبهة به يترك وقد وجدنا ما اجتمع فيه حجة اشتراط  
من مواضع الصرف ولم يثبت ذلك اذ ربما كان في هذه العلية والثاني والجميع التزكيب  
والماثل والنونانين كلام ابن جني والذي جزم به ابن مالك في كتبه انه سبب التني هو  
شبه المرف فقط وهذا هو المختار ونقله جماعة من المشاهير عن ظاهر كلام سيبويه  
وضح به ابن جني المختار كالتقديرا لاختلافه وكذلك انما البقاء في التلخيص ثم رايه  
ايضا في تفسيره الجليل كقول العطار وعبادته واما سبب التني في المصنوع فاعلم ان سبب التني  
في كل كلام في البناء المخرج عن الظاهر والواقع موقع الامر في ان هذا انما هو  
على وجه التعريب والصحيح ان كل اسم تني فاعلم ان سببه بالمحرف وهذا التني كالتزكيب

قف عليه

الديني

بلغ

لنقل



لنقل ومعنى في ذلك التني هو كمالها اشبهت هل يكونا على حرفين والمصنوع اشبهت  
معنى الحرف او يكون مقتطعا الى ما بقى وهذا امر هيبا لهذا قول الخليل بن احمد  
بجوده لم ان شبه الحرف ابا يونس حيث لم يحارصه معارض فان عارضه ما يقتضي انما  
ولا اثر له وذلك كانه شرط واستقفا ما وموصولة فانها معرفة مع مشابهتها للمحرف  
الاحتمال الى التلافة تكن عارض هذا التني لزومها للاقتضا وكونها بمعنى كل ان  
اضيفت الى توكيد وتسمى بعض ان اضيفت الى معرفة فاعراضت مشابهتها للمحرف في سببها  
للمحرف فاعلمت مناسبتها للمحرف طرأ اذ اعينة الى ما موصوفى بالماثلة وتقتضيه ابو  
حيان بلدون فانها ملازمة للاقتضا بل هي اقرب من ان يكونا فيهما فانها لا يقتضي لفظا  
وهي بنيتية وقال بعضهم انما اعرب الى تنيها على المصل ليعلم ان اصل التني في المصنوع  
كالمصنوع في المصنوع والمفعول الثاني وجب اعلاها تنيها على ان المصل فيها مع  
وتدلك جزم ابن المباركي في كتابه مع المادلة في وضعه على حرف او حرفين وان يحو  
لكن في وضع لزوم المضافة وقيل اصلها مع ومعناه ولو لم يوضع كالمشارة ودان  
وتان للتني واستعمله ليدان يوجب على الفعل وما يتركا كاسماء المفعول وقيل هي  
متصورة لنفسه قبل التني ان قلت تنيها للام الامر على الباقي واقتضاه تباصل  
للمصنوع وانما له كاد ايل السور ولعلته نحاسي وقيل المصنوع للمصنوع او لما اقتضاه  
او الوضع في كثير او استغناؤه باختلاف جنيها اختلافا في الزجوة الحشر في شبه  
الحرف ستة احدها الوضع بان يكون المصنوع موضوعا على حرف او حرفين فان ذلك متوقفا  
في وضع الحرف اذ المصنوع وضع الحرف المصنوع والفعل ان يكون على ثلاث حروف فيكون  
حرف يوقف عليه وحرف فاصل بينهما والحرف الثاني لا يوقف عليها لانه اختص بها المفعول ان  
ما قاما مررت تني المصنوع عن زيد فلا بد ان يكون اختص بالمفعول والمالم يوقف للمفعول  
عنها اليها فادية فان اورد على ذلك جواب واخ وهم وهن وهم كذا وكذا وتقدم فانها  
معرفة مع تنيها على حرفين فالجواب انها وضعت ثلاثية ثم حذفنا ما تباها والحقيرة  
بالوضع المصنوع لا بما بعده الطاردي فان اورد على ذلك فاعلم انها وضعت على حرفين فانها  
معرفة على المصنوع كاسماء في الطرف فالجواب ان ذلك لازمها للاقتضا وذلك معارض  
لشبهه كالتقدم في اي وقيل انها ثلاثية الوضع وانما فعلها تني فحذف ما منها ولذا  
رودة اليها عند نصيبها على انما فيقال متعاقبة قال ابن جني ان لم اقف على  
ثراقات التني او تسمى المصنوع ما لك وقال ابن الصانع قال سيبويه في باب التني  
اذ استيت يترأض قلت اي باختلاف معرفة المصنوع وبما عراب قال ابن هشام وهذا  
يثير اعتبارا في التني المصنوع بان يقتصر المصنوع على المصنوع في التني ان  
تكون للمرف سوا وضع لذلك المصنوع في كل وانما المصنوع في الشرط او لو وضع كاسماء  
المشاركة فانها بنيت لنفسها متى كان وضع له حرف تدل عليه وهو المشاركة  
لان كالتني في التني والخطاين ويغنى ذلك عن حرفي الحروف لكن لم يوضع له حرف في  
تاليه كذا قيل واعتضد الشيخ معتدا به بانهم قد صرحوا بان ذلك المصنوع تنيها

بلغ

وعلته

حرف

استلطا



اليمعور وهذا هو المعروف ففقد وضعوا للاشارة مرفوعة غاية ما ان الباب انها لا  
 الذهبية وتفرق منها وبينها حقيقة فان ارد قل هذا الشبه تشبيه اسم الإشارة  
 فانما معرفة بالالف رقتا واليا مضيا ويرا فالجواب ان ذلك لمعارضه الشبه بالثنية  
 التي هي خصة بالاسماء **الثالث** المستعالي بان يكون الاسم نائبا على الفعل الى غير  
 عمله ويكون مع ذلك غير متاخر باللفظ والامكان وذلك اسماء المفعول  
 فانما تلزم من النية عن انفعالها ففعل عملها ولا تتأخر باللفظ فاشترط  
 العمل على عمل الفعل وهو انما هو انما فعلها ففعل عملها ولا تتأخر باللفظ  
 وهذا على ما ذهب من يرى ان الاسم المفعول لا يحل لها من الاعراب وهو ان الاسم  
 وتنبه في المصباح لليمعور وتنبه قولنا انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وعلمه المازن والساني انتباهه على رفعه بالاسماء وان مرفوعها غير من الخبر كافي  
 اقليم الزندان وعلى القولين انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 طردا للبناء واحترزا لغيره ولا يتأخر من المفعول ولا يقع به لا ففعله نحو ففعل  
 الرقاب فانه يتوهم عن الفعل وتنبه انما انما انما انما انما انما انما انما  
 اسم الفاعل وهو ما يعمل على الفعل **الرابع** لا يقتضي ان يكون الاسم من المفعول  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 لا يلزم الاقتضار لاقتضار النكرة الموصوفة بجملة الى صنفها والفاعل للفعل والمبتدأ  
 الخبر واعرب اللذان واللتان لا تعد في ذلك وتان **الخامس** لا يجزى ذكره انما انما  
 في ادلاية التبري وسئل له في شربها باء ايل السور فانها تشبه الحروف المبهمة كك  
 ولولا كونها عاملة ولا مفعولة وهذا على القول بان ايل السور لا يحل لها من الاعراب  
 لانها من المتشابه الذي لا يترك معناه وقيل انها في محل رفع على المبتدأ او الخبر  
 او نصب باقرا او جرسا وقيل بعضهم بهذا النوع انما انما انما انما انما انما  
 المسبوكة لالف با قاتا جيم واسماء اللفظ كواحد اثنان ثلاثة **السادس** اللطفي  
 ذكر انما انما في حاشا المستهية انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 المستهية ولا يفتي بها ذكرها انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فان فيها الشبه الحوي اذ التكلم والخطاب والعينية من معاني الحروف والانتقاري  
 لان كل من غير لغيره او انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 عليه ليحرم الباب على من واحد زادا من انما انما انما انما انما انما انما انما  
 في لفظه فوجه حق بالتصغير الوصف وهذا ليس واحدا من الوجوه الستة ويمكن  
 رجوعه الى اللطفي بتكلف زادا ايضا والاستغناء باقتضاف صيغة لا اختلاف للمعاني  
 وذلك من الاعراب يجوز انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فلا يحد في غير شبيه بالفعل من وجهين ان الشبه الواحد باللفظ يبعد عن الاستهية  
 مما ليس بينه وبينه من شبيه الالف الجرس العام وهو كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان

كان نوعا اخر اما انه ليس في التباعد عن الاسم كما تحرف **ص** المعرب اسم مجاز في ذلك  
 والمضارع للمعرب اعقوا المعان وقيل انما هو وتخصيصه قيل ودخول اللام  
 قيل وجوز انما في الحقيقة انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 المصح انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 النية السابقة وهو كغيرها قال ابن خروق انما انما انما انما انما انما انما  
 والمعرب من المفعول المصارع بلما جاء لكن اختلف في علم اعزابه فقال المصرون  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 بلما جاء باحد الامور السابقة كان الاسم يكون شيئا بالتكثير وتخصيصه بالتميز قيل  
 وفي دخول لام المبتدأ اعلمه لا تدخل على الاسم فان ذلك يدل على مشابهة بينهما ولذا  
 لم تدخل على الماضي والمضارع انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالمال كما خصصته السين ونحوها بالثنية  
 وزاد بعضهم في وجه الشبه غير انما على حرلات اسم الفاعل وسكتا ته وقال  
 الكوفيون انما اعرب ما نه قد علمه المعاني المختلفة **الاول** اوقات الطويلة قال  
 صاحب المصباح وذلك انه يصح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والمضارعة  
 وقال ابن مالك بل وجه الشبه انه يعرض له كغير التركيب معان مختلفة تتعاقب  
 على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم وتنبه بينهما الماعراب كافي متسيلة  
 لما قبل التثنية وتثنية اللين فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني  
 بصيغة واحدة اشتركت في الاعراب لكن الاسم ليس له ما يفتي به عن الاعراب انما انما  
 معطوزة عليه والمضارع قد يفتي به عن الاعراب قد يراد اسم مكانه ففعله اجعل في الاسم  
 اعداء المضارع فرفقا قال والجمع بينهما بذلك اولى من الجمع بينهما بالاسماء والتخصيص  
 ودخول لام المبتدأ او محاراة اسم الفاعل لان المشابهة بين الموزع والماضي انما انما  
 لاجله بخلاف المشابهة التي اعترفتها انتهى قال ابن هشام وهذا مركب من هذه المعاني  
 والكونيين معا فان النصريين لا يسلمون بقوله ويرون اعرابه بالثنية والكونيين  
 يسلمون ويرون اعرابه اصالة كالاسم وابن مالك سلموا ادعى ان الاعراب بالثنية فان  
 لحقت المضارع ثواني فان بن وذكره ثلاث على انما انما انما انما انما انما  
 شبيه بلما ان الموزع من خصائص المفعول لا تعارض له الاضافة ونحوها شبيه النبا  
 وتنبه بها لان الفاعل كالجمع من فعله فان قيل فيلزم بناء واذ انضمت به الف او او  
 او ثمة قيل منع في ذلك شبيه بالمشق والجمع واذ عجا بنما انما انما انما انما  
 خلا في بنيانه معما وليس كذلك فقد قال باعزابه حينئذ جماعة منهم ابن درستويه  
 والنسيلي وابن طحمة وعلموه بان قد استحق الاعراب فلا يحد من الالف ومن جبه  
 وتنبه جبه وتنبه على بنيانه فهو مقتضى الحرف الذي كان فيه ظاهرا وضع من طووز  
 ما عارض فيه من الشبه بالماضي وان لحقته نون تؤكد فاقول انما انما انما انما انما  
 لتوكبه معما وتقول لغيره صدر المركب من جبه واعزابه ان فصلت منه بالثنية

لا اشتهر بالثنية المختلفة  
 من الاعراب لا يستحق  
 والاصح نحو يضربون  
 ولن يضرب عدو له  
 يضربه اسرا ان  
 الاسم يفتي به







حركات الحركات لانها تعامل وتقبل حركات البناء لانها لازمة وقيل لما اعلان  
 قال بعضهم ومما اصحح قلت وينبغي ان يكون الخلاف شبيها على ان الحركات  
 اصلية لها شأنا فقط ارفقها وفي المفعول او في المفعول فقط فعلى الاول  
 يكونان اصلين كما ان المعاني والمباني لانها اصلان وعلى الثاني حركات الحركات  
 بان البناء فرع فيها وعلى الثالث حركات البناء لانها اصل في الاسم الحرف  
 والذي يظهر ترجيحه ان حركات الحركات فقط اصل لان المصل في الحركات الحركات  
 الحركات والمصل في البناء السكون والحركة طارئة ثم الحركات على حركات الحركات  
 غير حركات البناء وقاله قطرب من من والاختلاف لفظا لا معنويا الى التسمية فقط  
 فالاولون يطلعون على حركات الحركات المفعول بالرفع والنصب والجر والجرم وعلى  
 حركات البناء المفعول بالفتح والكسر والوقف وقطرب ورضه افقه يطلعون  
 استأخذ على هذه وفي الباب لا يلبس بالفتح والفتحة فورا الى ان الحرف مجتمع من حركات  
 بان الحركة اذا اشبهت نسا الحرف الجاسر لها والحقوق على خلافه لان الحرف  
 له يخرج مخصوص والحركة لا تختص بخرج ولا يلبس اذا اشبهت نسا الحرف  
 علم وتقبلت الحركة قبله بها فلولا كان الحرف كحركات الحركات قبل الحرف  
**مسئلة** المصل في البناء السكون كالاسم فالفتح كالاسم فالفتح كالمفعول  
 يكونان في الفعل خلافا للزجاني وقد تقدم رؤيا عن شمس المصل في البناء  
 السكون لانه اخف فلا يبعد عنه المالكيت وان المصل في الحركة فوجيب  
 استحقاقه ما لم يمنع منه مانع واذا عدل الى الحركة فذكر الاختلاف فالحق وذلك  
 الفتح ثم الكسر ثم النصب فالسكون يكون في الحروف مخوفة قبل وعلى والمفعول  
 كالاشد والمضارع المتصل بضمي رفع متحرك والمضارع المتصل بنون المان والمضارع  
 نحو وكذا الفتح يكون في الثلاثة اصحاب نحو سوف وتم وواو المطلق وقا فيه  
 والمضارع المجرد والمضارع مع حوز التوكيد وايف واين واياته والكسر والنصب  
 يكونان في الحرف والاسم كالمفعول والاسم وسند واسن وحيت ونحوه ويكونان في  
 الفعل وزعم الزجاني في شرح الهادي ويجوز ما فيه من خروج ونحوه ونحوه  
 برؤود فان الماثل يبنى على الحذف والثاني على السكون فتدبر والفتحة اتباعا لما  
 وقد استوفيت الشبان البناء على حركة واسبابه تخصيص الفتحة والكسر والفتحة  
 في كتابه المشاء والمظاير العربية ونحو كتاب الذي يستعمل في المطالب عنه  
 وقد يقدر يكون البناء وحركته كما تقدم حركات الحركات المصنوع في تقدير السكون  
 اذا اصبحت اللام اتباعا ومثال تقدير الفتح عدله ونحوه من الماخذ المعتدل الماخذ  
 ومثال تقدير النصب يابنويه فانه يبنى على الكسر لفظا وعلى الفتحة تقدير  
 كما سياتي في المناجاة وقد يتوهم عن السكون الحذف ومن الحركة الحركات او الحروف  
 كما ينبغي ذلك في الحركات مثال نيابة الحذف عن السكون انما هو الحذف وادعى  
 واضربا واضربا ومثال نيابة الحركة عن الحركة لانها لك ثابتة الكسرة

اولا على العمل بالنسبة  
 الى الاسم والبناء اصل  
 بالنسبة الى غيره

وقد عاين

عند الفتحة ومثال نيابة الحرف عن الحركة كما رجلي في الدار والرجلان على الفتحة  
 كناية ثابتة الياء والمثل عن الفتحة كما قد ان ياربون ثابت الفتحة والواو  
 عن الفتحة **مسئلة** انواع الحركات رفع للنصب والفتحة والفتحة والفتحة  
 بينهما وكذا اجزم خلافا للمماز في الكوفية ونحوه بالجر وقيل ليسا على ابناء  
 كل ضم للنصب والفعل بالجر **مسئلة** انواع الحركات اربعة الرفع ومما اعرب اليه  
 والنصب ومما اعرب اليه الفتحة وقيل وقوجه التخصيص ان الرفع يقبل تحريكه  
 العهد لانها اقل اذ هي راجعة الى الناعل والمبتدأ والخبر والفتحة لثبوتها اذ  
 هي الما قبل الحسنة والمستثنى والخال والقيصر وقد يتوهم المفعول به الى اثنين  
 وثلاثة وكذا المستثنى والخال الى ما لا نهاية له ومما لزم تداوله فالحق والي به الحرف  
 وهو ما بين الحدة والفتحة لانه اختص الرفع والفتحة والنصب والجر خلافا لما  
 في قوله انه ليس باعرابا فاعلم ان الحركات الرفع والنصب والجر والنصب  
 يكونان اعرابا للاسم والتعليل لقوة عوا ملما بالاستقلالها بالفتحة وعدم تعلقها بمعامل  
 امر ففعل رفع الاسم وناسبه ان الرفع فليهما ويشا ركه الفاعل في حكمها واما الجر  
 فاعلمه غير مستقل لا فقارده اليما يتبع به وذلك لانه اصدق الجار نصب محوله  
 وانما عطف على الجور جاز نصب المفعول فضعف عن تقويمه عليه فانقر  
 به الاسم ونحو الجر بما فعل يكون فيه كالنحوض بما فانه من الما ركه في الجر يكون  
 لكل واحد من الحرفين ثلاثة اوجه من الحركات وقال ابو حيان الصواب في ذلك  
 ما مر من تعيين صحابنا ان المتعوض متناع الجر من الفعل والجر من الاسم لموقا لتأني  
 السكاكة للماض دون اخويه واستناء ذلك من تعيين الوصفيات والنوال عن ساد  
 اللغات وذلك منوع علمه يودي الى تسلسل النوال اذ ما من شئ لا يقال فيه لم  
 كاذن ذلك وانما يقال عما كان بحيث قياسا فاضع والذي كان بحيث قياسا فاضع  
 المضارع اذا اصبغ اليه اسم الزمان نحو هذا يوم يتبع وجره لاشياء التي لا تنصرف  
 شيئا الفعل وعلة امتناع الاول ان المضاف في الحرف المصنوع من المفعول  
 لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الحذف لوضوح الحركة ايضا بعد حذف  
 التنوين اذ ليس في كلامهم حديق شي من جهة واحدة وطول اعلان من جهة واحدة  
 انتهى **مسئلة** المصل رفع نصب ونصب بفتح وجر بكسر وجر بسكون وخرج عن ذلك السبعة  
 الحركات بالحركات اصل للحركات بالحروف وبالسكون اصل للحركات بالحروف  
 لا يبعد عنها الما عند تقديرها والمصل ان يكون الرفع بالنصب والفتحة  
 والجر بكسر والجر بالسكون وخرج عن ذلك سبعة ابواب تاتي في كل واحد منها  
 ان يقال برفعة ونصبية وجره ان الضم والفتح والكسر للبناء ولكنهم طلقوا  
 ذلك توشعا **المقالة** ما جمع بالفتحة والنصب بالكسر واجازا الكوفية الفصح  
 وهما في الفعل وتداولات وما سمي به كاذرات وقد جرى كارتاة او بكسر  
 ولا يثبت **الباب** الاول من ابواب نيابة ما جمع بالفتحة والنصب بالفتحة

ابواب نيابة  
 الحركات

ما جمع بالفتحة  
 من ابواب نيابة  
 الحركات



نيابة عن الفتحة خلا نصبه على جرح كما جلت اضله جمع المذكور السالم بالياء على  
جرح وذكر الجمع بالفاء ونا احسن من التعبير بجمع الموت السالم لانه لا فرق بين الموت  
لهذه ان المذكور كاستنابات والساكن كما ذكر والمغير نظم واحده كثرات وغرفات  
وكثرات ولا حاجة الى التفسير بمرتين ليجز خوفضا ولا يبا فنان المقصود  
ما دل على جعته بالفاء والنا والمذكوران ليسا كذلك اما دفع هذا الجمع وجرح  
فيا لفته والنا على المصطلح واجازا للتوفية نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا  
واجازاه هشام في المعتل خاصة كلفته وثبتة وحكي سمعت لغاتهم وحق بهذا الجمع  
في النصب بالكمه اولات وليس بجمع اذ لا واحد لها من لفظها بل مرعناها وهي  
ذات لا قال ابو عبيدة قال تعالى وان كن اولات حمل وماس بهن هذا الجمع  
فصار علما بغيره اذ ذركات اجمع ذراع فاسم بغيره على حاله الكائن قبل السبه  
من النصب بالكسرة ينونا ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة واعرابه اعراب ما ينصرف  
فيجي ونصب بالفتحة كواحد في قوله الف وتا كارتاء وعلفاه وسعلا  
ويروي بالياء وجه الثلاثه قول امرئ القيس تورها من ذركات واهلها ص وجمع  
بما ذوا النوا علم بون مطلقا لقطع المسمى وما غير فاعل وصفة مذكرا مفعول  
ونصفه واسم جنس مؤنث بالالف لا نشاء وسنة وائمة وفعل فعلا او فاعل  
غير متعدي اليه الاسمية على الموضع فيها وفي غير ذوات افعلا جلف وشدة في افعلا  
امهات في الناس وامهات في غيرهم وعكسه قلنل وما سوي ذلك وقيل بقياس  
ما لم يكسر لما ذكرته اعراب هذا الجمع ذكر كلفيته والذي يجمع بالفاء والنا  
جنسة اخراج **امها** ماضية تا تانث مطلقا سواء كان علما للموت كما طه او نذر  
كطه او اسم جنس كمنه او صفة كسابقة ابدلت تاؤه في الوقف ها املا  
كنت واخت ويستثنى من ذلك شاه وسنة وائمة فلا يجمع بالالف والنا على الموضع  
ولو سمي بها استغنى او تنكيرها على شياء وشياء ولم يما **الك** علم الموت  
مطلقا سواء كان فيه فيه التا ام لم يكن كزيت وسعدى وعقل سواء كان لعا قد  
كا ذكر ام لم يذكر وقال ابن ابي الراس شرطه ان يكون لعا قبل فلو سبت ناقة نصبا  
او شاه لعقرب لم يجمع بالفاء والنا قال في شرح السهيل ولم يره لغزهم  
يشترط ان يقطع في لغة من بناء **الثالث** صفة المذكور الذي لا يعقل كمال  
واسيات وانما مراده ذات بخلاف صفة الموت كما نصرت لعا قل كعالم **الرابع**  
مصغر المذكور الذي لا يعقل كغليسات ودرهمان بخلاف مصغر الموت نحو الرنب  
وخصيص **الخامس** اسم الجنس الموت بالفاء سواء كان اسما كهمي وصلى او صفة  
كجلى وحالة سليل ويستثنى فعلا فعلا كسكر كرم فلا يقال سكران وفعلا  
كحل فلا يقال حل واذ كان الجمع مذكرا بالواو والنون واجازة اللوا وبن  
قياس قول التوفيق الما في المذكور ومحل الخلاف ما اذا بنا قبيز على ال  
فان سمي بها يجمع بالفاء والياء بخلاف اما فعلا لقا لا فاعل لها من جنس

منه

اسم ليله واصله  
جمع اخر لمتى

قيل

كما تقدم

الوضع

لا يقال للموت الفاضل اليه  
ولا للموت اعلى منه

الوضع كرامة عجزا ومن حيث الخلقة كرامة عذرا فقال ابن مالك يجوز اذ جها الما  
والجاءان الماع في جرح ومحو نابع للمع الواو والنون وذلك لمتقود فيها ذكر وسفه  
غير كما استمع جمع كمر واذ بالواو والنون ووافلا لها واحترضا لموت بالفاء  
عن اسم الجنس الموت بلا علامة كقعر وشس وعقر وعناق ولا يجمع بالفاء والنا  
وشد من ذلك ام حيث يجب بما تم الما كثران يقال في الما ناسي امهات وفي غيرهم  
امات بزيادة الهاء الما قول للفرق وقيل ان اصل ام امه قال ابن ابي حنيفة  
والناس الى وقد سمع امهات في غير الما ناسي امات فيهم قال الشاعر  
اذ امهات فبعض الوجوه من جهة الظلام بما تكا وما عدا الما انواع  
الجنسة المتقدمة من الموت شاذ ايضا مصور على السماع كسوات وبيات  
وامتد منه جمع بعض المذكورات الما مدة الحيدة كسارات وجماعات وجماعات  
وذهب قوم منهم ابن عصفور الى جواز قياس جمع المذكور من الموت الذي  
لم يكسر امما كان او صفة كجماعات وتعلبات وجعل جعل اي صم وجماعات سميات  
فان كسر منتفع قياسا ولما كان لحنوا ابا الطيب في قوله فحق الناس  
بوقات لها وطول **د** ونحو ذلك التا فان قيل الف او من وكا لمتننه  
وقال في ابنة وبنيت واخت وهنه وذات نبات واخوات وهنات وهنات وودوا  
وتجمع حروف الجمع فافيه الف يقصر فتد فبيات ويات شر ونحو ذلك التا  
عند جمع ما هي فيه استغنى بها الجمع فيقال في فاطمة وطلحة فاطات وطلحات  
فان كان قبلها الف او همزة فقل بها ماضيا في المشية من القلب للالف  
تاجع فمقتاة وقا في نحو قساة وقرار الهزة في نحو سقاة او قلبه واولا نحو  
قبيات وقنات وسقاة ويقال في ابنة وبنيت نبات وسقاة وكان القياس  
نبات لان هذه التا قد عرفت لاجلها الكلمة وسكن سا قبلنا فاسبت تاء ملك  
وقا اخت اخوات بخلاف التا وزد المحذوف وكان القياس اختات لما ذكر وفي هذه  
مقا وهنات فالا دل على لفظ هنة والشا بالارد وفي ذات ذوات بخلاف التا  
بالارد كنبات ولورد لعل ذوات اذ لا ماضيا كاسيات وتجمع حروف الجمع بالفاء والنا  
اعلام فاما كان فيه التا كذا فانه يجوز قصر ومد بالاجماع فيقال فيه قل القصر  
بقلم الف المعصورة تة وعلى المدبات بالاقرار للمرض وتبع العين حركة  
فالموت بها او الما في صم عن كسرة غير مضاعفة ولا صفة وتبع وتستن  
فلم يسم وكسر وتبع ضم قيل يا وكسر قيل واو قيل وياو الما مطلقا وشذوذات  
وحوارات والتره لحيات ورتبات لمتخ المز في لغة وسكنه المبره قياسا وفتح  
جوزات وميضات لغة وهلا فنادر خلا فاعطيت وتكون عطيات لغة وشبهه  
الصفة قليل وغير ضرورة سلكه شر تتبع المعنى بهذا الجمع الفاء في الحركة سيرا  
اذ يكون الفرد نون ثانيا صحيح المعنى ساكنها غير مضاعفة ولا صفة وسواء في  
الحركة الفتحة والفتحة والفتحة وفي الموت ذوات التا والعا في منها فيقال في جنسة

وسقاة

في الزيادة نحو

بالارد



علماء

وغيره وسيدت ودعد وجل وهند خندان وغرفات وسيدات ودعدان وجلان  
 وهندمان خندان غير لثان كجمل للمضغ والمضغ العين كدولة ودور علما  
 لوت وكذا اشارة وقار ودعة وديم ما قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة فانه  
 على حاله فانه كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو حوزة وشيعة فحوزة الحرف ايضا  
 على التسلية ولغة هذا لا يتبع فراعضهم ثلاث عورات لم وعورات العنساء  
 بالتحريك فقال شاعهم . الحزبيضان راج ستاوب . وحمل هذه اللغة في غير الصفه  
 اما في كونه وهي القوة او النيسا وعيلة وفي السينة ولا يسميها هديل . كسرها  
 وحملان المقرك العين كجعة ونقطة وسيرة والمضاعف جقة وجبة والصفة  
 كجعة وجلة وطولة فليس فيها اما التسلية لثانها بخلاف الاسم وتدرجات  
 بالفتح جمع كجعة واجان المتر القياس عليه نعم فتح لجات ورجيات جمع لجة وهي  
 الشاة القليلة التي وريقة ونومعندة القائمة لان فيها لغة بالفتح في الغد  
 فالترتف في الجمع استغناء لجمع احدي اللغتين عن المخرى واكثر لغة طنوا الى ذلك  
 جمع الساكن العين فحكوا عليه بالشدود قال ابن مالك وحكم على ذلك عند الكلام  
 على ان فتح العين ثابت في افراد واجان المتر الساكنين فيها قياسا وان لم يتبعه وان  
 ان ماله في منع الاستماع بالضم قبل الياء والكسرة في الواو فلا يقال في رتبة  
 رثيات ولا في رتبة رثوات بالاستماع كل بالسكون والفتح وشدة في جود جروان حكا  
 يونس وذهب بعض المصنفين الى منع الكسرة قبل الياء ايضا فلا يقال في لجة لجات  
 لما فيه من توالي كسرتي والياء والعجج نواز ولا احتقال في الكلام بحقيقا واجتماع  
 الضمير والواو في خطوه وخطوات وذهب المزا الى منع الاستماع بالكسرة مطلقا سواء كان  
 من باب رثوة ونوا لم يفتح على منعه او من باب فدية وهو مختلف فيه او من باب هند ومو  
 الحان عند غير فان فيلانا يفتن فعلا وفعل أهل الامان ما ندر كمال فان مع فعلان قبله  
 متفرقة الماية لان معقل العين اللام نحو طيبة فحوزة طيبات اختار في لغة  
 حكاها ابن جني والسيهورا الفتح وشبه الصفة لاهل فيقال فيه اهلات بالسكون على  
 قللة والفتح اكثر والضرورة كقولهم . وحلت زفوات الضمير فاطقتما . وبالي  
 بزفوات العين يزان . وموسى اسفل الضرورات واشد منه فتح المستل العين  
 المسود الفا كقولهم غير جمع غير وفي الابل التي فليها الاحمال وقيل المخرج وجه  
 شذوه انه ليس فيه ثاني يتبعان من الاستماع . الثالث ما لا يصرف فيضم  
 ما لم يضيف او يصب ال او يند لها والخيار وفاقا للمبرد والسيوطي وان السراج  
 والذجا جى ضربة وثالثا ان يقرأ على فقط . الباب الثاني من اولها الثانية  
 كل ما يضاف واختلف في حده ما قبل الاختلاف في تعريف الحرف فقتل هو الملووب  
 منه التتوي في ان الحرف مان الماش من الصوت احكاما للصرف وهو الصوت  
 الضعيف وقيل هو المشاوب منه التتوي والمرتقا بان كل الحرف هو التصرف في جميع

الجاري

الجاري قاله ابو حيان والاختلاف في الظاهر خمسة وحكم سلا ينعرف انه سلا ينعرف كما  
 سلا ينعرف في محب التتوي والاختلاف بالكثره واختلاف لمع منها فقتل لثان  
 الفعل كما منع التتوي وقيل لثان يتوهم انه مضاف الى تيا التثنية وانها قد حذفت واخترى  
 بالكثره وقيل لثان يتوهم انه مضاف الى الكسرة لا تكون اعرابا لمع التتوي والمالف  
 واللام او المضافة قلما منع الكسرة على نضبه نحو بالفتحة كما يصب بهما لثانها  
 في المضطربة بخلاف الرفع فانه عمدة كما حمل نضبه جمع الحرف السالم على جود لذلك فان  
 اصنف او صنف ال معرفة كانت او موصولة او زائدة او يند لها وقام في لغة طر بها كسرة  
 لثانها فاعني احسن تقويم للاعني والمصاحف . رايه الوليد بن يزيد بنادكا . ثبت  
 بلبيل اما زيدا اعتاد او لقا . اي بلبيل المارند وهل يوافق حسنة على شص منه واما  
 حرام من دخول التتوي فيه او مصروف لانه ضلة خاصة من خواص الاسم فضعف  
 فيه شبه الفعل خلاف بناء بعضهم على الخلاف السابق في تعريف الحرف والثاني  
 هو المختار وعليه السيواف والبرج والرجاجي وفي رأي ثالث اختاره كثير من  
 الشافريين في فصل بين ما زال منه احدي الصلتين كالعلم فانه تنزل منه العلمانية  
 بالمضافة ودخول اللام فيصرف وما لا كالموصف ونحوه فلا يصح حرف الماش الف  
 الثاني مطلقا . الماش في الاسم الحرف وانما منع من تشبها بفعل يكون فرعا من  
 جنس من الحيات الماشية كان الفعل فرع عن الاسم من جنس واحد انما مشتق منه الاول  
 انه يقتضيه قاله ابو حيان والجهة الاولى سلتاني على رأي الكوفي الماشي  
 اشتقاق الفعل من المصدر وعلى منع الحرف عندها الجمهور تسقا وتبعض عثر اذ  
 الف الثاني وهو مستقلة منع الحرف لان مدخولها فرع من جنس الثاني وزوجه  
 وقول مطلقا اي سوا كانت معجوزة نحو ضل ام مدودة نحو ضا وسوا كان ما فيه  
 منزهة كالمش ام حقا ككاري والاسكاسية ككاري ودعوى نكرة كانهن ام معرفة كسلي  
 وكلنا علما . وزنه مفاعل او مفاعل ههه وكسريه وشرا الجمهور حركة تلو المالف  
 ولو قد مر ان عرضت كسرتي او يندب او الف عوض منها او دخلها لثان ولو حذفت  
 ما بين فيه فبقي بوزنه منع والمصاحف منع سلا يندل نكرة ومعرفة وقيل بوزنه سقاة  
 الثانية سوازته هذين الجمعين ولا يلاما نظيره في الاحاد ونحو مستقلة ايضا منع  
 الحرف لاسم بها فرع من جهة الجمعية وجهة عدم التثنية بخلاف سائر الجوع فانها قد  
 يوجد لها نظير الاحاد وقولنا ههه لانه لا يشترط ان يكون في اوله مع مرتبة بل ان  
 يكون اوله حرفا متتوفا اي حرفي كان وان يكون بعد الف الجمع حرف كسود مطلقا  
 لفظا او تقدير كدواب فانه اصله دوايب فان كان الساكن بعد المفعول  
 لانه في الحركة من عباد جمع عبادته وحار جمع حارة فصرف هذا مذهب سيبويه والجمهور  
 وذهب الزجالي الى انه لا يشترط ذلك ولا يقتضي هذا الوزن كسرة غارضة  
 كنوان وتعار فان الكسرة فيجاءه عن صفة لا عن تلك الامراضا مثله تعا فل يضم  
 العين مضمدة تعا على ولا ياتي النسب كدوايب وحواير فانما مضمدة فان خلاف  
 كنوان وتعار فان الكسرة فيجاءه عن صفة لا عن تلك الامراضا مثله تعا فل يضم

العلل الى من الصر

صنف

قوله والاسكاسية ككاري

قوله حواير فانما مضمدة

قوله كنوان وتعار فان الكسرة

قوله كنوان وتعار فان الكسرة فيجاءه عن صفة لا عن تلك الامراضا مثله تعا فل يضم



جمع ريس وعتبي

بعضه من هذه  
البيانين وهو من  
الافعال

كراسي وبناني فانما موقوفان لوجودها في القلب فيما قبل الجمع ولما لم يوقف من باب القلب  
تكونان وشكاي فانما موقوفان لان الالف عروس من باب القلب والمصل يوقف وشكاي وكون  
دخلت التكملة هذا الجمع موقوفين قلة وموانع لانه لا يخلو لها استه الموقوفة كذا هي  
ولو حذف التام من كلمة فيقبت يوزن هذا الجمع منع الالف كان سحره جلتا على الالف  
وليسيت بهذا الجمع كسما عدلا خلافا في منع حرفه فقد منع الالف من اجل الالف  
و يوقف شره الرجل اما سحره فيذهب سينويه انه موقوف اجمعي لا يوقف من غير الالف  
لما ثبت هذا الجمع في الوزن وقال غيره موقوف يوقف نكرة ويوقف معرفة وقال افرون  
بالمنع في الحالتين وانهم سوا الالف قاله عليه من اللوم سوا الالف فالتعريف لم يستعطف  
ص وعده صفة في آخر مقابلة اخرى وعده قاله الموقوف على حرف واين جاز اخرين  
وان شئت لك ابو حيان اخره وهو افراس ووزن فقال وسئل من عشرة وخمسة فاداه  
سما عا ونا بينهما قنسا عند الزجاجة والكوفة ولما لم يبقا من فاعل فاعل  
ابو حيان سمع الجميع وصل ما وصف فقاما وضعا للعدول لفظا ونفسا وقيل له  
بنيته الالف وقيل لشيء اخر في منع التام ولا تداخلها الالف وتضاف نيابة والاصح منها  
مذهوبا بها مذهب الاسماء الثلاثة العدة وهو موقوف لفظا اولها بالاسم الى اخر  
وهو موقوف عن غير ذلك اسم ان لا يكون موقفا على حقيقة بل موضع لفظا او موقفا على  
مع الوصفية والاعلية فالاول موقوف على شيء اخر مما افراس ما يوقف باللفظ  
الجميع على اخرين اما كونه صفة فلا من باب انقل التفضيل تقول مرتت بزيد ورجل  
اخرى انه احق بالآخرين زيد في الذكور والاول قد اعني به في المتقدم في الذكر  
واما عتبه فقالا انما الموقوفين انه موقوف عن الالف واللام لان المصطلح الفعل  
المفضل ان يجمع الموقوفين بها كما كتبت المصنف فعلة من اصله واعطى الجمعية  
مخرجا اما لا يعلل عن الامر ونهذه اعدل عن الالف واللام لفظا موقفا عن بعضهما  
لان الموقوف به لا يكون الالف نكرة وكان حقه اذا عدل عن لفظها ان يقول موقفا  
مع زيادة كما يوقف عن اثنين في شئ مع زيادة التضعيف فلما عدل اقول لم يكن  
في عدله زيادة كغيره من الالف لان كان لذلك معه ولا عدلا لما شيا وقال انما لك  
الجمع ان موقوف عن اخر مراد اجمع الموقوفين المصطلح في الفعل التفضيل  
ان يستعفى فيه بفعل عن فعل اخر من الالف واللام والاضافة كما يستعفى بالكر  
عن كبره في موقرا شيئا مع نسوة اكثر منها فلا يثبت ولا يجمع ككتم او قعوا فعل موقعا فعلة  
وكان ذلك عدلا لشيء ان الشان وتا بعة ابو حيان وقال فاعل هذه الموقوفة  
عن اللفظ الذي كان الموقوف به اخره وهو لا طرد الى افراد في كل فعل مراد  
بها المفاضلة حال قال وهذا القول بهذا الاعتبار صحيح لانه عدل عن نكرة  
النكرة وقال ابن جني هو موقوف عن فعل مع مضافه من لفظها اذا احسنه صالح  
لفظه المذكور الموقوف والتمنيبة والجمع كقولك مرتت بلسوة افراس عن غير فعل  
عن هذا اللفظ الى لفظ اخر وهو يوقف وصف النكرة لان الموقوف عنه نكرة وقال قوم

الشك

موقوف

موقوف عن احيات نكرة ليعق وصف النكرة به قاله في البسيط وهذا ضعيف لان  
اخرات ما يلزم استعماله اما بالالف واللام او بالاضافة واخرت بقولي التمثل  
مقابل افراس عن افراس اخرى بمعنى اخرى ناسيت افراسا كسرها فانه يصرف الثاني  
الفاظ العدة الموقوفة على وزن فقال وسئل من الجمع من ذلك احاد وموقوفة وشا  
وسئ وثلاث وسئل من ربيع ومربع وخامس ومخمس وعشار ومصدر قال تعالى اولي  
اصفة سئ وثلاث ورباع وقال الشاعر ولقد قتلتم شأ وموعدا وقال  
سئت لك ان تلاقني الهيايا احاد احاد في السد الحرام وقال تروى البزاة  
الذوق تحت لبائه احاد وسئ اصعقتنا حواءه وقال حنبل ارباب  
اليوت يوتهم ولا يلحق الترخس حنبل وقال فلم يبق جواريت فوق الرجال  
خصا لا عسارا اعدوها لا وعليه المضربون لان فيه احاد لفظا لم يتكلم به العرب  
والثاني نعم وعليه الكوصيون والزجاج لوضع كل القياس فيه والثالث  
يقاس فيل تاسع من فعال كثرته وزن مفضل لثمنه وما ذكره من ان السمع اشأ  
بما هو المذكور في التمثل وذكره شرح الكافية ان حاس لم يسمع وذكر ابو حيان ان  
سداس وما بعده مشنوع ايضا فقال في شرح التمثل الصحيح ان السداس مشنوعان  
من واحد الى عشرة حكا بوجع ولسحق بمرار الشيا في توصلي مصدر موقوف في  
كتاب الجبل ويقوم من السكت احاد الى عشار ولا النفاة الالف في عينة في الجان  
من الجان لا يعللهم قال في فوق رباع فز علم حقه وما ورد في سداس قول الشاعر  
حزبت حمار صريرة عيسى اذ ارضد اس ان لا تستقيما قال في فاعل خلق اخر  
ايشا تا بنى فيما قابلهما فعلا لانه احاد الى عشار وهي قل لغيره عتبه وتايت  
الشعر شتا تراث عينا كمنهم كلما كنت حنبا قد استأضيا شيئا عتبه وعتا  
فانت دوسمة الما سيل مطينا ومضى لقوم الى القوم احاد او اثنا وثلاثا  
وربعا وخاسا فالعنا وسداسا وشبا عا ومانا فاحلدهنا وشبا عا وعتا  
فا صبا واصبا بل تزي الى حيا قاتلاهم وشبا قال وصرفه فعلا في جميع ذلك  
منزورة وكذا اخره في ثا الالف وقال عتبه هذه الموقوفة مصنوعة واحقة  
في نقل من تقدم وساد كمراد موقفا للعدول مع الوصفية موقوفة سينويه والموقوف  
وهيب الزجاجة الى الالف وصف فيها وان سغما للعدول في اللفظ وفي الحنبا اما  
في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلا موقوفة تبا تضعيف احوها فاد في الموقوف  
من احاد انسان ومزنا اربعة وكذا السحابة والالف الى ان منها للعدول  
في التعمية بنية الالف واللام قال لان ثلاث يكون للثالث والثلثة والاضاف  
الى ما ايضا فان اليه فلامنتاعه المضافه لان فيه الالف وسنغ مراد من فيه تاول  
الاضافة قران لم يصف وردت بحريا تبا صفة على النكرات وذهب الى علم الى انها  
لم تنصرف للعدول ولا تبا تداخلها التام ليقال ثلاثه ولا سلكه فضا رعتا  
اخر ولم يستعمل العرب هذه اللفظا لان النكرات حقا نحو صلاة الليل مشي مشي

النصرات

كذا احتج

واختلف هل

يقاس عليه سداس

وسداس وسبع

وسنغ وثلاث

وسنغ على

ثلاثة مذهب

قال

اد استا

دوسر





اوصفة في اول اجبة من ارجا لا نحو فانك انا ظا لم شرا لفتا منى وقد جات  
 فاعلة ومجورة وذلك فيلن لم يسمع تعريفها بال وقل انما فتا في قوله ثنا الربا  
 وصدانها وقول منى الزقات المترقات وبالجز كاجازا لفتا صرنا مذهبها  
 مذهب السما الى سكونه بناء على رايه انما معدومة بنينة المضافة تقبل التشكيك  
 تقول العرب اذوا ثلثا ثلثا ثلثا والجمهور على خلافه وعلمنا بفعل المعدول  
 عن فاعل ويعرف بسماعه منوعا بلا علة والمختص بالنداء وكذا الموكدية وقيل  
 تعريفه بنينة المضافة وعنده من فعل او فعلا في افعالات افعال وتصرف ما  
 قبله من شئ به نكرة قال الماخص ومعرفة ومنه تحملا لمراد الظرفية وعنده  
 عن ال وقيل شبه العلم وقيل لم يتوزن لينة ال وقيل المضافة وقال ابن الطراوة  
 وصدر الماخص منى وعلى الثلاثة ليس باب والباب يصرف شئ به وفاقا ومنه  
 عند جمع فعال لموت كذا مر سالم ينكر فان سمي به مذكر كانا الوضهان وقال المرح  
 المنع للثانيك وتثنية الحجازيون كسرا والتميم ما اخره والكل فعال  
 وصدر اوحا لا اوصفة مجرى العلم وكذا امركا واسد لتقطة وعنده كل من صوت  
 فان سمي بها مذكر لم يصرف وثا لنها يبنى او صوت كذا مر شئ ينفع المعدول مع العلمية  
 في حنسة اشيا احدثها ما جاء على فعل فوضوعا علما ومعدول عن صيغة فاعل  
 وطريق العلم به سماعه غير صرفي ولا علة به مع العلمية والشروع من ذلك غير  
 وفصل وفعل وقيل وزحل وقذح وعصم وخشم وقسم وحج وحج ولف وبلغ  
 من فضيلة ولا يسمع غير ذلك ثم ذكر غير ذلك من غير المختص بل هو في هذا النوع  
 كذا رايته في كتابه الواحد والجمع في القرآن ومنفعة ابوحيان وقال المانع مع  
 العلمية الثانية من طوي باعتبار السبعة بدليل تنوينه في اللغة الامر في قال  
 وهذه الاما التي ذكرناها كلها اعلام معدلة تقدير عن فاعل الما قبل فعل الفعل  
 ولو كانت صفات كخط ولتد وضلت عليها المالف واللام وانما قبلناها معدولة  
 لا غير محلة لان الاعلام يفعل عليها النقل وهو ان يكون لها اصل في التكرار  
 فعل غير معدول لا غير غير العلم المنقول من الصفة فان ورد فعل يصرفا وهو علم  
 علما انه غير معدول كاد فانه لا يحيط له اصل في التكرار فاما ان يكون منقولا  
 من اصل لا تحتفظ او تحتفظا قال ومن غريب ما وقع في فعل الممنوع قسم هو علم  
 لا قلم شخص وذلك ما ذكره ابن خالويه من كتاب الاسد جابلق وعلق على الج  
 ولازم لا يصرف اتق واخبر بالمعدول عن فاعل المعدول عن غيره كافر وجمع  
 وعن غير المعدول كاشم الحين تقير وصر و الصفة كظم ولتد والصد ركد في تق  
 والجمع كعرف وقيل لنا سماعه من غير بلا علة يجمع ما سمع من فعل منوعا وفيه ما ينع  
 غير المعدول كمثل اسم من انكأ التوك فيه مع العلمية العجمة وطوي وفيه منها الثانية  
 ولو وجد فعل ولم يعلم امره لا فاعلا فصاح ان لم يعلم له اشتقاق ولا قام  
 عليه ونيل قد ذهب سيبويه صرفه من يثبت انه معدول ومذهب غير المنع لانه

قولك لو كانت تعليل  
 لقولك انما اعلام على معنى  
 وذلك ثابت او كانت  
 صفات او

اعلام

الما كثر في كلامهم وان علم كونه مستقفا وحل في التكرار حرف الما ان يسمع من كونه  
 انتق وهذه المسئلة من قعدة تعارض الما والغال في العربية وهي لظنية  
 نادرة كما يستعمل في كتاب اصول النحو في الاشياء والنظائر في النحو الثاني فعل  
 الما صرنا لندا كعشق وقدر وحيت وكلم فانها معدولة عن فاعل وغادر وحيت  
 وكلم فانها منى بها مذكر مستمع صرنا للعلمية ومراعاة اللفظ المعدول  
 فان تكررت زال المنع وذهب الماخص وظانفة الى صرنا حال التسمية ايضا  
 كما نقلت من عنه امركا في قولي قال الماخص ومعرفة لانا المعدول اما موحالة الهندا  
 وقد زال بالسمية الثالثة فعل الموكدية وهو جمع وكلم وتضع وتجمع جمع خفا  
 وكما وصفا وتبعا فانها غير معدولة للعدول والعلمية اما المعدول ولانها  
 مرخص ان مذكرها افعال وموئنا فعلا قياسا ان يجمع على فعل يكون المعنى  
 كما يجمع اخره وحرر على جرم ومرخص في اسم المضافة قياسا ان يجمع على فعال كالحماري  
 فيقال جاري وكما في ال اخره ومرخص ان مذكرها يجمع بالواو والنون قياسا  
 ان يجمع على فعال في لان قياس كل ما يجمع مذكره بالواو والنون يجمع نونه بالالف  
 والياء وفيه الما اعتبارا ان اختلف النحاة فقال الماخص والسيوطي انها معدولة  
 عن فعل واختاره ابن عصفور قال ان المعدل عن فعال لم يثبت في موضع الواو  
 والمعدول عن فعل الى فعل ثبت قالوا ثبت دفع وهو جمع ودرعاو كان القياس  
 درعاو قاله قوم انها معدولة عن فعال وقال الفرزدق انها معدولة عن فعل وان  
 واختاره ابن مالك وصنف الاول بان فعل المجموع بالواو والنون يجمع نونه  
 على فعل يكون العين والثاني بان فعل لا يجمع على فعال الا اذا لم يكن مذكرا  
 على الفعل وكان اسما محصا وقال ابوحيان الذي يختاره انها معدولة عن الما  
 واللام لان مذكرها جمع بالواو والنون فقال ابن الجون كما قال الفرزدق  
 فقياسه انه اذا جمع كان صرفا بالالف واللام معدولة لانه عما كان يصحفة مرخصه  
 بالالف واللام قال وهذا يقتضي ان يكون جمع المذكر فيه ايضا ممنوع العين  
 لوجود المعدل المذكور فيه ويكون النبا فيه علامة الجر قبل انما ناسبة عن العجمة  
 وهو غريب واما العلمية فذهب قوم الى ان لفاظ التوكيد اعلام على التوكيد  
 بمعنى الماخظة واستدل لذلك بجمع مذكرها بالواو والنون وهو الجمع العارف  
 بها العلم واختاره ابن ابي حنيفة وذهب الفرزدق الى ان ترويه بنينة المضافة  
 وان الما اصل في رايه التسمية جمع من كذا رايه التسمية كذا في الصير  
 للعلمية واستغنى بنينة المضافة وضارت لكونها معرفة بلا علامة لمعقود  
 بها كالمعلم وليست باعلام لان العلم اما شخصي واما حسي وليست قد وجد  
 منها وقيل هذا ابن عصفور وعنده بان المجموع ما تكون اعلاما والتسمية وابن  
 مالك ونقله عن ظاهر كلام سيبويه فان سمي به اعني بفعل الموكدية قد ذهب  
 سيبويه بقاوه قبل المنع وعن الماخص صرنا ان المعدل اما كان حال التاكيد وقد

قولك انما اعلام على معنى  
 وذلك ثابت او كانت  
 صفات او

تلا



ذهب فان تكررت بعد التعيين ضرف وفاقا لانه ليس له حاله بالحق بها اذ لم يتقبل  
نكرة بخلاف ان كانا تنقذوا الرابع سحر الملازم الطرفية وهو سحر المعين في المراء  
به وقت تعيينه فانه يلزم الطرفية فلا يتصرف ولا يتصرف ايضا للعدل والعلمية  
اما العدل فعن صاحبه الملائكة والافراد كان قياسه وهو ان يعرف بالطرف  
التي يعرف بها النكبات وهو ان دفعه لونه عن ذلك ان عرفه بعين تلك الطرف  
وهو العلمية فانه يصل علما لهذا الوقت وقيل انه امتنع للعدل والتعريف النسبة  
للتعريف العلمية من حيث كونه تفرقا بغير اداة تعريف بل بالعلمية على ذلك الوقت  
المعين وليس تعريفه بالعلمية لانه في معنى التفرقة والتعريف العلمية ليس رتبة تعريف  
الوقيل وقيل انه منصرف وانما الموقوف لشيء الى الواصل السوي عليه السبيل وقيل  
لشيء المضافة اذ التقدير سحر ذلك ليزوم وقيل انه سمي على التفرقة لتعنيته معترف  
التعريف كان اسرى على الكسر لذلك والى هذا ذهب صدر المفاضل امر الطرزي  
وابن الطلوة ونصر ابو حنبل فقال ان الفرق بين سحر وسحر عندي ليس قال وقد  
رد على صدر المفاضل بان لو كان سحرينيا كان الكسر اول به لان فتحة النصب  
توم الى عراب ذلك فالتعريف كما احتسب هو علم عراب في قيل وتعدو المناهي السبي  
وهذا الرد ليس بشيء لان سحر يدخله الحركات كلها اذ لم يكن معرفة وكانت الفتحة  
اول به في البناء ان الكسر غالبا يكون لا لتقا الساكنين وقد انتقها ففتح تحقيقا  
وتتبع الحركات ما قبله لما سبه قال وما ذكره الجهم من ان عدل عن العلم واللام  
مشكك لانه يشعر بان نظير تعريفها ان معنى المعدول عنه يقتضيه المعدول له المترك  
ان غير تضمن معنى عام وهذا تضمن معنى خاصة ومشي تضمن معنى شتى وقسوه  
تضمن معنى فاسق وهذه حقيقة العدل واذا كان كذلك فكيف يكون سحر  
على معنى ما فيه العلم واللام ويكون علما وتعريف العملية بالجامع تعريف اللام وقد ذكر  
ما يكاد لا يعرف ما عدل عنها انتهى وقيل الاول لوسمي معرف وفاقا اما سحر غير  
المعريف فانه لا يلزم الطرفية وهو منصرف نكرة ويعرف باللام والمضافة الى  
نعال علم الموت كذا وقطام ورقاش وعلاب وسجاج اعلام للشوة ومساكن  
وعمران لبقرة وطقا رسله عند سيم فانه يعرف بونه منوع الصوف العلمية والعدل  
عرفا على هذا مذهب سيمويه كذهب التردد الى ان المانع له العلمية والثاني  
كزيت وامناله فلا يكون معدولا قال ابو حنبل والظاهر الاول لان حذام ونحوه  
قد راي المعتمد تكون منجذلة لا اصل لها في النكبات والهاب على العلم ان  
تكون منقولة وهي التي لها اصل في النكبات عدلت عنه بعد ان صيرت اعلاما وعلى  
الاول لو لم يصر في لوسمهم مذكرة حارضية الوهمان المفعول على ما كان لبقا  
لفظ العدل والعرف لزوال المعناه وزوال الثاني بزواله لانه انما كان موقفا  
لما زادة ما عدل عنه وهو راقسه اما انجازتون فان باب حذام عندهم مبني على  
الكسر اجزائه محري فقال الواقع موقع الما متركزال لشيء به في الوزن والعدل

سمايه

والتعريف

والتعريف وقيل لتعنيته معنى الحرف وهو علامة الثاني في المعدول عنه وقال  
الميزان لئلا يعلل منع الصرف عليه وهما التعريف والثاني والعدل كما تقدم  
في البابا واكثر سيمويه في مقول انجازتون فيما افه ولا كسارا منهم ما وحضار اسم كونا  
ينبونه على الكسر للشيء السائر وانما خصوصه بما افه وان من مذهبهم المالة  
وانما يتصلون اليها كسرا لاول ولو فعلوا في قولهم ليرتصلا اليها ويضمهم سيمويه  
ايضا على اصله في حذام قال المعنى فيج بين اللغتين • ومرة على وبار •  
فعدلت جهم وبار • فنى وبار • ولا على الكسر سيمويه ان لا تقرأ في العيصين  
من موعة قيل وقيل ان يكون الثاني فعلا ماضيا مستندا للجماعة والتميز انجازتون  
والتميزون وسائر العرب على ما نعال المعدول على الكسر اذ كان مقصدا وما حذ  
الساع كذا رواد وبار قال فقيل المكنى صريحا للعدنا • وقال فجلت بر •  
واخذت بخار • وقرى ما سيرا وحالا لا فخذ الخيل بعد وبارا للصعيد يرا • اوصية  
جارية محري العلم وناخذها ايضا الساع نحو خلاقي للشيء • ومزاي الحرب وخاير  
للمس • وازام تخلص للشيء السديرة وصام للشيء الغنية او ملازمة للشيء انما فاضا  
ويختار • وفي قياس من هذه خلافا ياتي او ما نحو توال وترا • ودارك وحذار  
وفي قياسها ايضا خلاف ياتي ونوامد سيمويه هذا النوع وهو الما موق على المفتح تحقيقا  
وكل هذه الامور معدولة عن موت اما المصعد المعدول عن معدولة عن موت معرفة  
واما شيعون في كلامهم • واما الصفة لشيء منها فمرفوض فليس فاضا كما قالنا  
واما الما مرفوقا ان المصعد معدولة عن معدولة عن معدولة لا لا وبار • وبارا للصعيد يرا • اوصية  
وظاهر كلام سيمويه ان معدولة عن المعدول ولو سمي بغير هذه الامور موت حارضية  
الاعراب موقعا والشيء انما حذام • ومذكرة فاقول • اعداها يعرف كصام ونوع من  
المذكور اذا سيمويه والثاني يمنع كعتاق ونوع من الموت اذا سيمويه وهو المشهور في الثاني  
سيمي ثم نام وقيل له ابن يا ساد • وكونه صفة على فاعل ان افعال وقيل فاعل  
فعلا على فعل الاول يعرف رحمان والحيان وعلمه النع شبه الزيادة بين بالذات  
وقيل كون الموت مبدا له مقبلا وعلى الثاني كونها زائدا تيسر ما تحقها الها فان  
ابدت الموت موقعا على صرف غالبا • الما لينة كونه صفة في اخره الف ونون  
زائدين بشرط ان يكون موقعا على فعل كسكان م سكرى وريان ونون • وقيل الشرط  
انما يكون موقعا على فعل لا سوا وحده موقعا على فعل ام لا وينبغي ان لا يسلط  
اما في لزم ان لا يكون موقعا في الحيات لا يسلط الحية على الاول يعرف لفقد فعلا فيه  
انما موقعا له وقيل الثاني يمنع لفقد فعلا منه لما ذكر قال ابو حنبل والصحيح  
فيه الصرف لا يحملا النقل فيه عن التعريف والاصل في الاسم الصرف في جيل المعدل  
به وجه مقابله ان الحيات فيها وجد من فعلا • والصفة منع وكان العمل عليه  
اول الثانية على منع الما • والنون على الاول سيمويه بالذات الثاني في عدم قبول  
هذا الثاني وقيل كون النون التي بعد الما معدولة من المعدولة من المعدولة

ن صرام

د الحار

الصرف





Handwritten marginal notes in the top left corner of the right page.

Main text on the right page, written in Arabic script. It discusses linguistic concepts such as 'الشيء' (the thing), 'الصفة' (the attribute), and 'القول' (the saying). The text is dense and includes many examples and explanations.

ربط

قوله دون نور قال... شرح الكافية... This block contains marginal notes on the right side of the right page, providing further commentary on the main text.

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

Main text on the left page, continuing the discussion from the right page. It covers topics like 'الشيء' (the thing), 'الصفة' (the attribute), and 'القول' (the saying), with detailed linguistic analysis and examples.

Handwritten marginal note on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.



تكون قبلها اكثر من حرفين فان كان قبلها حرفان ناسبا متصفاً فذلك اعتبار ان  
 قدوة أصالة التضعيف قبلها زائدة ان أوزياء وده فاللون اصلية كحذف ان جعلته  
 من الحذف فوزنه نعلان فلا يصف من الحذف فوزنه نعلان فحذف وكذا الجان هل هو  
 من الحذف او الحذف قبل وكذا الاول ما روي في الحديث ان قوما قالوا نحن بنو عتيان  
 فقال علينا الصلاة والسلام على انتم بنو عتيان فحذفوا اشتقاقه من العتيان  
 ان يكون مشتقاً من العتيان **ص** او الف الحاق بمضورة **ش** الناقصة الف الحاق  
 المضورة وتنتج مع العلمية بحذف الممدودة لشيء باله الثاني المضورة من  
 ما يؤخذ ان بين الممدودة احدى ان كلتا الممدودتين ليست تبدل من شئ والممدودة بعد  
 من ياء الثاني انما تقع في مثله من الحذف الثاني كما روي في شال سكري وعنه  
 فوعل مثالي وكري والناث الذي يقع فيه الممدودة كعلمها يصلح ثلث الثاني  
 الممدودة **ش** **المول** الحاق بمضورة او الف الحاق بمضورة او الف الحاق بمضورة  
 يكون ريباً على المأمول فحذف كل حرف مقابل حرف فتعني صول الثلاثي فتعني  
 زائد مقابلة الحرف الرابع المأمول فتعني ذلك الحرف حرف الحاق **الثاني**  
 قال ابن خيكان ما فيه الف التكميل ايضا اذ انشبه به الحرف نحو تعني لشيء الف  
 التكميل بالثاني المضورة من حيث انها زائدة في المأمول فتعني ولا يدخل عليها  
 تا الثاني كان الف الثاني كذلك **ص** او تر كيد من **ش** الناقصة تركب النج  
 وينتج مع العلمية لشيء باله الثاني في ان عجزه بخلافه انما يزداد وان صدره  
 يصغر كما يصغر ما في فيه وينتج امره كما ينتج ما قبلها فواضحة كل اسمين جعلتهما واحداً  
 كما بالاضافة وما بالاضافة ينتزعا من بينهما من اول مترلة هاء الثاني كعلمك ويعدى  
 كريب واخذ به عن غيره من المركبات كتركيب الحذف عذو الاضداد كقوله منزه والاضافة  
 كامر القيس **ص** او حجة تخصية مع زيادة على ثلاثة بدوفاً ياتصفي في الحرف ترك  
 الوسط او لا خلافاً من جواز الجمع تاسيف وما يسترط بونه علماً في الهبة خلافاً  
 للمواج **ش** التاسعة الهبة وتنتج مع العلمية بشرط اخذها ان يكون تخصية بان  
 يتقارب اول احواله علماً الى لسان الحرف كترهيم وان شئت فقل ما استعملها الف  
 استعملها علمين بخلاف الخصية وهو ما نقل من لسان العمالي ان العرب تكو بواج  
 والحام ونحو ذلك فانما لتعلمنا تكراراً اشبهت ما هو من كلام العرب فصرف  
 بها بادخال المالف واللام عليها والاشتقاق منه وهل يسترط ان يكون علماً في لسان  
 العلم فاولاً لا يسترط وعلمية الجهور فيما نقله ابن خيكان والثاني نعم وقيل ان  
 الحق الدجاج وانما يجب ونقل من ظاهر من عيسى بن يونس على ذلك صرف عن  
 قالون وسندار فصرف على الثاني لانه لم يكن علمية لغة العلم ذوق الماول لانه  
 لم يتكلم به كلام العرب قبل ان يسمي بالسرط الثاني ان يكون زائداً على ثلاثة اعراف  
 كترهيم واسمى فان كان ثلاثياً صرفه سواء تحرك الوسط كثرهيم ولكل اسم رجل او لا  
 كنج واما قبل يجمع متحرك الوسط اقامة الحركة مقارن الحرف الرابع كاني المونث

الثاني

ام لا

ورفق الاول بان الهبة سبب ضعف ولا يؤثرون زيادة على الثلاثة وذلك  
 لانها متوسمة والثاني مملوطة به قالوا ولذلك لم يفتقر مع علمية متحدة ولا  
 وصفية وما وزن النعل والناثيف والزيادة وقيل يجوز في الساكن الوسط  
 الوحيان الحرف والفتح وهو فاسد اذ لم يحفظ ثمران كان فيه تاسيف تعين النج كما  
 سياتي ولو كان رباعياً واحداً ممدوداً بالضعيف لم ينع الحاقه بالهبة قبل التضعيف  
**ص** وتعرف الهبة بالنقل وضوجه عن وزن المسماة ولا الهبة الموزونة والمزاي  
 الدال واجتماع الصاد والمعاين او الكاف والجيم وتكونه غاسية او رباعية  
 عادية من اللاحقة **ش** المراد بالهبة كل ما نقل الى اللسان الذي في لسان غيره  
 سواء كان من لغة الغريب ام الروما او الحبشة ام الهند ام البربر ام الفرج ام غير ذلك  
 وتعرف بحجة الاسم بوجه احدى هاتين النقطتين ذلك الهبة الثاني ممدود عن اعراف  
 العربية نحو ابريسم فان نقل هذا الوزن مفقود في التسمية المسماة في اللسان  
 الثالث يكون في اوله وزن يغدها راء نحو ريسم او اعراف راء بعد ذلك نحو ريسم  
 فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يجمع في الكلمة من الحروف ما يجمع في كلام  
 العرب كالجيم والصاد نحو صول الحان او الف الحاق بمضورة والكاف نحو اسكرجه  
 الخامس ان يكون عارياً من حروف اللزاقة ونحو غاسي وزباني ممدود في الدلالة  
 ستة مجتمعا قولك فربما نقل قال صاحب العين ليست واخذت كلام العرب كلمة  
 خامسة بناؤها من الحروف المعجمة خامسة وطر رباحية كذلك الكلمة واحد نحو  
 متجدد لغة السين وهشاش **ص** وما اذا قول الغرض لخطا فتنعه عن قصد  
 فان جعل ففعل العادة في التسمية ولا ينزل جملة الاصل او كونه ليس غداً ثم  
 التسمية به كالهبة على الماصح وما ينشئ على قياس العرب وسميه فذلك الهبة الرابع ان  
 كان على قياس منطرد الحق به فان كان به مانع **ش** فيه متشابهة الاول ما  
 كان من المسماة المعجمة توافقاً في الوزن لما في اللسان العربي نحو القسي فاق  
 مضد راء بمعنى يعني اجداً بمعنى ارتفع يقول اسقى العرع ارتنع لينة ونحوه  
 يعقوب فانه ذكر التحال فان كان سمي منه اسم وجعل يقع فيه قصد المستعان قصد  
 اسم المسمى مع الحرف العلمية والهبة واذ عني مدلوله في اللسان العربي صرف  
 وان جعل قصد المسمى حمل على ما عرفت به فاذة الناس وهو القصدير كل واحد  
 منها موافقة اسم النج حبل الله عليه وسلم فلو كانت العرب باسم مجهول او باسم ليس  
 من علمية التسمية به ففعل بجري مجري المعجم لشيء به من جهة انه غير منزه في  
 استايم كان الهبة كذلك وعلى هذا المثل الاول سبأ والثاني بقوله هذا  
 ابو صرور فلم يصر فانه ليس من علمية التسمية به والماصح وعلمية البضرة  
 خلا ذلك الثانية ما ينشئ على قياس كلام العرب نحو ان شئني على وزن برز من العرب  
 فتقول ضربت وعلى مثال سترجل فيقول ضربت فلان يلقى بكلام العرب او لا فيه  
 ثلاثة مذهب احدى ان يجمع له يحكم العربي والثاني ان يجمع له يحكم العرب



خاسية



فما من منزلة المعجم الثالث وهو الصحيح إن بني على قياس ما لم يدر في كلامه حتى به كلام  
 كاذب يبين من الضرب مثل ردد فتقول ضرب لانه كثر الحاق بكار اللام أو على قياس  
 ما لم يدر في كلامه المعجم كان يبين من ضرب مثل كثر فتقول صورته لان الحاق  
 بالواو ثمانية لم يكثر اذا عرف ذلك فلو سمي به فعلى الحاق بلام العرب يحكم الحكم  
 العربي فلا ينعى الحاقه على افرى وعلى عدمه منع مطلقا للجمعة مع العلية **ص** أو  
 تاسيف لفظا او معنى فان كان شيئا او لا شيئا ساكن الوسط ومنعوا الاعلالا  
 فالاصح جواز الامرين وثالثا ان لم يكن ذلك وان المنع احوذ وانما يجب مع الجمعة  
 وكونه قد كثر الاصل وتكون ثمانية لفظا وهو لو لم يكن دون مذكرة ان من مذكرة  
 مجرد منع شرط زيادته على ثلاثة لفظا او قد يرا خلافا للفظا مطلقا ولو لم  
 يزد في متحرك الوسط وان لا يسميه تذكيرا لقدر به او غلب او بوصف كذا  
 صرف خلافا للكوفية او بوصف في لغة اسم في لغة فعلى التقديرين **ص** **الجمعة**  
 التاسيف وينع مع العلية سواء كان مذكرا او مؤنثا كفاطة وطلحة أم معنوبا وويل  
 الموت الخال من لها كزيت وسفاد فان كان المعنوي ثانيا كيد علما لمؤنث  
 او لا شيئا ساكن الوسط ومنع الحذف وجعل اوله لا كذا علما املا نادورا بالفتح  
 فحينئذ مذهب اصحابنا وعلية يسمونه بالجواز الامرين في الصرف وتركه  
 وكلاما مشروعا اما المنع فلا يخلو التاسيف والعلية واما الصرف فلحققة التكون  
 فتقاروا احد السنين كما دفع اثره في فتح ولو لم يكن الثاني يجوز اما المنع وعليه الرجوع  
 قالوا ان التكون لا يغير كما اوجبه اجتماع علتين متافعتين والثالث وعلية  
 الفاعل ان ما كان اسم بغير كنه لا يجوز صرفه وما لم يكن جازا لم يردون اسم المرأة  
 على غيرهما فهو تعين ههنا وعدا وجلا على جاع من النساء لا برة ذواتهم  
 الذكورة على غيرهما فلما تردد ولم يكثر في الكلام لزمها النقل وعلى جواز الامرين  
 اختلاف في الجواز منها فالاصح ان الجواز المنع قال ابن جني وهو القائل في المكن  
 في كلامه وقال ابو قل الفارسي الصرف ارفع قاله الحضري وما اعلم قال  
 هذا احد قبله وهو غلط جلي ويختص المنع على الاصح في صورة احدها ان يرفع  
 الة لك محبة الخمس وماه وجود لان ارتفاع الجمعة فوق العلة لا يبقا لان المنع  
 للجمعة والعلية دون التاسيف من الجمعة تمنع صرف الثلاث وهو نقصان  
 فيه الامرين ولم يحفل بالجمعة تاسيفا الثانية ان يكون هذا كذا اصل كذا اسم  
 امرأة من النقل الى الموت ثقل بعباده الخفة التي بها صرف صرف ههنا  
 وجوز المنة وعنه فيه الامرين كما يجوز ان في المنقول من مؤنث ومنقول من ثقل  
 الا ثقل الثالثة ان يتحرك ثمانية لفظا كذا اسم امرأة لتقل الحركة منزلة  
 الحرف الرابع وجوز ابن المنادي وعنه فيه الامرين في الجمع في الحركة قامية  
 مقام الرابع ولا عين يتحرك كذا كذا ونار علمين وكوس من مذكرة مؤنث مجرد من  
 التاسيع بشرطين احدهما زيادته على ثلاثة لفظا كزيت وعناق اسم رجل

لفظا كذا  
 وهو التاسيف  
 بالهاء

القول

لعله  
 كسفر

او قد يرا كجمل مختلف خيال اسم رجل فان الحرف المقدد كما للمعطوبه بخلاف القلا  
 فانه يصر على الاصح مطلقا سواء تحرك وسطه او لا كتف وشير اسم رجل  
 وذهبت القلا الى المنع مطلقا لان فيه امرين يوجبان له النقل العلية والتعليق  
 على ما لا ينعى حله ودفع بان الثاني لم يجعله الغرض من اسباب المنفعة للصرف  
 وقيل ان حروف فتح المتحرك دون الساكن تنزيلة للحركة منزلة الحرف الرابع  
**المسألة الثانية** ان لا يسميه تذكيرا لقدر به كذا لانه وصا الى اسم رجل فانه  
 كثر التسمية به في النساء ونما في الاصل مضمون ان تذكر ان او غلب فيه  
 كذا في فانه في الاصل مؤنث ثم غلب استعماله قبل العلية في المذكور كقولهم هذا مؤنث  
 ذراع اي قصير فصار لعلية الاستعمال كالمذكور الاصل فاذا سمي به رجل صرفا لعلية  
 تذكيره قبل العلية ولو سمي بذكر بوصف المؤنث المجردة كالحاصي وطاقت وظلوم ورجع  
 فالصريح يصر رجوعا الى تقدير اصله التذكير لان ذلك اسما مذكرة وصف  
 بها المؤنث ليس للبصر حلا على المعنى فتقول امرأة خايف عن شخص خاص  
 وتقول لذلك ان العرب اذا صغرتم لم تدخل فيها التثنية والكوفية تمنع بناء على عدم  
 فان نحو خايف لم تدخله التثنية فخصاصه بالمؤنث والثاني انما تدخل للزق ولو لم  
 يذكر بما هو اسم في لغة وصف في لغة كجنوب وديور وشال وسوم وروور فانما عند  
 بعض العرب اسما للرج كالتعود والهنوط وعند بعضهم صفات حوت على الرج ومعنى  
 مؤنثه فحينئذ الوجهان المنع كجاء زيب والصرف كجاء خاض **مسألة**  
 التثنية والبلاد والعلية والجمعة على المعنى فان كان ابنا او جينا او كاتا لفظا  
 او حرفا صرفا او اثقا او قبيلة او بقعة او سورة او كلمة منية وقد يجب اعتبارا واحدا  
 وقد سمي قبيلة باسم اب او جدي باسم ام فيوصفان بنت وابن ويؤنث الابل على حد  
 مصاف فلا يمنع صرفا سمي القبائل والبلاد والعلية وحروف النجا وسميها  
 سنيا على المعنى فان ارتد باسم القبيلة الابل كعه وقيم او لم يكن صرفا وتنفيد  
 صرف او امم بما هلة او القبيلة كحوش ويودع للتاسيف مع العلية وكذا ان  
 ارتد باسم البلد المكان كيدمر فيصرف او البقعة كفارس وعان مع او الكلمة  
 اللفظية ككتب زيد فاخاذه اي اخاذه هذا اللفظ صرفا او الكلمة فخر فاخاذه  
 منع وكذلك اللفظية وحروف النجا والسورة قد يتعين اعتبارا لحي والقبيلة  
 او المكان او البقعة فالاول ككلب والثاني كيهود ومخوس والثالث كيدروخيد  
 والرابع كدمشق وخلق واحجاز والشام والعين والفراف وقد جابوا وخبر في التثنية  
 اسما وذلك لثلاثة اقسام قسم يغلب فيه اعتبارا التذكير كزيت وتنفيد وفي  
 وفي وسطا وحينئذ قسم يغلب فيه اعتبارا للتاسيف كخادم وسدوس وفارس  
 وعان وقسم استوي فيه الامرين كحوش وسبا وجراد قبا وبغداد وقد سمي القبيلة  
 باسم الابل تميم والحي باسم امم بما هلة فيوصفان بانه بنت فيقال تميم بن مكر  
 بنت مكر وبها هلة بن اعصر او بنت اعصر مراعاة للاصل او المعبره فيؤنث اسم

كقوله



المصنف يمنع اخره تايل كسرة مالم تقلب الفاء وتظهر الفتحة من اخلاقا  
 لتوم سطلقا وليونس في العلم **ثاني** في الرفع والجر من غير المنصرف كـ "يا  
 تلي لسن متا كان حقا نحو لا يولد ووردت بجوار قال تعالى ومن فوقهم غمام  
 والفرق لئلا يرمضوا كما عجم او فعلا سس به كغير ويرم وهذا التورع عن حرف  
 اليا الحمد وقه كرها تخفيفا كاسيا لينة صيته فان قلنت اليا الفاضل للتوحي  
 باقفاق كعازي وعذاري بعد محاربه عذاري ويجوز في هذا النوع ظهور الفتحة  
 على اليا في حالة الجر كما يجوز في اليا كسرة التي الفتحة تايمة عنها وقيل يجوز  
 كـ "جوزا ظهرها حالة النصب لخمسة وعليه قول الشاعر وكثر غنم الله نولي  
 الدوالي وقيل يجوز في العلم دون غيره وعليه يونس واشتدل بقوله قد عجمت مني  
 ومن قبلها كـ "جيب يانه وما قبله ضرورة **ص** مسيلة مانع مرفعة دون  
 منع منها وقيل لها الاماقل تقصير من حرفين وخالف المحقق في اخرها انها  
 ان لم يمتد وزايتها يجوز ان في قبلان واخره مرفعة ولا لعدد كجمع مثلاً ومركب  
 كـ "جوزت اخره وزا المتنا على والفتحة الثانية وما منع منها حرف دونها وفاقا  
**ثالث** مانع مرفعة دون علمية وهو الذي ليس له علمية العلمية خمسة انواع فاذا سمي  
 بشي من غير ان يصرف ايضا وكان اذا نكرت التسمية واستثنى من ذلك ما كان افعلا  
 تقصير مجرد ان يرفع فانه اذا سمي به لم يرفع كـ "جوزت باجماع لانه لم يبق فيه شبهة الوصف  
 اذ لم يمتد علمية العلم في ظاهرة او معتدلة فان سمي به لم يرفع كـ "جوزت باجماع لانه لم يبق فيه شبهة الوصف  
 وخالف المحقق في مسيل الاول باب افعلا الوصف كـ "جوزت باجماع لانه لم يبق فيه شبهة الوصف  
 الى ان يصرف لانه ليس فيه العلم الوزر مقبلا الوصف قد ذهب بالتسمية واحاط الجمهور  
 بانه سمي به بالوصف وشبه العلمية هذا الثاني علمية وفيه رأي ثالث انه ان سمي به  
 رجل كـ "جوزت يصرف بعد التذكير سمي بوصفه كـ "جوزت باجماع لانه لم يبق فيه شبهة الوصف  
 سمي به (سوزا) ونحوه صرف لغير العلمية وذهاب عن التسمية وفي هذا العلم  
 وازر المبتدري **رابع** انه يجوز فيه الصرف وتركه وقيل في الفاعل را عجمية المفضل  
 في الحال لا يطح الثانية بما جعله ان الوصف كـ "جوزت باجماع لانه لم يبق فيه شبهة الوصف  
 ايضا الى ان يصرف وسمي به على المنع وتوجيه ما تقدم في امر الثانية امر اذا  
 سمي به لم يرفع كـ "جوزت التسمية ذهب المحقق ايضا الى ان الرفع قد زال لكونه  
 محصورا بمجمل الوصف فلا يرفع فيه كـ "جوزت باجماع لانه لم يبق فيه شبهة الوصف  
 في قول القدر اذا سمي به لم يرفع كـ "جوزت التسمية ذهب المحقق ايضا الى ان الرفع قد زال لكونه  
 في امر وخالف الجمهور الخامسة الجمع المتساوي اذا سمي به لم يرفع كـ "جوزت باجماع لانه لم يبق فيه شبهة الوصف  
 ايضا الى ان يصرف وخالف الجمهور السادسة المركب المزجي اذا سمي به لم يرفع كـ "جوزت باجماع لانه لم يبق فيه شبهة الوصف  
 الفاعل الثانية كـ "جوزت ساجدا وعبد شدي او عجمي اذا سمي به لم يرفع كـ "جوزت باجماع لانه لم يبق فيه شبهة الوصف  
 المحقق ايضا الى ان الرفع قد زال لكونه في حال التسمية التركيب مع العلمية بالجمع  
 والثالث وقد زالت العلمية بالتدليس والجمع عند ابن مالك وغيره المنع لانه كـ

نحو قترية

النصب

النصب

وهو الواو والين  
 (١) بار اليا او اليا  
 من هو متصرف باصالة  
 المشتق من اليا  
 (١١٢) كـ "جوزت باجماع  
 والاسم في المنع  
 في المنع  
 التسمية في المنع  
 المحصور في المنع  
 المحصور في المنع











فقط على ما ينبغي ان يكون

لغة ثانية فتح اليم نطقا ونطقا لغزاني وثلاثة كثرها نطقا ورابعة فيها مطلقا  
الجملة الثالثة  
وقري بها بين اليم وقليبه الثالثة يجوز ان يادب واخ وهم وهن من المصاحفة لا  
كما يشاء في باب المصاحفة واما فوك فلا يغير الما وتصيب تلك اللغات وقال  
العجاج خالطتني خياشيم وفارقا فزده لفظا حالة النصب فخصه المصنفون  
بالضرورة وجوز الما خفف والكوفيتون وقابهم ابن مالك في المختار وتحرر على  
انه حذف المصاحفة لينة ونوي بوجه فابتدأ المصاحف على خاله اي خياشيمها وقابها  
واما على ذلك ومواضعه فيه حال المصاحفة ففقه الفارسي في الشعر تابعه  
ابن قصور وعنه من الخارطة والعجمي كما قال ابن مالك وابو جيان وغيرهما جواز  
في المختار فغير الحد في المصاحف في الغنيم وقال الناجي يصح طمان وفي العبر  
فه المصاحفة المصحف وعليه المصنفون ان وزن هذه المصاحف فقل بفتح الفاء والعين  
ببديل جمعها على افعال الموزون فزده فقل بفتح الفاء وسكون العين ولا يفتن  
اليدان وزنها فقل بالفتح والمساكن وهو كقل بضم الفاء المسكان وذهب الخليل  
اليان وزن ذوقه بالفتح والمساكن وان اصله ذوقه ولا يفتن الاوقات  
اصل ذوقه فلا يفتن كما قال ابن كيسان يحتمل لوزن قال ابو جيان واختلف  
فيهم ايضا على لانه واو او يا فلي القولين اصحاب الما في كتابهم يقولون في الشبهة  
حقوان وقيل انها لغير الحامية بل ان احكام الما مجموعها من الما وذوقه في ذوقه وهو اللام في  
قول اهل الما نزل ولا يعني في قول اهل فوطيه قال والظاهر الاول انهما  
الرابع المشي فباللف والياء ولزوم الما للف لغة وعلمية لا وثران في اليلة  
واحق به معتمد كثره كثرتين قد يتوهم عنه عطف او تكرار جمع خفي كما جوبهم  
وتحكي عن الحداد وحيها وكلاهما مصاحف فصح ومطلقا في لغة وكلاهما  
مشي للفظ واصلا كل خلافا للكوفية بل ان كلاهما في لغة واو وقيل  
والفعل ثانيا وقيل ثانيا وقيل اصل وقيل ثانيا وقيل ثانيا وقيل ثانيا وقيل  
له قول في ضميرها وميثان واشنان واشنان واما حرة لغة مفردة او مصاحفا  
ومرثيا وقيل اصل اش وثمان وثمان وثمان وثمان وثمان وثمان وثمان وثمان  
تذكر كثر من افعلة كثر من ففعل في فزده محض الباب الرابع من ابواب النيا  
والتي هي المشي ومما ذكره على اشني زيادة في افعلة صالح للتخريف عطف مثله عليه  
فانه يرفع بالالف ويصحب ويحي بالياء نحو قال زحليان وزور الما في ففعل الما  
الثلاثة لغة معروفة عزيت لكانته وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وفيهم  
ويطون من ربيعة ويكرز في ايل وزبيد وختم وهمدان وفرازة وعذرة وحمير  
عليها فولة تعالي ان هذان لسامران وقوله ملى الله قلبه وسلم في ثرا في لينة  
وانشد فلهما قوله تروا منا تروا له طعنة وقوله قد بلغنا من المدايا ما  
واحد بالثنية الما عراب الفاظ شبيهة وليست بميثان حقيقة فقد شرط الشبهة  
فيها لما يرا به التكرار مع المصنفين ان المعنى كرات اذا التكرار يتبعها شيئا

قال ابو جيان

واغنى عن المتألفين

خاشيا وموصفين كثرين بل كرات وسنله فوهم شحان الله وحنايته وقوله  
فدقيد منهم من قد ففعل مرتين اي ومنهم بعد منهم وهذا النوع يجوز فيه التكرار  
الزيادة والعطف كقولهم تحدي بنا نجيا في غرايكها من خن ونا وريب  
ونا وريب وقد يعني التكرار عن العطف كقوله تعالي صفافا ودكا دكا اي  
صفافا بعد صفافا وكلاهما مع ذلك ومنها ما يكون المعنى جمع كقوله تعالي فاصحوا  
بين اخويكم وقوله صل الله عليه وسلم النبيان بالخير اركد اركد وما قبله  
ابن محمدا لك وتوزع قديما بالكان كونها مشي حقيقة ومنها ما لا يصلح للتكرار  
فقر لك ما هو اسم جدير بالكلية من لغة الحداد وما هو علم كما يعرف والذين  
والخضين ومنه اشنان واشنان واشنان في لغة يميم سواء اوردوا او لم يوردوا  
الاول اشني ام اصيغا نحو جاشان اشان ام يركبوا نحو فاشني من اشنة عشرة عينا  
وبعضها منهم اشني عشر فقيما وقيل انها مشيان حقيقة والماصل في ترويض  
ذلك شيايان لظرف الحقال وميزان وان لظرف المانية والقوس وجانب الراس  
وقيل طرفا كل شي ومنها ما يصلح للتكرار ولا يختلف معناه نحو انما قال  
صل الله عليه وسلم اللهم عافنا ولا علينا وقال الناجي في التكرار وانا في  
الداي نحو ليكا وسنله حوله قال تعالي في التكرار في الما اصاب ما حوله وقال  
الناجي في الشبهة في الما اصل ومنها ما لا يصلح لعطف مثله عليه وذلك على  
مشي التعليل كالما يور في الام والقرن للشمس والشمس في القرن في كروم  
وهذا النوع مشي حقيقة لا يفتن قلبه ثم تارة يفتن الما في كماله  
الما في قال تعالي وترع ابوية على العرش وتارة المذكور الثاني وتارة الما في  
كالشاة وتارة الما عظم نحو سرح العرين وما يستوي العنان ومنها ما لا يرا  
فيه كقولهم ولا يفتن ان يفتن في الما يفتن في الما يفتن في الما يفتن في الما  
او كلالها وتقول زابت كليما وكليتها فان اصيغا اليه من الما يرا بالالف والما  
كلها هذه اللغة الشهيرة وتفتن في الما يفتن في الما يفتن في الما يفتن في الما  
في الاعراب بالمرقش وعراها الف كنانة وبمعهم بحرهما متهما بالالف مطلقا  
وكما ذكرناه من الما يفتن في الما يفتن في الما يفتن في الما يفتن في الما  
فالله لا ينقلب عنه واو وقيل عن يكا وزنها ففعل كفا وتوزن كلتا ففعل كذا  
والعنا للثانية والثانية عن الما الما والمما واما واو فواختيارا من جني  
فاصلها كلوي او ثيا ومواختيا رابي على واما قلبت من الما كذا الثانية  
المالف نصير بلفظ بعض الما في قول فخرج عز علم الثانية وذهب بعضهم الى ان  
الثانية زيادة للثانية بدليل من نهاية السب وقوله كلوي كايقال فاختاروا  
وتروا بان ثانيا للثانية لا تقع صفة ولا بعد ساكن غير الف وذهب اخرا الى انها  
زيادة للماق والالف الامرا كلمة وعليه الجرم في قول الما في اللامق وفي  
قول اصل وذهب الكوفيتون الى ان لفظها مشي واصلا كل بدليل ما عر

ابو جيان

ابو جيان

ابو جيان











وشايبين

سما

قنقلاوي

دو

الباغيات  
جمع المذكور السالم  
شبه

لسمياتها

تفصيل الاسم

قلعة الواردة منه فتولي وما يقاس على الموضع غايه بالست ساييل تصحيح المبدلة وما  
تعد وقد صرح العرب مذكرين وشايبين وكان القياس مذكرين وشايبين او شايين  
لان الف الاول رابعة والثاني مثل كسالم ان الكلتين يتساوىان النسبة ولم  
يستعمل فيهما المفراد كما تقدم فصحنا ولا يرد في النسبة ما خالف في قوله وعين  
اذ عرفت منه ثم ان الوصل فيقال في اسم اسمان وان لم يوصف منه فان ردت في المضافة  
ردها ولا خلاف هذا في المضاف الى قوله المتعوض واب واه وم يتساوىان  
وايون واخوان وعنوان وسن الثاني هن وتبدوم وفيه ومنه في هذان وهذا  
ودمان وقان وستان وهران وشذ في الاول ايان واغان وفي الثاني هنوان  
وتيلان ورميان وودمان وفيلان وفوان وقيل ليس بشاذ وانما ايان واخوان  
على لغة التمام المتعوض المفراد والمضافة وتبديان وما بعده على لغة العجز  
فتبين ان الوحيان وانما ذوما فيضاد وانما فان قلت الحذف من ذواللام  
في لم يرد اما المعنى فانه لك لان الواو الموحدة في اللام وانما ذوات فقالوا  
في تشبيهها ذاتا على اللفظ لا رتبة في القياس كما في ذوات على لفظه قال يا دار  
سلي بين ذاتي المعوج وذواتا على المصطلح لانه لا يملكه وهي الياء لانه لم يترك المعنى  
وفي الواو قبلها وهو الكسبية استعماله قال تعالى ذواتا اثنان الى س  
جمع المذكور السالم في الواو واليان لان لفظا او شبهة في التثنية الثانية  
علمنا وصغرنا وصغره لتقبل الثانية فصحنا وافعل تفصيل ونحوه في النسبة  
في ذواتا النسبة لا تقبلها وحده كالشبهة لكن يحد آخر المتعوض ويضم وكسر  
والمعشور ونحوه وقيل كسفر وقيل ان كان التثنية او ذواتا رابعة  
الخاص من ابواب النيات في جمع المذكور السالم فانه يرفع بالواو وينصب ويجزى بالياء  
في هذا الجمع توافق للنسبة في شوطها كما تقدم ويترتبة مشروطا ان  
تكون لفظا في كالتبيين او شبيهة به نحو اربعمائة ساجدين قالوا اثنا طامعين  
جمع صفة الكواكب والسماء المرام لنا اثبت لها ما يوشك ان العقل لا يستوي  
في الخطاب فان خلك مثل ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشوق علم كلب وسابق صفة  
فمن الثاني ان يكون خاليا عن التثنية سواء لم يوضع لوث احلا كما حد وعقد  
ام وضع لوث ثم شئ به مذكر قال ابو حيان فلو سميت رجلا بنيب او سلمى واسما  
جمع بالواو والنون باجاء اعتبارا لبعضه لان فان لم يجمع بها كانت طلحة  
وصليان اعلام رجال قال ابو حيان وكذلك غير ثنية الثانية دون هاهي ليشمل  
ما ذكرتم العلة لما ذكرناه لا يخلو اما ان تحذف له التام لا وتذكر على الثاني الجمع بين  
علامتين متضادتين وعلى الاول خلاف لاننا نعرف حتى فقد صارت بالعلية لانه  
للثنية ان العلوية شبيهة وتخصه من يراذ فيه وينقص وخالف الكوفيين في هذا  
الشرط فجوزوا جمع ذي التاب بالواو والنون مطلقا فقالوا في طلحة وعزة وهنيتين  
طلمون وعزون وهبيرون واحتملوا بسايع والقياس انما السماع فتعلم في علانية

للرجل

الرجل المنصور علانون في رتبة المتعدي القامه ريعون واما القياس فيعمل ماورد  
من جمعه جمع كسروان ادي ايضا الى حذف الناء قال وعقبه المعقاب في النسب  
الاصح واجيب عن السماع بسدوده وعن القياس بان جمع التكسير يعقب ثنية  
النساء المحذوفة واما ثنية في جمع السلافة يعقبها مثل ان جمعه تكسيرا غير مستعمل  
لانه لم يرد منه سوى هذا البيت فلا يقاس عليه مع امكان تاء وبله جعل المعقاب  
جمع عقبية يعقب المعقاب على العلم الشرط الثالث ان يكون علما كزينة ودمرداف  
معدا وان لم يكن علما كرجل وعليم واحمر ومكبران او صفة تقبل ثنية الثانية  
ان قصد معناه كضارب وثوبن وارمل ولا يجمع هذا الجمع ما ليس في احد الثلاثة  
كرجل وقى وغلام ولا صفة لا تقبل ثنية الثانية كاحمر وسكران وعامر وعمر  
وصبور وتقبل ولا صفة تقبل ثنية الثانية ككوكب وكوكبة وكوكبة وفروق وفروقة  
فان الثلثة في مجز ذلك لثنية القامة الثانية قال ابو حيان نعم بقصيدة لا تقبل الناء  
وتجمع كذلك بلا خلاف وموعدا كان خاصا بالمذكر كقصير وافعل التفصيل العرف  
باللام والاصناف الى ذكره نحو المفضلون وافضلوا بين فلان فان ثنية بالرف  
وجودا كوفيين جمع صفة لا تقبل التثنية ككوكبة منا الذي هو ان طرشاربه  
والعاشقون ومنا الرود والشيب وقوله فما خبرت شايين تزار خلايل  
اسودين ولهمنا وذلك عند المعربين من النادر الذي لا يقاس عليه قال صاحب  
الاصطلاح غداة ان كوفيين اذا سمعوا المظان في نحو وادير طلم جباله بابا او  
فصلا وليس له الجهد قال الامام حبان واما افتراق الصفتان كما في القابلة للثنية  
شبيهة بالفعل فانه يقبل الثانية قصدا لثنية نحو قامت وتبركة منها عند التكسير  
نحو قاموا وانما يجمع هذا الجمع ما شابه الفعل الخاقية في انه اذا وصف به المذكر  
العاقل فحقه بعد سلافة لفظه الواو وكما في مواد ينفون ولذا لم يجمع الماشم  
الجامد وانما يجمع المفضل للتراها التعريف فيه ويؤخر التثنية فاشبه الفعل  
في الرعية فعمل عليه وهذه العلة نفسها في الجامد اذا كان علما لان تعريف  
العلوية نوع فاشبه الفعل والتثنية مثل فلم يسبه واما جمع الضمير ون كبر  
لنحو كسروان لانه يؤدي الى حذف حرف التصغير فيذهب المعنى الذي جري به لعله  
واما اشتراط ظهوره في التوكيد فتوسط لطلاق الجمع لا هذا بخصوصه بل والثنية  
ادنيا وقد تقدم بيانها هناك ثم اذ اجمع الاسم فحكه كما اذا اثنى لثنية العلة  
من غير تعيينها كان صحيحا او معكلا جازيا مجزاه او مهورا او مودة او مودة اصل  
كزينة وطيون وقران وبيون وقلت الهرة المتبدلة من الناء الثانية نحو  
حراون في مرا علم مذكر ويستثنى شيئا ان النقص والنقص وانما في اخرها  
وهو الياء والالف لا تقا به ساكنات في الواو والياء يجمع ما قبلها من النقص  
الرفع في فاضون وكسروان غير نحو فاضين ساكنة الحرف ويقع ما قبلها من النقص  
ولانه على المعالجة المحذوفة وتليلا يلبس بالمنصور فتعلم انهم اعلون فانهم عندنا

للمرءة

قنقلاوي





من المصطفى الاختيار وحيث ان يكونوا ابراه كالمفوض مضى لنا قبل الواو وكذا  
 ما قبل الياء لانه على السالم وحكاية ابن ولاد لغته عن بعض العرب قال ابوحيان  
 وكانهم نقلوا اليها الحركة المقدرة على حرف الاعراب وهذا التعليل على الكوفيين  
 مطلقا هو الذي حكاه عنهم المصنف فيما قال ابوحيان وتقول ان مالك عنهم  
 تفصيلا وهو انما هو ذلك في المعجم كرس وقافية الترابية كارجي وحلي على مذكر  
 جليل في ما الله عز وجل وقد حكيت القولين معا **ص** وانما به ساعا لغير الواو  
 وعشرون الي تسعين واهلون وارضون وعالمون وقيل جمع وقيل مبنى على الفصح  
 وينون وابون واخون وهون ورووا وانما لعلى فون وانما لك هون قيا سا  
 واولوا ومنون وكل ثلاثي لم يكسر وعوض من رسمه قال ابوحيان ان اوفاه الهاكس  
 العالم كسورة ومفتوحة اسمها منوها واولا ديلا لرا الواو وفتح المون او يعرف عليها وهي  
 لغته في المشي والجمع **و** اجاز ان ما لك المون في عشر وقد يقال شيئا لمون  
**ش** الحق بالجمع في اعرابه الفاظ ليست على شرطه سعت فاقصر فيما على مورد  
 السماع ولم تتعد فيها صفات للباري تعالى وهي قوله تعالى خزل لوارتون والقادر  
 والمهاذون وانا الموسعون فلا يقاس عليه الرصون والحاكميون بل ان اطلاق  
 اسمها عليه لوفيقها عندها عدون والمفتون بفتح الهمزة وهي اسم مفردة  
 ودعم بعضهم انها جمع وزد بانها خاصة بمقدار معين ولا يبعد ذلك في الجمع ذكره  
 ابن مالك وبانه لو كان عشرون جمع عمو وثلاثون جمع ثلاثة لزم اطلاق الثاني  
 على تسعة وان لا يطلق الاول على ثلاثين لان اقل الجمع ثلاثة ذكره الرضي  
 ومنها اقلون وجمع اقل واقل ليس علم ولا صفة لانه ابري جري سمي لانه  
 يستعمل بمناه في قوله عز وجل اقل لدا قال تعالى شعلتنا امونا لنا واقلونا ما  
 تطعوننا ههنا منها ارضون بفتح الهمزة جمع ارض يسكونها وهي مؤنثة واسم جنس  
 لا يعمل ففاته اربعة شروط **ت** قال الساجي **ع** بعد جمع الارضون اذ قام من بين  
 هذا وخطيب فونى غوا منسب **و** قال **ر** راية تلذذ لما انشأ من الارضين تعله  
 تزار ومنها عالمون وهو اسم جمع لان العالم عام لما سوله الله والعالمين  
 خاصا للعتلاء وليس من شأن الجمع ان يكون اقل دلالة من مفردة ولذلك ابي شيويه  
 ان يجعل اعراب جمع عرب من العرب نعم الحاضرين والبارين والاعراب خاص بالبارين  
 وذهب قوم الى انه جمع على كقولهم انما جمع على مراد ايه العقل خاصة وقيل انه جمع  
 مراد ايه العوالم للعقل وغيره وعليها فوجه سدوده ان عالما اسم جنس علم  
 وقيل ان عالمون مبنى على فتح المون لا معرف لانه لم يتبع المملوك واليا وروى قوله  
 نصفه التريية وهو سامر وتلقى العالمون له عيا لا **و** منها ينون وابون وانما  
 واخون وهون وروى وجه سدوده وانما عيا لا علم ولا مستقات قال ابن  
 مالك ولو قيل في حم حون لم يستع لكن ما علم ان سح وقال ابوحيان يستعمل في

مر  
شام

من القياس يا بانه وجمع اب واخوته كذلك ساذ فلا يقاس عليه وعز عليه  
 انه يقال في لم فون وقيل قال ابوحيان ونون غاية الخرابه ثم ان ذو وحيث  
 على هذا التثنية من زه الفاء الى مركبتها المصلية مذكرا من سئف قال واما الباء  
 فما قبل التثنية حيث حذف لامها ولم يرد لا لتقايها ما كانت مع حرف  
 الاعراب وكذا ابن حيث حذف همزة العوض من لام لمرودة اللام فبه لم يرد  
 لما ذكره وتمامه فتحة الباء التي هي المصل ومنها اولو وهو وصف لا واحد له  
 من لفظه قال تعالى ولا تأتلا اولوا الفصل ان يؤتى اولى القراني ومنها سون  
 ووجه سدوده كارسين وبائة كل ثلاثي حذف لامه وعوض عنها كاد التانيث  
 والضعف جمع كسر كسبة وسين ثلاثي الرباعي وثلاثي لم يرد منه شي كثره او حذف  
 منه غير اللام ثم اتى ابوحيان بذلك ما حذف فاوه وعوض عنها اللام كعلاء  
 فانه يقال عدون وبخلاف ما لم يعوض من لامه شي كسر وكدم او عوض منها من اول  
 كاسم وامن اول الشا لاهلها كخفت وبنت او كسر كسفة وساة فلا يجمع شي من ذلك  
 هذا الجمع ثم اذا جمع الثلاث المستوفى الشروط فانه كانت فاوه كسورة سلمت  
 غالبا لامية وسين وعصنة وعصين وربة وريين وعزة وعزين وقد يجمع بقله  
 حكي الصنعان عزين بالضم وان كانت مفتوحة كسرة كسنة وسين وقد يجمع  
 حكا بركا لك شون بالضم وان كانت مفتوحة كسرة كسنة وسين وقد يجمع  
 ثم اعراب هذا النوع اعرابه الجمع لغته اعرابه وعلية قيس **و** اما بقصر شي فم  
 عام فيجعل الاعراب في المون ويلزم الياء قال ابي تراب السنين اخذ مني **س**  
 المولون يتركونه يلاتون والامرون يتوفون فيقولون في التكرار عند  
 سينا بالنون قال مني تنج صوم من سيني الحجة **و** قال المسوق اجمع على معد  
 سينا اما تعد لنا حسا قال ابن مالك ولوعول هذه المعاملة عشرون  
 واخواته لكان حسا منها ليست جموعا فكان لها حق في الاعراب بالمكان كسني  
 واباه ابوحيان قال لان اعرابها اعراب الجمع على جهة السدود فلا تقسم اليه  
 مذودا من العرب من تلزمه الواو وفتح النون ومن العرب من تلزمه الواو  
 وتلزمه على النون كزيتون قال في السبط **و** يتعين من جهة القياس من العرب  
 من يجعل الاعراب في المشي والجمع على النون كاله تجري المزدحك الشبان في هذا  
 جليلك وعليه خرج لا يزالون صاويين القباب وقد يقال شيئا طون سقيها  
 لزياد في الكسبة فيه بزياد في الجمع السالم فتقبل من الاعراب بالمكان الى الاعراب  
 بالروف قال ابوحيان ومن من القسيه البعيد الذي يتبع لونه من جهة  
 النجوم وموسيه بهر معا لير مصايب ومن قد اقرأ الحسن وما شق به  
 الشيا طون **و** وليس اعرابه في المشي والجمع بقدره قبلها اذ فيها اوزايل  
 او البقاء والاعراب خلافا لما اعينها **س** اليهود من المتأخرين منهم انزال  
 ولسته ابوحيان لكوفيين وقطرب والرجاجي على ان اعراب المشي

حسنة

سكم

الثلث

المر





المالك واللامر وقيل لا تنشئ فيه نحواً وقد ان ولا زجلين فيما وعمل المنصرف  
اذ انشأ وياتي المتنوف انا دخل ليعرف بين الاسم الباقي على صلاته ومن المشابه  
للمفعل ولا حاجة اليه هنا لان التنشئة والجمع ايراد على الفعل فلم يجمع الى الفاعل  
والماحة فتبين المضافة لانها زيادة والمضاف اليه زيادة عن المضاف فلو  
ذياتين بل امر الاسم **الرابع** انها عوض عن الحركة والتنوين معاً وعليه ان يروى  
ابو علي وابن طاهر والجزولي وقد باسبغ في المذهبين قبله ومبوءات في الوقت  
والحركة والتنوين بينهما في الوقف **الخامس** انها عوض عن الحركة والتنوين فيما  
وصدق في غيره ومن الحركة فقط فيما خلا عنها كمنى جلي وهذا والذي وعليه ابن  
جبين **السادس** انها فارقة بين رفع المتن ونصب الموضع اذا قلت وتكلم  
يلتزم في الموضع المنصوب حال الوقف ثم حل ما جاز التنشئة والجمع على ذلك وعليه الزا  
**السابع** انها التنوين نفسه لان المائل بعد تحقق العلامة للتنشئة والجمع ان  
يتصل اليه الحركة والتنوين فاستغنى الحركة للاعتماد ولم يتبع التنوين ولكنه لم  
تمركه لاجل الساكنين فثبت ثبوتاً نقله ابن هشام الخضراني وابن ابي عمير قال ولا  
يرد انها تنوين تنشئة تاما ينصرف والمبنى ما تقول لما في زائده الفعل والرفع  
قرضا الى المائل فعاد التنوين ثم السابعة هذه النون التنوينية المنفردة التي في  
الجمع وانما تركت لتعاقب الساكنين وتوالت بينهما للزق وقصص على ما في حقه المتن  
ونقل الكسيرة ونقل الجمع وخفة الحذف فتوالت بينهما ووردوا العكس فتوفقت مع النون  
وكثرت مع الجمع فتقبلت شيئا خفة وقيل تقع نون المتن خفة وكثرت مع الجمع ضرورة  
وقيل ذلك خاص بحالة الياء فيها بخلاف حالة الرفع وقيل ابو جيان من اشكاه  
ذلك قوله على اخوذ بين استعالت عشية وقوله ارفع منها المائدة والعينا نا  
وسمى من استعالت قبلها نا وقوله وانكرنا زعايت ارفعين وقوله وقد جاوزت  
عنه امرعين وقوله اما الخلافة من بعد البعدين قال ابن حنبل زعم القوم من ضم  
النون في المتن وهو السند وذبح ما يقرأ عليه وقال الشيبان ضم نون التنشئة  
لغة قال ابو جيان يعنى مع المالك مع الياء انها شئت بالرفع صان وعنان  
اشد الطر في البراقبت يا انا ارقم القودان فالنور لا تطغه العيان  
ولم يشع السند فذهذه النون يوي في تنشئة اسم الماشاة والموصول عوضا عن الحرف  
المحذوف منها وهو المالك في الماشاة واليك في الموصول اذ كان عوضا عن الماشاة كالف  
المقصود ويدا المقصود من مذهب المصنفين احتصاص السند بذكر الرفع وهذا  
الكون فيمن وصححه ابن مالك جواز مع المالك والياء وقد روي بالسند يد قوله تعالى  
هذا ملك برهنا نا واليد اي ياتيانا احدي انتي هاتين وارنا الذين كذبا  
فيهن النون للمضافة لما ظاهرا عوضا عن الياء والمقصود اتصاله عن علي احمد  
او سيرة كقوله فما خطنا يا ما اساروسنة وامامهم والموت بالترجمة او التنشئة  
لما ظاهرا ذكره ابو جيان وسلمه انشعروا شئ عشرة ونحوه غلبي لك وليكن

لا تنوب في سفره  
كثي ما لا ينصرف  
وسر المتولين فيه  
فيما لا جركة فيه  
مفرده كقضي وقاض  
دفعه وعوضه فيعام

والجمع بالحروف المذكورة وقيل بحركات معددة فيما قبلها وفي الدال من الزيادة والزيادة  
والزيادة مثلا وهو الى المخفض ورد ما به تقدير فيما في غير المخفض والاعراب يكون  
الماء حركا وما لم يكن محتاجا الى تعيينها كما لم يحتاج الى تعيين تقديرها عراب المخفض وقيل بما  
المشكوك وقيل بحركات معددة في المخفض والواو والياء وما رايه الخليل وسيبويه واختاره  
المعلم والسهلي كالمقصود ونحوه ورده ابن مالك بكونه مذكورا في النصيب في الابدان وهو  
تسمية المنصوب والمجوز وبالمثل تحريك اليا والفتحة ما قبلها واجاب ابو جات  
عن الاول بانهم لما فعلوا حالة النصب على حالة الجواز والحكم على الياء كما واحتملوا  
قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل على الثاني بان الواو في القلب للفرق وان  
كان القياس ما ذكره ولذلك لم يحط من العرب من يجري المشف بالمفت سطلقا وقيل  
الحروف وما قبل اعرابه بمعنى فكه اذا زائمتها وكانك ثابت الاعراب وبه ضعا على مذهب  
المخفض قيل الاعراب سيقا الفت والواو فتقاوا اقلها انصبا ورا وعليه  
الجرم والمأزني وابن عصفور وهذا على ان الاعراب معنوي لا قطعي قال ابن عصفور  
كان المصلح يقول العامل ذو ثبات وزيدون كاشكاه وثلاثون فلما دخل العامل  
لم يحدث شيئا وكان ترك العلامة يتوهم مقامها لعلامة فلما دخل عامل النصب في حيث  
قلب الفت والواو ياء وكان التعيين والانتقال وقدمه هو الاعراب وما اعراب  
ظاهر ولا معدود وروى ابن مالك ما استدله مخالفة الظاهريين في القرآت ما  
ترك العلامة له علامة واجاب ابو جات بان الاستدلال ستة كذا عند المرحوم قد  
ثبت وجود الواو فيها قيل العامل في قوام ابو جاد **ص** وعليها وزن تكسر المفتوح وقد  
نظم مع الفت ونظم في الجمع والعكس لغة وقيل ضرورة في الجمع وقيل يخص بالياء  
فيها والمختار دقا قال ابن مالك انها لرفع توهم المضافة او افرادها عوض من حركة  
او تنوين او ما سطلقا وان كانا والموافقا والمخفض عوض او فارقة بين رفع المفتوح  
ونصب الفرد والياء والاهلي للتنوين خلا فالزاعمة وتسقط المضافة ولو تعديرا  
وشبهها ونقصه حيلة وخصه المبرم بالياء والفتا وغير ضرورة وعوزها انما هي  
في التنوين زعمه المخفض في منازكها للطاقة العينية وتقدر في موصول واسارة  
سطلقا على المادح **ص** زيد بعد الفت والياء في المفتوح وبعد الواو والياء في الجمع  
واختلف في انها زيدة لما اعلى منه اذهب **ص** وما رايه ابن مالك انها لرفع توهم  
المضافة في مخزات بينين كراما ونايين بين باعثن او افراد في الاسارة والمقصود  
والمنقوص نحو هذا ان يجوز ان تمررت بالهمزة في قولنا التوزع ليس حال المضافة  
بعدتها والفرد بالمشي فيما ذكر **الثاني** انها عوض من حركة الفرد وتسمية ابو جات  
للدجاج ورده ابن مالك بان الحروف نائية عنها فلا حاجة الى التعويض بالفت  
قال ابو جات وهذا لما عجل رايه ان الحروف اعراب **الثالث** انها عوض من تنوين  
الفرد وعليه ابن كيسان ووجهه بان الحركة عوض منها الحرف ولم يعوض من التنوين  
وكانت التنوين عوضا عنه ولذلك صدقت في المضافة لا تحذف للتنوين وهو متواتر

قلب

الله في بعض  
الصور

اذ لو قلتم ان الله المتكبر  
 اوقلت هذا الخور لا  
 للوم ان كل واحد منكم  
 وهذا الخور لا مفرد  
 مع ان المقصود هو التثنية  
 في الاخيرين والجمع الاول

المؤلف

١٠



وسعدتكم وقد ألبسكم هذا ذلك على أن الكاف فيما عرف خطابا مني وورأي  
المعلم ولتقصي الصلة وسواء عند سبويه والفراسة المالف واللام وما شئت  
من الحوصل كقولهم خليلي ما أنتم الصادقون أي إذا جتمعتا فيه عذ ولا ووا  
وقوله ابن كليب أن عمرا للذاقتلا الملك وفككا الماعلا لا وقوله  
المتا نوذرتي نعم قال لفر صارت الصلة عوضا من النون وتم تحذف نون ما طالت  
في كلامهم وذهبنا لبحر الدان ذلك خاص بالذات واللام في قولهم الماسم ولأنه  
لم يحذف النون في صلة المالف واللام في قولهم الماسم في النون والبيت المصدر  
به محتمل أن يكون المحذف فيه للاضافة قال أبو حيان كنهه قدس في الجمع وقيل في النون  
على الجمع تيسر جلي قال الحافظ عذرة العينية كما وقال وحمل على ليل الشرة  
القشوم بضم عذرة والثرة وقبح قلبه والمقبول الصلاة بالصب ومثل ابن مالك  
حذف ما من جمع الذي يتوهم أن الذي حاشيت بيلج وما دم من النون على النون  
يا أم خاله أي الذي وقبح فيه باصعاه أنه أراد بالذي الجمع على قوله فقال كمثل  
الذي استوقدنا قال إن قال يورم وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة كقولهم  
أخيه لصاحب لما نذاني معاه منما وما شجينا أي عجبنا وقوله لو كنتم متجدي  
حين استفتكم وحجزة الكسائي في السعة فيجوز عنده قام الزمرا بغير نون  
قال أبو حيان ويمنه له ما ساع بيضك شتا ويخص ما يتا إلى شتان وما يتان قال  
ويستعمل في تقييد مذهبه بأن لا يودي إلى اللفظ في المزدك أن هذا كان وهما تان  
وهما كج على رأي الكسائي في الجمع فراه غير معني أنه ولذا اتبوا العقداني بالصب  
وذهبنا لا خفف وهما إلى أنها تحذف في اللطافة الضمير بخوضارباك وإنه من  
الحال لأن مرجع الضمير المفعول به وهي محققة ونرجع إلى المضافة وهي غير محققة  
أدلة دليل قليلية المحدث النون وحذفها ليس آخر عذرة موصون الضمير الفصل  
عن موقد منفصلا الذي قاله سبويه والحققون أنه في محل جر ثانيا لاضافة  
ص وما شئت من منى وجمع على حاله كالبحر والعلين وقد جري المشي لسان والجمع  
كفصليا وهما دون أو يلبس الواو وقع النون ما لم يحا ورا سبعة ش إذا جئ المشي  
والجمع فتوابع على ما كان عليه قبل التسمية فالأعراب بالالف والواو والياء  
كالبحر صالة تسمية بحرهم جعل على الملة بخود وكسب وكما بين علم موضع والين  
أصله جمع على ثم سمي به على الحجة قال تعالى لئن عليين وما أذاك ما عليون  
وكذا امرئقون وخيفون وصيغون وقسرون ويرون ووا دون وفلس طول  
كلها اعلام أما كن شغول من الجمع فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء قال زيد بن علي  
عدي تركنا اخابر بنو رصدة بصيغتين محضوب الجيوب من لدم وفي الماشقة  
صينين ويشت صقون هذه اللغة النصب فيها وفي المشي لغة أخرى وهو إزاره  
كيران وسلمان في التزام المالت وأعرابه قبل النون عراب ما لا ينصرف وفي الجمع لغات  
أخرى أحدها أن جعل كصليين في التزام الياء وجعل الأعراب في النون صردا لالتزام

أي الشاوي

جرح  
مو

أو جعل لهون في التزام الواو وجعل الأعراب على النون فيصرون للملحة شبه  
الجمعة الثالثة التزام الواو وقع النون مطلقا وصلى المشي لسان والجمع  
كصليين أو هرون منفردا بالياء لا يحا ورا سبعة ش إذا جئ المشي لسان  
ص سيلة قد يوضع كل من المزد والمشي والجمع يوضع المازة وقاسه الكوفيون  
وإن مال ك لا يفسر أو الجمهور الجمع يوزن الكسبي بشرط اضافته إلى مشي لفظا  
أوليه فان فارق متضما بما يتخلف في الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظا  
عليما وضع له فبذلك المزد على المزد والمشي على المشي والجمع على الجمع وقد جرح من هذا  
الأصل وقد كان صان سبوع وميسر فالاول ما ليس جازما أضيف إليه مع فتح وخالها  
يرجع إلى اثنين وبنوا كم متعلقة أي فنانير وعينا حسنة أو حسنتان وقال  
امر القيس بها العيان تنهل إلى تنهلان وقال الماز إذا دوت عيني  
الزمان الذي يقى بعي أهمل ظلمنا تكمان أي عينا به وقال يحو إلى نص  
بطنكم نعموا إلى بطونكم وقال ساهعت العراق ورافية أي رافدة لأن  
العراق ليس له المرافدة واحده لبيك وأخوته فانه لفظ شق ومع موضع الجمع  
قالوا شابت مفارقة وليس له المرافقة واحد ومظيم المشاكب وغلظت الخواص  
والوضان والمخارق المرافق ومظنة المورا كان فكل هذا منسوخ لما تيسر عليه  
وقاسه الكوفيون وإن مال ك إلى المشي واللبس وتو ما من على قاعدة الكوفيين  
من القياس على المازد والناذر قال أبو حيان ولوقيس من هذا المذهب  
الدلالة وأخلطت الموصولات والمالي ما أضيف إلى نصته وموسى فوطا  
نحو قطف روض الدمشق إلى راسيها أو مفعول بها جزئي المافواه عند عربى الكاسد  
فأفرقوا قولها عند عربى فان شل ذلك ورد فيه الجمع والأفراد والفتحة في المول  
قوله تعالى فقد صنعت قلوبها وراهم مغود والارز والسارقة فاقطعوا أي بها  
ومن الأفراد قراءة الحنفية بدت لها سواها وسأ لتسبية قراءة الجمهور سواها فوط  
أزما لك قياس الجمع والأفراد أيضا لغير المعنى وخفها المهورا لقياس بالجمع وقصرها  
الأفراد على ما ورد وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تبيين مع فهم  
المشي ولذا كان شرطان لا يكون لكل واحد من المضاف إليه الماشق فاحد لأنه أن كانت  
الكرا لليس فلا يجوز في مقلقت أو في الزيدتين الماشقان بالجمع والأفراد للالباس  
ومن أسئلة ذلك حامة رطبا لواءين تزيي أي بطنين يافق لواءين من المهور  
إذا كان قتلما تابنا بحفان فلهذا ما شل لهما الترسين فان شل في من قلوبها  
فتحنا كسبيما يواقيد فان فرق متضما كما كتبه تعالى على لسان داود وعيسى  
ابن مريم فقال لئن ما لك أعينا بغير ما بالجمع والأفراد وخالفه أبو حيان لأن الجمع  
أنا ليس هناك كراهة اجتماع تبيين وقد زالت بغير قول المتصنيفين قال فالذي  
الظن المقتضاه في التسمية وإن ورد مع الأفراد اقتصر فيه على موزد السماع  
قال وأما المانية فليس البر فيهما باللسان الجارحة بل الكلام أو الماشقة فليس

ومن هذا النوع ما ورد  
في الحوش ما لا يحا  
ببوتكم ما لا يحا  
مضافا إليها  
وهذه ثلاثة  
على أن الواو  
وغيره من الأعراب  
بألفها على  
بألفها على  
المرثلة ليس  
بغيره في قولهم  
أخوه على صاحبها

أنما هما

أي مثل القليل والسوا  
أو ليس إلا لسان أو فاصلا  
وسواءه أو غير ذلك  
الذي هو في الماشق



منه اوده لا غير عيني **ص** السادس المضارع المضارع الف التثنية او واو جمع  
او ما تخاطبها لثون رثقا وحذف رثقا نثرا وتقطعا وعليه ما قد خلوا  
الحنية حتى توشوا وقد تفتح وتضم مع المثل واذا اصبحت مع الوقاية حاز الف  
والمدغام والحذف والفتح ايها المحذوفة وقيل لا ياتي بالواو والالف والياء  
وقيل التثنية وحذف ما عراب فيها **ش** الباب السادس من ابواب الالبان  
المضارع اذا اتصل به الف التثنية علامة كانت كمتوصان الزيدان او صيغة الكثرة  
تتوصان او واو جمع كذلك كيتوصون الزيدون والزيدون يتوصون او واو  
كيتوصي يا هذا فانه يرفع بالثون كما مثلنا وينصب ويجزم بحذفها نحو فان لم تتعلا  
ولن تتعلا او قل ان نصب هنا على الجزم كما جعل الحرف في المثنى والجمع قد اذهب  
الجمهور وقيل ان المخرابة بالالف والياء والواو كما انها في المثنى والجمع السالم كذلك  
كذلك وروى صاحب التفسير بان لو كان كذلك لثبتت التثنية في الموال الثلاثة  
وقيل المخرابة بحركات شدة فتل الثلاثة والنون لعلها فليكن الاضطرار السيل  
وروى ابن سنان لك بعد الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون وقيل انها مخرابة ولا حرف  
اعراب فيها وعليه الفارس قال لانه لا يجازي ان يكون حرف المخرابة النون لستوطا  
للقاطل ويصرف صريح ولا الضمير لانه الفاعل ولا لانه ليس في المخرابة ولا ما قبله  
من اللامات ملل زمتا حركة ما تغيرها من الضمير من وقع وكسوف المخراب  
ما يلزم الحركة فلم يبق ان يكون مخرابة ولا حرف اعراب فيها قال ابو حيان وبين هذا  
القول وقيل المخرابة سبعة المان الاضطرار يقول ان المخرابة فيها مقدار فوا شبه  
وورد حذف هذه النون حالة الرفع في المثنى والجمع كقولهم سار ان تظا نرا وفي المجمع  
ما قد خلوا الحنية حتى توشوا وما توشوا حتى توشوا **د** قال الشاعر ايت اسرى وتبينني  
تدليكي **و** هنك بالعين في المشك الزكي **و** ما يقام في المجرى في الاضطرار والاصل  
في هذه النون السكون وانما حركت لثقة الساكنين فكسرت بعد الف على اصله  
وقسمت بعد الواو الى طلب الحنية لاستشعاله اكثر بعة ما وقيل تشبها للاداء  
بالثني وللثاني بالجمع وقد تفتح بعد المثل ايضا قري افعرا ثني ان اخرج بفتح النون  
وقد تضم معها ايضا ذكره ابن فلاح في معنيته واستدل بما قرره شاذ طعام توشوا  
بضم النون **و** اذا اصبحت مع نون الوقاية حاز الفك نحو اعداني والمدغام  
والحذف وقري انما حوز واختلف في المحذوف حينه فذهب سيبويه انها نون الرفع  
ودرجه ابن مالك لانها قد تحذف بلا سبب ولم يفته ذلك في نون الوقاية وحذف ما عده  
حذفه اولا ولا نسا ناسية من الامة وقد عده حذفها تحقيفا في نحو ان الله يامركم وما  
يسمركم في قراءة من يسكن وما نسا حركته ونون الوقاية كلمة وحذف الجر واسل ولا  
ما يحتاج الى حذفه الجازم والناسب وما تعبير ثاني بكسرهما بعد الواو والسكون  
ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتج الى الامر في حذفها كذا المتأخرين لان المحذوف  
نون الوقاية وقاية المخلص الموسط والصغير المير والويل والين جنس لانها

باب السابع

والواو

في نفس

ما قد عله اعرابه وكانت اولى بالحذف وما بنا انما يحجبها لترا الفعل من الحذف  
وقد امكن ذلك بكون الرفع فكان حذفها اذلة ولا نسا حركته لغير قابل ونون  
الرفع وحذفه لثان فلو كانت المحذوفة لزوم وجود موثر فاما الرفع اذ كان **ص**  
**باب السابع المضارع المضارع** وهو ما اراه الف او واو او يا محذوف اراه حركته والحذف  
بالحذف **د** قال ابو حيان التحقيق عند منسكين ما قبله ضرورة وكذا التقاوه  
وقيل ساع محذوف منه واذا بقى المحذوف احر كان الظاهرة وقيل المحذوفة  
وقيل الباق اشباع ويسهل ما اراه سعة وابدا له لثان محضا ضعيف وما يجوز حذفه  
خلافا لمن عصور **ش** الباب السابع من ابواب الالبان المضارع المضارع  
وهو ما اراه الف كيتوصي او واو كيتوصوا ويا كيرمي فانه يجزم بحذف حرف العلة ثمانية  
عن السكون قال ابن مالك وانما حركها الجازم هذه الحروف لانها ما قبلت الامة فاجزمت  
في المحذوف محي ما عاقبته **و** قال ابو حيان التحقيق ان هذه الحروف المحذوفة عند  
الجازم ما يجازم سائر الجازم ما يحذف اما لان علامة الرفع وهذه الحروف ليست  
علامة لثان بل العلامة صفة مقدرة وما ان المخرابة رايد على ما هيبة الكلمة وهذه  
الحروف متباعدة اصلية او مستغلبة عن اصل والجازم ما يحذف الحاصل وما قبله  
عنه فالجازم ان الجازم ضرف الامة المحذوفة ثم حذفت الحروف لئلا يتصل المحذوف  
بالرفع لثان لا يتجدد الصورة ويجوز في المخرابة ما قبل هذه الحروف بعد  
منها فشيئا بما لم يحذف منه كقولهم **و** من ثقي است فان الله معه **و** ورد الفاعل  
هذه الحروف مع الجازم كقولهم **و** ما ترضاها وما تعلق **ل** لم تجزوا **و** لم تخرج **ل** لم ياتيك  
**و** ما بنا تسمى **ف** ما توشوا **و** قاله بعضهم انه يجوز في سعة  
اللام وان لغة لبعض العرب وخرج عليه قراءة التحق وقرا وما تحشى ان يثني ويصير  
ما اختلف حينه ما الذي حذفه الجازم فثقل الامة الظاهرة لورودها كالحسينا في  
وقيل حذفت المحذوفة **ق** قال ابو حيان وقاية الخلاف نظيرة المثل في قال حذف  
الظاهرة لم يحذف قرار المخرابة لثان فاعلمه ومن قال المحذوفة اجازا قرأها  
ويشبهه لا ولا ترصاها **و** الاول تا وله في حال اوله استنباطا وذهب آخرون الى  
ان الجازم حذف الحروف التي هي مخرابة وان الحروف الموجودة ليست ما عاقبة الكلمة كل حروف اشباع  
تولد عن الحركات التي قبلها ويجوز في الضرورة ايضا حذف هذه الحروف نحو الجازم والمهور  
من الاضطرار كيتوصي ويوصو ويجوز تسهيل مخرقة وتفسر سيبويه في كالفارس ابن  
حين قل انه لا يجوز ان ياتي بها محضا الى الضرورة **ق** قال الخليل واما في الاضطرار  
من حركته وتوصيت ورفقت لغة ضعيفة فاذا دخل الجازم على المضارع في هذه  
اللغة لم يجر منقلا لمرحان حكمه حكم العميم بعد حذف الجازم الامة من لغة **ق**  
عجبت من ذلك وانيتها بها من حيث راسي ولم اذ رأيتها اي ولم اذ رأيت في الشعر  
بها ورايه **ق** اجاز ابن عصور حذفه اعطاه حكم الفعل الاصل وكقوله **و** ان يجر  
بالفعل **ق** **و** اجيب بان ضرورة اوقيل لغة بدي شيئا كيتوصي **ص** خاتمة قدر

باب السابع المضارع المضارع

في نفس

في نفس



مجمع التواريخ  
التقديري

الحركات في المضاف للياء وقبل لا تقدر الكسرة والرف المدغم والحي قبل المضعف  
والمنصور فليكن لم ينصرف لم تقدر الكسرة خلاصة ما بين فلاح وفي نحو تفتي  
في هذه الحركات الماعراب المنزوعة ذلك أربعة أنواع الأول ما يقدر فيه الحركات  
كلها وذلك خمسة أشياء **أحدها** المضاف لياء المفعول في الرفع والفتحة على  
الرف الذي يليه الياء أما الكسرة فقبل لا تقدر الكسرة الموجودة قبل آية  
في حركة الماعراب الكسرة تباينة المناسبة وقيل يقدر فيها هذه حركة المناسبة لو هو  
في ما يربا حواله واستحقاق الاسم لها قبل التركيب **الثاني** الحرف الساكن للادغام  
نحو ذقتل داود فجاءت وترى الناس شكاركي والعاذيات فيها ذكره أبو حيان  
في شرح التسهيل **الثالث** الحرف في نحو ذمته الذي قاله من زيد بن زيد قال  
قام زيد بن زيد بن زيد قاله من زيد بن زيد قاله من زيد بن زيد قاله  
الرفع انما حركة حكاية الماعراب **الرابع** الاسم المنصور وسيا في ياء المنصور  
المال فان كان غير منصرف فقدر في حاله الماعراب الفتحة على يابه وقاله ابن فلاح البيني  
تقدر الكسرة من حيث انما انتفعت في غير المنصرف للثقل ولا تقدر مع التقدير **الخامس**  
المضارع الذي اخره الف كيشي لما ذكر في المنصور **ص** والفتحة والكسرة في المنصور  
وسواء اخره ياء خفيفة لازمة تلو الكسرة وتقدير فتحة ضرورية خلافا لان كان  
في غير المنصور الماعراب كيرب على الماعراب وكذا ظهورها وتقدير ياء نحو الماعراب  
**نوع** الثاني ما يقدر فيه حركات فقط الفتحة والكسرة وذلك المنصور وهو  
ما اخره ياء خفيفة لازمة تلو الكسرة كالقاضي والداوي وغيرهما كسري لشدة يدها  
وما اخره او مضمة بالياء لعدم لزومها وفيها يكون ما قبلها وعللة التقدير  
الاستئصال ولذا اخرتها الفتحة لثقلها على الياء وقد تقدر ايضا وتكن في الضمة  
كقولك وكسرة على لغة فتوكته وقوله ولوان واخر بالياء دارة وقوله  
كانا يربين بالقاع القرق واجازة ابو حاتم الجستانی في الاختيار وقال انه لغة  
فصيحة وخرج عليه قراءة من وسط ما تطعون اهلهم سيكون الماعراب ما اخرج من مركب  
اعراب متضايفين واخرها ما ياء نحو رايته معدي كيرب وتزلت قاي ولا فله بقدر حجة  
اخرها اول الفتحة حالة النصب بلا خلاف استصاحبا لحكمها حالة البناء وحالة المنع  
الصرف وقوله على الماعراب اي اذا اخرج من الماعراب من افعال الثلاثة ومن حالة  
المضافة ومما يلزم البناء منع الصرف وليس راجعا للتقدير ومن الضرورة ايضا ظهور  
الفتحة والكسرة في تاء المنصور كقولك حبيب الذي كان لما زيد وقوله تولى  
بين ذوال الزراع وقوله ما بارك الله في العوايل هل وقوله ولم يفتض  
سيرا لغوا ييا لم **ص** والفتحة في نحو ذمته وفي ظهورها وتقدير الفتحة ضرورية  
اوشاء واجازة الغرابي نحو يحيى نقل حركة الياء واجازتها فظهر **نوع** الثالث  
ما يقدر فيه حركة واحدة ومن الفتحة وذلك المضارع الذي اخره واو او ياء لثقلها  
عليها ولحقه الفتحة فليتها ظهرت وخلاف ذلك ضرورية اوشاء لا يفتقر عليه

او فلاح ما هو  
قضية بالياء كافي  
واحد في وزير

ابن جسر الباء

خبيث الشريك  
نحو ذمته الذي كان لما زيد  
بين ذوال الزراع

كقول

كقول في ظهور الفتحة **سماوي** عدي غير خسر داهم وقوله ان اقلنا على  
القلب يسكنو ففتحت **ص** وقوله في تقدير الفتحة **للتصني رقية** ما وعدني  
في مفضل وقوله ان اسيت ان تلو شيعر خديها وقوله ارجوا امل ان  
تدرا مودتها **ص** وخرج عليه قراءة ابو يعقوب الذي يبد بالسكون وقد عتب الفراء في نحو  
يعقوب ونحوي ان حوازل نقل حركة الياء الى ان الساكن قبلها وتدم فظهر علامة  
الرفع فيها **ص** **اشد** وكانا بين النساء سبعة **ص** تلي بشدة يدها فظهر  
فل منع ذلك قال ابو حيان الصحيح انما يقال تفتي هذه الشاع وقياس الصرف  
لان الفعل الفعي واللام تجري عليه مجرى الصحيح فلا تقل قال والبيت الذي  
اشد ما يعرف قايله فلعلة منصرف او ساكن ففتحه **ص** والسكون فيها كسر  
لساكتين وهو ما قبله لينا ولم يلد اذا سكن اللام او وصل بصير فتحة او كسر  
**نوع** الرابع ما يقدر فيه السكون وهو ثلاثة أشياء احدها ما كسر الفتحة  
الساكنين نحو لم يكن الذي كسر في الثاني المنصور اذا بدل لينا حضا على الفتحة  
الضعيفة كما تقدر الثالث **ص** **اشد** اذا سكن لانه وفخت الدال لا تقدر  
الساكنين او وصل بصير فتحة الدال او كسر كقوله وذي ولم يلد اتي ان  
**ص** **ص** ما يوجد او قبلها فتحة الامة فعل او ماضي او عرس نظيرها او يلدزم  
**ص** ما يوجد كلمة اخرها فاقولها فتحة الامة المفعول في الجنبات كقوله وذا  
الطاسية او في الكلام الماعراب كقوله وذا يدها من عظمها او عرس نظيرها  
نحو ما عرسهم مود أو لا تلدزم كما سلة السنة حالة الرفع **ص** وحركة الظاهر  
فالما نحو رية الشعر فقط **ص** **اشد** اختلاف في حوازل حركة الظاهرة والما نحو رية  
المعجمة على احوال احدها يجوز ان تطلقا وعليه ان يعلل لك وقاله ان ابا عمرو كان  
عن لغة فم وخرج عليه قراءة فبعولتهن احيى يكون التاك وسكننا سكون اللام  
فتوينا الى ناويك ومكنا السرى وما يشرهم ويا مريم يسكون أو الزها وقوله انك اعر  
وقد نزلت عليك من الميزر وقوله فالتوم اشره في سحفت والثاني المنع مطلقا  
في الشعر وغيره وعليه الميزر وقال الروائي في البيتين وقد نزل ذلك فالتوم اسنى  
والثالث يجوز في الشعر المنع في الماخيا روق عليه الميمور قال ابو حيان والوا  
ثبت نقل الهمزة وان ذلك لغة يتم لان حجة على الماهيين **ص** النكرة والعرفة قالت  
ابن مالك هذا النكرة عشرة ثمن ما عدا العرفة **ص** لما كان كينها كلام الماهية يميني  
على الفتحين والفتحة وكانا كين في الدورية القواب العربية فقدرا النجاة فبنا لغوي  
بما كرها بعد الماعراب والبناء وقد ذكرنا النجاة **ص** **اشد** في حدودها وليس بها حة شام  
قال ابن مالك من قرأ من هذه ما عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من  
الما شام ما هو مشرفة سني نكرة لفظا مع ذلك غاما اوله واو من سدره لولها  
مستحقا شياع فيه بوجه ولم يستعمل المكونين وما هو نكرة معين معرفة لفظا اما  
بوتى اللفظ كقوله في منع الصرف والمضافة وقوله ان ووضه بالمرقة والاشارة

واجازة ابو حاتم  
الجستانی في  
الاختيار وقال انه  
لغة صحيحة  
وانما يلد تفتي

السمندو

العلام قبل الماعراب  
والعريف

فما



ويجوز منه أو صاحب حال وهو في الشياخ كاسد وما مؤن استعماله على وجهين  
كواحد أعم وعبر بغيره فالكثير القرب مما عند معرفة بالخاصة وبغيره بمعرفة  
ويصعب على الحال وسلاما ذواللام الجينية فنقول اللفظ معرفة ومن قبل  
المعنى شيئا مكررة ولذلك يوصف بالعرفه اعتبارا باللفظة وبالنكرة اعتبارا بعناه  
وإذا كان الأمر كذلك فافهم ما ينبغي به العرفه ذكر اقتسامها شمس صاغة ثم يقال وما  
يعود ذلك نكرة قال ذلك اجود من غير غاية قوله وبك أو اللام لان من المعارف  
ما تدخل عليه اللام كالفضل والقباس ومن النكبات ما لا تدخل عليه ذك ولا  
اللام كالبين وشمس وكسب وعريب وديار **ومر** الأصل خلافا للكيفية والمهور  
أن المعارف تنقسم وقلة فادفعها من كل فحاطب فعمل فحاطب فاشارة ونسأدي  
والمصنفان تعريفه بالفضل ما بال منوية وإن كان علميا بقا فوضوفا قد وال  
رنا لهما مما سواهما أصناف إلى أحد هاتين رتبته سطلقا أو إلى المصنف أو دونه  
سطلقا أو إلى ما لا منه أذهب وقيل العلم بعد الغايب وقيل بعد الإشارة  
وقيل بخلافها وقيل بالإشارة وقيل ذوال ويستثنى اسم الله تعالى والأصح  
أن تعريف الموصول بعد الصلة ما بال ونبتنا وإن من وما الاستثنائية تكون  
وأن صلب النكرة تعرفه وما لهما أن لم تحت تنكيرها وأرفع الماعلام لا ما كان  
ثم الماناس ثم الماحساس والإشارة القرب ثم المتوسط ودرى إلى المصنوع  
ثم بعدا للحض ثم الحس ولا فاستطه خلافا لما فيها في الخالي من التتويج  
واللام **شرح** منه مشايل **المؤلف** مذهب سيمويه والمهوران النكرة أصل  
والعرفه فرع وخالف الكوفيتون وابن الطراوة قالوا إن من الماهيات المزمرة  
التعريف كالمنهات وما التعريف فيه قبل التنكير كمن زيدا أو قال  
الشكري لم يثبت هنا سيمويه إلا حال الموصوفات مما قيل هو لولا وإذا نظرت إلى  
حال الموصوف كان التنكير قبل التعريف لأن الماحساس مما لا أول له من الماهيات وهو  
على التنكير أن كان الجنس مختلطا بالجنس الماهيات هي التي حدث فيها التعريف  
ما اختلط بغيره فيقبل وما يذكر على صالة النكرة أن لا يحد معرفة الماهية  
باسم نكرة وتجد كذا من النكبات ما عرفه لها الماهيات والعلام وعلاما بعلام  
والأصناف الخمسة وتكريرا لظهور الماهيات من الماهيات الماهيات  
زيدا الخاص **القائمة** المعارف سبعة وقد ذكرتها في طي ترتيبها في المعارفية وهي  
المصنف والعلم والإشارة والموصول والعرف بالان والاضاف إلى واحد منها والثاني  
والثالث كثرهم ذكر المانادي والمأذبه النكرة المختلطة عليها حتى إذا دخل فتميزه  
بالفضل كما صحه ابن مالك وذهب قوم إلى أن تعريفه بالمودعة وناسخا من الماهيات  
نسابها قال ابن جنيان وهو الذي صحه أصحابنا ولا خلاف في النكرة غير المصنوع  
منها رجلا خديدي إن كان على تنكيره وأما العلم بخبر زيدا فذهب قوم إلى أنه  
تعريف بالنداء بقدر أنه تعريف العلم والماض بالان قال تعريفه العلم والما

صغير

أزاد بالنداء موصوفا وأما الموصول فتعريفه بالنعند الذي في صلته هذا مذهب  
الفارسي وذهب الماحض إلى أن ما فيه الموصولان تعرف بها وما ليست فيه  
مخوف وما فتعرف لانه في معنى ما في فيها ما أيا الموصولة فتعرفت بالماضاة وقد  
ابن كيسان من المعارف من وما المستفها ميتين وشدك بغيره جوابها من عندك  
فيقال زيد وما دعان إلى كذا فيقال لقاؤك أو جواب بيطا في الشواك والمهور  
على أنها نكرتان من الأصل التنكير مما لم تقع حجة واضحة وما بها قد يتان مقام  
ابن جنيان وإي شى وما نكرتان فحيت تنكير ما قام مقامها وما قيل في تعريف  
الجواب غير ما ذكره أديع ان يقا عليه الماول رجل من بن فلان وفي الثاني انهم  
**القائمة** مذهب أمة النوا المقدمين والمتأخرين أن المعارف متداوئة وذهب  
ابن جنيان إلى أنها كلها مقسمة بين العرفه ما تنضاف إلى ما يقع ان يقال عرفته هذا  
أكبر من هذا وأجيب بان مرادهم بان هذا العرف من هذا ان تطرق الاحتمال إليه  
أقل من طريقة إلى الماهية فكل التنقيح اختلقت في اعرف المعارف قد هب سيمويه  
والمهور إلى أن المصنف عرفها وقيل لعلم أعرفها وعليه الصبري وغيره للكوفيين  
ونصب سيمويه والإشارة ابن جنيان قال لانه جوف وصفاة استمالا ذوالا واما  
كليان وصنعا جزيات استمالا وقيل عرفها باسم الإشارة ونصب ما من السراج  
وقيل ذوالا منه وضع تعريفه أداة وقيل لم يوضع له أداة ولم يذهب أحد إلى أن  
المعانى أعرفها إذ لا يمكن أن يكون أعرف من لضاف اليه وبه تعرف فكل الخلف  
في قياسهم انه تعالى فانه اعرف المعارف بالاجماع وقال ابن مالك اعرفها بغير  
بانه يدل على المراد بنفسه وبصاحبه مذلوله وتقدم خلاصته لغيره وبغيره  
ثم صلب المصنف ما تم ذكره على المراد بنفسه وبصاحبه مذلوله ثم العلم بالنداء على  
المراد خاصا وقائيا على سبيل الاختصاص ثم صلب الغايب العالم عن اعيانها  
زبد كذا يتيه فلو تقدم مرادها أو أكثر موقام زيدا مودعة وكلت تطرق اليه أعيانها  
وتقدم تكنه في التعريف ثم المانادي والمأذبه المانادي مرتبة واحدة من كل منهما  
تعريفه بالفضل من الموصول ثم ذواله وقيل ذواله قبل الموصول وقيل ابن كيسان  
لوقوع صفة له في قوله تعالى من اتزلا كتاب الذي جاءه مؤسرا لصفته تكون  
اعرف من الموصوف وأجيب بالمدرك أو مقطوع أو كتاب علم بالعلية للقرابة  
وقيل بما في مرتبة واحدة بنا على أن تعريف الموصول بالان وقيل بالان علاما بعلام  
بالنعند وقال ابن جنيان ما علم احدا ذهب إلى التفضيل في المصنف قبل العلم  
اعرف من صلب الغايب الماهيات ما كان والذين ذكره ان اعرف المعارف المصنف قالوا  
على الماهيات ثم يليه العلم وذهب الكوفيتون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم  
ونصب ما من السراج وأجيب بان الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم ونسبها  
حسنى وقيل تعريفه على فقط وبانما تقدم وعليه عند الاحتجاج بخبره أن زيد  
ولا حجة في ذلك من الغايب ما يؤيد بانه الموصوف والعلم أن زيد ومن جاز سببا

المع

المعارف

صوته



لمسما علم لا يفرق له شركة على اقله وقال ابو حيان قال انما ياتي اعرف  
 بالاعلام استواء ما كان ثم استواء الناس ثم استواء الحاضرين واعرف المشار اليها كان  
 للفرق ثم للوسط ثم للمعتمد واما في الاماظة ما كانت فيه المحصور ثم للمعتمد  
 في شخص ثم الحبيب ثم اختلف في الحرف بالمضافة على مذهب احد ما انه في مرتبة  
 ما اضيف اليه تطلقا حتى المضاعفة التي الترتيب منه فضا ومثله وعليه ان  
 طاهر وابن خروف ومزم في التسهيل الثاني انه في رتبة المضاف الى المضمر  
 فانه في رتبة العلم وعليه المانديستون لئلا ينقض القول بان المضاف اعرف  
 المعارف ويكون اعرفها شيين المضاف الى المضاف اليه وعزى لبيدويه الثالث انه  
 دونه مطلقا حتى المضاف لذلك ان وعيانه المبرر كان المضاف الى المضمر دونه الرابع  
 انه دونه المضاف لذلك الحكاية بما في المضاف في المتن ارفع بخلاف تعبير  
 الخويجي باعرف ما ان الفعل المتفضل به ينبغي زيادة التعريف الرابع المجهول  
 على ان الضمير لغاية الى النكرة معرفة كسايرا الظاهر وذهب بعضهم الى انه نكرة  
 ما لا يخص نكرة اليه من بين امته ولذلك خلت عليه ربة في نحو ربة رجلا ورتبا  
 خصصه بحيث هو قد كور وذهب اخرون الى ان الغاية على واحد لتكثير  
 نكرة كالحال والتميز بخلاف غير كالفعل والمفعول الخامسة المجهول رفل  
 انه لا واسطة بين النكرة والعرفه وقال بما يعقب في الخالي من التنوين واللام  
 نحو ما ومنه وان ومتى وكلف **ص** المضمر ويسمى لكناية فمان متصل ما يقع اولا  
 ولا تلو المان غير من ورة في الماضى وهو ما لا يفيض لذكره وينتج مخاطب وتكسر  
 الخطابية ونون الجاني وواو والفاء لغرض شك في الخطابية وهي مرفوعة وقيل  
 الماربعة علامان ضمير مستكن ونا لفظ او مشاوك لرفع ونصب وجر وكا في الخطا  
 وها لغايب ويا لتكلم منصوبة وجرورة **ش** هذا اسم المضاف والمفعول به  
 وبالضمير للمضمرين والكواقيف يقولون الكناية والممكن ولكونه الفاظا  
 محذورة بالاعتقاد استغنيا عن ذكرها كما هو اللائق بكل مقدر كرون الجر فتكون  
 موقفا متصل ومستقل فالاول تسعة الفاظ منها ما يقع المرفوعا وهو  
 خمسة الفاظ **اصها** التامة المزة وهي منصوبة على كل متروكة مخاطبة المارة  
 للخطابية وفعل ذلك للفرق وضرا لتكلم بالضم لانه اول عن مخاطب وكان خط  
 من الحركات الاولى وقيل لانه اذا اخبر ما يكون الما واحدا واذا خاطب  
 فمخاطبا اكثر فواحد فالزم الحركة التثنية مع اسنه والحقيقة مع الخطاب  
 لانه اكثر وصيغته فبعضه على بعض كسر وا الحوت من النكرة من علامته التثنية  
 وقيل لانه ليس لم يبق حركة غيرهما قال ابو حيان وهذه التثنية لئلا يحتاج  
 اليها لماننا لتعليل وضعيات والوضعيات لا تعلل الثاني النون المرفوعة  
 وفي جمع المان مخاطبة اذ غايات في نحو اذهبن يا هنديات واهنديات يهين  
 وهي منصوبة اليها **الثالث** الواو والجمع المذكور مخاطبين او غايبين كاضربوا

في الجواب

لضمير

وضر

وضربوا ويضربون وتضربون **الرابع** الما لف للمضمر مذكرا كان او مؤنثا مخاطبا او  
 غائبا كاضربا وضربا ويضربان وتضربان فتتوكل لغيرتك يشل الخطاب والغياب  
 وهو عايد للثلاثة **الخامس** الياء وفي الخطابية نحو اضربي وانت تضربين وقيل  
 الماربعة النون والواو والياء والياء في الحروف علامان ككلمة الثانية في قاست بها  
 والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المارضي وواقعه الماضية اليها وسبب  
 المارضي ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وفي الخطاب  
 للفرق كما جى بالثانية فعلت للفرقة وشبه الماضية فاعل المضارع المرفوع  
 ما يربطه بغيره يفرق بين المذكور والمثبوت بالية اول الفعلية الغيبة ولما كان الفا  
 بالثانية اتما للثاني حتى جى الى المتن فجعلت الياء علامة للموت وده بانها لو كانت  
 حروفا لشكلت النون ولم يسكنها الفعل لها ولا ثبتت الياء في التثنية كما القايث  
 بان علامته الثانية لم ياتي الماضية موضع ومنها ما يقع منصوبا ومجروا  
 وتولدت الفاظ المان لخطاب المذكور متروكة والموت كالمرة نحو ضربك  
 وتربك وها لغايب المذكور نحو ضربه وتربه والياء على كل موضع من ومولي ومنها  
 ما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجروا وهو في الكلام ومن فعه اذا المعلم نفسه نحو قسا  
 وتربنا وترينا ثم بعد القسم اعلم الضمير المتصل به لا يستداه وما يقع بعد  
 المان المرفوعة كقوله المانجا وانا لمانك ديارا واما راجعة وقوة بعد  
 في الماضية رتب ابن المباركي **ص** ويشك في حسنة الياء والثاء والنون ونا وحذف  
 معتله قبله وتنقل حركة لفا ماض ثلاث وتنقل الفتحة بحاس ومجوزا فمعتل  
 مسند الياء والياء ومثلك الباق بحاس ما محذوف الياء والواو ان نحة  
 فعلا من اصله **ش** اذا اسند الفعل الياء والثاء والنون وناسكن اخره كضربت  
 وضرب في ضربين واخرين وضربا وعلة الاسكان عند ما كسر كراهة في الرفع  
 وحركة غيرهما كلكلوا فاعلة من الضارع على الماضي  
 واما الما فمستكن استغنيا عن ثبوتها في تلك الحالة بانها قاصدة اذا ما توجه  
 التوال المان في الدلائل الصحيح وتفضل لما شوا رطابق واكثر ما يتوال فيه  
 قرأته اولى ويا نوالها لم يزل يديل عليها وعين وحيد له ولو كان منصوبة  
 المان والفتحة لم يتروا له دون حذورة وكسروا ياب الثانية بالتا نحو حجة  
 قال واما سببه فيبخر الفاعل من المفعول في اكونا واكونا لم حلت الثاء والنون  
 على بالثانية واة في الرفع والالتصال وعنده الما غلال قال ابو حيان والاولى  
 الماضية من نحو فقهه التثنية لانه ما تخرج على العرب في موضوعات بلانها والتعجب  
 بالعرضة اولى من لانه قد يكون حرفا ايدا للخطاب نحو اعرنيت قاله ابو  
 حيان فان كان ما قبل الماضية متعلا حذوفه لتقاء الساكنين نحو فقهه وتثنية  
 وحذف تنقل حركة ذلك الحرف المحذوف لاعتلى الن كانت له قبل اعتلاله اليها  
 الماضية القليلة في نحو فقهه وحلت اذ الماضية حذوفه وتول مرقاة لسان التثنية

في هذا المسند يكون ماضيا  
 فقطاع التثنية يكون ماضيا  
 ومضارعا ويكون ماضيا  
 ويكون ماضيا ويكون ماضيا  
 ويكون ماضيا ويكون ماضيا  
 ويكون ماضيا ويكون ماضيا

عوم

فان السكون في الرفع  
 لا وهو كذلك



ولا تتقبل المضارع ولا لا في الامر بل يقتصر فيها على المذوق هذا اذا كانا حركة لمتل  
ضمة او كسرة فان كانت فتحة لم تتقبل بان ذلك لا يتدل على البنية لان اول الفعل  
مفتوح قبل النقل بل يتدل حركة مجازا لم يفتح في المذوق وتقبل الى الفأفة لان  
واذا اجعلت ضمة كثلث او ثمانية كسرة كعبت واذا اسند الى الواو والياء  
فمعلوم ان حركة اخر الفعل مجازية للضمين كضربون وتضربين فان كان معطلا خفف  
لا لتقا الساكنين وتمازى العلة والضمين لم يتصور الماويل ان يكون امر المسند  
الى الواو واذا كند من ياقوم فقبل الضمة ضمة وهي حركة مجازية وتقبل اصلية  
ما قبلية الثانية ان يكون اخرها ياء مجزئة الى الياء كضرب ياهند فقبل الضم  
كسرة وهي مجازية اصلية الثالثة والرابعة ان يسند الى الواو واذا كان كسرة  
وتقبل لما قبل المذوق حركة مجازية للضمين كضربون ياقوم وتضرب ياهند وتقبل  
الصورة المربع قوله ويجوز ان يكون في مجازي الثانية ان يكون الماويل في الماويل  
وتقبل في الحركة الأصلية ياقية مجازية ولا تتقبل حركة مجازية للضمين وتقبل  
قوله لا يذوق الماويل واذا اسند الماويل الى الماويل كضرب ياهند فتقبل في الحركة  
الماضي الأصلية هذا قد ذهب المصريون وقالوا ان الغرض من تلك واجتليت هذه  
ما قبل الماويل وتوصل لنا والكاف والهايم والمالف في المتن وهم فقط فالجمع  
وشلوها احسن فان وليها من متصل فضتها ممدودة واجب وقال يسيو ونس  
واجب وتكون سنددة للثلاث والبن للثمانية وقيل مجموعها ضمة اجاز قوم هذا  
وتقبل الضمير بالثانية اصول وهذه فروعا فاذا ارتد الماويل في الخطاب  
او العينة وتقبل الثاني الرفع والكاف والهايم والضمة والجيم والياء نحو ضربها  
للمذكورة الموث وضمت التانيها امر كليلهم مجزئة الواو لثانيها مجزئة وضربت بها  
وضربت بها وضربت بها واذا ارتد الجمع المذكور في المذكور ان زيد يمشي فقط نحو ضربت  
تريكم من يمشي وضربت وفي هذه اليم اربع لغات احسنها الشكوك وتقبلها الماويل  
وباختلاف في الضم قبل حذو قطع وان يكون قبل غيرهما فان وليها من متصل في الضم  
من يمشي وضربت بها وضربت بها وضربت بها وضربت بها وضربت بها وضربت بها وضربت بها  
وقرأ ان يمشي بها باسكون ووجه الضمان المصاهرة الاشكال الى اصولها غائبا  
والاصل في ضمير الجمع الاستماع بالواو كما استمع ضمير الماويل والماويل في الضم  
واذا ارتد في المذكور مع الماويل زيد في الماويل الماويل في الماويل والماويل في الضم  
ضربت واذا ارتد في الضم الماويل زيد في الماويل الماويل في الماويل والماويل في الضم  
الجمع كما قاله اوتحيان ان الماويل زائدة تقوية لركة الماويل في الضم  
للمذكورين المذكور والموث وقال قوم اذا الضم مجزوع الماويل وفيه فزم ان  
منا لك وادعيا لتبيان انما خلاف فيه للزوم الماويل سوا اتصلت بضمة مجزئة  
اعطيها ام لا وقد اجاز قوم حذو ضمة الماويل في الماويل والماويل في الضم  
انتهى ونهتت تنى بعد ما كسرت فعله اليها وانفعلنا ص وقد تحذف الواو

يعني ضم ما قبل الواو  
نحو ضربون وتضربون  
الياء نحو تضربون

وأصلها ترميرون  
وتدعون في قوله  
والواو من الماويل  
بالحركة المجازية  
المحذوف فقبل ترمون  
وتدعون

فما قبله هذا الماويل  
المضموم ما قبلها كسرة  
من يمشي وضربت بها  
بكم وضربت بها وضربت  
المكسورة قبلها والماويل  
تلك اليم الماويل في الضم  
نحو ضربت بها وضربت بها  
واعطيها الماويل في الضم  
السائلة في الضم والماويل  
في الضم في الضم في الضم  
من الماويل في الضم في الضم  
السائلة في الضم في الضم  
من الماويل في الضم في الضم

مع الماضي وتقبل الضمة وتكسر لها بعد كسرة او ياء لم يتقبل بضمير وقيل انما فصل  
ساكن ولغة ايجاز الضمة مطلقا والفتح اصلها ساكن بعد ساكن ولو غير ساكن على  
المجتازة واضعها بعد حركة وتقبل في الواو والياء ضمة وقيل اسكانها وان  
حذف الساكن مجازا للثلاثة وكسرها للتنشيط والجمع كاللزد وقد تكسر كسرها  
لجذرها ويا ساكنة وكسرها به حبيبا اقبس وضمتها قبل ساكن وشكوتها قبل حركة  
اسند وقدر كسرت قبله مطلقا شرفه مسايل الماويل في الضم والماويل في الضم  
الماضي ويكتسبها بفتح الضمة كقولهم فلان الماويل كان حذو وقوله هلم  
اذما الناس خارج واحذروا وقوله اذما الناس خارجا واضرا واذوا قال  
بعض من العرب من يقول في الجمع الزيدون تام ولم يفتح ذلك مع المضارع ولا  
الماضي الثانية هلم الغائب اصلها الضمة كضربة وله وعينه وتكسر بعدا كسرة  
نحو ضربة ولم يقطعه واعطيه وتقبل الياء الساكنة نحو ضربة وعينه وتقبل الياء الساكنة  
تقبل بضمير اخر فانما تقضم نحو يعطيه ولم يعطيه فان فصل بين الماويل والكسر  
ساكن قبل كسرها وقدره ابن زكريا ارضيه واخاه ثم كسرها في الصورتين  
المذكورتين لغة غير المجازيين اما المجازيون فلغتهم من هلم الغائب مطلقا  
وبما قرأه من سانية سانية ماعا هلم عليه الله وقرازة لهلم الماويل الله  
اذا وقعت الياء بعد ساكن فالفتح اخلا سببا ساكن معينا نحو سببه وعنه والرب  
او فرق علة نحو فيه وعليه هذا اذ كان الماويل في الضم والماويل في الضم  
بجرف العلة وقال الفصح بعد عنده الاستماع فاختره اوتحيان انما تقدر  
الحركة فالفتح الاستماع اجازها من قبلها ففتح قوله له ولم لا صوت حاد  
الرابعة الماويل على ان الضمير لها وحذوها الواو الحاصلة بالاستماع زائدة  
لنقوية للحركة وادع الماويل ان الضمير مجموعها الخامسة اسكان هذه الهمزة  
قليلة تركيها ان الانسان ليريه لكنود ومنها قوله الماويل عيونه هلم وادعها  
السادس اذا كان قبلها ساكن وحذف لغا من يمشي او وقف مجازيها الماويل في الضم  
الاستماع نظر الى اللغاة منها بعد حركة والماخلا من نظر الى الماويل في الضم  
ساكن والماسكان نظر الى حذو الماويل المذوق وعنه الماويل لو لم يكن مفتوحا  
شال ما حذو مجزئة الياء كسرها في الضم وفتحها في الضم والماويل في الضم  
كسرها في المتن والجمع كسرها في الماويل في الضم والماويل في الضم  
وتضم فيها على انما وعنه ايجازيين الضم مطلقا قال ابو عمرو والضمة مع الياء كسرها  
مع الكسرة السابعة قد تسمى بقله كذا في المتن والجمع بعدا كسرة والياء الساكنة  
مخزوم وفيه مكا وضربا وقد لغة حكاها سبويه في الكسرة من يجوز في الماويل وقال  
ابن ابي عمير جندوا حكاها في اليا من امثلة السابعة اذا اسرقت الياء في الجمع  
كسرها لم يبقا على اصلها وضمتها على الماويل وشكوتها في الماويل والضمة مع الياء كسرها  
ما قبلها ساكن والسكون اسكان وليها متحرك ولذا قرأ الماويل في الضم في الماويل في الضم  
نحو ضربه الماويل

واصله كانوا  
اي شاءوا  
اي قاموا

الماويل في الضم  
الماويل في الضم  
الماويل في الضم

اي ان اصلها يوديه  
بالياء وضمة  
فالقية كذا

نحو ضرب

واما اذا اسرقت الياء  
نحو ضربه الماويل في الضم  
نحو ضربه الماويل في الضم

فوقه الماويل  
نحو ضربه الماويل  
نحو ضربه الماويل















ومن ومن شأن كل المصحح وتعمل وتعمل الجود ولدن واخوان لت جابر وقيل  
اجود وقال قوم المحذوف من اخوات ليت المدحمة ونورا المدحمة فيما يجري في نحو انا وحب  
ن لدون قد يلحق الفعل من واسم الفاعل وقيل ان نحو سلق تون والحسن انما  
المحذوفة في فليس خلافا لما في ذلك **ش** ياتي وجوبا قبل ياء التثنية ان نصبت  
بغير صفة نورا لوقاية ذلك بان ينصب بالفعل ما ضارها وانما لا كرسني  
وكرسني واكرس منصرفا كاشلا وحامدا كرسني عسائي وليس فينا اخسنتي واسم الفعل  
نحور ويدي وعلين والحق نحو اتني ولا نترق لتقو لعاني وكسرتي نورا لوقا  
لانها تنفي الفعل من كسر الشبه للتر ولذا لم يلحق الوصف نحو الضاري ولا اصلها  
بالفعل وانما اتصلت بغير الشبه به وقال ابن مالك لانها تنفي التماس ضد  
المذكور بان لم يثبت لوقيل اكرس ومن التماس في المذكر كسرتي في المذكر في  
بالاسم في نحو ضاري اذا ضرب اسم الفعل وقد لقي التماس الفعل في نحو اكرس ولم يخال  
انتهى وكذا يجب لحاق النون ذا قرن من او عن وقد اوقط او جلد الثلاثة بمعنى حب  
او لدن فيقال عني وعني وقذي وقطو وجلي ولدن وقذره هذا في بعض ما ذكره  
اقسام قسم شأن خاص بالضرورة وذلك في متعة الفاعل الفعل والتعب وليس قال ذهب  
القوم اكرس ليس وليت قال كسرتي جابر ان قال لي وقد قال قد في ماضر الجنيين  
قد في وقت ومن وعرف قال انها السائل عنهم وعرف من قيس ولا يقر مني واما  
الكونيون فمدني في السبعة من فعل التعب لشمه بل اسما حيث انه لا يقر مني واما  
قوم في المشرق اجازة الغاية ليت واجازة المذكر في ذلك كسرتي في فذ وقط واجازة  
المراد في من ومن فتقول على المصح راجح فصحة وشم راجح وذلك في لفظي في الفعل  
فان المصح فيه مجلي في الفعل وهو الوارد في القرآن قال تعالى فعل ابلغ الاشياء  
ومن لحاقها قوله فقلنا عني ان القدر ولعلني وقسم جابر مقادير المحذوفين  
ترجيح ما حدما وذلك في كرسني وكرسني وكرسني قال تعالى من لدني عذرا فري في  
السبع مشددا ومخففا قال لا تنال الله اني انت بربكم واما الحق في النون فكما  
شبهها بالفعل الذي علمت لاجله وانما سجد المحذوف في ليت دون البواقي لانها اشبه  
بالفعل من غير دليل اهلها مع ما ذكره في اجتماع الامثلة في المراجعة والتعاريفات  
في كرسني وقبب بعضهم ان المحذوف فيها كرسني البواقي وعليه ان يصور في ذلك  
لها على المحذوفة النون فانها ملحقها نورا لوقاية بحال لانها تامة مع وذهب  
اخر من ان المحذوف من اخوات ليت ليس نورا لوقاية بل نورا لاصل لان ذلك خلت  
للفرق فلا تحذف ثم اختلف المحذوف في النون في المراجعة لانها ساكنة والتساكن  
يستخرج اليه الاعتلال وقيل الثانية المدحمة فيما لا ينفرد ويجري هذا الخلاف في  
انا وانا وكنا وكنا فقبل المحذوف النون الاولى وقيل الثانية قبل ولم يقل  
احد يحذف الثالثة لانها اسم وقد حله بعضهم كذا ذكره ابن قاسم في شرح المعلقة  
ووجه لوق النون غير ما ذكره في ذلك كالفعل التفضيل كحديث غير الرجال خوف

تفسير

في الشعر

وفي غير

فقبل

عليه

اخر من ان المحذوف من اخوات ليت ليس نورا لوقاية بل نورا لاصل لان ذلك خلت  
للفرق فلا تحذف ثم اختلف المحذوف في النون في المراجعة لانها ساكنة والتساكن  
يستخرج اليه الاعتلال وقيل الثانية المدحمة فيما لا ينفرد ويجري هذا الخلاف في  
انا وانا وكنا وكنا فقبل المحذوف النون الاولى وقيل الثانية قبل ولم يقل  
احد يحذف الثالثة لانها اسم وقد حله بعضهم كذا ذكره ابن قاسم في شرح المعلقة  
ووجه لوق النون غير ما ذكره في ذلك كالفعل التفضيل كحديث غير الرجال خوف  
اخر من ان المحذوف من اخوات ليت ليس نورا لوقاية بل نورا لاصل لان ذلك خلت  
للفرق فلا تحذف ثم اختلف المحذوف في النون في المراجعة لانها ساكنة والتساكن  
يستخرج اليه الاعتلال وقيل الثانية المدحمة فيما لا ينفرد ويجري هذا الخلاف في  
انا وانا وكنا وكنا فقبل المحذوف النون الاولى وقيل الثانية قبل ولم يقل  
احد يحذف الثالثة لانها اسم وقد حله بعضهم كذا ذكره ابن قاسم في شرح المعلقة  
ووجه لوق النون غير ما ذكره في ذلك كالفعل التفضيل كحديث غير الرجال خوف



القرآن



اقرب اليه اي العلة الذي هو مؤخر مدلول الفعل لانه يدل على الحدث والزمان لاذ  
 بها السفيه جري اليه اي المسفة الذي هو مؤخر مدلول السفيه لانه يدل على ذات  
 مسفة بالسفة او بظرفه نحو عدي وزيم ونصفه اي ونصفه وزيم والخوصه وما  
 يعبر عنهما ولا ينقص من عني اي عر معي افر قالت اما لئلا هذا الجاهل لئلا الاحتمال  
 ونصفه فقد اي ونصف عام او ضل في القدر او مقنا حبة يوجه ما لا يستغنى  
 مستلزم من مستلزم محقق عني له سراحه سق فاتباع بالعرف واذ اليه ضمير اليه  
 فابدا اليه القاف الذي استلزمه عني حتى توارى بالانجاب اي الضمير عني من كرها  
 ذكر العيني وقد تحالفت الحاصل السابق في تقدير الضمير في عني الضمير في ذلك في  
 مواضع احدها ان يكون الضمير محذوف فعل او شبهه ان كان المحول مؤخر الرتبة  
 وقد كان صور ضرب علامه زيد وعلامه ضرب زيد وعلامه ضرب زيد وعلامه  
 اخيه ضرب زيد لان المضاف اليه يكرر المضاف وانه شبه الفعل اضراب علامه  
 زيد اضراب علامه اخيه زيد واما جاز ذلك وشبهه ان المحول مؤخر الرتبة والمتر  
 في شبه التقدير هذا اريه المصيرين ووافقتهم الكوفيتون في صور وكذا المعجم في  
 صور فقا لواء اذا تافرا الفاعل عن المفعول والفاعل فان اتصل الضمير بالمفعول  
 مجرور وادوبا صنف للمفعول جاز التقدير نحو زيد علامه ضرب زيد وعلامه ضرب  
 زيد وان اتصل به منصوبا لم يجز نحو ضا زيد ضرب زيد وان لم يتصل بالمفعول  
 واما بالاضاف له لم يجز ايضا نحو ما اريه اخيه زيد وما اريه اخيه زيد قالوا ان  
 اريه واذا ضيكر مرفوعا والمرفوع لا يتوي به المتاخر لانه في موضعه وواجب ان  
 الضمير بان الموضع حينئذ متصل بالمضروب والمضروب يتوي به المتاخر فلم يفس  
 اتصال المرفوع به مما ينبغي مما يجوز فيه باجتماع فان قدرا الفاعل نحو جاز اي  
 زيد واخذ ما اريه جاز عندنا لكونه في باب ايضا هكذا نقل ابو حيان  
 خلا في الكوفيين وقاله ان ابن مالك خلط في النقل عنهم وفي شرح التمهيد  
 لا يبيحان في اخر التاييب عن الفاعل لو تقدم المفعول على الفعل مجرور بذا ضرب علامه  
 لم يجز ذلك عند الفراء جاز المجرور بحمله بتملة ضرب ربي علامه وقال ابن كيسان  
 عندي فيها فضل ما نك ان اقلت زيدا ضرب علامه فتقلت زيدا من اول الكلام  
 الي اخره وقع تقدم الكلام فصار الضمير قبل المظهر فطلعت وقولك ضرب ربي  
 علامه في موضعه لا يتصل فيجوز بعد زيد لان الفاعل ضم وفي الكلام واصفا  
 كانا صيغا بعد الفاعل وكل واحد منهما في موضعه انتهى ما اذا كان المحول الذي  
 افضل به الضمير مترا رتبة نحو ضرب علامه زيد فان الجمهور يمتنعون التقديم بعد  
 الضمير حينئذ على متاخر لفظا ونسبة وصفا لاجتماع عليه لكن الجاهل ابو حيان  
 الطوال من الكوفيين وعزي اليه الاختصاص ورجحه ابن حبان وصححه من مالك لوروده  
 في لفظ كليل كقولهم جري ربة عني قدي نرحاهم وقوله كذا حله في العلم الخواب  
 سوده ونق له جري بنو ابا العليلان عن كبر والاولون قصره على الشعر

علامه ضرب زيد

قال ابو حيان في الجواز وجه من القياس وتوان المفعول كثر تقدمه على الفاعل  
 فيجوز للشره كالحاصل وصورة المسئلة عند الجيزان بشاركه صاحب العنبر  
 في عماله بخلاف نحو ضرب غلاما جاز هذا فلا يجوز اجماعا لانه لم يشارك غلاما  
 في الفاعل لانه مرفوع بضرب وهي محروقة بالاضافة وذلك ان المشارك تقتضي  
 المشاركة بل ان الفعل المتقدم يدل على مجرد اقتراح الكلام به على فاعل ومفعول  
 فاذا لم يشارك لم يحصل المسئلة ربه حيثما كما المنع ثم التقدم في هذا الموضع جاز  
 وفي المواضع المتينة واجب **الثاني** ان يكون الضمير مرفوعا بضم وربا به نحو ضم ربي زيد  
 وضم ربي زيد طرف ربي زيد **الثالث** ان يكون مرفوعا بقل الفعلين المشار  
 نحو ضمني ولم اصل لا خلا **الرابع** ان يكون مجرور برب مجرور به عطفا لقتت  
 مرفوعة **الخامس** ان يبدل منه الضمير نحو اللهم صل عليه الروف الرجيم هذا مذهب  
 المخلص وصحها بربا لك و ابو حيان ونسب ذلك قورم قالوا البذل لا يفسر ضمير  
 المبدل وروى ابو حيان بالورود قال فلا تلمه الا بام البايضا وقال فاستأنت  
 به عود اسهل **السادس** ان يجز عنه بالمضرب نحو ان يوا حنوتنا الذي قال ابو حيان  
 هذا ضمير يعلم ما يفسر به اما بابتلائه فربا به واسئلة ان الحياة الاحياء انما  
 ثم وضع في موضع الحياة لان الجني يدل عليها وبينها قال ومنه من النفس تتجلى اجلت  
 وبها لرب قوله بما شاق قال ابن مالك وهذا من جبه علامه وتوقفا ابو حيان  
**الشافع** صير لثاني فاذ مقتضى الجملة بعبه قال ابو حيان وهو ضربا بيا في صدر  
 الجملة الخبرية والاعل قصد التكلم المتكلم السامع حديثه وبشبهه الضمير  
 صير لان الحديث اذا كان مذكرا وضمير لقصة اذا كان مؤنثا قد رافض معنى  
 الجملة اسما حيلوا ذلك الضمير فيمن ذلك الاسم المقد رضى نفع لما جاز بذلك  
 الجملة عن الضمير لا يحتاج فيها اليه رابطا بل انما نفس المبتدأ في المعنى والترك  
 شبه وبين الضامير انما يعطف عليه ولا يوكد ولا يبدل منه ولا يقدم خبر عليه ولا يفسر  
 بغيره وسماه الكوفيتون ضمير مجهول لانه لا يدري عنه من ما يعود عليه ولا خلا في  
 انه اسم يحكم قل موضعه بلا عراب على حسب الفاعل اما ذهب اليه ابن الطراوة وزعم  
 انه حرف فانه اذا دخل على ان كنها عن الفعل كما يكون ما وكنه اذا دخل على الفعل  
 الشافعة كنها وتلقى كما ينبغي بالظن وقال ابو حيان ان موافقته وشرط الجملة  
 الضمير بها ضمير لثاني ان تكون خبرية فلا يفسر بالانسيانية ولا الطليعية وان يصح  
 تخييرا فلا يجوز مدق خبرها فانه يحجب به لثا كذاها وتقدم مدلولها والحق في  
 ذلك لا يجوز من حيز المدحوب ولا حرف في النداء منه ولا من المستغاث وزعم الكوفيون  
 انه يفسر بزيد فقالوا في ظننته قايما زيد بين القاصدين لثان وقام بفسره وزعموا  
 انما تقدمت الجملة ولا جازها قال ابن هشام في الحق وقد غلب يوسف بن السري  
 ان قاله في قوله اسكان كان ابن المراجعة ان كان سائيه وابن المراجعة اسكان  
 ضمت او ضربت الجملة خبرا لان ضمير لثان مرفوعا لانه ضمير فيمن ضمت الجملة

العلامه ضرب زيد  
 وهو الضمير ضمير

وعامة ذلك ان  
 في قوله لا تلمه  
 في قوله لا تلمه  
 في قوله لا تلمه

الركبة  
 الركبة



والتاريخ مع المذبح  
والتاريخ مع المذبح

عاش الفضل الحسني عند المصطفى  
الفضل بهانه فضل من الله  
والخير

يسرى

المعاقمين

الحق

۶  
تحریر

124

[illegible]



ولذا

استدمايته وادفع ما يجد وكذا الموقوف موقوف في باب ما وادفع فيه الاستدماية وجوز  
 في ليس الوجهين وارجح الاستدماية وذهب الكسائي والفرز إلى جواز وقوعه  
 في غير الاستدماية والتواخي محمول على زيد بن القايوم وما شانه عند الجالس ومرت  
 بقيد الله هو السيد منصب الجميع وذهب فرما إلى جواز وقوعه قبل مشق تقدم ما  
 ظاهره المتعلق به محمول كان زيد بن الجارية الكفيل بشرط ان لا يقصد كون الجارية  
 في صلة الكفيل على ضد وكانوا فيه من الراعي فان قصدته لم يجز اجازة وذهب  
 الفرز إلى جواز وقوعه اذ العلم قبل المبتدأ او اخبر وجعل منه وهو محمول عنكم  
 ارجحهم وذهب اهل الجواز تقدمه مع اخبر محمول القايوم زيد بن القايوم كان  
 زيد بن القايوم طنت زيدا وذهب اهل الجواز توسطه بين كان واسمها  
 وظنوا المنعول اما ان محمولان بنو القايوم زيد وطلنت بنو القايوم زيد ووجه المنع  
 في الكل عند الجمهور ان غاية صحت الخبر تومعه تابعا مع تقدم الخبر يستغنى  
 عنه لانه لا يقع بغيره من كونه تابعا اذ التابع لا يتقدم على المتبوع فلو تقدم منغولا  
 طنت قلبي جازة وقوع الفصل بينهما محمول بنو القايوم طنته ان تقدم لازل  
 وقاخر الثاني محمول طنت بنو القايوم فحق جواز ذلك نظر قاله ابو حيان قال  
 ولا يتبع بين الخبرين فلا نقول طنت هذا المحمول الخاص لانا الثاني ليس المحمول  
 عليه وصدق وقيل بدخوله بينهما قال وكذا لما يذكر بين الصيرين محمول طنته  
 روايه خيل من عمر عند يسويه لانه ثانيا كيد في العنى هذه الثلاثة وكلها معني  
 عن صاحبه فان فصلت واحرقا الزيد جاز محمول طنته بنو القايوم اياه لانه في نية  
 الاستدماية وما زبد لك بنزلة ان واللا في كلام واحد اذا فارت الا محمول كان  
 الفصل بالمنعول الثاني او يظن محمول الخبر محمول طنته موقوف الجعة اياه العالم  
 فان كان اخر مناصيل والمطر ظاهرا جازا اتفاقا لعمد الصيرين موقوف الجعة اياه العالم  
 محمول طنته بنو القايوم واما يتبعين فصلية هذا الصيرين موقوف الجعة اياه العالم  
 يدينه منصوب وقيل ظاهرا منصوب محمول طنته زيد بن القايوم اذ لا يكون الاستدماية  
 نصيبا ما يقبل ولا المبدئية نصيبا ما قبله ولا التوكيد من الامر لو كان الظاهر  
 والثانية ان يدينه منصوب ويقرن بالاول الفرق محمول كان زيد بن القايوم القاضل  
 وان طنت زيد بن القايوم القاضل استناع الاستدماية لما سبق في التبعية لدخول  
 اللام قلبي فان رفع ما قبله محمول بنو القايوم احتل ان يكون فضلا وان يكون  
 مستدما ثانيا وان يكون بد لا فان كان المرفوع قبله صير محمول انت القايوم  
 احتل الثلاثة والتوكيد ايضا وان كان قبله رفع وقصد نصيب ولا هو وعكسه  
 محمول زيد بن القايوم وكتبت انت القايوم وان زيد بن القايوم واللا استدما القايوم  
 احتل في الما في ما عدا الما في الثانية ما عدا الاول وان كان بين منصوبين  
 والاول احتل الفصل والثانية محمول طنتك انت القايوم ويتبعين فيه  
 الاستدماية اذ وقع بعد منغول طنته ووقع بعد مرفوع وهو معنى قول قبل رفع

بغير

كان

الاستدماية  
 الاستدماية  
 الاستدماية  
 الاستدماية

ما نصيب محمول طنت زيد بن القايوم وطلنتك انت القايوم وتيم مرفوع الفصل على  
 الاحتكا وماتبع خبر مطلقا لم يقرن لانا احتل محمول عند الله بنو حنيفة وفان  
 الفصل عند الجمهور اعلام السماع بان ما جاز خبر مرفوع مع التوكيد واحلاف  
 الا ذلك المينايون وتبعهم الفصل اما اختصاص فاذا قلت كان زيد بن القايوم  
 اما اختصاصا به بالقيام دون غيره وعليه ان شايك بنو الما بنو اولئك المينايون  
 ولو وقع ثبته فاذا لم يجر اما زيد بن القايوم فقال مبنوية يتبعين الاستدماية  
 ولا يجوز الفصل بان الما قد دل على انه ليس بنعت وجوز المرفوع ثبته الما  
 ما كان زيد بن القايوم لكونه فقال المصرون تتعين الاستدماية ولا يجوز الفصل  
 وجوز الكسائي ولو وقع قبله الما في النافية وانما يقدر بياض اصل محمول كان غير  
 انه لا محمول والمال فقال الما تتعين الاستدماية ولا يجوز الفصل وجوز  
 المصرون بان لا تصح فارقة بين النعت والمنعوت وان وقع بعد مستق رافع  
 للشي فان طابق الصير لاسم محمول طنت زيد بن القايوم اياه وهو العامة  
 او القايوم جازيه فقال المصرون يتعين الاستدماية ولا يجوز الفصل وجوز  
 الكسائي وفصل الما ان يكون الموصف خلقا مرفوعا فلو ان الكسائي وعنه  
 خلف فيرا قو المصرون وان لم يطابق محمول كان زيد بن القايوم جازيه والمصرون  
 منعوت هذا التركيب اصلا لم يرفع ولا ينصب لتقدم المصير على الما وجوز  
 الكسائي على الفصل ويجري ما ذكر في باب غرض ثاني وثالث باجماع ولو عطف  
 عليهما نعت المصير بنوا وان كونا المصير تعين في المعطوف الرفع ان اختلفا محمول  
 زيد بن القايوم وهو الماين واجاز هشام نصبه ورفع المعطوف والمعطوف عليه  
 ان اتفقا محمولان زيد بن القايوم والمدير واجاز هشام والغرض بها فان لم  
 يكون المصير جازا اتفقا محمولان زيد بن القايوم والمدير والمعطوف بلا ولكن  
 قالوا وفيما ذكر محمول زيد بن القايوم موقوف القاعد وما كان زيد بن القايوم لكن  
 موقوف القاعد او لكن القاعد العلم موقوف تعين لا يتبادر غير وان كان  
 التعين زهنا فعلم الحسن وكله معرفة لنظا ونكرة مرفوعة ويرا في اسم الحسن  
 والامع انه للماهية مزجيت هو او خارجة فالشخص العلم ما وضع تعين لا  
 يتبادر غير فخرج بالمتي الذكوات وما تعين سارا لمعارف فان المصير موقوف لكل  
 شتم ومحا طيب وغايب وليس موقوف على ما يستعمل في معنى خاص حيث لا يستعمل في  
 غيره لكن اذا استعمل صار مرفوعا ولم يشركه احد فيها اسند اليه واسم الما شارة صالح  
 لكل سارا لانه فاذا استعمل في واحد لم يشركه فيها اسند اليه احد والصالحة من  
 يعرف بها كل نكرة فاذا استعملت في واحد مرفوعة وقصة على من يعينه وهذا معنى  
 محمول الما جازية وضع جازية استعمل في التعيين ان كان خارجا بان كان المرفوع  
 له معنيانية الخارج كزيد بنو علم الشخص وان كان زهنا بان كان الموضوع له معنيانية  
 في الدهن واللا مخط الوحد فيه كاسامة علم للسمع اي لما هيته الخاصة في الدهن

ان ترقى

الفصل

اول القاعد



فنعلم الجنس واما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هو اي من غير ان نعني به  
الخارج والذهن لا سيما اسم للشيء اي لماهية هذه التحديد الذي بينهما فانها باللسان  
يصح كل منهما على كل فرد من افراد الجنس ولهذا ذهب بعضهم الى انها مترادفات وان  
علم الجنس بكرة حذيفة واطلاق المعرفة عليه مجاز ورد باختلافها في المادام  
اللفظية فان العرب اخرجت علم الجنس كاسامة ونحوه لم يجز علم الشخص في امتناع  
دخوله اليه واما فقهه وضع الصنف مع علمه اخرى ونعته بالمعرفة ومحييه بنبذها  
وصاحب حاله نحو اسامة اجري نفعه له وهذا اسامة بعبارة اخرى اسم الجنس كاسامة  
مجرى المنكرات وذلك دليل على افتراق مدلوليهما اذ لو احدهما معنى لما اختلفا لفظا  
وقد فرق بعضهم اهل المصنوع باذا اسدا وضع على شخص لا يتبع ان يوجد منه مثال  
فوضع على الشئ و اسامة وضع على معنى اسامة المعنوية التي لا يكون ان يوجد  
خارج الذهن ولا يمكن ان يوجد منها اشياء في الذهن بمراد اسامة يقع على  
الاشياء لو وجد ذلك المعنى في الاشياء وقد بسطت كلام المصنف في الفرق بينهما  
في كتاب الاشياء والنظائر المعنوية فليطلب منه **ص** فقه مفرد عن اضافته  
واسناد وزج ووضاف اسم وكسبة بدت باب او ا و ابن او بنت ولقب  
ا فاد مفردا او ذما ويخرج عن اسم غالبا وكذا اعزل لكسبة على المختار شرانا فرد  
دون الاضافه وجوز الكونية المشايخ والاشيخ او قطع وزج فان ختم بوبه  
كسرة قد يرب منوع الصنف وقد اضاف في الما ارب منهو غا فتخرج اخر الاول غير  
البا والاول ونصا ق و اما مع جواز منعه حينئذ وبنايه **ص** فيقسم علم الشخص في  
اربعة اقسام احدها مفرد وهو ما عرف من اضافته واشياء وزج كزيد الثاني  
ذو اشياء وهو المحكي من جملة مخبر عن غيره وتاجبا وشاب قرناها واشياء اليه  
يقع ذلك ومنقول من جملة شيان منسوبة لثابت باب مستقل وموالات التسمية اخر  
اكتساب الخامس السام الثالث ذو المرح وموكل من ينزل ثانيا منها منزلة هكالا  
ويؤنقان محتوم بوبه كسينونية ونقطونية وفيه اطلاق القضي بياؤه على الكسنة  
تقليدنا بجايب العون ويكليا الما عراب منهو الصنف وغير محتوم بوبه كعدي كرب  
وتقليدك فقه ثلاث لغات القضي عرابه اعراب ما انصرف على الجزا الثاني وينفع  
اخر الما في اليتربك ما لم يكن بالمتدي كرب فيمكن اويونا وتكليا اضافة صدر  
الي عجزه ليحفظ ويخرج الاول بوجه الاعراب الما انه لا يظهر القضي في المثال حالة  
نصبه لا يتبدل وقد وضع العجز من الصنف حالة الاضافة ايضا في لغة هكالا في السهل  
ينفع هو هذا متدي كرب على صله منشا والثالثة بناؤه على الفصح في الجزين  
ما لم يعتل الاول فيمكن خمسة عشر وهذا اللغة انكرها بعضهم وقد نقلت  
الاشياء الرابع ذو الاضافة وهو اسم وكسبة فالاول كعبده الله وعبد الرحمن والها  
مناصرة راج كالي بكر او ام كام كلوم زادا الرضى وابا بن او بنت كاي و بنت وركا  
ان وما العلم اللقب وهو ما اشترى المستحقين العايدين او دمة كالف لثاقه

مطلب العلم  
الجنس والاشياء

وسنطق به مفردا ومع الاسم ومع الكسبة فاذا كان مع الاسم فالعلاقة ان يتأخر عنه  
ابن مال كانه في الغالب منقول من اسم غيرا لثاقه كسبة وقفه فلو قد رتوه  
المصنف ان المراد من اسم الاصل وذلك ما مؤن بناه فلم يغير عنه وعنده غيرا  
اسم من الاسم لان فيه الصلابة مع شي من معنى النعت فلو ان به او لا لعق من الاسم  
وقد قوله بان ذا الكلب عمر حريم حسبا وان كان مع الكسبة فالذي ذكره  
جوز تقديمه عليها وتقدمها عليه ومتفق على ان ابن مال لا يمنع تقديمه عليها  
وهو المختار ونعم لا ترتيب بين اسم وكسبة قال ابن الاثير والاولى تقديم غير  
الاسم منها ثم اذا تأخر اللقب عن الاسم فان كانا مفردين اضيف الاسم الى اللقب بخارج  
سعيد كوز على قاتل الاول بالسبي والثاني بالاسم تخلصا لثاقه التي الى نفسه  
ويجوز الكوفيتون فيه المشايخ على البند او عطفيا بينان واختاره ابن مال لان  
الاضافة في شدة لك خلاف الاصل فان كان في الاول الفليس المشايخ وفاقا  
نحو الحارث رز ذكره ابو حيان وعنه وان لم يكونا مفردين بان كانا مضافين نحو محمد  
رزل القامدين او الاول مزيما والثاني مضافا نحو سعيد رزل القامدين او عكسه  
نحو عبد الله بطه امتنعت المضافة وتغير المشايخ بدل او يينا او القطع الي  
الربع باضافته واوله النصب باضافته **ص** وسنطق من جملة وشياني ومصدر  
وعنه وسنطق ومما من ومضارع وامر قتل وصوت وهو منصرف شاذ فكل او فتح  
او اعلا لما استحق خلافة وصنعتا ومرجبل لم يستعمل قبل او قبل ولم يقصد  
به النقل اتوال وقيل كلها منقولة وقيل مرجلة وغيرها وقيل ليس علما ما عذب  
باضافة اول ونحذف في ذل و اضافة حمادة ونما ترذا كان قارنت ارجالا او  
نقلوا الما فان لمح الاصل وحلت والافلا منقول من فعل احتيازا **ص** فيقسم  
العلم الى منقول ومرجبل وواسطة بينهما لم توصف بنقل وما ارجال هذا راي  
المكثرين وذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها من مرجبل وقال ان  
الوضع سبق ووصل الى المراد الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في المنكرات ومن بها  
رجلنا غير اصلها فتوهمها من سس بها من اجل ذلك مرجلة وذهب الزجاج الى انها  
كلها مرجلة والمرجل صفة تام يقصد في وصفه النقل مرجل ازا هذا ولذلك  
يقبل الية الحارث زايرة وعلى هذا فيكون مضافا للمكرات بالعرض لما يقصد  
حكي هذا الخلاف ابو حيان وقال فيله المنقول هو الذي يحفظ له اصل في المنكرات  
والمرجل هو الذي لا يحفظ له اصل في المنكرات وقيل المنقول هو الذي يتنقل مع  
في المنكرات والمرجل هو الذي لا يتنقل مع في المنكرات فحكي قولين ويوجد من  
تغيره لعلام الزجاج قول ثالث في هذا المرجل انه ما يقصد في وصفه النقل  
من مثل اراي هذا فلذلك جيت فيه ثلاثة اقوال وعندي ان الخلاف المذكور  
هل كلها مرجلة او منقولة او متباعدة والخلاف المذكور في هذا المنقول  
احدهما منقول لاسم كاسامة في السلسلة ثم قال ابو حيان فيقسم العلم الى

القطع



قستين منقول ومرتجل بالنظر الى المالكه ولما عقد لا يكون منقول ولا مرتجلا  
وتو الذي علمته بالقلبه وحكاية امر قاسم لصفحة فضل وتلك عاده في  
شيخه الى حيان فظان ان ذلك من تفرقة انه في المنقول اما من حله وحياته في  
باب النسبة او من رده كفضل وزيد رده او من اسم من كاسد ونور وذيب  
او من صفة اسم فاعل كحارث وطالب واسم منقول كضرب وسمعود او صفة  
مشتبه كحسن وسميند او صفة من لغة كعاشق ومرتجل كفاضل وشرا ومرتجل  
كزيد واحد وتعلت او من امر كاحيت اشيا لعلاء وزعم بعضهم انه قد نقل من  
جوت كتيبه ومرتجول كانت آتية ترجمه به ونقول ان كتيبه حارث حربة  
فلقب به وقال ابن خالويه في اللسان في النقل فصفة لا صوت  
قال ابن خالويه ونحو المعقول قستان مقيس وموما او فو حكم نظير  
من التكرار وشاذ وموما خالفه اما نقل ما استقام ادغام كتيب فان نقل  
من الحب وقياسته تحت بلاد غامرا وجماد غامر ما استحق الفك او يفتح ما استحق  
الفتح كوهب والقياس كثرها لان ذلك حكم فعل ما فاه واورق كتيبه  
صحيحة كزيد او كسر ما استحق الفتح كعزك كزب والقياس في الدال كوجي  
او باعلاء ما استحق التصحيح كذا زان وما هان والقياس في ذوق وويل  
كالجولان والطوفان او بتصحيح ما استحق الماعلاء كدي وحيوة والقياس  
مدان وحيته نقله الواو ياد ادغامها لاحتياها وشكون السابق ومن مثله  
المرتجل شعرا واد واد واما ذوا القلعة فنقول اسم اشتد به بعض ما مؤلفه  
تاما وموضعا في بعضا في عرواين را لان وكل واحد من ذلك لا يخلو  
عليه ابن عمر بن زلمان اما ان الاستعمال غلب على غيره انه وماروز واداة  
كالاعشى والنايعة افرغنا عليه هاشم بن سديري عشا وبرز ونازع فومر  
غيره من قسام العلم وقالوا انه شته العلم لا علم ومجرب بن عصفور قال لان نقل  
ليس هو موضع النقل على المستعمل بالاضافة او اذ لم الاضافة على ما لم  
وتحجب حذوا في النذر والاضافة كحديث يارحم ورحم الدنيا والخرقة ونحو  
يا ارفع ابن خابس يا ارفع وقوله احسان اخطمك هجان وقيل حذوا  
في غير ما كقولنا اذاد بران منك يوما لقيته وحكي هذا عن طالع اما  
ما قبلت بالاضافة فلا يفصل عنها حاله قاله لوقا رنت اللام نقل علم قاله  
والشعر وادحجا ليع ولسون فكما حكم ما قبلت بالادوم الماد البقاء  
والاضافة قال ابن خالويه في هذا النوع احق بقدر التحد من الماداة فيه  
مقصود في النسبة قصد همة امة وية يشكروا وتعلت بخلاف في المعنى  
وموه فانه من غير التعريف ثم عرض بعد زينا زينا شهره وعلمه اعنى في الان  
العلمية مشبوقة بوجوهها فلم تنزع ولم تقارن الماداة النقل بان نقل من  
ولكن المنقول منه صالح لما لا مصدر والصفة واسم احين نظر فان لم نقل

صبي

من معدى

دخلت

دخلت الماداة فيقال الفصل والحارث واللبث وان لم يعلم اسدهم القيد فان  
لم يكن المنقول صالحا للماداة كالنقل كزيد ويشكروا تامله اما في ضرورة  
ص وقد ينكر العلم تحقيقا او تقديره وشاه او لو العلم وما يحتاج لتعيينه  
من الماداة فان كان نوع معان واعيان ما تولف غالبا ومن النوع ما يلزم  
التعريف ومنه ما لا مامالة الوجة فانه مانع اخر منع صرفه غير الماداة  
نقضاء او الف تانيت فان سلمت للحاق فو حيان وما لا فلا وما حكم موزونه  
الذكور او فون بما يتركه نقله فلو علم الماص وكذا انقصر الماداة المطلقة  
والاختيار صرفا مطلقا الماص ان اسما الما يام اعلام وسامها للمعنى وكذا عن  
اسم العالم فعلان وفلاانه وكتيبه بان فلان وام فلان وغيره باللام واما  
والحديث بدونها واسم الجنس من رده وهنت قيل العلم ويرف وتنج  
ويجمع ويصغر وتجاغت مسيت والحديث كيت وديت سلتا وديت وكونه او لا  
ينقل التصغير العلمية وقيل لما التزيم فيه مسائل **الاول** قد نكر العلم  
تحقيقا نحو كرايت زيدا من المدين وما من زيد لم يدين ثابته او تقديره كقولنا  
سنيان لا فريش بعد اليوم وقول بعض العرب لا بصره ثم وحيته شي وجمع وديت  
الذي يضاف **الثاني** سبأ في الماعلام او لو العلم من الملايكة والماضي واجن  
كثيرا وزيد والوفان وما يحتاج الى تعيينه من الماداة كالصور والكتب  
والكواكب والماكنة والخيال والبعال والحمد والابل والغنم والكلاب  
والسلاح والملايس كالسفرة والابل وورجل ومكة وسلاط وذل في الجور  
وسندم وهيلة وواسق وذي القنار واناوع معان كثيرة للمرة وحيار  
للغبرة وكيار البيرة وحيان بر حيان للبحران واناوع اعيان لا تولف غالبا  
كاي الحارث واسامة للاسد والحبدة ودولة للذيب ونذر مجربا اعيان  
ما لوفة كاي الدعا للاحق وهيا فان بيان للجهول شخصيا ونسبا وقصور  
قصور لنوع الهند واعددي وقوي لنوع الهامة واني المصالح في الغريرين  
النوعي ما بالدم التعريف قال ابن خالويه لان هذا الكلام من الماعلام خصوص  
من وجهه وضياع من وجهه حاز في بعضه ان يستعمل تارة معرفة فيمطل لفظه  
ما يخطاه المفاخر الشخصية وان يستعمل تارة نكرة فيمطل لفظه ما يخطاه  
الذكورة ويعنى بالنوع نوعي المعاني والطريق فيه السماع فبما ان في  
وبكرة وعفة وعة وعشية تنقول فلان ياتينا فيمة بلا تنون اي الحق دون  
الحق وفيمة بلا تنون اي حيان دون حيان وكذلك تعبد ناعدة وبكرة  
وعشية بلا تنون اذ قصدت المواقف المعترضة بين الماساة والتحول  
اي بكرة من البكور والماداة واحدة وان اختلفا التقديران ولم ينمذ للنية  
نوع الماعيان بل ما جازمه ملتزم بترقيقه كاسامة ودولة انك قلت  
ومرسله فيمة حديث للمؤرخ في تعاداة النسبة بعد الفية فاذ غل عليه

وجانب بر صياح  
لانواع

بيان  
الصفة

فيمة

النية النية

فيمة







وتشيع همزة ويقال هلا وهو لا وأولاك ويقال الاك وأوليك وأولك  
لجمعها والمشتوران الجرء للقرن وأولاك واللام للبعيد  
وأصل في أوليك والبعيد في المنى بالمتدبر أو تدله والمختار وقا  
لا يرمك لك ان غيرا لجرء للبعيد وعزي لسينويه وقيل ترك اللام تسمى الف  
ذاقال البصريه تنقلبه عن تبا او او قولان ووزنه فعل وقيل فعل الكوفه  
ذاينه والمختار وقا قال البصريه اصل وقيل الفاء وذايه وذاه وذاوه  
ووزنه ولا فعل وأولا فقال وقيل فعل والها عن ياعندينويه والمختار  
وقا قال البصريه اصل ش اسم الإشارة كما قال ابن قاسم في شرح السبل محصور  
بالعده فاستقر عن الحد كما تقدم في الضم فيشأ والمفرد المذكور وذاك وك  
وأصل البصريه في الفاء تنقلبه عن الفاء تنقلبه عن الفاء تنقلبه عن  
في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
نه ان وهو ثلاثي الوضع في الاصل وقال بعضهم عن واو حمله في كاي كوي  
وقال الكوفيه وقا فقام السبل على زايه لفظها في التنبيه وروايه  
ليس في الاشتاء الظاهره القايه تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
التنبيه فك لتقلها الساكنين وقد عوض عنها تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
ذهب ذهب الى ان ذاتها في الوضع حوقا وأن الالف اصل تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
شأن اصل الاشتاء المسببه ان وضع فل حرف او حرفي كان مذهبها حقيقيا أصلا  
قليل المدعي قال ثم رأت هذا المذهب للسري في الحقيقه ونقله عن قوموا  
ايضا في وزنه افا لا فعل تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
فقل بسكونها لانه الاصل وقد يقال في الإشارة الى المفرد المذكور في همزة  
كسوره بعد الالف وذايه همزة وهما مكسورة قال هذا ياء الدخيل في كسوره  
الى المفرد الموحث بعينه الفاظ وي في ويا تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
باختلاف وساكنه وذا تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
وانكها ثعلب وتلك بكسر الشا وتلك بفتحها حكاها هنام وتلك بكسر الشا  
واللام وتلك بكسر اللام حكاها الفكر والسند قوله بانه تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
وقوله وان يتا لك الثريا تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
وذلك في النصب والجر والضم الموحث تان وتانك وتين وتنيل وقد يقال  
في المذكور انك ووينيك وفي الموحث تانك وتينيك وذلك على لغة مشد  
النون بابتداء احد على النونين يان وطلع المذكور الموحث معاه لادراك انك  
أو أوليك وأولاك بالفتحة أو بالمد في لغة ابحاز والفتحة لغة تميم  
ووزن الممدود عند المبدع والفاصل في حال كفتا وهذا الى حق فقل كهدى زيد  
في اخره الف فانقلبت الثانية همزة ووزن المعصومة فعل اتقا أو الفاء  
اصل عند المبدع لانه يمكن وتنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا

هكذا في بعض النسخ  
فخوف الالف واللام  
عبارة عن العين واللام  
فيكون في التنبيه  
الف فصار في الالف

لغة حكاها فطرب فيقال أولا قال ابن مالك وتسمية هذه التنوين ابحاز لانه  
غير مناسب لواحد من قسما الفنون والحيثان يقال ان صاحب هذه اللغة  
راة نونا بعد هذه الهمزة يكون صغيرا ياءا اخره على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة  
اوله في أولا وأوليك حكاها فطرب وكذا انقال اوله ها مضومة حكاها  
او على ويقال ايضا يولا بفتح الهمزة وسكون الواو في لغة حكاها السكوني اذا  
عرفت ذلك فلا خلاف أن الجرء من الكاف واللام للقرن تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
الكاف وحدها او مع اللام كلاهما للبعيد وليس للاشابة سوى مرتين وهذه  
ما صححه ابن مالك وقال انه الظاهر من كلام المتقدمين ونسبه الصغار الى من  
واجعله ابن مالك بان الشا يشبه بالنادي والحقون يعمون على ان النادي  
ليس له المرتبتان فحق ينطبق وبان الذي فعل بان يسم ليس من لغتهم استعمال  
اللام مع الكاف والاحجازين ليس من لغتهم استعمال الكاف بل للام فلهذا هذا  
ان اسم الاشابة على اللغتين ليس له المرتبتان وبان القران لم يرد فيه الجرء  
من اللام وقول الكاف فلو كان في مرتبة اخرى كان القران غير جامع لوجوه الاشابة  
ولا بد ان كانت المرتبة ثلاثة لم يكن في التنبيه والجمع لفظين وهي فوج  
حسنة اما ان يحوى الجمع في الما قبل مردودة وذهب اكثر النحويين الى ان الاشابة  
ثلاث مرات في الهمزة الوسطى والها ذوالكاف والبعدي والها ذوالكاف  
واللام وصححه ابن احيان وأختلف على هذه في مرتبة اوليك بالمد فقل  
للموسيل كاولاك وأما ك وقيل للبعدي كاولاك قال ابو حيان ويستدل  
للاول قوله ياما ابيح غير لانا بشدة لنا من يولايكن الفاء والسر لا رها  
التنبيه لم تعجب ذال البعيد ومن السواهد على انك قوله اولاك فوج  
لم يكونوا اشابه ومن سواهد الاك قوله من انك الى الاك والمثنى  
نوسطه تخفيف النون بعد ك تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
الالف ولز في اشباع اليا عند البصريين لنعم السند يندمها قاله ابو حيان  
وتنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
مالك والمثنى والجمع وخالف ابو حيان وقيل تلزم الالف والكاف وتنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
واحوته وقيل بغيرها خلافا للزجاج وقد نقضه بقوله توكيد او اياه ابو حيان  
والعرف في الموحث هاهو وحكي هوذ وهو ذوالكاف فوج خطاب تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
كالاسية وقد يعنى لك عن ذلك قال ابن مالك واشباع منه الكاف عن الهمزة  
لتنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
استغنا بها خلافا لاصلية والفعل التا وقيل الكاف وقيل تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا في تنقلبه عن تبا  
وحميل والنار وديد وقيل سبل وكلاهما ابيح وليس نعم وسين وسين وسين  
والبعدي عن غم وعكسه اضعه او دفعه ونحو ذلك وتيقاضا وسعة السبل  
ش فيه مسائل الاولى تعجب ها التنبيه الجرء من الكاف كذا نحو هذا وهذا

ين

في



وتحذف والفتحة بالكاف دون اللام قليلا كقولهم ولا اهل هذا الا لظراف  
 العدد وقوله قد اختلفت في هاتين دارها ولا تفرق بين اللام والهمزة  
 هذا لك وعلمه انما لك بان العرب كرهت كثرة الزوائد وقال غير ما تعينه  
 واللام ثقيلة فلا يجمعان وقال السجستاني اللام تذل كل فعل المثار والية واكثر  
 ما يقال في الغائب وما ليس بغير الخطاب وما تنبيه الخطاب لينظر انما ينظر اليها  
 يحضره لا الى ما غاب عن نظره فذلك لا يجمعان قال ابن مالك ولا يدخل على المرفوع  
 بالكاف في المنى في الجمع فكيف يقال هذا انك ولا هو لا يكون قاله واحد ما ذاك  
 وذلك فحل على ذلك منشاء وجعه لانها فرغاه وحل عليها معنى ذاك وجعه لتساويها  
 لعظا ومضى قال ابو حيان وهذا بناء على ما اختاره من ان ليس لك والية المرفوعان  
 وقد ورد في السماع بخلاف ما قال في قوله من هو الذي يمكن ان يصل الى السمر وهو يعين  
 بولا يمكن وزعم ابن يسمون ان في الموت لا يستعمل اليها في اولها وبالكاف في اخرها  
 الثانية تفصل هاء التنبيه من اسم الإشارة يأتا واخره في موضع الرفع  
 كثيرا نحو ما انذا وما نحن اولا قال تعالى هاتسم اولاد وبقيت لها برامد كوزة  
 قليلا كقولهم سلكها هراة افعها وقوله فقل لها هاتها هاتها وذا لها  
 فصل بالواو وقد تعادها بعد الفصل تؤكد انما لك وشبهه بقوله  
 تعالى هاتسم هولا قال ابو حيان وهذا مخالف لظاهر الامامية في انه فصل  
 السابقة في الامة في متر لهما للتنبيه المجرد غير مصحوبة لاسم الإشارة كما انها  
 تقدمت على الضمير في الإشارة الثانية لانه لا يخلو في بين المعنيين ان الكاف لظا  
 اما حبة لا ساء الاشارة حرف بين احوال الخطاب من افراد وتنبيه وجمع وتكون  
 وتأتي فيتنصرف كالاسم في الضاير بالفتح والكسرة والجر والفتح واللام والهمزة  
 بخلاف ذلك والكا ذكركن وذاك وذاك والكا ذكركن وقد يفتقر الى خطاب الجمع  
 المذكور بكاف الخطاب فتتوخج كالجاء طين المزدكر قال تعالى فما جاز من قبل  
 ذلك منكم وذلك خبركم وذكر ابن الباء في الافراد الكاف اذا خطبت به جماعة  
 تاولين احدهما ان يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالة والمراد لهم  
 والثاني ان يجا طبا لكل وقد راسم مرفد من ساء الجمع يقع على الجماعة بعد  
 ذلك فيعطاه بآخره فيا مع وخوذلك قال ابن مالك وقد يستغنى عن اليم في الم  
 با شباع هه الكاف كقولهم وانا الهالك ثم التالك ووجهه ضاقت  
 به المالك كيف يكون النون المذالك ارادكم ههذ اليم واستغنى بها  
 هه الكاف وقال ابو حيان لا يثبت في البيت لانه يتوزع لاسكان وان مكث  
 الرواية بالغة فغير تغيير الحركة لا يخلو القافية على هه قوله سائر  
 سائر ليم تيم واهو باحجاز فاسترخيا فلا حجة فيه وفي الكاف لغة اخرى  
 وهي لا تقتصر على ما ركل حال من عكاف علامة تنبيه ولا جمع تركها  
 قل اصل الخطاب ثم منهم من يفتيها مع المذكور ويكسرهما مع الموت ومنهم

يقتضا معناه الواجبة تنصل هذه الكاف اعني الحرفية بأرأيت يعني اخبرني نحو  
 ارأيتك يا زيدا غير ما صنع وارايتك يا هه وارايتكم وارايتكم وارايتكم  
 التامزة دائما ويعني لظا علامات الزوم بالكاف عن الحرفية بالياء وقيل  
 حينئذ مذهب المؤلف ان الفاعل موالها والكاف حرف خطا لا مرفوع  
 لها من الاعراب وعليه المصرتون **المالك** ان التاخر خطا وليت باسم والياء  
 لظا بقت والكاف هي الفاعل للظا بقت وعليه المرفوع وان الكاف تنصت عنها  
 بخلاف التا وكانت اول بالفا عليه وبان التا تحكم لفا عليها في غير هذا الفعل  
 باجماع ولم يفتقد ذلك في الكاف **الثالث** ان الكاف في موضع نصب وعليه الكاف  
 ورد بان يكثر عليه ان يكون المفعول الاول وهو ما بعد التا في المعنى وانت  
 اذا قلت ارايتك في قول ما فعل لركن الكاف يعني زيدا فمفعله لا موضع لفات  
 الاعراب وان ذكرا موال المفعول الاول وما قبله المفعول الثاني فان قيل لولا  
 يكون قبله ما يعدي اليه فليكون الاول غير الثاني اجاب ابو علي بانها لم  
 تعد اليه لانه في غير هذا الوضع ولو كانت هه البان لتعدت اليها اما  
 رايه العلمية وهه هه للاستمرارية فان الكاف اللاحقة لها صير منصوب  
 لظا بقت التا نحو ارايتك ذاهبا وارايتك ذاهبة وارايتك ذاهبا وارايتك  
 ذاهبين وارايتك ذاهبات لانه في افعال الخطاب **الرابع** تنصل  
 الكاف الحرفية ايضا شيئا يحتمل في التجا ورويد وهو ساء افعال نحو جيلك  
 اليك والنجاك ابد اسع ورويدك ابد اسهل وقيل ليبي وما ذكره في نحو ذلك  
 وكلاك واكثر من ريد اضر ريد ولسنك ريد قايما قال الشنك جاعل  
 على كاي جليل ونك الرجل ريد ويديك الرجل عمر وحسبك عمر قايما  
 وحيث وما جيتك ان يجينا حرة ابو علي عليه اذا لم يجد ان الفعل عواسم عين  
**السادس** قد خوف في البعد عن ذي القرب وذا القرب عن ذي البعد اما لرفع  
 التا اليه والشعر بخوذلك لانه فيكم انه قريب قد كان الذي لم يفتق فيه ان هذا  
 القرآن يرد به واضعها نحو ذلك المعنى فقل هه الذي يذكرك الذي يدع  
 السيم او نحو ذلك قال في التسهيل كطية الحال نحو كانه هولا وهو لا يعطيه  
 ذلك هه من شيمته وهه من عوده واهل البيان وكالتنبيه بعد ذكر الما واليه  
 ما وصف قبله على انه جدير بما يرد بغيره من جليا نحو اوليك على هه طية وقول  
 رعا ضبان مرفه هه المرحا في وامن مالك وطا بقت ان ذلك قد صار بها للقر  
 بتم هه او هه اقد شار هه للبعيد يعنى لك قال تعالى ذلك تنلوه فليكن  
 من الاما ت قال ان هه الهوا القصير وقال الشا تامل حفا فاني انا ذا الكا  
 اليه او زوم النسل وقال ان ذلك من السابقة السابقة ما العقاب من شارة  
 لكان بنا لافرا لظافية ريجر من واد وتلقه لواحوا لكن لا تنصرف كانه وكها  
 ثم قل يفتقولا به وهه وهه وقد تعجبتا الكاف وهه ويقال هه وهه وهه

١٣ في مفعول به  
 في مفعول به  
 الثاني فاعل  
 في مفعول به  
 في مفعول به

تنصل  
 في مفعول به  
 في مفعول به  
 في مفعول به





وهنت وقد يشاء ربها كونه هناك وهذا الزمان وقال المنفل هناك المكان وهناك  
 للزمان **ش** يشاء المكان القريب ببناء وولانم الظرفية فلا يتبع فاعلا ولا سفلا  
 به ولا يستد او يجرب بعض الحروف كما هو شأن المظانية فيجرب بين والآخر تعالى مرهنا  
 الى هنا وتلقه كواحدة او مع الكاف وقد هلك الوسط او البعد على التوليد والآخر  
 مع اللام بين البعد وتدخل هاء المنسبة في ههنا بكثرة وهناك بكثرة ولا يدخل  
 في ههنا لك لم يلزم حالة واحدة ولا يتصرف تصرف كافي ويشاء المكان البعيد  
 فقط بهم مفتوحة الماء المقلبة وهي كفا في لزوم الظرفية والآخر ههنا وما في وقيل انما  
 تقع معولا به وخرج قلبه قوله تعالى واذا زلزلت همزة وان المعقول معزوف في اختصار  
 الى الموعود به او اقتصار الى وقفت منك روية ويشاء البعيد ايضا ههنا بكثرة  
 وههنا بقلتها والوزن ممددة فيها قال كان ذكرنا في انظر الى زمانا خالطه من ههنا  
 وههنا وقد تقصينا الكاف دون اللام فيقال ههنا وهناك وقد نصبتا هاء التثنية  
 فيقال ههنا وفيقال ههنا الخفيفة ههنا في الوقف **قال** قد قبلت من امكنه  
 من ههنا ومن ههنا ويقال ايضا في من الوقف **ثم** وقد يقال في ههنا الممددة  
 ههنا ممددا ساكن التاء قاله ذكرها ههنا ولا تهنهت وقد يشاء ههنا وههنا  
 وههنا الممددة للزمان كقولته تعالى ههنا لك اسئل الموصون اي في ذلك الزمان  
 لقوله فيلادجا وكم من نوتكم ومن اسئل منكم وقوله ههنا لك ملوا كل نفس سا  
 اسئل **وقوله** المأمور **واذا** المأمور تعا ملت وتسا هت ههنا لغيره في  
 المتع **وقوله** المأمور **واذا** ههنا حنت **اي** لا تبال في هذا الوقت وزهت  
 المنفل الى ان هناك المكان وهناك للزمان **ش** **اداة** المصنف قال الخليل  
 وابن كيسان وابن مالك الالهة وقيل وصل وسيبويه قال ابو جيثان  
 وجميع الخامة اللام وتخلوها او قيل فيها لا يرفع فيه **ش** المثلثة التي اجلتها  
 قدست هذا الباب على الموصولة تاتي ختم المقدسات بالحققة المشتملة على ما في  
 من وها الى الخامة عن الموصولية فان ذكرها عقب الموصولة على سبيل التتبع  
 مناسب وكونها مرة في جماعة النسب وفيه توفيق لتمام هذه الكتاب وهو ختم كل  
 كتاب من كتب السبعة بما تاتي من السبكي في جمع الجمل مع المصنف الى ان ختمت  
 الكتاب السابع بما تاتي في الخط لا ختم هو الكتاب السابع بما تاتي في المتع  
 وانضم الى ما صنعت ههنا ههنا **الاول** ان هذا الباب مختص ببيان الموصولة  
 يستدعي ادك ما طويلة وضرر اداة المصنفين في تقدير ما هو الموصولة وتاخرها  
 يستدعي فروقا واستطراد ايات الثانية انه قد تقدم حكاية قول ان قد قيل الموصولة  
 بالاولى شيئا فكانت لذلك كالاصل له فتابت تقدم ذكرها عليه وقد قدم ابن  
 مالك في التيسيل باب الموصولة على باب الماشارة بما انه عند مخرجها في المنة  
 وليس لما صنعت ووجه من المناشئة اعلم ان اداة التعريف بين ههنا واحدا  
 انما جعلتها وعليه الخليل وابن كيسان ولحمه ابن مالك فمعرفة شاي الوضع بمدة

هت

ة التعريف

قد وهل قال ابن جني وكان الخليل يستبها اذ لم يكن يسميها المالف واللام  
 كما في اللغة قد القاف والدال لم يختلف على هذه الهمزة قطع او وصل على  
 قولين **والمذهب الثاني** انها اللام فقط والهمزة وصل اجلت لا يبدل على خلاف  
 ما تراه في الوصل تخفيفا لكثرة دورها فيجب للتخفيف ان يكون وعليه سيبويه  
 وقيل ابو جيان عن جميع النحويين ان ابن كيسان وقرأه مناج البسيط الى الخفيف  
 والفرق بين المذهبين على القول في الماولة بالهمزة وصل ان الموضع للتعريف على  
 هذا الالة وهذا ما اجلت ههنا الوصل ليكن المنعيا ساكن وعلى ذلك هو عند  
 بناء الموضع كمنه استمع ونحوه وشرة الخلاف تظهر في قولك قام العور فقل الاول  
 قدفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم يكن ثم همزة البنية ولم يوت بها لعدم  
 الحاجة اليها **ورج** مذهب الخليل بسلامته من وجه كثيره مما لفت للاصل  
 وموجبه لعمدة المنظر ههنا وضع كلمة مسقة للتصدي في كل حرف واحد ساكن او متحرك  
 حرف همزة وصل ولا تظن لها وبيان التعريف عليها تقول اي ثم تنذكر فقول  
 الخليل فيقول قدي ثم يقول قد فعل وقال الشاعر **رج** ذا ورجل اذا قرأ اذا  
 بدا آل بالسهم انا قد فعلنا **رجل** **وما** يوقف على ما كان على حرفي واستدله  
 للمذهب الثاني بخلاف الهمزة وصل **واحيب** بانما وصلت تخفيفا وبان العالم  
 يحلها **وما** لو كانت في الماصل كد لكات في تنذير الماقتضال ولم يقطعا **واحيب**  
 بان تنذير الماقتضال لا يثبت على كوة المزوف بل على اداة منزه ايد على معنى  
 المصوب ولو كان المشعر حرفا واحدا كمنه الاستقام وقد مر الماقتضال تريب  
 اداة تعني ما راج لغرض المصوب كقوف **وبان** الشك في منزه لوله فله حرف واحد  
 التنوين فوجب كون التعريف كذلك لان السهم على صفة كل رجل على ذلك **رج**  
 بان غير لا يربط الاختلاف بها اولى وان سلم شرطه تعود الرجل على المنظر **قال**  
 ابو جيان وهذا الخلاف لا يحد شيئا ولا ينبغي ان يثبتا على **وقد** تخلصها  
 ام في لغة غريبة لعل وحيد قال ابن مالك لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر  
 حرفا فيصير الحرف بها لانه من المصاعف الغين الذي فاد همزة جبل اهل اليمن  
 ومنه انهم يدكها سيماء اليم لا تدغم اليهم قال بعضهم ان هذه اللغة مختصة  
 بالاسكلا لق لا تدغم من التعريف في اذ لها نحو فلام وكاب بخلاف رجل وناس **قال**  
 ابن هشام وقيل ذلك لغة لبعضهم لا لغيره بل دخولها على التعريف في قوله  
 صل الله عليه وسلم ليرى من اسما صيام في اسما فخره احمد وقول الناجي **نرى**  
 وراي باسم واسم **ش** فان عهد معمرها بحضور حصى او على فهدية ودر من فيها  
 الغلبة نحو والهم والماقتضية فان لم تخلصها على فلتعرف الماقتضية او خلدت فحينه  
 للشك فيستثنى من مذخوطا وقد نعت بالجمع ونضاف اليه الفعل او جاز **قال**  
 هذا صيد بها لغة قبل وبعض فيها حضور قبل وتختل بحضور تيلوا والفتا  
 والاشارة واي والزمن الخاضعة قبل الحقيقة فيها وزعم ابن معزور اختصار

السكان  
المتن



اللامبالاة القديمة وابن باشا القديمة بالاعيان والحسية بالهوان **ش** ال  
 عدية وحسية فاول ما عده مدلول معونها بحضور حسي بان تقدم ذكره لفظا فاعيد  
 معونها بالانوار سلنا الى فرعون رسولنا ففهم فرعون الرسول او كان مشاهدا كقولك  
 القوطاس لم يمتد منما او على بان لم يتقدم له ذكر ولم يكن مشاهدا حال الخطاب فواذ  
 بما في العادة فيما يعونك تحت الشجرة اذ ناداه ربه بالواد المقدس قال انوحيات  
 وذكر اصحابنا انه عرض في العدية العقلية والحسية فالتحق للعقلية كالت  
 للكمية والاعمال للثبات خالصة لتعريفها عند حدتها العقلية بعد ذلك والحق  
 للحج لم يدخل او اقل الاسم للتعريف لان الاسم علم في الاصل لكن لم فيه معنى الوصف  
 فتمت تعريف العقلية فيه وانما ثبت تعريفها لخصوصها لم يكن بد من ايراد ذلك  
 العدية عليه لذلك والاشياء اما لتعريف الماهية وهي التي لا يتغيرها على احسنة  
 ولا مجازا نحو حبلنا من الماهية من هي وقولك انه لا يخرج الصانع لا البعاليثا  
 والماستفراغ افراد وهي التي يميزها كل حقيقة نحو خلق الانسان ضعيفا  
 وقلاستها ان يصح الاستسناد من جواهرها نحو ان الانسان لغرضه الما الذي هو اوصافه  
 لغته بالجمع واعاقته اقل لاني اعتبارا لخاصة بخدا والطفل الذي لم يظهر او قول  
 اهلك الناس لذي اربعة والدرهم البصر اما الاستسناد فخصا بصر افراد لثبات  
 في المخرج او الدرهم التي يخلقها كل مجازا نحو زيد الرجل علما اي الكمال في هذا  
 الصفة ومنه ذلك الكتاب لا ريب فيه قاله الجزولي وفيه بعض في الحسية المخصوص  
 من حيث فاذا الماسد ان ليس بينك وبين مخاطبك عند في اسد فمضوء وانما اردت  
 غرض فاذا اعدت الحقيقة فدخلت ان لغتها الحقيقة ان حقيقة الماسد مرفوعة  
 هذا الناس وقال ابن منصور ما تتبع المخصوصة الماسد اسم الماسد في هذا  
 الرجل وانما في النما نحو ما بها الرجل فاذا الفعالية نحو ضرب فاذا الماسد وفي  
 اسم الزمان الماسد من المان والساعة وما في معناها وما عدا ذلك لا تكون فيه  
 المخصوص الا ان يتصور دليل على ذلك وقال ابن هشام فيما ذكره ابن منصور رطل  
 ما تلك تقول لثام رجله تحضر رطل قسم الرجل ففهم المخصوص في غرضه كقولك  
 التي بعد اذا ليست لتعريف شي خاص حالة التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه ولان  
 اجمع في الداخلة على المان انما ايدة لا مرفوعة وما ذكر من تقسيم ال الى عدية  
 وحسية هو مذهب الجمهور وخالف ابو الحجاج يوسف بن مروز قد كان ال يتكون  
 ال عدية فاذا قلت الدنيا رخص درهم فغناه هذا الذي عديته بقلبي على  
 شكل كذا خبير الذي عديته على شكل كذا افا للام للعند بان الما فافقه وقاله  
 ابن منصور لا يتبع عديتي ان تسمى باللف واللاد اللتان لتعريف الحسنة عديتين  
 بان الاجناس عند العقل معلومة مرفوعة وانما عند تقدير المعرفة وقال  
 ابن باشا **ش** اختل في نيابة ال عن الصب المضاف اليه ففقه اكثر  
 ابن مال لا في الصلة

البصر

قال

كذا



البصري وجزء الكونية وتعريف البصر وكيفية المتأخرين وخرجوا عليه فان  
 الحجة على الما في ومرت برجل حسن الوجه والما فتون قد ذوا لمؤنه وفيه بان  
 مالك انوار ان غير الصلة وقال الزمخشري في وعلم آدم لما سكن ان الما اصل اسم الما  
 فورا انما بها على لظاير وقال ابو شامة في قوله بذات بسم الله في السطران الاصل  
 في نظري فورا انما بها عن صلب المنك قال ابن هشام والعرف من كلامهم انما هو التعديل  
 بصلي العايب **ش** وريدت لما شاة في الصنع وقيل للحج والذي قيل والمان وفاء ر  
 في علم وقاله وتبينه مصافة قال الما غشرو مرت بالرجل منك وجيزتك والخليل  
 ما قبله لغت لستما وانما لك بذكره ان هناك بالليل نسلح **ش** تقع ال ايدة  
 وهي نوعان لامة وهي التي في الوصل لا في الما على ان تعريفها بالصلة والتي في البيع  
 وقيل انما للحج والتي في المان على احد القولين فيه وغير رامة وفي نادرة كالدخلة  
 فل بعض الما علم في قوله باعدا الما من اسرها والما حال كنولهم اذ خلوا  
 الما في الاول ايد اوله فاذله وقوله درمته لزيد فاسبقك منتصرا اويحيى  
 في التبين في قوله وطيت النفس يا قيس عن عمر ايد نفسا والمضاف اليه اليه  
 في قوله ايد درج من الشري مالا ليدريك بالشرارة في اختلاف في مورت  
 بالرجل منك وخبر منك مما اتبع فيه القرون بال بها فقال الما غشرو ان زكاة وال  
 فيه رامة ليعلم ابتاعه بها ان ليسا برفعتين وقال الخليل بن النعمان في  
 مرفعتان فل نيابة ان النعت وان كان موضع الا تدخله كان نصب الجا الغفر على  
 نيابة فقال وقال ابن مالك عديتي ان احسن ما ذهبا اليه الما بالنيابة وتقدر  
 المتبوع والتابع فل ظاهرا فيكون بدل نكرة من مرفوعة ودرة ابو حيان بان ايد  
 بالمشقة ضعيف وذلك الذي مثل الما حقت والخليل على ما ذهبا اليه وقال ابن  
 هشام **ش** الموصول منه حرفي ومما اول مع صلته بضمير رة وان واصل  
 بضمير متصرف وقال ابو حيان الما الما مروي وتوصل مضارع مرفوعة بلازم التعديل  
 لفظا او تقدير اوان وتوصل مستند او حبة ولو الثانية مالتا منهم فمن است مقرر بها  
 الداء والدارس والتبريزك وابو الما في ما ل ومنفعة الجمهور وما وزعها قوم  
 اسما وتوصلان بضمير في غير مروي الما اكثر ما في وجوز موصول ما بحالة اسميه ونا  
 الداء عن الطرف وشرا مرفوعة الذي معلما ولا يسبكي كون وصلها عن رة من رة  
 عن زمان حقل وتسا لها ان الموصول فسمان حرفي واسم الثاني هو الموصول  
 بالنيابة لانه المرفوعة وذكر الما اول استطراد او يدري به لان الكلام فيه انضوي الى  
 يستمع اعلا شاة فرفوعا كثيرة وضابط الموصول الحرفان بوجه مع صلته بضمير مروي  
 حسة اعرف **ش** ان بالفتح والسكون وهي لامة المضارع وتوصل بالفعول  
 المتصرف ما شيئا كان امضا رقا اها مزا نحو ايجي اذت واريدان تتورقت اليك  
 فان تروقت سبويه على وصلها باللام والليل على انها مرفوعة وتوصل حرف الجر  
 قبلها وقال ابو حيان جميع ما استدلوا به على وصلها بفعل ففهم ان تكونا تعبيرية

لما

اسلم

الامر











والهجوم والمضيق من جهة ذلك وانما كقولنا كونهما متصلا وقالوا لا يكونان متصلا  
او جزاءا وتخرج من ذلك في لغة العرب يقال الثقلان وزعم الكوفيون ان  
الاسماء المرفوعة بالجراد تسمى فعل متصلا كقولهم **قوله** فتمررنا بالبيت الكريم اهله  
واقعد في اقصاه بالاصحاح **قوله** فاليبيت خيلنا في الكريم صلة للبيت كما قاله  
الذي اكرمنا اهله **قوله** فاليبيت ان المكرة اذا اصبحت الى مرفوعة وتصل في جوا  
عليه **قوله** يا ذا رتبة بالعلية فالسند وتقول هذه دار رتبة بالصلة في العلوية  
وبالصلة صلة دار والبرقيون متصلا ذلك وصلى الى الكريم صلة لثانيا وبالعليا كالا  
**مسئلة** توصل الى بصفة محضة وفي المشبهة خلاق وتضارع احتيازا عند  
انزالها **قوله** قال عن قبيح وبجملته اسمية وظرف ضرورة **قوله** توصل الى بصفة محضة  
وذلك اسم الفاعل والفعل كالضارب والضرب بخلاف غير المحضة كالذي يوصف  
به ويؤخر من متعلق كاسم وكما لصفة التي غلبت عليها الاسمية كالنطح والجرع وما  
وراءه **قوله** قال في جميع ذلك مرفوعة لا موصوفة وفي وصلها بالصفة الممثلة قولان  
احدهما توصل بها نحو الحسن وبه جردا **قوله** والى الثاني ما وجدته في السبيل  
لضعفها وقومها بالاسماء **قوله** ابن هشام في المعنى لا رتبة للشوق فلا توصل بالفعل  
قال ولذلك لا توصل بالفعل للتفصيل بالانفاق وفي وصلها بالفعل المضارع  
قولان **قوله** توصل وتعليق ابن مالك لو ردد في **قوله** ما انتبا الحكم الترخي  
حكوت **قوله** ما كالدوج وتعدو الهاميا **قوله** **قوله** الاربعة صور الجار  
التي ذكر **قوله** والى الثاني وتعليق الجهور وقالوا الماشيات من الصورات القبيحة  
ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف المان ضرورة بالانفاق **قوله** من المعنى  
الرسول الله **قوله** من امراد شاكرا على الله اي الذي رسول الله الله  
سنة **قوله** وفيها جملة خبرية بالانفائية فهو متصلا بالجملة والجراد المازي  
بالانفائية بلغة الجمل **قوله** الكساي بالطلبية وهما بذاق لينة وتصل وتسمى  
بالانفائية وتضع باسم فعل الامر والكوفية وانما لك باسم مرفوعة وتصل وتسمى  
الفارسي بضم فاعله منير وتضع مكان وقومها استند على لفظا قبلها فاس الشراج  
وتسمى المتعجب فيها والاصح جواز انفسية وشرطية مطلقة بشرط معناه في  
الموصولة وزعم بعضهم اسقاطها في الذي بمعنى الرجل واللاهية **قوله** غير ان  
الموصولات الاسمية توصل بجملة خبرية متعجبة معناه غالبا فتخرج بالانفائية  
وتسمى القادان حصول معناه بالانفائية فلا توصل بها قال ابن مالك لان الصلة  
مرفوعة للموصول فلا بد من تقدم السعور معناه على السعور معناه قاله المشهور  
عند النحويين لتعبد الجملة الموصولة بها بكونها متعجبة وذلك غير لازم لان  
قد راد به متعجبة فتكون صلتها متعجبة كقوله تعالى واذا تقول الذي انما عليه  
وانت عليه وقد راد به الخبر فتعجبه صلتها كقوله تعالى كسل الذي تسمى  
بما يستعمل في دعا وقد قصد تعظيم الموصول فتعبد صلتها كقوله **قوله** قال

كلها

ماقت يعمله صاحبه **قوله** انني وخرج ايضا بالطلبية وتمازى بالاستماع من  
الانفائية لما لم يحصل معناه تعجبا في التعجب من حصول الموضوع بها لغرضها  
وجزا ككساي الموصولة بجملة الامر والى الثاني الذي اعد به او لا تعجبه زيدا  
وجزا المازي بجملة الدعا اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي ربه الله زيد **قوله**  
ابويان وتضع من جهة الكساي متعجبة بل اولها فيا مسيعة الخبر جواز  
هنا بجملة نصرة بالبيت وتصل وتسمى كذا في مواضعه بل اولها فيا مسيعة الخبر جواز  
عن ابن جريح زيد **قوله** واذا لولم نظرة قبل التي **قوله** لتعليق وان شطت نوايا وروم  
وتمازى غير متعلقا بالقول اي قوله لتعليق او الصلة ازورها وتضع في غير الجملة  
اعني في اجملة التعجب فان قلنا انما انشائية لم توصل بها او جنة فتقولان  
**احدهما** الجواز وتعليق ابن جريح في الذي ما احسنه **قوله** والى الثاني المتعجب  
انما يكون من جهة السبب والعلية تكون مرفوعة فتعجبا والاصح جوازه وبجملة  
الاسم نحو جاد الذي اقم بالله لقد قام ابو وبجملة الشرط مع جوازه كما يجب في قوله  
ان قام عمر قاهما ابو وتسمى قوما المستلزمات لخواصه في الجملة فينبغي من غير ما  
على الموصول **قوله** فاجيب بانها قد صارت بمنزلة جملة واحدة بذكر ان كل واحدة  
منها لا تقيدها بما قبلها بالانفائية فالكساي بضم كاي احد كالمعجزة الجملة الواحدة  
والاصح انما جوازه بجملة صدرها كما هو في قوله **قوله** المتعجب من معناه  
وبشرط حيث تفصل الموصول عن الشرط نحو الذي لان قام قام ابو سطلق وقيل  
لا اجتماع الشرطين والى الثاني يكون تام لتعجب رتبة بان الثاني غير الاول نفسه  
وبجملة تستدعي ملامتا قبلها وقيل لا فلا يجوز جاني الذي خبرا ابو قايهم من حق  
لا بد ان ينفذ منها فلام يكون غاية له وتسمى فاعله منير وسنة الفارسي وجواز  
قوما توصل باسم الفعل وزعم الكوفيون وانما لك لان الموصول قد يقع باسم  
مرفوعة بعد ويستغني بذلك عن الصلة كقولك ضربت الذي اياك وانه يجوز الصلة  
بمثل الفعل رايم انما طرف **قوله** **قوله** حتى اذا كانا في الدقة مثل المديلة الجوازي  
والبرقيون قالوا في البيت مقدر اي عاد او صارا **قوله** وجب منها غايد وقيل لا  
يعطف عليها بجملة موقفا مطايف ويجوز المحذورة الغيبة في خبر محذورة او  
يوصوفه من خاص فان شبهه فالغيبة وكذا ان تارة خلافا لذلك في او جينا  
قوما مطلقة وقومها غير المتعجب ان لم يتصل بالاصح اختصاصه بالذوق وقومها  
او عن قوما ووات وقومها ووات وقوما لغواج ويعتبران في صيرورة في الكوفة  
فيما لم يتصل والاول في من واخوانها وكذا في مراعاة اللفظ وان قصد ما في المعنى  
وتعبد بالبيت وقومها خلافا لما في السراج في من بحسنة امتك ما لم يرد في ويعتبر بعد  
اللفظ المعجزة بجملة وشرط قوما الفصل **قوله** ما يد في جملة الصلة من غير يعود  
الى الموصول بربطها به واجازا من الصلابة خلوصها اذا اعطيت قبلها بالانفائية جملة  
عليه نحو الذي يطيق الدقابة فيغضب زيد ما رتبها لها بالغا وصيرورتها جملة

حما



واحدة وحكم الضمير الطائفة للموصول في المفرادة المذكورة المحذورة وفروعا  
ومجوزا المحذورة والغيبية في ضمير الخبرية او بوصفها عن حاضر مودم بقصد تشبيهه  
بالخبرية والحاضر بضمير التكلم والمخاطب نحو انا الذي فعلت وانا الذي فعل  
وانت الذي فعلت وانت الذي فعلت قال انا الذي سئلتني خبره وقال  
انا الرجل الضرب الذي تعرفونه وقال وانت الذي حببت كل قصبة وقال  
وانت الذي انا في عذرة ومن امثلة الخبر بوصفه انت ادم الذي اخرجنا  
من الجنة وانت موسى الذي اصطفاك الله وتقول انت فلان الذي فعل كذا او  
بجاز ذلك لان الخبر محذوف والخبرية هي واحدة وهي التي هي  
وجها ويتبعين فيما عدا ذلك الغيبة او لا قال انما هي الصواب الاول قال  
وزاد بعض اصحابنا وذات الطائفة والمالك واللام واجازة بعضهم في جميع  
الموصوليات قال وخوهم انه فان تاء الخبرية وتقدم الخبرية الغيبة  
عند الجوزي الذي قام انا والذي قاما انتما انما هي الجمل على المعنى قبل تمام الكلام  
منوع وجوزا ككساي عوده نظاما للتكلم والمخاطب كالوقوف مرد واقعة  
الوزن الخشفي وان قصد تشبيهه بالخبرية لغيت الغيبة انما هي في السجدة  
الذي قتل رجلا وانت في السجدة الذي قتل رجلا لان المعنى على تقدير بضمير  
ولو صح بها لغيت الغيبة واوجب قوما الغيبة مطلقا واوجب قوما في السجدة  
وقال مجاز بستره ان وجه ضمير انما هي احدهما مراعاة اللفظ وفي المفرادة المعنى  
قال عن اللذين تابوا صوابا على الهما متاقتين انما وقال انت الهلاك  
الذي كنت مرة تنعنا به والمخرجي المملوك وتنع الكوفيتون الجمع بين الجملتين  
اذ لم يفسل بينهما نحو انا الذي قت وخرج فلا يجوز عندهم وخرج والبصير  
الملك قال انما هي في السجدة انما هي في السجدة والفضل ومجوزا مراعاة اللفظ والمعنى  
في ضمير من واما في ذوات وكركاين من تليق اللفظ مفردة مذكورة  
فان عين بها غير الذي ذلك بجاز مراعاة المعنى ايضا والمحسن مراعاة اللفظ  
لانه الماكرون لا امر الغريب قال تعالى ومنهم من يستمع اليك وقال ومنهم من يستمعون  
اليك وقال الزبد في يمكن مثل من ياديب صليحيان وقال امرئ القيس  
سجتها من ضرب وسأل فان عصدا المعنى سابق فالاولى مراعاة قال تعالى  
ومن يغيب سكنه ورسوله وتعمل ما لها فتيق من قول قوله وتعمل ما لها  
وتحيف مراعاة المعنى ان حصل مراعاة اللفظ ليس اذ قبح فالاولى انما عطفت  
بما لتلك اذ لو قيل من شاك لم يفسد الثاني نحو من هي حمل امك ومن هي حسنة  
امك اذ لو قيل من هو احرامك ومن هو محسن امك لكان في غاية التبع وسواء كانت  
الصفة ما يندرج بينه وبين مذكورة تا الثاني كحسنة امك والاولى من السراج على  
منع التذكير في الثاني واجازة في الاول لانه يفسد موضع ونحو من الصفات اجازية  
على انما نال لفظ حال لعلامة محذوف احد فان ابراهيم عليه السلام لم يقع لان محذوف

امك

صين

امك

ضمير في وقيل من محسن امك مثل التذكير كما اذا جع في من وعندها خاير جاز  
في بعضها مراعاة اللفظ وفي بعضها مراعاة المعنى والمحسن الدابة بالحال على  
اللفظ قال تعالى ومن الناس من يقول انما بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين مجوز  
الدابة بالمعنى كقولك من قامت وقعدت وشوط فور مجازة وقوع المفضل بين الجملتين  
نحو من يقولون في غير شيء وينظرون امرنا قوما وعزى لكونه يفسد في المفضل للفظ  
نحو الحق جازا لعود الى اعتبار المقتضى بقله قال تعالى ومن الناس من يشترى لهو  
الهدى بمفضل عن سبيل الله فغير علم ويخذلها الله او انك لعمري اصبحت اذا  
تسل عليه ايانا ولا مستكبر قال ومن يدرى ما به وتعل صلا ندخله جات الى قوله  
خالد بن زمنا انك قد احسن الله درقا **ص** ويقع عن الضمير نظاما خلفا تقويم عن  
الحالة ظرف ادمي وروى معة فعل وفاعل يجوز الغاية مالم يرفع تلك من غير وجوب  
ذكره ان كان خاصا مطلقا خلافا للكساي **ش** يخفى عن الضمير الغاية اسم ظاهر  
حكي بوسعيته الذي روي عن الحذري اي عنه وقال وانت الذي نزع الله طمع  
اي رحمتك قال الفارسي ومن الناس من اخبر عن افعى عن الحجة الموصول بها ظرف  
او جازي روي عن معة استقر وشبهه وقام له **ص** العايد مالم يرفع ذلك التز  
ملا بس الضمير فيكون العايد الضمير الملائم للمفعول نحو قوله الذي غلبه الذي  
الدار والذي عندك اخوه ثم هذا المولى واجب الاخبار انما لم يلبى خاتما فانه  
يجب ذكره نحو ما الذي صحت عندك او نافر في الدار فلا يجوز حذفه مطلقا سوا  
كان الظرف قريبا من خبر الاخبار لولا واجازة الكساي حذف الخبر عن المديح كونه  
الذي الذي لا مفر ولا البارحة او الذي انما اخلاق نزلنا النزل الذي يوم الخميس  
او الذي يوم الجمعة **ص** سيلة يمنع تاجير موصول واجازة الكساي تاجير في عن قول  
صليها والفران واصله وشبهه انما بالخبر طائفة بغير في ال والحق غير ما به  
قسم واعدا من حلا فالله روي وندا خلا فاما في مالك فيما ذل غير مخاطب ولا يمنع  
ويجوز حينئذ قبل تامها وقد حذف صلة الموصول او انما بالثاني استرا لا  
او لالة والمختار وروفا قال الكوفية جواز تعدد متعلق الصلة واما لهما انما  
ان مجوزة من حذف موصول لال وعرف غير انما لهما ان عطف على صلة وصلة لغير ما عليه  
الو لرفي موهلها باق **ش** الموصول والصلة حرفيا لان واسيا كبري اسم فاسبه شي  
بما اسم المركب تركيب من جومين ثم وجب لهما اء كلام **احد** ما تقدير الموصول  
وتام الصلة فلا يجوز عكسه واذ الامتنع تقدير الصلة امتنع تقدير الموصول  
ايضا واجازة الكساي تقدير الموصول في عليها مجازة في العلم في تعلم واجازة لانه  
تقدير الموصول انما عليه نحو اعجبوا لعمرك ان تشرب الماء امتنع الفصل  
بينه وبين الصلة او يترفع لقات الصلة باجتناب ما سدد من قوله **ص** وبعض  
من وسعت ابن فيه **ص** الثاني عشر عنهم اذ ورد فضل بال وبوا جني من الصلة  
وموهلها وماله لغيره الى ويجوز الفصل بين اجنبى بمحولا الصلة نحو ما الذي

فعله  
يقول







فانما هو الذي يقع والاضار

فصل في ما فيه من... اي شريكه او بغيره...  
واحق به ابو حيان المنصوب بالنقل الناقص نحو جأ الذي كنيته زيد قال ابن قاسم  
وفيه نظر وقاله في ابن عقيل الثاني ان يكون مجزوا فيجوز منه في صورها  
ان يجزى باضافة صفة ناصبة له تفيد تخوفا فحق ما انت قاض اي قاضيه ووزعم  
ابن عصفور ان حذفه ضعيف جدا ورواه ابو حيان بورد في القرآن وبانه منصوب  
في المعنى ولا خلاف ان حذفه المنصوب قوي فكذلك حذفي معناه فان جربا ضا فة  
صفة غير ناصبة نحو جأ الذي انما ضاربه اسل وغير صفة نحو جأ الذي وجهه حسن  
لم يجز حذفه واجازة انك في لقوله اعوذ بالله واية سرنا به فعلق من خارج  
اي يعلق بآية ثانيا ان يجزى بغير الموصول او الموصوف بالموصول بل لفظا ومعنى  
وتعلقا نحو تررت بالذي اوبا لرجل الذي سررت اي به وبشر بها تشربون اي به  
فان جربا معا بغيره من جأ غلاما الذي انت غلامه او بغيره الموصول اصله نحو جأ  
الذي مررت به او بغيره لا يماثل جأ جربة العائد في اللفظ كملت في الذي  
حلت به او ما مله لفظا لا معنى كترت بالذي مررت به على زيد اول لفظا ومعنى  
لا متعلقا كترت بالذي رجعت به لم يجز الحذف في الصور كلها وجوز ابن مالك  
الحذف اذا اتبع الحذف الذي سررت بوجه المحبة اي فيه والذي رطل بوزن لم ياي  
منه فحسن الحذف لتعين المحذوف كاحسنه في الخبر والموصول بذلك اول ما سئل  
بالصلة قال ويمكن ان يكون منه ذلك الذي بشر الله عباده اي به وقال ابو  
حيان لم يذكر ذلك احد في الصلة واما ذكره في الخبر فيلحق ان يفسر عليه  
وكان يذهب اليه الاستيعاب ثانيا معنى العرف وجوز ابن مالك ايضا المحذوف اذا جاز  
يشال الحرف عائد على الموصول بعد الصلة وهو معنى قوي او كان معناه قوله  
ولان ما عالجت بين فوادها ففصلا استلين به لك في الخليل واية ابو حيان  
وقال ان البيت ضرورة فقولنا واية ابو حيان عايد الجميع قول ابن مالك حذفه  
الحال الثالث ان يكون مفعولا فانه كان فاعلا او نائب فاعله او خبرا مستمدا او فاعلا  
لما سأل لم يجز حذفه نحو جأ الذي في اللذان اما قاما او مفعولا وجاه الذي الفاعل  
موا وان الفاعل هو قان كان مستمدا جازا بشرط امرها ان يكون بعد حرف يعني  
نحو جأ في الذي ما موقايم الثاني ان لا يكون بعد اداة حصر نحو جأ في الذي ما في  
الدار الاموا الذي امان الدار هو الثالث ان لا يكون بعد اداة حصر نحو جأ في الذي ما في  
جأ في الذي زيد وهو متعلقان الرابع ان لا يكون مفعولا عليه غير نحو جأ في الذي  
الذي هو زيد فاضلا وجاه الفاعل في هذا الشرط فاجاز حذفه ورواه  
لم يسمع وبانه يودي اليه وقوع حرف لفظ صدى الخامس ان لا يكون خبرا جازا  
ولا ظرفا ولا مفعولا كقولنا تعالي الذين هم تراوون وقولك جأ في الذي موقا  
الدار ما لا يوفق لم يدر حذفه بل كل من ما بعد شئ في كل من ما بعد شئ في كل من  
صالح لان يكون صلة السادس ان يتصل الصلة شرط ذلك المنصوب ولم

اي ان الصلة اذا كانت  
معنى الماضي لا تنضم

م  
الحذف

بلغ

شرط

بشرط الكوفيين فاجازوا المحذوف من قولك جأ الذي هو فاضل لوروده في فارة  
عاشا على الذي صن بالرفع اي مواحسن وقوله من لم يزل يلهو بغيره  
اي باموسه والمنصوب جأ ذلك نادرا ونحو الخلاف في غير ذلك اما في فلا  
شرط فيها العلل اتفاقا لانا متفق على الصلة في الموصولة وكانت  
القول الحسن منها خفيف اللفظ وشال ما اصبحت فيه الشروط والعلل وهو  
الذي في الصلة اليه اي مواله وتبين حينئذ على الضم عند سيبويه وغلظه  
المجاز والمختار وفاقا للكوفية والخليل ونحو انما فان حذفه  
اخرت على العتاب كما لو ذكر او العايد وقيل تنوع النظم مطلقا ونصرف مع  
التاوع اربع عروضا وقيل موقايم اذا سس من لاية الموصولة اربعة اخوال  
احدها ان يذكر ضمنا ضمنا وعائدها نحو جأ انهم موقايم الثاني ان يحذف  
ضمنا ضمنا ويذكر عايد ما نحو ضرب ايا موقايم وهو مفعول في حديث الجاهليين  
الثالث ان يضاف ويحذف عايدها كقوله تعالى من استغنى عن كل شيعة ايم الله  
وقوله الشاعر فسلم على ايم افضل وهي هذه الحالة منسبة على الضم  
عند سيبويه والمجهول لثمة افتقارها الى ذلك المحذوف وهذا يستلزمها  
في الحالة الرابعة وقيل ان قياسها البناء اعراضها محال له فلما نقص من  
صلتها التي هي موصولة ومنسوبة لها رجعت الى ما عليه اجزائها ونسبت على  
الضم تمييزا بقبول وتبعد لانه حذفت من كل ما يمينه وذهب الكوفيين والخليل  
ويونس الى اعراضها حينئذ واقلوا الهامة على الحكاية او المتعلق على ان فيها فارة  
بالنصب وقال ابن مالك اعراضها حينئذ قوي لانها في الشرط والمستمدة تعرب  
تولا احدا فكلها الموصولة الرابع اما تقطع عن الموصولة ويحذف العايد نحو  
اضرب ايا موقايم وهي في هذه الحالة مفعولة قال ابن مالك بلا خلاف وقد ذهب  
بعض الخوارج الى انها هنا ضمنا على الحال التي نقله ابو حيان واكثر  
فهذا اشرك الى الخلاف بقولي على الصواب وانما اثبت اي بالتأخير حذفت  
اليه لم تنع العرف اذ ليس فيها الما الثاني وكان ابو عمرو يميز العرف حينئذ  
للتأنيب والتعريف لان التعريف بالضافة المئوية شبيه بالتعريف بالعلمية ولذلك  
نعم من التعريف مع التوكيد وروى ابن مالك بان يسمي بالعلم امس مشبه اليه بان  
جمع لا يستعمل مع ما يقتضي اليه مجازا فانه وقيل الخلاف اعراضها اذ انشئت  
اشارة بآية في الدار فالما حصر بصرف اية وابو عمرو يميز للتأنيب والعلنية  
وما لفة ما من الصلة كالصفة وحجة المفضل ان التسمية لما كانت المجموع  
في التنوين بعض الاسم لانه وقع في الوسط ونحو ما يتبع محذوف سقا وقد لا  
وتوكيد ما خلا فالما من الشرح وتبين وحالا لومندمة خلافا لاسم اذا  
حذفت العايد المنصوب بشرطه فلي تركه في التنوين حذفت نحو جأ في الذي حذفت  
نفسه وجأ في الذي ضربت وعمل خلاف فالما حصر والكشاف على مجاز وان السمع

هذا



















به ابن هشام في الغنى وهو المختار **السادس** تكرار المتبدا بفتحاء نحو نيد جان ابو  
عبد الله اذا كان كنيته اجازة المختار مستدلا بنحو الذين يكونون بالفتاب  
واجازوا الصلابة انما لا يضيغ اما المصلحين والهموز سغوا ذلك وقالوا الربا  
الهموز ووافق ابن عصفور المختار كما جاء ذلك في الهموز على بنو سفيان الذي هو  
عن الخمردي وتابعه الحضاري وحسنه ابن جني **السابع** وجود ضمير غايده على المتبدا  
بفتح لا من غير الجملة الخبر بها اجازة المختار ايضا نحو حسن الجارية اعجبتني يوما عجبني  
خبر حسن ولا يابط فيما يربط بالفتح الذي هو **الذي** اذ هو بدل من الضمير الموصوف  
في اعجبتني لغايده على الجارية وهو غايده على الحسن **و** ظرف او مجرور تام عامله كونه  
سواء في المصحح والحقيق وفاقا لا من كيسان انه اجازوا المختار في مفعوله والمختار  
وفاقا لا من مالك تقدير اسم فاعل لتعنيته بعد اما ورجع امر الحاجب الفعل وقليبه  
موضعا قبل الجملة وعلى الما قبل المردد قبل قسم ترانسه مطلقا ونحو ذلك كونه  
النا قعر وتعمل كشيء وسقعة الفزان يقدم ويؤكد ضمير وعلمه بان **ش** اذا وقع الظرف  
واجازوا المختار خبرا شرطه ان يكون تاما مجوزا لانه اذا كان في ذلك الاختلاف الثاني  
ونحو ما لا يفهم مجرد ذكره وذكر مفعوله مما يتبعه في مجوز زيد بك او فيك او عنك اي  
وايقظك وراغب فيك وشرط عنك فلا يقع خبرا لانه لا فائدة فيه ثم هنا سابل **احد**  
اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقفين خبرا فاما **ب** انه كونه مقدروا قبل المتبدا  
وقليبه ابن مردود ونسبه ابن ابي العاصية اليه **ب** انه على فيه النصب ما الرفع  
لانه ليس ما لا في المعنى وربما نهى المختار للشيء من غير دليل وبانه يكره منه تركيب  
علام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل بالخالفة وقليبه ان يكون فاعلا اذا قلت  
زيد اخوك فالرفع مجوز زيد فاعله فاعله فاعله ليس زيد فاعله فاعله على النصب  
وردد بان الخالفة نفس لا تقتصر على متاؤون الافعال فلا يصح ان يكون عاملا لان  
العامل اللغوي شرطه ان يكون متممقا فالهوي المصنف اولى وعلى الما قبل المجرور  
اكون باسم الفاعل وبالفعل فالتقدير في زيد عندك اوف الدار زيد كائن او  
مستقرا وكان او مستقرا واختلف في الما في منها فخرج ابن مالك وغيره فخرجوا من القام  
لان الما في الخبر الما في الما في قوله فانت لذي بحسوة اهون كائن  
ولتقينه في بعض المواضع ونحو ما اختلف فيه لا ينبغي ان يكون خبرا قريبا ورجع فاقا  
عندك زيد لان اما واذا العجائية لا يليها فعل ورجع ابن الحاجب فيما للزمخري  
والفارسي فعند الفعل بان الما في الفعل والعلة والنصب في الصلة واجبت بالرفع  
فان في الصلة وقع وقع الجملة وفي الخبر وقع وقع المرد لم ان قدره في الما في  
كان من قبيل الخبر الما في قدر الفعل كان من قبيل الجملة فلهذا خرج الخبر في  
الستين وقيل بوجه قسم ترانسه مطلقا وقليبه ابن السراج **الثانية** ذهبوا الى  
ان الخبر في الحقيقة هو المختار الممذوق وان تسمية الظرف خبرا واجازة وتابعه  
ابن مالك وهذا هو التحقيق وذهب الفارسي ابن جني الى ان الظرف هو الخبر

حقيقة وان المختار صا وشيا نسبيا والقول لا في جاز بان يرفع عليه الرفع هل هو  
له حقيقة او لغيره في قوله الضمير هل هو فيه حقيقة او في الممذوق المكون  
في السابل الثلاث على ان الحكم للظرف حقيقة **الثالثة** المصرون على الظرف  
يتم ضمير المتبدا كالمستحق سواء تقدم ام تأخر وقالوا انما لا يضيغ فيه الما اذا تأخر  
تقدم فلا في الما لان يوكد ويحفظ عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع الناصب من  
ما يبدل متأخر قوله فان نوا دي عندك الما راجع **و** تبيين على الظرف والمجرور  
في الكتاب الرابع **ص** ولا يخبر بزمان عن معنى وقيل يجوز ان لا في معنى الشرط والمختار  
وفاقا لا من مالك ان اذا **و** يخبر عن معنى فان وقع في نصبه قبل رفعه او علمه او التمر  
ويؤكد كونه مجوزا ونصبه وجه بغير خلافا لدكوفية فيما او معرفة جازا با اتفاق  
**ش** المشهور ان طرف الزمان لا يجوز الما خبرا عن اسم غير فلا يقال زيد  
القوم لقد الما يذو سوا حيث ب منضوبا ام مجرورا انما وده من ذلك ما ولى على  
هذه في مضاف كقولهم اليوم من وعده امر اي شرب خمر والليل في الهلال الى طلوعه واجاز  
ذلك قوما اذا كان فيه معنى لشرط نحو الوقت اذا جاء الما جازا بغير شرط  
الغاية وقليبه ابن مالك وصنطه بان يشابه اسم الضمير اسم المعنى في عدوله وقفا  
دون وقت نحو الليلة الهلال واليه سري ربيع والسبع شهر او ايضا في اليه اسم  
معنى عام نحو كل يوم ثوب ثلبسه او يوم والزمان خاص نحو ثوب ثلبسه او سنة  
عن خاص نحو اي الاصول يخرج مجوزا الما خبرا لظرف الزمان عن اسم المعنى ان  
كان واقعا في جميعه وهو مرفوع جازا بغيره ونصبه باجماع نحو صياك يوم الخميس  
والنصب هو الما في الغالب او نكرة فواجب ان يكون رفعه نحو صياك يوم يوم  
عدوله وانما شددوا انها شددوا وقفا لانه ان يكون شرا فواجب ان يكون نصب  
والجواب وكذا ان كان واقعا في اكثر نحو اجم اشترى ان وقع في نصبه فكل ابن مالك  
الاجماع على جواز الوضوح في النكرة والمعرفة والنصب اجود روي بها لقوله **ر**  
الاجماع ان رخصا **و** **ص** ورفع كان متصرف من غير نكرة جازا عن الكوفيات  
عطف سلة محتارة والما واجب ومعرفة مخرج الكوفية مرفوعة الما بعد وكان ولمن  
في مرفعت متصرف بغير غير في نفسه فبذلك كانت في رخصا من اشياء  
مجرما رخصا ما تغير النصب ونصب اليوم مع الجملة ونحوها ما يتصرف على اليوم وذلك  
جائزا بغيره كما لا خلاف في اللغات ههنا ولا السهولة ورفع ونصب ظهرك وخلعتك  
ونقلك اسفلك وشبهه ولمن نصب غير متصرف كقولك وقيل الما فيا كانت الما  
**ش** في سابل **الموالية** اذا اخبر بظرف مكان متصرف عن اسم غير فان كان الظرف  
نكرة نحو المسكون جانب والمشركون غائب ونحو قداموا انتم خلف حاد فيه الرفع  
والنصب عندا المصنفين والكوفيين في المشرور عنهم وعلمهم بوقاية ان الرفع وال  
الما في مفعول عليه مثله نحو القوم بين شمال فيجوز فيه النصب او مرفوعة نحو زيد  
خلعتك وداري خلفك ادرك فالنصب راجع والرفع مخرج وصحة الكوفيات



٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

خوالقايم زید

من



ليصده عموم نحو كل يكون ارتجيب نحو عجب لذيد او ايام نحو ما احسن ذيدا او خرون  
للعادة نحو سبعة سجدت وقبرة تكلمت او تتويع نحو فيوم عكسا ويوم عكسا  
وتويع سر وخصر وشر هذا اناب اي ما هذا اناب المشر وسجل اناب ما جابن الجابي  
او الحقيقة مزجيت نحو رجل خبز مائة ومئة خبز مائة المائة عشرة اربعة  
والعشرين ان يسيقه نفي نحو ما دخل في الدابة استغناهم عن الله مع انه دخل رجل في  
الدابة وقص ان الخائف في شبح وايقنته على العزة المفادلة بام نوار رجل في الدارام  
امراة قال ابرهشام في النقي وليس كما قال اولو لا نحو لولا اسطبارا في كل ذي  
مقنة او واد اكلال نحو شربنا ونجم قد اضا او فالجزء الكوام ان ذهب عبد فعبث في  
الرهط وعمل لغو مستديم او اذا النجاسة نحو رجب فاذا رجل بالباب او شيئا او شيئا  
مكروا الخبز ونحو ظرف او محي وداو حيلة نحو ولدنا نريد لكل اكل كتاب قصصك علامه  
رجل وحقاق الحيلة في ذلك بالظرف والحج وذكروا ابن مالك قال ابو حيان ولا  
اعلم حقا انما وقع انتهى وقد وافقته عضوية الهبة ابن العباس شيخ البجليات  
في تعليقه على الخرب **مسئلة** الماصل تاخير الخبز ويجب ان اتمد عرفا ونكروا لا  
يبان في الموضع او كان طلبا او فعلا فلورفع البارد فالجمهور يتقدمون لما  
المختار ان كان حقا مسمى او اقترن لعا او اما او الما قبل او اما الدار اذ  
او المبتدأ الماررا المصدا وادعا او نلوا ما **الماصل** تاخير الخبز ويجب ان اتمد  
محمدا تقدم المبتدأ وتاخير الخبز ان المبتدأ تحكم عليه فلا بد من تقدمه لينتفع  
ويجوز تاخير حيث ما مانع نحو قايم زيد وبجها لتزام الماصل لاسباب احدها ان  
يؤم التقديم ابتداءية الخبز بان يكونا مرفعين او نكرتين متساوين في قرينة  
نحو زيدا حوك وفضل منك افضل من فان كان قرينة جازا التقدم نحو ابو يوسف  
ابو حنيفة وقوله بنونا بنو ابينا وقوله قنبلة الامر الما احبا اكرهنا  
واعدوا الناس بالخير ان افهم اكرهنا الما الما احبا وسمهم من جازا التقدم  
مطلقا ولم يلتفت اليه الما الما احبا وقال القابضة تحصل الخاطب سواهم  
الخبرام ام قد اجاز ابن السكيت في قوله مثل النساء النجارتان تكون شر النساء  
تبتدأ النجارت خبز رقصته وسمهم من التقدم مطلقا ولم يفضل بينه فاذل  
قوله المعنى وغيره الشان ان يكون الخبر طلبا نحو زيد اضربه وزيدا غلامه  
الثالث **المواضع** ان يكون الخبر خلاصا نحو زيد قام اذ لو قدموا وهم الفاعلية فلو  
رفع البارز فاطلاق الجمهور نحو ان تقدمه نحو قاما الزندان وقاموا الزندان  
رضة والدي وما انه بالجمع وسنعه في الشئ ليقول لبا ترعد السام لسقوا الما  
فلا قام الساكن ذكروا في حواشيه على ان المهم ومعهم التقديم مطلقا محلا  
الحالة الثنية والجمع على المفرادات الماصل **القواعد** ان يقتصر الخبز بالفاعل  
الذي ياتى في ذلك وزم ان الفاء خلعت لبعبه بالجملة والجملة لا يتقدم على الشرط  
الحاشي ان يقتصر بالافوا ما نحو وما محمد الما رسول انما انت تدبر ومنه وعلى الا

كذا

عليك

عليك القول **المسألة** ان يكون المبتدأ لازما لصدر كما لا يستلزم نحو ايتهم افضل  
و الشان من يقيم اتم مقنة والمضاف اليه اذ هما نحو غلام ايتهم افضل وقلام لم يسم  
اتم مقنة وضمان ان نحو هو زيد سطلق ومنه قول لا مالمبتدأ نحو زيد قايم السام  
ان يكون المبتدأ دعاء نحو سلام عليك وقول لزيد الما يجمع ان يكون المبتدأ بعد ما  
نحو ما زيد مالم ان الداء لا قبل اما القاسم ان يقع الخبر مرفعا فيسئل نحو اطلب  
قل الما وهذا الصوت هو الما يسم في قوله ومنه لان قد مر مثلا كذا خبر وزاد المعجم  
اذ يقتصر الخبر بالجملة الما انك نحو ما زيد قايم على لغة الما حال **ص** ومنه ان  
قد مر مثلا كذا خبر او كان ذا الصدد خلافا للاختصاص والممازني او كذا الخبر او كذا  
الذ لك وشارة ظرفا او مصححا الما ابتداء كره خلافا للممازني او كذا الخبر او كذا  
بالقديم ومنه سوا على انما ام قعدت على ان مدخول العزة مبتدأ او قبل عليه  
وقبل فاعل مغفوق قبل يفعول وسوا الما خبر له او سنده ادون اما الى ان خلافا  
للعلل والماخض او المتكثرت باداة صخر او فالا وذي عين مالا لينة الى ان امكن  
تقدم صاحبه ومنه الما فاضل في داره زيد والكوفة في داره قداما زيد واعقبه  
زيد وقايم او من يسمه زيد وقايم او قامة او قامة او قامة او قامة او قامة او قامة  
واجازها هشام واكتفى في الماخضة وصدر به دون قايم ومنه تاخير الخبر  
ويجب تقديمه لا مضاف **اجرها** ان يستعمل كذلك في مثل ان الما حال لا تقتصر على  
في كل واحد يوسع **الثاني** ان يكون واجب التقديم كما استلزم نحو ايتهم زيد وقايم  
عمد والمضاف اليه نحو صبح الي يوم السر **المالك** ان يكون كذا الخبر او مضافا  
اليها عن كذا وزم ما لك وصاحب كذا غلاما **الاج** ان يكون اسم اشارة ظرفا  
نحو زيد وكذا عمرو وقري شرا الله سيده ووجه تقدمه القياس على سائر الما حال  
فانك تقول هذا زيد ولا تقول زيدا **الخامس** ان يكون تقديمه مصححا للابتداء  
بالسكرة وهو الظرف والجرود والجملة كاستحق **السادس** ان يكون في الاعلما  
فيهم بالتقدم وما يفيهم بالمشاخر نحو من ذكروا فيهم من مفعول المفعول الذي  
فيهم من التقديم ومنه سوا على انك ام قعدت على ان الما حال الما حال الما حال  
مدخول العزة مبتدأ وسوا خبر قد مر وجوبا لانه لو اخر لزم السام ان المتكلم  
مستقيم حقيقة وقيل سوا هو المبتدأ والجملة خبره قبل هو مبتدأ والجملة فاعل  
متر من الخبر والتقدير يستوي عندي ائت ام قعدت وقيل هو مبتدأ والمخبر به والجملة  
مفعول لا ابا له مفعيا بسوا قاله السهل **السادس** ان يكون الخبر مبتدأ دون اما  
الي ان المفتوحة المشددة وصلتها نحو ايتهم انا فلما اذ لو انما ليشن المسكون  
ذبحوا الما والماخض تاخير قياسا على المبتدأ الي ان الحقيقة نحو وان نحو  
حينهم نانا وكي اما جازا لتاخير تفاقا نحو عندي اصطبارا واما استي جمع ثم  
التوي فلو جازا ليس يبي **الثاني والثاس** **والعاشر** ان يكون مبتدأ الي  
مفعول باداة صخر ليل يلبس نحو في الما الما زيد وانا في الما زيد وانا في



مقرون بغيره في الدار فزيد او الـ كـ على ضرب من ذلك لانه في الدار  
مما جئنا ان لو اخرجنا هذا الضمير على متاخر لفظا ورتبة واد اعلم ما جئنا فيه تاخير  
الجزء وما جئنا به علم ان ما جئنا به يجوز فيه التقديم والتأخير سواء كانا جازعا  
ضمير مبتدأ او سميعة او ناصبا ضمير او متمازلا عليه او على ضمير ما اضيف اليه  
او المبتدأ مشتمل على ضمير متاخر من الخبر **فالمثل** نحو قايما زيدا **والثاني** نحو قايما ابو  
زيد وقايما ابو زيد **والثالث** نحو ضربه زيد **والرابع** نحو في داره زيد **والخامس**  
نحو في داره قايما زيدا وفي داره عبد زيد **والسادس** نحو زيدا ابو زيد وزيما  
ابو زيد **والسابع** وسنوع الكوفيين تقديم الخبر في غير الرابع والمفرد في الاخير **المثل**  
منهم ما جاء في الخبر بضمير تبه وواقعة الكسائي على جازا لضرورة الثانية وهي  
زيد ابو زيد منار دوق زيدا ابو زيد ضرب وعصه ابو زيد بان الما قبل الخبر  
بالمفرد والاختيار بالفعول خلاف الما قبل وكان المبتدأ بالنسبة اليه اجنبيا  
فلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل وعصه حيث بان الخبر  
ان الما قبل يجوز تقديمه ولا يجوز تقديمه نحو قوله تعالى اسم الفاعل وهو  
بان تقدم مفعول الفعل اول لقونه واخيرا لكسائي ايضا التقديم في الثالث  
وسنوع الما قبل التقديم في الرابع على ان ذلك من فروع الجواز ولا يجازي الكوفيين  
ولا يجيز قايما زيدا وضربه زيد لان الضمير في ذلك في داره زيد غير معتمد عليه  
المما في ان المقصود في الدار زيد ومصل هذا الضمير بالضمير واخبر الضمير  
بالسماح حكمي يميز لنا وسنوع مرسوك وذهب ابن الطرازة الى جواز زيدا حرك  
دون قايما زيدا بناء على انه ذهب له غرض خارج عن قايما في الغيبة وقد اشرت اليه  
في كتاب الاقتراح في اصول النحو وتركته هنا لسماحة **ص** سيلة في ما علم  
من مبتدأ وخبر وحيت مع بينهما في الاول في قولان وفي المذوق من زيد وعرو قايما  
ثالثا التحسين في فعل بعد اذا **المثل** يجوز صدق ما علم من المبتدأ والخبر فالاول كثر  
في جواب الاستفهام نحو وما ادراك ما هي نازا اي ما قال دخل هل انيكم بشر منكم  
النارايه نوا النار وبعد فاما اخوانكم عمل ما لها فلتنفسه او فعله لنفسه وان  
تجملوا لهم فافوا انكم اي فهم اخوانكم وبعد لقوله عز وجل قالوا اما طير لم يولدوا  
وبعد اذا النجاسة نحو ضربت فاذا السبع ولم يقع في الزمان بعد هذا الما ثانيا  
ومنه في غير ذلك سورة انا انزلناها براءة سراة اهل هذه والنا في قولنا  
قايما وظلما له قايما والمحضات في الذين اتوا الكتاب اي حل لكم واذا اول الامر  
بين كون المذوق مبتدأ وكونه خبرا فاما اول قال الواسطي الما قبل كون المذوق  
المبتدأ لان الخبر مخطط النافية وقال المصنف في الما قبل كون الخبر في الخبر  
الجمالية اسهل نعل القولين اي انا واما في المسئلة فمضمر قبل في شاني ضمير  
خبريل او ضمير جميل مثل سرغته واذا جئت بعد مبتدأ اي خبره احد من خبره وعمر  
قايما قد ذهب سيبويه والمازني والمبرد الى ان المذوق خبر الما قبل وخبر الثاني

لعله  
او التاخير في النافية  
وهي مسئلة اسم الفاعل

قوله في كتاب الاقتراح  
في اصول النحو

وقوله في كتاب الاقتراح  
في اصول النحو

لعله  
اصح

ممدون وذهب ابن السراج وابن عصفور الى عكسه وقال اخرون انت مخير في تقديم  
ايها سبب **ص** وجئت في مبتدأ خبره نعت منقطع لمع او ذم او ترم او مضر  
بذل من اللفظ بلفظه او مضمونهم او مخرج قسم ونحو ذلك زيدا لا سوا خلافا  
للبدء والسير في وبعد المبتدأ اذا رقت **المثل** جئت قدنا المبتدأ في مواضع **المثل**  
اذا كان خبرا عنه بغير منقطع لمع نحو الحمد اهل المذبح او ذم نحو مزرع زيدا القاسم  
او مرم نحو مزرع بيكر المشكن واما التمر في الحذف لانه لما قطعت هذه النقرة الى  
النصب التمر اضا الى انما نصب اما زنة على انهم قصدوا انشاء المفعول والذم والترم  
كما فعلوا في النكاح اذ لو اظهروا الاوتم الاختيار او اقرى المفعول في النصب ما عيب  
انما ان من المفعول فيجوز فيه الحذف والذكر نحو مزرع زيدا ليطا او نوا ليطا  
**الثاني** اذا اخبر عنه بمضمر هو بدل من اللفظ بلفظه نحو سنع وطاعة الى مرسع  
والما قبل في هذا النصب لا نهجي به بدل لانه اللفظ بلفظه فلهما انما ناصبه  
ليلا يكون حقا ينفك بذلك والمبدل منه حل المفعول على النصب فالتمم اضا في  
المبتدأ **الثالث** اذا اخبر عنه بمضمون في باب ثم نحو نعم الرجل زيد اي موزيد  
**الرابع** اذا اخبر عنه بصريح القسم نحو في ذمق ما فعلت اي يميني **الخامس** قول  
الغريب من انتا زيدا اي مذكورك زيدا **السادس** قولهم لا سوا وكا سيبويه وقاؤه  
على هذه مبتدأ اي هذا لا سوا او ما سوا وهو واحد في اللفظ بان المعنى لا يتغير  
واخرا المبتدأ والسير في طهارة **السابع** قولهم لا سوا زيدا بالرفع اي ليطا الذي  
هو زيد **ص** وخبره بعد لولا ولو ما للاستماع قال الجمهور بطلعا والاحتياط وفاقا  
للرمان والسير في واليمين وانما لك محب ذكره ان كان خاصا ولا ليل وعليه لا قوله حديث  
ومعه لا يجوز وقيل اخبر كونه وقيل تالها وقع بها وقيل بضمه كدع بعض عهد  
المتقدم من لولا خبره مع قسم صريح ما فيه في الماصع وواو مع والكوفة سرق عنه  
والجمهور ان منه ضمتك يمين الناس ومن في زيدا قايما وان المقدرا اذا او ان كان  
وقيل من به وقيل ثابت فمحوه بعد اكمال وقيل نظره وقيل لا خبره الباعل من  
وقيل هو قايما وقيل ضمران وقيل لا وقيل سدت عنه وقيل ضمر في ما قبل بضمه ووقع  
قايما ضرة وجوز الما خبر بعد فعل مضارع اما هو موصولة بكان او يكون  
واين مالك من زيدا واما لوكال ويجري مجرى ضمة رضافة وفي موصول ثانيا المختار  
اذا اضيف اليه واجري ابن عصفور كل ما لا يقتضيه له في الوجود والمختار وفاقا  
لسيبويه منع وقوع هذه الحال فعلا واما لهما فصار عا مرفوعا وقدرها زمانا  
ان كانت مظهرا ورايتها ان تصدي المصدرة وتوسطها وتوسطها واما لهما ان  
وجوزها معلقة بواو لا دونها وثالثا لهما ان عرى من مضمون قول كان على مقدرها وثالثا  
وعلى من زيد كان قايما على زيدا واما الما في ذلك كان احصا صفة لهما والكا  
والكناية قبلها وقيد اسه وعلمي زيد في حين **المثل** جئت قدنا المبتدأ في مواضع  
**الخامس** اذا وقع المبتدأ بعد لولا الاستماعية لا معلوم بتضاها اذ هي

لعله  
او التاخير في النافية



دالة على امتناع لا يوجد والمدلول على امتناع هو الغائب والمذكول قل وجوده  
هو المستلزم اذا قيل لا يوجد لا كرسى علم يشك في ان المراد وجوده مع  
من اكرام عمرو وجازا الحذف لقين المزدور وحيث لسد اجواب وحلوله محله  
اطلق الجمهور وجوب الحذف ولحقوا المذهب في قوله ولو لا التمسك لكان لا يرد  
المراتب والامر الجري والتلويين وتبعهم ابن مالك بما اذا كان الخبرا كقول المطلق  
فلو ان يكون مستلزما لئلا عليه لم يجر الحذف فضلا عما يجب نحو لو لا زيد سألنا  
ما سلم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لو لا قومك قد نبوا عندك لغير ما است البيت  
قل قوما عدايهم فان كان عليه دليل جاز الحذف والمباشرة نحو لو لا انصار زيد فخرج  
لم ينج ومنه بيت الغزي السابق والجمهور لا يملكون فيه وجوب الحذف بناء على انه لا يكون  
بعد هذا المكونا مطلقا قال ابن ابي الربيع اجاز في قول لا زيد قائم لا كرسى  
ولو لا زيد جاز لا كرسى وهذا لم يثبت بالسماع والمنقول لا لا يكون مع ولو  
ثبنا من زيد انتم قلبي والظاهر ان الحديث قرفته الرواية يدل على ان في بعض  
رواياته لو لا خذ فان قومك وهذا جاز على القاعدة وقد است في كتابه قول  
الجمهور كلاما من الضامع والى حسان انه لا يستدل بالحديث على ما خالفه الجمهور  
الغوية لانه مروي باللفظ لا بلفظ الرسول والحاديث رواها الجمهور والمولدون  
وقرأ بحسن العربية فاذا وقع على قدر السنتهم وكذا لا فيما ذكر كوما نبه عليه ابن الجني  
في تعليقه على المذهب وذهب قوم الى ان الخبر لا يرد ولو لا غير بقدر انه اجواب وذهب  
الزوا الى ان الواو لا يرد لئلا يثبت على من يردع بهما مستغنا بهما كما لا يرتفع بال  
الفاعل وذهب بانها لو كانت عاملة لكان الجواز فيهما من الرفع لا اختصاصها بالاسم  
وذهب الكسائي الى انه مرفوع بفعل مقدّر بقدر تقديره نحو لو لا زيد او نحوه  
لظهوره في قوله نقلت لي لو لا تشاؤني شغل وذهب جماعة من المتقدمين الى انه  
مرفوع بلولا لبيان ما مانه فعل تقديره لو لم يوجد ولو لم يخص **الفاصل** اذا وقع  
خبر قسم من نحو لو لم يكن وامن الله وامانة الله وانا وصي حذوه لكونه معقولا  
وقد ساء اجوابه ساءه بخلاف غير الضريح فلا يجب حذف خبر بل يجوز ان يثبت على  
فهمنا انه فعل مانه لا يوجب القسم من يرد كذا القسم عليه وما تقدّم لا يستعمل  
البناء القسم وقيل ان ايمان الله ونحوه خبر مذكور في المستند والتقدير فسر من الله  
**الثالث** اذا وقع بعد واو بمعنى مع نحو كل رجل وضعته اي مقدر فان فالحجب  
مذكور في لولا لولا واو وما بعد هذا على المحوية وكان الحذف واجبا لغير الواو  
سواء مرفوع ولو جازي بل لان كلاما ما هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون  
الى ان اسم الحذف واما اغت عن الواو لا غنة المرفوع بالوصف عنه فهو كلام عام  
لا يحتاج الى تقدير واختاره ابن خروف فان لم تكن الواو صريحة في المعية بان حذفت  
اللفظ نحو زيد عمرو مقرونان جازا الحذف والمباشرة **الرابع** اختلف في قول  
الغريب حذفت يسم الناس قسيرا لفضة في حذفت منه بقاء ومما سمي به الفضل

بعضه

مطلب

بهم

وبنى على الضم لانه كان مقربا قبل ذلك فحل على ضل وقدره على هذا ابو عمرو من العلماء  
والجمهور على مناصرة اعراب فقيل بوجهين موشيا محذوف الجذر لانه العن عليه التقدير  
حذفت الحركات يسم الناس وقيل هو مبتدأ خبره لانه معناه اكف وأختاره  
ابن طاهر **الخامس** مسئلة ضربين ريدا قائما وضابطها ان يكون المبتدأ مقصدا عاما  
في مفسر صاحب حال بعد لا يضل ان يكون ضابطا وهذه المسئلة طويلة الذي يول  
كثيرة الخلاف وقد افردتها قديما بالفي مستعمل واقول هنا اختلف الناس في ايراد  
هذا المثال فقال قوم من بني سنان على انه فاعل فعل مضارع تقديره يقع ضرب من ريدا  
قائما او ثبت ضرب من ريدا قائما في كماله وضعف بانه تقديره ضابطا لئلا على تعيينه لانه كما يجوز  
تقديره بوجهين تقديره بوجهين او قدّم وبما يتعين تقديره بامسائل الى الله تعالى وقال  
الجمهور بوجهين تقديره بوجهين او قدّم وبما يتعين تقديره بامسائل الى الله تعالى وقال  
اختلفوا على محتاج هذا المبتدأ الى خبره ولا فقال قوم لا خبر له وان الفاعل  
اغني عن الخبر لان المبتدأ هنا واقع موقع الفعل لا في اقيام الزندان والتقدير  
حزونه زيد قائما وضعف بانه لو وقع موقع الفعل لصح لما اقتضاه عليه مع فاعله  
كما المشبه به قال كسائي وهشام واخرون وبما يتبين الحال تسريها عن الخبر فاختلغا  
فقالوا لو ان الحال ان او قعت خبر المبتدأ كان فيها خبران مرفوعان احدهما  
من محتاج الحال والمرفوع المبتدأ واما احتج الى ذلك لانه ان كان لا يند لها من خبر  
فيكون على صاحبها واخبر به فيه فرضه فيورد على المبتدأ وقد جفت الوصف فاحس  
الضرب من خبره لو اكدت التوكيد بخبره في ريدا قائما نفسه وقال الفراء انما اذا  
وهت خبر المبتدأ فلا يضمن فيها خبر المبتدأ خبرا قائما على صاحبها في افرادة وتثنيه  
وجمعه وتثنيها من خبر المبتدأ لانه منها ذهب الشرط والسو لا بعد المبتدأ يحمل  
خبر المبتدأ وخبره في ريدا ان قائم وجاز يفت قائما ونحوه على ان كان عند وعند  
الحولين وان كان خبرا لما لم يكن غير المبتدأ لان القيام يوزن بانه الضرب فلما كان  
خلافا لتعصب على الخلاف لانه عندهم بوجه المقصود وقال ابن كيسان انا اغت  
الحال عن الخبر بغيرها بالظرف فكانه قيل ضرب من ريدا في حاله فياير وضعف قول الكسائي  
وهشام بان الفاعل الواحد لا يعمل رفقا في ظاهرين ذلك المفعول في خبره وبان  
الحال لو من خبره في احواله قائم لم يكن ان يكون فيه ضمير لانه لو كان الحذف  
احدا لكان خبره عوده على صاحب الحال المشي والمراد منه من العوده على المبتدأ  
المرفوع وتثنيته افعال افرادة انا وبمحسب ما يرفع من الخبر وان كان بغيره ان يكون  
اسم الفاعل مرفوعا مشي في حاله واحد وهو باطل وقول الفراء بان الشرط يرفع  
لا يصلح للترسية لانه لا يفسد بل يرفع اجوابه فهو مذكور في الخبر مذكور في قوله  
ابن كيسان بانه لو جازنا قدرة الجاز في الحقة ان تقول زيد قائما لانه يعني زيد  
في حال قيامه وهو مرفوع اصاحا وقال الجمهور يستدبر الخبر لا يخلو هل يجوز  
انما رة قد قيل نعم والجمهور على المنع ثم اختلفوا في كيفية دلالة هذا المطلب

اكثر

ريدا

نفسه

الحال



عن معطوف فيجب بقيا الخبر ومنع تقديمه خلك فالمنعها **في مسالة الاولى**  
 اختلف هل يجوز ان يوقى مبتدأ ومقطوع عليه بواو فذلك مثل احد ما واقع على  
 الآخر نحو عتيد الله والريح ياربها ففعل لان ياربها خبر من احد ما فليزم بقيا الخبر  
 بلا خبره قبل ثم واخرا وان لم ياربها ولا يربا لك واستدل على صحة قولنا  
 واعلم بانك والنية شارح بقاها ثم اختلف في توجيه ذلك فوجه من جازاه من  
 المصنفين على ان الخبر مذكوف والتقدير عتيد الله والريح ياربها ياربها ياربها في  
 موضع نصب على الحال واستغنى بها عن الخبر لفظا عليها ووجه من جازاه من المصنفين  
 على ان المعنى ياربها ان لم يقدروا محذوفان من ياربها ففعل ياربها ولو كان المطلق لكان  
 او يربا لم يربا المسئلة اجابا وصدق العاطف مع المسئلة اجابا **الثانية** هل  
 يجوز ان يوقى مبتدأ عطف وخبر عنه الخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف  
 كقولهم ركب الناقة فلان اولان احدها لا وعليه اكثر المصنفين والثاني  
 نعم وعليه اكثر الكسائي وهشام وجزم به ابن مالك على ان التقدير ركب الناقة  
 والناقة طلحان فحذف الموطوف لوضوح المعنى وجوز بعضهم ان يكون على حذوف  
 اي ركب الناقة امة طلحان ومثله غلام زيد صريها وعليه هذه الامور فقه الخبر  
 بان يقال الطلحان ركب الناقة اذ لم يتم ولعل سابق على تعيينه الخبر والخبر عنه  
 واحد **ثالث** وسبقه الخبر بغيره ونالها ان لم يربا بالامراء والجملة  
 وتلجوا ان احدها معنى كالمواضع والاصح ان يحذف المرفوع مع المطلق والتقدير  
 وما لهما تقديرا قديما وعلى نعم التقدير الاستحواول والباقي صفة وقيل خبر صدر  
**ش** اختلف في جواز تقدير الخبر مبتدأ واحد على افعاله **اخرها** وهو الواو وعليه  
 الجمهور ايجوز ان في المنعوت سوا اقترن بيا طيف ام لا فالاول كقول زيد مقبى  
 وشاعر ولان الثاني كقولهم تعالى وموا الغفور الودود والرحمن المحيى فقال  
 لا يريد قول الشاعر من يركب ايتى فعدايتى فمقتضى تصنيفه **الثاني**  
 المنع واقتضاه ابن عسكرو وكثير من المفاداة وعلى هذا فاولئك من جعل الاول  
 خبرا والباقي صفة للمبتدأ فمقتضى جعله خبرا مبتدأ مقدر **الثالث** ايجوز ان  
 التمهيد بالامراء والجملة فالاول كما تقدم **والثاني** نحو زيد ابو قام افرو  
 خارج والنع ان كان احدهما مفعولا او المفعول والمربع قدره وان كان  
 منها واحدا نحو الزمان حلو فامض الى ثم وزيد عسر سيراى امسبط وهو الذي جعل  
 بطلان تزييه وهذا النوع يتبع في غير المصنفين ان مجموع الخبرين فيه بتدنية واحد  
 ويجوز ان على استعماله بالقطعة كغيره من الاخبار المتعددة فيقال هذا حلو وحاض  
 قال اصحاب البديع ولا يجوز الفصل بين خبرين ولا تقديسها على المبتدأ عند  
 اكثر من ولا تقديسها معا ونا خيرا اخرها جازم بعضهم ومن ذلك جعل التقديم  
 ثلاثا قولنا ككسبية المتن **ص** وتبوا الى مبتدأ في خبر اخرها **م** جعل  
 خبر متلووه وهكذا ايضا في قولنا الى خبر متلووه او جيا افرابا لروابط عكسا والحق

ثانها  
فوقه

لذلك

خلافا للغة لغة في الموصولات **ش** اذا تعددت متبنيات متوالية فذلك في الاخبار  
 عينا طريقان احدهما ان تجعل الروابط بين المتبنيات فتجوز عن شرط وتجعله مع  
 خبره خيرا لما قبله وهكذا الى ان تجوز عن الاول بتا لية مع ما قبله وتبين خبر  
 الاول الى خبر متلووه مثاله زيد عمة خاله اخوه ابو قائم والمضى ان كان خبر زيد  
 قائم والمضربان يربا في الروابط في الاخبار فمقتضى بعد خبر المصنفين الاول **والثاني**  
 مثاله زيد عمة خاله اخوه ابو قائم والمضى ان كان خبر زيد  
 خاله يربا في الروابط في الاخبار فمقتضى بعد خبر المصنفين الاول **والثاني**  
 للاختبار روا القرون وما يؤخذ مثله في كلام العرب البينة قال وسله من الموصول الذي  
 اللق الكسان اليه ابوها ابوها اختا اخوان اخته زيد وقال ابن ابيان العرب  
 ما تدخل موصولا على موصول وانما ذلك من وضع القومين وفي مسالة صا اننى ولهذا  
 اخبر عن غير جاز ان ذلك فيه **ص** مسيلة تدخل الفاق اخبار جازا بعد مبتدأ بعض  
 شرطها كحال موصول مستعمل عام خلافا لسيبويه او غيرهما فيقولون لا يضاف اوصل قبل  
 الشرطية خلافا لما اطلق او جازا الماصرا والمصدر شرط او الامتية او مع ان اكد  
 او وصف او نكرة عامة موصوفة بذلك وخصما بن افعال وكل شرط فاق ومقتضى استقام  
 او صاف المصا شجر مجازاة او موصوف بالوصول على الماص او مضاف اليه وكل فوج  
 كل مضافة الى غير ذلك وتجوز المضافين كل خبر والفان تضمن لهما **ش** لما كان  
 الخبر شرطيا بالمتبنيات رتبها المصنفين به بالحقوم فليكن الجمع الذي رتبها بالحقوم  
 على الفعل والفعل الى ذلك فكان المصنف ان لا يدخل الفاعل من خبر المبتدأ  
 لكنه لما لم يربا بعض الاخبار رتبها يدخل الفاعلية دخلت وتوالى واخرها العني  
 الملاحظان يقتضيان الخبر مستحق بالصلة او الصفة وان يقتضيه العنود ورواها  
 على ضربين واجب وموجب اما كاشا في اي اواخر كتاب الثالث وعالم ذلك في صور  
 احدها ان يكون المبتدأ ال الموصول مستعمل عام نحو الزانية والزان فاعلها  
 والسادق والسارقة فاقطعوا وهذا ما فهم به ابن مالك وتقبل عن الكوفيين  
 والمبره والنجاح وذهب سيبويه وجمهور المصنفين الى منع دخول الفاعل من الصورة  
 وتجوزا المصنفين ويخوفا على حذف الخبر اي فيما يتل عليه الزانية اي حكم ذلك  
 ان يكون المبتدأ غير الموصول وصلة طرفه ومجوزا وجملة تصلح للشرطية  
 لحي الفعلية غير الماصية وغير المصدرة باذ شرط او فاعلية كالمصنفين  
 رتبوا وان اوقفوا وما الناقية مثال الطرف قوله ما لذي الحارزم البيضا  
 لغزوة مثاله قد يصحح ومثال الجوز قوله تعالى وما لم ينفعه في ان وقال  
 الجملة قوله تعالى وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت انكم وبيل ان ما موصول  
 سطره الفاعل قراء نافع وابن عاصم ولا يجوز دخول الفاعل الصلة في خبره ولا يجوز  
 الخاج دخولها والصلة جملة اسية نحو الذي يتلقى فله دم وجوز بعضهم دخولها  
 والصلة جملة فعلية مصدرية بشرط نحو الذي ياتى اكره فهو دم كلامه في الصلة

والصلة جملة فعلية مصدرية بشرط نحو الذي ياتى اكره فهو دم كلامه في الصلة  
 والصله جملة فعلية مصدرية بشرط نحو الذي ياتى اكره فهو دم كلامه في الصلة  
 والصله جملة فعلية مصدرية بشرط نحو الذي ياتى اكره فهو دم كلامه في الصلة

الصله جملة فعلية مصدرية بشرط نحو الذي ياتى اكره فهو دم كلامه في الصلة

لذلك



من يقين شيوخه ورواها القاء اذا خلقه شبه المتبادر بالشرط وهو ما استغنى عن اسم  
الشرط يجوز دخوله على اداة الشرط ويجوز تعقيبهم دخولها والصله فعل تام من نحو ذلك  
ان ياتي اكرمه فيقولون كذا اذا استدل بقوله تعالى وما اصابكم يوم النتن  
الحقان فبادر الله وما افله الله على رسوله منهم فاولوهم عليه واولوهم عليه  
نعموا النبيين ايم وما النبيين اصابتهم اياكم وهو كيد وجوز تعقيب دخولها والصله  
فعل مطلق وان لم يقبل الشرطية حكمه ابن عسود فاجازوا الذي ما ياتي في قوله  
وان لم يجز ذلك دخول الشرط على ما التافيت من هذا ليس شرطاً حقيقته وانما هو شبه به  
ورداً به عن محض كلام القريب واذ لم يسمع من كلامه ان يكون استغنى عن اداة  
ذلك لما ذكرنا ان الصلة اذ ذاك ما تشبه فعل الشرط ومعها دخول النكاح استغنى  
الشرط اذا اكد الوصول او وصف لهما معنى اخر ابدل ذلك وايدى بان ذلك لا يحفظ من كلام  
القريب **الثالثة** ان يكون المبتدأ انكرة قائمة موصوفة بأحد اللات الثلاث اعني الظرف والجرور  
والفعل الصالح للشرطية يجوز حمل عنده فمزمع من عند ذلك فيكون فاضم ونفس تعني  
في جازاً فمزمع فاضم من الحاج ذلك لكل من المعجم النهم **الرابعة** ان يكون  
المبتدأ انكراً فاما انكراً المذكورة وموسم مجازاً كقوله وكل ضيلة فيه فهو مشعور  
**الخامسة** ان يكون المبتدأ متفرقة موصوفة بالوصول يجوز التواعد من النساء اللاتي  
ما يجوز فكاحاً فليس عليهن جناح ومنع تعقبهم دخول الفاتحة هذه الصورة لان الحب  
عنه ليس بحقيقة بل اسم الشرط لان اسم الشرط لا يتبع تعقبه الا الفعل والمسمى الموصوف الذي  
ليس كذلك واول امية على ان اللاتي متبداً ثمان والفاء اخلية خبره لانه موصول وهو  
خبر خبره اول **السادسة** ان يكون المبتدأ انكراً فاما انكراً فاما انكراً فاما انكراً فاما انكراً  
فله ودم منه قوله وكل الذي عمله فهو حامل وقيل دخول الفاتحة خبر كل مضافة  
الي غير ذلك اما انكراً موصوف كقولهم كل نعمة فراض او الموصوف بغيره كقوله  
كل امرئ بعداً ومقدان فوط بكم المقيالي وجوز المضاف فوطهاية كل خبر يجوز قبول  
منطلق واستدل به بقوله وقابله فلولان فانج قناتهم وقوله انت فانظروا ايها  
رصيد والجمهور او لو انك على ان خولان خبره فاحمد فاحمد فاحمد فاحمد فاحمد  
الظاهر يجوز القراء ودخول الفاتحة على كل خبر مؤنث او مؤنث مؤنث فاحمد فاحمد فاحمد  
تصريحه واستدل بقوله تعالى هذا فليد قوه وقول الشاعر يا رب موسى اظلم  
فاصيب عليه ملكا اميرهم **س** والاصح دخول الناسخ على موصول شرط ويجزى الفاعل  
المان وان ولكن على المامع قيل ولعل قيل وكان نصارعا وفعل اليقين **س** خلت  
في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ اذا كان موصولاً نصت على الشرطية فاجازوا  
جوازها ونعت المامع لان ما نصت على الشرطية فاجازوا قبله وقيل الاول اذا دخل  
رأيت الناس خيرة في قوله والشيء باسم الشرط حيث على فيه ما قبله لم يكن الناسخ  
لان او ان او لكن فاجازوا دخولها كما انها مفعلة الفعل لم يتغير دخولها المعنى  
الذي كان مع المبتدأ ولذا لجاز العطف معها على معنى المبتدأ فاجازوا المبتدأ

اداة

وغيره

والاعلم

معنى

النا

والفعل

ولعل وكان فانما قوتية الفعل مغيرة للمعنى فتعوي شبهها بالانفعال فضا ونها في النسخ من  
العلم وقيل يمنع الفاعل ان وان ولكن ايضا لما تحقق الخبر والشرط فيه توقف تعقد  
عن نفسه ورد بالسامع قال تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات لم يتوبوا  
فلم عذاب جهنم واعلموا انما عنتهم مني فان الله حليم وقال الشاعر ولكن ما يقين  
فوق يكون فان عنت في ابتداء جازها اجماعا نحو انه الذي ياتي في قوله درهم  
وقيل يجوز دخول الفاعل على الفاعل لما عنتا لا يقين المعنى وقيل يجوز ابتداء دخولها  
مع كان بلفظ المضارع ما يلغظ الماضي ومع فعل اليقين كملت دون طمنت وعليه  
ابن السراج **ص** ولا يعطف قبل خبره في قوله الكوفة وجوز ابن السراج **س** قال  
ابن جيان في شرح التمهيد اذا جيت بالغاية خبرها فيه معن الخبر العطف عليه  
فكلمة عند الكوفيين واجازة ابن السراج **س** نواسخ المبتدأ الاول كان واصبح  
واضح واسى وظل ويات وصار وليس مطلقا ودام نعمة ما الظرفية وزال ما  
زال وانك وبرج وقني وقتا واخا قتل وكون ورام نعمنا ما بعددني وشية  
وقد فبصل وقدر وترفع المبتدأ خلا فالكوفية وليس اسمها وفاضلا وتنصب  
الحين وليس خبرها ومفعولا فالكوفية خالاة والظرفية ويرفعان نعمة بها باخا  
الشان وثالثا الفاعل ولا يدخل على ما لم منه الا وصف او ابتداء او وعد ونعت  
او خبر جملة طلبية ولا اذاعة المبتدأ ولا ليس على ما خبره مفعول على المامع ولا  
مادة نحوها ودام وتلوها على ذي ماض وشرط الكوفية في الباقي قد وان في ماله  
في ليس على قلت الشان والحق موصوف اذن وعاد وال ورج وحال واستحالة ودول  
وارتد ومما جات حاجتك وتعدت هاهنا عربة وقوم عدا وراح والفراسير والفرج  
والظلم وقوم كل فعل ذي نصب مع وقع لا يربى والكوفية هذا او هذه مراد اياها  
التعقيب مفعول نعمة ما لا ياتي له وسوما تعربا او الرفع اسم التعقيب **س** راي  
عند النحويين ان لا ياتي في المبتدأ او خبر فتعقب حكم المبتدأ والمارة  
انواع كان واخواتها وكلام واخواتها وان واخواتها وطقت واخواتها وما حق  
ذلك فاما كان فذهب النحويين انها ترفع المبتدأ ولا ياتي فيها مفعول ولا ياتي  
لشبه به وقع له في عبارة المبرد وغيره يسمون باسم الفاعل ومفعول الكوفيين  
انها لم تعمل فيه شيئا فانه باق على رفعه واصد له الا انه بانفصال الضار بها وقيل اتصل  
لها بالاعمال ونصب الخبر بانفاق المرفوعة ونعت خبرها ورتما يشتر مفعولا مجازا لشيء  
به عجب لان المبردة وغيره يسمون باسم المفعول وكان قياس هذه المفعول ان لا تعمل شيئا  
لما ليست بانفعال مفعلة او عملت له لالة في تميز الخبر بالزمان الذي يثبت فيه  
فاما عملت تشيئا لها بما يطلعت بها فقالوا الصيغة امين مخروبة ترفع اسمها شيئا  
الفاعل من حيث هو محدث عند نصب الخبر تشيئا باللفظ هذا مذهب سيبويه وذهب  
الوفاة ان الاسم ارتفع لشيء بالفاعل وان الخبر انتصب لشيء بالحال فكان  
زيد ضاحكا مشبه عند مجازيد ضاحكا وذهب الكوفيين على انه انتصب على

في اسم اخر

الكلام على خواص

تفصيل





الحال وزاد بوردته مضرا ومفرقة وجامعا وانما لا يتغير عنه وليس ذلك شأن  
 الحال واعترفت بوجوه حجة ولا يمنع المفعول كذلك واجيب بان لا يقع  
 الجلة ترفع المفعول نحو قال زيد عمر فاضل والجمود يكثر بزياد الظرف فاذن  
 فيه وجزا الجمود رفع الماسين بعد كان وانكره النكره بالفتح قال اذ امت كان ان  
 صفان شامة واخر من بالذي كنت اصنع وقيل ليس منها شامة الداء سذوله  
 ثم اختلفوا في توجيه ذلك فالجمهور على ان في كان ضمير ان اسما والجملة من المبتدأ  
 والجملة بوضع نصب على الخبر وتقل عن الكسائي ان كان بالفتحة ولا عمل لها ووجه  
 ان البظاوة والتفوق على غير هذه الافعال ثلاثة عشر مائة ثمانية لاشطرها  
 وهي كان واصبح واصفي قاسي وظل وبات وصار وليس وواحد شرطه ان يقع صلة  
 لا الظرفية وهي الصدرية المراد بها فيصلها التوقيت وهي امر نحو واصف في العلاء  
 والزيادة ما دوس حيا اليقظة وواضحيا وارتفع شرطها تقدمه في او شبهة وهو الذي  
 والبقا وهي زان حاضر يزال وانفك وتبرج وقبح والادعية بعين واحد باتفاق الجمهور  
 وسواء كان الفعل بحرف او فعل او اسم كقولك لست ازال اكرهك ثم ازلت لكم خالدا  
 خلود الخيال وقوله ليس بينك داعي واعتذار كل ذي عفة يقل قنوع وقوله  
 غير منك اسير هو ي كل وان ليس بعنبر وشال الذي صلاح شمل الوقت فسيان  
 ضلال بين ومثاله الدقا ولازال منكلا بغيرك قد جك الغطر وسواء كان الفعل  
 بالمفوطا به كاسلام فقدرا كقولك نفعا تذكر يوسف اذ انقضا وقول الان اجد  
 تفك تسع ما جيت بها لك حق يكون اذ لا تفك وقوله لست ازال اكرهك ان عزي  
 اذ لا زالت وقوله وارجع ما اذ ان الله قوي بمحمد الله منتظنا سجد الراجح  
 وسواء كان متصلا بفعل او متصلا بيمينه كقوله ولا ازال اكرهك ظالمه  
 غير شاي فرقة فتكونها فعله كقول الشاعر ما حيل لي زلت بعدكم منها اسكوا  
 اليك حرة الم وقوله واخرها من زان المزال التضرع بها يزول وفعل  
 تام بدم يعني تحول والحق منها من يزول وفعل متعدي يعني مازال والمهور في  
 كسر العين وقيمتا لغة بالفتح ويا لها افترقا لغة المعكرو ما شئت افضل وناقضات  
 اقشاد قشاد وقشاد وما اقشاد الاحية يمينه وذكره اللسان ايضا بوزيد ذكر  
 الصفاني فتو يمينه في ذن طرف لغة في قشام ان مازال واحاها تزل على الملازمة  
 الصفه الموصوفه مذكاة قايلا لها على حسب ما قبلها فان كان قبلها متصلة الزمان  
 دامت له كذا لك نحو ما زال زيد عالما وان قبلها في اوقات دامت له كذلك نحو ما  
 زال زيد فعلى الدام قال ابن مالك وكذا العار في ورا مبعناها قال زينا  
 عن بيتان ولا يكاد الخويعون فيمونها الامر على باستمر الغريب ومنه ما استعملها  
 قوله لا يبي الخبيث شيئا الحية ما كما فلا تحسبه دار عوا وقوله اذ انت  
 من الماسين شيئا سألنا فقد القيت في رسك المرس قال واخرت بقولي يعني  
 والرسول يعني فترام يعني خاول او تحول انتهى وقال ابو حيان ذكر صاحبنا ان

يقول  
 بغيرها كذا

يقول  
 زلا ما في ذلك

قوله

وكذلك في العرو

رويك

وي زادها بقول بعد ادبي في ان قال هذا البيت من معناه ما زال الخ  
 ماون زيد قايما ورد بانما يكون من كونها معناه ما صا وانما لها في الفعل المرتبة  
 ان ظل زيدا قايما معناه اقام زيدا قايما الهاء لم تجعل الترتيبا قايما اشراوا  
 حكا فقلت ذلك بطل قالوا التزموا التكرار في المصوب بها دليل على انه حال  
 واما البيتان فالمصوب في الاول على اسقاط الحافض اليه من شبهة الحبس والثاني  
 بغير الامة لتكثيره والحق قوم منهم انما لك مصارا ما كان معناه ما وذلك عشرة  
 امتا له كقولك ربيته من اذ اقدمه واخر من اذ كالحصان اجمده وعاد كقوله  
 فالاغريق عاد بالرسد امرا والبالد كقوله ثم التا ثلثنا كل عير عتق عسا  
 وزعم كقوله ويرجع بالكمبا مسكرات وفي الحديث ما ترجوا عدي كذا ورجا  
 بالمهمل كقوله ما المراد بالكمبا مسكرات وضوبه يحور وماذا اعيد ما عوسا لمع  
 واسم كقوله ان العداوة تستحيل مودة تدارك الهفوات بالحنان وفي  
 الحديث فاستحالت غريبا وتحو كقوله فبالل من تولى اوتوسا وارتد كقوله  
 فقال فازد نصيب والاسم قولم يا جات خاضك قبل واو لفيها اخرج من  
 عيان حين ارسله على ايام ويروي برفع خاضك على ان ما خاضك فمر لا اسم  
 استقام والتقدير ما خاضك خاضك وتضبه على انه الخرج الماسين  
 والتقدير ما خاضك خاضك وتضبه على انه الخرج الماسين  
 ماها حرة من قولم سخذ شربة حتى قدت كانتا حرة اي صارت ماها حرة وكانا حرة  
 خضر بعدت فالحقون كروا استعماله قبل الفعلين لقوة الشبه بينهما وبين صا  
 وجعلوا في ذلك خيالا ليرفعين من صاعين وقيل لا يصلح حاة الموصوفات الى صا  
 منه الزمخشر في قوله تعالى فتعبدوه ما وعيهم قصروا على ذلك المشكك وقالوا  
 في الثانية الماول ان المصوب فيها حال وان كانت في جملتها جوال القسم  
 وافتعل الماول في الاء وقصد ونحو قوم منهم الزمخشري والواقعا الماول وان  
 عصورا يقال هذا الباب لغة اذ راج يعني صارا او يعني وقع فعله في وقت العدة  
 والارواح يصل ذلك حديثا لغيرها عالما وحديث تعده وعامها وتزوج وكلاما وتقول عدا  
 ايد صا كما وراج عند الله مطلقا الى صا وبنه حال صحك وانطلاق وسع ذلك  
 المهور ومنهم ابن مالك وقال المصوب بعد ما حال اذ لا يوجد المأكولة وانما الغراء  
 في السحر واخر واخره كرهانية كتاب الحدود قال ابو حيان في قوله هذا على ذلك  
 وبما تمت انقاله البيت ثلاثين فعلا وقيل يكونون الى ان هذا وقده اذا  
 اريد بها التقرير كما نامل حوات كان في احتياجا الى اسم مرفوع وضم منصوب نحو  
 اخاف الظلم وهذا الخليفة قارشا وكيف اخاف البرد وهذه المشرطاة وكذلك  
 كل ما كان فيه الاسم الوازع بعد اسم الماسار وما ناني لغير الوجود نحو هذا الزمخشر  
 اشتر الناس ثم يقرن هذا تفصيلا والرفع اسم التقرير والمصوب خبرا لتقرير  
 اذا المعنى انما هو على الاختار عن الخليفة بالقدور وعن الشعر بالطلع وان باسم الماسارة

نحوا

قوله  
 فان هذا البيت



في دلالة هذه المفعول على الحدث فتحة قوم منهم المزد و ابن السراج والفارسي  
 وابن جني وابن جرير وابن جني والستوني والمصنوعون انهم قد اختلفوا في  
 كسرها فيقال وذهب ابن خروف وابن منصور الى انها مشتقة من افعال لم تنطق بها  
 وقد تفرقت من كلام العرب انهم يستعملون الفروع ولا يكون المفعول و قد هذا  
 والمقول بالسماح قاله وكونها اية عليك يسير وكل بوزن يعضد زقو وحكي  
 غير فلهذا فعلى كذا اطلوا لا فيت (فصل كذا) يستعملون من كلام العرب كونها طبعيا  
 مع الفروع من كونها غاصيا مع الفروع وبنيانها من كلام العرب كونها طبعيا  
 من الزمان فتبين على هذا الخلاف على بناء الفروع والجزء والجزء والجزء  
 على الحدث اجاز علمنا فيه وقد اختلف بعضهم الجوزي قوله ان كان للثاني مجاز كان  
 ومن قال ان قد علمنا فيه وقد صرح الفارسي بانها لا تنطق بها حرف جرثم قال  
 وفي علمنا في ظرف الزمان فظهر انني وكل ابو حنيفة الخلاف الذي في علمنا في ظرف  
 والجزء في علمنا في حال من منعه قال انه لا يستعمل في الحال والاعمال يستعمل  
 ومن جوزه فقال الحال يعمل في هذا وليس في هذا وكان اول امانتها المعية في اصح  
 منعه على القول بانها لا تنطق بها من عوموا عن السقوط في اجازة السين في وما  
 فيقال كان زيد قائما كونا **ص** تعدد خبرها كما مر في اول **ص** بالنع **ص** في تعدد  
 خبره في الخلاف في تعدد خبر المستند والخبر هنا اولي ولهذا اقول ان بعض من جوزه  
 هناك ما يرد من قوله وابن ابي اربع وقبته ان هذه المفعول شئت بان يتعدى الي  
 واعد فلا يراه على ذلك والجزءون قالوا في المفضل خبره مبتدأ فاذا اجاز تعدده  
 مع المفضل المصنف وهو المستند مع المفعول اول **ص** ردد الحصة الاولى فيلزم  
 كسرها خلافا لذلك في كل **ص** ترد كان واصبح واصفى واصفى وطلعت من صا قلا  
 يقع الماضى خبرا لها لا تعدد كقولنا تعالى وبست الحال ما ذكارت هناك  
 وكنتم ارضا اجالا لفة فاصبحتم بعبته اخوانا ظل وصية منوة او قول الشاعر  
 ثم امضوا كانهم ورق جف فالتوت به الصبا والدبور وقوله است خلا واعم  
 لكثرة المصنفات والتما بالذي سارج اللمع ان ظلها ثاني مفعول صا بل يستعمل  
 الماضى فعل الماضى وقال بعضهم هو مشتق من الظل فلا يستعمل الماضى في الوقت الذي  
 للمضارع ظل ومما بين طلوعها وغروبها وزعم الرافعي ان بابا من بعض صا  
 قال ابن مالك وليس بمصحح لعدم شاهد على ذلك **ص** التبع والاستفرا وجعل منه  
 بعد من المتأخرين فان اخرجكم لم يدري ان بابا تيد وصفت با مكان عليه على الجمع  
 عليه وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة للملاقاة قال ومنه من ما يجزى به قوله  
 ايض كذا وكذا كليب **ص** است كذا على طوي بحم **ص** ان كلما تذل على عزم المواق  
**ص** وكما تشرى الم ليس قيل و امرو لقصا ربيها ما لها لقصا **ص** مع هذا  
 المفعول تنصرف فيقال منها الضارع والامر والماضي والوصف الى ان الماضى لا  
 يتاقي صوغا من المستعمل متبعا للماضى فجمع على عدم تصرفها واما اذا امر فتنصرف

له

صا

يخ

والنصير



والماياد

ان كان الما ياد  
 في الما ياد  
 في الما ياد







لغزينة اختيار او فصل ان شئت في الجمع الما ليس فاجاز حذف خبرها اختيارا  
ولو بلا غزينة اذا كان اسما نكرة عامة تسمى بالاعلام فيما حكاه سيبويه ليس احد  
او ههنا قوله فاما يجوز منك فليس جوده شيش وخيلتم انه ليس باحد  
تكون من خبره خبر متعلق وما قاله ابن مالك ذهب اليه الفراء فقال يجوز في  
ليس غزينة ان يقول ليس احد ان الكلام قد يتوهم ثمانية ليس ونكرة كتوله  
فاما من احد ص وقد تل الواو جملة وخيل للشيء كان متعينة بعد الواو فاما قال  
واين مالك فيما فيه سئلناه **المؤلف** قد تدخل الواو على خبر هذا النام  
اذا كانت جملة تسمى بالجملة الحالية كتوله وكانوا اناسا يتنوز فاضحا  
والكلام بطونه النظر السند وقوله فظنوا فمهم سابق دغله و آخر  
يشي دغله العيس بالمثل هذه امه هبلا خضر فابعد ابن مالك والمهور انكروا  
ذلك وما قيل الجملة على الفعل على التام **الثانية** ذهب الما خضر واين مالك  
ايضا الى جواز دخول الواو على خبر ليس وكان المتعينة اذا كان جملة فقول  
ليس في الما وفيه اذا ما قاتلته عين البصير عباد وقوله ما كان من سائر ال  
وحيث محتومة فكما قال يختلف ليس وقوله اذا ما روي ليس ارجح لم  
يكن سلاحا لما لا و ههنا اخبره الما هو ما نكره ذلك واذنوا الما اول والثاني  
على قد والخبر من ورة او على زيادة الواو وقالوا المختص الما لثنا ص ويجوز  
توسيعها ومنعها الكوفة مطلقا واين معطاة دأمر بعضهم في ليس **ش** اخبر النور  
وسيط اخبار هذا الباب بغير الفعل والماسم اي حيث يجوز تقديم الخبر على المتكلم  
تعالى وكان حقا نصر المومنين وقال ليس البر ان قولوا وقال الكا ح ساطع اللعين  
ما دأمت منغصة لذاته باء كاد الموت والهزم وقال فليس متوكلهم وظهر  
ومنعه الكوفيين في الجمع ان الخبر فيه ضم الماسم فلا يقدم على ما تعود عليه ومنعه  
ابن معطي في دأمر وكره يانه مخالفا للنقل السابق وللقياس كسائر اخواتها والاجماع  
ومنعه بعضهم في ليس تسمى ما وهو مجوز بالسمع والخلاف في ليس قبله اوان  
عز حكاية ابنه رستويه ولم ينظر به ابن مالك فكل فيها الما جاع على اجواز بقا للقاء  
واين الرفقان وابن منصور **ص** وقد سئلوا دأمر والماسم على الماسم ووزال  
واخوته لما الماسم يجوز ان تنقير ما قاله ريدون ولم والماسم يجوز فيها  
وما وفيه اختلاف **ش** يجوز تقديم خبر هذا الباب على الما فعل الما دأمر وليس  
والماسم ما اذا دأمر فكل المتفاق عليها لما بنا مشروطة بدخول ما المصدرية  
الظرفية والرفا المضدري ما قبل ما تنقير فيا قبله واما الماسم باخرا في الاخوة  
فغنية قولان المضدري على المنع والكوفيين على اجواز ومنشأ الخلاف اختلاف  
في الماهل لما صدر الكلام او لا فالمضدريون على الاول والكتوبون على الثاني  
واما ليس فمهورا كوفيين والمدة والزجاج وابن السراج والسرخسي والغياثي  
وابن احنه والبرجاني واكثر المشافين منهم ابن مالك على المنع فيها قيا على

فبريتهم

يعطونك  
الفتن

عليها

التي

التي ونعم وسمي بجاع قدما المصروف وقد تلا المصربين ونسبه ابن جني الى  
الجهود واخاره ابن بركهان والزمخشري والشلوين وابن عصفور على اجواز لتقديم  
محول في قوله تعالى الما يومياتهم ليس صر فاعنيهم ورفق ييل ليس في الما فعال  
المذكورة واما زال واخرته فنق تقدم بها خبرها ثلاثة احوال **احدها** المتبطلها  
سواء نقيت بما او بغيرها وعليه **الثاني** الجواز مطلقا وعليه سائر الكوفيين  
لان ما خبرهم ليس بها الصذر كغيرها **الثالث** وهو الماصح وعليه المضربون  
المنع ان نقيت بما لان لها الصذر واجواز ان نقيت بغيرها فلا ولم كان ولما  
ذلك وهو ريدون لما فتح التقديمان في ما اها تقدمه على الفعل دون ما  
بان يوسط بينهما نحو ما قاتل زال ذبيد فاصح جواز و عليه الما كرون ومنعه  
بعضهم لان الفعل مع ما كذا فلا يفصل بينهما واما في سبطه بين ما و ا فمصر صا  
المافصاح و به ريدون من مالك على ما يجوز ان الما يؤول الما في الما فصل بينه وبين  
صلته بمجرها ولا دأمر لا تنصرف وقال ابو حيان القيا من اجواز لان ما عرف  
قد روي غير ما ولا يمنع فيه ذلك لان ان يثبت ان دأمر لا تنصرف فيجبه المنع من  
ويجوز ان يمتان لما **ش** قد عني قوسيط الخبرا وتقدمه وقد منع كل ذلك للمهور  
الوجبة المانعة من خبر المتقدم مثال وجوب التوسيط ما كان قائما الما زائد مثال  
وجوب التقديم ان كان زيدا وكان مالك ومثاله وجوب اخذ ما قبل سبيل الخبر  
كان في الما زائد ما وكان في الما زائد ما يجوز تقديم الخبر قوسيطه ولا يجوز تأخيره  
ومثاله ما فيها وجوب المتاحية كان فعل هذه جسيما لاجل الضم ومثاله عدي  
مدي في الما لثنا **ص** وفي تأخير الجملة ثانيا بحيث ان رفع ضم الماسم ومنع تقديم  
خبر الما من موه وفيه طوبى لا طرف ثانيا يبق لا غاها عا ريدون عفا ونكر  
ولا يلزم ما عول خبرها كغيرها فلا الكوفية وابن السراج الما عفا يجوز مع خبر  
وتقدمه **ش** فيه مسائل **المؤلف** اختلف في وجوب تأخير الخبرها اذا كان جملة  
على قول احد عفا يجب مطلقا ولا يجوز تقدمه ولا في سبطه سواء كانت اسمة  
ممكن ان زيد او قائم ام فعلية رافعة ضم الماسم نحو كان زيد يقوم امر غير رافعة  
ممكن ان زيد بمجره عفا ومنع ما المنع في ذلك عدم سماعه والثاني الما مطلقا  
يجوز التقديم ثم في التوسيط وكذا ابن السراج انه القيا من وان لم يسع ومحمد بن  
مالك قال لا نه وان لم يسع مع كان قد سمع مع الما مبتدأ لقول الما زيدا الى  
سلك ما امة من محارب ابوه ولا كانت كلب نقصا ره قال وقد لاجواز مع  
لان لوه مفعول في قوله تعالى اقول لا اياكم كانوا يعادون واسمهم كانوا  
يعادون وتقدم الما العول يودن بتقديم العايل والثالث المنع في الفعلية  
الرافعة لضم الماسم واجواز في غيرهما وصحة ابن عصفور وقال ابن السراج  
في باب ان كان اذا اخبرتها عفا اسمها وخبرها الما مبتدأ او خبره لوانها  
من كان يقوم زيد على ان يكون يقوم ضمما مقدما فقلت يقوم زيد الما



والخبر **الثانية** لا يجوز تقديم الخبر مع تأخير مفعول الرفع فلا يقال قائما كان  
 زيد يأنه أي كان زيدا قائما أبوه لما فيه من الفصل بين الفاعل ومفعوله الذي  
 هو كونه منه فان كان مفعولا منصوبا لم يكن **ثالثا** كان زيدا لمعناك ففعلنا قولنا لكنا  
 يقع التقديم ولا يتبع لانه ليس خبرا ناصبه لكونه فضلا فان كان ظرفا او مجرورا  
 جازم لا يقع اجاءا لان المقرب تسع في الظروف والمجرور ما لم تسع في غيرهما  
 نحو سافر كان زيدا اليوم وراغبيا كان زيدا ضيق **الرابعة** قد مر ضرور  
 اجتماع تقديم خبرا متبعا ان يتبعا وتبعية التعريف والتكثير والبيان ولا يجري  
 ذلك هنا في ظاهر الامر بل ان نصب الخبر بيبينه فيجوز ان اخذ زيدا ولم يكن  
 خبرا منك اذ كان خبرا عن المجرور وحيث اخذ الخبر للمباشرة نحو سافر زيدا في  
 خبره يتيقن ان كان متبعا لولا **الخامسة** قد خبا كذا المضربين انه يجوز ان يلقى  
 كان واخواتها نحو قول جبريل مفعول وحال وفيها الما الطريق المجرور فلا  
 يقال كان لمعناك زيدا اطلاقا ولا كان لمعناك لا زيدا وهذا الحكم غير  
 مختص بباب كان بل يمتد الى ما قبلها من الفاعل ما نصبه غيره او رفعه فان كان  
 مفعولا للمجرور او مجرورا جازما اذ كان مع تاخير الخبر تقدمه للتوسيع  
 في الظروف والمجرورات ويجوز ان يكون ظرفا لثبوت وقطاعة من المضربين منهم ان الصراح  
 ان يكتفى بغير ظرف ايضا لوروده في قوله ما كان اياهم عطية عودا  
 واجيب بان كان اسم خبر لكان مستتر فيها وعطية مستند اخبر عوده الجمله  
 خبر كان اطلاقا منك زيدا وكذا يجوز تقدمه على كان نحو طعنا منك كان زيدا  
 اطلاقا عليه قوله تعالى وانفسهم كانوا يظنون واعلم انه يتأتى في كان  
 زيدا اطلاقا لمعناك اربعة وعشرون تركيبا وقد سقينا في المسألة والنظامين  
 وكلها جائزة عند المضربين الما كان لمعناك زيدا اطلاقا ولا كان لمعناك لا زيدا  
 واما ان كان لمعناك زيدا **سادس** اذا اجتمع معرفتان فاقول المتدا وقيل  
 الخبر غير المعروف الما اشارت مع غير خبري واما ان كان وقيل ما اراد بنو  
 سلقا وقيل ان قام مقامه او شبهه وقيل ما صح قولنا او كوتان يسوع  
 خبر في الخبر رهنما وان تعرفه عن نكرة لا اليها شايخ ان افاد والنكرة غير  
 صفة محضة **سبعة** اذا اجتمع في باب كان معرفتان فقولنا يتيقن من سائر خلافه خبرا  
 الما قول الساقية المتكررة والخبر مع زيادة اقوال اخر فقيل خبرها خبرا  
 حكيمة الاسم والمجرور الخبر وعلمية الفاعل وان ظهر وان عرفت وان مضاي  
 وان صغور ونحو ظاهر ملام شيعية فانه قال واذا كانا مترقبين فانت بالخيار  
 ايها حكيمة فاعلم رفعت ونصبت الامر وقيل ينظر الى المخاطب فانه قال  
 واذا كانا مترقبين فانت بالخيار ايها حكيمة فاعلم رفعت ونصبت الامر  
 وقيل ينظر الى المخاطب فان كان يعرف احد المتربين ويجعل الامر بقيل المعلوم  
 الاسم والمجهول الخبر نحو كان اخبركم عن اذا قدرت ان المخاطب يعلم ان ليكر اظا

ان كان الخبر مع تأخير مفعول الرفع فلا يقال قائما كان زيد يأنه اي كان زيدا قائما أبوه لما فيه من الفصل بين الفاعل ومفعوله الذي هو كونه منه فان كان مفعولا منصوبا لم يكن

وبمهل

وبمهل كونه عارفا كان عروا خابرا اذا كان يعلم عروا وبمهل كونه خابرا وعرفا هذا  
 السير في ذابن البارز وابنا الضايح وحلوا كلاما شيعية فليما اذا استويا  
 عند المخاطب في العلم وعدمه وقيل ان لم يتبين في رتبة التعريف جعل الما عرف  
 منها الاسم والمجرور الخبر نحو كان زيدا متاجبا الدارة وقيل الخبر غير المعروف الما اذا  
 اصبح اشارت مع غير خبر فانه جعل الما اشارت الاسم وان كان مع عرفه كالمعلم  
 والمضاد الي الضمير بكون هذا اخا لان الخبر اجبت بتقدم الما اشارت لك  
 التنبية الما فيه اياض المصنف فلهذا كان هاندا ارفع من هاندا انا ولا  
 ان كان احدهما ان وان واستغنى عن المتعديين فان الاختيار بينهما الاسم والمجرور  
 الخبر ولهذا اقر الكذا لفرافا كان جواب قوله بل ان قالوا نصب جواب لشيء  
 بالضمير في حيث انما هو موصوفان كما لا يوصف فعول لا يصح انما اضع مع حرفه  
 خبر فان الاختيار جعله الاسم لانه اعرف وقيل الخبر ما اراد ان يشاء مطلقا  
 نحو كان عموك عنك وكان زيدا زيدا وقول الشاير وكان عموك زيدا  
 برئ من اثبت الهداية لنفسه ولو قال وكان هاندا يميز اضللت به لا يثبت  
 الما ضلالا وحل هذا ابن المطراوة وقيل الخبر ما اراد ان يشاء بشرط ان يكون واحدا  
 قائما مقام الامر او مشبهه كالمساكين الاولين بخلاف ما اذا كان موصوفه  
 ما يثبت وقيل ما صح منها جازما في قوله الخبر والمجرور الاسم حكى هذا الما قول ابو  
 حيان ثم اخذ ما تبع الجماعة نصب ما بعدها فقال اذا اضع معرفتان في هذا الباب  
 فان كان احدهما قائما مقام الامر او مشبهه به فالخبر ما اراد ان يشاء وان كان هو  
 نفسه فان عرف المخاطب اخره ما دون الامر فالعالم هو الاسم والاخر الخبر وان  
 عرفها او جعلها فان كان احدهما عرف من الامر فهو الاسم والمجرور الخبر الما اشار  
 مع الضمير واذا استويا في التعريف فانت بالخيار ان كان احدهما ان او ان المصنفين  
 فانه يتبع بين خبر الاسم قال وصير النكرة وان كان معرفة فانه في باب الاختيار  
 يقال لمعناك النكرة اذا اجتمعت مع المعرفة لان تعريفه لفظي من خبر علم على  
 سره فلو انما ان تعلم من يوفى نفسه فلا واذا اضع نكرتان فان كان لكل منهما مفعول  
 فلكل الخبرا رعايت جعلته الاسم والمجرور الخبر نحو كان دخل قائما وان كان زيدا  
 وان كانا مفعولا مفعول واحد فالاخر فالذي له المفعول هو الاسم والمجرور الخبر نحو كان  
 الما حكايا فاما يجوز ان قائم كل واحد اذا اجتمع نكرة وتعريف فالمعرفة الاسم والنكرة  
 الخبر ولا يبيك الخبر التعريف مذهبنا لمجوز ان ما لك العكس اختيارا  
 بشرط ان لا يكون النكرة غير صفة محضة قال لانه لما كان المفعول متبعا  
 بالفاعل والمفعول متبعا بالفاعل فلو كان يفي هذا تعريف المفعول عن تعريف المفعول  
 كما جاز ان يفي باب الفاعل وسر زيدا وقوله كان سلافة من بيت راسه يكون خبرا  
 عن راسه وقوله ولا يكون مفعولك اذ اخاه قال وقد حل هذا الشبهة في باب  
 ان عمل ان جعل فيه الاسم نكرة والخبر معرفة كقولنا وانما ان اسب سحبا شعرا

وبمهل







ولو يكون الطغام تروا والرفع على تقدير ولو يكون عند كثر أو على تقدير كان تامة  
 فان لم يحسن تقديرها ذكر امتنع الرفع كالمبيات السابقة وسنله يتيو به بقولك  
 انزاد بايهم افضل ان زيد او ان عمل والثاني في تقديره ان فقط اذا اذ اسم كان على نحو  
 بحر سواه فتركت ان بللام ما كقولهم تتررت ترسل صالح الى صالحا فطال وامنز  
 بايهم افضل ان رقيت وان عمل فصالح وزيد بالنصب على تقديره ان لا يمكن صالحا وان  
 يكن زيدا وحكي يونس فيه الجع على تقديره ان لم يزل صالح او لم يكن تتررت بصالح  
 فتدبر في بطام واجازة في زيد على تقديره ان تتررت بزيد وان تتررت بغيره ففقه  
 ان يزل على طامه وقصر عنهما على تسامح لان الجع حرفا المحذوف تسامح غير  
 متسام قال ابو حسان والصواب مع الجمهور لما في الاول من التكلف ولم يسمع مثل  
 ذلك بغيره لو اضلا وتولي جعل تالي العا الى اخره اشتبه به اذا لم يزل في غير المثال  
 السابق يجوز فيه ايضا الرفع والنصب والاول ارجح من الثاني المحذوف منه شيء واحد  
 وهو المستند ومع النصب شيان واما في وقوع المسببة بغيره فالجاء اكثر والتقدير  
 في الرفع فالله محله بغيره والنصب على حذف كان وانما كان الذي يحذفه خبرا  
 او على ان كان في قوله تعالى خذ اذ على القول بفعل لا يوزن في قوله ويحذفه خبرا  
 شرح لك ان في سبيلها خذ فخذ بغيره اوجه احسنها ان نصب الاول ورفع الثاني  
 وانصبها فكسبه وينما نصبها ورفعها ثم قال ابو حسان انما تسامح في انما  
 في نصب الاول من الحذف بغيره فتح رفعه وما في نصب الثاني من التسامح بغيره  
 رفعه قال ابو حسان في محضه بل دفعها احسن لقلة المضار فيها بالنسبة الى اظهرها  
**القسم الثاني** ما يجوز بقله وذلك في ثلاث صور **الاولى** في الثانية بعد هذا  
 تأمل قال ابو حسان يجوز في محله بغيره من الحروف الدالة على الفعل اذا تقدم بديل  
 عليه لكنه ليس بكثيرا استعمال الثالث بعد ذلك بقوله سركسولا قال ابو حسان  
 البديل ان كانت مولا والاول بفتح الهمزة التي ارتفعت انما انما في قوله واما  
 سانية ليو شابل وانما انما ان يلوها اولها واما وقوله ونحوها وقول السهل  
 وسننها سالة قوله ارمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان قيل سبلا  
 قال سيبويه اذا ارمان كان موزع الجماعة **القسم الثالث** ما يجب وذلك  
 في صورتين **الاولى** بعد ان المصدرية اذا عوض بها كقوله اباحاشة امانت  
 وانقر اي مان كنت فخذ في اللام اختصا كانه لا في ذلك فانفضل الضمة وحي  
 بيا عوضا عنها والترم بعد كان ليل يجمع بين المعوض والمعووض منه والرفع بعد  
 كما اسم كان والمضروب خبرها هذا هو المعوض في المسئلة وبقية احوال افر  
 فوهم بعضهم ان كان المحذوفه في تمامه والمضروب حال وزعم ابو علي وابن جني انما  
 في الرفع في الناصبة لقومها عوضا عن المضروب في الرفع في الرفع وزعم الجوز  
 ان ما زاد في عوضه في قوله لا لمتها نحو ما كانت منطلقا انطلقت ورد بها  
 هذا كلام مربي مربي المثل فيقال كاسم ولا يعتبر في هذا الوضع من وضع قياس

الامر

ابو حسان

بها

زيادة

زيادة **ما الثاني** بعد ان الشبهة اذا عوض منها ما وذلك قليل بالنسبة  
 للاولى فتعلم افضل هذه الاما لا اذ ان كنت لا تفعل غير وقول المراجع امرحت  
 لما في لوان ما لا لوان فوقك لك او جلا لاه او ثلة من غنم املا لا اي ان كنت لا  
 تجده غيرها وما عوض من كاه وسننها وادعت بوزن في ما تقادير من جها ولا في الثاني  
 لغيره كان يوجب غيرهما وانا كان هذا قطلا لكثرة الحذف وما يحذف مع المحسورة  
 معوضا عنها ما المية هذا اوقلت اما كنت منطلقا انطلقت ما ت ما زاد في  
 م عوضا ولا يجوز اما انت منطلقا انطلقت بحد وكان **م** ويحذف لسانا كسنة  
 جوما والثانية اقل ما لم يوصل بغيره وساكن خلافا ليويس **م** يجوز حذف نون  
 لان تحذفها بشرط ان يكون من مضارع بخلاف الماضي والامر محذوف بالكون  
 بخلاف المرفوع والمضروب والخم في الحذف وان لم يوصل بغيره نحو ان يكون فلن  
 تسام عليه وساسا كن نولم يكن الذي كثر في اسئلة ما اعتقت فيه الشبهة ولم انك  
 بغيرها لم تكن المصلح في لم يكن يتبعهم **م** وسواء ذلك في الناقصة كالمثناة والثامنة  
 لكن المحذوف فيها اقل نحو وان تكل حشنة بالرفع قال ابو حسان وحذف هذه النون  
 شاذ في القياس لما في بغيره الكلمة لكن مسوقة كيرة لا استعمال في قوله والنون محذوف  
 الكلمة وانما في محذوف لا قاة الضمير لان الضمير في قوله لا صلة كارة نون لدا في  
 الية تفصيل لونه ولا يجوز له وما عند الساكن ما لها تحرك حيزه ينضف السب واجاز  
 يوزن حذفها مع الساكن واقفا انما لك تسامح بقوله لم يله الحق سوة ان هذا جبه  
 رسمه كاد قد تعنى بالشدة وقولته فان لم تكن الحاء تزدن وسامة وقوله اقام  
 نك انما جات من همة العتيق والجمهور سا لوان ذلك محذوفه وساقا له انما لك  
 من ان الحق حذف في التخفيف ونقل اللطاة والفعل في قوله قبل الساكن انما  
 فيكون المحذوف حيزه اولى ورة في حيزان باء التخفيف ليس هو العلة اما العلة  
 كثره الاستعمال مع شبهه محذوف العلة وقد ضعف الشبهة لا تقدرة قول ابو حسان  
 والعلة المرتبة تزول بزوال بعض جزاها **سبلة** ان يبين الحروف في هذا  
 ما الثانية عند اهل الجواز وزعم الكوفي المصنف بغيرها باسقاط الساكن ونسبته  
 بقا السكون ان تفقد الم او انا واما لما ينصب ان تزل الثاني سبلة الاول دورا  
 ان كان صفة واما ل منه خلافا للضمار في بغيره نحو في قوله وفقدان في جواز الكوف  
 نصبه ونسبته ما فاقية خلافا لهم وما خلافا لقوم ما خيرا خيرا خلافا للفر  
 منطلقا والمخضرب مع الما وقيل في نصبه لغة وسنوله خلافا لمن كسبان وسنعه انما  
 منوفا ايضا ونقد هذا الخلاف انما الامم عندهم يجوز سبلة لا خيرا وعندي  
 علمه ولا يقدم منوفا كما حال وانما يجوز ان قصده الرد **م** اصل الفعل بلا فعال  
 بديل ان لا فعل لا يولد من فعل الا ما استعمل زابدا نحو كان اوني في الحرف نحو قلما  
 وتوابع غير محذوف وما عمل في سبلة بالفعول واما الحرف فتقدمه ان  
 اقصى في حلقه ولم يزل في سبلة الجوز منه عمل في واما لم يحسن ان اقصى في

نونها

فلانك في ضيق

العلم على ما انشأه  
المشبه بغيره

3  
شدة  
91



تقول منزلة المفسر لم يجعل فيه ما لم يجعل في الشيء فليس قيل غير المختص  
 ولها شيان احدهما هذا وهو علم فيما لم يجعل في الحروف وقاها بنوهم فلم يجعلوا  
 والثاني خاص وموكلين كونها للشيء وادخله في المبدأ او المبدأ فخلص المختص  
 لهال كما ان ليس كذلك وانما هذا السبب اهل الجوار فاجلوا علما فرفعوا امرها  
 المستد اشفاقا ونصبوا الخبر لها قال تعالى ما هذا بامرنا من امرها ثم هذا  
 مذهب المصنفين وزعم الكوفيون انما جعل شيئا لغة ايجازية وان المرفوع فيها  
 باق على ما كان قبل دخولها في المصنف على استقاما التامان القرب لا كاد تنطق  
 بها المبالغا فاذا دخلوها عوملوا منها المصنف كما هو العود عند حذف حرف الجور  
 وليس متواشيل عند المفسرين الباء وغيره وروى كسيرة الحروف الجارة حذف ولم ينصب  
 ما بعدها وعلى الاول لا حالها على لسان شرط احدها بقا التي فان انتقص بها بطل  
 العقل نحو ما محمد بن رسول وكذا اذا بدل من الخبر بدل مصحوب بالانحياز يدعى  
 بالاشياء فيعمد به لا تخاد حكم البديل في المبدل منه وخالف في هذا الشرط فيزيوئوس  
 والشلوب المصنف مع الجاء مطلقا لورد في قوله وما الذي استحقها يا هات  
 وما صاحب الحاجات المأمونة وقوله وما من الذي يعينها اذ لا يترك ليل  
 المانكا لا واجب بانه نصب على المصنف اي يظل ذلك لا يفتقد بعدا به تعديسا  
 في يرد في وراثة بنو ابي ذر ولا ب وقال في موضع نصب ان لان المصنف هو المصنف والفتي  
 نحو ما زيد الماحال او من لا يترتب عنه نحو ما زيد الماحال وقال في موضع ان كان  
 صفة نحو ما زيد الماحال وقال الصنف في المصنف لا يجوز نصبه لكن على الاستشمال المبدل  
 وان انتقص بغير المصنف المصنف عند المصنفين نحو ما زيد عرقا من ارجاء الفراء  
 المرفوع المصنف الثاني فقولان فان زيدت فبعد ما تطل العلة قوله فان طينا  
 حسن ولكن قوله بنو عدان ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم الحرف  
 قال ابن مالك ولما كان على ما استحقها قياسا شرط في الشروط المذكورة لان  
 كلامها حال اصلي فالقينة فليتها تقوية والعلة منها او عن بعض توهين واحق  
 المارعة لمزورا الوهن عند عدمها في المصنفين فقولان لان مقارفة ان ترتيبا شغها  
 ليس بان لغز لا يليها ان فاذا وليت شيئا في الاستعمال وتطل الماحال انتم  
 في ذهب الكوفيين الى جوار المصنف نعم لان وروا قوله ما ان انتم ذهب واما  
 بالذهب والبصير على ان ان المذمورة زائدة كاقترانها الكوفيين في  
 كذا حكوه ويحوي ان الخلاف في اعلاها يستمر ان يكون مرتبا على هذا الخلاف الشرط  
 الثالث ان لا تكون ما فان اكد بها تطل العمل نحو ما زيد قائم قال في القدر  
 وهو كاقتران وحكي بوجه الفارس عز جملة الكوفيين اجازة المصنف كقوله  
 في نيك المصنف شيئا فانما في عام احدهم صا واجيب بانه ما اذا ما  
 ايد في جدي الحرف ثم استدا ما فليست موكدة الشرط كذا مع ما في الخبر فان تقدم  
 ارتفع كقوله وما نحن ان يمدح الموهبة ونحو ذلك كقوله مطلقا عن شافيا

ت  
عام  
شبه

بها

سجنتون

تأنيلا

زيد

زيد وجوز المصنف مع المصنف قايما الما زيد وحكي المصنف ان ذلك لغة شع ما  
 شيان اعقب وقال المصنف اذ هم في من واذا ما سلم بشره وقال آخر  
 عريان اذ ما سلمنا بحران والجمهور اذ لو اذ لك على احوال نحو فيها قايما زحل والخبر  
 نموذج ومما القائل ان ما سلم في الوجود واد امتنع المصنف في حال تقدم الخبر  
 فترتفع مع قوله اولى نحو ما سلمنا زيدا كل واجازة الكوفيين وابن كيسان  
 صنفه في ما سلمنا ولم فان تقدم الخبر وسقوله ونحو حرف او جاز وروى في  
 الدار او ما عندك زيد وما في انت معينا فاقول احدها مع المصنف كغيرها  
 والثاني نحو اذ للتوسع نينا والثالث جواز المصنف ان كان الطرف المذموم  
 الحرف والفتح ان كان هو الخبر وموطا به كلام ابن مالك في كسبه وضع به في الالف  
 الكبرى ومنها وابن هشام في الجاع وعند في غير هذا وهو المصنف ان كان الطرف  
 المذموم الخبر والمصنف ان كان معوله وما عطف على خبرها بذكر بل رفع ونصب غير ما  
 اورد وضع قوم نصب معطوف ليس مطلقا ولا يغيرها الموهوب واخذ في ذلك ابن  
 وما اسما ولا خبرها تام تكلف بان وسد بنا المذمومة نحو ما في مصنف الاول  
 ان اعطى على خبر ما بذكر او بل تعين في المعطوف المرفوع نحو ما زيد قائما لكن قاعد  
 او بل قاعد على انه خبر مبتدأ المذموم اذ هو ولا يجوز ان المصنف ان المعطوف بها يجب  
 وانما قبل المانية المنقلا ما المعطوف بغيرها فيجوز فيه الممان والمصنف اورد نحو ما  
 زيد قائما ولا قاعدا ويجوز ولا قاعدا على احوال نحو ما زيد قائما في المعطوف على  
 خبر ليس مطلقا سواء كان بذكر او نفي ام بغيرها نحو ما زيد قائما لكن قاعدا ولا قاعدا  
 والعرف خلافه الثاني اذ دخلت مزة الامتناع مرفوعا ما اجازة في غيرها  
 عز العمل نحو ما زيد قائما كما تقول انت قايما الثالث اجازة في احوالها  
 فاشد فقلت لها والله يدرى مشارف اذ اضربت الموهوب ما الله صالح اي ما يدرك  
 ومع المصنف ذلك المصنف الموهوب صنف اسم ما قايما على ليس في احوالها ولا قول  
 زيد ما مطلقا تريد ما هو لا خبرها كذلك فان لغت بلان جاز شيئا لم يكتوله  
 لما هو فان من حديث ولا حال التقدير فاصح ولا حال تنبيه اي في حديث  
 الخامسة مذهب المذمومة انكوت مع ما شيئا بلا مع ما بان وليك كما قالوا بان وليك  
 والاشد المصنف ما بان لودت علينا حجة قيل على من يعرضها حق قايما في  
 ان الخامسة عند اهل العالية الشرط ترتيب وتقدم تقصيرا انكوت المصنف  
 وقيل ما بان المصنف ان الخامسة عند اهل العالية الشرط ترتيب وتقدم تقصيرا انكوت  
 القياس ان لا تطل فلهذا في نسخ اعلاها المذمومة اكثر المصنفية والمذمومة في المصنف  
 والماز اعلاها انكوت في الكوفيين وابن السراج والعارفين وابن جني وابن مالك  
 ونحوهم يوجبون لك زعمنا ما في المصنف وتكونها لترا كذا في السماع على من اهل الخامسة  
 انكوت ما تعلق ولا ماذن وان احدث من احد الما الخامسة ترسم انكوت الما الخامسة  
 ان قايما فانكوتها فليكن انما ان المذمومة وقعت على فليكن قال فاستثنية فاذا

فيهم

اولا المرفوع ان  
 المختصة الثانية







لا غلام سفر الحين مذكور اي لم القوت الرابع انما قوف جرحه فمقتل انما كان  
قال النكر والشكر طلقا من لسانه او ان ذكره ولا تهي خاص بالمرور  
احكام لان انما قد تكسر تاوها وانما قد نصاف اليها حتى لفظا كقولك وذلك حين  
لان او ان حمل او قد يرا كقولك تذكر حب ليل طاة حيا اي حين طاة حين تذكره  
تذكره لان حين قد يرا ضافة الحين وتبقى التاك كقولك الها طعون فحين طاعنا طعن  
ارادهم الها طعون حين طاعة حين ماسن طاعف مذكور حين مع ما قاله ابن مالك وقد  
جاءت من غير ضافة اليها حين ولا مذكور بعد ها حين ولا مراد في قول ابن مالك  
ترك المتأخر لنا الكنايه وتو لوانا لم يعثر القوار وهي هنا حرف تقي بكونه حرف التثنية  
ومحمل وليس عاملة والعلف على خبر طاة العامة كالعلف على ما فينصب وترفع  
معدلات حين جرح واحين طعن فيعين الرفع في محلاته حين قلن بل حين صبر ولكن  
حين صبر سنة تزداد الباق خبره ليس واما كوزيد كان اسما خلا فان  
هنا مذكور في ستمل اسما وقاله هشام مطلقا والكسائي او كان التثنية ولا  
تتمتع بالحرفية فلا فالماي على ولا منصوب خلا فال ككوفية فيجوز بعد ان وفي  
مقدرونا لثمانية بعد ان فصل بقوله وقد تزداد بعد تقي فعل ناسخ ولا ومنع  
قيا منها ابن عصفور ولا التثنية واسم الميم موحدا وصبر مبتدأ بعد هل ولكن  
وليت وان بعد تقي وروى قال ابن مالك وقال شفيق وخالفه ابو حيان وابن  
وكل موجب سنة تزداد الباق خبره ليس وكذا كان متعينا نحو التثنية يكاف ومارك  
تغافل وفائدة زيا واما رفع قوم ان الكلام موجب لاحتمال ان الناصح لم يسمع التثنية  
اول الكلام فينوي به موكبا فاذا اجاب باليا ارتفع التثنية وكذا لم يزد على خبرها  
الموصف ولا يجوز ليس زيد الانقياد ولا مازيد الجراح فلو هيدين كان غير اسم  
سا وخبرها لم يزد دخول اليه عند الفراء واجازه البصريون والكسائي موكبا يدان  
بقايم ولو كان الخبر ملام لم يزد دخول الباعده هاشم واجازه البصريون والكسائي  
نحو مازيد ملام ولو كان الخبر طوعا فان جاز ان يستعمل استا جاز دخول الباقيا  
وان لم يستعمل استا كيث لم يزد عند البصريين واجازه هاشم نحو مازيد بحسب واجاز  
الكسائي وخبرها لم يزد اذا كان كافي التثنية حكم ليس كذلك ولا يجوز دخول  
الباقيا بحسب واجاز في بل يزد على خبره لثيمية خلا فال للدارس والرحماني لورود  
ذلك في اشعارهم فيهم وترجم وكان الباقيا دخلت الخبر لكونه متعينا لكونه  
مستويا بل لئلا يزد على ما لم يكن بقايم واستناعتها في كنت قايما ولا يجزى ايضا  
بالخبر المنصوب خلا فال ككوفية فيجوز ولو قطل عمل ما لزيادة ان او تقدم  
الخبر الى مع قال لترك ملام ان بومالك بوايه ولا تضعف قوايه وقد تزداد  
في خبره ناسخ منقول من ان بقايم قاله وان مدت الميدي الى الزاد لراكن بالعام  
بذا شمع التورما بحال وقاله فلما دغاني لم يزد في مقتدره وقد تزداد في خبره  
ما كقولك فكن في شفيها بوملا وشفاعة يعثر فتيلا عن سواد بن قارب

الغلام على قوله الباق  
حين ليس واما

حاله

ومع قيايم ذلك والمسلمين ابن عصفور وقد تزداد في التثنية قالوا لا خبر  
يخبر بعد النار اي حين وفي اسم ليس ان اثار الخبر وفي خبره مبتدأ بعد هل  
كقولك اما هل اخو عيسى لذي يديهم وفي خبره كقولك وتكن اجرا لوقعت  
بهين وفي خبره كقولك الحلية ذا الغنير للذي يديهم وفي خبره كقولك تغد لي  
ودونه كقولك تعالي او لم يروا ان الله اليه قوله بتار وقول الشاعر فالكما اوت  
بالجرب وذكر ابن مالك انما تزداد في محاله المنفية كقولك فارحبت بخايمه وكما  
اي خايمه وتارعه اي خييان باحتمال كون الباقيا محال ما زيدة اي الحاجة خايمه  
اي شائسة الحاجة وجودها حقت زيادة الباقية كل موجب نحو زيد بقايم واسمك  
بقوله تعالي خرا سمية عليها واولة المهور على خبره المدي وقاع سنة سيلة طاعف  
بعد ليس واما وصف تلاء سبي دفع والوصف ماله او صلبا مبتدأ وخبرها او حين  
حاز عطية بعد ليس على اسمها والوصف قبل خبرها وجران جرحها وحين بعد ما  
الرفع وخوز الكوفي نصه وروى ان حذف وا طلق هاشم فان تاخر الوصف في الخبر  
جاز دونه خلا فال لقدماء سنة اعطف على خبره ليس واما وصف تلاء سبي اعطف  
الوصف ماله مفعول او رفع به السبي نحو ليس زيد قايما وما زاهبا اخوه وما زيد قايما  
وما زاهبا اخوه ونحو زحيل السبي مبتدأ موحدا والوصف خبره فيجب مطابقة وان  
تلاء اجنبى غير ليس يعطف المثلوه على اسمها والوصف قبل خبرها فينصب نحو ليس زيد  
قايما ولا زاهبا مفعول مفعول مفعول قبل زيد زاهبا قبل قايما فان كان الخبر موحدا  
جاز قايما الوصف ايضا نحو ليس زيد بقايم وما زاهب عمر ونحو انما لثني الرفع قبل لا تذا  
والخبر قبل لا يجوز ان يصب في الماوي بل ينعين الرفع قيايم على ما ورد بالناص  
حكي سيبويه ليس زيد وما اخوه قاعدين وقيل لا يجوز الخبر الثانية حدثنا عن اعطف  
على عاملين ورد ما به يلقونه مذكور موكبا بالمتقدمة وبالمنطوق قال ليس عليك  
سهيما وما طاربا عنك ما موحدا سنة واما في ما فينعين الرفع سوكا نصب خبرها  
امر موكبا خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبرها عطف على اسمها كقولك لم يكن ما  
معتبرا لك حقه وما شقي مفعول واسم مفعول واجاز الكوفيون النصان نصب  
الخبر والجران جرحا مازيد قايما خلافا سنة اي اذا قام لم يزد على خبره ويقال  
عندهم مازيد ينطبق وما خارج عرو باجر فان حذف لا نحو وخارج استمع الجعنة  
الهاشمية ما فانه يجزى كان لم يجزى وتوافرا الوصف في العطف نحو مازيد قايما  
وما عرو خارج جاز مع الرفع النص عند سيبويه والخطيب والكسائي وهاشم ومنع  
النصب الجعنة القديمة التي ورد عليها سيبويه سنة الثاني لما ذكره وروى او مشك  
وهلله واذن والام المقارنة الفعل وجعل وطلق سرا وتساوا بالياء واخره مكن  
والنساء ثبت لشرع فيه وعسى واخلاق لثيمية وزاد ابن مالك وابن طريف  
والعراق سيبويه وشعيب قام وانما زيد كارب وقارب وقارب واحادوا احادوا  
واشقي وشاؤف ورفق وكون واثر وقعد وذهب وازدلفه ولف واللف واللف

من

ويجوز

لي

زيد

او لم يزد فلا

الغلام على فعل الامة  
رفع الاسم ونصبها





ثانياً وأسف وتعضهم طاروا ويرى وتب والضم ابتداءً وعباء قد نرد على ثانياً  
 وقيل يوم معناها وقيل كريب للشرع **س** الثاني من نواحيه ابتداءً انفعال  
 المقادير وتسميتها بذلك على بنية التعليب اذهيلاً لتمام **المقول** مما للقاء  
 الفعل وموسسة الفاظ استرها كاد وأغزها أول وسنواهدها قوله نقادي  
 نيسها فزنها. وأولها ان يرد قل الثلاث. واليواني كريب بفتح الراء وكسرهما والفتح  
 وقع وزعم بعضهم انها من فعله الشروع فواشك وعلمت وسنواهدها قوله  
 وطبها بلاد الحديين نهلت. نفوسهم قبل الامانة تزهق. وأم ومن سواها  
 حديث وان ما ينبت الريح يقتل او يكمل اي يمل ان يقتل وخديت لولا انه من قضاء  
 اسمها لم يانزعت بفتح **الثاني** ما يولد الشرع في الفعل وموسسة الفاظ جعل قال  
 وقد جعلت اذا نالت يتلقى. ثوب فاحض منظر العارب الثمل. وطفق بكسر الهمزة  
 وفخضها والكسر اشتد ويقال طفق بكسر الهمزة قال تعالى وطفقا بمحضين واخذ قال  
 فاخذوا أساك والرموم تحبس وعلق قال. اكل عليلت فطلم من أرقنا. والسا  
 قال اربعا ما كان كمنونا وغب قال غيبت ألوم القلب في طاعة الهوى قاله  
 ابن مالك وأغزها علق وفت **الثالث** ما مؤولة من الفعل ومولفان على اطلاق  
 نحو خلوققت اسما ان طرقت في السقف فليهاية هذا الباب وزاد ابن  
 مالك فيناجوي للرجي كقولهم فرب ان يكون ذاك اوانا. قال ابو حيان والمخطوط  
 المجرية اسم منون طيش ولا يجمع انت حربي يولك اي يصفق وخلق قال ابن قاسم  
 وكذا ابن مالك ثقة قامت ظاهرا لهما انه مستقر بذلك وليس كذلك فقد صبغة  
 اللفظها ابن طريف والسر قسطن وزاد ثعلب في انفعال الشروع قام وانتد قامت  
 تلوم وتعض المومونة وزاد ابو اسحق ابرهم بن اجد بن يحيى البهاري في كتاب المنس  
 الاملا المتخيلة افعال هذا الباب مع قار المذكورة كارب وناذ كرفن وذلك  
 لسعة عشر فعلا راد على طاروا ويرى وتب وزاد العمل ابتداءً وعباء ضلقت افعال  
 الباب اربعين فعلا قال ابن قاسم ونازادة البهاري ومن ذكره يتوهم فلفظه  
 لم يزل لا من افعال الباب وقد ورد على الشقاق في المكونة وهو اقل من مجزئها  
 للرجاء وقد اقبلت قوله تعالى وعشرين تكرموا شيئا وموخركم وعشرون تحسن شيئا  
 وهو شريك **ص** ويلزمها لفظ المضارع كاد وواشك واسم فاعلها في كل  
 محمدي مضارع فطى والماحقن ومدن وقطرت مضعة كاد وعضهم فاعله وعبد  
 القار مضارع على فاعله والكساي مضارع قبل وعضهم المروم والقتضيل  
 من واشك وهو فاعل كريب **س** افعال هذا الباب ثمانية مائة نصف مائة والليظ  
 المعنى وعلل ذلك ان جنسها ما لم يعبه بها المبالغة في الترتيب آخر حتمت بابها  
 ومو القصر وكذلك كل فعل يراذه المبالغة فيهم ويشرف فعل التبع على ذلك  
 ليسعون بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها فليستوا منها مستقيلا ولذلك لم يرد  
 بان معناها لا يكون المضافا الى ما تحجب عن الرجا المودة قد استقرت فقلت

۲۰  
تاریخ

26

التحفة

قال  
فقد  
مر

مجلس علی بن عثمان  
تاریخ ابی الفتح  
عن علی بن عثمان

والماضي يستعمل في الحال الذي هو المفعول من زيادة المتصل والماضي وما يكون  
معناها مستقبلا أصلا استثنى منها كاذبة وأوشك قطع فيها المضارع قال تعالى كاذ  
زيتها يعني وقال الشاعر يوشك من فري من سينه . بل المضارع في أوشك استثنى الماضي  
حتى زعم المصنف أنه لا يستعمل ما مضيا وسبح اسم الفاعل من أوشك قاله فوشك أرضنا  
إن تعود . وقال فانك موشك إن لم تترها . وحك يحومك مضارع طفق قال ابن مالك  
والمأزغة لغت والطاير إن قال ذلك رأيا وحك لما حشر قصه رطوق وحك مطرب  
نصفه كاذب كيد أو كيد وده . وقال بعضهم كذا وأوشك أدق في السب وحق أن  
مالك اسم الفاعل من كاذب وانصرف . أوشك اسم جمع التثنية وأما يوشك الذي  
أنشأه أبي الحسن الذي كذا أصله . وحك عبد الغفار الجرجاني المضارع وانصرف  
الفاعل من عش . وحك انكسب مضارع قبل روي أن البعير يرم حتى يحمل إذا شرب  
الماضيه وحك انكسب المضارع وحك انكسب المضارع وحك انكسب المضارع وحك انكسب المضارع  
وأوشك بماله عشمه يقع . وقوله بأوشك منه أن يشاء رقرنه وحك فوهم اسم الفاعل  
من كوب ص . والفكاك أو أو وقيل يا وور فعل لا انتزاد خلافا للك خسر و  
عش لغة فمع غير رفع فعل ش كاد من ذوات الوار من ينوي لغة بعض الكاف  
وما يكون أحد المزاولة وقيل ذوات الباء وزعم المختل أن كاذ قد تتراد  
واستدل بقوله تعالى أن الساعة آتية أكادا غيبها والله يؤمن بما عزى عنه على مضى  
أكادا غيبها فلا أقول في آتية وكسر السين من عش لغة كل الزعم على بعض نوع  
وأذا اتصل بها ضمير أربع نحو عسيت وعسين وعسيتا وعسيتن كما مضى الفتح  
والفتح الروا شتر وقرى بالوجهين في السبع أما مع منها العصب فليس بالفتح  
ص سيلة تعمل كان لكن غيرها مضارع مجرد من أن مع ههنا والمشروع ومنها  
مع أول والجاء في الباقى لوجهين والخف مع كاد وكر الرف وعش وأوشك  
فعل قارب بالفتح ونذر عول أن مع جبل والبائع أن في أوشك السين عوان  
في مضى بعض غيرها كان مفعولا أوصل جلة استية وأساء حتى إلى الاناء وتفينا  
وهي جدا زعم الكوفية وأن بذل لأنها قبله وومضول به وقر بسطا  
الجاء فعل تضيق الفعل وقيل رفع شاذ عزى الفتح أفعال هذه الباب  
تعمل على كان فتر المبتدأ إشائها وتنصب الجزء بها قيل على ذلك مجي الجزء  
في بعضها مضنونا كأشياء وإلا خلاف في ذلك حيث كان الفعل فيها غير مفرد  
بأن أما المراد بها قرم أنكوفيون أنه بذل مزاولة بقوله المعنى فالعش في كاذ أو  
عش زخرا يقوم قرب قيام أن يد فقد م الاسم وأخر المضارع وزعم المز أنه تستعمل  
بأنها مضى قارب زعم الفعل وخذ بعض الاجزاء بالضمة عن الحبة وربما يأتى  
هنا لا يؤلف بالضمة بأنها لأن الضمة على أن في الفعل ترا عينا وزعم الزعم أن توضه  
نصب بأسقاط حرف الجر لأنه يسقط كأن أن فيل ينصب الفعل مضى قارب وزعم  
أن بأن أن توضه رفع فان والفعل نزل من الرفع شاذ الوجه كأن أو

البرجاء

تأويل

٤٠

21



الناس ان يتركوا قال في النسب هذه التاويلات تخرج الالفاظ عن مقتضاها لا  
 ضرورة انها لا تنسوخ في غيرها وانفذت هذه الالفاظ بالانتماء لكون خبرها مضافا  
 بمؤنث لاثة اقتضاها صاحب بزمه من ان مؤنث خبرها لا يخلو والشرع لما لا يخلو  
 الفعل خبرها في المعنى حاله ان يخلو لا يستقبل وما يجب اقتضاه بها وموجبها  
 وافعالها الزجاء مخلصات المستقبالات فاستنبه ان وما يجوز فيه الوضمان  
 وموجبها المواقف والمعرف في خبرها وكيفية الخلق قال تعالى وما كادوا يفعلون  
 ربنا يفتي قال الشاعر رب القلب من جوار يذهب ومن الحيات قولك قد كادوا  
 طول البلى ان يبعثوا وقولك وقد كادوا ان يقطعوا والمعرف في خبرها  
 المضافات قال تعالى وعسى ان يكونا قاتلين فاعلم ان ياتي بالفتح قبل عسى ان توليم  
 ان نفسه واد قال الشاعر ولو سئل الناس للزب لا وشكوا اذا قيل هاتوا ان يلو  
 ويجهل ومن الخلق قولك عسى ان يكون الذي استنبه فيه يكون وزاد فخرج قريب  
 وقولك يوشك من فرضه في بعض غير انه يلو فبعثها قال ابو حيان وزعم الزحاح  
 ان قاربها لم يجد فيه ان يستعمل بان ورد عليه وعلى من ادخلها ان افعل القاربة  
 بانها لا تستعمل الا بان وليست من هذا الباب لانها ليست داخلية على المتبدا والخبر  
 تدل على خبرها اسماء فصيح الكلام فتقول قارب زيد القيام وقد ردحوا ان  
 في خبره قبل قال وقد ردحوا البينة خبره وشك قال اعاد في تشكيك ان ترمي وقد  
 ردحوا السين في خبره عسى حاضرا ان قال عسى طر من طر بعد هذه ستطرق فلاننا  
 واهوا في وقد ردحوا خبره ولا اسماء في اقال لم يلهن ان عسى صايبا وقال  
 فأتى الهمزة وما كاد ان يبعث عسى ان يبعث على ان المصل ليل الجمل وقد ردحوا خبره  
 جملة اسية كقولك وقد جعلته قلوبهم من سبل من الما كاد مرتعا قريب وقد ردحوا  
 عسى ان يبعث ان حكى غلام عليه عسى يد قلام ولا يقدروا خبرها وتوسط لان  
 ومما يخلف ومجذ فان علم ولا يرفع احببنا مطلقا ولا شيئا غالبا الخبر عسى وقد  
 يحى منها نكرة محضة ونسبه او شكن وعسى كذا الخلق في الموضع ان ينقل اليقين  
 عن الخبر قبل من تارة قد وقعت خبر اسم سابق كذا المضا ووتره قال دريد  
 واهوا جود وقد ردحوا خبره نصب اسماء خلا عمل فعل وقيل خبرا مقبلا وقيل  
 المرفوع وقيل خبره خبره وقد يفتقر في نفسه وفيه كاد في تقاربه وصل يدل قال  
 وقص الخبر بيط وقيل انما يفتقر في نفسه وقاله شرفه من اهل المولى في نفسه  
 الخبر هذا الباب عمل الفعل فله يقال ان يتم عسى تارة تارة قاله حلا في اسية  
 وتوسط بين الفعل والاسم اذا لم يفتقر بان اتقا قامه يفتقر بصلبان الزيد ان  
 قال ابن مالك والسبب في ذلك ان احبا هذه الافعال خالفت افعالها بزمه كونا  
 افعا لا فلو قد استازاد ان محال لتسا المصل وايضا فانما افعال ضعيفة  
 لا تصرف فلما حال ضعيف بالنسبة الى الافعال الكالة التصرف فلم تنفرد احبا  
 لتصلها كان واخواتها وحال قومه بالنسبة الى الحروف فيصرف بيطها لتفصيلها

فقال

فكذلك

على ان واخواتها فان افتقر بان فمما توسط قولان اخذنا الجواز كغيره  
 وعليه المبرد والسيوطي وصححه ابن عصفور والثاني المنع **الثانية** يجوز حذف والعارضي  
 الخبرية هذا الباب اذ اعلم ومنه قوله تعالى وطفق سحبا بالسوق اي يسبح وتطير المشلولين  
 له لالة المصدة روي الحسن كما قال الحسن انه ما ورد فيه الخبر سحبا منقذا  
 تنبيهها على المصطلح كما تقدم في صايبا واخيلا ومن الخلق حديث من تاتي اصحاب  
 او كاد ومن عمل اخطا او كاد وقولك وقد كاد ان لهم الموت او كاد **الثالثة** يتعين  
 في خبر هذا الباب ان يعود منه صير على الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا جيبا  
 ولا سيبيا فلا يقال طفق زيد يتخبط اخوه ولا الشاعر ويبدد ابنة لانها انما  
 حان لتدل على ان فاعلم ان قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غير ويستحي  
 عسى فان خبرها يرفع السبي كقولك وماذا عسى كحاج يبلغ خبره على رواية  
 رفع خبره وقولك عاليا لشرته به الى ما ورد ناديا من رفع خبره عسى السبي  
 كقولك قاسميه حتى كاد ما ابيه تكلمني بحجارة وملاعيه وقوله وفيه  
 جعلت اذا سافت يتقلعني بولي قال ابو حيان وذلك عند اصحابنا يجوز  
 ما ورد من ذلك **الرابعة** في الاسم في هذا الباب ان يكون مرفوعة او مقارفة  
 لها كافي باب كان وقد يرد نكرة محضة كقولك عسى فخرج ياتي به الله استه  
**الخامسة** يسند اوسك وعسى واخواتها الى ان يفعل فيغنى عن الخبر ويكون  
 ان والفعل سادة مسند الخبر كما سدت مسند متعولي حسب وقيل بل هي حيدة  
 تامة مكنته بالرفع كما في كان التامة كقوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا  
 ان يبعث الله رسله وقال الشاعر سيوشك ان يبعث الله رسله ييا لك بالندى قبل  
 السؤال وتقول اخولك ان غطرا سدا قاله الخطابي لا يجوز ذلك في اخولك  
 بل يتحقق ما يشك وعسى فان تقدر والحالة هذه اسم ظاهر يرد عسى ان  
 يخرج جاز قبل الفعل مسندا الى ان يفعل كما تقدم وجعله مسندا الى الضمير  
 السابق فان يفعل الخبر فعلى الاول يجر الفعل شرعا لانه الدنية والجمع  
 والتانيث نحو الزيدان عسى ان يقيموا والزبدون عسى ان يقيموا وهذا عسى ان  
 تقوموا والهندان عسى ان يفتروا كذا اوشك واخولك وعلى الثاني يلحق بها فيقال  
 في المسئلة عسى عسى وعسى وعسى ولا يفتري جود كما قال دريد وقال  
 ابو حيان وقفت من رقتهم على نقل وهوان التمر يد لفته لومر من الغربة المالح  
 لغة لا عسى وليس اسم القليلتين فليس كل العرب تنطق بالفتن وانما  
 ذلك بالنسبة الى القليلتين انهما ما عدا الثلاثة فلا يسميهم من يفعل فاما ان  
**السادسة** في عسى اذا اتصل بها ضمير لا يكون الا بصيغة المرفوع هذا المشهور  
 في كلام العرب ومنه قول الفرزدق ومن العرب من ياتي في قصيدة المنصور لانه صلي  
 عساك وعساك قاله يا ابتاه عليك او عساك قد يفتقر بزمه اقر الخ  
 عسه والخبر على حالها من اسناد السابق الى ان الخلاف وقع في الفعل فوكس













البيت على انصار العقل ومنع تهمتهان وقوع الماض خبرا للعل فلا يقال لعل  
زيدا قام ومنع الماض وقوع سوف خبرا للبيت فلا يقال لبيت زيدا سوف يقوم  
لان لبيت لما لم يثبت وسوف لما ثبتت واتصفت خبر لعل يجوز ان يخلو ان فيه خلا  
على عن قال لعل ان يبين لك حيلة وفي الحديث لعل احدثكم الحق بحجة وقولي  
فيا لم يكن من تعريب **الرابعة** تتبع ان المنتوخة ومبناها استلزامها للمعرف بشرط  
الفصل بالخطا لبيت فيلا شرط يجوز ان عدي انك فاضل وكان في نسقك فاضل  
ولا يجوز انك فاضل ونحوه ويجوز ان لبيت تحولت انك عدي فتكون ان وسعولا فاضلا  
منه جزي لبيت وحق الماض ببيت في ذلك لعل وكان في حق لعل انك سطلون  
ولكن انك سطلون وكان انك سطلون قال المبرم وهذا ردي في التفسير ان هذه  
المروفا ناعلم في المستند ان لا يثبتها واجازتها ان ان زيدا سطلون جوي  
ان اطلاق زيدا عن واجازتها الكافي والفراد حال ان كقولهم **و** فخرنا فاني  
بيشة **و** مجاز ان قوله واجازتها وطيب **و** قال الفراء ادخل ان على ما وقال الفراء  
لو قال قائل انك قائم يعني انك قائم لعل انك قائم يعني قال ابو حيان وهذا  
من الفراء على رايه ان يجوز الاستدلال **ص** وما تقدم خبرها حال ونوسطا  
وتعني قوله ولزم اللام خلافا للفراء ومحيي لما مر ونوسطا المولى فافلا لا لا  
وقال لا وفا لا للميلوي ويحذف لغزبه خبر وقيل بشرط تنكير الاسم وقيل والمكرر  
ويجب مع واقع وتعد حاله وكذا لبيت شعري جيل استنهام في الجمع واسم وقيل  
بالشعر والاسم ان ادي الي وما فعل قبح في غيره ودا عنها ديما واما صها نام يوداي  
ولا اسم تصاح لعلها وسادتها بحجة صها ان كذا يكون انسان ولا يجوز ان قايما  
الذي يدان وما طنت خلافا للكونية **س** فيه مسائل **الاول** ما يجوز تقدم خبر  
هذه الماهرف على ما يحال لان علمنا بحق الفرعية فلم يقصر خواتمها واما لغزبه على الاسم  
فان كان غير طرف او مجزوم لم يجز ايضا لما ذكر فان كان طرفا او مجزوما اجاز للتوسع فيها  
مجازا لعلنا ان علينا للذي وان لنا للاخرة والاولي وقد ثبت التقدم والحق  
هذه لان متصل بالاسم ضمير مجاز في الدار ساكنها وان عند هذا خافا وما يجوز ان يلا  
هذه الماهرف شعرا فلا يقال ان كعناك زيدا لكل بالاجماع فان كان طرفا  
او مجزوما اجاز للتوسع فيها كقولهم **و** فلا تخبر فيها فاك بختها **أ** حال مضاي لعل  
بتم تلايلك ومنع الماض قياسا لك وقصره على السماع وان كان خلافا لم يجوز  
المنع واجاز ابو قل الحسن بن علي بن صردن الاسدي العرفيا لم يلزم نكته كل الجمع  
الفارسي قال ما سمع قدما رواه الحال شعري الطرف مجازا صا حكا زيدا **الثانية**  
مجرد من الخبيرة هذا الكتاب للعلم به لغزبه سواء كان الاسم مرفوعا ام نكرة كورت ان ام  
في هذه المذهب سيبويه قال فيقول الرجل هل لكم احد ان لنا من غلبك فنقول ان لا  
وان عجزا اي ان لنا وقال ان محلا وان شحلا اي ان لنا في الدنيا محلا وان لنا غنيا  
مرفوعا وقصبت الكوفيتون اليه انه يجوز ان كان الاسم نكرة وقصبت الفراء اليه انه

ان يكون  
من قوله في شرح ما هيته  
والعلم لعل في الجمع  
والمستند في الجمع  
والاستدلال في الجمع

على ان

ما يجوز في معرفة ولا نكرة لان كان بالذكر تركا لبيت والمثال وردا للمنهان  
بالسما قال تعالى ان الذين كفروا بالادراك ما هم الهية اي يعذبون وقال ان  
اتولى فقالوا يا عيسى بن مريم انك ميت **ب** شئت ما بدلا فقلت لعلنا **د** اي بدلا  
معدن الجبل داسد مسده واد الصاحبة حكيمويه انك ما وصير ايدانك مع خبر  
وما رايت **و** حكى الكسائي ان كل ثوب لو شئت باءهاله اللام على الواو او مسده  
حال كقولهم **د** ان اختبأرك ما يغبية ذاتقة بالستظهر بالمرز والحل **د**  
وكذا لبيت شعري اذا ادوق باستنهام كقولهم **د** الما لبيت شعري كيد جاذبا بوضعا  
في موصد اسم لبيت والخبر مل تنورا الحذف والتقدير لبيت شعري كيد اناث او  
موجودا واقع وحيلة الاستنهام في موضع نصب بالمصدر وعلة الحذف كونه في معنى استن  
اشروندا لعل فبعد عن المحذوف ومقابل الموضع فيه قول المبرد والمزجاج ان جلة  
الاستنهام في محل رفع خبر لبيت والتقدير لبيت علمي واقع بكيف جاذبة وسكنا شعر  
حذف واصناف انسا عا ورواها يودي اليها اختيارا في هذا الباب بالجملة الطليعية  
والاخلاص الجلية الخبر بها عن الرباط **الثالث** في جواز حذف الاسم في هذا الباب  
للعلم به مذهب اخذها مجازا سطلها وغلبه المكثر حكيمويه عن الخليل ان  
لك زيدا عودا اي انه وحك الما خضران بك ما عودا عودك وقاله الناجي **و** لو كنت  
مشتا عرفت قراي **و** لكن زحني تعليم الماشاف **و** اي وكسك وقاله فليت  
الهم من ساعا قاي فليكن الثاني انه خاص بالشفرة وهو ان يعرضون واخا دي في شرح  
الفعل الثالث انه حسن في الشعر وعينه سالم يود حقه اليه ان بل ان واخواتها فعل  
فانه اذا ان يعبر في الكلام قبل وفي الشعر ايضا وهذا هو القول الرابع لا ناعرف  
طالفة للاسما فاستحقاقا منها شرها لم فعل **الخامس** انه حسن فيها ان لم يوراك  
ان يلا ان واخواتها اسم يعبر علمنا فيه مجازا في الدار قاي مرفوعا **و** قوله كان قل  
عريشه **و** حينه **و** اقام شعاع الشعر واطلع الشعر **و** قوله ان من يدخل الكنيسة  
يؤا **و** يلق جازا **و** طبا **و** فان الشرط ما يحسن على ان فيه فان ادي بذلك لم يجوز ان  
زيد قائم خلا مجاز حذف **السادس** ان الحذف خاص بان دون ساخر او انما وقوله  
ابو حيان عن الكوفيين واكثر ما يكون الاسم اذا حذف منها لسان وقد يكون غير  
لا تقدم في وفككك **و** لستك **السادس** ما يجوز عن ان قايما الزيدان كما يجوز  
ذلك في المستند دون استنهام او لعل واجازة الكوفيتون والاضحى على اجازته  
في المستند فحوا قايما اسم ان والزيدان فاعل به سد مسده خبرها والخلاف جار  
به باب فخر جازية المستند وهذا اجاز طنت قايما الزيدان وسنمع مع وان  
سالك واقصم على مجاز في المستند او مع في باب ان وكلف وقرق بان اعمال الصفة  
عمل الفعل مزع اعمال الفعل ولا يستباح الا في موضع يقع فيه الفعل ولا يلزم من مجز  
قايما الزيدان جواز ان قايما الزيدان وساطنت قايما الزيدان لعل وقوم الفعل  
موقع الفعل سطلون وطلنت وامتناع وقومه قدما **ص** سطلون لعلان صله خالا

والسبحاني

التي فيها

الحذف

اي كانه



وممكنة يقول وفضل لا مغلقة خلافا لما كان مطلقا وللفاء ان غلظا ولذا  
 جري على مقبدا وانما في الموضع قسم وجود قوم الفتح واختاره قوم واخره  
 الفاء تفتح بعد لولا ولو وما الظرفية ومن غير البداية والابتن حقا ولا غير  
 وموضع جواز فعل او ابتداء او نصب غير ضرورة قبول حصة من انكروا السبل  
 ويجوز ان يبعد ان اجزاء وفاء على اربعة الفقرة واول قول وفي الكسر بعد مذ ومذ فلا  
 لان ثلاثة احوال **الاول** ما يجب فيه الكثرة ذلك في مواضع **الاول** ان تقع  
 صلة نحو وانما لكونها ان ما تحته لشيء **الثاني** ان تقع حلا نحو كما امر  
 ذلك من بينك بالحق وان فريقتا المومنين لكارهون **الثالث** ان تقع بحال  
 بالفتحة نحو قال اي عباد الله **الرابع** ان تقع قبل لام مغلقة وانه يعلم انك لو متوله  
**الخامس** ان تقع خبر اسم عين نحو زيد انه منطلق بيا على اجازة ذلك ويجوز ان  
 البصريين والكوفيين فيكون مع هذا التركيب اصلا فلا خلاف عابدا الى اصل  
 المسئلة لا الكثرة مما تلا زمان **السادس** اذا وقعت متبدا بها نحو انا انزلناه  
 قال ابو حنيفة وليس يجوز كثرها حينئذ يعمد عليه فذو نعت بعض النعمان الى جواز  
 الاستدراك بالفتحة اذن الكلام يقول ان زيدا قائم عندي وقد دخل في المبدوء بها  
 الواقعة بعد حيث فكسر لانهما متصان الى الى حلة نحو احبب خيرا زيدا فاحسن  
 وما اجازة انما هي الى مجرد اجازة لفتح **السابع** اذا وقعت جواب قسم نحو وانه ان  
 زيدا قائم على اذهب البصريين وبه ورد السماع وقبل يجوز فتحها مع اختيار الكسر  
 وقبل يجوز ان مع اختيار الفتح وعلى ذلك في الفقدادون وقيل يحل فتح عليه  
 الزا فان في النسيب واصل هذا الخلاف ان جعل في القسم عليه فلا عدها  
 معولة للاخر فيكون القسم عليه معولا للعمل القسم والا وفي ذلك خلاف في  
 قال لم فتح لان ذلك حكم اذا وقعت معولا ومن قال لا فانها تامة القسم عليه  
 لا عامة فيه كسر ومن يجوز المومنين اجازة الوجهين **الحال الثاني** ما يجب فيه الفتح  
 وذلك في مواضع **الاول** بعد لولا نحو فلولا انه كان من المومنين **الثاني** بعد لولا  
 ولو انهم ضربوا **الثالث** بعد ما الظرفية نحو اهلك ساكن في السما اجازة **الرابع** بعد  
 حتى غير الاستدائية نحو انما طغية واجازة مخرفة امورك حق اذن فاضل فان  
 فذرتا فاطمة كان في موضع نصب او جازة في موضع جازا ما الاستدائية فتكسر بعد  
 نحو حتى انما لا يري **الخامس** بعد ما الحفظة اذا كانت بمعنى حقا فان كانت بمعنى  
 الاستغناء حجة كسرت بعد ها وروي بالوجهين قوله اما انك ذا عتب فخر جليل المنيين  
**السادس** بعد لام غالبا قال تعالى لا ابرم ان لم الناس في حقنا ونفعل المذبح اجازة  
 مجزى اثنين فكسرت بعد ها **السابع** اذا وقعت في موضع جزم فواضافة نحو ذلك  
 بان الله مثل ما انك اذا وقعت في موضع رفع بفعل بان تقع فاعلة او نائبه عنه  
 نحو ولم يكنهم انا ازلنا فل اوحي الي انه استمع اربا يتدبان تقع ستره نحو وسلاية  
 انك ترى الموضع خاسعة مجلجلا ما اذا وقعت في موضع رفع على خبر فانها تكسر لان

اذا قدرت بالجملة  
 وذكر

الاول

الاول

**الثاني** اذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو ما تنها فون انك بخلاف في موضع  
 زيدا انه قائم فانما في موضع نصب لكنها خبرية المعنى فتكسر وهي في هذه المواضع  
 كلها ما ولة مع موهها بضمير مفرد ما غود من لفظ خبرها ان كان مستقلا نحو لفتح  
 انك منطلق الى انطلاقتك ومن الاستقراء ان كان ظرفا نحو بلغني ان زيدا عندك  
 او في الدار اي استقرا ومنه لكونها ان اسما جازما نحو بلغني ان هذا زيدان  
 كونه زيدا وانك ذلك السبيل وقال انما يوزله بالصفة زادا الناصبة للفعل لانهما  
 الناصبة للفعل المصروف وان المسندة انما تقول بالصفة ان خبرها قد يكون جازما  
 وهو لا يفسر بالصفة لانه فعل له راجب بان يقيدها لكونه كانه قدما **الحال الثاني**  
 ما يجوز فيه المجران فيها اعتبار تقديرها جلة تكسر وباعتبار تقديرها بضمير ففتح  
 وذلك في مواضع **الاول** بعد اذا النجائية فتكسر وكنت اري زيدا كما قيل  
 سدا اذا انه عتد القضا والبارز روي بالكسر على غير ما يتاويل والفتح  
 على معنى انه عتد بضمه خالصة **الثاني** بعد اذا النجائية فتكسر وكنت اري زيدا كما قيل  
 شراب من بعد واصله فانه عتد رحنم بالكسر والفتح على معنى فالتعذران حال  
 ومنه نحو ما في الدار فان زيدا قائم **الثالث** بعد اي المفسر **الرابع** اذا وقعت  
 ان خبرها قول وخبرها قول وفعال القولين واحد نحو اقول اقول او اقول اقول  
 ان احمد الله فالفتح على تقدير حمد الله **الخامس** بعد مذ ومذ نحو ما في مفاو  
 صتان الله خالفنا اجاز الاختار لكسر وصحة ابن عصفور لان مذ ومذ لهما  
 الجمل وسنعه بعضهم لان الجملة كغيرها تبا وتيل المصنوع وصح سيبويه وابن السراج  
 بجواز الفتح ساكتين عن اجازة الكسر وامتناعه ولم يقل انه يعين الكسر  
 واستناع الفتح **السادس** في الفتوحة فرع المكسورة واما الناصبة والجار  
 وفاقا للزحري وابن ابي حنيفة انها بعد لولا فاعل يثبت بفتحها وقال سيبويه  
 مبتدأ الماخيلة او بعد رقتا وقيد احوال ولا يجب كون الخبر بعد ها فعلا  
 خلافا للزحري والشيخاني مطلقا ولا ابن ابي حنيفة في الفتحة في سبيل  
**الاول** في الاصل ان المكسورة اصل والفتوحة فرع عنها ان الكلام مع المكسورة  
 حلة غير ما ولة بمفرد رفع الفتوحة ما ولة بمفرد وكوز المنطوق به حلة من كل وجه  
 اصل يكونه جملة مرفوعة ومرة اخرى وان المكسورة مستقلة بموهها عن زيادة  
 والفتوحة لا تستغنى عن زيادة والمجوز من الزيادة اصل وكان الفتوحة نصيرة  
 يوزن ما يتوافق به ولا تصير المكسورة مفتوحة بالزيادة والمرفوع اليه محذوف  
 اصل المفتوح اليه بزيادة وكان المكسورة تقيده معنى واحدة او بالاكيدة والفتوة  
 تقيده وتعلق ما بعد ها بما قبلها واما شبهة بالعمل اذ في عامة غير موهولة  
 والفتوحة عامة وموهولة واما ما مستقلة والفتوحة كغيرها اذ في ونا فاعلة  
 سيدر وقال نعم الفتوحة اصل المكسورة وقال اخرون كل واحدة اصل بفتحها  
 حكاها ابو حنيفة **الثانية** اذا وقعت ان بعد لولا فتكسر سيبويه واكثر البصريين

مطلب نفس  
 او متعلق  
 او مجزوم

فكر

فتح

او بعد اسر كل  
 وجه

سرها



انما يملك دفع بلاتيدوا الخبر مذكور اظهره كخذه بعد لو ما و ذهب  
 بعضهم الى انه مرفوع بلاتيدوا لا خبره لظوله و غير ان المسند والمسنود اليه  
 من الذكر و ذهب الكوفيين والمذاهب والزمخشري وابن الحارث الى انه فاعل  
 بفعل تبيد لومعه تفسر ببيت وهذا هو المختار لغنايه عن تقدير الخبر ابتداء  
 لو فعل حالها من اختصاص بالفعل ثم ذهب قوم منهم الزمخشري والسيوطي الى انه  
 يجب وقوع خبره والحال من فعله لكون خبرا لما فات كونهما لا يكتفي بالفعل ظاهرا  
 نحو قوله تعالى و لا يجوز ان يكون خبرا لا كونهما وقال ابن الحارث هذا اذا  
 كان مستقيا فانه حينئذ يتعين فعله فانه كان استمراجا متاخرا و يجوز المحذوري  
 وغيره و قوله خبرها جامدا او مستقيا فعله و هو الصواب لو زوره قال تعالى ولو  
 ان عاتية لمارض من شجر اقليم **وقال ابن اعراب** لو ان حيا مذكرك الفلاح **او** مذكرا  
 ارمح **مسئلة** تدخل اللام اسم المسورة المفعول والعائد والخبر المرفوع  
 واول خبره الاسمية اولى وفي قوله متوسطا طرفا ثانيا لهما الاصح ان جرد الخبر قبيل  
 وحالا او مستقيا به و توقف ابو حيان على ما مر من جوده الزجاج مع وخوها على  
 الخبر فان تفرغ عنه دون الاسم فاجازه ان حرف قياضا ولا شرطه و جوزه ابن  
 المنيار في جوابه و ما خيلا من صرفا قال سيبويه و جامدا المبتدأ و طالع خطاب  
 و لا مفعول و تقيضا و فاعل و حالا لا اسما و زاده و خبره و لكن على المصنف في الكل  
 و سقيا الكوفية في تفسيره الذي يشرط متعدي و اطلق و ان قضى و مذكور و سقيا  
 و جوزه دخول المتي و هي لا المبتدأ اذ كانت كراية توالى و كيد و قال فعلت معاذ  
 مقابلة للبارية ما و هاهم و الطوال جواب قسم مقدر و سقيا في خبر مبتدأ و  
 و راي و زاي و ما و في هكس مع تا كيد الخبر و منه و قيل من قام قسم و قيل اصله  
 انك فان صحت فقلل تو كيد بعد ان اويا ضا تصرفا و من قد قوي قسم و فتح  
**ش** تدخل اللام بعد ان المسورة على اسمها المفعول اما ما في خبره ان كان لا مفعول  
 فيقول الخبر نحو ان فيك لزيعة او يقول الاسم نحو ان فيك الدار لساكنها زيد و قال  
 خبرا الفاعل نحو ان هذا هو القصص الحق و على الخبر المرفوع من الاسم نحو و ان ريك لذك  
 فضل بخلافه لعدم عليه فلا يقال ان لعندك زيدا فان كان الخبر جملة اسمية جاز  
 دخولها على اول خبرها و على الثاني و الاول اولى لتعيينه في الفعلية نحو و ان  
 لعمري اصنافون و من دخولها على الثاني قوله فانك من حاربه لمارب شق و من  
 ساقية لسعيد و زودوها على مفعول خبره اذا كان متوسطا بين الاسم و الخبر و هو  
 ظرف او مفعول او ال **اصها** يجوز مطلقا و ان دخلت على خبرها و عليه البرع  
 و هي خبره انما لك و ابو حيان حكى ان زيدا كذا لو ان و ان بعد اسمها لصالح و ان  
 ان لعندك المولى لذك و **الثاني** **المتوسط** **و الثالث** و هو الاسم عند  
 تبيد المبتدأ و ان عصفور اجواز ان لا تدخل اللام على خبره و المنع ان دخلت عليه  
 كقوله انما هو منى على التثنية و لعنه كغيره من المفعول و انما عيسى و انما عيسى  
 كقوله انما هو منى على التثنية و لعنه كغيره من المفعول و انما عيسى و انما عيسى

في  
 خبر  
 مرفوع

وقد تدخل  
 على ما مر  
 نون

الا في ضرورة كقوله **ان** امرا خصني خيرا و قوله **على** التثنية لعندي غير مذكور فان  
 كان حالا او مفعولا به فقليل يجوز ان يكونا محجري الطرف نحو ان زيدا الضاحك مستقبل  
 و ان زيدا لطفامك اكل **قال ابو حيان** و لم ينسج ذلك فيما ينبغي ان يتوقف فيه  
 و لا يقع القياس على الطرف و المجوز و ما يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها و من نضر على  
 امراية المفعول به الزجاج و ابن ولاد و ابن مالك و نقل الامم على المنع في احوال بل  
 نقله ابو حيان عن فضل المابة و حكى صاحب السبائك في الخلاص بلا ترجيح و قال ابن اعرابي  
 انه فضلة كما لطف (اجازة من راعى ان لا يكون خبرا بخلاف الطرف لم يجوزم **قال سيبويه**  
**ان** يجوز في المفعول انتهى **قال ابو حيان** و اما اذا كان المفعول مضدرا او مستقولا له نحو  
 ان زيدا لقياسا قائم فان زيدا حسانا يزورك فهو مندرج في عموم قوله انما تدخل على  
 مفعول خبره و ينبغي ان يتوقف في ذلك و ما تقدم عليه السماع و ان تفرغ مفعول الخبر  
 عنه و من الاسم فان جرد الخبر دخل اللام لم تجز دخولها قبله و ان لم تجز دخولها  
 اجوز و عليه الزجاج نحو ان زيدا لقياسا لغير الدار و انما يسمي و هو الصواب و عليه البرع  
 المنع منه ليس و ان تفرغ من خبره و من الاسم فقال ابن حروف القياس انما يجوز دخولها  
 قبله لتعلقه بما قبل الاسم نحو ان لعندي لغير الدار و انما يسمي لقياسا صاحبك  
 و لا تدخل اللام على اداة اخبار اذا كان شرطها فلا يقال ان زيدا كذا كذا كذا  
 و انما يسمي لقياسا بالموطية فانما تسمى اداة الشرط كذا و لا يجوز انما يسمي  
 و قوله على خبره لا من غير صالح التقوية نحو ان زيدا لقياسا لغير الدار **قال ابن مالك**  
**اللام** لم ينسج فاما جود ان لم يحكم بجواره و واقعه ابو حيان و قال ان انكساي و الذي  
 نصا على منعه و نضر الفاعل ايضا على من دخولها على الشرط العتري بين اسم ان و خبرها  
**يحسن** نحو ان زيدا لغير انك محسن و لا تدخل اللام على فعل ماض مضمر في قوله قد فلا  
 يقال ان زيدا لقيام بخلاف الطابع فانما تدخل عليه نحو ان زيدا لغيره لغيره  
 بالاسم الذي هو الماض فيها و بخلاف الماضي المصروف مع قد نحو ان زيدا لغيره لغيره  
 قد قرينة في الحال فاشبهه المضارع و بخلاف الماضي نحو ان زيدا لغيره لغيره لكونه  
 لا نقاشا يستلزم المفعول فاشبهه المضارع و لكونه لا ينصرف اسمه الاسم و المصروف  
 الخالي من قد حال الشبه و على طريق هذا فاذا كره ابن عصفور و ابن مالك و ابن السكيت  
 عن سيبويه ان منع دخولها على الجامد ايضا و ان اجوز مذهبها ما مضى ما تقدم و الذي  
 كان نعم و سير عنه انسان و على كونها مضارع لها بمرحلة المضارع اذا كانت العطف  
 واحدة و لغيره و واقعه اكثر الكوفيين و المندسين و ذهب طائفة بن يوسف  
 الماردي صاحب الرشح الى انه لا تدخل على الماضي مطلقا مع قد و ما خاليا عن  
 حان ليس معنى اسم الفاعل **قال** و ما من مذكور في اللام فيه و ان القسم لا يستلزم  
 و لا يدخل ايضا على مفعول الماضي المصروف الخالي من قد فلا يقال ان زيدا لغيره لغيره  
 اكل و اجازة الماض و الفاعل و زيدا و دخولها على المفعول و قوله على خبره لا  
 قد دخل على الخبر المذكور فقد انقضى و الما يلزم من جميع النسخ على الماض و لا تدخل اللام على

على الخبر اذا كان  
 اداة شرط

في الخبر اذا كان  
 اداة شرط

في الخبر اذا كان  
 اداة شرط



خير مني قال ابن مالك ان اكثر النعم بما اوله لام فكونه دخول اللام على لامه يري  
الفرق على ستن واحد واجازته بعضهم لقوله واعلم ان تسليمنا وتركنا للاقتضائين  
ولاستواء اجيب بانه نادر ولا يدخل ايضا على واو مع التثنية عن الخبر وجوز ان يكون  
وحكمه ان كل ثوب كونه لا على الحال السادة مستند اجازته الكوفيون نحو  
اذا قيل التناجاة لضيعة ولا على فاداحال السادة مستند اجازته الكوفيون نحو  
اذا شئني زيدا لو ان الناس يظنون ولا تدخل على خبر السادة المستوخة يجوز المتبرد  
وقرئ الا انهم ليسوا بآيات منجزة والسادة المستوخة على ان يطاير  
لمرجحيا لطيف وخبرها المعلوم على الزيادة او السدود ولا على خبر لكن وجوز ان يكون  
لقوله وتكنى من ضمها كعبيد واجيب بما تقدم من الكوفيين دخولها على  
مرف السمعس وعلمهم المصرون يورده في قوله تعالى ولست ليظلمك ذلك  
وقال بعض الجارية استعنت العرب زاد حال اللام على السين كراهة توالي الحركات  
كسند مزج وقوله الثاني وضع اللام نحو ان زيد لم يفسدك قاي  
وان زيدا ليس شاة الله قاي قال ابن كيسان لا يظلم بغير من بين اخبارك عن  
نفسك كعبيد وصفتها خبر من زيد شك كان عندك او بعبينا والتوكيد اما هو لمزيد  
ما لم يكن من نفسك انما يتعلق بخبرك وفي متجاوزة الى اجيب وتبين في المستصالح  
**اجازتها** اجازنا للجمع بين ما بينه عوان زيدا للقد قام والسادة ولين قوما اخبارا  
عشرة واصبحت من زمان رقاء كعبيد كرا الذي ان شاةا بصيغتين لباس رداء  
وضع ذلك المصنفون وقالوا الرواية فلقد **الثانية** اختلفت في اللام الداخلة على  
خبر ان فالصريح على انها لام الاستدراك التي في مثل ان زيد انك انك انك انك  
فان للمناكيد ذكرها توالي حرفين لغوي واحد والآخر به جمع بين حرفين لغوي واحد  
الاول ضرورة واذا ارادوا ذلك فصلوا بينهما قالوا المحقق وانما بدوا بان لتوثرها  
من حيث انها عمالة واللام غير عمالة فعملوا المحققين مستدما في اللفظ وقال  
ابن كيسان افرقت لئلا يشغل عملان لو وليتها لانهما تنقطع منه فوهما عما قبل وذهب  
سدادا لهما الى ان عملهما انما في نهايات الالفاظ خبرهما فتعلك ان في خبره انطلق  
جواب ما زيد مستطاب وان زيدا مستطاب جواب ما زيد مستطاب وزعمت هشام  
واو بعبيد الله الطوال الى انها جواب قسم مستد رقال في وعلى القول بانها لفظ  
فعل من توكيد الجملة بآثارها او للخبرة حذرة وان توكيد للاسم المصنفون على الام  
والكتابي على الثاني **الثالثة** شد دخول اللام في غير خبر ان وذلك في موضع  
خبر استد كقول ام الحليس لعمرو زعمه وخبر سى كقول غفلا لفرسها  
اسى لم يوراد وخبر زالك كقول وما زلت زركل لان من منما لالحل لدم  
القص بكل مراد وخبرهاى حكي وطرب اذ ان الشاقي وخبرها كقول وما  
انان لم اعالج سودا في وقيل مرة ان مدلة هاتع توكيد الخبر وتجوز لقوله  
لهذا من عيشته لوسيه وقوله لهذا من عرف على كرم هذا ما اختاره ابن

تم

المستند صحيح

البر

ما لك جبا

جبا وانما لك من انما في هذه الكلمة لام الاستدراك اجازة دخولها على ان لتعبر لفظها  
بالاستدراك وجع بينهما تنبيهها بما على موضعها الماصل وذهب سيبويه وابن السراج  
الى انما لام قسم مقدرا لمام ان قال سيبويه وهذه كلمة يتكلم بها العرب في حال اليقين  
وذهب قطرب والذوا والفضل بن سلمة والمارس ومحمد بن عصفور الى ان الماصل  
له انك هما كلمتان ويعنه له والله وان جواب القسم وقد سمع لى في قول يربد  
والله ترى فحذفت المرة تخفيفا كما حذفت في جوابنا لهدى الكبر وصنعت ابو حيان  
المؤيد اما الذين يلزمون الجمع بين اها في توكيد الثالث بان فيه اربع مذودات من  
قرون القسم واقبل الخبر من غير عوض وحذف ال واللام بقية اللام من الله والمرة  
من ان وبانه لم يجمع اقرارا المرة في موضع قال ابو حيان ويجوز دخول اللام على كان  
لقوله فقت تعدو وكان لم تستع **الرابعة** اذا صححت اللام بعد ان توكيد  
او ما ضيفا متصرفا عارضا قد نوي قسم وتكون اللام جوابا لمام الاستدراك نحو ان زيدا  
لعمرو من وان زيدا لمام وحيد يتبع الكسرا اذا تقدم على ان ما يطلب موضعها  
توهم ان زيدا لعمرو اول قاي اما استع الكسرا ان اللام حينه في موضعها  
غير نوي بها التقدم قبل ان يحل زمانه فالتان زيدا مستطاب فالتان كسرهما لهما  
شعنة في النية متعلقة بالفعل عن فتح ال واما افرقت للصلة السابقة **سبيلة**  
توهم ان نعم خلا فاللام حينه فتعمل **الثانية** اختلف هل تاتي ان حرف جواب يعنى نعم  
ذلك سيبويه والمحقق ومحمد بن عصفور وابن مالك وانكوه ابو عبيد ومن  
سواهم من ثبت قول ابن الزبير من قال له لعن الله ناقة حلتني ذلك ان وراكها  
ولا على لهما حينه وخرج المحقق علينا قراءة ان هذان الشاعران **الثالثة** رخصت  
غالبا ويلزم اللام ان خيف لى بالما فية وفي الامتدائية ونا لهما ان دخلت على  
اسبة من والمغيرة على المصنف كسرا كانت لوسيا وتعمل في ضمير زيدا لهما عا  
فعل المستصرف ناسخ ماض او مضارع خلا فاللام مال ذلك وقاس كلامه فخر ان قلت  
لما ولا تخفف وخبرها ماض وما عملها الكوفية بل نافية واللام لا يوراد  
انكاجا دخلت فعل فعلية والمعلمت والمراقى فقد تخففان المستنورة  
فستطاب قصصا صمايا جملة الامتدائية وتغلب امهاها وقد فعل على قلة  
رعاها اذا علمت لهاها وهي مستدرة اما انما لم تعمل في الضمير لاني ضرورة  
بخلاف المستدرة فتقول انك قاي بال مستدرة ولا يجوز ان قاي بال تخفف واما  
في قوله اللام وغير ذلك من الاحكام في لا مستدرة سواء اذا عملت لوفى اللام  
في انان الخبر تميزها فرق بينهما وبين ان النافية ما ليا فاما حينه بها نحو ان  
زيد ولقاي ومن لم يلزم مع الاما لعملا لعملا لى من ولا يدخل اللام في موضع  
شيعت لغوي كقول انا ابن ابيات الضمير مالان ولما لك كانت كرام  
العائد لانه لا يجمع ولو كانت نافية لان هي لا لا حيث كانا فعداها فخر وان زيد  
لزيوم اوليتم او لانيتم اولين قلنا او ما لعمرا لى بالان الجمع واختلفت في هذا

الفضل  
لهرب



هذه اللام قد هيستينويه والماضى الوسط والضعف والكثرة بعداد وان  
الماضى والماضى الى انما هو المبتدأ الذى تدخل مع المدة لزم للفرق وذهب  
الفارسى وابن العلقمة والسويى وابن ابي الربيع الى انما هو اخر غير تلك  
الفرق بل تلك مبنوية المتأخر من تقديم وهذه بخلافها ان تدخل في الجملة الفعلية  
بذلك في تلك زمانه قبل ما قبلنا فيها فبما جلا في تلك لا يتأهل انك قلت  
لما لا تدخل على غير المبتدأ والمحذوف من الفعل والماضى بخلاف تلك  
واجاب المادون بان ذلك محله انما جاز سبعا وتسا على خلاف المصل لضرورة  
الفرق فانما تبين اكثر من ذلك وذهب بعضهم الى التفصيل بين ان تدخل على الجملة  
الماضية فتكون ما قبل المبتدأ او الفعلية فتكون النازقة قال ابو حيان ونمرة الخلال  
نظمت عند دخول علمت واخرتها فان كانت للفرق لم يعلق وان كانت ما قبل المبتدأ  
علمت وقد اختلف في الحدب المبتدأ قد علمنا ان كنت موضع الماضى للضعف الفارسى  
ثم ابن الماضى ابن ابي العافية فقال الماضى وابن الماضى يجوز ان يكون الماضى  
ان اللام لا يبتدأ فقلت فكل ما علم من النازقة قال الفارسى وابن العافية  
ما يجوز ان تقع ما قبل انما غير ما علم فقلت ولا تلى الحقيقة المنعقدة في الغالب  
الماضى انما كان متصرفا تاما حيث كان او متصرفا محذورا ان كانت بكسرة وان  
وحدة ما اكتم لغاصقين وان كانا كذا ليدل كذا وان نظمت من الماضى وقرأ وان  
اخالك يا طرغون شيئا وزعم ابن ابي مالك انما يليها الماضى وان ما ورد من الماضى  
حفظ ولا يقاس عليه قال ابو حيان وليس صحيح وما علم له توافقا انهم قد يلاوا  
على الناصح لا قرا ابن مقبل ان يبتدأ بغيره وتولى الشارح قلت ان قلت  
لما وما حكى ان وقعت كاتيك لوسطا وان يرسى لك لستين وان يرسى لك لستين  
لما الماضى على ان ذلك من الغلة بحيث لا يقاس عليه وذهب الماضى الى جواز النفا  
عليه وهو افقه ابن مالك ولا تخف وخبرها ماضى صرف فلا يقاس له ان زدت اذهبا بعد  
سما مصله ولا يكره منه احد محذوران اما دخول اللام على الماضى او عدم لزومه  
اللام ولا يمتنع هذا كله مذهب المصنفين وذهب الكوفيين الى ان المدة  
لا تخف اصلا وان المنعقة انما هي حرف نساى الوضع وهي النافية ولا عمل لها التبة  
ولا تؤكد فيها واللام بعدها للمحذوف معنى اما ويجوزون دخولها على الناصح  
وعنه وذهب الكسائى الى انها ان دخلت على الماضى كانت متعقبة من المدة مائة  
كما قال المصنفون وادخلت على الفعل كانت للشيء واللام تعقبى كما قال الكوفيين  
وذهب الفراء الى ان المنعقة يمتزلة قد علمت قد تحيض الماضى وان تدخل عليها  
وعلى الماضى وكل ذلك لا دليل عليه ومردود سماع الماعل نحو وان كلاما يوفيه  
ان كل نعت لما عليها حافظا نيا بالنصب وسمع ان عمر المطلق **ص** وتختلف  
فما للماضى فعل جواز بانه ماضى لا يكره ان يكون الثانى على الماضى والخبر  
جملة استية مجردة او مع لا او شرط او زب او فعلية فان صرف لم يكن دقا

لا

ما يلى

اللام

قون

قون غالبا سبوا ولوا وقد او تنفس **ش** تختل ان المتعقبة وفي اعمالها حينئذ  
من اذهب **أحدها** انما لم تعمل شيئا طاهر ولا في معنى وتكون مرفا صدى رايها  
كثيرا المرفوف المصنوعة وقلبه سينويه والكوفيين **والثاني** انما قبل الماضى  
ما قبله وعليه المصنف قال ابن مالك فان قيل ما الذى دعى الى تقدير اسمها  
محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وخلا قبل انما المدة ولم يتركها  
والجواب ان سبب علمها لما اختصا به اسم فاء الماخضاص من غير ان يقتدر اسمها  
عامة وكون العرب يستعج وفتح المفعال بعدها المفعول لم يكره ان يكون  
ذلك الضم المحذوف ضملا لثان كاذم بعض المفاعلة بل اذا امكن نحوه الى خاضرا وتا  
منه وكان اولى ولذا قد رسيه في ان يا ابراهيم قد مررتا لوفيا انك ولا يكون  
خبرها من ابل جملة اما اسية مجردة صدر بها المبتدأ نحو واقر دعواهم ان المدة  
او المجرى انما لك كل من جنى ويتصل او مقرونة بلا نحو وان لاله الما وبادا  
شما نحو ان اذا استعجم ايات الله او تربت تينستان رث امرى جنى حانيا امين وعوان  
يخال امينا او فعلية فان كان ضملا جامدا او دقا لم يحتاج الى اقتران بشي نحو ان  
ليس للاشنان الما ماضى وان عسى ان يكون ان نعم معتركة الجياح اذن والخامسة  
ان غصب الله عليها وان كان تنصفا غير متعلق غالبا ينحى نحو افلا يزون ان لا  
يرجى البهم فلا ان نجمع عظمتهم ان لزمه احد قال ابو حيان ولم يحفظ في ما ولا  
في كما ينبغي ان يقدم على جواز حتى ينسج اوبلوحوان لوشا اصيناهم وان لو  
استقاموا وان لولاوا يعلمون ان لوشا الله هذه للناس او بعد نحو تعلم ان  
قد صدقتنا او عرف تنفس نحو علم ان سيكون ونه دخلوها من جمع ما ذكر كقول  
علموا ان يكون محذورا وخرج عليه قراة من اراد ان يتم الرضاغة بالرفع وكذا تدري  
اعمالها بباركك **ص** فلو انك في يوم انما سنا لنتي **ص** وكان فانها لها ويا  
خبرها من ابل اسية وفعلية مع لم او ما وقد **ش** تخف كان وفي اعمالها حينئذ  
الثالثة في ان **أحدها** المنع وعليه الكوفيين **والثاني** انما قبل الماضى  
والباركك **ص** كان تدنيه خفان كقولهم كان طيبة تعطف رواية النص في  
**والثالث** انما قبل الماضى البارز ولا يكره ان يكون ضملا ان ايضا كان ان  
ويزيد عليها يجوز كون خبرها من ابل كقولهم كان طيبة في رواية الرفع وجملة اسية  
كقولهم كان ثديا **ص** حقان **ص** في رواية الرفع وفعلية تصدق لم توكان لم تعقب الماضى  
او ما الجازمة قال ابو حيان ولم ينسج وينبغي ان يتوقف في جوازه او بعد نحو لما  
نزل برحمتنا وكان قديرا وكان قدر **ص** ولكن فلا تعمل خلا فالنوس **ش**  
تخفف لكن فلا تعمل خلا لعدم سماعه وتعلل بانيته لعظم المفعول ونزواله  
نحو اعمالها ومو الماخضاص اذا ضارت يلها الماضى والفعل واجاز يورع الى  
اعمالها ماضيا على ان وان وكان **ص** لا فعل وجوز ابو علي ويورد الثانى **ش**  
فعل وقا الفارسى تخفف وتعلل ضملا لثان محذورا **ص** سيلة تليها ليت مسجل

وفي الظاهر غوعلت  
الاربعه قاييم وقوى  
ان غصبت الله عليها  
وعليه طابعت من  
المغاربة **الثالث**  
انها تمل جوازا  
في مضمرة

الماضى



آی باقی الحرف من  
الذی فیہ کلمة کمال

五

一

فتاویٰ

27.

دریا

المسرة







كدايخ

بينها وبين اسمها المجد ولا باحصى **الفائقة** قد خسر هذا الباب ان علم غالب في لغة  
 احكام ملتزم في لغة يتم وطى فلم يكتف به اصلا نحو لا تشر فلا توت ولا ضرر ولا  
 ضرر لا عدوى ولا طينة ما ياتى وانما كثر او وجب لان لا وما دخلت عليه جواب  
 استعمال عام والماجوبة تتبع فيها المذوق ولما اختصار كثيرا فلهذا يكتفون فيها بالاول  
 ويجوزون الجملة ففهمها زائدا وانما يجزوه اجازيون مع انما هو الى الله انفسا حول  
 ولا قوة الا بالله وان لم يعلم بقربته قلبية او خالصة لم يجز حذف عنه احد فضلا فمزان  
 يجب نحو اخذ اعني الله قال ابن مالك ومن سلب ان يسم التراتم الحق مطلقا  
 فقد غلط لان صدق خبره دليل عليه يكره منه عدم الفائدة والعرف يحذفون على ترك التكم  
 كما لا يخفى فيه كبر الى التخصيص والفرقة وربما حذف الاسم وانما اجب كما لو امكن  
 اي باجاس عليك **المثالية** اذا وقعت في الجاهل جاز حيثما لم يرد بعد هذا الرفع  
 والتمس نحو لا تشر للماء والعتاد وهذا القدر وما الى الله والى الله فالنصب على  
 الماشي واستقر الجري قالوا لم يتم الكلام فكانت قلت الله له ورد بانهم بالماض  
 والرفع على الله لانهم لم يتم وقيل من يحمل ما مع اسمها وقيل من الضم المستند الى  
 المذوق وقيل على ان يحمل ما مع اسمها من انما يحمل الرفع بل انما **الترقية** قد ورد  
 تركيب المذوق مع الزايدة تشبيها بالانافية لثقله لو لم يكن غلطان لا ذوق  
 لها وهذا امر التشبيه المحفوظ فيه مجزى اللفظ ونحوه تشبيه ما الوضوء بما  
 التافهة في زيادة ان يندفعها **الحاصصة** الجوز على ان الاسم الواقع بعده اذا  
 كان عاملا فيما بعده يكره تنوينه واعرابه مطلقا وهذا ان كان الى ان يجوز فيه  
 التنوين وتركه وان الترك احتج احرازه مجزى المذوق في التبع لغيره المعتقد او بالفعول  
 من حيث لو استقط لعم الكلام وذهب ابن مالك الى ان يتركه بقله تشبيها بالمضاف  
 لما لا يقتول **الزايه** ولا تدر ان الله الله وذهب النجدادون الى ان يترابيه ان كان  
 عاملا في طرف او مجزى وورد نحو ما جاز في الحج خلافا للمعول الصريح وذهب الكوفيون  
 الى ان يترابيه الماشي المذوق قابلا قول الحسن ولا ضارب ضربا كثيرا وقته  
 نعم المنة تويجا وكذا استعملها خلافا للثوريين فلا تغرر تشبيها بقله لغوي ولا  
 خبر ولا معتد ولا اتباع الماعل اللفظ خلافا للبريد **الترقية** اذا دخلت مفعولا  
 على ما كانت على مكان **الترقية** ان يترابيه الصريح المستعمل من التراتم المحض ونحوه  
 ولا انكاره او تويج خلافا للثوريين ان يترابيه الصريح المستعمل من التراتم المحض ونحوه  
 انكاره وويج قال ابو حيان والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله  
 الما صلبا رسلها جلد **الثاني** ان يكون للاستعمال على طريق التنوين والمذكور  
 والتويج كقوله الما لقمان الما فرسان عادية وقوله الما ان يترابيه الما  
 وحكمه في هذين المصنفين فكما لو لم يدخل عليها المنة من جواز الغايها واعمالها على  
 ان وعلى ليس جميع ادعائها **الثالث** ان يدخلها فعلا تنوين قد هي سيويه والحق  
 والجري انما لا تعمل الماعل على ان في الاسم خاصة ولا يكون لها خلية اللفظ لا في

وجوز بمرمان  
حذف لام

الندوة

يلج



وهذه المبردة والمذاق ان فعلها كالمجدة فيكون لها خبر في اللفظ وفي المذوق  
 اسمها على اللفظ وعلى المذوق ان يعمل على ليس والفرق بين المذهبي  
 مذهبه المعنى ان يلقى رافع على الاسم على الما ذوق وعلى الما على الما  
 قوله الما في استطاع رجوعه **فقراب** اثبات يذو العلقان ومن استطاع جبره  
 في الجملة صفة **مسيلة** يجب اختيارا خلافا للمبردة تكرارا اذا لم يعمل ولم يكن  
 مذوقها يحسن فعل وفي المذوق من خبره معنى بها وعت وحال ونام لفظا ومعنى وقد  
 عين حرف فن ويصير من يبين بقاء المذوق وزعمها الكونية حسنة لسا كغيرها  
 اذا لم يعمل لا اما على الفصل او يكون مذوقها مفرقة قد هي سيويه والمهور  
 تكرارها ليكون عوضا ما فاتها من ضاحية وفيها لغو او ان العرب جعلتها في جواب  
 من قال يا منة وام والسؤال بها لم يرد فيه من اللفظ فذلك الجواب في الجاهل المذوق  
 كسنان مع الفصل والعزلة ان يكره كقوله **كيت** اسفا واسترحت لم اذنت **كرا**  
 ان لا يكره جوعها **وقوله** ما انما شايبة من شايبة شايان **وقوله** عند المهور  
 نعم ان كان مذوقها لا معنى لفعل لم يكره نحو ما نولك ان تعمل ما من معنى لا يغير في كذا  
 ما انما السقطة في معنى ما يتيقن انما منما تكرر مع الفصل المضاف كاشيا في ذلك  
 تكرارها ايضا اختيارا اذا اولها مفعول معنى بها صلا او نعتا او حالا نحو زيد قائم  
 كما قاعد وتربت برجل ما قائم وما قاعد وتربت اليه ما قائما وقاعد او لم يكره في  
 ذلك مفعول في قوله **كيت** انما تكم ما منع وتقول قاص **وقوله** قمت العدي مستغيا  
 بعصبته **وكذا** انواع المذوق والمكره وتكرار اضياف الماض لفظا ومعنى فورد  
 ما قام وما قاعد فلم يبق شي ما كره فيه سوى المضاف نحو زيد يقوم وقد لقيت عني  
 تكرارها فرق فن غيرها وتقول كقوله **فلا** مؤانها **ولم** يسم **وترا** ما بين  
 الما والمذوق فيقطاها اجاز كقولهم **حيث** لا زاد **الراجح** الما على الله على  
 من جاز مجزى فعلية وقد ورد وسوق وكنم وحفظ واقامه ويجزى وعدا للمحذاه انكره  
 انكره المضربة وزعم لا كفا له ورياسة ومن وهال وجعل لا التحصيل ايجاد والحجاب  
 وترتيب ومقاربه وحب جامدا ولا يخفى الاصل خلافا للثوريين وانكره المضربة  
 او يقيى كعمل ما فعله وعرفان ووجد ما مضاهية وفن وعرفان ووجد ما مضاهية  
 المضربة وورد في المعتل وانكرها المفاعلة وتعلم كما علم جامدا وقال ابو حيان  
 او ما كلفه لا لينة وانكره القندري كونا ليعلم وزعمها التراتم لثوب وحسب اللون  
 زعمها الما ليعلم وطلع وزعمها الما ليعلم وزعمها الما ليعلم وزعمها الما ليعلم  
 ولا تراكب وما قر قلبا ونحوه اشارة وجعل دوهيت جامدا وزعمها الما ليعلم  
 ونحوه الما ليعلم وانكرها الما ليعلم وانكرها الما ليعلم وانكرها الما ليعلم  
 ونحوها فعل صرت وقوم نصير ضرب مع مثل وانراي الرفع مطلقا وهما وفن داهي

لا أنت شايبة  
من شايبة شايان

يتبع

الكلام على الما فعل  
بعد استيفاء فعلها









والمنفذ ابراهيم  
خليفة الامر

بلغ  
على صوت غر سمحت  
زيد ايتكم خلاف  
المعلقة بسوء غر  
سمحت كلاما وسمعت  
خطبة ووافقة على  
ذلك

مفتی

در شهر



والصلة **الثاني** حكمه من المفعولين في التقدم والناخير كما لو كان قبل دخول  
هذه المفعول فالأصل تقدم المفعول الأول وتأخير الثاني ويجوز عكسه وقد  
يجب الأصل في محو طنت زينة أصديك وقد عرفت خلافه في محو طنت زينة  
المجمل وأسباب الوجوب في الشقين معروفة منها ما ابتدأ **الثالث** المفعول  
الثاني هنا من المفعول الأول كما لو كان ذلك ثم في ما هناك **ص** ويجوز  
خبره بما قبله لا أخذه بما بعده وفاقا ويجوز في المصاحف ما هو عليه وفاقا لذلك  
والجزم ويجوز أن يكون العلم في الظن بالعلم وأدريس شاعرا في ذلك وحسب  
فإن وقع محلهما طرف أو ضمير أو إشارة لم يقتصر على أن أخذهما ولا بد من أن  
لم يكن **ش** المحذوف دليل يستلزم اختصارا ولا يغير دليل يستلزم اختصارا ولا يغير دليل يستلزم اختصارا  
هنا دليل جائز وفاقا كقول أبي كلاب الأرباية شدة تري جهم عاظا وعمل وكسب  
أي وحسب جهم عاظا على وأما خبره فلا يقتصر على كل الظن والعلم والظن  
أو العلم زينة سطوعا دون فريضة فقيهه مذاهب **أمرها** النع مطلقا وعليه  
المحقق والجزم ونسبه ابن مالك لسيبويه وللحق في كل ما رواه ابن خروف  
والسلوي لغة الغاية أو ما قبلها المضاف من طرف ما قبل علم ما في شق قولك  
النادخارة **الثاني** يجوز أن يطلعا وعليه أكثر الخوارج منهم ابن السراج والسيوطي  
وضحي ابن عصفور لوروده قال تعالى اعزده علم الغيب فوزي أي يعلم وقالت  
وطنت ظن السور وكل سيبويه من يسمع يحل في بيعه حيله وما ذكره عندهما لفظا  
منوع لفظها بالاسناد إلى الفاعل **الثالث** يجوز في ظن وما في معناها دون علم  
وما في معناها وعليه ما علم واستدل بمحصول الغاية في الأول دون الثاني  
أو الأول الثاني قد يجوز أن يظن فيغير قوله طنت أنه وقع منه ظن ولا يجوز أن يظن  
أشياء يعلمها خبره كعلمه أن الماشين أكثر من الواحد فلم يبد قوله علم شيئا ورد  
بأنه يغيره في نوع علم تام يكن علم **الرابع** النع قياسا ويجوز أن يغيره سماعا وعليه  
أبو العلاء أدرين ولا يتعدي المحذوف في طنت وخلق وحسب لوروده فيها وأما  
خبر أحد المفعولين اقتضاه فلا يجوز ملاحقته لأن الأصل المبتدأ والخبر في ذلك  
غير جائز فيها وأما اختصاصا فلا يجوز يقلبه عند الجمهور ومنع طائفة منهم من كان  
ومحذوف ابن عصفور كوابي اسحق ابن مالك لا يقتصر في قياسا على ما كان  
وذكر الجمهور بأن من نوع كان كالفعل وغيرها كالحديث لها فصار عوضا عنه فذلك  
استنع المحذوف هناك بخلافه وقد ورد السماع هنا بالمحذوف قال ولقد نزلت  
فلا تقضي فيه من مبتدأ المحب للمكرم أي واقعا أو حقا وعلى بعض النعمانها  
تلاذنا لفظا ففعل كل منهما الصاحبه إذ ما ابتدأ وخبر في الأصل فلم يجوز حذف  
أحد ما دون الماخز وقرئ بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحد ما بالمدوي  
فيها إلى ليس وهنا يودي إلى التباس ما يتعدي فيها إلى اثنين بما يتعدي إلى واحد  
فإن وقع موقع المفعولين طرف محو طنت عندك أو مجرد محو طنت لك أو ضمير محو طنت

طنت

أو إشارة محو طنت ذلك استنع لما قد صار عليه أن كان أحد ما ولم يعلم المحذوف  
لما نقرر من أن حذف أحد ما اقتصر بالمنوع وأن لم يكن أحد ما بأن أريد بالظن  
مكان محو الطن وتلك الحلة وبالصين ضمير المصدر والمشارة إليه أو كان  
أحد ما وعلم المحذوف كما لا يقتصر عليه ويكون الماخز مدفوعا **ص** وخبر  
مضرب القلب بالماض أو وسطا والماخز تخفيف أو أول الماخز في الوسطا  
خلق الله ما خلا فالكيفية والماض في نوي الثاني في نوي به ويجوز بصيغة  
مؤن فعل الماخز محو طنت يعوم زينة أو فم الرجل زينة أو الماخز زينة طما  
وقد يقع معنى بين محو الطن وعطيق وسوى وما يجب الفاعل غير الفعل ومنوعه  
خلا فالكيفية وتوكيد معنى مصدر نصب صرح ومضاف ليا متعديا ومنوعه  
منه فاشارة وتوكيد حله مصدر الفعل بد لا يقتصر معنوا فلا تقدم خلافا  
لعموم فعل الماخز ما يعمل وقد عمل الماخز عند الزم وما لها ففعله يجعل معنى فالت  
تعلل خبره رفع وعمل **ص** من غير المضرب بالماض فالفعلية ونوعا هب  
وتعلم من الماخز الدلالة بالماض وتوترك القول لغير ما في لفظا وما لا تأخر  
إذا تأخر الفعل عن المفعولين يجوز في قيام طنت أو توسط بينهما يجوز في طنت قيام  
لضعفها حينئذ تنفع المفعول كما موشان العامل إذا تأخر والمخبر به على سبيل التخييل  
لا الماخز فذلك الماخز والمعمال وقد بحثنا عن هذا في سبيل الماخز والمعمال  
عليه ابنك الشيخ فإن قدان التخييل لك اعلمت على كل حال والقدان واسترشد  
اليعين ثم أدرى لك ذلك وقعت بكل حال وعلى الماخز فالفعل الماخز والمعمال  
وفي المتوسط خلافا قيل أعماله أو لي من الفعل القول الماخز أو موقعا في لفظ  
وقيل بما سواها أنه عادل قوته تاضع وضعف لذلك فقاده الماخز بالمقدم  
وسموا هذا الماخز قوله تاضعا تاضعا تاضعا وفاقا المتوسط قوله وفي  
الماخز طنت اللوم والفتل أما إذا سيجب مصدر الفعل فلا يجوز الماخز عند  
المضربين ويجوز الكوفيتون والماض وأما الماخز الماخز والمعمال  
عنده أمسن واستدلوا بقوله إن رأيت ملكا الشبه الماخز وفوكه وما أخال  
لدينا شك تنوبل وقوله وأخال ابنه الحق مستقيم بالكثر والمضربون فمروا  
ذلك على تقدير ضمير لأن الماخز الماخز الماخز بالكلية وتبصر على الخلال الماخز  
مسائل أحدهما محو طنت يقوم زينة وطنت قائم زينة ففعل الكوفيتين  
والماض محو طنت زينة وعند المضربين يجوز أن النسبة بالفعل الماخز  
الثانية الظن نعم الرجل زيد يجوز فضله عند المضربين دون الكوفيتين **الثاني**  
الظن الماخز كما موك محو طنت الماخز الماخز الماخز الماخز الماخز الماخز  
على المفعولين وكمنه تقدمه مؤول جاز الماخز بضعف محو طنت زينة قائم وقد  
يسمى الماخزين مؤول أن كوكه أن الماخز طنت وضبطه ويترى طوطي وطوطي  
عليه كوكه ولكن دعان الماخز صاحب والنسب وبين سوف ويحويها كوكه

وبذلك

المضرب

يندر

عليه







انما لا يكتفى به ويستثنى من ذلك استنباط ما يستعمل في طلب العلم ليلزم  
 ايها حسن عملا ونازعه ابو حيان بان زاي في الما قول عليه واما في الما  
 حذف منه رصدا من حيث هو بدل من صير الخطا بدل بعض واذا كان نون  
 كل قبل غير ما ذكر وخرج عليه من كل شعبة انهم اشد والمهور لم يوافقوه  
 على ذلك **الرابعة** اذا انعقد على الاستنباط احد الفعلين نحو علمت زيدا  
 اي من هو حكا ز نضبه بالمناقض لان الفعل مستلظ عليه ولا مانع من الفعل  
 واختلاف الفعلين في نفسه فاجازه سبويه وان كان المختار عنده الضبط لانه  
 من حيث المعنى مستعمل في معنى اذا المعنى علمت اي من زيدا وهو فطر ثلث ان  
 احدا لا يقول ذلك الما ترى ان احدا لا يقع بعد فليكن كنه لما كان منوع قد  
 نفي عنه الفعل وهو منوع واحد متا زكا في النفي وخال عليه ومنه ان كيسان  
 مباشرة الفعل وزد بالساع قال هو الله ما اذني عزيز لونه **الاشترط**  
 ان فاصلا اربيعه **الثالثة** يجب الضبط بعدا زاي بمعنى اخبرني  
 نحو ارايتك زيدا اي من هو وما يجوز المعنى فيه كاجازة علمت زيدا  
 اي من هو وما زاي في معنى اخبرني واخبرني فاعلق هذا امذ هبت سبويه ونا  
 كثير من وقالوا كذا ما تعلق زاي قال تعالى قل ارايتكم ان اناكم عذاب  
 الله او ارايتكم الساعة اعلم انه تدعون ارايتكم ان كذب وتولي ارايتكم عذاب  
 في اناق اخر **واجب** بانه حذف قبيها المعقول اختصارا اي ارايتكم عذابكم  
 وقال ابو حيان في من باب التناقض فان ارايت واتا فعل الشرط تنازعا  
 الما من بعد فاعل الثاني فوجه فاعل اول لانه منصوب اي ارايتكم ان العذاب  
 ونصبة ارايت معول فعل الشرط الذي يكتسب ارايت عليه **الرابعة**  
 للما من المستعمل والمضاف اليه ما بعد ما لما دون الما فاعل المذ كورة  
 ولا توتر فيه طنت واخوانه بل يمتي على حاله من الما فان كان منوعا  
 على الما من بعد كذا وان كان منوعا لانه يقع منعولا به او مصدرا او طرفا  
 او حالا يترك ذلك شالها علمت اي الناس قد يفتك وايم ضربت واي قام قت  
 وفي قام زيد وكلف ضربت زيدا **الخامسة** الجملة بعد المعلق في هذا الباب  
 في مواضع المعقول سادة مسددا فان كان المعلق بعد استنباط المعقول  
 الما قول كاي علمت زيدا اي من هو وفي موضع المعقول الثاني واما في غير هذا  
 الباب فان كان الفصل المعلق ما يتبعه في يعرف الجمل في موضع نصبه  
 نحو فكرتها مع املا وفعل اي من ذلك من فليست ظاهرا ان كذا لفظا اي الي  
 او ان كان ما يتبعه في واحد في موضع موضع معرفت اي من زيد فان كان منعوله  
 مذكورا نحو معرفت زيدا اي من هو في الجملة تقول منه هذا ما اختاره السيراني  
 واما ما لك ثم قال اي من عصفوري بدل كل من كل على صفة مضاف والمقدّم  
 عرفته قصة زيد او ارايتك اي من هو واحتيج الى هذا التفسير لئلا يخلو

من البعد منه في الجملة المعنى وقال ابن ابي عمير في الاستعمال والمخاطبة  
 الى تقديره وذهب المتأخرون الى ان الجمل في موضع نصب  
 على الحال وذهب المتأخرون الى ان الجمل في موضع الفعل الثاني لفرق على نصيبه  
 معنى علمت واختاره ابو حيان **ص** وضرب ايضا وزاي بصيرته وحلية الجمل  
 فاعلمنا ونفعولها منير متصلين بخدي معنى واما كثر من نفس مكانه وقد رايها  
 عدم واتصل المفعول منير فقد وجد وينع مطلقا ان اضربا على مفعولا وفسر  
 بمفعول ويجوز ايضا فاليه خلافا للافتقار ويجوز الكسائي الى ابرار **ص** مختص ايضا المتصرف  
 الى ان قاله القلبية يجوز انما في صير من متصلين لنفس واحد فاعلا والمفر **ص** احداهما  
 منغولا نحو طشتي طارحا وانت طشتك طارحا وزيدا طشه طارحا قال تعالى  
 ان زاه استغنى وقال الشاعر وحلتك اسم وقال وكنت اخا لتي من الجرح وبك  
 قد كنت احسن كاهن واحد وقاله وحلت وما حبيتك ان تخينا وقال وحاله  
 مضابا وكل يجوز وضع نفس مكان الضمير الما قول نحو طنت نفس غالبة خلافا  
 ابن كيسان نعم واما كثر من الما يجوز ما ذكره في شارب الما فاعلا لا يقال ضربتني  
 وما ضربتني وما زيدا ضربتني بالافتقار وعنده سبويه بالاشتغال عنه بالنفس  
 نحو قال زيدا اني طمت نفسي وقال الميرد لولا يكون الفاعل منغولا وقال غيره  
 لولا يجتمع ضميران يرحبان الى شي واحد احدهما رفع والما منضبط ومما لني واحد  
 وقال الما لما كان الما على التقارب تغيرا للما في المعقول لم يقع فعلت  
 على انه الما بالفتل نعم اي ما يقال هذا الثابت في ذلك راي النصرة والحلية  
 ليرة وعنه وفقد وزيد بقله كقول الشاعر ولقد ارايت للفرح دونه  
 وقوله تعالى ان ارايت اعصر هذا وحكي الما عدتي دفعة نوى ووجه ذلك  
 على شين الما الحقيقة اما قوله ورايت اعرسي وجرى فاذ اذ لم يقل ارايت  
 نفس فان كان احدا الضمير منغولا جازية كل فعل نحو ما ضربت الما ايك ويصح  
 الما اتحاد مطلقا بباب فلي وعنه ان احدا الفاعل متصل بضمير الما لئلا يكون  
 زيدا قايما وزيدا اخبر بريد من نفسه وضرب نفسه فان اخبر منفصلا جاز  
 نحو ما ظن زيدا قايما الما هو ما ظن زيدا قايما الما اياه وما ضربت زيدا الما  
 وما ضربت زيدا الما اياه **ص** نسبتة يحكي بالقول ونصير فيه الجمل وفي لفظ  
 المحو علمت وما يمتن به معناه خلافا لما ذكره في ابن عصفور وروى نصير  
 كين منغولا وقيل نعمت وصدر ومرار لفظه خلافا لتمام وعي ضمير مقدرا  
 جمله وقد نصي في قول وقابل الى محكي ونصير عنه وحذفه ليز وراى وعي كلف  
 مطلقا في لغة وقيل شرطها نصير معناه ونصير الما استفهام فقط في لغة وفي  
 الما نور اتصاله او فضله نظير او تقول قال الما كذا او عني وكونه نصارا  
 اما في قال ابن مالك وحالا لا شيع ابو حيان والنسب لئلا لا يبدى باللام المعول  
 ويجوز الشرا في ثامن وانكوفية في امر فان فقد شرا فالخاوية ويجوز معرنا

احدهما

دري



بل يحكي في القول زيد منطلق لمن بلغته عنه **ش** للقول وما تصرف منه استعمالان  
**أحدهما** ان يحكى به الجمل نحو قال اني عبد الله يقولون ربنا انما قولوا امنا  
وان تعيب فمعي قولهم ايذا كذا ثوبا الانية والقائلين باخوانهم هل الباس قول  
لديهم لاذي قال ذي جمل **و** الاستعمال ان يحكى على لفظ الجملة كاصح ويجوز ان يحكى على  
المعنى باجماع فاذا قال زيد منطلق ذلك ان تقول قال زيد منطلق او  
المنطلق عموما فان كانت الجملة ملحوظة فليكن على المعنى باجماع فتعوله في قول زيد  
عمرو قائم بالجمل قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل يجوز الحكاية على اللفظ بولان  
صريح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جردوا المعنى في المراجعة فينبغي ان يلبسوا به في  
المحذوف واذا حكيت كلام منكم عن نفسه مما سئل عن ذلك ان يحكى به لفظ  
تقول قال فلان اسئل عن ذلك ان تقول قال فلان اسئل او انه اسئل  
ويؤسطق ويؤسطق بالقول في ذلك المعناه كنادية وقوف وقراء ووصيت  
واوصي قولان احدهما نعم وعليه الكوفيتون نحو نادوا يا مالك لتفطر علينا  
ربك فندعنا ربنا ان مغلوب فان نصيب لكسرا وهي الهم ربهم لندعنا الظالمين  
فان الحمد لله رب العالمين واختاره ابن عصفور قائم بالصانع وابو حيان الملا  
من المضافات والشا في ما عليه التفسيرون وقالوا الجمل تعذر ما ذكره يحكى به قول  
نضر النضر به في نادى ربه ندا خفيا قال ذب وفادى فوج ربه فقال ربه  
ونادى اصحاب الاعراف وجالا ليعرفونهم سياتيهم قالوا اما اغنى واختاره ابن  
الشافى ان يصبى المرء وهو نوحان **أحدهما** المؤدى معنى الجملة كالحديث الشعر  
والخطبة كقلت قد شيا وشرا خطبة ونصبه على المفعول به ما اسم الجملة  
والجملة اذا حكيت في موضع المفعول به فكذلك انما يعنها وقيل على انه تعذر  
محذوف اي قول **الشافى** المراد به مجرد اللفظ وهو الذي لا يكون اسما للجملة  
نحو قلت كلمة هذا ما ذهب اليه الزجاجة والزمخشرى وابن خروف وابن  
مالك وحيد من يقاتله ابراهيم اي يقول له الناس ابراهيم اي يطلعون عليه  
هكذا الاسم وذهب جماعة منهم ابن عصفور الى انه لا يصح بالقول بل يحكى اسما  
المرء غير ما ذكر فليس فيه اما الحكاية على تقدير تسم الجملة كقوله اذا دقت  
ناضا قلت لهم مذاقه اي طعمه لهم مذاقه وقد نصت لفظ قول ولما قابل  
اي الاعلام المحكي كايضا في سائر المقادير والصفات كقوله قول ما للرجال منهم  
ينما مشرعين انكول والاشا **و** قوله واجيب قائل كيف انت بصلاح  
وقد يقول لقل عن المحكي به بان يحذف المفعول كقوله لعل الاول قلتم فاني  
عليهم برويتنا قبل اهتمامكم بكم رجبا اي قلتم فقلنا نعم وقد حذف القول دون  
المحكي به ومؤكس حتى قال وسه فاما الدين اسودت وجوههم اكثرهم الى فبقا  
لهم **الثالث** ان يحكى القول على لفظ ينصب المفعولين وذلك في لغة نجي  
سلم سطلغا يقولون قلت ربنا قاتلنا من عليه اعتبارا من شرط الحكاية واختلف

جمل

سبهم

مما

ابو علي في القول  
من يدرى ان يقول

مثل يقولونه با قيا على معناه اولا يقولونه حتى يبينوا معنى القول على قولين اختار  
ثانيا ابا جنى وعلى الما في العلم واي حروف وصاحب البسيط واستدوا بقوله  
قالت وكنت رجلا فطينا **هذه** اوردت البيت اسما اذ ليس المعنى على طنت وفي  
لغة جهوريا لمرتب بشر وقد تقدم استفهام بالهزة او غير هاتين لاد قواف وانصاه به  
وكونه فعلا مضارعا لمخاطب كقوله متى تقول القلص الرقاسما يحكي اوم قائم وقاسما  
وقوله علام تقول ارفع شغل عاتق **و** حكاى الكساي القول للبيان عقلا الى الشظ  
دان فقد شرط ما ذكره تعييت الحكاية بان لا يتقدم استفهام او فصل منه وبينه فقام  
يستحق الفصل بالطرف والحوال تنفولا **او** لا كقوله **ه** ابعده تقول بغير الدار  
يقول جماعة مثل هم امرة وامر البعد من توميا **وقوله** **ه** اجنبا تقول بن لوي **ل** ابراهيم  
ام سجا هليا ونحو اني امار تقول زيدا وامر يقول هندا واصلة قال ابو حيان  
وكذا تقول المفعول نحو هذا القول زيدا وقيل ان الفصل مطلقا ولو كان  
نحو الاستفهام زيد منطلق وعليه الكوفيتون واكثر المصنفين ما عد ايسويه **و** هـ  
وكذا يتبع الحكاية في غير المضارع والمضارع لغير مخاطب **و** ذهب الشيرازي الى  
يجوز افعال الماضى بشرط الماضى المضارع **و** ذهب الكوفيتون الى جواز افعال  
الماضى بشرط ايضا وذكر ابن مالك افعال المضارع شرطا خامسا وهو ان يكون المحال  
لا لا يستقيم **و** انكره ابو حيان وقاله لم يذكره غيره **و** شرط التيسير ان لا يعدي  
الفعل باللام نحو تقول لزيد عمرو منطلقا **هـ** حينئذ يتعد عن معنى اللفظ الى المعنى  
من فعل القلب وهذا قوله تسرع **و** اذا اصبحت الشروط فاما افعال جازية واجيب  
وتجوز الحكاية ايضا سرافا **ل** لا مثل نحو تقول زيد منطلق **و** كذا افعال مطلقا  
في لغة بن سليم جازية واجيب **س** سائلة تدخل الهزة على علم وزايم فتصيب  
بلاية او هاء الساجل **و** حكم الثالث **و** الثالث باق ومنع الماكرا التعليل ونوم  
الاعا **و** فالكما ان لم يبيح للمفعول **ش** تدخل الهزة المساة بهزة النقل وهزة  
السعدية على علم وزايم التعديين للمفعولين فتقدمها الى ثلاثه معا على اوها  
الذي كاد فاعلا وذلك اذ هو شامع في اليه الفعل في المفعول به نحو اعلت زيدا  
عراقادما **و** ارايت ذيدا عمر كرميا **و** الثالث **و** الثالث سرقة الما على ما كانت  
لما يه باب علم وزايم جواز الما **و** التعليل **و** عن ما ومنع قوم الما **و** التعليل  
عنا سوا يبيت للما على ام المفعول **و** عليه ابن القواس **و** ابن ابي ابراهيم **و** ابن  
العلام **و** عليهما **و** ما يحكى بعد ما نصرا لعلام على الاستدلال وسنجا اهرؤن ان يثبت للقال  
وعليه المزدول لما فيه سرعا على نهاية المفعول الاول **و** الثاني **و** نسبة الى المفعول  
وهذا لما تنقطع حكم بهزة **و** ضعف مضافا **و** لا انما اذا اصبحت للمفعول ومنع المفعول  
التعليل **و** من الما **و** عليه الماكرون ومنع قوم الغا **و** علم دون اوي **و** عليه  
الاستدلال **و** علم مؤثرة فلا يلحق كاسم الما **و** افعال المؤثرة **و** اري بعقل لمن  
توافقه في الما **و** افقه في المعنى **و** زيدا **و** علم **و** علم ايضا متوافقا في المعنى

لامرأه

بعد

و  
التفسيرين













انما يتعلق شراد التكم بتعيينه مؤلفان امره واذا جيبتم واذا قيل لم تصح  
 او اقامة وزن الشر كقولهم واذا شربنا فانت ملك ماله وعرضه واذا لم  
 يكلم او اطلاق الصبح نحو طابت سريرته خمدت سيرته او قصده الما جاز وس عاقب  
 مثل ما عوقب به ثم يفر عليه فينبغي عنه المفعول به فيما له من دفع وعمدية ووجوب خبر  
 واستناع حذف وتزل منزلة الخبر فانه كان الفعل سائدي لما ذكرنا وانه كان  
 من باب اعطي اقامة المفعول الثاني عن الفاعل ايضاً اما اول احوال اصحابها عليه  
 المجهول انما اذا آمن اللبس نحو اعطى زيداً زيداً الموصوف اقامة المفعول الاول والبيع  
 اذا لم يوصف فثبت الاول نحو اعطى زيداً زيداً لا يدري لواقيم الثاني هل يولد اذا  
 ما حوزة الثاني المنع مطلقاً والثالث المنع ان كان نكرة والمفعول مرفوع لان المعرفة  
 بالرفع اول قياساً على ما كان وعزله ابو ذر الحفصى للفارسى لما يع انه قبيح جيب  
 اي اذا كان نكرة والمفعول مرفوع فان كان مرفوعاً كما لو كان الموصوف سواء عني  
 لكونه ميبين وان كان من باب طلق واعلم فقيهه ايضا انما قال اخوها المجهول اذا لم يوصف  
 ولم يكن جملة ولا ظرفاً ان الموصوف اقامة المفعول موقوف على لغة الشر واعلم  
 زيداً كمشك سيباً والمنع ان اللبس موقوف على زيداً او اعلم بشر ان زيداً قابلاً  
 او كان حيلة او ظرفاً موقوف على الماد زيداً او كان زيداً او كان زيداً فلا يمت  
 في الماد واعلم زيداً على ذلك اخوه سائر هذا ما صحه ابن طحمة وابن عصفور وابن مالك  
 والثاني المنع مطلقاً وتعيين المفعول لانه متين في المصطلح وموافقاً بالنسبة وكان  
 بالنيابة عند اوله وهذا ما اختاره الجزولي والخصاري والثالث المجهول بالشرط انما  
 ويشترط ان لا يكون نكرة فلا يجوز ان كان زيداً قال ابو حيان فاذ علم المفعول الاول  
 ونصب الجملة فمقتضى مذهب الكوفيين انما يجوز ان يكون المفعول فصح به السرياني  
 والغاشي وسعه الفارسى وان كان من باب اختيار فقيهه قولان اصحابهما كما قال ابو حيان  
 تعين المفعول وموما تعدي به عليه بنفسه وعليه المجهول واستناع اقامة الثاني نحو  
 اخبر زيداً رجلاً به وورد السماع قال من الما الذي اخبر الرجل ساحة وجوز  
 المفعول انما تلك اقامة الثاني نحو اخبر رجلاً زيداً وأشار ابو حيان الى ان المفعول  
 سبي على الخلاف في اقامة المجهول بالشرط مع وجود المفعول به الصحيح لان الثاني هنا  
 محلي تقديره المجرى واما الثالث من باب اعلم فلا يجوز اقامته قال الخصاري وابن  
 ابي الربيع بما يتفق لكن قال ابو حيان ذكره صاحب التتميع جوازاً عن بعضهم بشراً  
 اذا ما ليس نحو اعلم زيداً كمشك سيباً وهو مقتضى كلام السبكي وجره ابن هشام  
 في الجامع فان فقد قال الكوفية والمختار لا قيل وتاخر فصد مقتصراً  
 ما التوكيد ولو لم يصر ذلك عليه غير الفاعل قبله او لا فصفته خلافاً للكوفية او لا  
 مختص بمقتضى وفي غير وسند صفة خلف او مجرور بزيد وكذا غيره وقال الهام  
 اللباب فليس بهم والفرق وانه رصوبه والسبكي والرفعي ضمير المصدر فعلى  
 الجامع ما يقدم والجمهور لا يقيما المفعول له ويقيم خبره في مصدره وغيره قد عني

فليجوز في

ويتعين

ونصب

عصفور وان تعطف المجرور بالحقان المكان وهو المختار وينصب غير انما  
 بتعدي به وقيل بالماضي **ش** اختلف هل يجوز اقامة غير المفعول به مع وجوده  
 قبل قولنا اخبرنا الا وعليه المصنفين ما نه شريك الفاعل في الثاني نعم وعليه  
 الكوفيون والماخضون وان مالك لورده قرا ابو حنيفة وليرى قوماً بما كانوا يكسبون  
 وقراهم بنحو المصنفين ابا النجاة وقال الشافعي لست بذلك المجرور والعلما وقال  
 ابن ابي عمير بالعلما المستند **ق** قال ابو حيان ونقل الدارقاني ان الماخض شرط في جواز  
 ذلك تارة المفعول به في اللغة فان تقدم على الظرف او المفعول به لم يجز الا اقامة  
 المفعول به قال ابن قاسم فالماخض على هذه الثلاثة فان جوزه اولاً ولكيفه  
 المفعول به جاز اقامة غير مرفوعة او ظرف او مجرور بشرط المصدر ان يكون  
 صفة لا محلاً لا متجانساً ومعاً الله لا تنضم العرب فيه النصب وان لا يكون  
 للتأكيد بخلافه في قام زيد فيها ما بعد ما لعمري اذا انعم منه حسيده على المفعول  
 من الفعل وتواليه المجرور المملوطة به نحو سير سيرة زيد والمصنف الذي عليه غير  
 الفعل الفاعل نحو لي سير لئن قاله ما سير سيرة زيد قال النابض ضمير في سيرة زيد  
 عليه بغير سير وهو المفعول المذكور فان كان مفعولاً عليه بالفعل كقولك جلس  
 ومرب وانما تريد يواي جليوس ومرب لم يجز قال ابو حيان وفي كلام ابن طحمة  
 اشعار بجواز ولا يجوز اقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف فلا يقال  
 في سير سيرة حبيب سيرة حبيب بل يجب نصبه والماخض الكوفيون بشرط الظرف ان  
 يكون مختصاً بخلاف غيره فلا يقال لزيد سيرة وفداً فليست مكاناً سيرة وفداً  
 سكان لعدم الفاعلية ويجوز سيرة وقت منعب وليس مكاناً بغير وقت وليس  
 بخلاف ما نزل في الظرفية كسيرة ثم وعده من نيا بانه عن الفاعل يخرج عن الظرفية  
 والماخض الكوفيون والماخض نيابة عن الماخض نحو سير عليه سيرة حبيب عندك  
 ويجوز ايضا نيابة الظرف المجرور ويجوز ان المصطلح كما مصدر في نيابة صفة  
 الظرف المتلافي في نيابة صفة المصدر فالمعقولون على المنع والاكوفيون على  
 الجواز واما الجمهور فان يجوز زيداً فلا خلاف في اقامته وانه في محل رفع نحو اخبرني  
 فذلك ما حوز بشرطه وانما خبره غير فاختلاف على قول اخبرنا عليه المجهول ان  
 المجرور في محل رفع وهو النابض نحو سير زيد كما لو كان المجرور زيداً والثاني وعليه الجمهور ان  
 هشام ان النابض ضميرهم مستغرق الفعل وحيل ضمير انهما لا يعمل ما يدل عليه  
 الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان اذا دل على تعيين افعاله والثالث وعليه  
 الماخض النابض حرف المجرور وانه في موضع رفع لان الفعل في زيد يقوم في موضع رفع  
 قال ابو حيان وهذا ينبغي على الخلاف في قولهم ثم زيد جرداً وقد ذهب الجمهور الى ان المجرور  
 في موضع نصب فلا يجوز ان يكون المفعول كان في موضع رفع ومذهب الجمهور ان المجرور في موضع  
 نصب فلما ادعى انه ان المفعول كان في موضع رفع والراجح وعليه ابن درست  
 والشمسلي والروندي ان النابض ضمير ما يدل على المصدر المفعول والفعل والمصدر

ابن

دل







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى بن جعفر عليه السلام

أمرضه به المستبانت هذا أمض قلب المضرب من وذا ففهم الكوفون في المولى  
ووجود في الثاني أن لا يلزم الضرب لما حكوا من قولهم ضرب من منا وتقبل ما ذا  
وتصنع ماذا وإن ما واللعن جوابا لن قال أن في موضع كذا أما وعسا  
والضربون حكوا بشذوذ ذلك **والله** إذا أضفه إلى استقام نحو فلا وضربا  
**خاسما** إذا أضفه جوابا ما نحو فاما اليتيم ولا نذر **خاسما** إذا أضفه فعل  
أمر دخلت عليه الفاعل مبدأ فاضرب **خاسما** إذا كان معمول كذا الخبرية حكوا  
فلازم وقد يمنع لفعله عليه وذلك في صور **خاسما** أن يكون أن المشددة أو الهمزة  
عرفت أنك إذا نك سطلق قال أبو حيان وقياس ما أحازه الفلاس في اعتبارات  
المشددة وذا أحاطه من أن جوابا من التقدم **خاسما** أن يكون مع فعل تعجب  
معي ما أحسن مبدأ **خاسما** أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو من البر أن تكلف لسانك  
**خاسما** أن يكون مع فعل موصول بخادم نحو لم اضرب مبدأ فلا يقدم على الفعل  
فأصلابيه وبين الجاد فأن قد مر على محاذم جاز **خاسما** إلى **خاسما** أن يكون مع  
فعل موصول بلا مبتدأ أو لام قسم أو قد أو سوف نحو لرب زيد عرا والله أحسن  
زيدا قد ضربت زيد ماضوف أضرب **خاسما** أن يكون مع فعل موكدا بالثبوت  
ذلك يقال زيد اضرب قال الرضو فلهذا لك تكون تقدم المفعول على الفعل  
والمفعول أن الفعل غير ضم واللم فوره عن ضربته وتوكيد الفعل مؤنث يكون  
مهما فبما قرآن في الظاهر إذا أقدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو  
أياك تغيب وأياك مستحيين لا غيرك بل أنا عبدك لا غيري وظائف في ذلك  
أبرأ حاجتي وذا فقه أبو حيان ففلا الاختصاص الذي يتوجه كغير الناس من  
تقدم المفعول وتم وعلى المولى شرطه أن لا يكون التقدم مستحقا كالصور السبد  
بها والخبز وأن الاختصاص والمضمر متزاد فأن واختار السبك للفرقة  
بينهما وأن المضمر في المذكر والاثبات المذكور والاختصاص في المذكر من جهة  
خصوصية من غير مسمى غير وهاتان السيلتان من علم البيان لا نحو في طلب  
بسط الكلام فيها من كتاب شرح الغنية المقاني وكاتبه الاتفاق **مر** وحذف  
المفعول لا نأب واستعمل منه وجواب وبصور محذوف عامل حتما وكذا نحو زيد ضربته  
خلافا للكوفية ويؤيد المقتضى الفعل المذموم أو المأثم أن بالفتح أو عرض حذف  
الفاعل متى حذف فقد لوفى جوابا غالبا وبحراليا الزائدة كسر المفعول عرفت  
ومؤا ولا تلحقا بآيديكم وقليلا في ذلك الشئ وممكن بالمر كذا أن أحدث بكل ما  
نسح **من** فيه مسائل **المولى** الأصل جواز حذف المفعول لانه فضله وينفع في صور  
أخرها أن يكون نائبا عن الفاعل لانه صا عدة كالفاعل نائبا أن يكون متعيا  
منه نحو ما أحسن زيدا **خاسما** أن يكون مجازا به كزيد لن قال من رأيت أنه قد من  
لم يحصل جواب **خاسما** أن يكون محصورا نحو ما ضربت الأزيد أنه قد من ما من نفس  
الضرب سطر لفظا والقصور فقيه شيئا **خاسما** أن يكون عامله حذف نحو خبرا



لنا وشرا لعدونا لئلا يلزمنا ما جاف **سأولها** اذا كان المستدركا غير كمال والعاد  
المفعول يجوز ان يضر به فلا يقال اختبأ رايا من ضربت بحذف العايد ورفع ريد  
كل تحت عند حذف نصب زيد قاله الصفاة جازي سبويه في الشعر زيد ضربت  
وسمع ذلك لكساي والغراة اصحاب سبويه وحكي عن ابنه العباس انه قال  
لا يضطر شاعر الى هذا لان وزن المفعول والمفعول واحد ونقل عنهما انه  
اجاز زيد ضربت في الاختيار هكذا نقل ابو حيان ونقل ابن مالك عن ابن  
ابوزينة الاختيار وروى الكوفي عن النعمان بن النعمان **الثانية** اذا  
حذف المفعول نوى للعليل عليه خوفه لما يريد اي يريد وقد لا ينوي ان  
تنتهي الفعل المتعدي معنى فينتهي الى المفعول كما يقتضي اللامز معنى يقتضي  
المعذرة لتنتهي الى معنى لطف في قوله تعالى واصلي في ذرعي الى اللفظ  
في نيم واما الانذار بالنعيم خوفا مني ونيت ليعلم وينبذ ويصل ويقطع والعص  
المعنى اضر الشافقة في حذف الفاعل كالاختيار واستغوا او ملغوا والمساكلة  
في وان الى ان المتعدي وان هو اضحك واياك والعلم في وان لم تقعوا ولا تقعوا  
والجمل في قوله ولدت ولانة وانت كائنات ما ولدته وولدته وقدره قصدا ليعلم  
في ومنه يعلم سكر زوجه عذبا والنعظيم في كتب الله لا غلبنا نادرسا واخوف  
في انقص في الله وما ينقص الجوز عذبا **الثالثة** اذا حذف المفعول  
فقد لو يفر المفعول كوزي جازيها غالبا نحو لوشا زك لا يفر مع المفعول لوشا انما  
منه المفعول لوشا الله هذه الناس اي لوشا هذه الناس وقد لا يكون كذلك  
كقوله قالوا لوشا وتعالى لا تزل ملائكة فان المعنى لوشا زكنا ارسال الرسل  
لا تزل ملائكة بقرينة السياق **الرابعة** تراء البيا كين في مفعول عرفت ونحوه ومما  
زيدت فيه البيا المفعول نحو ولا تلتوا بايديكم اليه المتكلمة وهذه البيا مجزعة  
المقالة فليد بسميت اليه التما ومن يرد فيه بالحاد بظلم اي ايديكم وضعه وشيا  
والخاذا وقيل زيارتها في مفعول ما يتعدى اثنين كقوله تسير الصنيع  
يبارد لباسم وقد رتبه في مفعول كفي المعذرة لواحده فيه الحديث كفي بالمرء  
كذا ان يحدث بكل ما سمع وقوله فكيف يا فضلا علي من غرتا حب النبي محمد اياها  
من سبيله اذا تعدد مفعوله في غرتين فلا يصلح تقديره على معنى وما لا يصلح  
بحرف ومن ثم جاز خلافا هاشم اعطيت درهمه زيدا ودرهما اعطيت وثالثا  
ينبع الاول دون الثاني ومنتجع خلافا للكوفية اعطيت ما ذكاه الغلام وكب  
وسم لما مر اذا تعدد المفعول فان كان في باب طي واعلم فقلوم ان السبب انما  
معه وعلى الخبر الفاعلية اعلم تقديره على ما سبق وان كان في غير كتابا على فلتسار  
فلا يصلح تقديره ما هو فاعل متعدي الاول وما يتعدى اليه الفعل بنفسه في الثاني  
على ما ليس كذلك لانه اقوى فالمرسل في اعطيت زيدا ودرهما اخترت زيدا والاول  
قد مر زيدا لانه اخذ الهمز ومما راسا ان يقال وتيقن على ذلك جواز تقدير المفعول

يذكر المفعول  
سر

باب

الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على متقدم في القرينة وان قارن اللفظ بنون شرط  
ضربت غلامه زيدا والاول في الصورتين مذهب اكثر المصريين خلافا لهاشم  
فيمنعه لهما ولتفضل المصريين في منعه المروي دون الثانية قال ابو حيان وفي نحو  
سبعة على ان المفعولين في القرينة واحدة بعد الفاعل فابها فقدمه ذلك مكانه  
بجلا فاما اذا قدم على الفعل فان القرينة في التاخير وحيد يروي تقدمه في تقدير  
المفعول الذي يعود عليه الضمير وما يقتضيه على المفعول ايضا انتفاع ما ذكاه الغلام  
يعود الضمير على ثور لفظا وقرينة لان المالك هو المارح بنون شرط علامه زيدا  
والكوفيون يجوزوا ذلك على تقدير تاول الفعل للغلام او فاعله من عندهم  
هو الذي بعد الفعل اخذ له قبل صاحبه وقد يخرج عن هذا المصل فيقال اعطيت  
درهما زيدا واخبرت الرجال زيدا باخرا ما حقه التعميم وقد يجب التزاور  
المضارع فاعطيت زيدا لانه لو قدم لزيد اذ اذام ما حقه وقد يجب لزوج  
عنه ما عطيت الغلام ما ذكاه ليعود الضمير على متقدم ويوزن المفعول منها نحو ما  
اعطيت زيدا المرد وما اعطيت درهما المارح **سبيله** حذف فاعله صيا  
لقرينة ويجب ما عاينه مثل وشبهه لان ما يكثر استعماله خلافا للمعنى في الكلام  
على التبرر نحو اخبر اخشا وسو كبد من انت زيدا كل شي را هذا هذا ولا رعا  
يكن ان تاتى فاعل الليل واهل النهار تيارا حجاب عذرا وكذا امرحشا  
ذاهلا ونهلا **خبر** ما ذكاه في باب المفعول وقيل مفعول شططا وقد جعل المفعول  
مبتدأ او جعل يكثر حذف متعدي والمفعول ان منه سوجا وقد سأل المصنف  
يوزن حذف ما صب المفعول به فيها سا القرينة لفظية او معنوية يجوز زيدا لمن قال من  
ضربت العزب اولي شرع في اعطاي اعطى وخبر المند كوروكا اي زيدا رايت حديثك  
من قطع اي سمع وكذا من تاهب الحج اي تزيده وازاد والقرطاس من سدد سراما  
يغيب ومفعول كونه قياسا انه لا يقتصر على مورد السماع ومنه في القرآن ما ذا اترك  
دعكم قالوا خيرا اي اترك كل ملة اترهم خيرا اي تسع ويحذف مفعولا في الما  
التي عرفت كذلك فلا تغتفر كقوله كل شي ولا ستمه عراي اي لا تترك وهذا  
ولا رعا لك اي هذا هو الحق وما التوم وقيل التقدير هو الزعم وكذا اما انما  
واكثره الاستعمال نحو انتوا خيركم اي واذا قال ابو حيان وقد فعل ان زيدا  
عن هذا الخبر انتوا خيرا وانتما مازا فاصدا متواتر وخوب اضارا الفعل وقد نص  
سبويه على انه لا يجب الاضا في الثاني وعلله بان ليس في كثرة الاستعمال كلام  
وقوله الاملا على البئر باخرا راسا رتعاة حل بين الناس جميعا خبرهم وشراهم  
واختتمت انت طريقا لسلامة فاسدكها وقوله اخشا وسو كيلة مثل من يظلم الناس  
من وحين ومعاة التي عطيت خشا وسو كيلة واما من انت زيدا فاصلة ان  
رجلا غير مرفوع في فصل بين زيدا وكان زيدا مشهورا بالفضل والسجاعة فلما  
تسار الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك وقيل له من انت زيدا على

الاول ما عليه فقد  
نحو عطيت درهمه  
زيدا او على المعاملة  
ايضا نحو درهمه  
اعطيت زيدا العود  
الضمير على ص

اعطيت

فيمر

تكرس ولا هذا

كلاي ما لم يفسد  
استعماله بقرينة  
امرا اقصد اي واية  
فانه لا يجوز اضار  
تفاهم



جهة الامكان عليه كانه قال من انت قد ذكرنا او اذا ذكرنا في قولهم من انت  
تتحقق من طلب وقد يقال من ليس له رتبة من انت رتبة على المشل كجاري  
فاما على شي قد لا هذا فعنه ان كل شي ولا فاق هذا واقرت كل شي ولا فاق  
هنا واما هذا ولا زعمناك فعنه ان الخاطب كان يزعم زعمه فلما ظهر خلاف  
قوله قيل له هذه الكلام وهذا مبتدأ خبر محذوف اي هذا الحق ولا يخفى  
لهذا اللفظ بل يقول ان قول كذا ولا زعمناك واعلم كذا وما زعمناك واما ان  
فاهل الليل واهل النهار والمعنى خبر من يقول لك مقام اهلك في الليل والنهار  
وهو محاري في كل شي كذا الاستعارة واما تيار الاحباب فعنه اذكر قال ابو  
حيات ان انا انا لك هذا اللفظ مخصوصه فيحتاج الى سماع ولم ينفذ عليه  
وان انا انا ايضا فال اسم المحبوبة فكيف قال دوا الربة ديار رتبة  
ادعي تساعفنا وقال طرفة ديار سلمه مقتضيك بالحق ربي البسط كسبه  
وسما ذكر الدار فانه كثر عندهم فاستعملوه محذوف التفاعل كقولهم ديار رتبة  
اي اذكر وشبهه كراما بامر والمقاهد والوسم لانه يستعمل عندهم كثيرا واما  
عذيرك فعنه اذكر عذيرك قال اريد حياته وزيد يقتل عذيرك من خليك  
مراده واما نرجسا واهلا ومثلا فالمرصاد فتزجبا وسنة ومن يقول لك تمام  
المهل وسهل اي لينا ومفضلا فرنا وهذا يستعمل في كل من قصرك ودعا عسار  
والاول هو المراد هنا واما الثاني فنقد ربح لقال الله ذلك وقد ربح شيئا  
رجب بل ذلك واهلته قال ابو حيان واما قد ربح فعل لان الدعا ان يكون بالفعل  
فقد ربح بفعل من لفظ السامع عليه تعقل في شيئيه انتصاب مرجعا على الفصد  
فعل الشئ به وكذا لك اهلا قال وهذا الذي قد ربحه اما هو اذا استراح قال  
اما اذا استعمل فعل فقد ربحا وقت واصبت فيكون سغولا لا مصدر انا  
ووم القواس فنسب لشيئيه ان مرجحا تفعله في اي مقادرت رجا لا شيئا  
وان قد ربح غير انه مصدر ربحه عن اللفظ بفعله وسما لغت من يرفع المضبوط  
هذه المسئلة ونحوها على المبتدأ والخبر فيلزم حذف الخبر الاخر كالزاد انا  
مكمل لما في اسم بمعنى قصرك وديار الاحباب اي تلك ولا تلاما وترا اي في زرد في  
ومن استرا ربحا اي ذكرك ولا تلامك وكذا البواقي قال المرحب واديك غير ضيق  
اي الا هذا ارجب اولك رجب واستدسيويه وبا الشبه فيكون التشبيه  
وتوكه المثل المعروف اهل ومرج واما استرج وقد ربح فقيلا لا فاع  
عند سماع من يذكر الله على امره كورك فليسا مصدرين وبا الضم على ضار  
ذكره سوما قد واما اهل ذلك فاختلف هل هذا الفعل الثاني واجب  
المضار او ضار فقال السلويس وجاعة بالاول واخرون بالشا **مر**  
ما نصبت تخذيرا ان تايانا او تدمرا او تنقلا طفا والمضار جازا عليها وارجا  
تومر مع المكرر ولا يحذف عاطف بعدا يا الهانصب المحذو ربا ضارا اخر ارفق من

احضر

اباب الخذير

ويكني

ويكني تقديرها ان تنقل وتقطع المحذو رعل اياي وايانا وعلى اياك والحوته  
ونفسك وشبه من الخاطب ونصير بل يلق كخ وانق وقيل لكل ناصب ولا يحذر  
منظاير وصير غايب المعطوف او الضم هنا وكذا معطوفا كغير **من** النصب  
بل المعقول به باخار فعل لا يظهر باب الخذيرة هو الزام الخاطب المختار من  
مكرره لايضا او محاري مجازا واما تيلزم المضارع ايا مطلقا نحو اياك والشرقا  
لما فعل بضم ط مجازا عليها ومع المكرر نحو الاسد المستبد من اخلاسين فام  
مقام الفاعل رفع المعطوف نحو اية الله وسبقها استغنى عن ذكر المحذو  
نفي ذكر المحذو ومما عدا هذه الصور ان لا يجر فيه المعطوف ولا يجر بضم الطاء  
الفاعل مع المكرر محذوف في البسيط وقال المزدني يبيح فيه المعطوف ولا يمنع  
عند خور والفتاح في الخذير ان يراى به الخاطب فاذا حذر طيا اتصل بضمير  
وعطف عليه المحذو ونحو اياك او اياك او اياك او اياك او اياك او اياك او اياك او اياك  
او اياك بالحاء نحو انق وابع وبع وخل ودع وما اشبه ذلك ومحرر نفسك وشبه  
من الخاطب الى الخاطب معطوفا عليه المحذو ايضا باخا ربا ذكر محذو اسك الخاطب  
ورجلك واحمر وعينك والنظر الى ما لم يحل وفك والحرام وكذا معطوفا مذهب  
وجاعة واخا ايه ابرع عضويه وانما لك وذهب ابر طائر وان حروف انا الثاني  
ينصوب بفعل اخر مضارع التقدير اياك باعد من الشر واخذ الشر فيكون الكلام **المتحقق**  
وقيل الاول يكون جملة واحدة والتقدير اياك باعد من الشر والشر من كل منهما  
فما بعد من المعطوف لا يحذف العاطف كغيره اياك والمحذو منصوب بناصب فرض  
او محذو من نحو اياك الشر فلا يجوز ان يكون الشر منصوبا انما انتصب به اياك بل بفعل  
اخر تقديره ومع الشر اياك من الشر ومحذو تقديره من ان تنقل بالقران محذو حرف الجر  
مع ان اذا امر اللبس نحو اياك ان تنقل اي من ان تنقل وقد يكون الخذير للمكلم مع  
اياه وان يحذف احد كالمرب اي اياي نجي عن حذف المرب ونج حذف المرب عن  
خضري ولا يكون المحذو رظاما ولا ضمير غايب او معطوف نحو اياك والشر ومما  
راسك والسيف وقوله فلا تضربا الجمل واياك واياك اياك باعد منه ويا  
سلك وانا فلهذا عور عينك المحذو فعل حذف العطف اي والمحذو قولهم فاياه وايا  
الشوات شاذ اي لبيبا عد من النساء السوات وليبا عهدهن وعكم الضمير ههنا  
الباب ثوكه او معطوفا عليه حكمه في خبر وهنا ضمير احذرها لفظ اياك والمحر  
عاقضه اياك من الضمير لتنتقل اليه من الفعل العاقيب له فاذا اكدت اياك  
قلت اياك نفسك ان تفعل او اياك نفسك والشر وانت بالخيار في تأكيد  
بانت قبل النفس وتركه واذا اكدت الضمير المستكن به اياك قلت اياك انت تفعل  
ان تفعل واياك انت نفسك والشر واذا اعطفت على اياك قلت اياك وزيدا  
والاسد وكذا انا اسك ورجليك والضرب وانت بالخيار في تأكيد بانت وان  
على الضمير المستكن فقلت اياك وزيدا ان تفعل كان فتجأ حتى تؤكد بانت ثم

اي ضمير الخاطب

فليحذر

الام



هذا باب الاطلاق

المعلل المضرب هذا الباب يجب تقديمه بعد اياها وما يجوز تقديمه قبلها وان اهل  
باعدك فلما حذرت الفصل الضمني لم يدر منه تعدي الفعل الدافع لضرب الفعل  
الى ضمير الفصل وذلك لما يجوز اطلاقه في قوله القلوب وما جعل عليها الا في اياي  
اذا افترق ناصبه ففعل انما كان يجوز انما هذا المحذور ومنه ما فصل غلا  
باضار الزمان على او كثر ويجوز اطلاقه في قوله ما يكون ضيل وقد يرفع  
يكون في انما يعطى فيها بالواو ويجوز كون ما فيها مفعولا متعة في المضمون  
مفعولا به باضار فعل واجب المضار باب الاطلاق وهو التام الخاطب العكوف  
على ما يحسن عليه والماحيت المضارين صورتهن اذا عطفا او كذا كقولك الماهل  
والزود وتقولك العمد المتعد ونفس الهم او شبهه قاله اخاك اخاك ان من لا  
اخاله ويجوز اطلاقه فيما عدا ما هو العمد فيجوز ان يقول الزم هذا في  
احفظ العمد ولا يكون الغرض به الاطلاق فلا يجوز ان يكون ضيل وقد يرفع المكرر  
قال جديرون بالوفا اذا قال اخوانه السلاجح ولا يعطى في هذا  
الباب وثبات التخييل بالواو ولما لفتا على الجمع وهو للمقارنة هنا في الزمان  
بخلاف المفادوم لذلالتها على التراخي ولما في العطف هنا شبهة بال تأكيد المظهر  
من اياك والشرعنة اياك انما بعد من الشر والشر منكم والتوكيد المظهر في  
الخط لا يكون الواو ويجوز كون ما بعد الواو في البابين مفعولا متعة لانها  
لا كانت للمقارنة في الزمان جاز ان يحفظ فيها معنى المعية ومنه ما نصب  
في الاختصاص قال سيبويه في تقديره عنى وهو اني بعد ضمير تكلم وقيل بعد ما يجب  
وفايت في قوله خلافا للصدق حكما كالنذر المأخوذ وصحها بالاشارة وقال  
الشراف معربة استعلا وضربوا الخاضع بنا في وتبوعها ترفع ولا يرد عليه  
وتبوعها متبوعا لمضرب بالواو واضافة قال سيبويه والما كثرين ومضرب  
واقبل قالوا برعرو لا يصب غير هذا وقيل على لا يثبت مفعول على الضمير  
من المضمون مفعولا به بفعل واجب المضار باب الاختصاص وقد سيبويه  
بمعنى ويختصر باي الواقعة بعد ضمير التكلم نحو انا افعل كذا ايها الرجل والهم  
اعقلنا ايها العصابة وقوله بعد تبوع فاقى ايها القبيد الالعنوا اي  
فقيس وانما اختص بها لانه لما جرى الكلام يكن في المناديات ما لزوالها  
على صيغة خاصة الا ايها الرجل فلا رمة معنى الخطائية الذي في النذر كتاب  
ان يكون وحده مقسرا فلا يقال ايها اي افعل زيد زيد نفسك وحكمه اي في  
هذا الباب حكما في باب النذر من بابها على الضم حكما على موضعها بالنصب  
وصحها بالخصم الحشر يكثر ما فيه الرفع واستثنى انما في التعليل في  
عرف النذر انه لا يدخل عليها هذا لان المراد بها التعليل لا يباين نفسه وراى  
ابو حيان وضربها باسم الاشارة فانه منتهى هنا فلا يقال على ايها ذا الفقير  
تصدق سوا فضديم القبيد ام حرق الى اسم الجنس وزعم السرا في عليا

هنا مخرجة وصفا حركة اعقاب لا يبا على انه خبر تقديم انا افعل كذا ايها  
الرجل اي المخصوص به او مستند تقديم الرجل المخصوص نانا المذكور وزعم المحقق  
انها منادى لانها في غير الشط والمستمع لا يكون الماهل النذر قالوا ولا يكران  
ينادي الانسان نفسه الما تزي ان عمر قال كل الناس افقه منك يا عمر قالت  
وهذا الاول من ان يخرج اي عن بابها وروى ان لعقبة الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف  
نحو من الغيبة بك الله وتبوع مقار اي في الاختصاص موصفا بصبه اسم والاهل  
منهم الضمير مرفوع باللام نحو من الغيب اقوى الناس للضيف او المضافة قال  
قال سيبويه واكثر المضافات المضافة دخول في هذا الباب بنوفان ومضرب  
واهل البيت والفلان وقال ابو عمرو الغيب نصب في الاختصاص هذه المربعة  
ولا يصبون غيرها قال سحر بن عتبة اصحاب اجل وقال انا بنو منقور وروى  
وقال بنو طارق ثم على النازق وقال لناصر المضاف بنو منقور بارضايها  
خبر الترتيب احمد وفي الحديث بنو منقور لا يباينون وقل كونه على كونه روية  
بانيها يكسها نصب وما يكون اسم اشارة ولا غنى ولا مكرمة السنة وما يجوز  
تبعه اسم الاختصاص على الضمير ما يكون بعد حشوا بينه وبين ما نسب اليه واحسن  
وقيل وتبع الاختصاص بعد ضمير الخاطب نحو بك الله نرجوا الفضل سبحانك الله العظيم  
وتبع لفظ غائب في تاريل التكلم او الخاطب نحو على المطارب الوضيعة ايها الباع  
فالمضارب لفظ غيبة لانه ظاهر كنهه في معنى على او عليك وسبع الضارب ذلك لانه  
ان الاختصاص مشبه للنذر ولا يباين في الغائب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص  
منه الما تزي وتبوع ادعوا وانا اي الما وقيل ناصبه القصد وقيل  
الحرف نيابة وقيل خلافا وموضوعة لغريب واي له او لغيره او متوسطا قولوا وما  
واياه هنا واي والاعيد حقيقة او دكا وقد يباين بينا القريب وقيل مشتركة  
بينها قيل والمتوسط وزعم النجاشي انما مشتركة في بعض المرات المتوسطة والقريب  
واي السكيت تعاها بدلا والجهل وتبوع اي لندية من المضمون مفعولا به  
بفعل لازم المضار باب المنادي وللزود واشاره انما لا يستغنى بطور معناه وقصد  
الاشارة اطلاق الفعل بوجه الاختيار وكثرة الاستعمال والتعويض عنه بحرف الله  
وتبوع ربا تادي او ادعوا نداء مذهب المهور وذهب بفتحهم الى ان الناصب  
له مفعول وهو القصد ورد بان لا يفهم في قوله القاصب وذهب قروا الى ان  
الناصب له حرف لنداءم اختلفوا في قيل على سبيل البيان والوضوح من الفصل  
ان على هذا مشبه بالفعل به لا مفعول به وعلمه النازق ورد ويجوز ان يكون الحرف  
والقرب لا ينج بين العوض والعوض في الذكر ولا في الحذف وقيل على ان حروف  
انما افعل بعين ادعوا قد بمعنى تقصير وليس فعل متدر وروى بانها لو كانت كذلك  
لتمت الضمير وكان يجوز ان يباين ما سمع في ساير امثالها ولا كفى بها دون الضمير  
لانه فضلة ولا قابل بانما تستعمل ولا ما وقيل على انها افعل ورد بان كان المزمع

هذا باب الاختصاص



انما قال العنبر معناه كما يتصل بغيره المعامل وقد قالوا يا ايهاك شعلا ولم يتولوا  
ايان قد علم ان المعامل محذوف وذهب بعضهم الى ان النداء معناه ما يؤمن به النساء  
وهو النداء بجنس نوحيا فاسق ويا فاضل لا احتمال الصدق والكذب في تلكا لصفة  
ومنه ما عونا نسا وموا لنداء بصفة وعروق النداء ثمانية **أولها** العزة والجهور  
انما للفرق خوف اطمئنان بعض هذا التذلل وزعم شيخنا الجليل انما للتوسط  
قال ابن هشام في المعنى والموقف لاجماعهم وذكر في شرح التمثيل ان النداء قل  
في كلام العرب وتبعه ابن الصانع في خواص المعنى وما قاله سروده فقد وقع في ذلك  
على اكثر من ثمانية شاهدوا فرضنا بالتلف **الثاني** ايد بالفتح والقصر المكوف  
قال المسموع اي غنيد في روث المعنى وفي معناها اقول قيل للعرب كالمرة  
وعليه المتروك والجزولي وقيل للبعيد كجاء عليه ابن مالك وقيل للتوسط ان  
**الثالث** يا وتمام البيت ومن ثم قال ابو حيان انما اعم الحروف وانما تستعمل للفرق البعيد  
سطلقا وانما الذي يظهر من استقرا كلام العرب وقال ابن مالك من البعيد حقيقة او كما  
كالناب والمساوي وفي المعنى من هشام يعرف لنداء البعيد حقيقة او كما وقد يارد  
بها العرب توكيدا وقيل من مشتركة بين البعيد والقرب وقيل بينهما وبين المتوسط  
وذكر ابن الجوزي عن شعبة ان يا للقرب ويحذف لاجماعهم **الرابع** ايا ويحذف للبعيد وفي  
الفتح انما لنداء القرب والبعيد قال في المعنى وليس كذلك قال ايا طيبا لوعنا  
بين جلاله وبين النقا انت ام ام سالم **الخامس** حيا للبعيد قال هشام عمرد  
وعلى في اليوم عندك وهما وهما اسئل وقيل بذلك من مرة ايا وعليه ابن السكيت  
وجزم به ابن هشام في المعنى **السادس** ايا بالمد والسكون **السابع** آيا بالمد والفتح  
وقد دللنا انما الكوفيات من العرب الذين يتعمون بغيرهم وذكر المحقق في كتابه الكتي  
الاصول انما في صنوبر في القرب للفرق كالمرة **الثاني** فاد كوها ابن عصفور نحو  
فقد عسا وان من فقتس والجمهور انما تحتصه بالندبة لا تستعمل في غيرها وكذا  
يعتبر انما تستعمل في غير الندبة قلنا لا نقول عزير الخطاب لعرب بل لعمامة  
لك يا ابن العاصم وانما تظهر مضى مضاف وشبهه ونكرة لم تقصد وسبى  
ما مرع به لفظا او تقديرا علم مرع ونكرة مقصودة وزعم الرياشي انما فان مضى  
فصله المضاف وقيل يجوز البناء والنصب وقيل ان كان فيه ضمير عينية وصل النصب  
او خطابه فالرفع ويجوز نصب من ضمير لوجه والكوفية نصب اثني عشر ونصهم  
كل شئ وجمع ومنع الاصعي نداء النكرة مطلقا والمارة لا قصدوا الكوفية  
ان لم يكن خلف موصوف ولا يفصل بين المضاف باللام وقد عمل عليه في تصديره طرف  
وكيف تنوين موصولا يا وه خلافا لنوش فان كان ذ اسئل واحد فوفا قاس كقول  
المنادي تنفولا لا به كان منصوبا كقولنا يظهر مضى اذا كان مضافا نحو يا غدا  
يا رجل سوكا مني يا به نحو يا حنظل زبد وقوله حيا فوفا انما في لغيرك فهو  
او نكرة غير مقصودة كقول المنادي يا رجلا حنظل زبد وسبى العلم المزة اعني على المضاف

قف

وشبه

وشبه النكرة المقصودة على ما مرع به لفظا وهو الضمة في المزة والجمع المكسر وضع  
الموت السالم نحو يا زيدا يا رجلا يا غدا يا غدا في المعنى نحو يا زيدا  
والواو في المعنى السالم نحو يا زيدا او تقدير يا غدا المصنوع نحو يا موصي والمقصود  
نحو يا قاضي وما كان منيا قبل النداء نحو يا سبيويه كياضام ويا غدا عشرين  
بوق نمره هذا قد ذهب الجمهور على انه اللفظ الوقوع موضع كان الخطاب وقيل يشبهه  
بالاضمة وحذف الضمة لئلا يلتبس بغيره المنصرف وبالمضاف للكل كسر وزعم الرياشي  
انما شريان وان الضمة اخذت سابقا وقيل انما شريان غير الكوفية وذهب  
بعض الكوفيين الى جعل الضمة والفتح بايها على المضاف وذلك ان الكوفيين  
ان انما عشر اذ لو كان اجري على امثله من المضافة فينصب بآيا والاصحون  
يعتقدون على التركيب شيئا بالالف لان اضافته غير حقيقية وذهب ثعلب الى جواز  
بناء من حسن الوجه على الضم لان اضافته في نية الاتصال وزعم بان البناء سابق  
شبه العنبر والمضاف قائم له وذهب الاصمعي الى منع نداء النكرة مطلقا وذهب  
المالان الى انه لا يصح ان يوصف في النداء نكرة غير مقبل عليها وانما جاء سنونا  
فانما لغة التنوين ضرورة وذهب الكوفيون الى جواز آيا ان كانت خلفا من  
موصوف بالالف كانت صفة في الماضل حذف موصوفها وحلقتة نحو يا زيدا هيا والماضل  
يا رجلا هيا والمضغ المنع ان لم يكن كذلك فنداء بآيا مذهب في النكرة غير الموصوفة  
انما الموصوفة بغير او جملة او ظرف فمجرد نداءها وفاقا ومن شبه المضاف نصب  
نحو يا زيدا كويا ويا عظيمي يري على قليم اما يا عظمة من ذات عرق وقيل يجوز  
فيها البناء والنصب قاله الكسائي وافصل النرا فارتب النصب اذا كان العايد  
نوبا ضمير غيبة نحو يا رجلا ضرب زيدا والضم اذا كان ضمير خطاب نحو يا رجلا ضرب  
زيدا وما يجوز فصل المضاف المنادي باللام الى الضرورة كقول يا بوس بن بوس يا بوس  
يا عند دعوة حسب عوام دنف وفي الطرف كقولك يا زيدا من النقا والحزب  
فما سمعت نداء لوي بالاولى لاخا امنا لك ويجوز تنوين المنصور الجمعي لنداء  
نحو يا قاضي فمروث البناء ونسبت يا وه عند الخليل اذ لم نوحى فمروثا وقاله يونس  
تخلف من النداء في كل اسم سوي من موصوف آيا قد ذهب التنوين في المضاف  
آيا فبقي حذف اليا بحاله وتقدر الضمة في آيا لا محذوفة كما قد رويها في نكرة  
الاعراب مع ان النداء مكان تعين وتخفيف فناسبت ان لا تثبت اليا فان كان ذا  
اصل واحد ثبت اليا باجماع نحو يا مري ويا مري علما لان مرده ثبت عنه ولا مري  
زبد ذهب فاوه ولا مري فاذا انودي ياردي اللام وينون منادى للضرورة واللام  
عند الخليل وسبويه بقيا الغم وقوم النصب وانما كان لا مولى في العلم والسا  
في النكرة وعندى حكمه يجوز تنوين المنادي المبني في الضرورة بالاجماع  
ثم اختلف على الماولا بقا ضمة او نصبه فالحليل وسبويه والمارة في كل الاول  
كانا ونكرة مقصودة كقول المنادي يا رجلا حنظل زبد وسبى العلم المزة اعني على المضاف

لوقوع

يا بوس بن بوس يا بوس  
وقد جعلها على المارة  
في المعنى وكقولها

صحت







والنداء المسموع ايها فلان فلان على موضعها وان المقصود بالنداء هو الرجل وهو منزه  
والنداء اي ياتي ليتوصل اليه والنداء هو من زعم ملك الخاة ابو نزار ان ينادي فلان فلان  
فيه يدل على ما هو في الوصف ياتي الى القوم للتعهد او التي للتعهد او التي للتعهد  
التي من شئ او يخرج كالعلماء قبل دعوتها فلا يبقا كايها الزيدان ولا ياتيها الزيدون  
واما بوصول مصدريه بالخال من خطاب نحو ياتيها الذي تزل عليه الذكر ياتيها الذي تزل  
واسمها الذي ياتيها كما يجوز ان ينادي المخاطب واسمها باسم اشارته فاسمها الذي  
نحو ياتيها ان فلان اذا كان الملبس اذا الملبس به احضره لحيي وهو يجوز ما فيه الكفاي  
كما يجوز نداءه وجوز ان ينادي كيسان نحو ياتيها ذلك الرجل فاسمها ابو الحسن بن الصلاح  
لجواز وصفه باسمه لاشارة ان يكون اسم المشارة منعوتاً باسمه الملقب واللام كاي  
الصالح وقوله الما ياتيها الذي ياتيها في البيت وهو يجوز ما فيه الكفاي  
فلا يبقا ليها ما عدا ذلك من الملازمة فيمنع عن المصداق فلا يقال ياتيها بدون ما ذكره وقيل  
لثانيه الصفة قال تعالى ياتيها الغنى المطيعة وفي البيت ان ذلك اذ لم يوافق  
فجوز ياتيها المرأة ولا يلقبها بعلامة الذراع غير ان الامة علامة نسبية وطاع قال تعالى  
يا ايها المقلان ايها المؤمنون وحكمها التبيين الفصح عند انما العرب ويجوز صحتها  
لغة بن امية وقوله السبع ما ايد الساهر ويتولون يا ايها المرأة وقيل بها النسبية  
في ياتيها الرجل ليست فصحاً بل هي منقولة عن الماشاة والمصداق ياتيها هذا  
الرجل في ينادي ليس بوصف وهذا الرجل استنباطاً من قوله ياتيها ايها من وعده  
ذا الاستنباط منها لانه لانه الرجل علمنا وعلمنا الكوفيين وقيل ان الموصولة والرفع  
ضرباً من المصداق والجملة صلة اي وعلمنا المخلص وورده المادي في انما لك يا ايها المخلص  
كانت موصولة وصلت بالتحريك والجرور والجملة الفعلية واجيب بان ذلك لان المصداق  
اذ له ان يقول انتم الذين ياتيها من الصلة كما انتم من ياتيها من الصلة  
رايكم وورده المادي في انما لك يا ايها المخلص من موصولة بالتحريك والجرور  
ايضاً لانه لو وضع ما قال لما ظهر السبب او اجاب اوجبان بان له ان يقول انما لكم  
مصدقاً فاما الكتاب من انما لا فاحد في تحصيله بدليل جواز التخييل فيه بخلاف  
غير وورده اللجائح بانها لو كانت موصولة لوجب ان لا يضمن له ما سبق في النداء  
فما يوصل ما العادة في مقامه واجيب بان ذلك انما يلزم اذا قدرت معرفة قبل  
النداء ان اقدرت بنسبة قبله ثم التزمنا فينا في النداء انما كان قبله وورده بعض  
بان اي الموصولة لا تكون الموصولة لفظاً او نية والمصداق مستقيمة في هذه  
بوجهها واجيب بانها موصولة فينا في المصداق المحدث في حيث امرأة وكانها مضافاً  
مسئلة اذ انما علم وصفه بان من صلح من ان علم قال الكوفية او الخيرية جاز  
وفي الجواز وتعدى في المصداق وحلف وقد يصح الما من استباحا وزعم الجرجاني في حقه  
جاء وسله فلان بن فلان وصلى بن فلان الحق الكوفية كل ما اتفق فيه لفظ المادي  
والصفاق اليه ويجب فيه في غير المصداق في توجيه المصداق وورده ابو علي في كتابه

يقطع

مينة

تاتيا لمرء والمصداق ان الوصف ياتيها كاي في بيت لاني المصداق جازان  
المصداق علماً مخصوصاً بان متصل مضاف الى علم نحو ياتيها زيد بن عمرو جازان المصداق  
مع العلم المصداق ايها فلان فلان ايها فلان ايها فلان ايها فلان ايها فلان  
اي جازان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
الغريب فان كان ما يقدر فيه الحركة نحو ياتيها فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
الصفة ولا ياتيها فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
وكان المصداق غير علم نحو ياتيها فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
او سادى او مفعول مفعول او مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول  
لكنه غير مضاف الى علم نحو ياتيها فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
في المصداق فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
نحو ياتيها فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
بان المصداق ونسبة كاي فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
انما لغريب من بعض قول الما من استباحا وزعم الجرجاني في حقه  
وورده الجرجاني ان دقة ابن سنان قال ابن سنان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
فلان بن فلان ولا ياتيها بن فلان ولا ياتيها بن فلان ولا ياتيها بن فلان  
والذي ذكره احتمالاً ان المسئلة معروضة فيها ان المصداق والاضاف اليه  
ابن غير علم لكنه انما اتفق فيه لفظ المصداق ولذا ما اضيف اليه بن نحو ياتيها فلان  
كرم او ابن الحريم ويا شريك بن شريك او ابن الشريف وكل من طيب او ابن الكلب وكذا  
في ذلك خلافاً للمصداق فيكون المصداق وينصون ايها فلان فلان فلان فلان فلان  
يجوز تجري ياتيها زيد بن عمرو بن جازان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
صدق الشوق من الموصوف قال انما لك يا ايها كلب بن كلب فاصبحت وقال اخر  
فان انما لك يا ايها كلب بن كلب فاصبحت وقال اخر  
من غير ما لم الصورة التي يجوز فيها فتح المادي بحيث فيها في غير موصولة كثيرة  
الاستعمال والتمسك الساكن نحو ياتيها فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
علام ابن زيد او زيد ايها فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
زيد بن فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
فلا يجوز في المتن من زيد بن فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
وهو باطل انما لك يا ايها فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
جاء زيد بن قيس بن علقمة الما من علم فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
اليهود من زيد بن فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
نحو ياتيها فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
والانما تاتية للثبوت بقرينة الميم في قوله هذا امر وراي امر ونرتب امر ولما كانت  
الانما غير حرف اعراب لم يتوكل لان المتن لا يكون وسطاً قال ابن مالك وهذا امر وورده











و فی چهارم و پنجم  
واحد و دو

الاستقامة

14

باب الترخيم

دقائق اینها





في شرح التفسير قال واما ما لم يفسر فليس ترجم فلا شأن بل ما قل منقول من القوم قال  
 ونصوا ايضا انه لم يفسر المذهب الذي لحقته ثلاثة ولا المستعان  
 الذي فيه اللام قطعا واجازا بن مرفوع ترجم المستعان اذا لم يكن فيه **لام**  
 المستعان كقولهم **اقام** لك ابن معصية بن سعد **وقال** ابن الصايغ انه  
 ضروري ولا يترجم المنادي المضاف عند المصنفين من المضاف اليه ليس هو المادى  
 وما يترجم الا المادى واجازا الكوفيين وابن مالك يورد اخر المضاف اليه كقول  
 من واصلكم يا آل محكم وازكروا **بما** بينات اخر واجازا سيوريه يا ربنا ضروري  
 قال ابو حيان ولو ذهب ذهب الجواز ذلك اذا كان امر المضاف اليه تلامذا  
 وتوافق الوارد ونفعه اذا كان غيرهما كان مذهبنا ولا يترجم المنسوب على النداء  
 كتاب حذام **ورجم** ذوالنا مطلقا خلافا لابن معصية في صلغة بن قلمعة ولبس  
 في المكرة مطلقا مفعلة **وعنه** ان كان علما قيل او كره مقصودة زابدين على  
 ثلاثة قيل او ثلاثا امر التوسط قيل او ساكنه **ترجمه** تا الثاني لا  
 يشترط في ترجمه علمية ولا دنيا **وهو** على الثلاثة بل يترجم وان كان شيئا غير علم  
 كقول بعض العرب يا فتا رضى يريديا شاء اقبى ما سرحى **وقال** ابو حيان  
 ويستثنى مفعلة المضاف بالنداء فانه يجوز ترجمه وان كان مؤنثا بالهاء ان كان  
 المؤنث بالهاء فلا خلاف في ترجمه كقولك في هبة سريه يا هيب اقبل وان كان  
 مكره مقصودة فبينه خلاف ذهب المبرد الى انه يجوز ترجمتها وزاد المبرد وهو قول  
 ياقان سيرى مفعلا **وي** التبديع مجبر المبرد ترجمه المكرة العانة مؤنثة  
 ومفعلة وانما يترجم شيئا ما كان مقصودا او مفعلا ما كان غير مفعلا فلذا قلنا  
 ودم ابن معصية انه يجوز ترجمه صلغة بن قلمعة لانه كناية عن المفعول الذي لا  
 يعرف قال الشاعر صلغة بن قلمعة بن تقع ههنا ابا لك نردني قال ابن  
 حيان واطلاق التوبيخ مفعلة والنسب وان كان كناية عن مفعول فانه علم المفعول  
 انه مفعول الصرف للعلمية والثاني فكله حكم اسامة للاستدلال الفارسي مشا  
 الثاني انما يترجم بشرطين ان يكون علما خلافا لاسم الجنس والمشاركة والمفعول  
 ان يكون زابدين اعل ثلاثة فلا يترجم الثلاثي وبعضهم اجاز ترجمه المكرة  
 المفعولة لانها في معنى المعرفة ولذلك نعت بها فاجاز في صنفها غصفت واستدل  
 بما ورد من قولهم اترك كراي يا كودان ويا صاح اي يا صاحب والمفعول هو كراي ذلك  
 شاذ او ذهب الكوفيين الى انكساي الى جواز ترجمه الثلاثي بشرط ان يكون  
 مفعلا او مفعلة حكمه بآكل وهذا لم يرد به سماع ولا نصيب له قياسا وتعليل  
 ابن ثابت اذا انما خصص واقترا الكوفيين على ذلك قال ابن معصية فان كانا  
 ساكنين الوسط كنهه وعلم لم يترجمه نولا واحدا اما عند أهل المدينة فلا ان  
 ما يترجمه لاسم نعت الترجمة ثلاثة اعراف واما عند أهل الكوفة فليلا  
 يبين كل فريدين نائبا ساكن فيشبه المذوات ثنتين **وعن** قال ابو حيان وليس

علم

ذهب

ذكر

ذكر بل الخلاف فيه موجود حكى ابو البقاء العسكري في كتاب التبيين ان بعض الكوفيين  
 اجازوا ترجمه ونقله ابن هشام الحصري عن الحسن فقال ما نفع اجاز  
 الفاء وجماعة ترجم الثلاثي الترك الوسط واجاز ابو الحسن وذهب ترجم الساكن  
 الوسط من الثلاثي **ورجم** المرح محذوف ثمانية وقيل انما محذوف حرف او حرفان وقيل  
 الها فقط مروي وبرون انتهى **وقرعه** المثلث ايضا فمع سيوريه **ترجم** الجملة وان  
 حيان المرح واكثر الكوفية ذوالالتركيب المفعلة علما والمسمى علم الكناية والكوفية  
 المسمى من ثنية **وجم** فيه مسائل **الاول** ترجم اضلقت في العلم المركب  
 تركيب سرح فالجوز على جوازه **وطلعا** **وسم** الكوا كوفيين ترجم ما افره وبه  
 وقال ابو حيان الذي اذهب اليه انه يجوز ترجم المركب تركيب من حرفان في ثلاث  
 لسان **البناء** وينبغي ان لا يترجم على هذه لانه مسمى بالسيب المذموم والما مفعلة  
 وقد سمع البعض من ترجم المضاف **وسم** العرب وينبغي ان لا يجوز ترجمه لانه لم يخط عن  
 العرب في سوس كلامه **واما** قوله **اقام** المرح ان لم اذله **ورابه** وان ترك  
 عنه هذه قولاديا **يريد** ما رجم فهدا من الترجمة في غير المذموم للضرورة وموشا ذنار  
 لا يترجم عليه **القول** **اعد** **قال** ولم ينعقد الحاجة في ترجمه على سماع اما قالوه بالقياس  
 من جهة ان الاسم الثاني منه يشبه تاما الثاني نعتا مفعلا مفعلا بالنداء في الترجمة  
 قالوا لكونه غير شيوخ اختلاف في كيفية ترجمه فقال الصوري علم مفعلة لانه  
 مفعلة في خبره وت وحنه عشر وسيوريه يا صر ويا حنة ويا سيب **وسم** ذلك  
 ابن كيسان لانه يلبس بالمزوات **وقال** محذوف منه حرف او حرفان فيقال يا صر ويا  
 بعل في فعلك لان ذلك اذ لم على المحذوف من حرف الثاني باس واجاز المادون  
 عن اللبس بانه يزول بالانتظار فينتهي اذا حيف **وقال** الفارسي انه لا يحذف  
 منه الا الماخضة كقولهم انما الفاء فيقال في سيوريه **يا سيوريه** **الثانية** اذا  
 سمعنا عشر فاستعارة رجم محذوف المحذوف مفعلة ايضا فيقال يا ابن  
 دنيا انما كالتقال في ترجمها لولم يركبوا هذه ابدا على ان المركب من العدة اذا سمي به  
 يجوز ترجمه وهو مذهب البصريين **وسم** من الفراء **الثالثة** ما سرح من الجملة كما  
 شرب ترجمه خلاف ذهب اكثر النحويين الى المنع وابن مالك الى الجواز **وقال** ابن  
 حيان فيقال يا ماسيطر في ترجمه خلاف ذهب اكثر النحويين الى المنع وابن مالك  
 الى الجواز ونفعه عن سيوريه فيقال يا قاطع محذوف الثاني **وقال** ابو حيان هذا  
 النقل عن سيوريه خطأ فان سيوريه مفعلة على المنع وقد سقطت عبارته في النكت التي  
 على المفعلة **وما** **الابن** **الرابعة** ما يستثنى من العلم المزد من عند المبرد وسيوريه  
 المسمى من ثنية ظاهر ظاهر كناية عن ما يعرف ولا يعرف ابوه فلم يترجمه لانه كناية  
 عن اسمه وزاد بانهم رخوا فلا ناسم ياقلا تعال ونوا ايضا كناية واجيب بان فلانا  
 كناية عن العلم فترجم كما يترجم العلم وظاهر من ظاهر كناية عن مفعول ما علم واستثنى  
 الكوفيين مما سمي من معنى **وجم** تجميع فتعول ترجمه والبصريون جوازهم

ترجم

انما يترجم

ورابه



اذا سرت في الاسماء  
المتكلمة فما اضره  
سلكه من

کعلہا

و زین

[illegible]

8-5







علم للمسيح وبره علم البره ونجار علم النجار ونجار علم النجار يقال بره وبره وفي  
به نجار ومعلم على الجنس **الخامسة** استعملوا المصطلقة بمعنى الما عطا  
والنوايه مصدرا بمعنى الما نابة قال الشاعر **وقعد عطاياها لاهية المرتما عا**  
وقاله تعالى نوابا من عند الله وذلك منوع لما يتا من قبله **السادسة** منع الما حق  
والبره وابن السراج والمكزون على الفعل في مصدرين موكدين وسين وذهب السراج  
واين طاب الى انه يجوز ان ينصبها وان ينصب ثلثها اذا اختلفت معانها نحو ضربت  
من ثابته يثا ضربتني وعلى الما قوله الثاني بدل ومن المصنوع في ذلك قوله وطبقتا  
وطبقتا على ضيق **وطبقتا** ثابت القيد ثابت القيد **والسابع** فيه التثنية لان الثاني  
على ما دل فيخرج على اضرار فعل **ص** مثله حذف عامه لغريته ويجب ان تواضع  
منها ما كان نزل لا فعل وقدر معنى ما لا فعل له كن فاعلم ان ليل فعل وان  
ما يتا منية الدعاء والتمنا يتا من ان كان له فعل ونجار مع نفسها وقبح اضافتها  
وما اصفى نصب ونجا افره واضيف ويج ووس وقوب ويحتمل ان الرفع في ويج مفردا  
عكس بت وقيل بجاء في عطف ويج على لب وعكسه خلف وقيل بجاء في نصب ويج وتثنا  
حاله ونقيل له وقيل له وقيل لم يزل وقيل لم يزل وقيل لم يزل وقيل لم يزل  
عنه ومضاها للثنيين كذلك بعد سعيها والاحسن في الرفع ويج ومضارع في  
الما **ص** يجوز حذف عامل المصدر لغريته لقطيعة كقولك حيثما كان اني سير  
سرت او معنوية نحوها هيما يهونا من قايمة يتاهت لسفر وحماير ورا من قدر منج  
وسعيها مذكورا لمن سعي في منزلة ونحيث الحذف في مواضع منها حيث كان المصدر  
نزل لا من اللفظ بل من الفعل سواء كان فعلا مستمرا كسعيها ورعيها او مكملا اي عشرين  
موضع في لسانه كذا فترافق تنسا واقره ومن دمج الما دن وتلقه ومن دمج الما طار  
فيصدر للثلاثة فعل منهاها فعمل ابن عصفور من ذلك مفرقا بمعنى عليه ونسبه  
ثم قالوا تحتمل قلت بل اي غلبت جها عليه **وقال ابو حيان** حكم ابن الجعالي  
وعنه انه يقال للقوم اذا دعي عليهم بجرهم انه فيكون منصوبا بفعل مضارع ممتنع  
واختلف هل يقتصر على ما سبغ من هذه الما لفظ في الدعاء للانسان او عليه كسعيها  
ورعيها وقعدا وعمر او عيما وسحقا ونسقا ونكيا ووسا وجيبة وتبا او قبا  
قلها فسيبويه على الما دل والما حق على الثاني **وقال ابو حيان** وانما في  
ان يقتل شيئا ما كان له فعل لم يزل فله يقاس وساما فلا قد جاء ايضا في  
نرفعوا قال اقام واموي ذان يوم وجيبة **اول** من يلقي وساما **والثاني** في الجور  
خبره ولا يستعمل هذه المصادر مضافا الى ما سبغ من الكلام واذا اصبحت  
في النصب فتم وساما جانا فافيدك وسحقك **وانما** وانما في اذا انما الما  
بالفتن بالادنا **فبعد** الما هو من مصدر ومتعب **وساما** استعمل في الادنا  
توالم المصاب المرحوم وكج فلان وقبحه وقبح له والمكتفية **وساما** ووسامك  
وسيب غيرك ووسيك **ويصه** قال الجوزي وهو استغفار واستغفار وقال

العرب

والجور

ابن طاهر ومع علمه نقاله في رجة ووس كلمة نقاله في معنى رافة وفي معناه الى  
المفعول ومتى اصبحتا لزمنا النصب ولا يجوز فاما الرفع لانه مستند لا خبر له فاما اذا  
افردت جانا للرفع والنصب تقول وقبح له ووساله وقيل له **وسامك** وسامك النصب  
في هذه اقرته في غير لان هذه امثلة لمفعول له وانما يقتضي النصب في المصدر الذي له  
فعل نحو عدا وساما فاما الرفع في نحو وقبح وقيل قوله **وسامك** على الرفع وعلى نصب  
النصب اذا افردت بوساله **وقال ابن ابي ابي** لا يسمي شيئا لا لزم نفسه وقبح لك النصب  
نصبه وقيل وقيل لك وجنان ولو قسا لسا وينا لسا يتعدي السماع فان عطف وقبح  
على بت نصبه ولا يجوز رفعه لانه لا خبر له وان عطفك بت على وقبح فالحال قبل  
العطف ويكون عطفه فعلية على اسمية لسا وبها في المعنى ويقاله بباله وقبح  
له فلا يكون في وقبح الما الرفع بحاله قبل العطف انما وقع الما في عطف وقبح على  
بت وعكسه قال لان وقبح رجة له وساما يعني خبر ان له فيكون يتصور ان يدعوا له عليه  
في حين واحد واجيب بان وقبح جيبا اخرج منج الدعاء وليس معناه انه دعا وتسا  
ايضا دعاه على حد قايته الله ما اشعره ويقال للمضايه المضوب عليه ونيله  
وقيل له رويله وقيل لم يزل وقيل لم يزل وقيل لم يزل وقيل لم يزل  
يروي الرفع في الما فراه ويقال عول وعولك وما يفره اما يصعد تابعا لوسيل  
ومضاها للثنيين فكذلك في شيئا لك **واما** الموقوف بالما الرفع فيه احسن من  
النصب لانه صا مرفوعة فتقوى فيه لا لا يتعدى لوسيل له والحيية له لكن ادخال  
ال ليرطه رايه فيجوز انما موساع نفي عليه مستويي ذلك يقال المصير الى الرفع  
وقال الفراء والجري بيا سمره **ابو حيان** **ص** ومنه المنة بكسب وسعدك  
تابعه وحنا نيك ودوا اليك وهذا بك وحنا نيك وحنا نيك وحنا نيك  
منصرف وتيلزم الما حافة وانما فيها لطاير **قال ابن مالك** شاذة كها في حاله  
**ابو حيان** فان افردت تصرف وزم يونس ليا مفره اقلبت الله وشنتا لكش  
وقيل للرفع وزعدا السهلية حنا نيك والما في ما مؤخر منقول وطول عامل  
وقال الما عطف خطاب وسع لب كاسر **من** الما جيت حذف عامله لكونه قد لا  
من فعله قوله في اجابة الداعي لنيك وسعدك **الاجابة** بعد اجابة اسما  
بعد اسما اذ كلما دعوتني وانزيتي جيتك وساما عذتك ولا يستعمل سعادتك  
وقد نزل تابعا للنيك كقوله نيك ونيله ونور ان يعل لنيك وقدر ومنه  
قوله حنا نيك اي تحنا بعد تحن وقد طوع ففعله **قال** **تخلف** هذا كالمثل  
فان لكل مقام مقالا **ودوا** اليك مثل الما **قال** **اذا** شق برؤسك بالبره  
شله **ودوا** اليك من كلنا غير لابس **اي** تدوا ولنا **والنيك** كان الرفع حاله  
الما حالية اذا اذا ان يبعد مع امراته شق كل واحد منهما ثوبا الما فرفعا لكونه  
وقد اذ بك **قال** **ضربا** هذا بك **وطعنا** وحضا اليه هذا بك **وحنا** نيك  
اي نحن حنا نيك اي منع وحنا نيك اي تحذر اي ليكن منك حذر بعد حذر اذ

تلك

خاصة

حنا نيك



صاحب البسيط وحواليه اي اضافة بعد اضافة هذه المصادر كلها لا تنصرف في  
مقدم فيها الاضافة والنسبة فان اوردتها كان متصرفا كقولهم فقال له  
ما ان لك ههنا واختلف في منبها اي تشبه شيئا بها الواحد والمراد اجابة موصولة  
باخرى ومساعدة موصولة باخرى وضمان موصولة بالضمير تشبها بها العكس على  
قولني امعها الثاني وقاله السبيل بالاول في حاشيتك خاصة قال المراد دعة في  
الديار دعة في الاخرة وورد بالالف من الغرض من استعمله وهو لا يقتضد المخرجة قال طرفة  
حاشيتك بعض الشرأبون من بعض وذهب يوش الى ان لبيك اسم مفعول واصلة قبل  
الاضافة بلا مقصورا قلت الفعيا لاضافة الى الضمير كما قلوا في ليدان وعليك  
والذي ذهب اليه الخليل وسيبويه واليه هو انه ثنية لب كما ان حاشيتك تشبه  
حاشان لان اسم لب ولم يسمع لكنا وذكر ابن مالك ان اضافة لبيك الى الظاهر  
شاذة كاضافة الى الضمير الغائب قال فليبيدي مستور وقال لبيك لمن يدع  
وكرر ابوحيان بان سيبويه قال في كتابه يقال لبي زيدا وسعدى زيد فشا  
في ذلك مشتاقا المقاصد الطرد والكافي في لبيك وسعدى بك وحاشيتك الواقع موقع  
الفعل الذي يوضح في موضع الفعول لان المعنى للروا والفتيا والاضافة الى  
وساعدة لما يجتمع معنى تولم سبحان الله وحاشيتك اسجده واسترحه والكافي في  
مخزعة اذ بك في الدين وحاشيتك اذ وقعت توقع الطلب في موضع الفاعل كانه  
قال هذه في مدرك اولئك وتحتيك وزعم الاعلم ان الكافي حرف خطابة موضع لها  
من المخراب كمن في الصرك والنجال في ذلك وحذفت النون لثنية المضافة ولان  
الكافي تطلب الاتصال بالاسم لا اتصالها باسم المضافة والنون تنفصا من ذلك  
فحذفت وورد بان وقع الاسم الظاهر وضد الغائب موضع الكافي في بطل كونها  
عروفا وسع مفعول لبيك بالكثر ويؤيد ضد بمعنى اجابة منصوب متبني كاسم غائي وبار  
لغة تكملة كذا نص عليه سيبويه وورد به ابوحيان على ابن مالك حيث قال  
انه اسم فعل بمعنى اجبت **ح** وسبحان الله ومعناه الله وبجانه ويلزم سبحان الله ان  
الموضع ولا ينصرف ويلزم المضافة وعرف سبحان الله بالالف في الشعر واورد مونا وغيره  
وقيل انه سبى **ش** من البدل عن فعله سبحان الله اي براه له من السوء وليس حده را  
لشيخ بل سبع مشتق منه كاشتقاق حاشيتك من حاشي ولوليت من لولا وصرفت  
واقفت وسوفتوا يات ولبيت من صموا واخ وشوق وياي وليك وما يقال سبع  
مشتق فيكون سبحان مفعولا له فيلزم المضافة ولا ينصرف وقد يرد في الشعر مونا  
ان لم تنو المضافة كقولهم سبحان الله سبحان الله سبحان الله سبحان الله سبحان الله  
سبحان من خلقه الفاخر ارا سبحان الله فحذف المضاف الى الله وانما المضاف بحاله  
وعرف بالالف في الشعر قال سبحانك اللهم ذا الشحان **ح** ومن ذلك معناه الله بمعنى عبادا  
بالله ويلزم ايضا المضافة ولا ينصرف وسبحان الله بمعنى استرا في الله ويلزم  
ايضا المضافة ولا ينصرف ولم ينطبق له بفعل من لفظه فيقدر من معناه اليه استرفة

سمع

ولا يستعمل منه على تقدير نافع سبحان الله وقيل يستعمل وحده لان سيبويه لم يذكره  
مقتربا نافع سبحان الله ولانه على ذلك ومذهب سيبويه ان سبحان فعل للتسبيح منصرف  
الصرف وقيل يونسى لانه لا ينصرف ولا يستعمل عن هذا الموضع فاشبهه الحرف **ح** وسبح  
سلاما ونجما وسبحا وسبحا وسبحا لا كذا ولا كذا ولا كذا ولا كذا ولا كذا ولا كذا ولا كذا  
وسبح انقله وكرامة وسورة ونعمة عين وجبا ونعام عين ولا افعله ولا كذا ولا كذا  
ولا فقلته ورغا ومونا وقادفع بعضها وطرده ابن منصور وسبحه صلتا وكما في السبح  
زحل من غفرانك خلاف **ش** من البدل عن فعله سلاما بمعنى براه سلم لاخيه يسا ولا  
سلا لا ينصرف بخلاف سلام بمعنى النخبة فانه متصرف وسبح حجا بكسر الحاء يقال للرجل  
التفعل بهذا المفعول حجا اي سبعا اي اسع نفسي وابعد وابعد وابعد وقال سيبويه اي  
سرا وبرا من هذا وسبحه قوله تعالى ويبتلونهم حتى يعلموا انهم كانوا صادقين فاذ كان مشابها  
لفعل المبالاة والتفوق بخلاف ما اذا كان فعله من المنع او السمع غير ان يصاب  
هذا المعنى فانه متصرف كقوله تعالى لذي حجا ومن ذلك مجيئا وحدا وشكرا كذا قال  
ابن مالك ومجيا لشدة قال ابوحيان وكذا قاله السلبويين ايضا فقال ان قلت  
كيف يكون هذا المعنى نظير فعله ولا مثلك انه يجوز ان يقول حدث الله حجا واحدا حجا  
فالجواب انا اكل سيبويه في حجا الذي يوفى الحمد اعني الذي هو صيغة الحمد الحمد  
وهذا لا ينطبق مع الفعل بل يتقيا قيان والذات او ردة المعترضات فاما موضع الخبر عن  
الحمد نفس الحمد قال ابوحيان والذي ذكره ابن منصور ان هذه اللفظ اخرها فانه قال  
عجبا وحدا وشكرا لثلاثه مقامات مقامها الناصية لها الى العجب عجبا  
واحدا وحدا وامكر شكرا وتقارق وبكروا وبكروا ان معنى هذا الحمد ومعنى تلك  
المدح وتيقار سبحان الله واخوانه وان كان معناها اجبر من جهة انها تنصرف فتستعمل  
مرفوعة كقولهم عجب لتلك القضية واقامى فيكم على تلك القضية **عجبت**  
فتفعل لا تنصرف **ح** وقد سرح سيبويه مع ما يوجب فقال هذا انما ما ينصب على  
اظهار الفعل المتروك الظاهرة من ذلك قولك حجا وشكرا كذا وعجبا كذا وقيل كذا  
وكرامة وسورة ونعمة عين وجبا ونعام عين ولا افعل ذلك ولا كذا ولا كذا ولا كذا  
ذلك ورغا ومونا فاما ينصب هذا على اظهار الفعل لان قلت اجدها حجا  
واشكر الله شكرا او عجب عجبيا او كرمك كرامة واسرك مسرة ولا اكاد كذا ولا ام ما  
وارفك رغا ثم قال سيبويه وقد جاز بعض هذا افعاليته انما سبى عليه كقوله عجب  
للك قضية البيت قال وسعنا بعض العرب يقال له كيف اميت فيقول حجا الله  
وشاع عليه كانه يقول امري وشاني حمد الله وشاع عليه انتهى قال ابو عمرو بن تقى  
سيبويه حجا وشكرا كذا كذا كذا بالثلاثة مجتمعة وقد تقدم وعجبا مفعول  
وقال ابن منصور لا يستعمل كذا المفعول حجا وشكرا كذا كذا كذا وشكرا كذا  
ان ينطبق الفعل على الجواز وما يلزم المضاف المفعول كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
الكل ينبغي ان يكثر من ثبوتها الترتيب الغريب وقال ابوحيان انما فعل الفعل

نحو







معد فيما يقوله فاذا قلت ان هذا قد يكون له وجهان  
النوع كله اي المصدر المكون بحاله قبل تقديره لا يكون له وجهان الاضافة كالفعل  
فصنع الله مثالا على اصدار مؤاود ذلك وله على الف اعتراف كذلك وجوز المبرر وضع  
الباقي الخبرا لكثره المحذور فيقال زيد سيرة انما انت سيرة من الواضع التي  
يجب فيها فخذ على المصدر ما وقع فيها به مثل محذوف بعد حارة وقوله  
وقال له مني ومن لفظ لا صلة له بالعمل فيه كقولك مردن به فاذا له صوت صوت  
حار وله صراح صراح الذكي وقوله له صريف صريف العنقوب لمصدر واكثر  
يقولنا مثل محذوف على ان يسميه محذوفه وكذا اذا كان ولا يجوز نصبه لان نصب صوت  
وسميه انما يكون لكون ما قبله بمنزلة يفعل مستندا اليه فاقبل اذا السدود في قوله  
صوت وهو يصوت فاستقام نصب ما قبله لاستقامته تقديره الفعل في موضعه وذلك  
لا يكون له ذلك فلم يستقم النصب ويقولنا بعد حلة ما يقع من صوت صوت حار  
ولا يجوز نصبه ويقولنا جازي الى ان عن قربنا صوت صوت حار وعليه نوع نوع  
الحام فالنصب في ذلك ضعيف لانه لم يشتمل على صاحب الصوت فلم يكن تقديره يصوت  
ووجه النصب على منعقد ان الصوت يدل على الصوت ويقولنا ولا صلة له بالعمل  
عما يصلح للعمل في المصدر وهو يصوت صوت حار فان صوت حار هنا ينصب بصوت  
لا يصير ثم اذا اجتمع الشرط فان كان شرفه معين فيه نصب ما ذكر من النصب على  
المصدرية محذوف صوت صوت الحار وان كان نكرة جازية مع ذلك الحال في تقديره فعل الى  
يؤديه ويخرجه صوت حار ويجوز الرفع في العرفة والنكرة على الاستماع بدلا فيها ونصا  
في النكرة وعلى الخبرية تقديره المتبدا فيها وحصل ان حذف النصب في هذا النوع انقول  
من الرفع قال لان الثاني ليس بالاول فيدخل الجواز والاشتراك وحصل ان محذور  
شكلا فيعين لان في الرفع الجواز وفي النصب الاضمار والابتداء اول من النصب ان ظنة  
الجملة عن صاحبها لا تقدم من مسئلة اثنا عشر صفا في غاية اليقظة والحيطة اقايا  
وقد تعدوا واعيانا كترتا وحيد لا واهما لغيرك واهود ذاناب وما تقابل في  
الصفات خلفا للاح انما احوال واعيان معقولات وسع دفع ترب وقاس سيرة  
رفع اعيان على الاحكام انا بواع من المصدر واللام اضمار ناصبه صفات كفاية اليك  
وهيها لك واقايا وقد تعدوا الناس واقا عدا وقد ساد الربك وهيها على  
وهيها لمن يتوكل من شرف قال بعض المصنفين وفي موقوفه على السماع وزعم  
ان ذلك متيسر عند سنيونية يقال لكل من لا فرصة في الدنيا عليها نحو اصابها واهلها  
وانا بواعه انما اعيان قالوا تترسا وحيد لا في معنى تربت بيده اي لم اصلا  
حيز والتراب والتراب والجدل المحارة وقا الوافا لها لغيرك اي في الداهية وتعمل  
هذا في معنى الدعا اي دعاه الله وقيل ضمير فاهما للغيبة وقا الوافا لها لغيرك  
والمقصود به الانكار وامثلة ان بن عامر لما قالوا انني اسد حيلوا في قد صفتهم  
عندنا للقاء حيلة اعور وشوة اخلق ذاناب وموالسن فقال بعض المصنفين ذلك منكر

كان

عليهم

عليهم ولا يقاس هذا النوع اجاعا يقال ايضا ولا حيلة ولا حيلة كثر ما نصب  
الصفات المذكورة على الحال في المركب لعلها المترما صادة والتقدير انعود  
وانتقموا انتقموا ونصب الاعيان على الفعلية فيقولون انتقموا وانتقموا لعلك  
الله واللام تترسا وحيد لا والصفات الله فاهما لغيرك واستقبلوا اعور ذاناب  
وان ذهب المبرر الى ان هذه الصفات منصوبة على انما اضمار درجاة على فاعل  
كالماح والعاية وذهب الشاويين وغيره الى ان تترسا وحيد لا انتصبا انتصبا  
المصدر بدل ليل جازي في قوله اللام فيقال تترسا لك كايقال سينا لك وقد قيل في  
عضود وان خروفي الى ان اعور ذاناب حال والتقدير استقبلوا اعور وسبع  
رفع ترب على ما قبله وما قبله محذوف قاله فترب لا فراه الوشاة وحيد لا قال ابو  
حيان ولا يقاس هذا الرفع في انما الاعيان التي تدعي بها لوقالت فوها لغيرك على قصد  
الرفع لم يحزن واما غير المدعويها فقال سنيونية لوقال اعور ذاناب كاي نصبها  
قال ابو حيان وهو منسوخا خبره مقدرا في صفتكم او مصداقكم صر المعقول له ان يكون  
مصدرا خلافا لئوس مفعلا لا قبل ومنه فعل الالباب وشرط المتأخرين والامام  
مشاركته لفعله وقتا وقاعلا والجزم والمبرر والربا سنيونية والوجه ان  
نصبه نصب الفعل في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في المصاحف في  
لفظه واجب المصاحف فان فقد شرط جريا للامام وانما الباقيل او في الامع ان وان  
ويكثر معه منقح نابال وقيل مجزعا وصيغة الجزول وشقوتيا نضا فاجوز فاعله  
خلافا للتومر لا فاعله ولو جازي قال ابو حيان منقح فارت نصوص النصوص على  
اشتراط المصدرية في الفعل له وذلك ان الباعث انما هو الحدث والذوات  
وزعم يوسران قوما من العرب يقولون اما العيينة فذو عيينة بالنصب وقا وله  
على الفعل وان كان العيينة غير مصدر واذله الزجاج بتقديره التلك العيينة  
الى معنى المصدر وكانه قيل ما تملك العيينة اي منها تذكره من اجل تلك العيينة  
وسرطه ان يكون مفعلا بخلاف المصاحف التي لا تعليل فيها لتعد صلويا ورجع  
التميزي وشرط بعض المتأخرين فيه ان يكون من فعل النفس الباطنة نحو جازيه  
خوفا ورغبة بخلاف افعال الجوارح الظاهرة نحو جازيه خوفا لا لغيره وقراة  
للعلم فلا يكون مفعولا له وشرط المصاحف والمتأخرين مشاركة لفعله في الوقت  
والغاية في خصوصيات ابن تائيب بخلاف ما لم يشاركه في الوقت نحو وقد رفضت  
لنعم شيئا بها لان النص ليس وقت النوم او الغافل نحو وان لغوي في ذلك ان  
هزة فاعل لغوي في هزة وقايل وكري الشاويين لذكره في ان فيجوز باللام  
ولم يستطع ذلك سنيونية وما احذر من المتقدمين فيجوز عندهم ان يتركوا اسما  
غداية سرور فك وجبت حذو زيد وقته ربيكم الترف خوفا وطفا فاعل الجلالة  
هو الله والخوف والطمع من الخلق وشرط الجزم والمبرر والربا سنيونية كونه نكرة وانه  
ان وجدت فيه ان جازي لان المراد ذكر ذواته الشبهة لعلها لغيرك في النكرة فاعله

مستقبل  
الفعول





مطلب

المفعول متعنه

زكاة لا يحتاج اليها ورده سينويه والمجهول بان السبب الحامل قد يكون معلوما عند  
 الخاطي فحمله عليه فيعرفه ذات السبب وانما المفعول له ولا تتا في بينهما مجموع  
 الشروط بانفاق واختلاف سنة وتبقى شائع وموان لا يكون شرط الفعل فان كان  
 فمفعول مطلق لان السبب لا يكون علته لنفسه وهذا الشرط واجب الى معنى الشرط  
 المذكورة كما قال ابو حيان فلما لم اصرح به واختلف في ناصبه فالصحيح وعليه سينويه  
 والقاسي ان ناصبه مفعول الحدث نصب المفعول به المصاحب في الاصل حرف جر لانه  
 جواب له وانما انما على حسب السؤال فتقول في جواب لم ضربت زيدا ضربته نائبا  
 اصله للتأنيب اما انما انقطع اللام ونصب وتعد انفا والية في مثل انبعاث النوا  
 نضدت له لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها وذهب اليه فقول الى ان ينصب  
 انتصاب المصادر وليس على اسقاط حرف الجر وذلك لم يتجهوا استغناء بالمصدر  
 عنه وما نه عندهم من قيل المصدر المعنوي فاذا قلت ضربت زيدا نائبا وانا كذلك  
 قلت ادبته نائبا وذهب الزجاج فيما نقل ابن عسقلان عنه الى ان ينصب  
 بفعل ضمير لفظه فالمتعدي في حيث اكرامك اكرامك اكرامك اكرامك اكرامك  
 وجعل المصدر عوضا عن المفعول به فذلك لم يطرأ في فند شرط من الشروط المتتمة  
 وحيث به باللام واتسع النصب فقال فقد المصدر به حيثك الماده للعتب والمسر  
 وشال فقد المائدة السببان السابقان وقد يجزمين او اليها بما في معنى اللام نحو  
 خاشيا مستعدا من خشيته الله فبطل من الذين هذا في قيل وقد يجزمين السببية فخلت  
 امرأة الناس من هن ولا يتعين الجمع ان وان كانا غير صدرين لانهما يفردان  
 بالمتعدي وان لم يتحد فيهما الفاعل او الوقت لان حرف الجر يجر مفعولا كثيرا نحو ادرك  
 ان تحين اليك وانك تحين الي ولا يتعين النصب ايضا عند استنباط الشرط بل يجوز  
 الجزم ان كان مفعولا للام والاصاحه فالنصب اكرامك اكرامك اكرامك اكرامك  
 ويجوز ضربته لتأنيب وزم المفعول به في معنى نصبه وسع حره قال السلويني ولا  
 سئل في ذلك وان كان سرفا باللام فالجرك وبقيل النصب كقوله ما افعله الخ  
 عن الميجاور قوله شوا الاغارة وسائا وركانا ويجوز الجزم وللأغارة  
 وان كان مفعولا استوي نصبه وجره قال تعالى فينقون اموا لم انتفاع رضات الله  
 وقال نبل في فريش ويجوز تقديم المفعول له على عامله وسعفة تغلب وظايفة  
 ورد بالسماح قال فامرعا ورت النائم ابي وقال طربت وما شوقا الى الريح  
 اطلب ولا يجوز تعدد المفعول له متصوفا كان او مفعولا ومن لم ينع في قوله تعالى  
 ولا تسكون صلوا المتعدي والعلق لتعديا وان يكون على جمل ضارا متعولا  
 له وانما يتعلق به على جمل ضارا خاللا **المفعول** فيه مفعول من اسم وقت  
 معنى في با طراد لواقع فيه ويجوز ان ناصبه له ويصير له منهم الوقت ويخصه  
 فان جاز ان يجزم عنه او يجزمين فتصرف اما متصرف في انما كعدرة وذكره  
 عليين والحقير يتصرف كغيره في ان وما علي من كبره وسجده وصلى وعقوة

وصاح

وصاح وسأ دليل ورماد وعمة وسأ وعمة وقد تبع وجوزا الكوفة تصرف  
 معنى وعمة وكليل او متصرف كمن معينا بجملة **المفعول** فيه الذي ليس ظرفا سا  
 ضمه اسم وقت او مكان معنى في با طراد لواقع فيه مذكور او مفعول ناصبه  
 منه خبر بئيل الظرف وال حال والسبب في الخيلين قوله القرب مطرا السبل والخيال  
 وقولنا سراسم وقت او مكان فيخرج الحال وقولنا با طراد مخرج السبل والخيالين للحال  
 المذكور فانه لا يقاس عليه في الفعل ولا في المكان ولا ليقال اخضا السبل  
 والخيال ولا ليقال السبلان والاولى بل يقتصر فيه على مورد السماع بخلاف ما  
 على الظرفية فانه يجوز ان يخلط الاسم والفعل غيرهما فتقول خاليت خاليتك خاليت  
 امالك والناصب للمفعول فيه مفعول الفعل الواقع فيه ظاهرا مخفيا ومفعول الجملة  
 وقت امالك والقول فمفعول الفعل فاعمل فيها كانه او مستقر ومفعول المفعول  
 به وتبدأ في التي بالاعلام على طرف الزمان فلما اقتضت في الجد على ذكره وهو  
 اوسع من المكان لان جميع اشياء الزمان مباحة للنصب على الظرفية فبما كانت  
 او مختصة والسبب في تعدي الفعل الى جميع ظروف الزمان قوة دالة عليها  
 من جهة ان الزمان احد مدلولي الفعل كما ان السبب في قدرته الى جميع ظروف  
 المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدل عليها من جهة التقى والمفعول فاعلمهم  
 ما وقع على قدر الزمان غير متعدي كوقت وحين وزمان وينصب على جهة التاكيد  
 المعنوي لانه لا يزيل على لالة الفعل وسنه اشري تعديده للامان لانه لا يكون  
 لهما للثبوت قال بعضهم ولا يكره التاكيد في الظرفين كما لا يكون المصدر والاحمال  
 والتمتع فشان نعد ودموما له مفعول في الزمان مفعول كسنة وشهروين  
 والحرور وسأ سائر السهور والصفى والشا ولا يعمل فيه من الافعال اما يكره  
 وسأ ول فلا يقال مات زيد يومين ومن ثم قد رتب امائة انه مائة عام ولا يشه  
 وغير متعدي ودموما سائر الايام كالتب والمأخوذ وما يخص بالاضافة ليوم الخيل  
 او بال كاللوم والليله او بال لصفة كعدت عندك يوما فعد عندك فيه زيد وما  
 اضافت اليه القرب لفظ شديدا علام السهور ومفعول ووسع المأخوذ وزينع  
 المفعول خاصة ثم ظرف الزمان فشان **اما** متصرف وهو ما جاز ان يستعمل في ظرف  
 كان يكون فاعلا او مستعدا او ضرا او ينصب مفعولا به او يجزمين كسرت  
 يوم الخميس ويوم الجمعة فشارك واليوم يوم الجمعة واحيتت يوم الجمعة ولا يجزم  
 الله الى يوم القيمة ثم مفعولان متصرف لحي ووقت وساعة وشهرو عام ودهر  
 وغير متصرف كعدرة وبكرة عليين متعديا بال التعيين ام لوان عليها جسمية  
 فيستعملان استعمال اسمائة فلا يقال عند قصد التعميم اسمائة شرا لشيء  
 وعند التعيين كسيرة الليلة الى عدوة او بكرة وقد جاز ان يستعمل في  
 ليكرهه هنا فيصرفان ويصرفان ومنه ولم ردتهم فيما بكرة وعشا قال  
 انضيان صلبت القرب عدوة وبكرة عليين لغيره لوقتين ولم يفعل ذلك في

ويجوز تعدد خلقه  
 فالقيام واقع يوم  
 الجمعة وفي الامام وهو  
 العامل فيه او مستند  
 بخوريد الامام

هذا المسألة فاحذره  
 يقال عنه قصد التعميم  
 فعدرة او بكرة وقت  
 نشاط عند قصد  
 التعيين



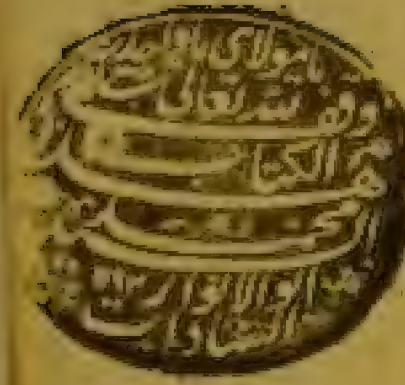
نظائرهما كغنة وضوء ونحوهما وذكر بعضهم ان عدوة في المية انما نزلت لمناسبة عشا  
**الثاني** غير تصرف بان لا يجزئ عنه ولا يجزئ من كل يلزم التصرف في الظرف  
او يجزئ وانما لم يحكيوا تصرف مما يجزئ واحد كغنة وقيل وبعد ما لم يكثر  
زبادتها فلم يفتقد بدوؤها على الظرف الذي لا يتصرف وهو ايضا لو كان متفرق  
العرف كسرا اذا كان من يوم بعينه. وبعد ذلك والمضافة من زرك يوم الجمعة  
سحر وجئتكم سحرًا انت تزيدي ذلك من يوم بعينه بخلاف ما اذا كان نكرة فانه يتصرف  
وتصرف نحو جيبنا لم يشر وكذا ان عرف بالاول والمضافة نحو سير يوم الجمعة السحرية  
او سحر وسصرف كغنة ان بين تعين وقا غير متصلة ويجمع كغنة وسصرف وعشا  
لغنية مائة متفرقة قريبًا كغنة تعين على ما ذكرنا من المراتب والاضافه وتصغير  
يدل على ما اردنا من ان تصرف في الظرف المراتب التقريب ومنه ما عرفت من  
وسمير ضفي وضوء ومسا وليلة ونهار وعمة وعشا وعشة هذه المراتب  
نكران ان يرد بها ازمان معينة فوضعت موضع المعارف وان كانت نكرة ولذلك لا  
تصرف وتوصف بالنكرة فنقول انبتان نور الخيس ضفي مرتفعة ولغيتك يوم الجمعة  
عمة متناثرة وقد منع عشة العرف فتصرف في ذلك علما حقيقيا كغدة و اجازة لا تقبل  
لصرف ما عرفت من عمة وضوء وليلة ونهار فنقول سير عليه عمة وضوء وليلة  
ونهار **ومنه** ما لم يصدر مركب الاحيان كصباح مسا الى كل صباح ومسايا او  
المصاف تعني خلافا للمركب كغنة الفعل بالاول ورو و ذات وضوء ونهار وقت  
المية لغنة وانكرها السهل في ذات ويفتح تصرف وصف حين عرض فيها ولم يفت  
**ثالث** انما بالمتفرق في التصرف في التزام الضب على الظرفية مما لم يفت من كمال احيان  
كغلا يرونا صباح مسا ويوم يوم الى كل صباح ومساء وكل يوم قال ومنه يصرف  
الواحد عن غنة صباح مسا يعنون خيا لا وقال ان الفرق يوم يوم فاجل طلبنا  
وابع للقيمة زادا ويوم مسي لغنة تعني عرفا الحظف خمسة عشر خلاف ما اذا  
الضد نوايا المعرفانه تصرف فيقع ظرفا وغير طرق فنقوله ولو لا يوم ويوم  
ازونا وقوله وقد علاك شيب حين احين وكذا اذا لم يركب بل عطف فقولان  
يتناهما صباحا مسا وزعم المرابي في ذرة الغواص انه فرق بين قولان  
يا شيبا صباح مسا على المضافة وصباح مسلة على التركيب وان الخواص يسمون  
في ذلك فلا يفرقون وان الفرق هو ان المراتب مع المضافة انه ياتي في الصباح  
وتحذف له تقدير الكلام يا شيبا في صباح مسا والمراية عند تركيب الاثنين  
وتبايها على الفتح انه ياتي في الصباح والمسا الما اصل صباحا ومسا تحذف  
المعاطن ورد عليه ابن بري بان هذا الفرق لم يفتله احد بل صرح النحوي بان  
سير عليه صباح مسا وصباح مسا وصباحا مسا معناه هو احد قال وابن  
سير عليه صباح مسا مثل قولك ضربت غلام زيدا في ان السير لا يكون الما في الصباح  
كان الضرب لا يقع الا بالاول وهو الغلام وقت الثاني لا ياتي الا بالثاني

السحر وسصرف  
بعضها

حيث

بعضها

السير وقع فيها لم يكن في محيلك بالمسألة فاحية وهذا نص واضح واثبت القوت  
انما بالمتفرق في التزام الضب على الظرفية واذ ذات مضى فبذلك زما  
نوع لغنية ذات صباح وذات مسلة ذات مرة وذات يوم وذات ليلة قال اذا اشتد العشا  
ذات يوم الما في لغنة لغنتهم فانما اجازت فيها التصرف فيقال سير عليه ذات  
ليلة برفع ذات وقال بعض المتعبدات عرفت على قائمة ذي صباح وزعم السهل  
ان ذات مرة وذات يوم لا تصرف الما في لغنة خضع ولا غيرهما وان الذي يتصرف  
عندهم انما هو دفتا ورده ابو حيان سبغ سينوييه والجمهور بخلاف ذلك السبغ  
في عدم تصرف ذات في لغنة الجمهور انما في الما اصل بمعنى صاحب وصاحبة متسا  
لظرف محذوف والتقدير في لغنية ذات صباح وقت صاحب هذا المسم وذات يوم قطعة  
ذات يوم محذوف الموصوف واقبت صفته مقامه فلم يتصرف في الاضافة لئلا يكثر  
التوسع وعبارة انما في لغنة فضعف لذلك ولم يستعمل الا ظرفا ولما اضافها  
من قبل اضافة السهل الى المسم وهي ذليلة في كلام العرب فلم يتصرف فيها فيها ذلك  
واستقيم جميع العرب التصرف في صفة حين عرض فيها مقامه ولم توصف بقولك  
سير عليه قدما او حذرا او طوليا هذه اوصاف عرض حذرا بوصفها او تصغيرها  
الظرفية فلو تصرف فيها ففعل سير عليه قدما او حذرا او طوليا فيجوز ذلك فان لم  
يعرض فيها مقامه بل استعمل ظرفا وتعني الما اصل صفة نحو ضربت وعل حنن فيها  
التصرف نحو سير عليه قريب وسير عليه ليلا لهما راي قطعة من الهداية لو وصفت حين  
فيها انما التصرف نحو سير عليه قولك من الذي لم يزل يمشي صا زعمنا **رابع**  
وما صلح جواب كم او متى ونحو اسم سبغ تصريف قبل واصب قال ابن عرو و كذا استمر  
مفردا اعلام الايام او كان المبدأ والتميز والليل والليل والليل والليل والليل  
ما الفعل واتباع في كل تعينه تعديا ونحوه في غيرها التعميم والتعريفان صلي وخبر  
جواب كم خلافا من السراج واهل لغة شبه الى كل اليهود وفاقا لسينوييه وخلافا  
لحقا فوس وصلى نصب المعهودة والموقت نصب المفعول بياية عن المصدر وقيل  
على حذف المصدر **سابع** ما صلح ان يقع جوابا لكم وما صلح ان يكون جوابا لمن هو كان  
بعد واما وقتا غير صرف ولا مختص بصفة نحو ثلاثة ايام ويومين فانه يصح ان  
يكون جوابا كمررت فكذا النوع يكون الفعل في جميعه اما تعينا واما تعيينا فاذا  
قلت برت يوسين او ثلاثة ايام فاليد واقع في اليوسين او في الثلاثة من  
الاول الى اخره وقد يكون في كل واحد من اليوسين او الثلاثة وان لم يفتقر اول  
اليوم الى اخره ومن التعميم ثلثة ايام ومن التقييد ادت ثلاثة ايام **والصالح**  
لما عرفت ثلاث ليات ولا يجوز ان يكون الفعل في احد الايام او الليات فيكون  
جواب كم نكرة كذا كمررت كاليوسين اليهودين وانكر ابن السراج ان يرد جواب  
كم معرفة لانه في جواب متى اذا سكراد بها الوقت وبكم العدد وما صلح ان يقع جوابا  
لحق فان كان اسم سبغ غير مضاف اليه الحظف شهر فذلك يكون الفعل واقعا في



حذف موصوفا

التي



جميعه نعيم او تنسب ان حورن الحور ورسن صف يحتمل المارين و اعتكفتا المحرم  
 للنعيم واذنت صف التنسب و كلها يتعلم نحو ان متى يرت قمتا اعتكفت وحي  
 اذنت واذ كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص بقبضه نحو متى قد تمت فيقال يوم الجمعة  
 سيكون القدوم في قبضه وكذا ان كان اسم شهر ضافا اليه لفظه شهر فانه يجوز  
 ان يكون في قبضه وفي جميعه نحو قد مر زيد شهر رمضان و صلت شهر رمضان هذا  
 فذهب الجمهور و دعم الزجاج انه لا فرق بين المطاف اليه شهر وغيره وانه يجوز  
 ان يكون الفعل في قبضه وان يكون في جميعه قال ابو حيان وهو خلاف نقل سيبويه  
 قال في التفرقة بين ذلك بالاستغفار والسماح وليس للتفاضل فيه مجال و دعم ابن  
 حروف انه المرقب بين رمضان وشهر رمضان من جهة ان رمضان علم وشهر ليس كذلك  
 انا مؤسفة باضافة اليرضمان وكذا لك ساير اسما الشهر والعلم واقع على  
 الشخص بجميع صفاته فكذلك اسما الشهر كالعالم فكيف يقع على بعض شهر فذلك  
 وليس كالعالم ان يقع على جزء من الشهر متفرقا او مجتمعان جهة انه ليس علما فاجاز  
 البرزوقي ان يقال يرت الشهر وانت تريد ان السبوح قبضه واجاز ان يعمل عليه  
 الشهر كما يتطاول نحو لقيتاك الشهر وكذا اذم في اعلام الايام انما كاعلام الشهر  
 فاذا قال يرت السبت او يرت الخميس لم يكن الفعل الالهي جميعا لانها علمان فاذا  
 اذنت اليه يوما وليلة فقلت يرت يوما السبت او ليلة السبت كما اذا ان يقول  
 السبوح في قبضه وفي جميعه لان تعديبه بالاضافة واجاز ذلك لان العمل بالمطاف  
 اليها ما يتطاول نحو لقيتاك يوما الخميس ولم يجزه في الخسائر ايام الاستبوع  
 فلا يقال لقيتاك يوما الخميس ولا لقيتاك السبت قال ابو حيان وما زعمه بالحل  
 بان لما سميتا ولستاه محالته نكرة كان او مفرقة علما او غير وانما التفرقة بينهما  
 الشهر اذا اضيف اليها شهر او يومها اذا لم يضيف اليها شهر من جهة انه اذا اقر الشهر  
 ولم يضيف فالعمل في جميعه ما نه براد به ثلاثون يوما وما يجوز ان يكون في قبضه  
 وكذا ان اسما الايام يجوز ان يكون في كلها وفي بعضها ما من قبيل المختصر غير  
 الممدود ويعمل فيه المتطاول وغيره نحو اضيف اليه يوم السبت وكذا اذا كان  
 حجابا من الممدود والممدود والممدود والممدود والممدود والممدود والممدود والممدود  
 اذا لم يضيف اليه شهر يكون للنعيم نحو سبوح عليه الليل والنهار والممدود والممدود ولا  
 يقال لقيته الليل والنهار وانت تريد لقائه في ساعة من الساعات ولا لقيته  
 الممدود والممدود والممدود والممدود والممدود والممدود والممدود والممدود  
 حجابا من مفرق اعلام الشهر وعلا لضاف اليها شهر والممدود والممدود وذلك نحو اليوم  
 والليله ويوم كذا والليله كذا وانما الايام وانما ذلك يجوز فيه النعيم والنعيم  
 ان صلح له فاما في الخوف وترديد اليوم والليالي نحو لقيت ربي في اليوم والليالي  
 نحو سائر ايامه ويكون مما يكون العمل في جميعه نحو ظرف وانتصبت انتصبا للزود  
 حوزة ذهب البصريين و دعم الكوفيون انه ليس بظرف وانه ينتصبت انتصبا للشبه

يوسف فانه  
 قد مر في الملائكة  
 جازا لافقه على  
 العالم نحو صير عليه  
 الابد سر جاد

بالفعل لان الظرف عندهم ما انتصبت على تقديره و اذا عم الفعل بالظرف لم يتقدر  
 عندهم فيه في زمان فيقتضي عندهم التبعيض وانا جعلوه شيئا باللفظ  
 لمنفولا به لانهم لا يرونه ينتصبت بعد الفعل الا فعالة اللازمة قال ابو حيان و ساء  
 ذهبوا اليه باطل لانهم بنوه على ان في يقتضي التبعيض واما من اللوغو قال تعالى  
 فا رسلنا عليهم رجيا ضررا في ايام محضات فادخل في على الايام والفعل واقع في  
 جميعها فدل على انها عليهم شيع ليلان واما في ايام محضات وقال فتولى القوم فريسا  
 ضرعي فادخل في على ضري الايام واما الدنيا ليع ان الروية متصلة في جميعها وذهب  
 بعض النحويين الى ان ما كان من الظروف معطيا فريسا اعطى الفعل كالظرف والظرف  
 والموقفه فتصيرها نصب الفعل على تقدير ما يتبعها عن المصدر فتعرف يومين كانه  
 قال يرت سيرا ممدودا يومين لانه لالة للفعل عليه وقيل هو مبتدلة من يومين  
 اليه سيرا يومين فمدف والصحح انه تعدي اليه بعد حذفه الجار فينصبه والتولان  
 المحكيان في اخر القول و احيان الى اصل الطرف الى العينة النعيم واما ما بالان  
 لتولي في اذن الباب لواقع فيه ناصب له ونحو مسيلة اضافة شهر الى اسما الشهر  
 قال ابو حيان فاعلام التسهيل يجوز اضافة شهر الى كل اسما شهر وليس كذلك  
 فلم يستعمل العرب من اسما الشهر رمضان فا اليه شهر رمضان و ربيع الاخر و ربيع الاول  
 واما غير هذه الثلاثة فلا يضاف اليه شهر فاقاله شهر الحرم و لا شهر صفر ولا شهر  
 جاء كما ان كان في كلام سيبويه ما يخالف هذا فانه اضاف شهر الى دي العدة قال  
 وهكذا اعدوا النحويين فاجازوا اضافة شهر الى ساير اعلام الشهر ولم يقتصروا  
 ذلك بالثلاثة التي ذكرها هنا انتهى مسيلة يصلح للظرفية من انما يمكنه ما دل  
على مقدور وفي كونه شيئا خلافا وصا لا يعرف الا بالاضافة او يربى مجازا بطراد ونحوه  
الكوفية المباشرة فانه محتص لا يربى ونحوها وحق به منه ما قرن بدخلت وقيل  
هو شعول به وقيل السماع وقيل يجب النصب ان اتسع المدحول ان صارت  
قال الفر وكذا ذهب وادخلت وابن الطراوة والطراوة والظرفية والظرفية  
فما ساء استعمل لواقع فيه وساء ما عند سيبويه والجمهور ما دل على قرب بعد  
كوفية من جرد الجلب الذي يصلح للظرفية ويتعدى اليه الفعل من انما يمكنه  
ارفعه ما دل على مقدور ويعبر عنه بقدر قال ابو حيان واما متقاربان  
 نحو سبوح وبريد و غلاة وهذا النوع اختلف فيه هل يربى اخل تحتها من  
 اولا فالشعوبين على الثاني لان الهمم ما لما نية له ولا مدود ومصورة وهذا الظرف  
 المدد لها نية مرفوعة وحذود ومصورة لان الميل مقدور معلوم من المسافة  
 وكذا الثاني والقارضي ومن على ما دل انه انما يربى بقدرها الى السماع لما تركه  
 اذا المدة مائة ياب والميل عدة غلا والفرج ثلاثة اميال والميل مائة  
 فمناخ والباع مائة ينضب المبتدئ لا يزيد وينقص فليزمن يكون هذا المقدار  
 غير محتمة النهاية والحدود بل تحديدها على جهة التقريب قال ابو حيان والصح

السبيل

الشهر

شرح شكل على  
 الملك



انه شبه بالمهم ولذلك وصل اليه الفعل بنفسه ومما ذكره هذا المقدر  
 منصبه الفعل نصب الطرف يقول الخوارج اما السبيل فانه لم ان انتصاب  
 هذا النوع انتصابا لانتصاب الطرف لانه لا يقدر يفي ولا يعمل فيه  
 الا ما كان في معنى الشئ والحركة لا يقاها فقد قيل ولا رقت شيلا والطرف  
 يقع فيه كل فاصب له فهو اسم لحظي معودة فكما ان سرت خطوة فكذا ذلك  
 سرت شيلا ونحوه **الالف** ما لا يعرف حقيقة نفسه بل بالاضافة اليه كالكلام  
 وما حية ورواها ما روي وجه وجهه وكما في قولهم فما عطان حياحي  
 انقلها يعني خططين انقلنا الف الطنية وكما في قوله جني نظيفة  
 لا سئل ولا عزله ولا قطار من قولهم توكل قطارا للبلاد وسواء في جوار نصب  
 ما ذكر على الطرف المهم والمبين وذهبوا لكونه انما لا يجوز نصب المهم  
 لعدم الغائية بل لا بد من وصف يخصه ومما في حكمه هو فقدت وكانا صا لما  
 وكذلك في الجثة ولا يقاها فقدت قدما ولا خلقا اما على الحال لا ذلك قلت  
 سقنا وتناظرا فان خصصت بالاضافة كما نحو فقدت قدما لك وطفلك  
**الالف** ما جري مجازا بالبلاد قال ابن مالك وكذلك صفة المكان الغائية  
 نحو هم قريبا منك وشرفا المجد ومقادير قامت مقام مضاف اليها فقدت نحو  
 قولهم موثري البلاد ووزن الجبل وزنة قال والماد بالبلاد انما يختص  
 طرفية بمامل ما لا يختص طرفية المشتق من اسم الواقع فيه وهما البني  
 حيان من ذلك فذلك ونحوك وقرائنك يعني قريبا اما انما شديا لغة قالون  
 منسوب الى الشرق ومعناه المكان الذي يلى الشرق قال وذكر سبويه هذا  
 النوع هو قصدك ونوصدك ونوصفتك ونسوانه هذا النوع وما قبله  
 الحركة والفرقة هذا مذهب البصريين واما اللويث فلا يكون طرفا للمكان  
 عندهم الامتدة بالاضافة فاذا كان ككرة فليس بطرف نحو قوما عند الله خلقا  
 وكرة يعني متاخرا وقدما يعني متقدما اما المختص هو الذي له اسم من  
 جهة نفسه كالدار والمجد والمنازل وقيل هو ما كان له لفظ مختص ببعض المكان  
 وكون بعض وقيل ما كان له فقطار تحصره ونهايات تحيط به فلا يتعدى الى العمل  
 الا بقا سقط في الا اذا اريد معنى الطرفية لم يلبس في الدار كما سمع من ذلك  
 بدونها فانه يحفظ ولا يقاها عليه وموكل كان مختصا بخلت نحو دخلت الدار  
 والمجد فذهب سبويه والمحققين انه منصوب على الطرف شيئا المختص بالانحصار  
 وذهب الفارسي ومن وافقه الى انه ما حذف في الاستعارة انما نصب على المنقول  
 به وذهب الماصلي وجاعة الى انه ما يتعدى بنفسه فهو منصوب به على الاصل  
 ما على الاستعارة وذهب السبيل الى انه ان استعمل المدحول فيه حتى يكون كالشئ  
 العظيم كان له نصب لا بد منه كدخلت العراق وتبع ان يقال دخلت في الدار  
 وان ضاق بعدا نصب جدا لان المدحول قد صار لولغا وتبع كدخلت في البئر

لا سئل

وادخلنا صبيح في الحلقة قال ابو حيان وسكت عن المتوسط وقيل بفضيله  
 انه يجوز فيه الوصلان التقديري بنفسه وبواسطة في واما انما دخلت بيت  
 وانطلقت فقال المغرب عدت الى اسما الماكن دخلت وذهبت وانطلقت  
 وكل اسم يتقرون دخلت ان كوفته وذهبت اليه وانطلقت انما قال ابو حيان  
 وهذه اسئله لم يحفظ سبويه ولا غيره من المصنفين والمراوغة فيما يقوله وقال  
 المبرور ذهب ليس من هذا الباب بل هو ما اسقط منه حرف الجر والمول لا في وما  
 سمع نفسه الطريق قال كما على الطريق المصلي الى في الطريق وهو ضرورة  
 كقوله والاحياء امر مبدى ان في حيتي وذهب بعضهم الى ان انتصاب الطرف  
 طرفا يجوز في الاختيار وانه مستور في كلام العرب ومفسر اختاره ابن الطراوي  
 النوع الرابع ما دل على الحدث المستحق من لاسنه كقعد وسرق ومضى ومكث  
 نحو تعذرت متعذرا زيدا وقعودي متعذرا زيدا وهو مفسر بشرط ان يكون العامل  
 فيه اصله الشئ منه ولا يجوز ان يعمل فيه غيره فلا يقال مكثت مجلس زيدا  
 فيه ومما سمع من نصب ذلك فينصرف على السماع ولا يقاس نحو مؤمن متعذرا القابلة  
 ومتعذرا زاد ومثله الولدي في القرب ونشاطا القربا ونزجرا الكلب في القرب  
 والبغداد والاشباه ذلك مما دل على قرب او بعد ومما ذكرناه من انتصاب فيه  
 على السماع هو مذهب سبويه والجمهور فلا يقاها مؤمن مجلسك وسكان زيد  
 وتربط الغرض ومتعذرا الشراك ولا مؤمن متعذرا القابلة ونزجرا الكلب على المكان  
 الذي يتبعه فيه وبزجران المغرب لم تستعملها الا على معنى التيسل للمغرب والبعيد  
 وذهب الكندي الى ان ذلك مقيس **مسألة** كترصرف بين وسأل وذا  
 وضاعا اليها ومكان وتدرى وسطا كما والمحرك امنا وقال الكوفية  
 طرفان والذل ما حسن فيه بين طرف والماضي نسليه وما الماسم والماضي ممر  
 وتعلب والمردوق ما كان اجل يتصل مكان وما الما حرك ومما عده من ذلك  
 ما معنى يوليل وانكر الكوفية طرفية ومكان يقناه وحول وحوالي وحولي  
 واخوال واخوال وزنا الجبل ووزن الجبل وصعدك وصوتك وسوى ويقال  
 سوله وسواد سوا وقال الزجاج وابزما الذي اسم مقرب والريمان والبقا  
 وابزها م طرف كيشاد غيب قليلا ويستشفى في يوسف بها كغيره من حرفة  
 وكذا كوة في المصح وزعم عبد اللطيف بن اسحاق على الفتح وتز بغير وسطا وسوى  
 يقوى سوا وسوى سوا يقوى قوله ابو حيان وعندنا لفظي مكان الحضور والقرب  
 حسا او معنى وتا في لسانه ومعناه لها لذي مزية لا يقى لذي في المصح وكفى ما تجر  
 اضلا ولا تكون طرفا للمكان بل في علة ولا يلقى على غايب وفاقا للمعنى  
 والعت كوي وابز الجوى وخلافا للمعنى ومقابل المصنفين غيره غالبا  
 القروا طائفة انواع **الخامس** ما كثر فيه التصرف وهو الاستعمال في طرف مبتدأ  
 وفاعلا ونائبا ومما فاعلا في قوله تعالى فاعل في قوله تعالى فاعل في قوله تعالى

سئل

وحوال



وتعريف الطريق اسهل وشمال الطريق اقرب وقال تعالى عن النبي وعن السال  
عمرين وذات مضافة لهما قال تعالى سزا وعن كسهم ذاتا لتيين واذا عريت  
تقرضهم ذات السال وقال الشاعر وكان الكاس يفرها العينا ومقول  
دارك ذات النبي ومنازلهم ذات الشمال وكان نحو جليلي كان وكانك حسن  
**الثاني** ما ذكر فيه التصرف كوسط ما كان السبي قال ابن مالك تجرد في الفرفة  
قليل في كاه يعرف ومنه قوله يصف سخايا ومنطه كالبراع او شرح المبدل طور  
محبو وطورا بنبر فوسطه مبتدا خبره كالبراع اما وسطه التحرك السبي فاسم قال  
في البنية جبال السالك طرفا والتحريك اسم ظرف فاما في قوله وسطا الدارة  
والثاني في خبره وسطه وقال الزمخشري احسن فيه كان ظرفا نحو قوله وسط الغوم  
وان لم تحسن فاسم نحو اجتمع وسط راسه ونحو في كل منها السكدي والتحريك لكن  
الشكوى احسن في الطرف والتحريك احسن في الاسم واما بقية الكوفيين فلا  
يفرقون بينهما ويحذفونما ظرفين اما ان تعلب قال ليقال وسطا السكون في المنطق  
الاجزاء وسط الغوم وسطا التحريك فيما لا يفرق اجزاء منه وسطا الدارة  
المرزوق قال ابو حيان وقال المرزوق اسم بولزم كان جيبه حلا وس  
وسطا قد تعلفا شاذ من حيث استعمال وسط مرفوعا بالابتداء كقولهم الكوفيين  
من حيث استعماله فيما لا يفرق اجزاء وهو الصلاية **الثالث** ما قدم في الفرفة  
التصرف فلم يخرج عن الظرفية اصلا ونحو الفاظ منها يدل على معنى يدل على هذا  
هذا اليمين هذا قال ابو حيان ولم يكن كالكوفيين يدل على طرف وكان واما ذكره  
المصريون واما استعماله مكان نعتيه لم يصرف ايضا ومنها قول وحواي وقول داحول  
واحواي وحواي قال تعالى فلما انما ما حوله وقاله صلى الله عليه وسلم اللهم حق اليك  
وما علمنا وقال الشاعر ما يروى ونفي حويله وقال ليس تزي المتارح الناس  
احواي ومنها فيما ذكره سيبويه زلة الجبل اي حذاه متصلا به ووزل الجبل اي  
تقيا به قريته كانت او بعيدة وحقه ذلك وصفتك لكن قال ابو حيان يجوز ان  
يستعمل اسما او قريبا من كل طرف ان تصرف فيه اما ان نقل انه ما يلزم ان يكون  
ظرفا قال ابو حيان وما العمل انما يكون ذكره من كل طرف ولا يجوز ان يتصرف في  
شخصين يسم **وقال** تعدد وبناسط غير ذي عاين ومن مرها من قوله وقد اظلم  
من شطرنجكم **وقال** له ظلم نفسي لم قطعها ومنها يولي بكر السبي ومنها  
معتورا وسوا يفتحها وكسرهما ممدودا وعدم نصرهما بان يلزم الظرفية منه  
سبويه ما هنا يعني مكانا الذي يراه له معنى عوضك وتلك ذكرا انك ان اقله  
مررت برجل مكانك اي عوضك وتبدل لك لا يتصرف فيك اما ما بعناه وسبب ذلك  
انما كانا نبتدا المعنى ليس كان حقيقيا لان مكانا الحقيقة انما هو موضعه وسبق  
فلما كانت الظرفية على طريقة الجواز لم يتصرف فيه كما يتصرف في الظرف والحقيقة  
وتعجب جماعة منهم الرمانى وابوالبقا والعكبري الى انما ظرف متحرك يستعمل في

الاعقاب

غير ذلك مكان هذا

والجمهور

كنا

كثيرا ومعنى ظن قليلا قال ابن هشام في التوضيح واليه ذهب وتقاله في ه  
الاستطاع عن الكوفيين وذهبوا لرجحي وابن مالك الى ما ليس طرفا الله  
فانما اسم فاعل في غيرهما ان عليه لا يكون طرفا ولا يلزم فيها التصرف فذلك  
سوي وحكم المتصرف والممدودة فيما ذكر على القول الثلاث سواء يصرف عليه  
وحكم المكمورة والمضمومة ايضا سواء يصرف عليه ابن مالك وابن عسور ومنهم من  
ما حكم الولا في سواك وقوله ضوال بايعما وانت السري وقوله ولم  
يتى سوي العدوان وقوله انك ليل ليس بيني وبينها سوي ليله اي اذا الصو  
وقوله ذكر الله عند ذكر حواي حوافر عن فواد الغفلات وقوله تعدل  
سواك من كذب وقوله فان احاسواكم اوحيد وقوله وقا قصرت ههنا  
لسواك والاسم سوي لغة الكثرة والقصر لغة الضم والقصر كلام الجحش  
ولغة الفتح والمدح كما سيبويه ولغة الكثرة والمدح كما ابن الجبار في شرح  
الفية ارمعطه وذهب عبد الله بن مردوق القير وان سوا الممدودة بسنة  
على الفتح لتفصيلا معنى اما قال ابو حيان والذي عمله على ذلك الله اهل لامة  
الفتح لا تتغير بوجه الا غراب تغير غير الصحيح ان فصحى اعراب وهي لا زمة  
الظرفية فذلك لم ترفع قاله ويلزمه ان يقول سوي وسوا او يدي فرقا  
بينما بين هذين فما سوا يعني وسطا نحو سوا الجحش او يعني سوا سوا عليهم الله  
فقرية اجاعا وكذا سوي يعني خذلي نحو زني سوا عرو ويسعمل سوي كغيره فيستعمل  
بما نحو قمار النور سوي زيد وما في الدار سوي حار قال كل شئ سوي الذي يورث  
الغور فقبحاه خسة وحسار **وقال** لعل في الدار انطق سوي طلل  
ويوصف بها نحو حافي رجل سوي زيد قال اصابعهم بل كان فيهم سوي ما قد اضا  
بني المنصير وتفرغ سوي عن غير ما يات لزم الاضافة لفظا بخلاف غيره فانما  
تقطع عنها لفظا وتثوي كاشيا في ما يعترض على هذا استوله تعالى مكانا سوا  
فان سوي فيه يعني سوا ليس الذي الكلام فيه وايضا في سوي الى المرفوعة والذكر  
كالبيتين السابقين وقيل ما تفرغ عن غير ما يات لا نقض الى الى المرفوعة فلا  
غير فانما تضاف اليها ورده ابو حيان بقوله سوي طلل وسوي ليلة ونحو  
نكرتان ومنها عند ذي بيتان كون نظروها كاضر اجسا او معقرا وقريشا  
ارمعي فالاول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثاني نحو قال الذي عنده علم الكتاب  
والثالث نحو عند من ذر النسي عندها جنة الحادي والرايع نحو عند من ملك قعدة  
زيد ابن عبدك بيتات الحنة وانهم عندنا من المصطفين المختار ما عندك  
ينفد وما عندك باق وقد تردد للمكان نحو الضيف عند الصدمة الاول ولم  
يستعمل المصنوعة على الظرفية كما مثل او مجوزة في نحو ايتنا راحة من عندنا  
واما لم تصرف شدة توغلنا في الجاهلنا تصدق على الجاهل الستة والتم  
كسر عينها ومنه لوف من يفتحها ومنه من رضىها ومنها الذي وفيه عنده المعنى

ولم يجزم



















فقدت قراءة من قبل بالجمود والتنوين ومن شدة لفظ المضاف اليه فيه قوله ومن  
قبل تاذي كل بولي قرابة كذا رواه الثقات بكسر اللام وحذف الهمزة  
سأله بالفتح على تنكير متبع الضم والضم على نية المضافة دون قصد الية  
لفظ المضاف اليه وبالجزم على قصد لفظه قال في الصحاح قال ظهرت المحذوف  
تستحققت ابداءه اول فعلك وقال المشايخ امام وخلفاء المدرسين لفظه  
كواي تنوي عنة ما كان يجدر وحكى الكسائي افعول شام امر اسئل بالضم  
تعدى فوق هذا امر اسئل وقال المشايخ ولم يكن لقاون الامن ورا ورا وقال  
العلماء عليه مرقدا وبيت فوق بني كليب من على وقال كبلوه مخرطة السيل  
من على ايمن كان عال ويقال قبضت عشرة حسب ايجوبة لك وهذا حسبك  
من دخل وقبضت عشرة ليس غير لئلا يكون لك مقبوضا وذكر ابن هشام ان شرطه  
ان تقع بعد ليس وان قوله القنطرة لا يدخل وليس كذا قال فقد صرح السيرافي  
وابن السراج وابو حيان بان لا يسمون ذلك والشاذين ما كان فعزل  
ما لم يمتثل ويجوز فينا زيادة على احوالنا البنية على الفتح فيقال ليس غير  
والما خسر كيقول بالجر اتمها في الضم والفتح معا وان حذف التنوين استقام  
المضاف اليه وكل الضم في خبر ليس والما ضم محذوف اي ليس المقبوض غير ذلك  
وزاياه هو المختار عندي لما تقدم في اي الموضوعة ثم انضمت في الجميع على اللفظ  
الحاسب فعلى الحالية قال ابن هشام ولما اذن نصب على موجودا وانكر ابن  
الربيع اضافة على لفظا لكن الجوزي صرح بجوازه فقال يقال انيته من على الدار  
بكسر اللام قال ابو حيان ومن غريب المفعول ما ذهب اليه محمد بن الوليد من جواز  
حذف التنوين من كل مفعول كمنطلق جعله غاية مثل قبل وبعد حكاة عنده  
الحاشي وانكر عليه على بن سلما فلان الظروف قد خست بعلة ليست في غيرها  
وما جازي من الظروف المذكورة فانه لا يستصرف واما المغرب منها فذكر ابن مالك ان  
موقر رحمه الله تصرفان اصلا قال ابو حيان ونص على ذلك الاضطراف قال اعلم ان  
المغرب يقول فوقك ناسك وتحنك رحيلك لا يتعلمون في نصب الغرض تحت  
ما لم يستعملوا الا ظروفا وهي ومن قال تعالى فزع عليهم السقف من فوقهم  
وقال يزي من تحتها الامناء وقد جازع فوقك بعلني قوله فاقسم بالله الذي  
اضطر عرشه على فوق سبع دبابي قوله لست رهنا بفوقها استطيع ولا  
شاة واما عين وشال فيكثير تصرفا كما تقدم واما قبل وبعد والستة  
فبعد ما اسفل فمصرفها متوسط فري والركب اسفل منكم بالرفع وقال فعند  
علا الرحمن تحسب انه مولى الحفاة علوها واماها يؤيقال امام زيد امن  
من ورايه وروى الجوزي انه لا يجوز استعمالها الا ظروفا ولا يقاس على استعمالها  
اسما ولا نصيان قبل انضما لجملة ما لم يمتثل بما عرفت وما عرفت  
الاولى الصريح ان اصله اوامير بوزن فعل فلبت المرة الثانية وادام ادعت

وقد

فما كان له المضافة فان اضيف او حذف مضافه وتولى لفظه اعرابا ومعناها وقد  
يؤن حسنة مفتوح اعرابا وان فكر نصب طرفا قد جزم ورفع ولا يضاف لجملة ضم  
بما من الظروف البنية في بعض احواله بعدد من طرف زمان مازم المضافة وله  
احوال **اخرها** ان يجر مضافة نحو حيث بعدن لغرب منصوب على الظرفية  
**الثاني** ان يقطع عن المضافة لفظا ومعنى قصد التنكير فكذلك لفظه **ثالثا**  
شر يبعد اعل لذه حذر وقد جزم قوله انه الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين قد  
ترفع في فاعل يبعد بالرفع **الرابع** ان يقطع عنها بان يجر المضاف اليه لكن  
يؤن لفظه ضمير ولا يؤن لا تتطرا المضاف اليه المحذوف **الخامس** ان يجر في  
سما فين على الضم نحو الما من قبل ومن بعد اي قبل والعلية وبعد ها وعلية  
ابن مالك بان كان حقا البنية الما حوالا عليها لهما بالرف لفظا ونحوا في الما تصرف  
بنية ولامع ولا اشتقاق ومعنى لا تتطراها الا غيرها في بيان معناها كذا عا  
ذلك لزمها للاضافة فاعرب فلما قطعت عنها وتولى معنى الثاني دون لفظه  
اشتهر في احوال الاستغناء بامع لفظا ما بعد ها فانهم ذلك الى السبب  
المذكور في بنيت وفي الاضاح اكثر العيون يقولون لما فردت معناها وقضته  
اشبهت الحرف لتعلقها بالمحذوف بعد ها معنى تعلق الحروف بغيرها بنيت لذلك  
وقد تقع في هذه الحالة بلا تنوين وقد تضمع التنوين وكلاهما اعرابا حلالا  
راية قبل فاعل وراية ولا وجه العذر في قبل قبل والاضاح الحليل  
قوله فاشربوا بعد على لذه حل بالضم نحو ولا يضاف بعد لجملة ما لم يمتثل بالكم  
اعلا تمام الوليد بعد سا اقبان راسك كاللغاة المجلس **سنة** فيان  
قبل واذل واما وقدام وورا وخلف واستقل وتعرف الكل بنون وسطا وانكره الجوزي  
وبين وسال دون ومحف لا يمتنع فان رعل وانكر ابن ابي ارسع ايضا لفظا  
واشبهه الجوزي ودون وحسب لكن نصها على الحال وغيره ليس قال السيرافي في  
السراج وابو حيان لا يجوز فتحها والمختار دونها فلا خسر انماها لفظا  
تضمعهم فلا لا يمتنع بنيتها والصحيح ان اصل اول اول وانما يستلزم ما يشارا  
وقع اسما صرف وانت بالثابتة مثل بعد فيما تقدم من اعرابها في الما حوال  
اللائحة ولما ايمان الحالية الراجعة على الضم لعللة المذكورة قبل واول واما  
وقدام وورا وخلف واسفل وبين وسال دون ومحف وعلى دون وحسب وغير  
نصها قبل الامة السابقة ومن تكرر ها قوله فشاغ لي الثواب وكنت قبل







من ذلك عذرنا فيما لفظنا بان تقيا في الجملة موقوفة معوضا منها كقولهم اذا  
ربقة نرجس ما نعت له اي من حيث هبت والمصل فيها ان يكون المكان قال  
المخضرة وقد تردد للزمان كقولهم للفتى قتل يعيسى عليه السلام قد قدمه  
الى حين تدمي ولا يتشغل غلبا المظرفا وتذكرها بالان قوله كان ضاعبت  
بفك المزار وبالي في قوله الى حيث الفت وظلنا امرتهم وتبين في قوله واضمح  
في حيث التفتبا شريدم وقال ابن مالك تصرفنا ناء وروى في قوله على المظرف  
قوله ان حيث استغرقت زاعيم من فيه عزة وامان حيث اسم ان وقال  
ابو جابر هذا خطأ لان كونها اسما لا يرفع عن كونها تكون فثبت ان لم يسمع ذلك  
فيما التفتبا بل اسم ان في البيت من حيث الحب لانه ظرف والصحيح انما استصرف  
فلا يكون فاعلا ولا متعولا به ولا مبتدأ انتهى وقال ابن هشام في القتل لعلنا  
كونا في محل نصب على المظرفية او خفض من وقد تحققت بعينها وقد تقع سؤالا  
وفاقا للعارض مؤانته اعلم حيث يعمل رسالته الى المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان  
الصحيح لو منع الرسالة لما شاعبه المكان واما ما يعلم محذوف ما قد لولا عليه الملام  
لنته من ان الفعل التفضيل لا ينصب المفعول به المان اولته بعالم قال ولم  
يتبع اسما لا خلا فاما من مالك انتهى وترجم الزجاجة ان حيث موصولة دون  
للكان وقصره قال انصرفون منوع والمخضرة قليل والاحتياط وفاقا لبعض  
المعارضة يستثنى به فان كان بعض ردي تغير ظرف من الظروف المبنية في بعض  
الحوال دون كما تقدم ذكره في اخوات فعله بعد ومتو المكان تعقل فقد رند  
دون مراد في مكان يجمع منقوص مكانه وهو منوع التصرف عند سينويه وهو  
المصيرين وذو عتب المخضرة والكوفيتون الى انه يتصرف لكن بقلية ويخرج عليه  
وما دون ذلك فقال دون عتبك ونبي احضا فته الى سني والمكون قالوا انتم  
فوق ما دون ذلك فزاد ما وقال الشاعر ويأشرك حدا لوت والودد وزها  
وقال وغيره من دورها ما وراها بالرفع ويستثنى به كسوي فيما نقله ابو جابر  
في شرح التمهيد عن بعض المتأخرين كالحسينية ونقله اما دون بمعنى روي كقولك  
هذا روي دون فليس يظرف ويؤنصرف بوجه الماعراب **رث** بقدر  
يقى الزمان فاصيف للمفعول وقد تليكه ما زائدة او مقصدة رتبة واكثر وقوة  
سنتي في منفي ولم يصرفوا يسا به والعلامة قايمة **رث** مقصدة رتبة  
اذا ابطا فاذا استعمل في معنى الزمان كما زانصيا ان نصيا الى الفعل فتقول  
انتيك رث قائم رند اي قد ربط فيما مرز يد فلما خرجت الى ظروف الزمان جاز  
فيها ما جاز في الزمان هذا كلاما الى الفصل الصغار في شرح كانه سينويه  
ابو جابر وذكرنا ان لك وقوه ويؤخذ من قوله جاز فيها ما جاز في الزمان  
انه يبنى كسائر اسما الزمان المضافة الى الفعل المبني فلذا ذكرته في الظروف  
المبنيات ومتواحد قوله لا يصعب الامور التي تركبها كقوله خليل وقفا

الغاية

رث



رث اقضى لياك وقد يفصل بين رث والفعل بما قاله ابن مالك زانية  
او مقصدة رتبة كقوله صحيا حين يلقى بال القول راجيه رث ما يبنى  
**عوض** بنات لغورا المستعمل وقد يرد للمضي وقد نصاف للعايض او نصا  
اليه فيعرف وقد يجري كالقسم من الظروف المبنية عوضا عن الوقت  
المستعمل عوضا كما يدل وقد تردد للمضي كقوله فلم ارها عواض كزها لكا  
وفي شبهه بالحق في ايها به لانه يقع على كل زمانا لظرف الزمان ونباوه اما على  
الضم كقيل وتعدا وعلى النسخ طلبا للحقة او على الاكسرة على اصل التثنية كقيل  
فان اصنف الى العايشين كقولهم لا افعل ذلك عوضا للعايشين اي دفعا له  
او اصنف اليه كقوله ولولا قبل عوض في خطباي واوصالي اعرب في الحالين  
لعارضة الشبه بالاضافة التي من نصا يصلح اسما قال ابو جابر وقد كس  
استعمال عوض حتى اجروه مجرى القسم كقوله وضعي لسان ثري ام غاليا مخ  
واج عوض لا سرق **عوض** مفعول عوض ويختصان بالرفع الما قطع فتعاقبا  
وتدريدا لظاضا وقال الكسائي اصله قطط ويقال قط وقط وقط وقط وقط  
وقال الاخفش ان اريد الزمان ضم او التقليل سكنت فان لم يوصل كسند  
وترد فقط وقد اسرف فعل بمعنى كفى سين في فضل الدال يدل على الظا وقيل قد  
من الحرفية بمعنى حسب فالعالب البنية ونصا فان ليا والكاف والظا هير  
من الظروف المبنية قط وهما بدل عوض في الوقت الماضي حيث عوضا  
ويثبت لينة الحرف في ايها به لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وتقبل ما ناقص  
معي لا زها لمحسن فيها بخلاف الظروف وقيل ما نادى ضمنت معني من فني ما  
زانية قط من ضلقت وقيل ما زها نقصت معني من الاستعارة وقيل انتارها  
الجملة وقيل ما زها استعانت لفعل الماضي لانها زماه زبنت على الضم سينها  
يقبل بعد وقد كسر على اصل التثنية كقيل وقد سمع كانه طاء في القسم  
وقد تحذف طاء مع ضمها واسكانها فقد حصر لغات وزم الاخفش انك اذا  
ازن بها الزمان تضمنت انك نحو ما زان مثله قط فان قلت بقط شيئا سكنت  
نحو ما عندك اما هذا قط فان للتثنية الف وصل كسرت التثنية الساكنين نحو ما قلت  
اما هذا قط اليوم وما عندك اما هذا قط المان وزم الكسائي ان اصل قط  
قطط انضم الطاء الاولى وسكون الثانية سكنت الاولى وادعت وجعل الثانية  
تليها كقوله قالوا واسمها مقصدة ومو القط معني القطع نقلت الى الظروف فتقولك  
ما زانية قط معناه ما زانية فيما انقطع مرعري ويختص هوى عوض بالثني  
نحوما انفع عوض ولا فعلته قط فلا يستعملان في الما كاب وترد فقط قد  
فعل بمعنى كفى نحو قد زجيا درم اي يكفيه وقد ن وقطن بنون لوقاية اي  
يكفيق وليس فيها الا البنية على السكون ثم قبل ما كسرتا مستعملتان وقيل  
الدال بول من الطة وقيل قد هي الحرفية نقلت الى الماسية وترد ان انصا









وقيل المحذوف اللام وليست مركبة وقيل اصلها شدة وقيل ما ذوق قبل مرثاة  
وكسر ميمها لغة وشكوه مذوق قبل حركه وضما قبل ساكن اشرفان ولها  
جمله فظرفان مضافان اليها الى زمان مقدور لان وقيل مبتدآن خبرهما  
من مقدرا واسم مرفوع فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن له ومعناها  
اللام في حاضر ومقدور في اول المدة في ماض وما مضى في الماضي والرجاجي  
ظرفان خبرا ما مضى مما بين والكوفية والشميلة وابن مضى وابن ما للضم  
لنعل حذف والماضي فاعله وقوم محذوف او محذوف فظرفان وقيل اسان يعني  
ما في ماض وفي في حاضر ومن والي ان شقيل واكثر الغرب توجب خبرها الحال  
وخرج خبر من الماض وخرج ماله وبول رفع مضد رتبة ما وجوه وان وصلتها ولا  
خبر ان مضى ولا يلحقان بالمتصرف على الجمع فيها من الظروف المبيحة لبعض  
الحوال مذومند وسند بسيطة وقيل مركبة وعليه الكوفون ثم اخذوا  
فقال اصلها من ومن الحارة وذو الطاية يعني الذي وقال غير اصلها مراد  
خزقا المنة فاشق ما كان النون والذال تحركت الذال وضعت مرثاة لغة  
التي نقل الحركات لانها صحت معنى شين من الى اذ قولك ما رايتهم منذ  
يوما من معناه من اول هذا الوقت فقامت مقامهما فقوت نهضت الميم  
لمركبة الذال وعندى ان التعليل بالحل على سائر الظروف قبل وبعد فقط  
ومعنى اول وهذا اصله من روى مذكور في معناه عند المهور بركنك رجوعهم الى ضم  
وال مذومند ملاقاته الساكن نحو هذا اليوم ولولا ان الماضى انهم فكسروا حركه  
بعض يقول مذومند من طوبى فيضم مع عدمه لساكن على ان بعض العرب يكسرون  
الساكن على اصل التقاء الساكنين وقال ابن مالكون هما اصلان لان المذومند  
والصريف يكون في الحروف والافى الساكنة لم تكن ورواه الكوفون بانه قد  
جاء المذومند في الحروف المترية تخفيفهم لانه وان وكان وقالوا في لعل على وقيل  
سبويه على اصله كسروهم مذومند لغة بنى عليهم كذا قال ابن مالك وقال  
ابو حبان حكى الليثاني في نوادره كسروهم عن بنى سليم وكسروهم عن علي والامثلة  
احوال ان يلحقها الجملة الاسمية او الفعلية كقوله وما ذلت العلى الى هذا  
يا فع وقوله ما زال مذومند كيداه ازاره وقوله منذ ابتدلت  
ما لك يتبع والمهور انما حينئذ طرفان صل ايضا فان قيل الى الجملة  
وعليه سينويه والفارسي والبراني وابن مالك وقيل الى زمان مضى  
الى الجملة وعليه ابن عصفور انما لما يذخلان عند الماضى اسماء الزمان  
ملاحظة بها او مقدرة والتقدير فيما رايت مذومند قايما مذومند بمرثاة  
وقيل انما حينئذ مبتدآن فيجب تقدير زمان مضى في الجملة يكون نحو  
وعليه الماضى الحال الثاني ان يلحق اسم مرفوع نحو مذومند يوم الخميس  
يوما وفيها حينئذ مذهب **انها** وعليه المبرد وابن السراج والفارسي

معدود

الغیر

الاولى

وانتقل على انها

انما حينئذ مبتدآن وما قبلها خبرها معناه ان الممدان كان الزمان حاضرا  
او ماض واول المدة ان كان ماضيا هذه عبارة الفن وعبارة الى حيات  
وتقديرها من المتكررا لامة والتقدير امد انقطاع الروية يومان وفي المعرفة  
اول الوقت والتقدير اول انقطاع الروية يوم الخميس **الثاني** وعليه الماض  
اصليا الجملة ومعناها ما بين وبين مضى فاضى فمضى ما مضى من يومان  
لغاية يومان ولا يخفى ما لا هذا من التعتق لانه لغة يومان لم يصرح به في موضع ما  
**الثالث** وعليه اكثر الكوفية والشميلة وابن مضى وابن ما للضم  
مضى فان الجملة حذف فعلها وتبقى فاعله الماضى لانه كان او مضى يومان قال ابن  
مالك ويرحمه ان ضمها لاجلها ومنه على الحقيقة واحدة في اولها اختلاف  
ومعنى تخليص خبرها من كونه لا مستوعب ان ادعى التعليل من غير عينه ان ادعى  
التعريف قال ابو حيان وقد يرد بان الكوفية انما قالوا ذلك بناء على انهم  
انما مركبة من ومن والى الطائفة او من من واذ فاعله الماضى او الماضى اليه  
ومما يلاحظه وان اصار الفعل ليس بمتياس **الرابع** وعليه بعض الكوفية انه  
خبر لمضى ماضى في بناء على انها من ومن والى الطائفة والتقدير ما رايتهم من الزمان  
الذي يومان والى الكلام على هذا القول وما قبله جملة واحدة وعلى المولى  
طائفة وعلى هذا اختلاف فعل جملة مذومند ومرفوعها محلها الاعراب فقال  
المهور وقال البراني انما في موضع الحال لانه قال ما رايتهم منذ ما وروى  
خروج محذومند لانه قبله ما امد ذلك قال يومان وبانه لا يخط فريما  
اكثر او من ضمها ومنه واول حال **الثالث** ان يتبع تقديرها اسم مجرور مقبل  
ما اسان مضى فان لان الاسمية قد ثبتت لما فلا يخفى ما امكن وما  
عليها وقد امكن ذلك بان محذومند في موضع نصب بالفتل قبلها واحتمل  
فانها حينئذ حوارجا ليرضيا لما الفعل المذكور في قوله الجرمول مقدم  
سنة كالتقوى كذا شربت ولو كانا ظرفا ليجازان يستغنى الفعل بعد ما على  
فيما باعماله في ضميرها وكان يقال مذومند كسرت فيه او سرت ان السع كالتقوى  
المقدمة فيه اوقته ولم يتكلم العرب بذلك وعلى هذا فما بعض من كان  
الزمان ماضيا ومعنى ان كان حاضرا ويقع من والى حيا ان كان بعد وروى  
نحو ما رايتهم مذومند الخميس ومذومند او عامنا او مذومند ثلثة ايام والى  
على وجوب جرما الحاضر على ترجيح جرما الماضى على رفعه ومن الكوفية مذومند  
ورج عفت امان مذومند زمان ومنه القليل في مذومند قوله **انها** مذومند  
ومذومند موقع مضد رتبة ما مضى رايتهم مذومند رتبة بالرفع والجر  
وقيل حذف زمان اي مذومند من مذومند ومذومند موقع ان وصلها بعد ما  
نحو ما رايتهم مذومند ان الله خلقني فيحكم على موضعها بما حكم به اللفظ المقدر رفع

وترجيح رفعه مذومند  
لما مضى لجرم



او جروءة على لغة غير زمان ايضا ومدة وسند بجران اما الظاهر من اسم الزمان  
او المصنف على ما بين واما اذا لم يرد ان يحل منها الزمان نحو قولهم نحن في زمانه  
منه او هذه وراد بان العرب لم يلقه وما يلقه من زمانه بالظروف المتصرفه عند  
الجهل بغير البصريين ومن قال بانها مبتدأ فان حاله الثاني انها بالمتصرف  
مع مكان الاجتماع او وقتها وتجرى وتقع خبرا وصلة وصيغة وحالا لا يكون  
قبل حركة وكثيرا قبل تكون لغة وليست حينئذ حرفا خلافا للخاص وتقر  
تكون حالا لا بمعنى جميع وغير بقالة وهل هي حينئذ متصرفا خلافا ولا تلبي  
الاتحاد في وقت وفاقا للعلب وانما الزمان والوقت **من** الظروف  
العامة المتصرف مع ونما اسم المكان الاجتماع او وقتها تقول زيد مع عمرو في  
مع العشرة قبل على استنباطا تنوينها في قولك معا ودخولها في قولهم  
ذهبوا معا وقرى هذا ذكر من معنى قال ابن مالك وكان حقه التثنية  
في الجود المحض ويزداد من وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هو على حرفين  
لانما لم يفتق العود اما انما اعرب في اكر اللغات لمساستها عند في وقوعها  
حرفا وصلة وحالا لا وصلة وذلك على حضور وعلى قرب فالحضور كحرفي ومن معي والعرب  
كان مع العرسيل وتكلمنا قبل حركة نحو يد مع عمرو وكثيرا قبل تكون نحو يد مع القوم  
لغة ويبعة وحرفها حركة اعراب فذلك ناسخا بالاقوال في من معة ومن سكن بني ومرو  
القبائل واستنباطا حين السكون باقية على الموضع كما يشهد به ما سبق به من معناها  
مبتدئة ونحوه واحد وزعم النحاة انما حينئذ حرفي وليس بصحيح انتهى وبذلك عرف  
وجه ذكره في الظروف النسيان لانها مبتدئة في بعض اللغات مع التصريح في اول الكتاب  
باغرابها وتقدم عن الاضافة فتكون في اكثر المنصوبة على الحال نحو جاريد وكثيرا معا  
وقوعها في موضع رفع خبرا كقولهم اضيوا بين حرب واهوا ناعما وقوله الكهان  
حين حاشا نعامنا واختلف في معناه فذهب الحليل وسبق به وصحة ابو حيان  
الان نحيها اعرابا كافي حال الاضافة والكلمة ثنائية للفظ حال الأفراد وال  
المضافة وذهب يونس والمحقق وصحى ابن مالك الى ان فتحها كفتحة يافى  
واما حين اخرجت زدا اليها المحذوف وجولام الكلمة تضار متصورا وايضا ان  
نوفوع كذلك حالة الرفع كالقصور وروا ابو حيان بان شاذ الظروف غير المتصرف  
اذا اخرجت اليها على رصه وطير مع كقولهم الزيد ان عندك وذهب ابن مالك الى  
انها في الأفراد متساوية لمعنى جميع قال ابو حيان وليس بصحيح فقد قال ثعلب اذ قلت  
حافا حينما احمل ان فعلها في وقت او وقتين واذا قلت حافا فالوقت واحد  
وكذا ذكرنا في حاله انما باقية الدلالة على الاتحاد في الوقت **من** الظروف  
بمعن اضاف لجملة فان صدرت بمن فمسا واه او مفرقة فزجج ونسبة المبتدئة  
او ما اولها لا ينبغي ولا الترتيب فذلك وقدمها منها ورفع وسبق به اضافة  
مستقبل الماسية وجوزها للمحقق وانما ذلك **من** الظروف التي تنى جواز الا

وقد رويها في موضع  
رفع خبرا وتختلف

وجوبا

وجوبا كل اشياء الزمان المبتدئة اذ اصبحت الى الجمل والمواد بالبيت ما لا يتصور  
بقوة حتى ومدة ووقت وزمن وما يتصور مع دون وفيه كنهان وصباح ومساء  
وتفاداة وعشية وليليتين واستنوع وشدة رصنة فلا يضاف شي من ذلك الى الجمل على  
الصحيح عند ابن مالك وغيره ويضاف الى الجمل كالمزج وتوافق الجملة الفعلية  
والماسية كمن البناء وانما في حالان صدرها بنسبها نحو يوم وليلة امة على حين غائبة  
المسب على حين تفتحين على حليم ترجع فيها كان صدرها خبرا فانها على هذا يلزم  
يتبع الصادقين بالبناء وقرأ السبعة بالاعراب وكان الشافعي على حين مديد ويرجى ولا  
ولا يضمن وقال كرم على حين الكلام قليل وسع المصنفون النحاة في هذا القسم  
والايات والاعراب وايقاب ما لا يذهب الكون فيمن بالبيع كقراءة نافع الى  
ونصها بالجملة المضافة بجائها كقوله قل حين ما هذا حين نصا في وقوله  
وكن لي شيعا يومئذ وسفاعة بخير قبلا عن سواد بن قارب وان صدرت بلا  
الترية بقومها انما على ما كان من بنا او نصب وقد يرفع على حينك يومئذ  
ولا يرد بالبناء وبالرفع وقال تركتي حين لا مال اعيش به بالرفع ومنه  
اذا ظرف اذا كان بمعنى المستقبل تعين اضافة الفعلية ولا يجوز اضافة الماسية  
لان حينئذ تعين اذا وهي اضافة اليها فلا يقال انك انيك حين زيد هذا خلاف  
الذي يقرر لما قد تقرر اضافة الفعلية والماسية معا في وذهب المحقق الى  
جواز اضافة المستقبل الى الماسية ايضا وصحى ابن مالك بسند لا يخوفه تعالى يوم  
هم بالزود قال ابو حيان اما اذا المضافة لك لانه حينئذ اذا ان اضافة الى  
الماسية فكذلك ما نحو جها **من** الظروف التي هي في ذلك ناقصة الدلالة كغيره مثل  
والحاشا وفاقا لما لا يمتنع من اضافة لمعنى مطلقا **من** الظروف التي تنى جوارا  
لا جوارا اسمها الزمان المبتدئة اذ اصبحت الى الجمل والمواد بالبيت ما لا يتصور  
بالكثير كل اسم ناقص الدلالة كغيره مثل دون وهي فتوة اذا اضيف الى سمي نحو ما  
قام اذ غيرك وقال تعالى انه لم يزل ما انكم تظنون وقرى ان يصيبكم مثل ما اصاب  
بنسب اللام وقال وسادون ذلك لقد قطع بينكم وقال الشاعر فاذ ما شعلتم بشره قال  
لم نسع الشرب منها غلمان فطعت والقول بيلا لضاف الى بيلا التثنية على هذا  
المصدر وذهب ابن مالك الى انه ليس في معنى مضاف وصحى النحاة في النواهد السابقة  
خلاف اعراب فثلث الماية الاولى حال من صير في المستكن وفي الثانية صدر او حال  
وقال على يصيبكم الله وفي التثنية حال وغيره المالة والبيت حال او مستثنى ودون  
ويستثنى عن على الظروف وهذا الذي ذهب اليه نحو المختار **من** الظروف التي تنى جوارا  
الجملة المضاف اليها المارة قال ابن مالك كل مضاف الى جملة مفعلا لاضافة الى  
مفعول من معناه ونسب جمل ذلك لا يعود منها في المضاف اليها لا يعود في المصدر  
فان سمع ذلك عندنا ولا كقولهم مضت سنة لعام ولد في وقوله وتبين لينة

خلافا لما يقتضيه خبر  
او غيره فاسد عند  
ثانيه لا يضاف الى الجمل  
ومن المجهول والعدد  
والوقت كجواب

وقال الاخضر التتو  
بغيره وان رويته الملائكة  
بالفتح  
الجملة

الرواية السابقة هي  
اصلا لا ظرف ولا غير لان  
الاضافة من جها  
الاسماء التي تنى جوارا  
البناء وتغلبه فكيف  
والجملة المضافة



لا يستطيع نباحا بها الكلب المبرأ والعرف انه اذا كان في الجلة ضربه ففعلت  
عنا الاضافة وجعلت صفة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه **المفعول**  
معه هو الثاني واو المضافة الماصع انه مقصور قبل لا يفتتح المفعول بما صلح فيه  
المعنى ولو سجدنا والبرء والسيران بما كان الثاني مؤثرا للاول وهو سجد  
والخضار وبما في معنى ما صلح **المفعول** معه هو الثاني واو المضافة ففعلت  
عنا الثاني واو اما قد يظن ان عليه في اللغة مفعولا معه كالجور وريح وبيل المضاف  
فعلت مع زيد وبعثك الغرس بلجامة والثاني واو المضاف فان المضافة فيه  
مفعولة من العامل السابق لانها الواو وهما لا يقيم الا في كون هذا الباب  
متبعا فلا في بعض النسخ يفتتح بها على السماع ونسبه جامعة الى كثيرين  
قال ابن عسكروا معناه انهم لا يعجزونه الماحية لا يراد بالواو معنى المفعول المحض بان  
السماع انما ورد به هناك والسماع استعمال القياس فيه ثم اختلفت ففهم فيسبونه  
في كل شيء حتى يراد بالواو معنى المفعول المحض فقام زيد وعمل وحيث لا يتصور  
معنى المفعول املا ففعلت او فعلت او انتظرتك وطالع الشمس والجمهور كما قال  
ابو حيان ففعلت فيه معنى المفعول ومعنى المفعول به فلا يجوز حيث لا يتصور  
معنى المفعول لئلا يراه المولى على ان واو مع مفعول في الاصل ولا حيث يخص معنى المفعول  
لان دخول معنى المفعول به هو الذي سوغ مخرجه عما يقتضيه العطف مع المضافة  
التي توترها العرب على غيرهما الى النصب وتواضع فيه العطف حقيقة نحو جازا البرء  
والطيا لسة لان المجرى رضع منها او جازا نحو سار زيد والنيل اذ يقع مفعول الجاز  
من جهة انه لا يفارق زيدا في حال سيره كما لا يفارقه من سائر وقوله البرء والسيران  
بقا من حيث كان الثاني مؤثرا للاول وكان الاول سببا له نحو جازا البرء والطيا لسة  
فالبرء سبب استعمال الطيا لسة وحيث وزيدا اي كنت السبب في مجيئه وقال ابن  
هشام المخرابي الاتفاق على ان هذا منطوق لفظ الاستواء المجرى والصنع وفي كل  
لفظة صنعت ويسمى عندي ان يشار على ما صلح ما في معناه وان لم يكن من لفظه نفي  
ومك على جله وافق على استوي وفعلت على صنعت وكذا انا في معناها والسير  
من لفظها ومعنايتها لا ينبغي ان يجوز ان تنى **وناصبه** فاصبه من فعل او شبهه  
وقيل الواو قال الزجاج ضربه ففعلت والكوفية الخلاف والمقصود ان تصب  
انتصاب الطرف والمصصيصه المتعدي وكان لا معنى كالمساراة **في ناصب**  
المفعول معه اقوال **احدها** وهو الماصع انه ما تقدم منه من فعل او شبهه نحو جازا البرء  
والطيا لسة واستوى الما والخشبة والخبث استولها الما والخشبة والناق من ركة  
وفصلها ولست زالا ولا زيدا حتى فعل واستوا في الفعل المتعدي او اللزوم عند اللزوم  
نحو خلعت والاسد مملكت ونحو لوتركت لناقة وضميلها لرضعها وقال ثور لا  
يكون مع عن المتعدي لئلا يلتبس بالمفعول معه به فلا يقال ضربتك وزيدا على انه  
مفعول معه وهل يكون مع كان لنا قصة خلاف قال ثور ما لا ليس فيها معنى حديثه

وعليه امر بالكتب  
وطايفه

وقال

اذ

الا

بالواو المفعول من لان الصحيح انها مستغنة وانما تله على معنى قوله الزمان وقد  
قال الشاعر يكون واياها بما تملأ تعدي وقال فكونوا انتم وبنو ابيكم ومعه  
سيوبه انما ينصبه العامل المعنوي كوف التسمية واسم المضافة والظرف  
والجار والمفعول واذا جازم ابو فل وعنه نحو هذا لك قايامه وعلى هذا ارد ابي مطوي  
وسر بال **القول** الثاني ان ناصبه الواو وعليه الجواز لا يقتضيهما كما يتصل بان واو انما  
من الماصع فعلت فيه وزيدا به لولا ان ذلك لا يتصل الضمير بها كما يتصل بان واو انما  
وبناء ما ينظر لها ان لا يفعل المرفوضا الموصوفه بالفعل **الثالث** ان ناصبه  
فعل من بعد الواو وعليه الاجماع قاله فاذا قلت ناصبت واياك فالتقدير  
ولا نبت اياك وانما لم يفعل فيه الفعل السابق لفعل الواو وعرض بالمعنى فان فصل  
الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل وبان فيما ذكره احالة للباب اذ يصح ضموا على انه  
مفعول به لا مفعول معه **الرابع** ان ناصبه بالاولى ونسبه الى ما لك للكون في قوله  
ما اذا اختلف معنى من المقالي ولم يثبت النصب بالاولى المخرجة من اللفظ وانما  
لو كان الخلاف ناصبا لعين ما قارن زيد لكن عمل وقدم زيد على عمل لم يقله احد من العرب  
قال ابو حيان وهذا القول لعين الكوفيين واكثرهم الماضى على ان الواو موصوفه  
لما بعدهما ان ينصب انتصاب الطرف لان اصل جازا البرء والطيا لسة مع النصب  
فلما صدق مع وكانت منتصبة على الطرف ثم اقيمت الواو مقامها انتصب ما بعد  
على انتصاب مع ان واو وقعوا واو متعديا اذ لم يقع انتصاب المرفوض كما يرتفع ما بعد  
الواو الواقعة موقع غير محمول كان فيها الله الا الله والاصل غير الله **وقيل** تقديره  
عالمه ولا مضافه خلا فلا يربح ولا يفتصل من الواو والظرف ولا يكون جلة خلافا  
احذر المفاضل **المفعول** معه لا يتقدم على عامله باتفاق لان اصل واو المرفوض  
والعطف لا يتقدم قبل عامل المرفوض عليه اجابا ولا يتقدم على مضافه ايضا  
لما ذكره واجازة ابن حبان فقال استوى الخشبة والما لورود في العطف قال عليك  
وردة الله السلام وتساغه هنا قال عجمت ونحسا عجمت ونمة ولان باب المفعول  
في التقديم وضع مما لا سريانا لتابعيته واما المانع هنا من التقديم الحيل على ذلك  
فاذا جاء على الاصل قبله واضطر ارجاز عننا بكثرة وسعة ولا يجوز الفصل بين  
الواو والمفعول معه بطرف ولا يغير فلا يقال قام زيد واليوم عمل ان جاز الفعل الطرف  
يزيد الواو لفظا مفعول وتطوف وما ان الواو هنا تزلت منزلة الجاز من المجرور فتعق  
الفصل بينهما وزعم صدر المفاضل ان المفعول معه يكون جلة وفتح عليه قواهم جاز  
زيدة السرخس لعة ونحو من قبلنا لا لانها لا تتصل بالمرتبين عجمت فاعل  
ولا مفعول ولا هي موكدة واجيب بانها موكدة بالان النسيبة اذ جاز يدرى لعة  
السرخس عند مجيئه وقيل يؤول بذكره ونحوه **وتجيب** العطف بعد مفعول لا للمصير  
دنا منها مجازا ان اول جملة والنصب بعد ضمير متصل ليركده ونحوي نحو ما لك وزيدا  
يكان مضرة قبل الجاز او مضرة بمرتبين الواو وقال السيراني لا يبرح فان كان

بارتفاع غير

العديد



مستغلا او ظاهرا ربح العطف واوجبه بعضهم وقد ينصب بعد ما وكلف بقدر  
وهو كان فاقصة وقيل فاقمة وقد روي عن مالك فليكن يكون فقال ابن  
ولاد ينعين وقرئ السين ما ورجع النصب ان حقيق فوات المعية فان لم يصح العمل بها  
كما اذا صار صالح فان لم يحسن مع وجب ونقص معنى تيسل طاه ويسويان في مصر  
البحر واليه والحايط من كل متعا طفين باضارا لفعل **مسائل هذا الباب**  
بالنسبة الى العطف والمفعول معة خمسة اقسام **الاول** ما يجب فيه العطف ولا  
يجوز النصب على المفعول معة وذلك شيان احدهما ان لا يتقدم الواو او الموحوات  
وراك وكل رطل وضعته والرجال واعضائها والنساء واعجزها هذا قول  
المجوز وهو الصريح في النصب فلا تاويل ويجوز بعضهم فيه النصب على تاويل  
ما قبل الواو انه حيلة حذق لاني جزئيا والسعد وكل رطل لاني وضعته والثاني  
ان يتقدم الواو وحيلة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك انت اعلم وما لك والعنى  
بما لك وهو عطف على انت ونسبة العلم اليه مما **الثاني** ما يجب فيه النصب  
ولا يجوز فيه العطف وذلك ان يتقدم الواو حيلة اسمية او فعلية متضمنة معنى الفعل  
وقيل الواو ضمير متصل مجرور ومنوع لم يوكد متصل نحو ما لك وزيدا وما شاك  
وزيدا وما صنعت وياك فيتعين النصب هنا على المفعول معة ولا يجوز العطف  
لما ساءه الحيلة الضرورة والنصب في الاسمية وكان مضرة فتلا مجازة في اللام  
وما شاك او ما كان شاك وزيدا او تصدع راسي سويا بعد الواو اي ما شاك  
وملا سكر زيدا او ملا سكر زيدا كما انصر عليه سيبويه قال ابو حيان فلا تحذف  
ابرا الصانع وهذا تقدير معنى الاعراب لانه عند سيبويه مفعول معة وقد روي للامنية  
بجمله وتغولاه لا مفعولا معة وقال السبكي وابن خروف العذر فعل وهو ما ليس ان  
التصديرا يعمل بتقدير **الثالث** ما يختار فيه العطف مع جواز النصب وذلك ان يكون  
المجوز في الصورة السابقة ظاهرا او ضميرا لموقع مفعولا معة شاك عذبه وزيد  
وما انت وزيد فالاحسن جر زيد في الاول ورفع في الثاني لان مكان العطف وهو اصل  
ويجوز فيه النصب مفعولا معة وسعة بعض الناقضين كابر الحجاب ورد بالساع قال  
وما انت والسير في مثلك وجمع ما انت وزيدا وكلف انت وزيدا وكلف انت  
وقد روي عن سيبويه اي ما كنت وزيدا وكلف يكون وقصة من مرديد  
ما كنت ويكون بيقان هنا كبره انتي قال الفارسي وغيره وكان هذا للضم ثمانية  
لان الناقصة لا تعمل هنا كلف حال دون ما واختاره السليمي وقال ابو حيان  
الصحيح انما الناقصة وانما تعمل هنا فكيف خبرها وكنها خبرها واستلقت  
في تقدير سيبويه مع ما كنت ومع كيف يكون كذلك مفعول لسبويه اولا فقال  
السبكي مؤخر متفرد ولو علمت كمن ورد البرد على سيبويه وقال الصلح في كل منها  
الماضي والمستقبل وتابعة ابر طاهر ورد ابر باد على البرد وقال ابو حيان لا  
ما قدره سيبويه لان ما دخله معنى تعينه المادكارا فيقال انكر عليه مخالطة

قيل

اذك

زيد

زيدا وملا حسنة ما انت وزيد المان لم يقع منه ذلك وما سكر الما ثبت واستقر  
دون ما لم يقع ولقيت لجره الاستفهام واما كيف فعلى ما سكر الاستفهام والمعنى كيف  
يكون اذا وقع كذا اي على اي حال يكون والمستفهام انا يكون من المستقبل **الرابع** ما  
يختار فيه النصب مع جواز العطف وذلك ان يقع شرط العطف لكن يخاف منه فوات  
المعية المقصودة نحو ما تعبت بالنك والعب ولا يهلك الاكل والبيع اي مع اللقي  
ومع البيع لان النصب يبين نراة المتكلم والعطف لا يبينه وكذا اذا كان فيه تكلف  
من جهة المعنى نحو فكونوا انتم وبنايتكم مكانا لطيفا في الرحال فان العطف وا  
حسن من حيث اللفظ لكنه يؤدي الى تركيب في المعنى او يصير على السعة مركوبا انتم  
وليكونوا انتم وذلك خلاف المقصود فان لم يصح العمل بالنصب على المجوز انما  
العطف عند المجوز وجاز النصب على المعية واشارنا لفعل الضالع نحو فاجعلوا امركم  
وشركا لكم لا يجوز ان يعمل وشركا لا مقطوعا لان الجمع لا ينصب الى امر ولا كيد ونوما  
فاما ان يعمل مفعولا معة او مفعولا بافعولا مقدرا وسلكه تنويع الدار والمانيان فاما  
مفعول معة او مفعول بافعولا فاما مقدرا فان لم يحسن والحالة هذه مع موضع الواو يعين  
الامارة امتنع المفعول معة ايضا كنزوله وزجر نحو اجب والعيونا لان زجر  
غير صالح للعمل في المعين وتوضع الواو غير صالح مع خيبر وكلف وذهب جماعة منهم  
ابو عبيد والاصمعي وابو محمد ابيدي والمازني والمزني الى جواز العطف على الاول  
تقديرا لفاعل معنى يتسلط به على المتعاطفين واختاره الجرجي وقال مجوز في  
العطف على المجوز في الافراد نحو اكلت خبزا ولينا فيقتصر زجر من حسن **الخامس**  
ما يجوز فيه العطف والمفعول معة على السواء ذلك اذا اكد ضمير الرفع المتصل  
نحو ما صنعت انت واباك ونحو راسه والحايط اي خل ارفع وشاك وابع اي  
عليك بغير الزم وامراة ونفسه اي رزع وذلك بغير كل متعا طفين على اضرار  
لا يظفر في المعية في ذلك والعطف جائز في الفرق بينهما من جهة المعنى المعية  
يعني سنا الكون في حين واحدة وق العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والمازفة  
ابو حيان وفي تمثيل سيبويه بغير الامثلة وذلك بغير يقتصر ان المفعول معة لا يكون الا  
مع الفاعل **وسئل** عن خبري وحال بعبه واوجبه ابن كيسان **ش** اذا رجع بعد المفعول  
مع خبره فنبهه او خال فلابق ما قبله نحو كان زيد وعرا متفقا وجا لزيد والعب  
شديدا ويجوز عدرا لظانفة لما قبله ان شئ نحو كان زيد وعرا متفقا وجا لزيد  
والظانفة شديدا ربح ذلك ابن كيسان في وجوب المطابقة للاول قال ابو حيان  
واياه مختارا لان باب المفعول معة باب ضيق والامر العويين لا يقيسونه فلا ينبغي  
ان يقدم على اجازة من منسأ به الاسماع من العرب **مسائل** المستثنى من المخرج بالا  
واحد على ما سكر الامانة فان كان نصفا فتسل ولما تنقطع خبره وكان قوله  
الكوخية بسوء وابن تيمون الا فيه مع ما بعدها بلام مستأنفة لا يستثنى فعل فان  
قدرا المستثنى منه فله مع الامانة مع شق طهرا ولا يكون بعده خبره ولو كان طهرا ولا

تالي الواو  
علم



وغيره في رتبة في الرفع ولا في لادنه كقول لا ولعل وجوز الرجاء المبال في  
التخصيص وقوم رتب ما قاما الما زيدان ذكر رتب بالادعيا قبلنا اوتيه بواسطتها  
اوبان مقدرة لغدها اوبان محققة من ان ركب الما منادى لا ولا خلافة للاول  
اوبان مستغنى عن ال فان لا متصلا منها متبعا او كلفا احتياجا بانه بدل لا وقال  
الكوفية عطف لا لا يطرأ افراد المستغنى ولا عدم صلاحية للاجابة ولا لا  
نصبه فربما المستغنى منه ولا لا يطرأ وال نصب في مترادف ولا لادنه به نظير المستغنى  
خلافا لادعيا فان توسط بين المستغنى وصفته وكذلك وقيل النصب راجع وقيل  
راجع ابتاع سقط مع اختلافه وتصل بتقديم ووجب لغة وهل المقدم بدل او  
نقد او يقاس خلف وما يتبع مجرور بزيادة اسمها التبرية على اللفظ وحوزه  
الكوفية في نكرة الجرد بن والما خلف ومعرفة فان فاعل فعل صالح للابتاع على  
منبذ او منسج يعقوب قال واخوانه من جمل وصف قال ابو جنان او حال  
اتبع القايير خوارا وصاحبه احتياجا وكذا امضاف ومضاف اليه **سهم**  
لا ين مال في التمثيل خلافا لتغيير لغة سبويه في نصب بالاستسكان الباب  
المفعوليات والمستغنى عنها الا استسا كما ترم في بنية الما بواب بالمفعول وال حال  
دون المفعولية والمالية قال ابو جنان ابري ابن مالك الباب على ما قبله من  
المفعول معة ولا يوجب لما بعد وادفع بالمفعول معة كذا لكن يوجب لما بعد لا وشبهها  
بالسبويه وقوله الخرج بل لا ارا حدي احوالنا تخفيفا او تقدير امر قد كور او مذكور  
يشترط الغاية فالخرج شامل لجميع الخصائص وبالانخرج ما عدا المستغنى منها  
وتحقيقا ما المنفصل فانه بعض المخرج منه فمقام احوالنا لا يذكرا وتقدير ما المنفصل  
نحو ما لم يدر علم الما ابتاع الظن فان لم يدر على العلم حقيقة الما ليس بعض  
ينوي تقدير الداخل فيه اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع فهو  
حين استثنى مخرج ما قبله تقديره وسر هذا القبيل ان عبادي ليس لك عليهم  
سلطان الامن ابتاعك من الفادين اذ الخطابة المضافة تعني الماخلة بها فقام الما  
من امر الله الامن رحم ولا تكونا ما نك ابا وكسرنا لستلما قد سلف ماذا السابق  
زمانا لا يقع دخوله ومثال المذكور ما تقدمه المتروك ما ضربت الما زيدا اي اخذ  
وتوكلنا بشرط الغاية لبيان ان النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تقدم فلا  
يقال جافرا ولا رجلا ولا قام رجال الما زيدا لغاية فان لا فاعل جافرا نحو  
فلتب فيم الدسنة الما حني لما وقام رجال كالنوا في ذارك الما رجلا والغاية  
حاصلة في التي للعدم نحو ما جاني اخذ الما رجلا او الما حني وكذا الاستثنى من المرفة  
النكرة التي لم تحض نحو قاما الثور الما رجلا فان تخصصت جاز نحو قاما الثور الما  
رجلا اسم نرا المنقطع بقدر عند الضرر بلكن المسددة لانه في حكم جملة متصلة  
عن الما ولي فقولك ما في الما ارحا ما في تقدير لكن فيها حاشا على الاستدراك  
فما لم يبق لكن هي ما قبلنا غير انهم اتسقا فاجروا الما سرك لكن ولما كانت

سهم

له  
نور

لا يقع بعدها الما الما زيدا لكن فانه لا يقع بعدها الما الما قام لبقوه **سهم**  
تسبيها اذ اذ كانت استسنا حقيقة وتقرقا بينها وبين لكن والكوفيين يقدرون  
سبويه وقال قوم منهم ابو اجماع ان يستغنى الما مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع  
يكون كلاما مستانفاة قال في قوله وما بالرفع من اذ الما اذ اري الما حني عنى لكن  
والما اري اسم لها منصوب بها والمخبر مذكور كان قال لكن الما اري بالرفع وحذف  
حذف الما حذف خبر لكن في قوله ولكن زحيفا عظم المشا في قال ابو جنان ولا يستغنى  
المفصل والمنقطع في الما فان الما فعالة التي يستغنى بها لا تقع في المنقطع بل تقع  
ماية الما لا دخلها ولا ثم المستغنى منه تارة يكون مذكورا وتارة يكون مذكورا فاما  
يجري على حسب ما يقتضيه القائل قبله من رفع ونصب وهو معرفة تقديره له وهو قوله  
المستغنى منها فاما الما زيدا وما ضربت الما زيدا وما ضربت الما زيدا وما ضربت الما زيدا  
وماية الما الما الما الما يكون ذلك عندا لكن الغاية الما في غير الما حني وهو الما  
شك في الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما  
الا التور الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما  
الما زيدا وما ضربت الما زيدا وما ضربت الما زيدا وما ضربت الما زيدا وما ضربت  
القيام وال ضرب وال مرد جميع الناس الما زيدا وتوغير جاز خلافا للتي فانه جاز  
ولو كانت الما لانه لا يكون في الما ولا فذهب الما الى جازا المتفرع بولع الما الما  
الما زيدا الما ممتك ولو كان ممتك الما زيدا ممتك واما غير لان المتفرع يدرج  
في الجملة الثانية واما الما الما الذي هو مستغنى فخرج عما دخلت فيه الما واما جازا  
المما لانه التخصيص امره مجري التفرع فلو كانت قرينة امتت فتسبها الما بها  
المما يونس والتفريق يكون في كل الما لانه من فاعل والمفعول به وغير الما الما  
الموكد فانه لا يكون فيه ولذلك اعدوا قوله تعالى ان ظن الما ظنا على حد في وصف  
ايظنا ضعيفا واجازا الكساي في نحو ما قام الما زيدا مع الرفع على الفاعلية نصب  
على الاستسنا قال ابو جنان وهو مشي على ما اجازاه من حذف الما على وجوز ايضا بقاء  
عليه الرفع على التبدل من الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما  
طائفة واستدلوا بقوله لم يبق الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما  
والما يروي نصب الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما  
بما حاشا في الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما  
اقول **احدها** انه الما وصحة ابن مالك وعزام لسبويه والبر واستدل بانها  
متممة بدخولها على الما وليست بجزء من فعلت فيه كان ولا البرية **الثاني**  
انه باقبل الما الما فعل ونحو من غير ان تعدي اليد باستطاعة الما وعري لا بن خروف  
لا تتصا به غيره بل باستطاعة اذ وقعت نرفع **الثالث** انه لما قبل الما  
الما فاستطاعتا وعليه السيراني وابن الباس والفاشي وابن بلشاد والبر  
وعزام السكويين فقام على الما معة فان ناصبه الما على استطة

الاوار  
الاوار

الام

غير المنفرد

نصب

ان







الوصف نحو ما فهم احدا اتخذت عندك كذا الماريد وما كان فيهم احد يقول ذلك الا  
زيد قال ابو حنيفة والقبائل فليقتضوا جرحا لالحال يجري الصفوة في ذلك نحو ما لو خولت  
بها النبي فاني عليك الماريد فيجوز ان يباع زيد لو خولت وللمضيق المستكن في ما بين  
الحال المتوجه عليها النفي في المعنى وتساوي المجلة التسلل والمنقطع نحو ما اذ بينهم  
بكرهم الماروض قال في ليلة كذا لم يري بها احدا يحكي علينا الماريد كذا كذا  
بالرفع بدل من ضمير يحكي وهو مستقطع لان احدا وضمير خاص بالفاعل ولو كان العايد  
بعد المستثنى نحو ما احدا لم يريه ايقول ذلك او المستثنى غير صالح للاتباع نحو ما احدا  
يتبع الماروض ولما لم يريه الماروض نقص لغيره والضمير بالاتباع البتة ولو كان  
الفاعل غير ما ذكر نحو ما شكر رجل كونه الماريد وصاروت با حذافه الماروض تعني  
اتباع الظاهر واتباع المتبع الماروض في كونه الماروض وكذا انما زال  
واحدة من التواضع نحو ما زال عاقد من بين يمين يستره الماروض فيجوز فيه الماروض  
الظاهر لا من مفسده الماروض قال ابو حنيفة وهل يتصل المسئلة بالاستثناء الماروض  
بمثل الماروض الماروض والظاهر ان عاقد كذا كذا نحو ما طنت احدا يقول ذلك غير  
بالضم شيئا لاحد وبالرفع شيئا للضمين قال ابن مالك وفي حكم الظاهر والمض  
من اتيه اتيه المضاف والمضاف اليه نحو ما جازا حوا احد الماروض ان شئت اتعت  
المضاف قد زعم او المضاف اليه فتم **وما يقدرا** اول الكلام ويجوز ان يكون في الماروض  
ولا يقدرون في حلاله يدك وقدمه انكسار عليه والاعلام مع المرفوع وهما  
مع الدائم وفي تقديمه على المستثنى منه وعامله نحو سطر اعلام ما الماروض ان كان الفاعل  
متمم **ما يقدرون** على منع الماروض المستثنى اول الكلام نحو ما كان او متبعا فلا ياتي  
الماروض اقام الماروض ولا ياتي الماروض الماروض الماروض الماروض الماروض الماروض  
لانه لم يمنع من كلامهم ولان الماروض بلا الفاعل طغى وراوع ونما لا يتقدمان فيجوز  
الكوفيتون والارواح تغذيه واستدوا يقول خلا اسطرار الجواسير وانما  
أفقهني اليه شعبة شعبا ركا وقوله ومكة ليس بها طوري ولا خلا الجني بها  
انني وروي في خلاصه في الماروض اولي بذلك ويجوز الماروض في المنوع بعد  
قروا المنوع قوله ولا خلا الجني قال لانه لم يتقدم في الكلام بجملة المنوع في النافية  
وقوز انكسار في تقديمه على من المنوع ايضا واجازة الماروض المرفوع ومنه  
هنا الماروض الدائم اما تقديمه على المستثنى منه وعامله في ان الماروض في منطه  
بين جوب كلام فقته هذا **ما يقدرون** المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا ام غير  
متصرف فلا يقال الماروض الماروض فاما ولا الماروض الماروض في الماروض في الماروض  
تسبيها بالنقول لغة قال ابو حنيفة وهذا مذهب من يري ان العامل في المنوع  
ما تقدم من فعل وشبهه والثاني ان يجوز مطلقا ونحوه بعض الماروض في الماروض  
قال الاكل شيئا خلا انما ياطل فاما تسبيها من غير باطل ويا طل عامل في ذلك  
الضمير وقال كل دين يوما لفته عند الله الماروض الحنفية **ما يقدرون**

لما كان

مع المتصرف والمنع في مئة وعليه الماروض وصحة ابو حنيفة ان الساع انما ورد  
بالمتصرف في المتصرف فيقتصر عليه ولا يقدرون على غيره الماروض من العرب  
**مسئلة** ما يستثنى باداة شيئا دون عطف على الماروض وقيل قطعا والخلاف في  
نحوه فقيل ان الماروض لا يقدرون على انما يقدرون وقيل لا **ما يستثنى**  
بأداة واحدة دون عطف شيئا فلا يقال اعطيت الناس الماروض الماروض الماروض  
ولا ما اعطيت احدا زيدا الماروض الماروض الماروض الماروض الماروض الماروض  
الماروض الماروض واحد فاجازة قوم تسبيها بواو العطف خفي يقال من زيد زيدا  
ويستثنى لدا وقيل لم يقدرون على انما يقدرون في مئة التركيب تقوم قائل  
بفساده وان لم يقدروا لولا انه صحيح فلما استثنى لدا الماروض لدا الماروض الماروض  
منصوب بمفعول من لفظ الفعل الظاهر والتقدير الماروض اعطيت لدا الماروض  
واو عطفه انما واحد وما ضرب بعضا وقيل بلاما يقدرون لان الماروض الماروض  
قيل لا يقدرون الماروض الماروض من رفعه ومنه منصوب منصوب وعليه اهل السراج وقد  
ابدا الماروض في الوجب في قوله فلما قرعنا اتيه بالرفع كفضه ببعض اما تعدد  
المستثنى مع العطف نحو ما الماروض الماروض الماروض الماروض الماروض الماروض  
بعد عمل متعللة لكل ولواختلاف العامل في الماروض وقيل ان يبين لمرض وقيل  
ازعفت بالواو وتعد مفردين يقع لكل للماروض فان تقدم فلاول فان كان  
احدهما مرفوعا وتوحي في فله مطلقا **ما يقدرون** قال ابو حنيفة هذه المسئلة قل من  
لغرض فقامت الحاجة ولم ارس في كل عليها منهم سواد اتيه في التسبيح والها باري  
في شرح الماروض وقيل انما كان فان المسئلة يعلم الماروض الماروض وقدر كرها ابو  
حنيفة نفسه في الماروض فاحسب ان الماروض الماروض الماروض الماروض الماروض  
بعد عمل عطف بعضها على بعض وقيل يعود لكل في هذا **ما يقدرون** الماروض  
نعم وعليه ابن مالك ان يقوم وتسل على اداة البعض قال تعالى والذين  
يرمونه اذ واجهم الماروض فتقوله الماروض الذين تاجوا عايد انفسهم وقدر فتقوله الماروض  
معنا الى الحمد لما قام عليه من الدليل ومثلهما خلفت الماروض الماروض الماروض  
على ان الماروض المستثنى انما هو الماروض الماروض الماروض الماروض الماروض  
ان يتيق الاكل لغرض واحد وحسب تدليل على اعمامه وقفت لبيان على  
احواله وسبقت سيقاين لبيان في الماروض انما هو الماروض الماروض الماروض الماروض  
وحسبه يارك على قادرك واعتق عينك الماروض الماروض الماروض الماروض الماروض  
عطف بالواو عايد لكل او بالواو عايد عايد الماروض فقط وعليه اهل الحاشية **ما يقدرون**  
انه خاص بجملة الماروض واختاره ابو حنيفة **ما يقدرون** ان الماروض الماروض الماروض  
او اختلقت فلا خير خاصة انما يمكن على الماروض الماروض في مئة واحدة وعليه  
الها باري بما خلقت عامل الماروض الماروض الماروض الماروض الماروض الماروض  
بعد مفردين وتوحي يصح لكل منها فانه للماروض فقط كذا الماروض الماروض الماروض

منه

منه

منه



[illegible]

الفردوس

الاعمال المبرأة لك ان ترفع ببدل زبد عمار او نكرما لكن لا ولا اوله وان لم يكن  
مفرغا فان تقدمت نصب الجميع على الاستسناة نحو ما قام المازيدا العمل الم  
خالفا احه ورمع السيد انه يجوز في ذلك رتبة اوجه النصب على الاستسناة  
عليه الخويون والنصب على احواله قال المازيدا انما مرت لجواز كونها صفات لان  
المأبوصة بها فاذا تقدمت انصبت على احواله وحصل الاول خلافا لثاني  
استثنائه وعكسه ورد بان لا غير متكررة في الوصف بها فلا يكون صفة المومن  
تابعة في اللفظ ولا يجوز تقدمها أصلا وان تارة فلا حدة لها ماله مفردة  
ولذلك في النصب نحو ما قام المازيدا العمل المبرأ وما جازا حد المازيدا  
الاعمال المبرأ وجوز المازيدا في المبرأ بجمع على الاستسناة كما قال الخويون  
ورفع الجميع على الصفة ورفع احداهما على الصفة ونصب الباقي على الاستسناة كما قال  
ابن السيد فيما تقدم من المصنف في المبرأة يجوز في النصب النصب المجمع على الاستسناة  
ورفع الجميع على التبرأة اذ التبع ورفع احداهما على الوحدتين ونصب الباقي على  
الاستسناة وحكم ما تقدم الاول من هذا النوع حكم الاول من قوله في غير الواجب  
وجوز وجه في الواجب **ص** ويجوز استسناة المسألة وحلها في القوم والمكره وفا قال  
عقيد والسياتي والكوفية وعليه كل حكم جامع المامن اطعمته الماستغرق  
خلافا للفرقة في العددنا لما يجوز عقد صحيح ومؤثر لاثبات نفي وعكسه خلافا  
للكسائي ومباحث الاستسناة المأبولين **ح** قال ابوحيان انفق  
المأبولين لغويون على انه يجوز ان يكون المستغرق مستغرقا للمستثنى به ولا  
كونه اكثر منه ولما ان ابن مالك نقل عن القزويني انه قال في الوحدتين وحلها  
في غير المستغرق فأكثر الخويين انه لا يجوز كون المستثنى قدرا المستثنى به واكثر  
بأن يكون اقل من النصف ومؤد هبة المبرزين واختاره ابن عصفور والمأبدي وذكر  
المؤيديين اجازة ذلك وهو مذق ابى عقيد والسياتي واختاره ابو زيد  
والشولوني وابن مالك وذهب بعض المبرزين وبعض الكوفيين الى انه يجوز ان يكون  
المخرج النصف فادونه ولا يجوز ان يكون اكثر ويذكر لجواز ما ذكره قوله تعالى ان هبة  
ليس لك عليهم سلطان الامر بتعكض الغاوي والغاوي اكثر من المراسدين  
ومن يرغب من ملة ابراهيم الا من شفه نفسه وحده مسلم باعقاده كل جامع المامن  
الطعمه والمطعمون اكثر قطعاً وجواز النصف قوله تعالى ثم الليل الاقليل  
نصفه قال ابوحيان **و** جميع ما استدله به محمد بن النوازل والمستغرق الملام الغريب  
فانما استسناة لا قل واختلفت الخويون في الاستسناة في العدد على هذا **ح**  
المؤيد سطلها واختاره ابن الصانع **الثاني** التبع واختاره ابن عصفور لما استسناة  
العدد لغويون ولا يجوز ان تزد الماعل ما وضعف به **الثالث** التبع ان كان رتبة  
مؤد هبة عشرة والاعشرة والمؤيد ان كان غير مؤد بمؤله عشرة المائتين واد هبة  
وذا قبله بمؤله تعالى فليتب فيه المائتين عاماً وقال ابو حنيفة ان كان

۱۵۴







كذا فكان فيه فعلان كما كان معهما وقال ابن ظاهرا كما في السرد وقوع الماضي  
قد بدو ق تقدم فعل ولم يذكره من تقدمه من النجاة وفي البدع لوقلت ما زيد  
المقام لم يجر فان اذ حلت قد اجازها فورد الثالث الاستسنا في حكم حيلة  
استسنا لانك اذا قلت جاز العوم الا زيدا فكانك قلت جاز العوم ما سواه  
زيد فقتضى هذا ان لا تغل ما بعد ما فيما قبلها ولا لما قبلها فيما بعدها  
فلا يفد من قولنا ليها عليهما فلا يقال ما زيد الا انا ضارب وقال الرضا في  
ما بقا العا فومك زيد المصادر لان تقدم الاسم الواقع بعد ما قبلها غير  
جائز فكذلك معلوما تقدم من العا لم يقع الماصف يقع الفاعل ولا يطر  
مفعول ما قبلها فاما فلا يقال ضارب الما زيد وما ضربت الما زيد اعروضا  
من الما زيد بغيره الما قبل اعروضا غير ما قبله فيسئ من هذا القسم المستثنى  
منه وصفته يجوز ان اضربها كما تقدم نحو ما قام الما زيد احد وما نزلت  
يا احد الما زيد اخبر عمر وراجا لا كساي فاضل المفعول رفوعا كان او منصوبا  
او مجرورا واسئل بقوله فماذا في المعنى ما سألها وقوله وصاف الما زيد  
غير جائز وقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا بالبينات والزمر  
ووافقه ابن ابي ابي في المرفوع فقط لا تقدم في باب الفاعل بوجهه ووافقه  
المحقق في الظروف والمجرور والمحال كوما جلس الما زيد عندك وما من الما زيد  
وراجا الما زيد كما قال ابو حيان وهو المختار لانه يتسامح في الما كورات  
فما يتسامح في غيرهما مسئلة توصف بغيره يستثنى كراؤها اعلا بقلوب  
وقتها مطلقا لغة وفاصها قال الجمهور كوما فصلة والسرا في السابق  
حال فيها معنى الاستسنا والمختار لانها قايمة مقام مضافها وان اصله  
ما سئ ويجوز انما عاة المعنى في تابع المستثنى بها قبل وبالا والصفة وفي الحق  
لا بعد غير خلق وحذف بال الما وغير بعد ليس جيل ولم يكن تقدم ما على  
الوصف فانما محولة في الاستسنا على الا والاستثنى بها نحو وراضا لهما اليه  
وتعريف في الاسم الواقع بعد ذلك من وجه نصب في الواجب نحو ما القوم  
غير زيد وفي المنقطع وفي المقدم نحو ما جاز القوم غير الحيرة وما جاز غير زيد احد  
ومن جوارزه ورجحان الاتباع والمسن نحو ما جاز احد غير زيد ومن كونه على حسب  
الفاعل في المرفوع نحو ما جاز غير زيد وساليت غير زيد وما نزلت بغير زيد  
وليس على سب وقضاة يعجزها في الاستسنا مطلقا واذا انتصبت في  
الاستسنا ففي الناصب لها اقوال احدها وعليه الغالبة ان انقضا بها  
انتصاب الاسم الواقع بعد الما والناصب له كونه جاز فصلة بعد تمام الكلام  
وكذلك مرفوع في غير الثاني وعليه السرا في وابن البادش انما منصوبة  
بالفعل السابق الثالث وعليه الفارسي انما منصوبة على الحال وفيها معنى  
الاستسنا لان ما عدا زيدا متقد زيدا في موضع الحال وفيما فعل الاستسنا

والمدري

[illegible]

اولیٰ فیروز



المصير فعلية و قالوا انها حرف د ايا منبرلة اما كذا تجر المستثنى وانكروا النصب  
 حرفية خلا وقد ادخلوا انها فعلان فبعض الحارفة والجارزة فبعضا فبعضا  
 والافضل لبيشويه انه لم يخط النصب بحاشا وكذا الجري بقدر القليلة وانما نقله الى  
 والنا ثم فعلية هذه الحارفة ذهبت الى ان حاشا فعل فاعل له قال  
 ابوحيان وتبين القول في خلا وعدا بذلك نقلها الى اسرته من معنى الا والتحق بقية  
 الكوفيين والبصريين فلان فاعلها منبرستكن فيها لادم الاضار ثم قال البصريون  
 بنوعا يدل على انه من المذموم من الكلام والقدرة قام القوم عندنا بوي بعضهم زيدا  
 وقال الكوفيون بنوعا يدل على المصدر المذموم من الفعل اي هذا قيامهم زيدا وهو غير  
 فيما لم ينفذ منه فعل او نحوه وتكون الضمير فاعل على المصدر المذموم بنين ولم يجمع ولم  
 يثبت لانه فاعل منزه مذكور ويدخل ما على خلا وعدا فيتعين النصب بعدها لانها مصدرية  
 فدخلها يعين كقولهم اما كل شي ما خلا انه باطل وقوله مثل النعمانما عدل  
 فاعني وزعم الجوهري والريعي الكسائي والدارمي وابن جنى انه يجوز الجري على تقدير ما  
 زائدة قال في المعنى فان قالوا بالانبات فقامت ما لا تناد قبل ووفى الجري بعدها  
 او بالانبات فقامت بحيث لا يقاس عليه وقيل ما ظرف بمعنى لمة فحمل نصب والتقدير  
 قام القوم من وقت مجاوزتهم زيدا او وقت حلوهم وما المصدرية كناية عما يكون ظرفا  
 واجاز بعضهم دخول ما المصدرية على حاشا بقلة مسك بقوله رأت الدائم ما حاشا  
 فريسا فانما فعلهم فعلا والذى يصر عليه سينويه النع وذبح الكتاب الى الابد  
 يجوز دخول ما على حاشا اذا اجرت وحل قام القوم الا حاشا زيدا ومنع المصدرية  
 ذلك كما اذا نصبته منه جمع بينا ذاتين لغرض احد والحكاية شاذة لا يقاوم عليها وترد  
 حاشا في غير الاستثناء فعلا منصرفا متعديا لقوله حاشيته بمعنى استثنيت منه الحديث  
 ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقوله الى النافعة . وما حاشا من الاقوام احد وقع قبل  
 لما الجوهري حاشا من وحي عند المبردة وابن جنى والكوفيين فعل قالوا انصرف فيها بالرفع  
 قالوا حاشا وحاشا ولا خالها اياها على الحرف قبل لما الجوهري والصحيح انها اسم مصدر ولها  
 للتثنية بربيل قراء بعضهم حاشا شيا لتتوزن كائفا لثمن ثمانية وثلاثة وقراه اسعود  
 حاشا الله بلضافة كذا الله وانما ترك التنوين قراءة الجهور لانها مبنية لشيء  
 حاشا الحرفية لفظا وزعم بعضهم انها اسم فعل انبرا او ابترا وحاملة على ذلك ما رواها  
 غيره اعراضا عن بعض اللغات ورد في كلام العرب كل شيء منه ما التثنية وذكره في جميع  
 ابن مالك على ان صلة ما محذوفة وهي قد اذ فرجها وابتنوا موكها وانا اضربها لانها  
 تنفق على فعلية بخلاف حاشا وخلا فانها تختلف في فعلية ما كان السقف على فعلية  
 اول بان يكون ما محذوف وزعم الفراء والاحمر ان ما يشق بها لا فرق عليه الهاء  
 المذكورة ترد بها الاستثناء غير محفوظ فلا يخرج عليه ومعنى الهاء كناية لشيء من  
 هذا النسبة ذكر في راجعها السهيل فلان ما نافية كل من استثنى بها وليس  
 ولا يكون نصبا قبل ولا قد كان اول الكلام ويجوز كونهما صلة حيث صم الاستثناء في ان

النصب والاضافة الى ان وصلت ما ليا وهي بمعنى غير قليل على وقيل من اجل وثقال  
 مبداه كسر من ادخلها استثناء بغير وثقال مبداه بفتح اليا مبداه ومواسم ملازم للانصاف  
 الى ان وصلت ما نحو غير المأخوذ من السابقين بفتح اليا مبداه ومواسم ملازم للانصاف  
 معنى غير المأخوذ من السابقين بفتح اليا مبداه ومواسم ملازم للانصاف  
 ولا استثناء متصلا وانما يشق بها في الما فخطا خاصه قال في الصحاح بغير  
 غير يقال انه كناية لما لا يمكن تحصيله في الحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت  
 وان بعضهم فسرها بمعنى على وقيل هي بمعنى من اجل وخرج عليه حديثنا انا اضع  
 رطق بالصاد يديا في شرس وقال ابن مالك وغيره انها فيه بمعنى غير على  
 حاشا . وما عيب بيم عكس . انبت . والسند ابو عبيدة على مجمل معنى من اجل  
 قوله فاعل فعلت ذلك بيمان اخاف ان هلك ان ترفي . وحاشا وخلا  
 وقد ايا النصب انما لا خاصة قبل بل فاعل والما مع النصب لبعض وقيل  
 المقدره الجوهري فاعلها كناية او لا كما لزيد او حاشا كغيره وقال ونفى الفاعلية  
 حاشا واجبة بالرفع تقديره والما توفى فعلية وعرفية تانيتها وبيان تانيتها  
 مقدرية ومن لم يغيث النصب متما وقيل زائدة وتجر وقيل بمعنى لمة ولا يدخل  
 على حاشا خلا فاعلهم ولا الما مطلقا وقيل يجوز ان حرف وقد تدخل على خلا  
 وقد ابع ما ورد حاشا فعلا متصفا وقيل لما الجوهري فعلا واسما بمعنى التثنية  
 مبنيا الى لغة او اسم فعل اقوال وقد تحذف عدا بعد ما نحو كل شي انتم  
 كما انسا وقال الفراء والما حاشا استثناء من ادوات الاستثناء حاشا وخلا  
 وينصب المستثنى بها وهي فاذا نصب نون افعا لا لمنش القوم من قبل الاستثناء  
 الفاعلة ومدحها المائل القوم مل كدعول كما اذا يقال ما قام القوم خلا  
 زيدا لرفع فانفتحت الاسمية والرفعية معا وهي خاصة قاصرة على لفظ الما  
 فلا تنصرف مضارع ولا امر واذا اجوزت ووفى حاشا تانيتها على ما لم يغير فليس  
 انصافا ولو كانت افعا لا لم تباشر الجري تعين واسطة حرف وهي على هذا استقلقة  
 بما قبلها من فعل او شبه كسابر عروفي الجوهري فلما مع الجوهري نصب واخذا من ههنا في  
 المعنى انما لا تتعلق كالحروف الزائدة ما بها لم تؤصل معنى الفعل الى الاسم بل  
 تزليه عنه ولا منبرلة الا وهي غير متعلقة وقيل موضعها نصب عن تمام الكلام كغير  
 اذا استثنى بها من النصب بها قوله حاشا قربا فان الله فضلهم وحسن الله امرهم  
 ولن يسمع حاشا الشيطان والما اصبح وقوله ولا خلا الجري بها الحاشي وقوله  
 عدا السليبي وعزا الياها ومن رايها حاشا النبي ورهطه وقوله  
 حاشا ابو ثوبان انا انا . وقوله حاشا الى السلم مقدور . وقوله خلا الله ارجوا  
 سوان را ما . وقوله عدا الشيطان والطفل الضعيف وانكرا الكوفيين منهم الفراء  
 حرفية حاشا وقال انها فعل ابد القوم حاشا حاشا وان الجوهري بعدها بالمرسدة والما  
 حاشا لزيد لكن كثر الكلام بها فاستطوا الكلام وخصصوا بها وانكر سينويه والشي

العلقة

المنع







والخلق يدل على جوار الرفع والجمعة ايضا وقال الهادي لا نزاع ولا استبعاد  
يشل ما يعنى واحدا وكذا ابن الاعرابي لو ثبت ما يعنى الاستبعاد قال الهادي لا يكون  
تعداها الرفع وكذا قال الاخرون ووجهان ترفع فلا يمكن ان يكون ما بعد  
رايقا وبجربنا لهما بالاضافة فان الفعل ايضا فيتعين ان تكون موصولة  
وهي مفعول ترويض خبر مذكور وترفع لا يجوز وما وهى ناهية والتقدير  
في قاما القوم لا ترويض لا يتضرر بها الخاطب الفحصل الذي هو زيد فانه  
في القيام اولى به منهم او غير مذكور ولا نافية وحذف انت الله شذوذا او  
للتوكيد وكذا التقدير لا يتضرر الذي هو زيد لرايته اولى بالقيام  
منهم قال ابو حيان وسيله اثبتة اهل بغداد والكوفة وسع تالها  
فقبله كغير سقطا وقيل صفة رضاف وقيل حرف جر وضمه مفعولا وهى  
صنعة او اسم فعل ووقعه مبتدأ وهو ككيف وهما وهى تفسر وتكسر ويقال  
يكون مثل كذا الكوفيتون والتعداديون من لفظ الاستنباط وهى  
يعنى الاستنباط كومت الغيبة بله الامر على معنى ان اكراما لا قرار يزيد  
قل اكراما الغيبة وانكر ذلك المصنفون لان لا تقع مكانها ولان ما بعد  
ما يكون الامس جلس ما قبلنا ولا ان حرف العطف يجوز دخولها عليه قال ابن  
القاييم ولوضع دخول استبعادا وبه في ادوات الاستثناء دخلت فيها حتى لان  
ما بعد ما تحتضن صفة لم تثبت لما قبلها وانكر لما بعد ما جمع على سماعه  
والجاء الكوفيتون فيه المصوب وانكره اكثر البصريين وهم مجوزون بالسمع  
قال خرب وهل كنت يا ابن القين في الدهر ما لك بغريب بله مرسمة  
نجبا قال قطرب وروي رفع ما بعد ما على انها بمعنى كيف وقد روي بالجر  
والنصب والرفع قوله تذكر اجماع مناحيا لها ما تبا بله المالك كانا  
تخلق واذا مرت فتد بعصر الكوفيين على اسم بمعنى عنده والجر باحسانها  
فيكون استثناء مطلقا وقال الفارسي هي صفة لم يفتقر له بفعل مضارع  
الما بعد وما ايضا فنصب وقال الهادي حشر من حرف جر واذا نصب  
فالمضروب مفعول وبه صفة وتوضع الفعل بمعنى تركا واسم فعلي بمعنى  
دع واذا رفعت فتبتدأ وبه الجب وفيها بنا لغتان المنع بنا والنفذ  
على مثل التقاء الساكنين لا على المصدرية فالنسخ اعلمه وقالت الف  
في بله سهل بفتح الهاء وسكونها ولا يعنى الا قليلا نحو ان كل نفس لنا  
عليها حافظ وانكره ابو حنيفة وقاسه الزجاجي وتوقفا ابو حيان وتقدم  
استنساؤه ودون قال ابو حيان لما يعنى لا وهى قليلة الدور في كلام  
العرب وينبغي ان لا يتبع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام  
العرب نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حظا فان كل ما جميع له ما يخص  
في قارة شديدة الميم فان نافية ولما يعنى لا ومن حكي ان لما يعنى الى الخليل

وسيو والكسائي وقرأ ابن مسعود واذنا لما له مقام معلوم اي الماله  
وقالوا انشدتك الله كما فعلت كذا وعرك الله لما فعلت كذا وفعلت الله  
لما فعلت كذا ولما مع هذه يعنى لا وقد حذف انشدتك الله او نسا لتكن  
وما اشبهه فيقال تالله لما صنعت كذا اي سكت لتكن او نسدرك با الله  
قال الكاظم قالت له بالله يا ذا النورين لما غيبت لنفسا واثنين هذه  
التركيب ونحوها من السوء ينبغي ان يقع في معنى لما يعنى لا وزعم الزجاجي انه  
يقال لم يات من القوم لما اخوك ولم اذن التوم لما زيدا بمعنى اما اخوك اما زيدا  
قال ابو حيان وينبغي ان يتوقف في اجازة هذه التركيب ونحوها حتى تثبت  
ان سماع تطايرها من لسان العرب وزعم الجوزي ان لما يعنى لا غير معروف في اللغة  
وتبر سماعه وان الاستنساؤه وقد تقدم ما اكلام عليهما في الظروف وكذا ادون  
عند من يرى الاستنساؤه الحال هو فضلة الة على هيته صاحبه ونصب  
الفعل به او المصنوع به او الظرف افعال ونقلت انتقاله الى ان يكون وقيل  
يشترط لزومها وانتقال غيرها واستحقاقه ومعنى وصفه او تقديره مضاعف قبله  
او دلالة له على سماعه او مفعوله نحو كملت فاه الى في وهل موصوفه رسد عن الحال  
او بعد زعمه او جاعلا او صفة وناي افعال ولا يقاس خلافا لما في كلامهم وسع  
ولا يقدم الجوزي ووجه الكوفية رفعا ويقرأ لما على الاحج او على ترتيب  
كملت الحساب نائبا ناي ونصب الثاني قال الفارسي بالاول وان جنى  
صفة له والرجحان ما كيدوا ابو حيان منصوبان بالحال لان مجموعها الحال والمحتا  
عطف بها مذكورة في ظهورها في التسعين من مضمونكم باعنا فبا او على اصل  
او فرع اذ فرع او تبيين او تفصيل على نفسه او فرع الحال تذكروا  
وهو فضلة الة على هيته صاحبه نحو جردت فضا حكا فضا حكا فضلة الة على  
الهيته التي جاء عليها زيد وخرج بالفضلة الة مذكورة مضافا وبدل على هيته  
سائر المفعولات اما المصدر النوعي ونصبها به نحو رجعت العنقري فانه يدل على  
هيته الرجوع لا على هيته الصاحب ولا يفتح في جعله فضلة عنده المستغنى عنه  
في بعض المواضع نحو واذا انطشتم بطشتم خيا ومن لاه قارض كما لا يفتح في العدة  
عروض الاستغناء عنه واختلافه ان ياب نصب الحال فقبل نصب الفعل  
به وقيل نصب النسيب بالفعل به وهو المخرج وقيل نصب الظروف لان الحال  
يقع فيه الفعل في الجملة وقت الفعل او المخرج مثلا فاشيت ظن الزمان  
وذكر ان الطرف احيى من المسموع والحال من الاسم المفعول والعاليت في الحال الجينية  
ان تكون متعلقة اي توصفا عن المفعول وقد يكون لما تبة نحو ان لا يكم انكافا  
فاما بالقسط خلق الله الزدانة يد بها اطلق من رطلها ولوزية قصير اطلق  
اسا الموكدة فلا يغلب فيها الانتقال بل هو واليون فيها كثران نحو ومواق  
مقدرة وان هذا اصلا هو مستقيما ولا اعتوان الموضع منسدين ويورثت حيا

الحال

موضح



فتقسم ضارحا وقيل لا تكون الحسية المستقلة وما ورد من الثابت كالمسئلة  
السابقة محمول على الحركة لانه فيهم المعلوم وقيل لا تكون الحركة الاعير  
مستقلة وما ورد من الثابت كالمسئلة السابقة محمول على الحركة المستقلة  
حكم المصطلح وقيل لا يكون الحركة المستقلة والقالب في الحال ان يكون  
وصفا مستقلا انما هو مصدر كاسم الفاعل والفعول اوصى الاسم غير المصدر  
كالفر من الظن واستخرج من الحروف مستقلة عن الفاعل ويعني عن الاستغناء امور **الاربع**  
وصفه محمول على الفاعل **الاربع** تفيد مضاف فيه كقولهم وقع المطر  
عدي عديا مثل عدي **الثالث** دلالة على سخر بوجه الشبه شاة بدرهم  
والبرق عديا بدرهم والدار ذراعا بدرهم اي مسمى **الاربع** دلالة على معاودة  
مواظفته فاه الي في اي مشا فته ويعتد كذا اي شاة جرة او شاة تراس  
اي ما شاة وقد اختلف في اعران كلمته فاه الي في فته هيب سبويه ذكر انه حال  
قل ان اسم وضع موضع المصدر اي مشا فته الموضوع موضع الحال اي مشا فته  
وتعقب بان الاسم الذي تنقله العرب الى المصدر بان يكون نكرة كما قال  
سبويه ولا بد ان يكون له مصدر في لفظه كالذهن والعطافاه الي في ليس كذلك  
ومذهب الاخفش ان اصله من جهة الي في في ذوق الحمار فنصب كقولهم ولا تغربوا  
عند الدجاج اي على عقده وتعقب بان لا تغربوا عن الدجاج فانه سبغة فاه  
المتكلم في سبغة التكلم ولو كان معنى من مقصودا لقبل من في الي في فاه اذا ظهرت  
وفي الي في اذا قدرت وقد ورد في الحديث اقرا بيا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاه الي في في سبغة الحمار في في سبغة الحمار عليه وسلم على ما هو ظاهر في الفاحية  
قل ان الدار شاة جاب عنه في المثال السبغة من المعاملة فلما انضمت كلمة معنى  
كلمتي وكلمة مع ذلك لكان كل من في في سبغة اي لا يعلق سبغة ولا كناية والعرب اذا  
ضمت شيئا علفت به ما يتعلق بذلك الشيء ومذهب الكوفي ان اسلكه كلمة  
حاجلا فاه الي في فهو مقول به ومذهب الفارسي انه حال نايبه مناعا على  
ثم حذف وصار الحال فيها كلمته واما في هذا التركيب بل فينصرف في  
نوردا لسبغ فلا يقال كلمته وجهه الي وجهي ولا عليه الي عيني واجاز هيب  
الشمس عليه فاجاز ما شئته قدمه الي قدمي وكافته وجهه الي وجهي وعنه  
جيشه قل جيشي وجاز ما شئته الي شئتي فاصلة من قوله عن قوس في قوله ذلك  
وراه بان فيه اليقاع جامد موقع مستقر وقرينة موقع نكرة ومركبة موقع مفرد  
وبما قل من هذا السبغ وفتح الفاعل وسبغ كل من في في فاه الي في بالرفع على  
انما جملة حالية ولا يجوز ان تكون الي في فاه نصبا وفتح عند البصريين  
لان الجار للبتيين كلك بعد سبغاه وما تقدم وجره الكونية لغوية اذ في  
ويجوز ان تكون كليهما وناخرا لما في فيقال فاه الي في كلك رتبة عند سبويه  
واكثر البصريين لصرفا لعمال والتعويل لكون في في موقع وتبعهم بعض البصريين

معنى

وعزى لسيوويه ايضا لانما حال شاول لم تقو قوة غيرهما ولم يسع فيما تقدم  
ولاقيل فوه الي في كل من في في لم يتجأ ايضا عند الكوفيين قال ابو حيان ولا يعطى  
من البصريين نصبا ذلك والقياس يقتضي مجوزا **الخامس** دلالة على ترتيب  
مخاد خلوا رجلا رجلا اي مرتين واحدا بعد واحد وملته الحسان يا يا يا يا اي  
بعضا او مستقدا في نصب الثاني من الكون خلاف ذهب الفارسي لان الاول  
ما وقع موقع الحال جاز ان يعمل في الثاني وذهب ابن جني الى انه في موضع الصفة  
للاول وقد مر بابا واما حذف واقيم الثاني مقامه فجزى عليه جزيان الاول  
كما تقول زيد عزمك مثل عزمه وقيل مؤصفا له بلا فقه لان التفضيل لا يقع في  
وحيث وقال الزجاج الثاني تأكيد للاول وقيل وهو اوله لان التكرار للتأكيد  
ثابت من كلامه واما التكرار للتفضيل فلم يثبت في موضع وتعقب بان لو كان  
تأكيدا لكان في ما آدي الاول وقال ابو حيان الذي ختاره ان كليهما منصوب  
بالعامل السابق لان مجموعهما هو الحال لا أحدهما ومتى اختلفت بالوصفية او غيرها  
لم يكن له مدخل في الحالية او الحالية مستفادة منها فصارا يعطيان معنى المزد  
فاعطيا اعرابه وهو المصنف وتطرد لك قولهم هذا حامل خاص وعلاهما  
مرفوع على اعرابه وانا حصل احب مجموعهما فلما تاب ثاب الفرد الذي هو سر  
اعربا اعلم انه قال ولود هب واهب ان النصيب لثا بيا بيا لعطف على تقدير حذف  
الفاي رجلا رجلا وبيا بيا فبا بيا لان هبنا حسنا غاريا عن التكليف لان العني  
ادخلوا رجلا بعد رجل وعلت الحسان بيا بيا بعد باب قلت وهذا هو المختار  
عندي لظهوره فانه بعض الترايب كحديث يستعين من قبلك باغا فبا عا قات  
ابو حيان والتكرار في فعل هذا الميم دل على انه يريد به شفع الواحد بغير حاف  
لجميع الرجال والما يوات وتجد لك **السادس** دلالة على امالة التي نحو الحمد  
لن حلفت طيبا وهذا خاتمة حديثا وهذه جيتك خرا **السابع** دلالة على فريضة  
نوهذا احد يدرك حاتم **السادس** دلالة على نوعية نوهذا اما لك ذهبا **السابع**  
دلالة على تسمية نوهذا نوهذا اي شئنا اسدا **الخامس** دلالة على تسمية نوهذا  
اسم الما كينهم كلكا او اها كاك **الخامس** دلالة على تفضيل على نفسه  
باعتبار من نوهذا بيا كليب منه وظلما **الخامس** دلالة على تفضيل على غيره  
ذكره ابن سبيل في كاسيته نحو واحد لفلان اجل من علي كلكا **السادس** وورد مصدر فاده  
وصف وقيل محذوف مضاف وقيل محذوف مضاف وقيل بمفعول مضافا قبله  
وقيل محذوف هو الحال ولا يقياس نوع الفعل في الموضع الما وانما الرجل فلما  
وراه من شاة والخسار انما من شاة واما علما فعالم والمختار المستعمل به  
وقيل بطلان ورفعه لغة فان عرف فراح والنصب مستعمل له اذ به او مطلقا  
ولا يقع اذ اوان والفعل حال لا خلا فاما ابن جني **السادس** وورد محذوف كلكا  
قال ابو حيان وهو كز من روده لغا فاه ثم ارعش يا تيتك سعيان ينفون

لا استغنى

دور



أما لم يزلوا فلا نية أدعوه خوفا وطعا إلى دعوتهم حيا تاروا قتلته صبرا  
وانتبه ركضا ومشيئا وعدوا للقتل فحاة وكفا حاة وعيانا وكلية شاذة  
وطلع لغتة وأخذت ذلك عنه ساعا فاختلف العونون وتخرج هذا الكافر  
وما استبها من المستوع قد ذهب سبويه ومهورا المصنفين إلى أنها متكادرون وضع  
الحال بدولة بالحق أو ما عينا أو ركضا ومناجيا ومسلما ومعلنا وخافين  
وظامعين ومجاهدين ومضجورا وكذا الباقى وقال بعضهم من متكادرون على حذف مضاف  
إلى اثنين ركض وسرعده ولما فجاء وقيل هما حال على حذف مضاف إلى ناسي  
وذا فجاء وقيل بمفعول مطلقه لك فقال السابعة نوعية وعليه ركضون  
وقيل بمفعول مطلقه لتعل منظره لفظيا وذلك لتعل هو الحال أي أنت  
أركض ركضا وعليه الماضى والمبذ وأجمع البصريون والكويتون على أنه لا  
يستعمل في ذلك ما استعمله العرب ولا يوافق عليه غير فلا يقال جازي ركا  
ولا تخف زيدا اتكا وشدة الميزة فقال يجوز اللفظ وأختلف النقل عنه  
فتقل عنه قوما أنه جاز ذلك مطلقا وتقل عنه أطرون أنه جاز فيهما موقعا  
الفعل نحو انتبه سرعة ويستثنى ثلاثة أنواع يجوز والقياس فيها الموقع  
ما وقع بعد خبر فزن بأن الدالة على الحال نحو انت الرجل على أي الكامل حال  
على فيقال انت الرجل أدنا وبلا وحال قال أبو حنيفة وعندى أن النصب في  
هذا على التمييز كأنه قال انت الكامل خيرا يعلم أن إطلاق الرجل على الكمال  
مترد والمصل انت الكامل على الثاني ما وقع بعد خبر شبه به مستدرة نحو  
انت زهدا شغلا فيقال انت خاتم خوروا والمحدث علما ويوسف حسنا قال أبو  
حسان والتمييز فيه الظاهر أيضا وقد نصوا على أنه تمييز في قولك زيدا العمد حسنا  
وتوابع السلف حصص الثالث ما وقع بعد أما نحو ما علما نعالا والمصل فيه  
أن الرجل وصف عند شخص يعلم وغير فقال الرجل للوصف اما علما فاعلم فاعلم  
فما يذكر الشأن في حال علم فالذي وصفه عالم كانه مستكرا وصفه به من غير العلم  
فالتأنيب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع بفعل  
الشرط ويقال قبا شاعليه اما سبينا فسين واما بلا فنييل وذهب بعضهم  
إلى أن ناصب غالبة هذا المثال على أنه مفعول به بفعل الشرط المحذوف فيقدر  
مفعولها على حسب المعنى وكأنه قال إنما نذكر علما فالذي وصفه عالم وهذا مذهب  
الكويتية وأختاره الشيرازي وابن مالك قال لانه لم يخرج فيه شي من أصله أن  
الحكم عليه بالحالية منه إخراج المصدر عن أصله ووضع موضع اسم الفاعل وأنه  
ورد فيما ليس مصدر أشع أما قرينا فانا فضلا وأما الفينيد وقد عبيد  
وذهب الماضى إلى أنه مفعول مطلق موكدا لاسبه وهو عالم الوجود والمقدر  
بها يكن من شئ فالمدحور عالم علما ولم يرد نفعه كما لم يرد نفعه المفعول في فانا  
التيهم فلا تقترن والمصل بها يكن من شئ في التبيين تقترن ورفع المصدر الواقع

بعد اما بما يرد في لغة يتم قالوا اما علم فعالم مع ترجيحهم النصب فان وقع بعد  
اما معرفة فالمازج عند ايجازيين رفعة وأرجية بنوا عليهم نحو اما العلم فعالم  
أي فهو عالم ويؤيد نصبه ايضا في لغة ايجاز ووجهه سبويه بأنه مفعول له لغز  
الحال بالقرينة والمصدر لانه موكدا والموكدا لا يكون معرفة وذهب الماضى إلى أنه  
مفعول مطلق والكويتون ومن وافقهم إلى أنه مفعول به كما لقولن في المنكر  
ومذهب سبويه أن كان والاضاع وان قدرت بمفعول به يجوز أن يقع حاله الموكدا  
أمرها محو المعارف في باب الماضى ركان ولان أن للاستفهام والمستقبل لا  
يكون حالا واجازة ابن جني ومخ عليه قوله وقالوا لها لا تنكحيه فانه لما ولد  
نفسه ان يلاق بمقام سبيلة تحت تنكير ولما لم يلد ان كان فيه معنى الشرط  
ورد باللام والاضافة وحال فاذل ومنه العدة من ثلاثة إلى عشرة مضافا  
لصن سابق ومفعوله بنوهم توكيد أو كذا مركبة في الموضع والاصح أنه واحد مخرج  
مضمر حال وقيل مضمر محذوف الزيادة وقيل من وجه وقيل مفعول له وقيل  
نصب ظرفا وقيل بضم سبويه في احتمال التنكير لانه خبر في المعنى ولما يتوهم  
كونها نعتا عند نصب ماضيا أو ضملا عما بها هذا المذهب الجمهور وجوزوا  
في البعد ما يكون تقريرا نحو قوله زيد الراكب فينا شاعلى الحزن وعلى ما شاع من ذلك  
وقال الكويتون إذا كان في احتمال معنى الشرط جاز أن يان على صورة المرفوعة  
ويخرج ذلك نكرة نحو عقيد انه المحسن افضل منه المستحق التقدير اذا اختلف فضل  
منه اذا سئل وانت زيدا اشهر منك عما أي اذا سبب وسع لذو المنة والمنة  
اشهر منه عيلا فان لم يكن فينا معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة في اللطخ نحو  
زيد الراكب والمالون قالوا المصنوب في الموقع بنقذ اذا كان وفي المرفوع  
السمية وورد عن العرب أحوال معرفة باللام كقولهم مررت بهم الجاه الغفيل سلبا  
الغمان وأدخلوا الموقع فالاول وقرى يجوز عن المرفوع المادلة ويماولة على رياء  
اللام وورد ما فيها أحوال انصاف نحو فخر الأيدي سباقا ول تقدير مثل أو يرد  
بإضافة مفعول فليسته جندى وظل قتي فاذل تقدير جاهدنا وطبقا وسقروا ويرج  
عوره على تيمية أي غابة أدمنه عند ايجازيين العدة من ثلاثة إلى عشرة مضافا  
إلى ضميرها تقديره مررت بهم ثلاثتهم أو خمسهم أو عشرتهم وتاويله عند سبويه  
أنه في موضع مصدر وضع موضع الحال أي مثلنا أو محشا لهم وبنوهم يتبعون ذلك  
لما قبله في الماعاب توكيدا ففعل هذا يرد بجميعه وعلى الموقع جميعا وعلى الموقع  
ذلك في مركبة العدة قبل طو الأصح يجوز فيقال جاءه القور خمسة عشر نسوة  
فمن عشرتهم بالنصب وورد ايضا من حال ما موقعا قالوا جات الفيل بباد وبباد  
علم حسن فاذل مستدرة وفي واحد مذهب قال سبويه والاضاع لانه موقعا  
موضع المصدر الموضع موضع الحال كانه قال ايجا دا ايجا موقعا موقعا  
وموقعا باللام وقال قوما انه مصدر على حذف حروف الزيادة من الجاه واقع

وفي الآخرين

وورد في



الحال وقال ارون انه منصف لم يلقط له بفعل كالاخوة وقيل انه منصف بل احدث  
لا نسع ونسعد وقال توتس وهنام انه منسوب ان تصاب الطرف فيجري مجرى عنده  
والاصل في جازيد ونسعد على وحده حذف الجار ونصب على الطرف وسع حلسا على  
وحدهما والتقديره زيد وحده زيد موضع التقدير وهذا المثال شنيع وهو اقوى  
وليس على طرفيته حيث جعلوه ضربا لا اذلا يجوز زيد جازيدا وقيل انه في زيد  
وحده منسوب بفعل يضربا وحدهما كالاخوة لا اذلا يجوز زيد جازيدا وقيل انه في زيد  
ويذكر **مسئلة** لا يجوز من تكرار غالبا الا بسوغ استكرار قال ابو حيان ودونه قيا  
وقيل يختص بالوصف وشرط لبعثهم الوصف بوصف من لم يقدم او كان حلة بالاداء  
والجمع انه في قوله قاء رجل من المستلزمات الطرف ويجوز ان يكون الية من قوله  
قاله المخلص وابن مالك او جزوه او كبريه وبعثهم مطلقا وفي مجيئه من النادر  
ثالثا لما يجوز تكرار لا سببية **مسئلة** ما كانت الحال خبرا في المعنى وصاحبها محال عنه  
الشيء المستلزم فلم يجوز استعماله في النكرة فالثالثا لا بسوغ منسوغات الاستدراك  
ومثل لنا در قوله عليه ما يتيضا وينسار جلا قايما واحتمال ابو حيان في محال  
من النكرة بلا بسوغ كقيل قيا سا وقوله عن سيبويه ان كان دون الاستماع في  
الفتوة ومنسوغات التي كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا طغيا كما في التي  
توحيروا كنن احد الى الاحكام يوم الوعى متخوفا للحام والاسم في تمام نحو يا صاح هل  
هم قيس با قيا فتري والوصف نحو فيما يفرق كل من حكم اسرا وفيما يريه رد على  
من قال انه لا يجوز ان تكون النكرة موصوفة بوصفين والمضافة نحو في اربعة  
ايام سوا وحسن اعلم كل ش قيدا والاعلى نحو مرت يضارب هذا قايما وقيل لا يجوز  
في غير الوصف المضاف فان قد مر محال على صاحب النكرة جاء وان لم يكن بسوغ  
تخلصا من تقدير الوصف نحو هذا اقل من رجل وكذا ان كان محال جملة معروفا بالاداء  
نحو على قريته وفي حاوية معنى ريس والناس يستشعرون في خطا من كلام سيبويه  
ان صاحب الحال يوجبها كرجل قايما هو المستلزم وصحة ابن مالك في وجوب قيا  
ان صاحب النكرة المستلزم في الخبر بناء على انه لا يكون الا من لداعل والفعول وزعم  
ابن خروف ان المحل اذا كان ظرفا او مفعولا لا يوجب فيه عند سيبويه والفرق ان اذا كان  
قايما اذا تقدم فلا يوجب فيه لانه لو كان محال ان يؤكد ويعطف عليه ويسبب له لا  
ذلك مع المتناظر وصح صاحب الحال ان لا يكون مجزوا بالمضافة فلا يكون صاحب  
خبر لان المضاف اليه ممل للمضاف وواقع منه موقع التنوين فان كان المضاف  
تبعي الفعل حسن قبل المضاف اليه صاحب حال لانه في المعنى فاعيل او مفعول  
نحو اليه من جعله حقيقا وعرفت قيا م سرعا وجوز بعض البصريين وصاحبنا بسط  
مجي محال من المضاف اليه مطلقا فخرجوا عليه ان اذ اربها ولا مقطوع مصححين  
وقوله خلقا لهدية مضافا قيا تليها وقوله المخلص ابن مالك ان كان  
المضاف في جزمنا احيانا اليه او مثل خبره نحو ما في صدره من غل خالما ابراهيم

حينما

حينما لانه لو استغنى عن المضاف وقيل وتزعمنا ما فهم اخوانا واتبع ابراهيم  
حينما ليعم وزعمه ابو حيان وقال ان المنصب في اخوانا على المبح وحينما حال  
من ملة بمعنى وفي ارض الضيعة اتبع قال واعلم لم يحل من المضاف اليه لما تقتض  
من ان المضاف في محال هو العاقل في صاحبها وعامل المضاف اليه اللام او المضافة  
ولا يمكن ان يصلح ان يعمل في محال في جميع محال من المضاف هذا **مسئلة** ولقد قدم على صاحب  
لا يجوز ان يضافه وقيل لا يوصف ولا منسوب وكان وليت وقيل فعل نحو من صدر  
منصل وصلة الى اذ حرف وتبين ان اصنف لغيره ملامسة قبل اذ حرف بالما وسعه لغيره  
قيل مجزوا لغيره لا يذوق ثامنا اما الضمير والفعلية والكوفية على ظاهره من رفع اخر  
رافعه ومنسوب وقيل اما الفعلية **مسئلة** المضاف في محال لا يجوز ان يضاف اليه  
لا يجوز ان يضاف اليه ولا يجوز ان يضاف اليه سوا كان مفعولا كقوله ضحك ديارك غير ضحكها  
صوت الغمام ودية تقي ام منصرفا كقوله وصلت ولم ابرم سنيين اسرى ام مجزوا  
بحرف زائد نحو ما خلا فلا مناصد وكفى معينا بزيد او اصل نحو وما ارسلنا كالا  
للناس هذا هو الجمع في الجميع اما المجزوا بالمضافة فلا يجوز تقديم محال عليه  
كقوله قيا م سرعة فلا يقدم سرعة على هذه ليل لا يوصل بين المضاف والمضاف  
اليه ولا على قيا م الذي هو المضاف لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة  
من الموصوف فلا يقدم عليه شي من مولا لانه وسوله كانت المضافة محضة كالنات  
ام غير محضة نحو هذا صاحب التوبيخ لم تلتقنا امان او قدما قال ابراهيم في  
الجماع انه الجمع واذا كان من ذلك في الثاني تقدم محال على المضاف لان المضافة  
في نسبة المفضل كذا ذكره في شرح السبيل لكنه نقل ذلك في شرح العدة عن  
بعض النحويين وقال المنع عندي اذ لم يسمع اكرا النحويين منهم البصريون تقدم  
الحال على صاحبها المجزوا بحرف غير زائد سواه لان ظاهرا او ضميرا فتعذر من رضا  
سند وترتضا حكاية وتلها لانه بان لاقته حاد من الكاف وتلها من التبع بان تعلق  
الفاعل بالحال فان تعلقه بصاحبه فحقه ان التعدي لصاحبه فلا سطة ان يتهكم  
اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك خوف التباس محال بالبدلة وان فعلا وصدا  
لا يتعدى بحرف واحد الى شي من فعلوا عوضا من المضاف في الواسطة التزم التاني  
وبان حال المجزوا بحرف شبيه محال على فعل فيعرف جرمه من معنى المستفاد من زيد في  
الدار مستكينا فكما يجوز تقدم محال على حرف الجر مثل هذا الما يقدم عليه هنا وحرف  
الكوفية التقدم ان كان صاحب محال ضميرا او ظاهرا او محال فعل نحو مرت تقصرك  
بسنه وسعوه اذا كان ظاهرا وبما سم وتقل ابن المباري الجماع على المنع حيد  
وليس كذلك فقد قال بالبحر مطلقا الفارسي وابن كيسان وابن ابراهيم  
وسمى ابن مالك وسع الكوفية التقدم على المرفوع الظاهرا نحو زيد نعمة  
لا يحجزون سرعا قام زيد ويجزرون قام سرعا زيد التقدم الرفع وسع  
الكوفية ايضا التقدم على المنسوب الظاهر سوله كانت المحال سوا او نولا

سئلة

وسع جماعة من النحويين



فلا يجوزون لغيت رتبة هذا ولا لغيت تركب هذا وعلموه بأنه لو لم يكن  
 الاسم منعولا وما بعد بدل منه وجوزة لغيت اذا كانت الحال فعللا كما اشار  
 لا تنفادهم المفعولية اذ لا تسقط الفعل على الفعل تسقط المفعول به وفي شرح  
 العدة لا بد من ذلك وما يمنع فيه تقدم الحال على ما جاز ان يكون منصوبا وكان  
 اوليت او فعل تعجب او اتصل بصفة ال نحو الفاعل صديقك سائلا زائدا او اتصل  
 بفعل موصول به نحو نحو اعجبون ان فترت زيدا مودبا ولم يتعذر لذلك في التسيل  
 وقد تعرض للمحال ما يوجب تقدمها على صاحبها كما في قوله ال منيع لا يسها نحو  
 جاليزه يد اخوها وجلسنا اذا يعرج صاحبه وحبل فومرغ لكنا قتران صاحب  
 الحال بل هو نحو ما قام مشددا المريد وعلى عامله ونا لهما يمنع في نحو ان كان  
جاء وزا لهما ان لا يتصرفا به دون الموكدة خلاف المصدر ومنع ان كان العامل  
فعلا غير تصرف اوصلة لال او حرف او مصدر قال ابن مالك او لغتا او انحل  
 تفضل او انحل بلا ما ابتدا او قسم او اضم تسميتها خلافا للكسائي او ضم في  
 الفعل المرفوع لا سادة وتنبه وتنبه وتنبه او فزع الحال بالواو ونا لهما يجوز ان  
 كان فعلا في تقدم الحال على ما لهما مذهب اذهب أخذا المنع مطلقا وعليه الجري  
تسميتها بالتيه والنا في الحواصط لهما انما ياتي استناده وهو المصحح وعليه  
المجوز قيا على المفعول به والظرف والذوق وبينه وبين التثنية انما لا يعرضها  
الفعل بوجه فقد مت لا تقدم ما يرا الفضلات وقد ورد به السماع قال القاضي  
خاسعا انصبا ومخرجون وسوا كانت الحال مصدر ام غير موكدة ام غير موكدة  
وفي الموكدة خلاف كما خلاف في المصدر الموكدة ومنع المصنف ان يكون جاليزا  
عنا لفاعل وهذا هو المذهب الثالث والرابع وعليهما لكونه فيكون ان كان الحال  
من مرفوع ظاهرا فزوت وتوسطت والرافع قبلها ولم يتقدم على الرفع والمرفوع  
مثلا فلا يجوز ان كانا جاليزا فزوتنا عندهم في معنى السوط فيقول اني تقدم المصنف على  
الظاهري لفظا وترتبة وان كانت من مرفوع مصدر جازنا في خيرها وتوسطها وتقدمها  
على الرفع والمرفوع معا نحو قايما لدارنت وراكبا حيت وان لا تنفس  
ظاهري او مجزوي ظاهري لم يجز تقدمها لا مرفوع ولا توصفها حدرا مرفوع المفعول  
او ضمير جازا النعمة ثم موصفا وكما لغيتي هند ومنا حكا تزي في هند ومنا المصحح  
يستثنى من ذلك يجوز فيها التقدم منها ان يكون العامل فعلا غير تصرفا جازا  
هندا متجزة فلا يقال متجزة ما احسن هذا او صفة غير صفة اوصلة لال  
نحو الجواب مسرعا زيدا فلما يجوز ان شرعا جازا في زيد بخلاف صلة غيرها فيقال  
مرا الذي خافنا جازا اوصلة لمرفوع مصدر في نحو يعني ان يقوم زيد مشددا فلا يجوز  
ان شرعا يقوم زيد او مصدر ان نحو يعني كواب الفرس او لغتا نحو مرت برجل  
فزه مكدور سرجها فلا يقال برجل مكدور سرجها ذاهبة فزه كذا قاله ابن  
مالك قال ابو حيان انه غلطة منه ونصوصه نحو في جواز تقدم نحو لغتا

عليه من منعولا به وحال و طرف ومصدر ونحوها وانما منعوا تقدم المفعول على  
 المنعوت على التبع لفاعل فيه فيجوز في مرت برجل يركب الفرس مسرجا  
 مرت برجل مسرجا يركب الفرس ولا يجوز مرت مسرجا برجل يركب الفرس قال  
 واما المثال الذي ذكره فلم يمنع كسورا من جازا في جازا برجل يركب الفرس قال  
 بل من جهة تقدم المصنف على ما لغيت وقدر نصرا لغويون على منع تقدم المصنف هذه  
 المسئلة وما اشبهها وانه ما يلزم فيه تاخير الحال اذ ليس من المواضع التي لغيت  
 فيها المصنف لغيت ومن الصور المستثناة ان يكون العامل افعلا المفضل على  
 زيد لغتا هم ناصرا مخطا طه عن درجته اسم الفاعل والصفة المشبهة فاشبهه  
 انما هو او متصلا بلا ما ابتدا او اضم القسم نحو اصبحتنا ذوا اشد قوس  
 طابعا او منته تسميته بوزيد مثلا شجاعا وزيد من غير مشعر وزيد السهل  
 قاله في المنع في هذه الصورة مذهب المصنفين واجاز الكسائي التقديم فقال  
 زيد شجاعا مثلا وزيد طاعة السهل ومنها ان يكون العامل غير فعل في موضع  
 فيه معنى الفعل وهو في مواضع المصنفين معنى مشتق كما في مثل انا على  
 او اسم الاشارة ونحو التثنية نحو هذا ان يدقا عما يجوز كون العامل في الحال حرف  
 التثنية وان يكون في الاشارة فعلا في تقدمها ولا يجوزها قايما زيدا ولا يجوز  
 على تقدمها لال وكوف التثنية وتوليت والتمس وتولم وسمانا ان يكون الحال  
 فاعله تسميتها الواو نحو جازا زيد والسمرها لغة فلا يجوز في السمرها لغة جازا زيد  
 الكسائي والفرا هاشم سوطا واجازة بعضهم اذا كان العامل فعلا حرا ومنع  
 بل وجب على الاصح قسب افعلا بين طابق وانما يحيان معه لمختلف حال اوزان  
 والاصح ان يعمل فيها كان التثنية اذا كان العامل افعلا المفضل في التثنية  
فان كان ان يتأخر المفاعل عنه فلا كان ليقض حالا قاصرة وجب تاخيرها  
تصحيح عنه ولا يصيب من افعلا المفضل في المفضل في ذات مختلفي الحالتين نحو هذا  
لسا طيب منه رطبا وزيدا قايما احتطب منه قاعا واختلف في العامل بينهما  
الحالتين فالاصح انه افعلا المفضل فيسب حال من افعلا المستكن فيا طيب رطب  
حال من ضمير منه والعامل فيها افعلا وذهبا المتبردة وطيافة اليها منصوبا  
على اطار كان التثنية صالحة في الماضي والحاضر والمستقبل ونما لا في الضمير  
وقيل على اطار كان وتكون التثنية وقيل كماله في المرفوع فعلام العرب في  
افعل بين هذين الحالتين فاقترض المجهول على ما منع فقالوا لا يجوز تاخيرها على فعل  
ولا مقة بها عليه من القيا من غير اصل هذه المسئلة المنع لولا السماع ورد بها  
او لا بعدد لغيت افعلا فضلتين بدلت لال لا يصيب مفعولين فلما وردت امرت ك  
سعت وقصه الزجاج بانهم ارادوا ان يفضلا بين المفضل والمفضل عليه لئلا  
يضع الالباس ولا يعمل اليها المفضل فلهذا اقدم المفضل واما المفضل عليه واجاز  
يعمل لغا رتبة تاخير الحال غير الفعل سبط ان يليه الحال الا في مفعولة منه من

فيه تقدم

في قوله المصنفين  
 في قوله المصنفين  
 في قوله المصنفين

نحو زيد مفرقا  
 كقولهم في قوله المصنفين  
 الذي يختلف الحالتين



من الثانية فيقال هذا الجنب سريته رطباً وزيداً أجمع أعز من غيره ذ اسلاح قال أبو حيان  
وهذا حسن في النسيان لكنه يحتاج إلى إشباع أما الناحية على غير هذا الوجه فهو هذا  
سريته رطباً أجنب فلا يجوز بإجماع **ص** فان كان العامل ظرفاً لم يقدم على الجملة  
وإن لم يكن يجوز أن كان مثله وفي تقدمه عليه أما الجملة المفعول ورايها يجوز أن  
كانت من مضمير مفعول وقال ابن مالك إن كانت مثله مفعولاً لم يصنع فان تأخر المبتدأ  
جاء اتفاقاً **ص** إذا كان عامل ظرفاً أو مجزئاً فاقى جواز تقديمه على الجملة  
التي فيها الظرف والمجزئان متوال **أحدهما** وهو الموضع المنع مطلقاً وحكي فيه ابن  
ظاهر الاتفاق فلا يقال قايماً في الدار زيد **الثاني** يجوز أن يكون عليه الاختصاص  
**الثالث** وعليه ابن بري أن التفصيل يبين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو مفعولاً  
فإن جاز تقديمها في هذه الحالة لولاية الله الحق لهذا ظرف مكان وهو حال من صير الله  
الذي هو خبراً لولاية الله والمنع في غير ذلك وفي توبيخه بأن يقدم على العامل دون  
أقوال **الأول** يجوز أن يكون العامل ظرفاً أو مفعولاً في الدار زيد **الثاني** يجوز أن يكون  
في مكانها **الثاني** المنع مطلقاً يصنع العامل وعليه الجمهور وصححه أبو حيان ورد  
بالإشباع قال تعالى والسماوات مطويات بيمينه **الثالث** يجوز أن كانت الحال  
أضاً ظرفاً أو مجزئاً والمنع في غير ذلك **الرابع** يجوز أن كانت من مضمير مفعول نحو كانت  
قايماً في الدار والمنع أن كانت من ظاهره وعليه الكوفون واختار ابن مالك أنه إذا كان  
من مضمير مفعول نحو كانت قايماً في الدار والمنع أن كانت من ظاهره وعليه الكوفون واختار  
ابن مالك أنه أن كانت الحال إما صريحاً بمعنى المتوسط أو ظرفاً أو مجزئاً جازاً والمتوسط  
يقوم وتحتل الخلق ما لا يقع من المبتدأ وتأخر الخبر فإن تأخر المبتدأ وتقدم الخبر  
جاء توسط الحال بينهما فلا خلاف في الدار عند زيد وفي الدار قايماً زيد **ص** وإن  
وقع ظرف أو اسم قبل المفعول فأن تقدم الظرف أختير حالية الاسم والمفعول  
وقال البرز لا فرق فان تكررت مطلقاً رجحت الحالية وأحياناً الكوفية فان كان تأخر  
فأخبرته مطلقاً خلافاً لهم وإتماماً ونافضاً يديها جازاً على الإجماع **ش** إذا كان  
مع المبتدأ اسم وظرف أو مجزئاً ولا ينافي الحال الخبرية بالحق كقولك كوت عليه جاز  
جعل كل منهما حالاً والمفعول لا خلاف لئلا تقدم المفعول على المفعول على الاسم **ص**  
عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم وضربية الظرف يؤيد قايماً لأنه  
مترتب تقدمه إليه **و** إليه أن يكون عمدة لفظة فان لم يقدم أختير عند من خبرية  
الاسم يجوز في الدار قايماً وقال المبرد المتقدم والناحية هذا واحد فان تأخر  
الظرف أو المجزئ جازاً أو جازاً أيضاً وحكم برهان حالية الاسم تقدم الظرف وتأخر  
لنزول القرآن به قال تعالى وأما الذين سعدوا فمن الجنة خالد بن زيد كان غنياً  
أنه في النار خالد بن زيد وأما الكوفيون أن النصب مع التكرار لا ينافي في اللغة  
نزل به ما يرفع وأجيب بأنه يدل على أنه المحمدي وأجيب على أنه قد قرئ في البيت  
خالدون وخالدان فان كان الظرف أو المجزئ مستغنى به عن خبرية الاسم وظرفاً



الظرف مطلقاً مكرراً ولا نحو فيك زيداً راعب وفيك زيداً راعب فيك وأجاز الكوفون  
نصب راعب وشبهه على الحال وإن أجمع ظرفاً فإن تأم ونا قصر جازاً الرفع والنصب  
في الاسم سواء كان بالتمام نحو أن عبد الله في الدار فيك وأتقوا أو اتقوا أياً لسان  
نحو أن فيك عبد الله في الدار راعباً أو راعباً وأوتيت الكوفيين الرفع في المفعول  
بأنه حين قدمت لما يؤمن تمام المحبة وصلته وموتك وفيك كما تكلمت في أفعال  
الاسم فإلى الحالية إلى الخبرية **ص** مسألة اختلف هل يعمل فيه غير عامل متعصب  
وسمى التنبيل على المشارة والتبيين وأبو حيان لبنى ولعل بعضهم كان وأجمع  
جواز تقدمه لغيره وغير متعصبين أو لا لا يعمان إلا أن صلح التأخر لكل المفعول  
وقيل يجوز في متعصبين وفي المفعول يكون للأقرب والحق أن لا يسبق ولا يفتقد  
بما تأخر وقد تقدم لا **ص** فيه مسائل **الاولى** اختلف هل تعامل الحال غير المعالج  
في متعصبه فالجمهور على كالتصفة والموصوف وجوز ابن مالك بقوله لا يفتقر إلى المتعصب والمفعول  
والخبر عنه وحكي عليه أن هذا ما سلم أمة واحدة فاصطحاب الحال في العامل فيان  
وإن الحال المشارة **الثانية** تقدم إذا لم يعمل المتعصب في الحال كالمشارة ومفعول  
وسمى التنبيل على خوف التبيين في الحال فقال هاتر في الموصوف لا يعمل في الظروف  
والمحولات قال ولما يقع أن يعمل فيه اسم المشارة لأنه غير مستحق لمعالجة المشارة ولا  
من غيرهما وإنما هو كالنصب ولا يعمل نحو أنت يا فيه من غير المشارة حالاً ولا ظرف  
والعامل في مثل هذا زيد قايماً أنا مفعولاً ظرفاً ولا يعمل المشارة ولا يعمل المشارة  
إلى الخاطف لينظر وقال أبو حيان أنه قريب من فيه أيقام العمل للمفعول لأن فيه  
تقدم عامله لم يقطعه قطم صريح باختياره واختاره أيضاً صاحب التنبيل وقال  
أبو حيان الصحيح أيضاً أن لبنى ولعل في الموصوف لا يعمل في الحال ولا الظرف ولا  
يعمل بما عرف به إلا كان وكاف التبيين وسع بعضهم على كان أيضاً في الحال فعلمه  
صاحب التنبيل **الثالثة** يجوز تقدم الحال كالحزب والنصب سواء كان صاحب الحال  
واحد أو جازاً زيداً كما مر من غير متعصب أو متعصب في التعداد النفاذ جازاً زيد  
ومر من غير متعصب أمر اختلف حولي زيداً مضافاً كعين هذا الموضع ومذهب الجمهور  
أدوم جماعة منهم الفارسي وابن عصفور أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد  
لصاحب واحد قياساً على الظرف واستثنى نقل التفضيل فإنه يعمل في حالين  
كما تقدم وطرحو المنصوب ثانياً قل أنه صفة الحال أو حال من المصنوع في  
نسب أبو حيان هذا القول إلى كبير من المحققين وعلى الأول ولا يجمع الحال لأن  
حين يصح التعداد كل وصف بالموصوف فإن اختلف في هذا المعنى لم يجمعوا وأجاز  
الكشاف وهشام أن يجوز الحال مجموعة من مضاف ومضاف إليه كقولك صاحب  
الناقة طليحي من أن طليحي حال من المضاف والناقة وبخبره عندنا على أنه  
حال من صاحب الناقة ومن الموصوف المتعدداً والناقة لأن الحال كالحزب المضاف  
إليه لم يفتقد المضافاً إنما هو المضاف والمضاف وأن تعددوا الحال وتفرق الحال

بكر في الدار  
صحة



توليت زينة مصغرة متخذة حال الحال الاول على الاسم الثاني لا يلدته  
والحال الثاني على الاسم الاول مصغرة الزيد ومعددا للثاني كذا قال الزيد  
وقوله بان فيه اتصال احد الحالين بصاحبه يعودنا فيه من ضمير الى اقر  
واغفلنا ان اتصال الثاني يعود ضمير على المبتدأ لا يستطيع غير ذلك ويجوز  
عكس هذا من اللبس فان حنف لغتين المذكور اولاً وفي التمهيد العرب  
تقبل ما تقدم من الحالين للفاعل الذي يستعمل وما تار لمفعول ولو جعلت  
المخير الاول جازاً لم يلزم قال ابو حنيفة وهذا الذي ذكره صاحب التمهيد  
مخالفاً لما قرأه عن وكب وهو المختار عندي وفيه قوله خرج بها اقصي  
ميرورنا على اثرين اذ لم يربط ميرجل فامتنى اول اللامتين ويجوز انهما وكب  
للمحال اذ وقعت لغته كما ان تردف بأخرى يتبادر لهما ما تأو وأقول قوله تعالى  
انا هدنيا السبل اما شاكرا واما كفورا وقوله الشاعر وقد شفقنا لا  
يزال يروى عنى حبنا لك اما تارنا او مفاريا وافرادها بعد اتمام منوع من الشر  
والنظم وتعد لا نادر فتولد لا واغنيا ولا اوجيا فذكر وقد تعد كقوله تترت  
الهدى استعينا بعصبة ولكن باواع الخدايع والكر **مسألة** تقع جولية  
وموكة خلافاً لقوم اما بجملة من مترقين جامدين ليقين افرافا وتقسيم ومعد  
او تقصا غرا وتند يد فاعلمها منه وقيل المستند وقيل احبها واعلمها فاعلمها  
مما لفته لفظا زاد ابن هشام او لصاحبا ومقدرة ومحيية **مسألة** في الحال  
اقسام باعتبار ان تقسم بحسب وقد فها لدايتها والحق طية بها الى قسمين  
مستقودة ونحو الغالب ونوطية وفي اجماعه الموصوفة فتشبه لها بشراسوا  
فانما ذكر بشراسوطية لذكر شوا وتقول جاني زيد رجلا محسنا وتقسيم **الشيئين**  
والثنا كيد الى قسمين مسببة ونحو الغالب وتسمى مستسنة ايضا وهي تقول على  
ما بينهما قيلها وموكة وهي التي يستند معناها بغيرها واسانها مذهب  
المجهول وهذا المذهب والفرق والتشبه الى انكارها وقا لو لا يكون الحال الا  
سببية ولا يتصور من غير فائدة مما عذر ذكرها وعلى المانها وهي ثلاثة انواع  
موكة لمعتون الجملة وشرط الجملة كون موها مترقين لان التاكيد انما يكون  
للمعارف وكونها جامدين مستنقذين ولا يملكها وقا يذنها اما بيان بعين مؤز  
احول معلوما انا ابن ذرة سعة فابها شتر او فخرنا فلان شجاعا او كرميا  
او تديلم نحو فلان جليل مهيبة او محقق مؤهل فلان ما حوذ امرورا او صاعرا  
نحو انا عبدك فقل الى عنوك او وعيد نحو انا فلان منكنا فانك غضبي وفي  
غالها اتوال **احدها** انه مضى فقدر ان اذا كان المبتدأ انا اخى او اعرافا  
واذا كان غيره اخيه او اعرافا **الثاني** انه المبتدأ ان معنا معنى التبيين وعليه  
ابن عوف **الثالث** انه محمول ولا يستعمل عليه الرجاء وظهور ذلك التوليد  
كان الرابع الاول وموكة لغالها وهي التي يستند معناها من ضمير لفظ غالها



قالا كثر ان يجالته لفظا نحو ولتم مديري و يوم سعت حيا تقسم فها حكا ولا  
تقوا في المرض مسدي وقد جوافته نوارسلناك للنا من رسولنا وسخا لكم الليل  
واللهاد والفس والفس والفس مستحقات باسم قال ابن هشام في المتن ويؤكد  
لها حيا واحيا العونون نحو حيا العون طرا وقصها في شرح السدور بانها  
الذي يستفاد معناها من ضمير لفظ ما حيا وتقسيم بحسب الزمان الى ثلاثة  
مقارزة ونحو الغالب نحو وهذا الفعل شيئا ومقدرة وهي المستقبل كقوله برجل  
سنة حتى صايد به غذا الى مقدر ذلك ومنه ادخلوها خالدين ومحيية وهي  
الماضية نحو حيا اس وسيد زكيا **مسألة** تقسم بحسب حصول معناها الى صاحبه وقدمه  
الى قسمين حقيقيتين وهي الغالب وسببية لا لغت السبي نحو مررت بالدارقيا كما  
**مسألة** تقع جملة خبرية غير ان استقبله وشرطية خلافاً للمطرزي في  
لزمها الواو حلف وجوز الفعل الامر والامين المحلى انما فان كانت مؤكدة ومعطو  
فعل حال او صدرت بمضارع مثبت او متعلق بالا او ما من قال الا او متلويا وقيل او لا  
خبر متعلق بتقدير لزمها ضميرها حيا وملت من الواو غالها او الاضما او احدا حيا  
واضما عمارة اسمية ودان ليس كزمن الضمير فقط وقيل ضم وقد نحو عنها فقدر  
وقال ابن خنيزة تقع عن الواو اضلا ونحو في مضارع فقل وقيل في الواو وفي  
ما من مثبت متصرف عارض للضمير قد وكذا امعة فان فقدت وترت في الواو مثبت  
الواو عا حنة ولا اضلها الحظ في الواو شتر تقع الحال جملة خبرية خالصة من  
الليل المتضمن او تعجب فلا تقع جملة طلبية ولا تعجبية ولذا ان السبي وسوف  
او ان او لا يجوز ان لا يقع جملة الامر متساكرا نحو وخذت النائم خرقه و **مسألة**  
بانها قد تدير متولا ضمير ونحو الامين الحلة وقوة جملة **التي** نحو طلبوا الصبي  
من طلب **مسألة** ورد بان الواو عا طقة ومن الحرة السطية فتقع حالا خلافا  
للمطرزي في فعل هذا ان جازيد فقليل يلزم الواو وقيل لا يلزم وعليه  
الارض والجملة الواو اقعة حالا اما ابتدائية نحو اهدوا بقصم بقصم وعدو  
سرع نارهم وهم الواو نظرا اليها والنجور كائنا **مسألة** مضارع زهناك تشي لفظا  
وان فريضة المؤمنين لكارهون وظايفة قد اجمعتهم انفسهم او صديق بلا الشر  
نحو والله يحكم لمصعب حكمه او ما نحو فرائضا ما بيننا من حاجر **مسألة** اوبان نحو وما  
ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لما يكون ما اعطيان وما سالتما الا وان  
لما يري كرمي **مسألة** اوبان نحو نبذ مني الذي اتوا الكتاب كيات امه ورا طهرهم  
كانهم لا يعلمون جازيد وكان اسما ومضارع مثبت عارض فخره ونحو فخرهم في لغتها  
**مسألة** او مقرون بغير مؤنم نوز ونحو وتعلمون او متعلق بلا نحو وما لنا انما نؤمن  
بانه **مسألة** عند تلك المصنوعات وفيك سببية او لم نحو فاقبلوا بغيره من اس وفصل **مسألة**  
سؤرخا حال منها نحو او جاءكم حصرت صدورهم كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا او ما  
تالوا لا نحو ما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون او متعلقا ونحو كن الخليل بضل



جازا وقد لا سطره ذهب او كنه قال اوحي الى ولم يوح اليه شي ولا يرب  
 للجملة الواقعة حال الامراب ووضعت صافيا او الواو ويتبعين الضمير  
 في الموكدة كقولك خالي ابن كعبه قد علمت كانه . وقولك موزيد لا يفتن فيه  
 فلا يجوز الاقتضا على الواو ولا يجوزها مع الضمير ويتبعين الضمير ايضا والضمير  
 ايضا مع مثبت عام قد استغنى بلا او ما من بعد او لا او لا يفتن او لا يفتن  
 منه الواو لا يتجاف عنه فاليها وقد وردت في قوله فقلت واصك عنه وقوله  
 بموت وارهمم ما لك . وقوله تعالى فاستقموا وظ سبحان تعظيم العز وطسأل  
 عن احتجاب الجمع فاقول على حذف الاستدراك وانا اصك وانا ارفعهم وانما استغنى  
 وانت لا تسأل . وما عدا ما ذكر من الجمل الصائفة بجوزية الاقتضا على الضمير  
 وعلى الواو والجمع بينهما لا تقدر من اجل مسئلة كنه يلزم الواو في المضارع المشقة  
 بعد وا يتغير عنه الضمير نحو وقد يفتنون واحتمل على الاستدراك كنه الاقتضا  
 على الضمير ومثلها المصدر ليس نحو ولا يتبعوا الحديث منه تنقرون ولستم تأخذ به  
 ومن انزاد الواو منها قوله . دم الشيا ولست املك عدة وذهب الغز والفرح  
 الى انما يجوز انفراد الضمير في الاسمية المتداولة وانشاء ابل لم يرد منه ومن الواو مقار  
 وذهب الاقتضا الى ان كان خبرا المتداولة فيها شئتقا انتقد ما لم يرد في الواو  
 عليه ولا يقال ان خبرا وحسن وجهه قال ابن مالك وقد تجوز الاسمية من الواو والضمير  
 معا كقوله بالبر ففتن يدرم على صد السنين متوازن يدرم وقال ابو حيان هو على  
 تقدير الضمير في المشبه وكذا قال ابن هشام ونا انه لا يقدرا اما الضمير في المثال او  
 الواو كقوله نصف النهار لما قاموا اي والماؤد اهلها من جنس الله سبحانه من تعدد الضمير  
 مع الواو فاذا قلت بجازيد والسرى كانه فالتقدير طاعة وقت مجيبه ثم حذف  
 الضمير وقلت الواو عليه وقد ثبت انفراد الضمير ولا يجوز الاتيان بالواو معه وذلك  
 في الاسمية ان اعطيت على حال كراهية اجتماع حرفي عطف نحو جازيد وما شيا او مراك  
 لا يجوز او موزايب قال تعالى جانم ياسايبا تا اوم قايون قال في التيسير وكذا  
 في الاسمية الواقعة بعد الامان الاتصال يحصل بالانحواضية احتمل الماعز  
 خبر منه وزعم ابن عروبة ان المضارع المنقح لم يلبس ضميرا لو او كان الضمير لم يكن  
 ورد بالمشاع لا مائة السابعة قال ابن مالك والمنقح على المنقح على في القياس  
 اما ان لم اجبه لما بالواو موزايم حسبتم ان تتركوا ولا تعلم والمنقح عما فيه اوجهان  
 احتمل نحو جازيد ما يفتنك او ما يفتنك والمنقح بل قال ابو حيان لا يفتنك  
 من كلام العرب والقياس يقتض جازيد نحو جازيد ان يدرى كيف الطريق فيا  
 على وقوعه ضريبة حديث رطل ان يدرى كم ضل ويحيى في الماضي المشبهة المتصرف  
 غير التثنية المتلويا والماضي من الضمير قدس الواو كقوله فحيث وقد  
 لوم لسانها فان كان جامعا كليس وصفيها بلا نحو جازيد وما طلع العين  
 بالواو فقط جازيد وما دري كيف جابا الواو والضمير جازيد ما دري كيف جابا الضمير

جازيد

فقط وكذا الثاني اما او المتلويا ووان كان مبتدأ وفيه الضمير وحيت قد انصا  
 لغيره من الحال نحو وقد فصل لكم ما عرف غديكم وقد يفتن لكه فان لم يكن قد ظاهرا  
 قد رت نحو ادخا وكرهت هذه ايضا عتسا ردت الينا هذا عتسا عتسا عتسا عتسا عتسا عتسا  
 كان عتسورة المدي والمجوزي وتقول المبدؤ الفارس قال ابو حيان والصحيح  
 بجواز وقوع الماضي حال لا بدون قد ولا يحتاج الى تقديرها لكثرة ورود ذلك وتاويل  
 الكثير ضعيف جدا اما انما ينبغي لها بغير التمهية على ورود الكثرة وهذا انما ذهب  
 الى انفس ونقله صاحب اللباب عن الكوفيين وابن اصبح عن الجمهور هذه الواو  
 تنسب او الحال وواو الاستدراك وليست عاطفة ولا افعالا العطف وزعم بعض النحويين  
 انها عاطفة كواو رب والماضي على العاطف عليها وقد رها سبويه والماضيون باذ  
 ولا يريدون انها بغير اذ لا يراى في الحرف المسمى بل انما وما بعدها قد لا يفتن  
 السابقة كان اذ كذلك **في شبه هذه الجملة الاعتراضية الواقعة بين جزئيه**  
**او اسناد او شرط او قسم او اضافة او عراضة او موصوفا او حرف ومدح او له**  
**بمؤازاة او ان يفتن وتكونا ظلية وقد رها مفرقا مقاسما ومن لم يمتثل لها**  
**وما استأنفة والواجب بها قسم او شرط طرعا جاز او غير مقترنا لعاواذ الصلة**  
**قائلا والمفترة الكاشفة حقيقة ما يليه صدرت بمجرى او لا والمختار انما يجبه**  
**وفاقا للويين وانما محل الثاني حق وق افعال المستثناة ومنه ومنه خلق**  
**لما انقضت الكلام على الجملة الحالية وكان من اجل ما يشبهها وفي الاعتراضية به فليها**  
**عقبا وكذا ما يقتضيه عتسا وما كان من وجوه التبيين كونها محل لها من الاعراب**  
**التي تنسب اليها والاعتراضية تراعى تقيد تاييدا وتفيد الدلالة**  
**التي اعترضت بين اجزائه وفي البسيط شرط ان تكون مناسبة للجملة المقصودة**  
**بمعنى يكون كالتاكيد او التبيين على ما لخصه احوالها وان لا يكون معمولة لشي من اجزاء**  
**الجملة المقصودة وان لا يكون الفصل بها المابين المجرى لها لتفصله بذاتها بخلاف**  
**المضاف والمضاف اليه لان الثاني كالمتنونه على انه قد سمع بينهما نحو لا احافا علم**  
**لزيد انتي والمعتراضية تقع بين جزئيه صلة لما بين الموصول وصلية كقوله**  
**واك الذي وايتك يدرى ما لك او بين اجزاء الصلة نحو والذين كسبوا السيئات**  
**الحيات فان وترهتهم عطف على كسبوا فمن الصلة وما بينهما اعتراضيين به قد ر**  
**جرايم واخبر جملة ما لهم وبين جزئيه اسناد لما بين المتداولة او اجنب كقوله وفيه**  
**والايام يفتن بالفتن او بين ما امثلة المتداولة واخبر كقوله لعلك والمدعوا حق**  
**لعاوه بعد الذي تلتا لقلوص يدا وقوله يا ليت شعري والذين يفتن . هذا**  
**الذين يفتن والذين يفتن . وقوله واسطار سطر سطر . لعايل يا نصره نصره .**  
**وقوله اراي ولا كثران ته انتي او اني من الواو امر كل جمل او بين الفعل ومرفوعه**  
**كقوله وقد ارتفع اخوانه . اسنة فوط صغان وما عزل او بين الفاعل**  
**ومفعوله كقوله وبذلك والدمع وتبدل . حينما دبور الصبا والجمال .**

مرفوعة الجملة  
 الاعتراضية



وبين يدي شرط اي من الشرط وجوابه خوفان لم تتفعلوا وان تفعلوا فانفعلوا  
 الناذر ويخبرني ضم اي بين النسم وجوابه خوفان قال فالحق قال لا ملاذ  
 وبين يدي اضافة وتقدم وبين يدي جزاء بين الجار والمجرور نحو استرسيه  
 باركها لغزيم وبين يدي صفة اي بين الصفة وموصوفها نحو انه لفسم لو  
 تفعلون عظيم وبين الحرف ومفعوله كقولك ليت وهل يتبع شيئا ليت ليسيا  
 بوم فاسترسيه وقوله كان وقد اني قول خبري اني فيها عاتاة مولى  
 وقوله وسوف انا ادرى وقوله انا لقدم والله او طاق عشرة وقوله  
 وما اراها تنزل طامة وتبين طامة ضمنية من الحاليتها بانودا **فصلها** ان يجوز  
 اقدرا منها بالنا كقولك واعلم فاعلم الموصيعة ان سوف ياتي كل ما قدرا  
**الثاني** انه يجوز انما يكون استقبالا لكل من في وكن تفعلوا وقضى التنوين في  
**الحال الثالث** ان يجوز كونها طلبية كقوله ان الثاني وبلغت ما قدرا اخبرني  
 شئ الى ترهان **الرابع** ان لا يتوهم مقامها من غير اختلاف جملة الحال ومن كان  
 محل جملة اتحاد النصب ولم يكن للاختصاصية محل من المصواب وكذا سائر المحل  
 التي لا محل لها انما شبيهة بغيره من محلاتها وهي المستانعة الواقعة **السادس**  
 كلام لفظا ونية فخره قائم وقام زيد او نية لفظا بخور الكما جازي واما  
 بها التسمي فخرها ما كيدنا اضافة والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقا بجواب  
 لو ولو لا كيف او شرط جازم ولم يتغيرن بالنا وطبعا اذا الغاية من ان تقع اقسام  
 وان قلت قلت اما الاول فلفظ الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحل  
 لم يفسد بالجزم الفعل ما الجملة باسرها والواقعة صفة الماسم او حرف نحو الذي  
 قام ابوه والمحتمل ان قلت والفسخ وهذا الكاشفة لحقيقة ما عليه مواصف  
 يرد التنوين بخوفا وخشا اليه ان اضع الفلك وترسيخا بالظرف اي استميت  
 ام لم يفسد به بخوان مثل عبي عنده كمال ادم خلقه من تراب الهية فجاءه فلقه  
 الى امره ففسد له ادم هذا ارنك على حجة انما قاله توضح والقول بان  
 الفسخ لا محل لها هو السور وقاله الشوكيني انه ليس على ظاهره والاحتياط  
 على حسب ما كانت تفسيرا له فان كان الفسخ موضع فكذلك في الاما فلا والله  
 موضع قوله تعالى ومعه الله الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة واجرة عظيمة  
 ففعله انم معقود موضع نصب الله تفسيرا لموعوده ولو صحح بالموعود به لكان  
 مستغوبا وكذا في انا كل من خلفنا فخلقنا ففسد ما في كل مني وله موضع  
 كالفسخ لانه خبر لان وهذا الذي قاله الشوكيني هو المختار عندي وعليه  
 تكون الجملة عطف بيان او بدل وقد اختلفت في محل اهلها فحملت على الاصل لان  
 انما مستانعة اولا اولا في الجملة بعد عن الايديته كقوله حتى تامة جملة انك  
 نقال اليهود انما مستانعة فلا محل لها وقاله الزجاج وابن درستويه انها  
 موضع جرحي وزاد بامروف الجرحا تعلق عن الفعل **الثانية** جملة انفعال المستانعة

سارا

يجوز اقترانه

فقد الجمل التي لا محل  
لها من المصواب

ولما

اي

اي لم يكون وخلق وعدا وحاش فقال السيران حال اذا المعنى قاما التوهم  
 خالين عن زيد وقال فخره مستانعة وصحة ابن عصفور انما رابط لها نفي محال  
 الثانية جملة مذمومة وما تفقد بها وقد خدمت ذلك عند شرحها في الظروف  
 وتعلم ان ما عداهما ذكر من الجمل محال من المصواب **ص** سيلة ورد منه الفاظ مركبة  
 منها ما اصله العطف كقوله فخره وذا خواله اقول **وحيث** بيت وبيت  
 بيت وما اصله المضافة كبادي يد او اياي سفا فقال قوم سبته كحسة عند  
 وقوم مركبة تركيب المضافة وصدق التنوين من الثاني للاتباع **ش** لما كانت  
 الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها انما سفعول فيها شرحنا المعنى وتو شعوا  
 فيها توسع الظروف اجريت محرها اضافة الجوزان كحسة عند واما الفاظ مضافة  
 لا يقاس عليها فنها ما اصله العطف نحو فخره فخره فخره فخره فخره فخره  
 قد رتب اولها وكثرة تعين متفرقة واول اقول في قوله سقا طسارا القينا اقول  
 اولا بمعنى سقرا وتركنا البلاء حيث بيت بمعنى سموة اي مناهلها وبتجرعها  
 منها وبتجرعها بيت بيت بمعنى مقاربا ولغنته كفة كفة بمعنى شواجها ومنها ما اصله  
 المضافة كبادي يد اي بمعنى مبد وانه وتفرقا اياي سفا فخره مثل اياي سفا  
 والذي يرم به انما ان هذه الفاظ مركبة تركيب حسة عند سبته على الفسخ  
 للبيت الذي شئ لا جملة حسة عند ونصرت معنى حرف العطف في القسم الاول **شبه**  
 ما هو منضم له في الثاني وذكر صاحب آهنا ليست بيته بل مضافة وانا قد  
 التنوين من الثاني للاتباع وحركة الاتباع ليست حركة اعراب فهو محقق في التعدي  
 لا اشع الا واليه ياريد في عمره الثاني في مركبة **ص** سيلة يجوز ان حصل  
 عند اولا جوازا او اناب من قبله وعنده المعنوي عند اكثر وجب  
 ان جري مثلا او بين نقصا او زيادة بتدريج مع الفاظهم او كان تركها او ناسا او  
 فخرها **ش** المصلي في حال ان تكون جازية الهدف وقد يعرف لها ما اشع منه  
 كقولنا جوازا نحو اكلنا في قاله كيف حيث او شعورا حصرها قول اعدا الما حصرنا  
 او ناسا عن خبره فخره زيد افاقا او من اللفظ بالفعل نحو عينا لك او منشا  
 منها نحو فخره الصلاة وانهم سكارى وسامع في الما من مراد بخور حذر  
 لقرينة حاله كقولك للمسا في سدا تهديا اي تهديا لله وللقاد مرشورا  
 اي رجب وتحدث صادقا اي يقول او لفظية نحو اياي لن قاله كيف حيث وبل  
 ضرعا من قال لم يتطلى ومنه بل قادرين اي جمعا ويستثنى ما اذا كانا في حال  
 معنويا كالظرف والمجرور واسم الماشارة ونحوه فانه يجوز حذر عند اكثر  
 فيص اهل لضعفه في نفسه وانه انما عمل بالنيابة والفروع لا يقوى قوة اهل  
 ولا يجمع فيه نحو ان تسترله منزلة الفعل وحده والجاز المبردا المذوق والظرف  
 يقال في قوله واذما سلكتم نهر مثلهم حال والتعدي واذما في الدنيا سلكتم  
 وقد يجب حذر العايل كان جري مثلا كقولهم خطيبين بنات صديق كاث اي

وشبه  
البسيط

والنوع







فلا يقال عشرين من دهم ما لم يخرج عن التمييز بالتحريف عشرين من الدنانير  
والفعل المتعدي لا يقال في زيد أكثر مما من مال ونعم فلا يقال نعم زيد  
فعل المتعدي عن فاعيل ومفعول وتماثل تمييز الجملة فلا يقال طاب زيد من  
نفسه ولا يجوز أن يكون من عيون ومن المذكورة فيها قولان **أحدهما** أنها للتعويض  
وهو من عيون **الثاني** أنها زائدة قال في المراسف ويؤيد العطف على  
موضعها ما في قوله طافت أمانة بالركبان أمانة ما أحسنه من قوام واستغنى  
**حسب** سبيل من الجملة فاصلة ما فيها من فعل وشبهه وقال ابن عصفور في ويكون  
منقولاً من فاعيل ومفعول وانكره الشاوي والمازني وابن أبي العريش  
ومثلهما به وتؤيد الفعل فاعل معنى حقيقته أو مجازاً ومنه نحو حبيبك به فارساً  
وسدرة كرجلاً وكسباً به شهيداً إذا كان معاً أن يحريم عما قبله فله أو ملأ به  
المعنى وإن دل على هية وعينه الأول مجازاً كونه طاباً والظاهر **ثاني** تمييز  
الجملة فينصب عن تمام الكلام فتارة يكون مفعولاً لفاعل نحو طاب زيد فاعلاً  
واستعمل الماثلين والاصل موطأ به نفس زيد واستعمل في الماثلين وتارة  
من المبتدأ نحو أنا أكثر منك مالاً والاصل ما لي أكثر منك مالاً وتارة من المفعول  
نحو وحيي بالارض عيوناً والاصل يحيي عيون الارض هذه أمثلة المتأخرين به  
قال ابن عصفور وابن مالك وقال المازني هذا القسم لم يذكره النحويون وإنما  
الثابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله وقال الشاوي  
عيوناً في الآية نصب على الحال المعهودة لا التمييز ولم يثبت كون التمييز منقولاً  
من المفعول يستغنى عن لا يقال به وقال ابن أبي العريش عيوناً نصب على البدل  
من الارض وهذا اختيار عيونها أو على اسقاط حرف الجر لأنه ميمون وتارة يكون  
مشتقاً من المفعول نحو أملاً لا مالاً ونعم زيد رجلاً ووجه التنبه أن أملاً مطلقاً  
وكانك قلت أملاً لا مالاً ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً والاصل نعم  
الرجل ثم انصرفاً بعد أن كان فاعلاً تمييزاً والتمييز بعد الفعل المتعدي  
فاعله المتعدي ما حقيقته ومن تمييز الجملة ما نقله أبو حنيفة عن النخعي عن سفيان  
ابن مالك حيث جعله من تمييز المزدور قوله حبيبك به فارساً ولله دره رجلاً  
عند ابن مالك وغيره كني بانه شهيداً أو ناصب تمييز الجملة قولان أحدهما أنها  
من فعل وشبهه لوجود ما أصل الفعل وعلمه سبويه والمازني والمبرور والفرغ  
والفارسى ووجه ابن عصفور أن الفاعل فيه نفس الجملة التي انصب عن فاعلها لا  
الفعل وما المسمى الذي يجر اسماءه كان تمييزاً للمزدور ناصبه نفس المسمى الذي لا نصب  
من تمامه ومن مع الماثلين أو بالتمييز عما قبله نحو كرم زيداً با فانه يقع أن يقع صلاً  
لزيد فتقول زيداً بصلك فيه وخيان عوده الآية بان يكون موزوناً لا بـ أي ما أراه  
مذاب وعمل هذا لا يكون منقولاً من الفاعل ويجوز دخول من عليه وعوده إلى الماثلين  
المعذبان يكون للاب لا يمازني ولا زيد نفسه أي ما أراه الماثلين وعمل هذا لا يكون منقولاً

أو مجازاً

من الفاعيل ولا يجوز دخول من عليه وأن دل التمييز على هية وعينه الأول مجازاً  
ويؤيد صيغة إذا اريد ان زيداً هو الضيف جاز أن يكون ضميراً منصوباً على الحال  
لأن الله على هية وعلى التمييز أصلاً حقيقة من ويجوز جسيماً ظلياً ومن معه وهو  
المازني وفقاً لتوهم الحالة نحو كرم زيد من صيف فان لم يكن به الأول بل قصد كرم  
صيف زيد فاعل المصنف تمييزاً واستغنى عن الحاشية ويجوز دخول من عليه من فاعيل  
والاصل **ح** ويطابق ما قبله **أحدهما** لا مالم يلزم أفراداً معناه أو كان مذكراً  
لم يقصد اختلاف أنواعه وتكرراً للجمع بعد مفرد بيان الضيف معناه **ش** يلزم  
في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الأفراد وفرضه أن اتحاد معنى نحو كرم زيد  
رجلاً وكروا زيدان رجلاً وكروا المريدون رجلاً وكذا أن لا يتعدا من حيث المعنى  
نحو حسن المريدون وجوهاً الماثلين كروا أفراد التمييز أفراداً معناه نحو كرم المريدون  
أملاً إذا كان أصلهم واحداً فاصلاً فيكون من حيث المعنى بالزيدين الماثلين لا أفراد  
مدلوله فيكون أفراداً لأن الجمع يؤم اختلاف أصولهم أو يكون التمييز مذكراً لم يقصد  
اختلاف أنواعه نحو ذلك المريدون معناه فان قصد اختلاف الأنواع في المصنف  
لما اختلاف محله جله التمييز حقيقة نحو بله أحسن أملاً لأن أملاً مختلفة الحال هذا  
خبر كذا وهذا خبر كذا وكقولك تخالف الناس أراءهم وتقاروا أذهاناً ولا يلزم  
جمع التمييز بعد مفرد بيان إذا كان معنى الجمع يعنون بغيره الماثلين مقامه نحو نظف  
زيد ثياباً أو نظف ثوباً لأن لم يوجب واحداً نظف **ح** ويجوز توسط بين  
متصرف وفاقاً لا تقديريه اختياراً وأوجه قوله من فعل متصرف غير كفي والفراغ على  
أنه شبه به الأول **ش** ويجوز توسط التمييز بين الفعل ومفعوله بلا خلاف نحو طاب  
نفساً زيد قال أبو حنيفة وقياسه بجواز توسطه مع الوصف نحو طيب نفساً  
زيد وكذا قياسه بجواز بين الفعل ومفعوله نحو طاب عيوناً الماثلين  
تقديره على الفعل فتعنه ابن عصفور عما بناه على أن الناصب له ليس هو الفعل  
وأنما هو الجملة بأمرها وألقاها بأن الناصب له ما فيها من فعل وشبهه فقلنا  
فتح سبويه وأما كثر من الماثلين والكو فيبين والمارة تقديره ولا يقال  
نفساً طاب زيد كما ينتج التقدم في تمييز المزدور وما ورد من ذلك فمفردة  
ووجه الكساف والمرة والمازني والجرمي والطائفة واختاره ابن مالك بشرط  
كون الفعل متصرفاً لوروده قال وما كان نفساً بالفرق تطيب وقياساً على  
ما يرا الفضلات ويستثنى من المتصرف كفي فلا يقال شهيداً كني بالله باجماع ذكره  
أبو حنيفة فان كان الفعل جامداً امتنع باجماع فلا يقال ما رجلاً احسن زيداً  
كذا ولا رجلاً احسن زيداً كما ينتج إذا كان عاملاً جامداً باجماع نعم استثنى من عمل  
الماثلين ما في موزع وهو التمييز بعد ما شبه به الأول نحو زيداً الماثلين  
فإن الماثلين في التقدم فيقال زيداً من الله **ح** ويجوز الكوفية والبطاوة  
تقريبه وما دل الماثلين مما ورد **ش** الماثلين على اشتراك التمييز ووجه















المغني في  
العلم

الأرض

2

4





التعليل مذكورة كما عرفت في حيث ان التعليل يحتمل عند من ان يكون الجارة ويكون  
 ان يصرف بعد ما كما اصبحت بعد غيرها من الحروف على ما يشاء في بيانه وبينى على هذا  
 المذهب فرجع قريش الى الجواز ان تدخل في على ما لم يجوزوا ان يدخلوا فيها فان كان قد رزما  
 الجارة لم يجوزوا ان كان اللام فلا تدخل فليكن المانع ان كان في اللام نحو ليل لا يعلم وان  
 قد رزما الناصبة جاز نحو ليل لا يعلم وان كان في اللام فلا تدخل فليكن المانع ان كان في اللام  
 مع التعليل بعد ما شئت وفيه العلة ركان في لا تصرف تصرفا فلا يقع مقبلة ولا علة  
 ولا تسعوله ولا ضرورة فعلى اللام وتنفق الناصبة بعد اللام نحو حيث لم يكن التعليل ليل  
 يجمع بين حرفي جرة ودخول اللام على الناصبة لكونها متوصلة كما ان ذلك في سبعة عشر  
 اصد بها ما في غيره ويتبع في الجارة اذا كانت قبل اللام نحو حيث لم يكن حرف جرة  
 واللام تأكيد لها وان مضى بعد هذا ويجوز ان يكون في رواية ما في لم تثبت زيادتها  
 في غير هذا الموضع فعلى هذا اعليه وهذا الترتيب ارجح في قبل اللام نالده ومنه  
 قول الطراح كادوا ينصرونهم في التعميم واذا كان بعد الجارة على جهة الوجوب  
 فلا يجوز ان يجرها عند البعض من المتأخرين في الجارة في قوله كذا ان نفس وتجد عا  
 ابو حيان والمنعوط انما رزما بعد ذلك المتوصلة تأكيد له كذا ان نفس وتجد عا  
 وما اعطى من كلامهم حيث كان تكون ومع اظنا ان نحو حيث لم يكن ان تقدم يترجم  
 كونها جارة مؤكدة للام على كونها ناصبة مؤكدة بان ما ان من التي ولي التعليل  
 وفي ارا الشاب وما كان اصلا في بابها لم يجعل تأكيد الما ليس خلاص ما فيه من الفصل  
 بين الناصب والتعليل واللام اصلية في باب الجر وكذا في تأكيد لها وما يجوز ان  
 يكون في تأكيد انما التأكيد في غير المقادير ما تتقدم على المؤنثة في احكام كانه  
 ما يمنع ناصب متلوها فيجوز ان يقول في تكرير حيث استواء كانت الناصبة او الجارة  
 وذلك انما في الفعل منقول من جله وتقدم المعول من جله شاع قال ابو حيان  
 واحتملوا في انه يجوز الفصل بينها وبين معولها فلا الناصبة نحو ليل لا يعلم دولة  
 وما في رواية كقولهم تريد في كذا تحمضه خالفا وبها معا كونه اذ قد تكينا  
 ما في ل عشرة ومن ذلك الذي يعطى الكال في كل واما الفصل بعينه فلا يجوز  
 عندنا في تبيين وهما من ووافقه من الكوفيين في المختار في جرة الكسائي  
 فيعمل الفعل الذي دخلت عليه وبالعسم وبالشرط فيسقط علما فيقول اذ ركن  
 في وانه تزود في واكرمك في غلام في تكرم واوردك في ان تكان اكرمك واختار  
 ابن مالك في جرة الفصل باذ كرفع الفعل قال ابو حيان وهو ذهب ما ل  
 لم يستبقا اليه وتقدم معول منوها منوع وله ثلاث صور **أحدها** تقدمه قبل  
 المعول فقط نحو حيث في المعول **الثاني** على مقع نحو حيث في التعليل  
**الثالث** على المعول ايضا نحو نحو حيث في التعليل وعلمه في الناصب في المعول  
 وفي الثانية والثالثة ان في من الوضوءات ومنه الوضوء لا يستقيم على الوضوء  
 وان كانت جارة فان مضى وفيه متوصلة ادبيا وفي الصورة الثانية خلاف

دکنای

للكسابة قال ابو حيان ولم يستطع ان يحرمي في الثالثة لكنه لم يقبل وانبت الكوفون  
من جرد في النصب كما يعنى كذا وراقعهم المبردة واستدلوا بقوله وطرفك اماميتا  
فاحذفه كما تحذف اذ الهول حيث ينظر وانكر ذلك النحويون وناقوا ما ورد  
على ان الماضى كذا حذفت ياءه مضرورة او لان الحارة كفت ياءه فذا النون  
من الفعل مضرورة اذن الجمهور انها حرف بسيط وقال الخليل مراد ان الزيد  
اذا ان وقع اسم وانما تنصب بقسمها لان مضرة فزنتها حلة اسمية وحذف في  
حرف وانما تنصب مستقبلات ولها مضرة والرفع حينئذ لغية انكرها الكوفون  
فان وليت فلفظا قل النصب اذ اذا احب امتنع وجوز هشام بعد مبتدأ ان  
بعد اشئ ان وكان ونفصل قسم حذف جوابه ولا الثانية وجوز ابن باباد  
لشدها وعاء ابن عصفور والماضي بظرف والكتابي وهشام واللفظ يجوز ثم اختار  
الرفع والكتابي النصب وجوز تقدمه مع الفعل ودونه واللفظ وانما تنصب  
للمضرة فان ابو حيان ومنه في مواضع المنع ومعناها قاله سيبويه يجوز ان  
قال الاشوليين ذابا والعارضى غائبا وما يجد في مجهول ناصب دونه ولا دليل  
على الامح **اختلف النحويون في حقيقة اذن** قد ذهب الجمهور الى انها حرف بسيط  
وذفت حرف الى انما اسم ظرف واصلها اذا الظرفية فمعها التنوين معضلة الحلة  
المضافة اليها وتعللت الى الجزائية فيبقى فيها معنى الربط والسبب ولهذا قال  
سيبويه معناها اجواب واجزاء فقال الاشوليين ذابا يابا على موضع وقال ابو  
على العارضى غائبا يابا الجزاءات كقولك لم قال اذ وان كان اذ ان كرمك قال وقد تمض  
فقد اجبته وجعلت اكرامه جزاء زيادة اذ ان ذرتنا كرمك قال وقد تمض  
لنحو كرمك من قال احسنك اذ اصدك اذ لا يماناة هنا والاشوليين  
يكنان في جعل مثل هذا جزاء اذ ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وعيب  
الخليل الى انها حرف ترتيب مراد وان قلب عليها عم الخفية وتعللت مرة  
المره الى ان الماضى حرف والترم هذا الفعل فكان الحوا اذا قال العارضى  
ارورك فقلت اذ اذا اكرمك قلت حينئذ زيادة واقعة ولا يتكلم بهذا  
وذهب ابو علي عن سيبويه الجرد الرندي الى انما مركبة مراد وان لا يماناة في ما  
يصل لكل واحدة منها فيصير الربط كذا في النصب كان حذفت مبرر ان الماضى  
او الماضى التاكيد وعلى الاول في ناصبة المضارع بعينها عند النحويين لانها  
نقلت الى الاستقبال وقال الزجاج والعارضى الناصب ان يضرب فيقال  
ما مضى من ماضى ماضى على الجمل المتبادرية نحو اذن قدما سياتيك وليسا  
الاصح نسبة على غير الفعل ونصبتا المضارع بلاه شرط **احد** اذ انما يكون مستقبل  
لا يقال لك حرك فقلت اذ انك صاء فارقت ما حال ومراد الناصب  
ان يوصل المضارع الى المستقبل **الثاني** ان يلبسها فيجب الرفع في اذن زيد يركب  
للفضلة فيقتل الفضل بانقسم وبلا الثانية خاصة لان القسم تأنيدي وبقا اذن

عشر



ولا لم يغير بينهما فاصلة في ان فكذلك ان قال الشاعر اذن وانه نريهم محراب  
 وجوز ان هو الحذف طاهرين بالبناء الفصل بينهما بالنداء والدعا نحو اذن يا زيدا  
 اليك واذن يغير الله لك يد فذلك الحجة قال ابو حيان واما ينبغي ان تقدم على ذلك  
 الاستماع من العرب واجازا من مصنفه والى يدي الفصل بالرفع نحو اذن فذا المركب  
 واجازا لكناي واما ههنا والرفع فيكون اذن فيكون رغب وارغب واذن صاحبكم كرم  
 حينئذ النصب وعند ههنا الرفع نحو اذن فيكون رغب وارغب واذن صاحبكم كرم  
 كما كرم فلو قد استعمل الفعل على ان نحو زيد اذن اكرمك فذهب لغرض الى انه  
 يتعلل علمنا واجازا لكناي اذن ان الرفع والنصب قال ابو حيان ولا يخلو من هذه  
 عن نصيبين في ذلك وثقة خولنا منهم القصد في علمنا ان لا فعل راجح في هذه  
 ما نرى غير مضمرة وتحتل ان يقال فعل ما نرى وان لم يتبعه رذلة ان يصدق في الميتة  
 ما في النية بالمفعول الساكن في العلم ان يكون مصدر ولا نصب ساخرة نحو اكرمك  
 اذن بلا خلاف ان الفعل المضموم لا يجوز تقديمه على فاعله واما الموصولة فان  
 اقتضت بعدها الي ما قبلها افتتارا للشرط الجزائي نحو ان ترضى اذن اكرمك او  
 ان تقسم ليوافق نحو ان عاد لي بعدا لغيري بلما او امكنتم ههنا ان لا اقبلها او اقبل  
 فالحج عنه نحو زيد اذن يكرمك استمع النصب في الصور كلها وفي الاصح خلاف  
 فاجاز ههنا النصب فيكون مبتدأ كالشال واجازة الكناي بعد اسم نحو اذن  
 اهلك او اظير وتقدم اسم كان نحو كان عند الله اذن يكرمك واذن فعل في الكناي  
 في ان رخصا في كان فاقويت الرفع ويقرر المفعول تغير الرفع بعد ظرف نحو فليست  
 اذن يكرمك قال ابو حيان وقياس قول الكناي جواز النصب ايضا وان وليت  
 عاطفا قبل النصب والما كثر في لسان العرب الفاعلها قال تعالى واذن يا ايها الذين  
 امنوا خلقكم لا قبلها فاذن لا يوتون الناس ثقل ويقرضوا لا يلبسوا ولا يوتوا قس  
 الفاعل راعي تقديره ظرف المصطفى ومن اعمل راعي كونه ما تقدم الفاعل حمله مستأقفا  
 اذن مع اجتماع الشروط لغة ليعبر العرب حكاها عيسى بن عمرو بلقاء الضربون  
 بالفتولة ورافهم ثعلب وخالق سائر الكوفيين فلم يجر احد منهم الرفع بعد ههنا  
 قال ابو حيان ورواية الشفة مقبولة ومن حفظ حجة فليس لم يحيط الا انها لغة  
 نادرة جثة لذلك انكرها الكسائي والزاعل السماع حفظها واخذها بالمشاة  
 والقليل ونواصب المضارع لا يجوز ان تحذف نحوها وتبقى هي في اقتضائها ولا  
 اختصارا فلا فيل ان زيد ان تخرج لم يجز ان يجيب بقولك اريد ان وتخرج  
 اخرج واجازة بغير المارة مستدلا بما وقع في جميع الجاري فيذهب كما يفقد  
 فليس بظن احد اريد ان كذا يحد قال وهذا القول حبيب ولما قال ابو حيان  
 وليس بظن لان قد فعل بعد الدليل جازي يستعمل في فصيح الكلام ولم يقال  
 من هذا السماع كلام العرب **مسئلة** نصب المضمرة لزوما بعد ما يجوز ان يكون  
 وليس بظن في الصحاح وفي المشبوهة يكون شاذة ظاهرا ومعنى متقيا اذ لم يقل

او اخوات كان قيل او كل قيل او كل فعل وحذف الخبر منها حكم عالميا وزعم الكوفية  
 النصب بها مدحوها الحجة هي ان لا تتركب وتقلب قياسها مقام ان والعربي  
 لم يرفع مدحوها ضمير السببي ويجوز عروا طهرا وان منع حذفها وقوم دونه وما لم يفرقا  
 سر ان ام الباب فلهذا تنصب فاعلة ومضمرة ولها اذا اضرحت طهرا وان وجوب  
 وحذف الجواز في الاول فيغير نوعين من الحروف احدهما ما هو حرف جر والآخر ما هو حرف  
 عطف فالما في حرفان احدهما اللام التي يسبقها المفعول في الجوز وفي غير ذلك  
 ان النصب بعد ههنا بان مضمرة وذهب الكوفيون الى ان النصب ينصب ما يجوز نفسه  
 وذهب ثعلب الى ان اللام هي الناصبة لقياسها مقام ان وعلى الاول لا يجوز  
 اظها بان ان احكامه كان زيد يستعمل فعلها اللام في مقابلة السين ولا يجوز  
 ان يجمع بين ان الناصبة وبين السين فكذلك كروا ان يجمعوا بين اللام وان في اللفظ  
 واجاز بغير الكوفي في اظها رخص اللام تاليفا كما جاز ذلك في كروا ما كان  
 زيدا ان يقول قال ابو حيان ويحتاج الاستماع من العرب واجاز بغير النجاة حذف  
 اللام واظها بان نحو وما كان هذا القرآن ان يذكر في السيف ترو اوله الما لغون  
 بان انا وما بعد ههنا تا ويل المضمرة والقران ايضا مضمرة رفا خبر مضمرة وعرض صدر  
 ولا يجوز عند المصنفين تسوية هذه اللام بغيرها ان يقال في ما كان زيد  
 ليفعل ما كان زيد ليفعل لا لانهما اذ لا كانت زائدة لما كان نصبا لدفع  
 شبهة ههنا في جميع قال ابو حيان ومن العرب المفعولات ما نقله نحو ارجونا زيد  
 الما ان اللام في قوله ليه وما كان انه ليعبه بهم ههنا في هذا نظير ما يسمي للام  
 فيها جيتك لتدري ما لا يجوز بل قول ههنا اسم من اللام كان بعد محذوفة وان كان  
 ليس بجحد المصطلح عليه في ما يجوز واما ان تسمى هذه لام في فتاوى قايده واما  
 تنع ما لا يجوز بعد كون تسمى بما اولم دون ان لا ما خاص لفظا نحو ما كان انه ليعبه بهم  
 او تسمى بغيره فيكون زيد ليعبر ومذهب البصريين ان شرط ان حسيه مضمرة وان ههنا  
 اللام متعلقة بذلك محذوف وان الفعل ليس بخبر بل المضمرة المصنوعة من  
 المصنوع والفعل المضموم بها في موضع محذوف مضمرة ما كان انه لم يزل كذا والدليل  
 على هذا التفسير انه قد جاء مضمرة في بعض كلام العرب قال سوزن ولم يزل اهلا  
 تستلح فصح بالحق الذي هو اهلا ههنا مع وجود اللام والفعل بغيرها وذهب  
 الكوفيون الى ان الفعل في موضع نصب لان الحجة اللام زائدة للتاكيد وذهب ثعلب  
 النحويين الى ان ما لا يجوز تكون في اخوات كان قياسا فليسا محذوف ما استمع زيد ليعبر  
 عروا لم اظن زيد المضمرة عروا قال ابو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع في حيث  
 يرفع وذهب ثعلبهم الى ان لا تدل على كل فعل مضمرة فعل نحو ما جيت شكر في  
 قال ابو حيان وهذا افاضل ان ههنا في والفرق بينهما نزوح كثيرة ستاتي  
 وبعد خطي اجازة وزعمنا الزاعلها والنصب بها الكناي بها وبالنصب  
 نحو اذ او مضمرة ناصبة بخارة بنصبها تسمى بان والاولى عليها يجوز اظها ان وعلى الاصح



ماض لفظا

والمعجم لزيد المضمرة  
 والم معجمها ههنا  
 في لفظها ولفظها  
 لفظه زيد بغيرها  
 والم المضمرة المضمرة  
 كما



فوتظير مع مقطوع صورها ومقتضاها في احوالها قال الحارثي وابن مالك والما  
وانما تنصب مستقبلات وجوبا لان حقيقة الوجود اذا اترفع احوالها والوجود  
كذلك بان يكون مستقبلا غائبا فاما فعله فاما احوالها فاما احوالها فاما احوالها  
النصب مع فعل غير واجب وقيل ما لا كسما واما ما لا وجوب الكساي رفع مستقبل  
غير مستقب و نصب حال سيب والمضرب بها مطلقا لغة وما تفصل وعزه الحاشي  
وابن السراج يظن وشرط ما في وهما في تسميم وفعل وجر واما حاشي وانما ذلك  
تعليلها **المرفع الثاني** حتى وكثرها الحارة والمضرب بقدرها بان لا يرد لها صار  
وجوبا بوجهه في البصريين واستدلوا بموت كونها جارة للاسم بغير معرف  
ما استثنى بانه بعد هذا فاما حاشي واما المرفوع وانما ذلك انما  
كونها ناصبة للمفعول لما تقرر من ان عمل المفعول يكون مفعولا في المفعول لان  
ذلك حتى لا يختصا من واختلت الكوفون فذهبوا الى انما ناصبة بنفسها  
وليت الجارة وعندنا ان الجارة هي انما بوجهها من انما الى وذهبوا الى انما الى  
انما ناصبة بنفسها ايضا وانما جارة ما في والي وهذا غلط فذهب البصريين  
ثم انه جارة لها فيكون بعد هذا فقالوا انما بوجهها حتى يكون بليل تظهر ومضرب وذهب  
بعض الكوفيين الى انما ناصبة بنفسها كافي وجارة بنفسها ايضا سببها بال  
وقع قول الكوفيين انما ناصبة بنفسها اجازة لانها بوجهها قالوا لو قلت  
باسم من انما ناصبة جارة كان المضرب يحمي وان فوكيد كما اجازوا ذلك  
فيما لا يجوز وقيل قول البصريين لا يظهر في نظرية الحروف قبل من هو بالان لغا  
مستقبل ما لا يتقبل الا وابل قوله حتى يكون عزيزا من تسميم وان بين حقيقا وان  
مستشار وفيه دليل لقولهم ان ان ناصبة بعد هذا حتى هذه هي المرادة لكي اجازة  
او الى انما في الما تسمى التما تترادف واحدا منها فالمرادة لكي نحو اسلمت حتى  
ادخل الحنة في هذا عرف لتعليل والمرادة ما لا تخفى من ناصبة عليه عاكفة في ربح  
الينا نوصي بوجهه غايه قال ابو حيان والذي ذكره منظم النحويين في معنى  
حتى انها تكون للتعليل او الغاية فذهبوا الى انما ناصبة عندهم على هذه المصنوع  
وقد ابرزنا لان تكون مرادفة لهما ان فيكون للاستئذان والفتنة عليه لئلا  
اعطى من الفضول سراحة حتى تحو وما لديك فليل قال وقد اغنانا ابنه  
عن الود عليه في ذلك وقال انه يصح فيه تقديرها الى ان اذا احتل ان تكون حتى  
فيه لغاية فلا دليل في البيت على ان حتى يقتضي كما ان قال ابن هشام الحارثي  
في حديث كل مولود يولد على الفطرة من يكون ابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه  
يجوز ان يكون على الفطرة حال لا يراه الضمير ويؤكد في موضع آخر وحتى يقتضي ان لا يفتنة  
لانه قال الامان يكون ابواه والعبيد ابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه وقال وقد ذكر القوي  
هذا المعنى اختتام حتى منه قوله وانه لا يذهب شيئا على طلاله حتى ابيهما الكاوكا  
المعنى الامان ابيروا منقطع يعني لكن ابيرا حتى وانما ينصب المضارع بعد حتى

كان مستقبلا نحو ما سيرة حتى اصبحت القادسية او ما ضياع من المستقبل نحو  
سيرة حتى ادخل المدينة هذا ما قالوا والمستقبل نظرا الى انه غايه لما قبل  
حتى هو مستقبل بالمضافة اليه فان كان حاله موجودا لانه يقع وذلك بان يكون  
ما قبله مستقبلا بالمضافة لها ولا يكونان متصلين الا في موضع فيما مضى بل ما قبل حتى  
وقع ومضي وما قبلها في حال الوجود وعلامة ذلك صلاحية قبل لها  
مكان حتى نحو قولهم نمرود فلات حتى لا يرجع الى ان لا يرجع ونحو ما سيرة حتى  
لا يستطيع ان يتحرك اليوم والمادة بالتحال ان يكون ما قبله حتى لم يشع كمن كان  
تكن من بقاءه في حال نحو سيرة حتى ادخل المدينة اي فاما الامان يمكن من تحول  
المدينة الى موضع وذلك بشرط الرفع ايضا كون ما قبلها مفعولا ولكان واقعا  
نوع خبر المستقبل اذ خبر كان او نحوها وجب نصبه نحو كان سيرة حتى ادخلها لانه  
لو رفع لكانت حتى حرفا متبعا فيستلزم الجرح في الاخير اجازة الكساي في مستقبل  
اذا كان غير مسب عما قبل نحو سيرة حتى تطلع الشمس ونصب احوال اذا كان مسب  
عما قبل وجوز في قولهم انما ناصبة حتى تطلع الشمس ونصب احوال اذا كان مسب  
وبما الفتنة للفتان بان الواصف من مخلصات المضارع للاستقبال رشتين  
النصب عند سيبويه والما كثر في بعد فعل غير واجب وهو المفعول وما فيه التسميم  
وقد اجمعت سيرة حتى ادخل المدينة وقد اسرت حتى ادخلها اذا ادركت بعد التسميم  
الحض و اسرت حتى تدخل المدينة وانما لم يجر الرفع لانه على معنى السمية للاداء  
من الثاني والاول في غير يقع ولا يكون في السبب موجبا لوجود مسبيه وما  
المضرب في الرفع على الامثال الا لام موجبة وهو سيرة حتى ادخل المدينة ثم اختلف  
اذا في النفي على الكلام بآسرة فتفت ان يكون سيرة كان عند تحول وكان ذلك قلت  
ما وقع الصير الذي كان سيرة لدخول المدينة والتفت على ان الرفع في ذلك غير  
تسميم وانما اجازة المضرب ومن تبعه فيما شاؤوا يريد بغير التعليل في النفي  
فذلك عند سيبويه وجوز ابو علي والرماني وجاعة الرفع بعد هذا وذهب طائفة  
من القدر الى استماع الرفع ايضا بعد كثر ما وكلاما وزرنا نحو كثر ما سيرة حتى ادخلها  
وكلاما سيرة حتى ادخلها وزرنا سيرة حتى ادخلها وكلاما سيرة حتى ادخلها  
محمدا القدر غير معلوم المرات ما زلت بها ليس بواجب وقارنه سيبويه بغيره  
سيرة غير مرة حتى ادخلها لانه كانوا يجيزون الرفع في هذه المسئلة وفيه غير  
نزه الذي من اجله صا ذا السيرة عندهم ليس مفعولا وحيكى الجرح في الرفع الى من  
الرفق من نصب بحيث في كل شيء قال ابو حيان وفي لغة شاذة ومزاد كلام حتى انما  
لا يفتن بينهما ونيل الفعل شيئا ونحو المضرب ابن السراج فصلها بالظن نحو  
اقعد حتى عندك يجمع الناس وتشرط ما من نحو اصحبك حتى ان قدر الله ان تعلم الجود  
هنا كواحد ونحو واصب حتى الذي يجمع الناس واخا لم يضرب انما ذلك  
تعليلها قبل الشرط ما اخذ جوازه نحو اصحبك حتى ان حتى اني احسن اليك قالك

يبر











تأكل المسك وتشرب اللبن ولا ان لا تأكل المسك تشرب اللبن بخلاف اتفاقهما  
في جواب غير المتقارن في جواب النور الذي يترك عليه حصة المستقيم للتعريف  
ينظم منه شرط وخرائط ما قبلها سببها مما ترى ان معنى ما تقتضوا على  
انه كذا يجب حتمك اذا فترتهم استعملوا في ما لا ينفقونه معناه ان وجدت  
ما لا ينفق منه قال وتخصر ذلك ان قولهم تنفع الواو في جواب كذا وكذا انما هو كل  
وجه الجواز الحقيقى لئلا اذا كانت متبوعين بجوابا ولا مقيما ما فيه ان  
ينظم منه شرط وخرائط ما قبلها سببها مما ترى ان معنى ما تقتضوا على  
وهذا لان هذه القواعد ما قبلها سببها مما ترى ان معنى ما تقتضوا على  
الفتاوى اذا قصدت الجواب في الحديث لا تنفع لما قبلها سببها مما ترى ان معنى ما تقتضوا على  
ان يقال ما قبلها سببها مما ترى ان معنى ما تقتضوا على  
يقدر حاله كانها فاذا قصدت ان تنفع اجتناب الحديث والامتنان فقلت ما قبلها  
وقد سألنا ان يقال ما قبلها سببها مما ترى ان معنى ما تقتضوا على  
لم يبقه شرطها انما لغاؤه بغيره حاله فهو تنفع الجمع بينهما وذلك هو اللفظ  
على احدهما عنيه **ص** واذا عطف بها او باو على فعل قبل او قصد الاستيناف بقل  
اذا كان وفيها خلافا واذ عطف النصف بيها تنه عن الشرط وما سببها ما تنفع  
سوجب الرفع والجر **ص** اذ عطف بالفاء او الواو او ياو على فعل قبل اي قبل الفعل  
الذي قبل الفاء او الواو او قصد الاستيناف ان القطع من الفعل الذي قبله فيكون  
او ذاك الفعل خبرا لغيره ويحذف قبله اذا كان العطف يشركه الثاني فيجوز  
في رفعه او نصبه او جزمه والاستيناف ان كان بعد الواو والفاء فيجوز في الماخرا وان  
كان بعد او قبلها فيجوز في الماخرا لانك اذا قلت انهم زيدوا ويقضيتك حتمك  
سببا فالحق او يقضيتك حتمك اي يقضيتك على كل حال سواء ارفعته ام لا ترفع  
فكانه قال بل يقضيتك حتمك واذا عطف ما بعد الفاء او الواو على ما يجمع عليه عطف  
على ما قبلها فكل واحد من الفعلين محصور بغيره وكان اداة التعريف بها بعد  
واذا قلت ما قبلها سببها مما ترى ان معنى ما تقتضوا على  
وفي التنزيل وما يؤون لهم فيعتدون وما ذكرنا ان النصب بعد الفاء او الواو  
ان هو مذهب الصريحين وفيها المذهبان الا ان كان الالفان او في الفاء او الواو  
منه هذان رايت ان **احصا** قاله نعلب انهما نصبان لما لا يخلو شرطان معنى هلا  
تصرف في عدل ان تردني احدك فلما نابت عن الشرط صارعت في فالوقت المستقبل  
وعلمت على **الثاني** قاله هشام انه لما لم يعط على ما قبله لم يتركه الرفع ولا الجر  
لان ما قبله من الفعل لم يجر وانما هو غير متعلق لما لم يستأنف بطل الرفع ايضا فلما  
رفع المستقبل بناء لا جزمه لا تنفأ موجهها لم تنفأ **ص** والنصب  
فيجوز رفعها لئلا لا يوصفها واستينافا وجره وهل هو بما قبلها بضمها  
الشرط او ناسبا عن حاله او بان او اللام مفعلة او ضمرا او نال ويجوز بعدا من حيث

او

و

والرفع منه بعد تنوينه او بعد اخره انما يصلح ان يفعل وان لا يفعل واما لما يرد في  
يجوز حلا على اللفظ لا الجواب **ص** تنفع الفاء بما اذا جازت جازا فيما قبلها  
ان يرفع اذا لم يرد بما قبله سببها مما ترى ان معنى ما تقتضوا على  
او بعد ضرورتها او النقص ان كان قبله سببها مما ترى ان معنى ما تقتضوا على  
منها والاستيناف قال ابو حيان وقوله تعالى وامر به لم يربها بالجر يربها بالجر  
دركا وما يحسن بغيره حاله وسببها مما ترى ان معنى ما تقتضوا على  
قل لعبادي الذين امنوا ليقيموا الصلاة قل لعبادي الذين امنوا ليقيموا الصلاة  
قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وقوله لا تعجل به قبل ان يقرضك رب وفتحي فمعدن  
تنزل نصب خبرا ليقول ما لا انفع منه قال ابو حيان وجره بعد المجرى خبر  
مبدأ والقاسم بغيره قال الشاعر قل انما تأسف على ما كان منك بحزن بغير  
للشعر وهو اني جوارا لم يربها بالجر لئلا لا يربها بالجر لئلا لا يربها بالجر  
فعل الخبر يرب عليه اي ليقول او اسم فعل نوصفك الحديث بين الناس لان مفعلاه  
اللفظ بين الناس وتلك الكرمك وعليك زيد اجزا لك قال ابو حيان وقالت  
بغيره حاله الفعل الخبري لفظا الامر في معنى لا يفسد انا هو موقوف على السماع  
والشروع في القراءة او فعل خبرا ليقول ما لا يربها بالجر لئلا لا يربها بالجر  
الامر وان لا يفعل مقام الذي لم يربها بالجر لئلا لا يربها بالجر لئلا لا يربها بالجر  
الاستيناف لانك لو قدرته ان تحسن اليها احسن اليك لم يربها بالجر لئلا لا يربها بالجر  
مقتضى الاحسان لا يتوب عليه علة الاحسان وكذا لا يربها بالجر لئلا لا يربها بالجر  
تعدوان لا تقرب المسد يا لك فيتعين الرفع هذه امهات يستويها واكثرها من  
و يجوز انك اي الجزم فيها وسببها مما ترى ان معنى ما تقتضوا على  
انه يجوز على ردة وقبح قال ابو حيان وفيه مذهب اخر انه يجوز الجزم بعد فعل الصحيح  
لا يربها بالجر لئلا لا يربها بالجر لئلا لا يربها بالجر لئلا لا يربها بالجر  
الجرم في النقص وقال بعضهم يحذف الرفع ويجوز الجزم موقوف على اطلاق بغيره  
كلما نصب فيه بالفاء جزم ولم يستثنى النقص قال ابو حيان ولم يربها بالجر لئلا لا يربها بالجر  
ما اطلاق بغيره ان كلما نصب فيه بالفاء جزم ولم يستثنى النقص قال ابو حيان ولم يربها بالجر  
في النقص سماع من العرب وحسن جزم في النقص فقال ابن مالك في شرح الكافية هو  
الامر والامر سائرهما على نصبه مفعلا لطلبه معنى ان كان في الشرط محصورا  
المرم فاقول ان النقص من تعذر لفظه انما يطلبه قال وهذا مذهب الحليل  
وسببها مما ترى ان معنى ما تقتضوا على  
لما لا تقضي ردة وتعدو هذا المذهب فقال بعضهم هذه الاستيناف في الشرط نصب  
تكون الاستيناف ردة وما قبلها لا تقضي لطلبه معنى الشرط لا يربها بالجر لئلا لا يربها بالجر  
فلا فائدة في نصبه بغيره ردة ايضا انما هو محصور في الشرط فاقول ان  
يكون النقص حكمة ولا يربها بالجر لئلا لا يربها بالجر لئلا لا يربها بالجر

احسن

لا على شبه جواب بل على  
على الله لان الاول  
يجوز والهدا ذهب  
الا فحسب ما انتهى للا  
يجوز الجزم



ان يكون فعلا الشرط صار عن ادنا صيغ ولا يلزم ايضا ان يكونا مذكورين بل لو كان  
الجزء المحذوف فاجاز النصب كقوله ولا يد عن قومي من عجم ان كنت متقولا وبسبب  
عامر فعوله وبسبب عامرا وقع بين شرطه كورد وجزء المحذوف اي فلا يد عن قومي  
لانه ما قبله عليه وكذا الوقوع بعد ذلك بقدر تمام الشرح والجزء اجاز نصبه  
والاحسن جرته ويجوز رفعه ايضا استنباها قاله تعالى وان تدروا اني اقسم  
او تفتقروا بما يسبكم به الله فيفتقرن لينا قري مجرمين ونصبه ورفعهم ومثله قوله  
تعالى وان تحقرها وتوقوها الغدا فمخبركم فيكفر قري نكرا بالملأه واذا  
نصبه لفعل بعد فعل الجزاء عطفت فعلا اخر فذلك فيه ايضا الرفع والنصب  
والجزء محذوف ان تاني احسن اليك واذا ذكرت اكرم احاك فيجوز رفع اكرم استنبا  
ونصبه عطفا على لفظ ادورك وجرته عطفا على موضع لانه يجوز فيه ان يكون  
محذوفا قال ابو حنبلان وقد ذهب الثوريين الى انه يجوز النصب بعد افعاله انك  
مخو حسيبه شمتي فاشككته وذلك لان الفعل غير الحق فزيت من الغنى والحق  
به والنصب بعد قاله وقد اضطرب في هذه المسئلة ابن عصفور فاجاز في  
شرح القاريون وضعه في شرح الجلال الكبير قاله العبيد بن جواد ذلك وانه ذهب  
سبيويه قال وزاد بعض محاضرات النواصب النصب بعد العا والواو والنصب  
بعد ما بعد جواب القسم لانه فيه واجب وجوابه جواب الشرط فاجاز فيه مجاز فيه  
هو قسم ليقوم فيجوز زيد وليقوس منضربه قاله هذا الداهية ولم يذكر سبيويه  
القسم قياس قوله في الشرط يقتضيه على ضعفه قال ابو حنبلان وما ذهب اليه  
هذا الداهية يجوز لانه لم يشع من كلام العرب على كثره اما قسم على الستم  
بل المشوع انك اذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فاجاز في  
الجواب مجاز في العطف انني وزاد ابن مالك من مواضع النصب بعد العا والواو  
النصب بعد ما بعد خبر ما كذا ان ابن عامر اذا قضى من فاما يقول له كن فكل  
بالنصب على اية وهذا نادرا يكاد يعبر على سبيل المنة ضرورة الشعر وغيره فعل  
الجنة من جواب الامر ويكون وان لم يكن امرية الحقيقية لكنه على صورة فعل ماض  
لان كانا حصرا لا محض انت اما تانيها فتعد لنا مجز النصب الا في ضرورة الشعر  
وكذا النصب الفعل الخبري الثابت الحالى لزيادة الشرط قال سبيويه وقد يجوز النصب  
في الواجب في اضطراب الشعر ونصبه في الاضطراب من حيث ان نصب في غير الواجب  
ان فعله ان القاملة وانشر على ذلك قوله سائر ترك مترد بين شيم راجع  
فاسترجعا قاله ابن مالك ويجوز في الشعر بلا الضام قبلنا في الرفع والجر سماعا  
عن العرب قاله ابنه نقول العرب ربطت الشعر لا تنقلت واذا نعتا بعد ما يندر  
على القرآن العرب ترفع هذا وتجرته قاله وانما جزم من تانله ان لم اربطه فجز  
على التاويل قاله ابو حنبلان وما ادعياه ولم يحكي فيه خلافا لاجل الحاصل  
رستويه وسائر البصريين وفي شرح الجلال الصغير ابن عصفور اجاز ان يكون

ابن  
الكرمه

ان النصب لا يجوز اطلاقا من المنطوق فيصير له دلالة على ذلك التي بعد ان لم يكن له  
دلالة عليه مع اضافة مذكوله الماضل فاذا اقلعت ياتى ان قد خست على حرف  
وقلت على قد لوها من اسم فصار له دلالة على ان لا يكون له معنى ان  
وه دلالة حقيقية ومعنى مذكوله المحض لعاقل واما هنا فتقول ان كرمك يكون  
فيه تقدير اني معنى ان تاتى فتصنف معنى ان ومعنى لفعل المحض فاذ ذلك معنى  
مركبة قلت على معناها الماضل لطلب وهو دلالة الحقيقية ولا وجد في لسان  
القرية نصيب لمعنيين ان يكون النصب معنى واحد ومثله انك تنصرت معقلا وحدها  
ما ز فعل الطلب ليس قايلا لتقص معقلا لست اذنا من حيث فعل الطلب ثم معنى  
مذكوله من الطلب ان تقصص معناها ان يكون الفعل خبرا ولا يكون المثل الواحد  
وحذ انتم ومن قال بالنصب ان حرف وذهب الغار في السرا في ان الجرم من  
المشاهير على جهة النصب بل على جهة انما ثابت متناهية الشرط بمعنى ان حدثت جلة الشوا  
واشتب هذه متناهية الفعل ونظيره قوله من تباركنا فان ضربنا ناي عن ضرب  
فذهب زيد لا انتم المقتدر معنى فعل الامر بل ذلك على طريق التباينة وكذا زيد  
في الدار اية او تقع بالجار والمجوز ان تباركنا فان ضربنا ناي عن ضرب  
اذ انك لست انت ثابت الجازم بل التقصص لجازم من الجازم بطريق النصب جازم بل  
ولذا يقول الجازم في ضربنا انك انما لفظ اسم الشرط وهذا ما صح ابن عصفور  
اكثر المتأخرين الى انه يجوز بشرط متقد رتبة هذه الاشياء لانه ما قبل وما بعد عليه  
والتقدير مثلا اني انما تاني اكرمك قال ابو حنبلان وهذا الذي تخشاه وما عاين  
الى النصب وما الى التباينة قاله وقد حكى بعض محاضراته ههنا ايضا وهو ان جزم  
بلا ضرورة فاذا قال الماضل نصب خبره فعليه نصب خبره قاله هذا السري لان  
ما اضطرب في مواضع الجزم الماضل كثير وزعم القاريون ان الجازم ان يقولوا قوله  
تعالى قل لعيادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ويشبه سنن لوقوعه نرفع اقول  
سواء القول **مسئلة** قد تضمنت بعد داود وفا قبل واو قبل ومن شرطه ان  
او نية ما قال سبيويه وبعد فعل مكان قبل وقسم قبل وخصر يانا فان كان با او  
نيتا خاليا من الشرط ضرورة ووقع معنى بلا ضام بل وجوز ان يكون في وان قال  
اجزله اختيارا ويثبت معطوف على منصوب بعد جزم **مسئلة** نصبه لفعل باخار  
ان وجوز ان اذ وقع بين شرطه خبر بعد العا والواو وزاد بعضهم بعد او زاد  
انكوفيون بعد ثم لما حسن التثنية في الجزم مثاله ان تاتى فتحدثت احسن اليك  
ومن ياتى ويحدثت احسن اليه وان تزي او تحسن الي احسن اليك وقري وسبح  
منسوبة منها جل الى الله ورسوله لم يدره الموت فقد وقع اخر على الله بالنصب  
لان التثنية في الجزم احسن من الضم اذا كان يكون على المعطوف وهو الفعل  
الماضي والنصب يكونا لفظيه على تقدير المصدرا الجزم من الفعل السابق وهو  
بين شرطه وجرهما حسن قول التثنية بين مجز وبى اذ اشارة شرط لانه لا فرق في ذلك

النائب

المثبت

نعم



الجزء

فجعل

جزءه جوابا للفعل الواجب اذا كان سببا للجزء وتكون يدان المميز لا يقطع اللص  
 وهذا عندنا واجب رفعة ولا يجوز ان يكون في كتاب سيبويه سائلا لغيره الخليل  
 عن ان المميز لا يقطع اللص قال الخليل هذا خطأ يكون الخليل انما هو يكون الكلام  
 اما في غير واجب الامان فيضطر الشارح ولا يعلم هذا جلقا للفعل لثبته **سبيل**  
 لضمهما لا ينفذ لانه في ما لم ينفذ بل لا فيجب اطلاقها وقال الكوفي في الناحية  
 وقال فعلت قينا متا متا من ان كان كيسان قد ران اوكي وفقرها لغة وتعدا طق  
 فعل على اسم صحيح او اذا وقع او اذ لا يحذف سوى ما سألنا من وزاها قياس  
 في الموضع وقيل يجوز ولا نصب **ش** الحال الثاني ما ينفذ فيه جوارا وذلك في  
 موضعين **أما** بعد لام الجر غير المحذورة في حيث لا يكون في الفعل منضوت بعد  
 هذه اللام بان مضرة ويجوز ان يكونا معا حيث لان اكرمك وتسمى هذه اللام لافترق  
 بين انما للشيء كما ان في النسب ينفذون اذا كانت حارة وتكون ناصية بغير ان ولا  
 ينفذون بذلك اذ في لغة رقيقة كما يكون للنصب باصا ران وان كان يجوز  
 ان ينفذ في لغة رقيقة حيث لا يكون كما ان في لغة رقيقة انما ران في غير هذا  
 الموضع عمل هذه اعلية وانما نصب افعارا ان فخرم ان يكون المنضوت ان وزعم ان  
 الحذف بن كيسان والسيراف ان يجوز ان يكون الفعل ان ويجوز ان يكون في محلها على  
 ذلك ما ذكرناه من ان العرب اظهرت بعد هذا ان تارة وتارة وزعم اهل الكوفة  
 ان النصب في الفعل هذه اللام نفسها كان محوذا لك في لام الجود المتقدمة وان  
 ما ظهر بعد هذا ان في مؤنوك لها وليست لام جر ان في لغة رقيقة المتقدمة ان  
 تنقل على معنى في فاذا رايت في مع اللام فالنصب للام وتكون واذا التردد  
 في فالعمل لها وزعم فعلت ان اللام بنفسها نصب الفعل كما قال الكوفيون  
 اما ان قال لغيا متا ان قال ابو حيان وذلك ما طرأ له قد ثبت كونها  
 مرعوفة الجر ومما لا يستعمل في الابع الاستاذ ان اقترن الفعل بل بعد اللام  
 فعين الما طرأ ان قوله تعالى ان لا يعلم اهل الكتاب قال ابو حيان وسواك  
 ما نافية او زائدة ولا يجوز ان لا يعلم اهل الكتاب المنضوب لانها وانما ما  
 ذلك لانها حرف جر ما قد فصل بين الجار والمجرور في فضح الاعلام نحو عصيت  
 ما في وجبت بل زائدة يلزم اذ ان اظمارا ان يقع الفصل بين الما والمجرور  
 قالوا جبت بيلا فمضت كان في ذلك قلق في العطف ونحو في المفقوت فتجيبون  
 باظهار ان حكمه ان في الغيرة فتجيبون لانه في الموضع الثاني بعد عطف بالواو  
 والعاو لم واو في اسم صحيح كقوله **للبشر عبادة** وتقر عين **أجب** اليك  
 الشوق وقوله **ولا** توقع معتر فارضيه **ما** لتدثر اربا على رب وقوله  
 انا وقتل سائلا لم افعلة **ما** لتدثر غير ما عافت البند وقوله تعالى اوجبا  
 او زورا حجاب او يرسل وسئل الما من المضرة وغيره كقوله **ولو** ارجا ان يرد  
 اعرة **وال** سيع او اسوك علمنا **وا** حذرنا الصبح من ان يطفئ على الصبح المقام

سنة

فانه يجب فيه اضرارا لا تقدم وما ينصب انه محذوفة في غير المواضع المذكورة في لا  
 نادرا **وذهب** جماعة الى انه يجوز مدحها في غير المواضع المذكورة ثم اختلف بقول  
 وذهب اكثرهم الى انه يجب منع الفعل اذا حذفت وقبله ابو الحسن ومما يند قوله  
 انما انما الزاوي احصا لغوي يرتدان احصا قيل ومنه قوله تعالى او فخرنا  
 تاردين اعيد اي ان اعيد ورجعه ان العاقل ان يقع غاملا وحذفت ربح الما  
 لان لفظة الما الناصح **وذهب** ابو العباس الى انه اذا حذفت ان بقى علمنا قال  
 لان الما لم يزل الفعل كما يرب واكثر القوامل والسند عليه ما روي في البيت  
 السابق احصا بالنصب وقوله **وهم** رجال يستعواي **فلم** احد شديقا اليه غير  
 يعادله وقوله **ومنهم** من لم ينفذ ما كدت افعله **ومك** من كلامهم هذا اللص  
 قبل ما حذرك وتمره جمرها وقرا الحسن تاردين اعيد وقرا المخرج ويسفك لهما  
 واختلف النحاة في القياس في ما سأل من ذلك فذهب الكوفيون وبغير البصريين  
 الى القياس عليه قال ابو حيان **والصحيح** وقصره على السماع لانه لم يرد في الما  
 ذكرناه **و** يجوز فلا ينبغي ان يجعل ذلك قانونا كليما يقيما عليه ويجوز ان يحدف  
 واخر ان الفعل منصوبا وما تروعا وفتنصره ذلك على مورد السماع **ص** خاصة  
 زدان **و** ليست المحققة وما ينبغي غير توكيد على الما فاما بعد ما وصر  
**و** لو زعمها ابن عصفور رانطة وسبويه في قول سوطية **ابو حيان** حقة ليدور  
 بعد ذلك وقاسه الكوفيون لان الجر اذا او منكرة وانكرها الكوفية **بين**  
 في الاول معنى قوله **ما** لفظة قبل او لفظة عارضة من جارا فان ولها مضارع سبت  
 كما رفعة ونصبه ارفع ما جاز او المجرم قال الكوفيون **والصحيح** وشروطه قبل **و** ما  
 قبل وبمعنى بيلا **اذ** مع الماض قبل والمضارع **ش** لما انفقوا اعلام وادكام  
 ان لما صفة المضارع وكان لفظها مشتركا بين المصدرية والزائدة والتفسيرية  
 وغير ذلك على ما ذهب اليه بعضهم ثم الكلام وختم الباب بذكر كيفية مواضعها وهي  
**سنة** **أما** الزائدة وان الزائدة حرف تثنى في سبب من الزائدة والموزن يقطع  
 وذهب بعضهم الى انها معا المنقاة حقتت فصارت توكيد قال ابو حيان **و** ما يند  
 عندنا غير التاكيد وزعم المحذرون انه يجر مع اخا **و** التوكيد معقول في قوله  
 تعالى **وما** جاء قد شلتا لوطا سميهم دخلت ان في هذه المقدمة ولم يدخل في قصة  
 ابراهيم في قوله **وما** جاء قد شلتا ابراهيم بالبشرى قانوا سلا شائينها وقا كيدنا  
 ان الاستاذة كانت تعقب اليه في قوله **للافضالة** **واللزم** هو ذلك في قصة  
 ابراهيم **اذ** ليس جوابا فيه كلام **ول** قال الاستاذ ابراهيم دخلت منبهة على السبب  
 وان الاستاذة كانت على الجرح بها قد يكون للسبب في قولك جيتان تعصب اليك  
 قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه لا تعرف كبرها الحقين وتوقع زيدا وما بعد  
 لما كالاته وبين القسم **و** كقولك **اما** والله ان لو كنت مراه وزعم ابن عصفور في الما  
 انما عرف تريبا حيلة السمع بحالة السمع عليه **والذي** نفس عليه سيبويه انما زائدة



ووضعت في موضع اخر على انما بمنزلة ما التزم الموطنة وقال ابو حنيفة الذي يذهب  
 اليه في ان هذه غير هذه المدة اصبحت الثلاثة واما الحقيقة من التفتيلة والربط  
 وصلحت بل كقولهم تعالى وان لو استقنوا ولقد بعنا انما اذ اقبل اقسام ان لو كان كذا  
 كذا حقا اقسام ان لو كان كذا وكان كذا ويكون الفعل نفسه قد وصل اليها على انما  
 حرف اجماعي اقسام على ان لو كان فصلا حجة ان المدة قد فعل على انما حقا وشراد  
 شدوا لا بعدك وقاسه الكوفيون نحو حيث يكون ان كرمك قالوا ولا موضع لان ما  
 تولد للام كما انما يكون في كذا لان الجمل كقولهم ويوما يواحبنا بوجهه تقسم كان طيبة  
 بعلوان وادق السلم وتعد اذ كثره فاعلمه صفا ان كانه تعالج يد في حبة  
 الما عا من الموضع الثاني انما يصير انما البصريون وانما الكوفيون فكون ذلك من انما  
 وهو عندهم الناصبة للفعل قال ابو حنيفة وليس لك تصحيح لانها غير متعقبة الى ما  
 قبلها ولا يصح ان تكون المصدرية لانها اولي في بقية والكل على من هذا البصريين  
 فتشعر ان في التصدير شيء ياتي لكن لغا وقفا ان انما لم تصل على مفرد لا يقال  
 مررت برجل ان صاح وكانها انما عليها ما كان لها من الجملة وهي في هذا غير متعقبة  
 بالفعل بل يكون مشتق للجملة الماضية والفعلية نحو كتبت اليه ان افعل وارسل اليه  
 ان ما انت منه وادوا ان تلك الحجة والاولى التصدير سلطان **الاول** ان يكون  
 مشتق لما يتقدم من الفعل او يجهله لا لقول من يصرح به او يمدح او يفعل متا ولا  
 بمعنى القول فان صرح بالفعل خلصت الجملة للحكمة دون ان وكذلك ان كانا القول  
 متويا او تقدم فعل ما وله كنهه اذا لم يتيا قل كانت ان واخلت للتسوية بخلاف الصريح  
 والمفرد فانها تسمى بغيره ان وذكر ابن عصفور في شرح الجمل الصغيرة ان ثانيا تسمى  
 بعد صريح القول وفي البسيط اختلف في تفسير صريح القول فاجاز بعضهم وجعل عليه  
 قوله تعالى ما قلت لهم الا ما ارزوني ان اعبدوا الله ومنع من منع في الصريح تسمية  
 في الصريح كقولك كتبت اليه ان ثم الشرط **الثاني** ان لا يتعلق بالاول لفظا فلا  
 يكون معمولا ولا سميته على غيرها ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى واخره قوامهم  
 ان الحديث ما بنا واقعه خبر المتبدا ولا في قولهم كتبت اليه بان ثم لانها معمولا بحرف  
 الجر فان لم يات بحرف الجر جاز فيها الوجهان وان وله ان الصالحة للتفسير بطريق  
 مثبت نحو اوحييت اليه ان تفصل كان فيه الرفع على انما حروف تفسيرية النصب على انما  
 تصديرية او متعقبة نحو ارزوني اليه ان لا تفصل كان فيه الامران لما ذكرنا والجزء ايضا  
 على انما ويكون ان فيه تفسير الموضع **الثالث** الشرط بمعنى ان من انما الاولين  
 والماضي واستدلوا بقوله **القضيب** ان اذا فقتبته حرا منها ثا ولم تقضها  
 لغسل ابن حازم قالوا الصوة وقوع ان ثم مقبها وان تكون الناصبة لانهما انفصل  
 من الفعل او الحقة بانه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك وقال الخليل في  
 في الناصبة وقال المتبحر هي الحقيقة من التفتيلة على تقدير انقضض حاله  
 اذا نام صدق الجار وخلف **الرابع** انما اشتبه بعضهم وخرج عليه قل ان المدة

الله ان يوقا حمداي لا يوق في انما الجهور **الخامس** بمعنى ليللا اشتبه بعضهم وخرج  
 عليه بينكم ان نضاحا اي ليللا انضدوا قال ابو حنيفة والصحيح المنع وتاريل  
 الامة كراهية ان تضلوا **السادس** بمعنى انما اشتبه بعضهم مع الفصل الما في قبل ومع  
 الفعل المضارع وصل منه قوله تعالى بل عمن ان جاءهم منكم منكم وقوله تعالى  
 ان لا تنزلوا الله زيكم اي اذ انتم قال ابو حنيفة وهذا ليس بلي في انما في الميتين  
 صدقت في التقدير بل عمن ان جاءهم وكذلك يخرجون الرسول واما ان يترسوا  
 باسمكم وقد انفصل في شرح الكتاب الثاني من كتابنا جامع الجوامع وهذا القدر  
 الى هنا نصف الكتاب واعلم اني لما شرعت في شرحه كنت بديان اولا بشرح النصف الثاني  
 فكنت متعذرا في الكتاب الثالث الى انك تسمع انك تسمع على طريقة المنح ثم تبالي اني غير  
 الا سواب شرحت من ذلك على النقط المتقدمة وكان في بيتي الاستمرار على هذه الطريقة  
 الى اخر الكتاب والاعمال القطعة التي كتبها او لا مخرجة من لما ضاق الرمان من ذلك  
 اقتبعت هناك كل قطعة على حكمها ونصبت هذه القطعة الى ذلك ورسلت اليها  
 ولا يصح كون الشرح على استلويين بصفه بلانج ونصفه منروج وفقد ان شانه **هناك**  
**الكتاب الثالث في الجوامع وما حل عليها وهي الجوامع**  
 وما يشعها من كراوات الشرط غير الحارمة وما استظهر اليه من ذكر بقية حروف  
 الفان المرتبة على حروف العجم واهرها نوزا التوكيد وعقب بخاتمة في التتبع الجوامع  
 بحرف او اضافته الى ثالث لها ومرداة التبعية فورد اي المختصر بروج عند الجهور  
 كما سياتي فان قلت الجوامع اضافية ايضا رايه وهو مروج قلت نعم ولكن  
 المراد الجوامع مسيما او فدا على رايه يتوهم من ان الجوامع المضاف وكل رايها  
 مالم ان الحرف المفرد لا جوار سواء الحروف اي هذا بعض حروف الجوامع مسيما الكون  
 حروف المضافة لانها نصف الفعل الالهام اي توصله اليه وتزبط به وحروف  
 الصفات لانها تحذف منه في الاسم فقولك جالست في الدار وت في على ان الدار  
 للعبوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من مكران واغا عالت لما تقدم من  
 اخضا منها ما دخلت عليه فاشبهت الفعل ولم تعمل دفعا لانه اعرابا لعمد ومذو  
 نقله ولا يصح انما محل مدحها نصيب بدل الارجوع اليه في الضرورة ولا نصيب  
 لا محتمل انما بفعل دخل الحرف لاضافة معناه الى الاسم كما في ماضيا لا زيدا  
 فتعني علما انما الى له معان فيكون لا تناسا الغاية مطلقا اي زمانا غير انما  
 الصيام الى الليل ومكانا محورا الحيد الحرام الى المحيد الموقض قال الرضي وتسمى  
 قوام انما الغاية وانما وقفا زمانا بينا ومدة لها قال ابن مالك في التسهيل  
 والتمهيد قال في شرحه وهو البنية لفاعلية مبرورها بعد ما يفيد جبا او بعثا  
 من فعل تعيب او اسم لنقضيل محذوف ليعني انما قال ويقع في اي اطلاقية لقوله  
 تعالى ليعنكم اي يور القيمة اليه وذكره جماعة في قوله ولا تتركوا بالوعيد كما في

الكتاب الثالث  
 في الجوامع

في الجوامع  
 في الجوامع

وصية به قال ابن مالك  
 لا يمتنع في الفعل الى  
 الاسم وقال الرضي  
 لانها تقول اعراب الى  
 لما قيل مرفوعة النصب  
 وحروف النصب وكذا  
 قال الرضي



الى الثالث به طلق القادر جوب قال ومعنى الامر هو الامر الذي اياه لك وقيل  
منه انما الغاية اي منه الملك وقال الكوفي وطائفة من المصريين وقيل  
اي المعية وذلك اذا ضمت شيئا الى امرين الحكم به او عليه او التعلق كقوله  
تعالى من انصاري الى الله وقوله وايدكم الى المرافقة وقوله الذود الى الذود  
اي لا يجوز ان يزيده ما لا يربطه زيد قال قال الرضي والحقيق ان الى هذين  
للاستغناء فتقوله الى المرافقة اي تضاعف اليها والذود الى الذود اي مضاعفة الى  
الذود وقاد يفر وما ورد من ذلك فلو قلنا على تقدير لفاعل وابقا الى على اصلها  
والعنى في قوله من انصاري الى الله من يصف بصفته انصره الله والحينيذ بلغ  
منع لانك لو قلت من ينصرف مع فلا فلا يكون لعلنا وخذ ينصرف وتقبل  
التقدير من ينصرف حال كونه احيى الى الله ومعنى من كونه يقول وقد عالت بالكون  
فوقها التيق فلا يزوي الى ابن امر الى من ومعنى عند كونه امر لا يستل الى التيق  
وذكره اشى الى من الرضي السلسل اياه شمر عدي له وشل ابن مالك وانها  
من العنى ونازع ابن الرضا من يمانية بقدر ان التعلقة بما ينهم حبسا او بعضا  
من فعل تعجب او تقصير معناها التنيين فيل هذا يكون الى في البيت بينه لعل  
مجردوها قسما امر واجاب شيخنا الامام الشى بان تلك شرطها كون التعجب  
والتقصير من فعل الحب والبغض وهما متعلقان بتقصير من الشهوة قال السلسل  
الحسن المحقق ومعنى الباعث هو اذ خلوا الى شيئا طينهم اي شيئا طينهم وقال العزاه  
وتكون رابعة للتوكيد كقوله تعالى اخذت من الناس توبى اليهم بنوع الواو توبى  
وتعبر فربما على نصيب توبى معنى توبى او على ان الاصل توبى بالكسر فقلت الكثرة  
فتعبر والتيا التيا قيل في ناصية ناصاة وذكره ابن مالك قال ابن هشام وفيه  
نظر من شطط هذه اللغة تحرك الياء الاصل واجاب ابن الصايغ بان اصل  
هذه الياء الحركة وسكونها عارض للاستعانة بالاباء المسورة مطلقا وقيل دفع  
عن الظاهر فيقال يزيد قال ابو حيان دكاه ابو النخعي عن بعضهم للاصاق وقال  
ابو لؤق قال في شرح اللب وموتلق احد العنيتين بالآخر قال ابو حيان قال السلسل  
امعنا ما هو نوعان احدهما التيا التي تصل الفعل الى المفعول المار بها حتى سقطت  
بمعز وترت يزيد قال في المصاق في مرت يزيد سجا لما المصاق لمورمكا  
يتمم زيد حبل لانه ملتصق بزيد والمرا الى التي تدخل على المفعول المتب  
بمعز اذا كانت متباعدة مباشرة الفعل للمفعول هو امسك بزيد الاصل امسك  
زيد فاذا خلوا التيا لتعملوا ان امسك اياه لان مباشرة منك له بخلاف محق  
امسك زيد دون التيا فانه يعلق على التبع من المصاق بوجه من غير مباشرة  
فيل والمصاق معنى طيارف التيا ولهذا لم يذكرها سيبويه معنى عن زاده  
عن التعدي وتسمى التيا ايضا وهي لما قبلت للمرة في نصرا لفاعل مفعولا  
واكثر ما تعدي الفعل الفاعل فتقول في ذهب زيد ذهب زيد وذهب زيد

ذهب انه خورم وقد يكون مع التعدي نحو دفع الله الناس بعضهم ببعض صككت  
الحجر بالحج والاصل دفع بعض الناس بعضا وصكك الحجر بالحج والسيبة والمسما  
مع شيئا ابن مالك في المفعول والبرهان في المعنى والسيبة بالاحالة  
على الة الفعل نحو كسبت بالقلم وتسل الاولي نحو طلمتم انتم كما بالاحالة  
وقال الرضا السببية فرع الاستعانة ولذا انتصر عليها اعني الاستعانة بغيرها  
في الاستعانة الكبرى وحذف السببية وعكس في السبيل فانتصر على السببية وقال  
في شرحه ما العينية هي الدخلة على صالح للاستعانة به عن فاعل مفعولا محاذ  
نحو فخرج من العراق فلو قصد اسناد المخرج الى الما وقيل انزل ما اخرج من  
البرهان رقا الصح وحسن لكنه محاذو الاخر حقيقة ومنه كسبت بالقلم وقطع بالسيك  
فانه يعنى ان يقال كسب القلم وقطع السكين والعزوين يعزوين عن هذه الباشا المحالة  
وانت على ذلك التعيين بالسببية مراحيل المفعول المضمومة الى الله تعالى وان  
استعمال السببية فيها يجوز استعمال الاستعانة فيها يجوز انتهى وقال ابو حيان  
ما ذهب اليه ابن مالك من ان الاستعانة بدرجة في تيا السببية قول الزد به  
وامعنا ما فرقا بين تيا السببية وتيا الاستعانة فقاوا تيا السببية بما التي تدخل  
على سبب الفعل نحو ان ذيد بالحب وبالرجوع وحجت بتوفيق الله وتيا الاستعانة هي  
التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ونفعوله الذي هو الة نحو كسبت بالقلم  
ومعز الباب بالعدور ورث القلم بالسكين وحضت الما برجل الا يصح جعل القلم  
سببا للكتابة ولا العدور سببا للكتابة ولا السكين سببا للبري ولا الرجل  
سببا للمفوض بل السبب عن هذا والظرفية وهي التي تحين موضعها في موضع كرامة  
تيدروا حينها لم يسمي والناحية وهي لا قاله ابن مالك التي تحين موضعها مع ومعنى  
عنها وعز محورها الحال عن ابط سلام اي مع سلام سلمهاكم الرسول بالحق اي  
اي مع الحق ومحققا خرج محمدا بنك اي مع حده وخامدا وهذه المعاني الخمسة تجامع  
المالقات لا نقالة ابو حيان عن المصاحب وضم اليها تيا القسم ولذا ذكرتها في تيا  
بخلاف وصنيع التسهيل والغاية نحو قد احسن لي ابي وكذا الدية وهو التي  
يحسن موضعها بولد والتعجب وهي التي تحين موضعها على الصحيح فمعنا  
الاول قول عمر كملت ما ليرت ان لي بها الدنيا اي تديها وقول الخاسي فليتب لي  
بهم قوما اذا ركبوا شوا لها عاذا فرسانا وركباننا ومثال الثاني قوله  
تعالى غنيا يثني بها عباد الله اي منها وقوله شربن بما الهج وقول الما شرب  
التزيب يبرونما المشرح وهذا المعنى انتم الكوفيين والاصح والفار  
والعنى وابرنا لك والاول المتأخرون وانكوما جماعة وقالوا في امثلة  
الاولى تيا السببية والاولى امثلة الثاني بان ليرت وشربن وشربن معنى  
يروي ومعه وقيل المعنى يشربها الخ لا نقول شربت الما بالاعتلال انهم  
ولو كانت تيا التبعيض لصح زيدا بالتمور زيد من التمور وقبضت بالتمور اي

ومعنى





ابن العزّام قال ابن مالك في التعليل والتعليل قال في شرحه وفي التي يحسن  
موضعها اللام غالباً نحو بطل من الذين هادوا ان الملا ياترون بك قال واخرت  
يقول غالباً من قول العرب علفت لفلان اذا غصبت من اجله ونحو عصب  
به اذا غصبت من اجله وموتيت قال ابو حيان ولم يذكر احداً بنا هذا المعنى الا  
التعليل والتعليل عند من نحو واحد قال وقد دل لذلك المعنى الذي سمي به  
بالسبب مروي في باب التعليل من ان يتصل ان ينسب الفعل لما دخل عليه التعليل  
كما يصح ذلك في باب السبب منقول من ان يتصل ان ينسب الفعل لما دخل عليه التعليل  
فالباب فيه ظرفية اي ياترون فيك اي يتكاثرون في انك لا يحل القتل انهم وهذا  
مواضي قال ايضا والقابلة قال وفي الدالة على المعواض والامان قال وقد  
سئلت العوض نحو استربت الفرس بالف وكافات الاحسان بقتلهم والظواهر انها  
واحدة بين ما المتبادر قال الكونية ومعنى على اي الاستغلا وخبره ابن مالك  
مخوضاً ان تاسه لبقطار روده النك ايه عليه بدليل انما استكم على اخيه واذا  
مروا به يتفكرون اي عليهم بدليل وانكم تعلمون عليهم ادب يقول الثعلبان براه  
بدليل ثامه لقد دللنا على الغالب قالوا ومعنى عن وفي اختصاصها بالسؤال  
خلافاً لقبول تحقيقه وظاهر كلام ابن حيان ان الكونية حكم عليه كقول تعالى  
فقال له خبيث بدليل ياتون عن ابيكم وقول علقته فان تساوى بالساقين  
بصيرة بادوا النساء طيب وقيل لم وعليه ابن مالك نحو سعى نورهم من ايديهم  
وبما ياتهم تسقى ساء بالعام والبقية انكروا هذا المعنى واووا الامة  
والبيت على ان الحق اسيل بسببه ضيئة وسبب النساء لعلوا خالفوا المفضلين  
السؤال معقولاً معنا والاهتمام قالوا ولو كانت الباقية عن لجازا طهره  
رسقته بعبية نريد عن جوع رفق عيه قال ابن هشام في النادر في قوله بعد  
من انجروا بل بالمواساة عنه ولا يقتضي قولك سالت بسببه ان الجور والسؤال  
عنه وقال ابن هشام المحذور ومعنى لكاف دالة على المعنى حيث يراد التيسر  
مخولقت بربك المسد ورايت به القمري لقيت لمقاي اياه المسد اي شبه  
ابو حيان والصحيح انها للسبب اي بسبب لقائه وسبب رؤيته وترا  
توكيد ان مواضع ستة وهي الفاعل والفعل والسبب والمجرور والمفعول  
وهي مذكورة في محالها ومن عرفت راياً انما تنزل في المجرور كقوله  
فاصبح يسألني عن باب قال ابن مالك ونزاد عوضاً وسأله بقوله ولا  
يوأتيك في ما ناب من حدث الماخوفة فانظر من شق قال واذا شق  
فراذ الباقيل من عوضاً ودكاه ايضا في عن رعل وأسد قوله اقبح ان  
انها عامتها فلا التي عزين حبسك تنزع اي هذا هو الذي يخرج حبسك  
تنزع فخذني على ذادها لغة التي عوضاً وقول المرفان الكرم وابتكرا  
ان لم تجد نوماً على شربة كل اي ان لم تجد شربة على عليه فخذني عليه واذا غل قبل

عز ما بعد

من عرفنا وقاسه في الاديان واللام ومن فقال في الشرح يجوز عندي ان يقال  
 بيتهم المأتملة نسق اللام والي وفي قيا سنا على عن وعلى والبا فقال عرفت  
 من عجت منه ومن قلت له ومن اوتى اليه ومن رغب فيه لم يزد من وزيد  
 ما قبلها عوضا وزد ابو حيان اي العوض بانواعه فقال في الامنيات المستند  
 بظاهره يتعين فيما التاويل المذكور لاحتماله ان يكون الكلام من عنده قوله فانظر  
 اي فانظر لثبوتك ولما تقدم ما سلايو اليه اما خوفا استدرجك على نفسه  
 فاستدبر على سبيل الما ذكر على نفسه حيث قرر وجود اخرى ففقال من شق اي لا  
 احده فاما بان من متعلقه شق وكذا البيت الما قبل فاما الكلام عند قوله  
 ان لم يجد وما اياه اذ الم يجد مما يستعين به اعلم بنفسه ثم قال على من يتكلم ومن  
 استهتاه اي لا احد يتكلم عليه فعلى متعلقه يتكلم ولم يؤول البيت الثاني وقال  
 في التيسر هذا الذي اجازته قياسا لم يثبت الما قبل الذي يقاس عليه الما تولى الي  
 ما ذكرناه من التاويل فيما استدل به ولو كانت لا محتمل التاويل لما تضمن المشدود  
 والندور والغير من الما قبل حيث يقاس عليها وسالمتك لها قال وقد تضمن  
 سيتونه على ان عن على ما يرد ان لا عوضا ولا غير عوض حتى كالي في اثنا الغاية لكن  
 ال امكن فيها ولذا لك ما للثبوت اشي الما قبل انما تقيد تقضى فعلى شي فاما  
 ولذا يجوز كتبت خروجه وانا حتى عرفت ويجوز كتبت لا زيد وانا الى مرد اثم  
 غايته لا في مضمون انما ليك واليك والثاني انما لا تقابل الما قبل متعلقا  
 في الغاية فلا يقال سرتنا له صر حتى الكوفة لا يقال اي الكوفة والثالث  
 انما لا تقابل اخر الاخر فخر اخر كالتك حتى راسها قال الما كذا ولا يقابل  
 اي اتصاله نحو سلام فخر حتى مطلع السر ولا يجوز سرت حتى نصف الليل بخلاف الي  
 الما كذا قول السرا في جماعة انما لا تجر الما اخر فقط دون الفصل به قال  
 الرضى ويورد به بالاية خلافا لايضا لك اذ قال في التصيل وشرحه والنز  
 الرخصي كوز مجرورها اخر جز او لما في اخر جز ولو غير لازم بدليل قوله عتبت  
 ليلة فانزلت حتى نصفها راجيا فعدت يورسا قال ابو حيان وما نقله  
 بقوله امما وما استدل به حجة فيملا لم يتقدم حتى ما يكون ما بعد ها  
 جزا لثانية الجملة المعنية المعامل فيها بحيث قلبنا البيت نظريا مثل به امما  
 ولوضح فقال ما زلت راجيا وصلها تلك الليلة حتى نصفها لان ذلك حجة  
 على الرخصي وتحت نقول اذ لم يتقدم في الجملة المعنية بحجة ما يصح ان يكون  
 ما بعد ها اخر جزا فان تدخل على ما ليس ولا يقابل وكذا قال ابن  
 همام في المعنى على ان ابن سائلك حزم باشتراط ذلك في شرح الكافية والاربع  
 انما لا تجر الما خلافا خلافا مستند الكوفة في تجزيمها الما المضمرة لثب  
 نحو قوله فلا والله لا يلقى فاش في حقك بانك زياد والمجوز قالوا  
 انه ضرورة قال ابو حيان وما حازرها المضاة عليها على المضاة المضاة



كلها قال ولا ينبغي لقياس على حكاك في هذا البيت فيقال ذلك في سائر النماير  
قال وانتم في اللغة في حكاك كحكاك افهمه ولا ادري ما عني هنا بخلاف قلند  
هذه البيت تضمنت انتي ومنك ابن همام في المعنى بقوله انت حكاك تقصد كل  
في ترجمتك انتا لم تحب قال واختلفت في علة النع فتقبلت بان مجزوها لا  
يكون اما فعلا لما قبلها او كعضدته فلم يكن عودا فيل المعنى على الكل قال ويرد  
انه قد يكون ضمير خاضع كانه البيت فلا يعود على ما تقدمه وان قد يكون ضمير غائبا  
غائبا على ما تقدمه على كل قول في ذلك وتبينت القوم خفاء وقيل العلة خفية التنا  
بالفاظفة فاما تدخل عليه على الجمع قال ويرد انها لو دخلت عليه لقبلت في اللغة  
قائما حتى انت واكرمتم حتى اياك بالفضل لان الضمير اتصل بالفاعل وفي المحافظة  
حكاك بالفضل كما في البيت وحسب فلا التباسه قبل العلة انها لو دخلت عليه  
قلبت النماير لا لا الى وهي فرع عن اللفظ فتقبل ذلك والتماس في الرفع المثل  
قال شيئا لهما في السني اجوان لغة تسليم وطلان هذا اللام ان فرعية حتى عن  
الى الثاني في المعنى وذلك لوجهين احدهما ان لا تختل ما قبلها الى فيها لم في غيرها قال المثل  
السايطي قال سبويه استغفوا عن المضار في من يتوهم من ذلك وبها خاد في الى ان  
المعنى واحد لا استغفوا بتوك عن ودر ودرع اما لثما عني بدلها لثما عينا  
لغة الاولى نسيته والثاني هذلية قال ابن مالك قوله ان يستغفوا ليجنبه عن  
فكيتا لثما عني ان الله اتره هذه القران عينا واوله بلغة قرين فلا يفرق بين بلغة  
هذه بل وسع المعربة فاما الصلح ان يكون غايته لما قبلها واوجوا فيها الرفع على انها  
استدانة نحو الغيب حتى الحزب ليس زيد وجوز قوله الكسائي والفرق في الفعل انما الى  
نما كذا في الاسم فبعد ما خلة استية وما قبلها غير شريك لما قبلها في المعنى  
المعروف من زيد وتوكلت وحتى زيدا لوه مصرع وجوز قوله الكوفية وسع الكوفية  
الجر فيما اذا تلاك الاسم الذي كلفه ما فعله فاعلم في ضمير محضرت القوم حتى زيد حشرته  
وقالوا لوجز حتى يقال فضرته وجوزته المضربة فيها وجوزوا في الاول ايضا  
العطف والابتداء وسع الكل الجرم فيما اذا تلاك اسم مفرد محضرت القوم حتى زيد  
مضروب واوجوا لثما وجوز وما في العطف فيما اذا تلاك طرف او جزو نحو القوم  
عندك حتى زيد عندك والقوم في الدار حتى زيد في الدار وجملة اسمية وما قبلها  
شريك لما قبلها في المعنى محضرت القوم حتى زيد مضروب وجوزوا الجرم العطف  
اذا تلاك فعل فاعلم في ضمير ما قبل حتى محضرت القوم حتى زيد حشرته فان كان  
في ضمير وهو غير شريك فالاستدانة على المضار محضرت القوم حتى زيد حشرته  
احاه او اوجوا العطف فيما اذا قامت عليه قرينة محضرت القوم حتى زيد ايضا  
فانما تتركب في ارادة تكرار الفعل وهذا العطف فيطويه الى العطف فان قلت  
حزبت القوم حتى حشرته زيدا اميا وزعم القراء الجرمية ثبوتها عن الجملتين كما  
قرت الواو نيابة عن رب قال وربما اظهروا الى في بعض المواضع قالوا انا حتى

والعمل

اذا

البا حتى فعل شيئا فتدريا لعا حذرها كما جعلت في اللام لكي ويكون حتى حرف ابتداء  
اي حرفا مبتدئا لتدريج الحلال في مبتدأه وجنبت تاليه المبتدأ الاسمية كقول جرير  
فما رأت الفتل تج وماها بدولة حتى ما دجلة السكل وقول الفرزدق في حيا  
حتى كليب تستبي والمعلية المضارعة لفرقة فارغ وزلوا حتى يقولون ان مول  
والما ضية حتى فعلوا والمضد من مضطجوا ابتداء لثما حتى اذا بلغوا الفلاح  
خلدوا لثما ما لك في لثما انها جارة قبل الفعل الما في باضار ان لغزها على ناد  
المضد قال ابو حيان وقد روي في ذلك وقال ابن همام اعرف له في ذلك سديا  
وفيها نكاح باضار من غير حذرها وخلافه وللاضار في الحسن في لثما انها جارة  
قبل اذا وان اذا به موضع حذرها والمبني على لثما حتى ما مبتدأ مية واذا في موضع نصب  
بشرطها او جازما قال ابو حيان وليس معنى قوله حرف ابتداء ان يخصصها المبتدأ اياها  
بله مناه انها صبر وان يقع بعدها المبتدأ كما قال الواهلي ونيل ولكن من حروف  
المبتدأ وان كان يقع بعدها غير المبتدأ وانما المعنى انها تقع ان يقع بعدها المبتدأ  
تسميه وما تقدم في تعيين اخذ من ابن همام في المعنى وفيه واقتد قال قاله بعض شيوخنا  
صاحبها حتى انما اذا وقع بعدها اسم مفرد مجزوا ومضارع منصوب حرف جر واسم  
مرفوع او منصوب حرف عطف او جلة حرف ابتداء ولقد مر في باب احواله انما فعله  
الجملة على اسرار سبيلة حتى قلت قرينة كل هذا لغاية الى التي بعد الى وحتى في حكم  
ما قبلها او على عدمه اي عدم دخوله في موضع انه يعمل به فاما في نحو قرأت القرآن من  
اوله الى اخره وبعثت الخياط مرادله الى اخره دل ذكرها وجملة غايته على الماستنبا  
وايدلج الى المرفوع ولت السنة على دخول المرفوع في الفعل المعرف العينية كيمتدحله  
والزاد حتى فعله القاطع والثاني في قوله اعلى الصبا ما ادا النيل دل المعنى لو  
على عدم دخوله الدليل في الصورة فظن ان المبتدأ قانا لغاية لو دخلت هناك  
المظار احوال الصبا ايضا ولذلك يؤيد بان قدما لدخوله عما الشاعري ما قبلها  
حتى بالقطاع يخرج منه ولما اي وان لم تقع قرينة على الدخول ولم يفرقه فثابت لثما  
اي المرفوع وهو الجمع وراي الجمهور في ذلك مع حتى دون الى خلا على لغاية  
الباين من الما كرمش القرينة قدرا لدخول في اليه والدخول في حتى من جيبا لم عليه  
عند التردد واوجوا تدخل فيها واما في لثما فيها واستدله الغزواني في استولى  
حتى وايد بنوله تعالى فتغننا هم الى حتى وقرا ابن مشعور حشرته ورايها تدخل  
معها ادع الى وحتى ان كان من الحشر لا تدخل ان لم يكن معناه لثما للمثل حتى  
الصباح او الى الصباح نقالة ابو حيان في حتى عن المزل والرمالي وجماعة وان  
هنا في اليعرب ستر قابله وتقول الامام في لثما نقالة الرضي فان كانت حرفا  
وخلت رفا قاطع اكلت السمكة حتى استأق ابن همام وروى عن الما في اتفاق  
يدخل في لغاية في حتى سطلنا واما في في العاطفة والحوال في الما في الما في الما في  
قال في الفرق ان العاطفة بئرلة الواو وبهم الكا وسد ثابا ونقما وثا



المطالعة وتوثيق حتى  
الادب حتى الى الارض  
حتى محبتهم فلا ذلك  
عنها الكريمة ودا  
دل على عدم













ما يجب كقولهم فيوم علينا ويوم لنا وما وقع تغية وحب او شمه ادكبا وصعب نحوه  
مما فيه نغفل او ذكرا على تكن نحو اوليك على هدي من ربهم انا على عمدك ووعدك ما  
استطعت قال الكوفية والعبث وانما لك وتبني مع اي امضا حبة نحو وان الما  
على حبة اي مع حبة وان ارتكبت لدو تغيرة للناس في طلبهم اي مع طلبهم ومعنى في اي  
الظرفية نحو وانما تتلوا الشياطين على ملك سليمان اي في ملكه ودخل المدينة  
على حين غفلة اي في حين ومعنى من نحو اذا اكلوا على الناس اي من الناس لغزوهم  
خافظون لما اكلوا ارجهم اي منهم يدل على الحديث اصفا عورتك الما ذرو حلت وما  
مدلت بينك ومعنى عن اي الحجاز ورة نحو اذا ارضيت على يوقشيين ومعنى البنا نحو  
حقيق على ان لا اقول له بان لا اقر الى ومعنى اللام اي التعليل نحو ولتله والله  
على ما هداكم اي كذا حال هدايتهم اي كذا والمضربون قالوا لو كان لها هذه الحما في  
لوقعت نزع هذه الحروف فكنت تقول وليت عليه اي عنه وكنت على القلم اي به  
وجاز يد على عرو اي معه والذين هم على الصندوق اي فيه واخذت على الكيس اي  
قته ولو لو ما تقدم قال النقص ونحوه ففرض ما تباينوا معنى يتفق ورضي معنى  
عطفت واكتا لو اتفق كلا في الكسيل وحا فظنون معنى قاصرون وحقى معنى  
وتكبروا معنى جردا وخذت ما ذريا واما ضرورة كقولهم نحن فتيدي اياها  
من صيانة واخر الذي لو ما التماضي لخص في اي لخص على وقوله ان الله  
اما ان شجرة سالك على كل اذن الغضا تروق فعل زائدة لانه راق تعد  
بنفسه وهو انما لك زيا وتمايز التركيب من خلف على بين اي بينا وقال  
ابو حيان يوقل نصير خلفه معنى جردا نحو ما خسر خدنا ونصبنا اليها معولا  
نحو ولكن ما خسر واحد ومن شرا على سراج فعدت لهم ضرا طك الاستقيم اي على ضا طك  
ورعها ابن الطراوة وابو علي الناري والسويبي اسما واما مغربا لانه لا  
نظير فيها علامة البناء من شمه الحرف اذا حرف فيه معناها وقلة نصرها لم يوص  
ها البناء قال ابن خروف وموا القبا في وقيل بنسبها كذا يدل ان على الماسر على  
راي الحينو رمنية وكذا عن والكاف ومذ ومنذ اسما لنقصنا معنى الحرف الذي لونه  
لما معنى واحد فقلت عليها على مراد الباب قال صاحب الما فصاح وهذه الما  
والقباس ردمها الما خسر اسما اذا كان مجرورها وفاعيل متعلقا منى منى  
واخذ كقولهم تعالى اسك عليك ذرجه وقول الشاعر يوقن غليل قامة المور  
بكيف الما له مقاديرها ما قطع لا تغدى فعل المضارع المتصل الى ضمير المتصل فيه  
باب لن ومقدروا عدم قال ابو حيان وابن هشام وفيه نظرا لما لو كانتا حبيبة  
نقع حلول فوق محكما ولانما لو لمست اسبينا لما ذكر لزم انكم يا سبة الى من عن  
فمذ هو الميك واصم الميك وهوي الميك قال فليخرج هذا كذا على الدليل فمذ  
كايه شقيا لك او على مذهب مضاف اي موزن على نفسك واصم الى نفسك فمذ  
ابن الدما ميسر وقد يقال انما كان بمعنى شي يصح حلوله محله وامراه اي

لما تقدم

اجرا الما قسما قاله في علي من اسبينا بحالة المذكورة كقول امرؤ القيس في  
عك نبتا فيج في حباته وقول ابن عباس في عكك لوس فاذا اليوم اغرا قال ابن  
هشام وقد تقدم ماضية قال وهما يدل على انها ليست اسما لا يقع حلول الحيا  
نحلهما عن الحجاز ورة وتبي الاصل ولهذا اعيد بها صدرا عرض واضرب واخرف وعك  
ونحو ناي وحرف ورخل واستغنى ورغب وعوها ومنه باب الرواية والمخاركة  
المروية والحمد بمجاور لمن اخبر عنه قال الكوفية وان قسيه وانما لك  
لا ياب نحو وما شطط من الهوي اليه والتعليل نحو وقال ان استغنى ابراهيم  
الما عز تودة ما نحن بنا دك الهتسا عن قولك ومعنى على اي الما شغلا كقولهم تعالى  
فاما يغفل عن نفسه وقول الشاعر له ان عك لا افضل في حبيب في دما انت  
ديان في تحري اي على ومعنى بعد نحو لتركن طمعا عن طمعا اي بعد طمعا يحرفون  
الكم عن مواضعه يدل على موضع مواضعه عما قليل ليصبح ناديين والصبريون قالوا  
في الحما ورة في الجميع ولو كانت لها معاني هذه الحروف لمجازا ان يقع نوحا فيقال زيد  
عن الغرض اي عليه وحيث عن الكم اي يفتح يدكم عن ضا ي به بل المقدرا صدر نقطة  
عن الما واما ان استغنى ابراهيم الما صادرا عن تودة وما نحن بنا دك الهتسا ما  
عن قولك ومنه نحل معنى يربى وافضل يقيق القرف قال بعض شيوخنا ودموميا  
معنى بعد لتغادب معنى البعدية والحما ورة من اللزج اجا بعد الس فقد عدا  
وتجا ورة قال ابو حيان قال بعض شيوخنا ونسب على قوام انها معنى بعد ان يكون  
حبيبة طرفا قال وما اعلم اخرا قال انما اسم الما اذا دخل عليها حرف الجر ومعنى  
في اي الظرفية كقوله واسر سلة الحرس لقيتهم فلا يك من حل الرابعة واما  
الذي قوله تعالى ولا تباين ذكوي ورد بان تعدية وفي غير معروف ذوق بين ودي  
عنه ودي فيه فان معنى الما اول جاء قوة ولم يزل منه والثاني دخل فيه وقدر زاد  
ابن مالك واللبس نحو قوله تعالى ما تجزي نفس عن نفسي شيئا وحدث النحويين  
صوم عن امك وزاد ابن هشام في المعنى ومعنى من نحو يتسل التوبة عن عباد  
يتقبل عنهم احسن ما عملوا يدل على قبول ما عملوا الما ومعنى الما ورفق بنسبه  
ويستغفارة وشله بالمائة السابقة وشله المستغفارة نحو ربي عن الغفوس  
لانه يقولون ربي بالقرين حكا الما ورايا واما ضرورة كقوله فاصبر لبيان  
عن ما به خلافا لما عبيد حب احازها في الاختيار واستدل بنو له تعالى طهر  
الذين ينفون عن امك اي امك في الظرفية مكانا ورمنا واما حبا في قوله تعالى  
عليك الما ورة اي الما ومن بعد عليهم يتعلون في يضع سنه حقيقة للما  
ومما عزو كونه القصاص حيرة لذكران في يوشة واخوة ايات قال الكوفية  
واين قسيه وانما لك ومعنى بيا محورية وكم فيه اي بنسبه يصبر في طهر الما نا هدر  
والكل اي يطفر ومعنى عن الما صلب كونه جذوع النخل اي عليه ما وسبح اي الما صا  
نحوه حلوا في اسم اي معتمد فخرج على قومه في ربيته ومعنى من كقوله وعلى يمين من كان

في

عن

التم

قال الجرحان

ينبغي

ور

في



احدث عصبه فلا يبين شذوذا في ثلاثة احوال. اي منها وبمعنى انه نحو وردوا اليهم  
 في انوارهم اي اليها زاد ابن مالك في التعليل كحديث ان امراة دخلت النار  
 في برة حبسها من النار ما بين من الابل الحب في الله والبقرة في الله من الايمان  
 بدين الله الحديث الا ان تخرج الله وتبطل الله والمقاسية وهي الدخالة بين حصول  
 سابقه ولاحقه في مقام متابع الحياة الدنيا في المعرفة بالقليل وقوله الحظ  
 لم يرض ما عليه عليك في علم الله اما كما ياخذ هذا الظاهر بنفاذه من لبيح الجوز  
 قالوا لما تكون الا للظرفية وما يظهر فيه خفية في مجازية وعلى ستراد  
 اقواله اقد هاتم في الاحتياط وعنه نحو وقال اركبوا فيها لستم الله ولا في الضرورة  
 ثانيا ويزيد النادر في تارة ضرورة لا اختيارا كقوله انا اوسع اذا الليل  
 دعي بحال في توادد رند جي اي بحال توادد الكاف للتشبيه نحو زيد كالمسد  
 والقليل اشبه قمر قال ابن هشام ووافق سوا جرة في جود كانه لا فيلح  
 الكافون اي اعجب لا ما فيلح اذ وصلت بها المصدرية نحو واذا كرهه كانه قد انزل  
 وقام الكافون رثا لثما تقيد به ان كفت با كحاية سعيه كانه لا يعلم تجاوز  
 الله عنه واختاره ابن مالك قال الكوفية والمقضى والمستعلا حكوا ان  
 بعضهم قيل له كيف اصحبت فقال كنيته على خبي وكن كما انت عمل ما انت عليه  
 وغيرهم قال هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خبي وعقلان ما موصولة  
 اي كانه يهوانت وقال السيوطي وازيد في الخيارات في النهاية والبادية اذا  
 يمتدح صل لا يدخل الوقت وسلم كما تدخل قال ابن هشام وهو قريب جدا وترا  
 وتكون في التيسيل ان ان المبتدئ نحو ليس كذلك في العلم والادب في شاة السهل  
 ومما كان بعضهم قاله الزايد لفظ السهل والاول اول بل القول بزيادة العلم  
 لم يثبت وخرجها الضرورة كقوله وان ملك انسا ما كانها المانر بفعل اي ما  
 سلبها وقوله ولا ترى تعبلا ولا خلك يلا فهو سلبها ما خا ظلا وعناية  
 التيسيل ودخولها على ضمها الغاييب المجرور قليل قال ابو حيان فيهم خواره  
 على قلة واختصاصه بالغاييب والمجرور واما بنا حضوره بالضرورة والظن  
 المصير والاشارة ان دخولها على ضمها لتكلم وفكرتها حينئذ اكثر واذا الحرب  
 شربت لم يكن كجبي يدعوا لكاه فيها نزال وحكم افيه وفي الخاطبة الحن  
 انا لك وانت في وفي الموضع قلت اياك انت ثمت لما وفي المشرب فاحسن واجل  
 في اسيرك انه ضعيف ولم يأسر كايك اسر وحكم انت كانا وكا ننت فلما عرس  
 بنا تقدروا فاما لم تجز اختيارا استغنا عنها مثل وسجدها استغنا فيه بالاعن  
 حتى نرض عليه سنيويه وتقع اسما رادقة لعل حاره الغيا لم قال سنيويه  
 لا تقع كذلك الضرورة وحيد فتجربا لوف كقوله ففجئ عن لا تردا منهم  
 وقوله بكا للقرة السقوت جعلت فلم يكن وبها مضافة كقوله يتم القلب حب  
 كانه سلبا فاقضنا من يتم القلب حبا وتقع فاعلة كقوله استنونا

ثانيها لا

الكاف

اي ليس شذوذا

تنهى دونه سبطه كالطعن يدق في الرية والقتل واستدانة كقوله بالاجود  
 ما تخاف وقد ترى سفا العلو الضار با الحوام واسم كان كقوله لو كان  
 في قلبه كقوله قلامة فعلا لغير ما اثبات رسايل ومنعوله كقوله المناجعة  
 لا يبروز اذا اما الملق حبله برد الشا من الماحال كالمردم وذلك في السعير  
 كبر حبا ولم يرد في السعير فاضرب وقال ابو الحسن الماحض وابو علي الفارسي  
 تتبع كذلك اختيارا كقوله نظرا الى كثرة السماع وعلى هذا يجوز في زيد كالمسد  
 ان يكون الكاف في موضع رفع والاسم محتوضا بالضافة وعلى ذلك كثير من  
 العربيين منهم الزمخشري قال ابن هشام ذلك لسمع في الكلام مثل مررت  
 بكا المسند وقال ابو حيان يقع اختيارا وليلا قاله انه تصرف فيما كرهه ودور  
 فاعلة واسم كان وسعولة ومثله ومجوزة بحرف وضافة وهكذا في الاسماء  
 المشرفة فيقلب قلبها وجه الملساء والمقاربة وقال ابو حيان من مضى في اسم  
 ابد الما بمعنى مثل وما هو معنى اسم نواسم وزد الما كزود يجرى على حرف واحد  
 ولا يكون على ذلك من الاسماء الظاهرة المحذوف منه او ساخه بوزن زيادتها  
 ولا تنزل في الما المرفوع وقال قوم محاسب اذا نبت وزد بان زيادة الما اسم لم  
 ثبت وقيل جرها من كى للتعليل وتخصر الما مستغنية وان وما المصدر عين  
 فلا يجر غيرهما كقولهم في السوال عن العلة كيه وقولك جيت لي تكرن في وقوله  
 يجرى المعنى كيا نصير وينفع وقد تقدم في مواضع المضارع ان الكوفية انكروا  
 كونه جارة مع وليله وزد اللام على ذلك نحو ما في السموات وما في الارض  
 والاختصاص بخوانه اثا فان كان له اخوة الجنة للمؤمنين والفرح للمؤمنين  
 السعير غلات في استحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو المودة ونيل  
 للمطعمين ولم في الدنيا فري قال ابن هشام وبعضهم يستغنى بالاختصاص عن  
 ذكر الملك والاستحقاق ومثله بالامثلة المذكورة في ترجمه ان فيه تعادلا  
 للاشتراك وقرن بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بان الما قول اخضر في يجرى  
 ما شهدت به العادة وقد يخص الشيء بالشيء غير شادة عادة اذ ليس من لازم  
 البشران يكون له ولد والتمسك نحو وهبت لريدينا اداوسيه نحو جعلت لكم  
 من القمح اذ فاحشا والسب نحو لزيدم بولم وخال والتبليغ وتجرى جارة لاسم  
 الساع كقول او ثمانية معناه نحو قلت له واذنت له وفشرت له والبيتين وبنى  
 اقام ما بين المنعول من الفاعل بان يتبع فعله فعل تميم واسم لغضل من جيب  
 او بعض فتول ما اخفى وما انضج فان قلت فاعلة فان فاعل الجب بعض  
 وهو معول لما وان قلت ان فاعل فاعلا بالامر بالعلف ذكره ابن مالك قال ابن هشام  
 فيمكن ذلك انضجنا معني اذ وما بين فاعلية غير موصلة بمعوليه او معوليه  
 غير موصلة بفاعلية ومضويب كل ثما اما غير معلوم ما قبلنا او معلوم ولكن  
 استوفى شاة تنوية لبيسان ونوكيتا له واللام في ذلك متعلقة بمحذوف في قوله

كي

اللام



فالمقول نحو تبا لزيد وجماله والثنائي نحو سقيا وجده حاله والثاني اما مع القسم  
وتنبي اللاحقة على اسم الله تعالى نحو سقيا على ايام ذبيحة او مجده اعند  
المستعمل في التثنية نحو سقيا للثلاثين كان مجزومه وبل مغارا لقتل سدون يمدل  
وبمعنى عند نحو كتبه لخص خلون قال ابن جني رثه قراءه ابجدري بل كدوا بالحق لما خافهم  
كسرا للام وخفيف اليهم قال الماحقن والصبورة وبسرا المعاقبة والام  
المال نحو فالتقطه الرفعون فيكون لم غدوا وقرنا لهذا القول وانوا للجراد وقال  
الكوفية والتعليل نحو واذا اخذناه ميثاق النبيين لما اتيتم في قراه حرة  
كسرا للام والله لخير لطفه بدينه في قريش ومعنى الى مؤيدان وملك او محيها كل شيء  
ما جلي من رجع الله لمن عده اليه استمع اليه ومعنى على مؤيدون للاذقان وتلك الخمين  
وان اسماهم فلها واشترط لهم المولى ومعنى مع كقولهم قلنا نعرفنا كاني ومالك لطفوا  
اجتماع لم يثبت لينة معا ومعنى من كقولهم لنا الفضل في الدنيا واقفك راعم  
وتحتكم يوم الغيبة افضله وقولك سمعت له صلاح ومعنى في مؤدفع الموارب  
القطا يوم القيامة لا يحلينا لوفقنا المود ومعنى بعد نحو اقترا الصلاة لذكور  
الشعر صوموا الرزق واغفروا الرزق وقال ابن ابي عمير في الكافية ومعنى عن  
مع القول نحو وقال الذين كفروا المدينات فماتوا اي غنم وليس العنواهم خاطبوا  
به المومنين واللاحقة ما استقيمونا اليه قال ابن الصباغ وفيه نظر يجوز ان  
يكون سرياب الحكاية وقيل ان سرياب ذلك وغيره للتعليل وقول للتبليغ ونحو ذلك  
قال ابن ابي عمير رباها ولا اخلونا وما اقول للذين نزلوا فيهم انهم لم يوتيم الله  
خيل كسر بالحسنات فكل من جملها حسنا وبغضا انه لا يسم وقال ابن ابي عمير في الخلاصة  
والكافية والنعمة وقيل له في شرحها بنو له تعالى فبعت له من ذلك ولها وسئل  
يقولك قلت له كذا ولم يذكره في الاستبصار ولا شرحه بل فيه ان اللام في الجافية  
شبه التملك وفي المثال للتبليغ قال ابن هشام والمولى عندي ان يميل للنعمة  
سجودا اخرب ربيدا الحرد وما اخرب ليكره قال المصنف لك طي لم يترك واحد المشقة  
هذا المعنى للام فيها اعلم وايضا فالمتعدي ليس من المعاني التي وضعت الحروف  
لها وانما ذلك انظر في مقصوده ايضا الفعل الذي يستعمل بالوصول اليه  
الي الماسم فيتعدي اليه بوساطة وهذا القصد يستلزم فيه جميع الحروف كالمزنا  
وضعت لتوصل اليها فعله الي الماسم والتوكيد وهي الزائدة بين المتضايفين  
نحو انا لزيد وما اخلاله وما غلا حمله كيانا بوساطة الحرف والاصح ان الجمع باللام  
بالضاد لانها اقرب او الفعل المتعدي وتفعوله كقوله تعالى ردى لكم وقولك  
وملك ما بين الخراف ويثرب مالكا جار لمسلم ومعاودة والتعوية في منعول  
عالم ناصب واحد ضعف بالثاني خيرة نحو للدوياء تغفرون للذين هم لهم يرفعون  
او يكونه فرعا بالاعمال نحو فقال لما يريد تصدق لما تمنع تراعى للشوي قال ابن  
شرح الكافية ولا يفعل ذلك متبعدا الى اثنين بل ان زيد في فيها لزم تعدية

ما سبقتمونا

يقوله

نعل واحد الى متعولين حرف واحد وما تظلمه او في احدهما لزم الترجيح بلا مرجح  
وايضا غير المقصود واقفة ابو حيان قال ابن هشام والآخر يمنع لانه  
اذا تقدم احدهما دون الاخر فذلك اللام في المقدم لم يترك ذلك وقد قال  
الفارسي في قوله تعالى ذلك ومنه يؤخرونها باضافة كل انه من هذا او المتعدي  
حرف كل ذي وجبة وجبهه وقالوا في قوله هذا سرا قد للفران يدرسه ان الهاء  
تستعمل لطلب ما خيرا للفران وقد دخلت اللام في احدهما المتعولين المقدم بل دخلت  
في احدهما المتأخرين في قول ليل اجماع لا يقطع العصاة سابع وما الله بغير العاصي  
منها قال الكوفي شاذ لثقة الفاعل انني والماش كرها اي لا امر الجرح كل ظاهرا ولا  
المستعان كما سبق المانع منصرفا لثمة غير اليها مقابل للاشياء ان يغير العزب  
تفصيلا في الظاهر مطلقا فنقول المالة لزيد وتبعضه اذا دخلت على الفعل وقو  
وما كان للغير منهم وفراغة تكسرها مع الضمة وانما كسرها في والباء وان كان  
الاصلة الحرف الواحد ساو على التفتح تخفيفا لوافقة مقبوضها ولم تكسر الكاف  
لانهما تكونان اسما ايضا وكان فيها ليس بها صلة وليل لا يكتسب بل لام المتبادر نحو  
ويعتبت في المضمة على الماصل سامة يميز بينه وبين غيره ولم يقول في الظاهر على  
المزق بالماض لغيره معطرا طرده اي قد يكون مبتدئا وموقفا عليه نعل والمزق  
لغة معصية حكاهما ابو زيد والمحقق والفارسي قال الشاعر نعل اي الموراد  
منك قريش وقد ذكرها قوم منهم الفارسي وقال البيت على ان الماصل  
نعله لا في الموراد جواب قريب فحذف موصوف قريب ومنها لسان وبار نعل التثنية  
تختصا وادغم الما ولينة سمر الجرح من كانت تكسورة وتفتح فهو على لغة الحال  
لزيد وهذا كذلك كسر لزيد وسبق الى المية وفيها حبيد اذا جرت فتح الما وكسر  
مع حذف الما ول وكونه اي على واقل ومكسرا ومجورا كسرها فاصح انما  
تعلق بالماض وقيل ما تنويلا لها منزلة الزايد وان محل مجورها على حسب  
ما ينفذها فعل البيت المذكور محله رفع بالابتداء وتربا خبره لها معنى اول  
نعل الفارسي ابن الماشادي اليها قال الفارسي خبرها الرفع والنصب  
بحسب لولا الامتناعية اذا تلاها خبر مجرولا لولا لولا لولا قال  
وكم مولى لولاي طحت كاتوي وقال لولاي في هذا المقام لم اجمع وقالت  
لولا كرساخ لمرعدها دم وقال ولولاه ما قلت لذي الزمام وقال  
ولولاه لكنت كوت بحر فعلى صينية والهمود موضع جربا واختصت به  
كما اختصت حق والافان بالظاهر ما لولا او ساجرا ان يكون مفعولا لانهما ليس  
ضار برفع ولا منصوبا والماحان صلتها بوزن الوقاية مع تاي الما كما بالماحان  
بالمرفق والانتها لان صلتها ان سمر الماشد مطلقا كذا مع مرفق لتبليغا ما اختص  
بالفعل لادوات الشرطية ربط جملة بجملة فاذوا النبيه على مرفق لعل في الاصل  
فجر وانما المضمة قال الماحقن والكوفية موضعه رفع على الماستد انا سامة

نعل

اي

لما

لما

شبهها



لصبر الجرح من ضمير الرفع كما عكسوا في انا كانت فانت كانتا ولولا غير جارة من المضموع  
الظاهر وتبين ما جرح اصل فكيف جرح الرفع وتناقيل من انما تقتضيه صمتوع وانما  
داخلة على الجلالة المتداوية وقال المزدبوني ورد بانفاق اية البصريين  
والكوفيين على اية من الغرب وما يعطى عليه بالجر بل يتعين الرفع نحو لولا ان  
وربما نسا الجرح الظاهر وخرج بالامتناعية التحقيقية فلا يلزمها فعل الفعل التي  
بقي والجرح لفة لهذا بل يتعين كقولهم شربتم بما البع ثم ترفعتم حتى خضتم  
شيخ وتأت من وسطه على وصفها من كذا وسطه واذا كانت بمعنى وسطه اسم  
او من جرح من ان ههنا وعينه من مبنية على السكون كمسورة الموقد قال ابن دراج  
ولان حقه الفتح لكن قصد الرق منها وبين من الماسية قال الكسائي والمزاحمة  
ما خذفت المالت لكثرة الاستعمال واستعملوا بولها ثمان الخطين فيهم  
وكل من ذكره حسام سنان وورق الشرح حتى اغاب شريهم قبل الظلام قال ذو  
من الى اصلها لما احتاج الى ذلك فعل هذا هي ثلاثية والجمهور انما ثنائية واولوا  
البيت على ان ساند من معنى اذا قد استعمل طرفا كقولهم اخرجوا من قريبتهم  
البحر من ارضه الى ان عزت وقال ابن مالك بولقة لبعض العرب وقال ابو  
حيان خروزة ما سندا الحاية مطلقا انه كانا زمانا وغيرهما من المحدثين  
اسس على التقوى من اذ لا يوم نظرا من الجملة الى الجملة فلفظكم من تزيان من رقيقة  
الاية من محمد رسول الله الى قول وضعا البصرية الى الاحق والبريد ابن دراج  
بالكان وانكروا وروها للزمان قال ابن مالك وغيره منهم بول الصبح لصحة السماع  
بذلك وكذا قال ابو حيان كثره ذلك في كلام العرب فظا ونفا ونا ونا ونا ونا  
وجوه ليس بجيدة وقال الرضاي لغزو وشر معنى المتداوية من ان يكون الفعل القيد  
بها شيئا منه اكاليسر والسر يكون المجرور من التي الذي منه انما ذلك الفعل  
مخبر من الصلة او يكون الفعل اصلا للمجرور كقوله زفران وفرف من المار  
لان الرفع ليس مبتدأ لمضومه بل انفسا له ولولا ان خطوة وليس لنا سير الامة  
حدثا مبتدأ ولا اصلا بل هو حدث واقع فيما بعد من مني بمعنى في ثم قال الظاهر  
منهيب الكوفيين انما منع من قولك منه من اول الليل الى اخره وبوكه  
قال وهذا بطلان ان يجيى في مقابلة الى او ما يفيد غاية تميزا نحو اهوذا  
اذا المعنى لتي لية فالتا اذا ذ من المتداوية والتعويض هو التي تسد لفظ  
بعض منه في موضع من كمال الله وقرأ ابن مسعود من تفقوا بعض ما تجوزك والبيبي  
للمحس وكثيرا ما يتبع بعد ههنا وههنا وههنا وههنا وههنا وههنا وههنا وههنا  
الله لنا من راحة ما نسخ من اتيهها تناسبه من راحة ومن راحة من راحة  
ويكسود شيئا من راحة من راحة من راحة من راحة من راحة من راحة من راحة  
فمن انكر البعوض المرد والاضطرار لصغير ابن السراج والجمهور ان  
قالوا من لا يتعدوا انكر الثاني انكر المفاخرة وقالوا في الامة الاولى من البعوض

وفي الثانية للامتناع والحق فاجتنبوا الرخص الموقدان وموعنا رشا وكذا قال  
الرحماني قال الرضى وهو ينفذ على الموقدان فعمل الرضى فلا يكون متبناه  
قال ابن مالك في التعديل نحو ما خطا بام اعزوا والتكول وما لتي يقع عليها  
لنظائره في ارضيتهم بالقبلة الدنيا من المارة لميلنا سكرتلا بكة في الارض  
يخيمون وما يتبعوا الخديمتك الخديمتك ذلك والفصل وهو الدخلة على  
ثاني المتضاد بن نحو انه يعلم المفسد من المصلح حتى يبين الخبيث من الطيب  
وردا به الفصل مستفاد من العاجل وهو العلم وما ذكر ان الظاهر كونها  
او الجارة وتبين على نحو قد تفرق في عقلة من هذا فمثل للقاسية ولهم من  
ذكر الله وتبين على نحو تفرقا في العقول وتبين البيا نحو نظرون الذين من طرف  
حق وقال الكوفية وتبين في نحو اذا بودي للصلة من روى الجملة وتبين  
الى نحو اية من ان الموضع ففعل غايه لرويت ان يعمل ذلك شيئا والامتناع  
وقرب منه الى الية قيل وتبين عنه قاله ابو عبيدة قولن نعتي منهم انوا لهم  
ولا انكادهم من ان شيئا قيل وتبين عما اذا انضلت مع ما خلت قاله الكسائي  
وابن جني وراين ظاهرا والاعلم كقوله راعا لها ضرب الكس من ربة على راس  
بل من اللسان من الغم والاكثرون قالوا انما في المسألة كلها استداية تبيه  
علم ما حكي عن البصريين في هذه المواقف ما اقتضاه على معنى واحد لكل من  
ان من قديم ان ارف الجرح يتوقف بعضها عن بعض ببيان ان ارف الجرح بذلك  
وما اذ هم بذلك فاما بولته ولا يفتاله اللغز او على نصيب الفعل معنى  
فعل يتعدى بذلك المرف او على الصياغة شذوذ او الاخر محال لانه كله عند  
غيرهم بلا شذوذ ومما اقل تستغنا وتزاد للتخصيص على العموم في ذكره  
بالنحو ما جاني من رجل ولستوكيد قال المصنف من البصرية والكسائي  
وههنا من الكوفية مطلقا اي في التفرق والمخاطبة والذكورة والمعرفة واحتيا  
في التسميت وشرحه قال اصح السماع بذلك كقوله تعالى تفتقر من نذر نوبكم  
ولقد جاءكم من ربنا المرسلين وقد بين ان من الله الناس فذا ياتوا الغيبة الصلوة  
ومول الشايع وكنت اري كالمون من بين ساعة فكيف يبين لان نوع من الحشر  
اي وكنت اري من ساعة كالمون وقوله ويكبر فيه شخصين الا ياء وقال بعضهم  
اي الكوفة في بكرة شقيقة كاتنة امر موجه مع قد كان من مظهر وقال قوم  
من الفارسي في بكرة شدة كقوله وتما بين عند امره خليفة وان خالها  
تخبر عن الناس تعلم وقال الجمهور في بكرة وان يقر باي حرف كان من حروفه  
او من نحو ما لم من الله غيرة ما تستعظم من رقة اما في هذا لا تعرف من احد او  
استقام بول نحو هل ترى من فطور لا غيرة من سائر الاوقات فكيف بخوة  
اذا لم تحفظ قال ابو حيان قال ابو حيان في المرافقة وفي المرافقة  
بيل نظره ولا اعتدله من كلام لا لغة وظاهرا من كلام شيخه الرضى الشافعي

والاخر



الملاحق له قال لا تدخل منع كل اداة استنظام كاي وني بل مع قبل او ما يقوم  
مقامها في استدعاء الجواب بالنسبة الى الجواب او لاجل استنظامه الى اولون بان  
التقدير بعض يومكم ولقد جاك بياض نبتا تحت في الوصف او مؤايري جاري  
كما جازي نبتا والقران وما بعد حال وقد كان مؤايري كاي من جنس المطلق  
به الحكاية كما قيل هل كان منبسط فاجيب على فطمة وانه منبسط الى ان  
وقبل عليه سبيله شركا ابن هشام في المعقولات تكون المزمعة فيه ايضا فاعلا او  
منعولاه او شيتا كما شلتا قال واهل الكرم هذا الشوط فيلزمهم زيارته  
الحب والحبس والحال المصبات وهم لا يحيزون ذلك انني قد سبقته الى معناه  
المرعي الشا طين نذرا من ابي الرسع وغيره ونسبته اذا ريت في الحاله المذكورة  
توكيد او قال علي بن سليمان لما حقه الصغار يتكلم للناية قال كانه يتكلم  
التي في هذا النوع ثم فرض ان يقتصر به عليه وتقرر من جملته كحديث الجاهلي  
من ابي مريم يقول انه تعالى اعدت لعبادي الصالحين ما لم عين دانه وكما  
اذ شئت ولا خطر على قلب بشر فزاد ما اطلعتم عليه في العرف بضمه اذ  
ما تقدم على ان في بعض طرق الحديث بزيادة بفتح القاصية وجره كذا رجة من عندنا  
قال الحريري وغيره وقول القاصية ذهب الى عند وقول بعض المولدين كل عندك  
عندي ما يساوي نصفه عندي لمن وجع قري هذا ذكر من عني وكل يسميه وذهب  
وغيره من نحو وانا نزلنا ونحضره ونحضره ونحضره ونحضره ونحضره ونحضره ونحضره  
كتوله من عزمي مرة وانا في وقوله في قوله بعد ما تم طوها واما اسان حية  
يقين جانب ونوق سبيلان في الامع وبه جزم ابن ابي حبيب قال في حصوله من النبا و  
شأبه الحرف في لفظه واصل معناه وفعل ابو حيان عن بعض اشياخه انها لغتان  
ولانها في ما رجحه هنا ما سبق ترجيحه من انهما على القول بان سبيلها لفظ لعله  
هنا كاذ لا عرف حية سبيلها يشبه به ولذا حكى بعضهم الاستفاد على انهما حية  
مع حكايته الخلاف هنا وقال الكوفيون زمانا بفتح الهمزة في قوله  
من على كل حرف جاد الامن واللام والباء في وسع جرح بعلي في بيت واحد وقوله  
على من يميني في الطريق والاصح انما اي من في بيت وقيل في بيت ابيه وقوله  
الجمهورية استل كل بانها لا ترد عنه ثم للزمان واجيب بانها غير متساوية في  
الطريقة واما معناه الاصل صفتان للزمان اذا اصل حية قبل حية زمانا  
قبل من جميعك فيلزم في هذا لك وقاله ابن مالك وجاعه في فيما زانية بفتح الهمزة  
اختصاره من زانية زانية الامع في انما في الفعل القليل استدانية و  
قول سيبويه في قوله في افضل من غيره من الارتفاع وشبهه بفتح الهمزة  
اذ لم يقع بعدها الا وقال ابن مالك وابن ولاديهما وزاد كانه قبل جاد وزاد  
عربية الفضل او الشراي اتي القليل منه قال ابن هشام قال ولو وضع ذلك لوضع  
نومها عن قال الحريري في الكاف والطيح في حاشيته وترددت في ما تدعوا

نحو

لعله تعالى فخرج من الزمان في قالكم اعرب من منعولاه فخرج ورزق منقول لاجله  
قال وكذا حية كانت للتبعية في موضع المنعول به قال الطيني واذا اوردت  
من منعولاه كانت استا كمن في قوله من عن يمينه نبتا في الياض استا يعني  
المنعة وجعل الاما وفي استا يعني الفعل الغم بوزن او استا معن من كلف كما قيل  
في سرف نحو من استا يعني ومنطقا لا تفقد رتبة اعرف في معن الاستا وهي بيد  
وحاشا وظلا وعدا وبله وفي الظروف وفي من منعولاه على حلقه ونقصيل فاعني  
عن اعدائها هنا سبيله لا يجوز الجار في بيتي حله احتيازا وان وقع فضرة كونه  
اذ قيل اي الناس من قبيلة اشارت كليب بالانك الاصابع وقوله وذكر عنة  
من القيس الغنم حتى تخرج فارزق الامع اي الى كليب وفي الامع او انا وذا  
ما يقاس عليه كحديث البخاري مثلا (الرجل في جماعة تصنف على صلته في بيته)  
وسوفه عن وعشرين صنفها اي بحسب الامع كم ما تقدم في بيت التبريد وانه تعالى  
الواو والفاء طرفة كثر حياضه قال ابو حيان لا يحتاج الى حشره في هذا فان  
داوي العرب في سنة والفاء قبل قليلا فتلك حيل قد طرقت ومرض بل بله  
على الجاهل قته وقيل الجاهل الثلاثة اي الواو والفاء قبل اما الاول فقوله  
البرء والكوفة قالوا لا يتكلم ان يكون الحرف الواحد معناه وتبدل لذلك معينا  
في اول القصة كقول ربه وقام الامع حاوي الحرف فليس عا طرفة  
وردا بانها لو كانت منزلة رب وليت عا طرفة لدخل عليها واما المعطى كما تدخل على  
ولا يقال كرهوا اتفاق اللغتين لانهم ادخلوها على واو التسم واما الامع في الجاهل  
القاصية ولا يلزم ان عطفه على ما في طرعه ما يناسب ما عطف عليه بل قيل قول  
لغيره في قصيدة دح داود المثل في فهم فاشارة الى ما في نفسه واما كاذ  
الخلاف في الفاء قبل فقد وقع في المعنى لا في هشام نقالا عن المرحون في المعنى  
بعضهم في بل في المثل في اتفاق بعض فيهما لكن ابن مالك وابن منصور وغيرهما  
قالوا خلاف في ان الجاهل يارب مدونة ما بها واقره ابو حيان في شرح التيسيل  
واذ في الرضا في الحرب مدونة بعد الثلاثة خاصا الشعر قبل وجره مدونة  
ما بها واقره بعد ثم ايضا نقله ابو حيان عن صاحب الكافي في بيت ذلك ان هذه  
الاحرف من عروف المعطى جماعة في المعنى واللفظ وما عداها انما تجمع في اللفظ  
والجها مدونة دونها اي الحروف المذكورة اقل كتوله ربه دار وقفت في  
طلله كذا انفق الحياض من حله قال ابن مالك او غيرها اي غيرت قد جرح مدونة  
في جواب ما تضمنه كزيد في جواب من قال من عرفت وبل زيد لن قال لما مرت  
بأحد من حبيب اقربا من كان قال في ايها اهدي او معطوق عليه  
اي على ما تضمنه حرف معطوق في الدار في ربه والعصر عمر في وفي العشرة وفي  
حلتكم زمانا في ايات التوراة في قول واخلاف الليل والليل والليل في ايات  
شعنا بل كونه ما لم يحل ان يحل اول حبيب زانية في حياض او كونه

العلم على صف الج  
والباعله

جواب



من قد تم بها ولو فيه منا وان كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم انتمي بدانية  
 ولو حارثا او في ممدون بفتح اير بعد ما انصب بالهنة بخوارن بن عمرو في جواب  
 يزيد او هلا بخوارن بن عمرو في جواب جيت بفتح هم مكافاة الحاقص او ان القاء  
 الجرايتي بخوارن بن عمرو في جواب جيت بفتح هم مكافاة الحاقص او ان القاء  
 رطاح وفي الصحيح من كان عنده قلما من النسي فليذهب بشاك وان اربعة فيس  
 او سادس قال في التمسيل ويقاس على جميعها خلافا للمقل في الصورة الاولى لئلا  
 الخرب حتى بالجر من قال كلف اصبت كلف الباء وتبعا لعل ان معنى كلف يا يخال  
 ففعلوا معنى الخرب لئلا يخلط به لكانت له لمة اقوى بخوارن الجراول قال  
 ابو حيان وسبق ان ثبتت في خوار هذه الصورة ان اصحابا نصوا على انه يجوز حذف  
 الجار والمفعول اذا عوض عنه وذلك في باب كروا القسم وعلقوا قول الترمي  
 خبر من الشاذ الذي لا يقاس عليه وقد صرح صاحب المنهاج بوجوب عادة كبار  
 بعد الهنة فيقال ايزيد في جواب مرت يزيد انتهى وقال سيبويه او بالانسيه  
 قالت العرب لا اله الا هو كيزيدون لله الا هو كقول سيبويه حذف لام الجر والياء  
 وهو شاذ لا يقاس عليه ثم قالوا اني انك قلتوا واد لو انما لم تيا وهو مشبه  
 لنضنه معنى لام الجر المحذوفة كما بنى اسن لنضنه معنى لام الجر المحذوفة على النسخ لخصته  
 على الباء قال ابن ولاد بل اصله اله او كحذفت الهنة ثم قلوا لبي بالفتحة شيئا  
 للالف الزائدة بالاصلية وقال المبرد المحذوفة لام التعريف ولا لام الاصل  
 والياء فتمت الجر قال لان حرف الجر معنى وكلمة وحذفت والياء علة شاذ فالجزم  
 بحذف وعرف اول اما لام التعريف فواضع ان لا معنى لها هنا لصحة قوله الكلمة على  
 فلم تفتقر اليها ولا ما لام الاصل فقد عرفت قد بعض اصول تخفيفا كيد واد  
 وتصله اي الجار من مجروره وتاخر عنه كلاما ضرورية اما الاول فيكون نظري قوله  
 ان عمل الاخير لئلا يجر في مجرور مجرور كقوله رب في الناس محسوسة وعلم وعلم  
 بخاذا البشارة بمعوله كقوله وانطلق بالفي في البيع المرام اذ اطلع الخوف والهوى  
 وسع في التمر ينقسم حكي الكساي استرثيه بانه درهم وقاسه تليد على ابن المبارك  
 الامهري رب محذوف والله رجل عالم لقيت قال ابو حيان ولا يتعد ذلك الى ان المصباح  
 اير بعد مر عليه الاسماع واما الثاني وقيل يجوز فصل رب القسم قاله  
 ابن المبارك الامهري محذوف والله رجل صالح محبته والمصحح المنع مسيلة في النصب  
 ما يجر الجي شراد ما بعد عن فلا تكلف اصلا كقوله تعالى عما قلنل لصمعي يا ودين  
 وقول الشايع كواعلم اني عا قريب وقيل الجا ومن فيك فان مقابلة وليها كقوله  
 والفعل كقوله فليص صر لا تحترجوا انما كيا ان ترى وانت خطيب وقوله وانا  
 لما ضرب بالكسب ضربا ومسيلة كمن بقله ذكرها ابن هشام في الخلق ولم يذكروا ذلك  
 ابن مالك في التمسيل ولا ابو حيان بل صوتا شيئا وبين عن سم في عيبك المتظفر  
 لابن مالك وتبين ما بالباء ومن والكا ففتكف من والكا كثر عدرا الكلف قال نعا

ثم على فصل الجار  
 ووجه وتأخير

سار

والاكثرة من الكلف قال  
 نعا فيهما راحة من اده  
 فيها لتفهم شيئا من ما  
 قضاياهم عن قوامر

فيها راحة من اده فيها لتفهم شيئا من ما قضاياهم عن قوامر  
 ذكره ابن مالك في التمسيل في الباء وقال فعلى لبا قد ترى وانت خطيب رما  
 ادي والسترا في وعينه في من وعزمه في سكن المثلوم واليكوه اوجيان اي افادتهما  
 التقليل حينئذ قال شاذ وكذا من ذلك لما دل وتزاد ما بعد رب فالعالب الكلف  
 والاولا حينا الحاضر لان التاكيد والتقليل انما يكونان فيا عرف حذو المسقل  
 مجبول قال رما اوصيت في علم رضع نزي سلمات وقد يلها المضارع مجزيا تود  
 وقد تلها الجملة الماسية مجزيا الحامل او فرضهم وقد لا يكون مجزيا ضمة سيبويه  
 وحيل تنقيح بعد هذا الفعلية اذ اقلت قاله الفارسي واول البيت على ان ما نكره  
 موصوفة بجملة حذف متبدا وهذا الي رب شي بوا الحامل وقد حذرت الفعل بفتحها كقوله  
 وذلك ان تلها كترية تلها حينا وان تستغن يوما يوما وقد تلها بالياء ولا  
 تكن كقوله ما وري بارتما غارة وتزاد ما بعد الكا ففتكف عالما وليها حينا  
 الجا الماسية والفعلية كما فتح به في الماد تساق تقلاعا لئلا ياتي كقوله اخ ما حذر  
 لم يجر في يوم مشهد كما سفي عزم تحت مضاربه وتولد المزدان الفعل شمع العه  
 كما عروا الموم وتلقان وقد سلف كقوله وتضرع لانا ونعلم انه كالناس  
 مجرور عليه وجارره وقوله ما تسقم الفاعل كما تسقم وقال ابو حيان لا تكلف اصلا  
 واول الايات الواردة في ذلك على ان ما صدر رية لتسقم كقوله الجا تفتكفها تصد  
 ما على جازر وصلها بالاسية ومثل حينئذ حرف القسم الجارة اي هذا متجهها  
 واخرت بترجها اختصاصا بالقسم بالحكام وفروع اخذها الباء والاضل الى اصل  
 ارفه وان كانت الواو اكثر استعمالا منها الياء للاصناف في بعض القسم القسم  
 به ومن ثم امين هنا فيكون الياء اصل احقق بنا الطلب والاستدطاق فلا تيسر فيها  
 تعبيرا بخوبى الله احبني وباني على قاهر زيد اي اسلك بالله متعلقا وجازا خطا واد  
 اليه اصل القسم ثم ما حذو فاقصوا بالله خيرا اي ما كما يجوز اضراره مجرور بك ما عوهم بخلاف  
 غيرها وجاز حذو ما غير ما لا رفة فينصب تا اليها ما صار فعل القسم قال ابن عروص  
 وابن عصفور او فعل اخر كما لزم ونحو ويضع على المائدة او اخبر بخوف وروي بها قوله  
 فعلت بين الله ابرج فامدا لا بحر خلا فالن جواز الجا حرف المحذوف وهم الكوفون  
 وبعض المصنفين اوسع النصب لانه فيش قضا الله وكعبه الله وهو بعض مية  
 الكوفية قاله لان فعل القسم لا يعمل طامرا الا يحرف فكيف يكون مضرا اقوى منه  
 مستطاع واجيب باسماهم في هذا الايات كقوله اما الموقان المذكوران يجوز بينهما واد  
 ما كعبه الله ما عجزكم الا و ان التمسيل كارت فان كان المقسم به الله وعوض من  
 اليها محذوفة اما لعل لا لتقا السا لئلا ولا لئلا لان الثاني مشددة وتزل  
 منزلة زانية مع وصل الله وقطعها معها الله ها الله ها الله او عوض  
 مرة ممدودة مشددة نواصة فقلان قال ابو حيان واحبا يعبدون عن هذه  
 المسرة بهزة المستوحاة وليس استغنى ما حقيقة وقال الرضي بل هو انما حقيقة

حروف  
 القسم الجارة

فيجوز





قال

التا  
اللهم  
الواو

الفر

فقد يكون اذا ما اولى بغيره ولكن تقع اللفظة من الله لم فعلت جرة تفعل الجرفية بدوثة  
اي لا لغو بغيره من الله لم فعلت وحكي في كل الله لم فعلت واخرى واخرى  
تفعل لك تاج وانما جاز ذلك في هذا اللفظ ففعل الله ان استعماله في القسم التام  
غير وهذا الحق انما هو التفسير قالوا اوله لم افعل قوله وهل هو في الحرف كالمعنى  
يا لغو اي بالمعنى من لغو اي باللفظ المزدوج المحذوف خلف والمضمر ما في  
من المحققين على الاول في شرح الكافية وتوهم لان شبهه بنحو الواو من التا والواو  
من الواو ولا خلاف في كون الجرفية في هذا اللفظ في قوله وفي التفسير وشرحه  
التي في وان كان لا يسلط به كما كان النصب بعد الفاء الواو او وكي واللام بان الحذف  
وان كانت مازمة الحذف ومزاة في التبييض الى الكوفية ومقتضى اللفظ الكافية  
لغرضه ولم يصرح ابو حيان بترجيح واحد من القولين او عوض عنه اي غير ذلك  
شيئا من ما ذكره نصيب حقا نحو الغرض لم فعلت الثاني اي في حروف القسم التام  
يا الله من تاسم تفعل ولا تجزئ عن ما عايناه من اصل لغو اي في حروف القسم التام  
الكافية وبن وحياتك سمعنا من وحب الكعبة وتزي ونما تلك التا لثاني التا  
اللام وتكون لانه معنى النصب وغيره كقولهم لله ما يورثنا الله وقوله تقي  
على ما يام منتقل الرابع اي الرابع الواو ونحوه باللفظ لا تجزئ عن خلاف التا  
قال بك رب اسم الغرض ولا يظهر معنى الفصل اي فعل القسم بل يصرح بوجوب  
والقران الحكيم والله ربنا ما كنا شركين خلافا لمن كسا في بجزءه اظهر لفعل  
مع الواو فيقال صلت واصلت قال ابو حيان ولم يحفظ ذلك فان جاء اول  
على ان حلقه كلام تام ثم اني بعد القسم ولا يجعل والله متعلقا بغيره  
نظير لفعل ايضا مع التا واللام بلا خلاف بل يجب انما جاء كما تقدم وهل هو في  
الواو المقاطعة او بدل من التا او التا بدل منها خلافا لفرز المحدثي وانما  
في شرح الكافية والتفسير ونقل ابو حيان عن الجمهور بانها بدل من التا  
معنا محاسن الواو مع التا للالتصاق ووجع في المعنى ولما لم يرد في مقدم  
القسم وذهب بعضهم الى التا بدل من الواو كما بدلت نينا في معنى فصل والتصف  
وتراث ونجاء وقال السبيل وغيره بل الواو المقاطعة كواو رب عطفت على  
تقدم ويؤيدونها ما تدفع على بصره كذلك المقاطعة وانما لو كانت بدل من الواو  
البا لم يتبدل في الحركة كما لم تتبدل حركة الميم في الواو في اشاع طام  
وانما لم توجد قطبة لانها لا تكون ليست من مخارجها ولما بينهما من المضافة اذا الواو  
لي في التا شدة قال ويصعب عندي ان يكون التا بدل من الواو لوانها في  
معنى المقطعة وليس كذلك في التا ولما التا انما بدلت منها حيث كثر زياتها  
في بقية ريع الكلمة قال ابو حيان ولا يقوّم دليل على صحة هذه المذهب ولو  
كان اصلها المقطعة لم يبدل في قلبها واذا المقطعة في قوله اذ لم يمتنع المعنى  
ههنا وواو ما دمي بغيره لا سقم قال ومنه ههنا لان التا حروف مستعمل

بدل

وامر بالفتح والكسر

قطع

بدل من الواو قطب وغيره الخامس اي الخامس ايم بفتح الهمزة ومنهم اليه ويقال  
فيه ايم بالكسرة فالضم وايم بفتحها وايم بالكسرة فالفتح وايم بالكسرة والضم  
لغة سليم وايم بالفتح والضم لغة لقيم وايم بكسرتين وهم بفتح الهمزة  
من الهمزة الضم قال ابو حيان ويغرب لغاتنا وام بكسرتين وام بفتحين وام  
بالفتح والضم وام بالكسرة الضم لغة اصل اليمامة وام بالكسرة والفتح ومنه  
الحرف اي اليم والنون اي بفتحها وكسرها ومعهما دم سلكا حكا الفتح المروي  
والكسرة الضم الكسري والمجسلي وان رجلا من بني العنبر سئل ما الدهر ان  
فقال لم يزل الباطل ففعل عذوف لغة حكا ان ما لك منها بضع عشرة والسبب  
في كثرة تصريفها كثرة الاستعمال والاصح انه اسم وقال الرماني والمجسلي  
موقوف حقا لا ابو حيان وهو خلاف شاذ ولا لسان دم بلغا تمام حقا ولا لسان  
ففيه ايم وجرم به ايم مالا في كتابه سلك المنطوق لانه لو كانا منها لم يستعمل  
الماتع الله كايين وقد استعملت مع غير حكا من ربي ما فعلت ومن الماتع المغرب  
لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد وزد بان كثرة تصريفه فيقتضي لك وهو  
او في من بابات حروف لم يستعمل في موضع من المواضع والاصح ان الهمزة وصل بدل  
سقط طما بعد متحرك كقوله فقال فزق الغوم لا فزقهم ثم وزق ليم الله  
لا ندري وقال الكوفيتون انما على انه عندهم جمع بين واستدوا لهما متفوحة  
وما تكون الهمزة الوصل مفتوحة وبانها هاء في بعض اللغات واجابوا عن  
حذفها في الدير بان تحقيق كثرة الاستعمال ولما يبدل من الوصل ولما لسان  
ايم قطع بخلاف ايم حكا عن المجسلي قال لسان ايم قد علت انها وصل ما اهل  
علمنا ايم لان الهمزة الوصل ليست مظهرة في الماسا والاصح انه مغرب لعدم شيب  
اللسان وقال الكوفيتون شبه لسان الحرف في قدم الحرف اذ لم يستعمل في موضع  
من المواضع التوسيع فينا الماسا الهمزة المتبدلة خاصة كالحرف ولما لسان  
المكسورة مبني واصله السكون كسرها لتقا الساكنة وكل ما قبله من حركة  
اعراب يواو قسم مقدرة وتا منها زور مبيات لانها على وضع الحرف وحركتها  
لضرورة الاستدراك والاولى لتقا الساكنة الماسم بقدرها والاصح ما على الاغلا  
انه لا يرفع الهمزة اذ لم يرد عن العرب الا كذلك وقال ابن درستويه يجوز من الواو الضم  
والاصح على الرفع انه يستعمل خبر محذوف اي نفس وقال ابن عصفور يجوز في الحذف  
مبتدأ والاصح انه يضاف الى الكعبة والكان الذي فاعله هو الغالب  
والبا وقولهم ايم الكعبة وقول عمرو بن الزبير يركب لسانك لعل  
عائيت وقوله صلى الله عليه وسلم وايم الذي شلى يبرح وقال الفارسي  
لما في ان الله والكعبة وقال ابن هشام لطفيا في الله ففقط اما  
اضافة لغو ما ذكره في استدا الكسري ليم ليم ليس الهمزة اعتدوا  
والاصح انه مفعول وقال الكوفيتون يوضع بين على الفعل كالفعل ان بنا الفعل



لا يوجد في الاشياء من ادراك لو كان حقا للزمت من انما القسط وغيره  
العلم والمعرفة ومضوبا والاصح على الامر انما مشتق من العلم وبه جزم انما  
في شرح الكافية وحكي ان ظاهره من حيث انه مشتق من العلم والاصح ان لا  
يبدل من الواو ولا اصله من الواو وقيل في قول من الواو كالتا كونه مشتق  
وورد ما لو كان كذلك للزمت الفتح كالنار بان ابدال التا الواو وهو من  
لا تصف والاضل وغيره كثرات ونجاء ولم يبدل الميم منها الا في موضع شاذ وهو  
وفي ح سذوذه خلاف وقاله الزمخشري في قوله لداصلة على زاي حذفت فوهاو  
انما لك بانها لو كانتا لكانت على زاي لا اصل وايجاب ابو حيان بان قدس  
ذلك لا تقدم وقيل اصلها من صدى منها حتى بقيت الميم سبيله القسم حذفت  
كاست يا الله او تقديرا بكانه النسبية كاذرا وخبرية كاستد امر خارج وعلمت  
لزيد قائم مؤكدة خبرية اخرى ثالثة غير توجب فخرج بالموكدة لا خبري بخبري قائم  
زيد قائم فانه يصدق عليها انها حادثة مؤكدة لكنها ليست اخرى بل هي هي وبها خبرية  
غيرها فلا يتبع منها عليها وبها لبيان التحية بنا على الصصح انها خبرية وتلقا  
اي يستقبل بمعنى تحاك في الاما ان يلام مفتوحة مع الماسية والفعلية مع النفس  
او لا يلام لغير العلم ولكن لم يفعل ما امره بغيره ليكون ولو لم يفعل ذلك والله  
لستعم زيد وقد تكرر الفعل في لغة مؤنوسة لتفعل منفعلا الى اللام الدافع  
السين لانه لم يسع خلاف سوف والفرق كما لم يمدخل عليه فيؤدي دخولها الى  
توالي اربع مركبات فيها موكدة الواو في كلامهم واجيب باعترافهم  
ذلك كما قالوا والله لزيد وتلك القضية لما عاينته بان المكسورة منقلبة وحقيقة  
سواء كان في خبرها اللام نحو ان سيعلم شئ ان كل نفس لما عاينها حافظا امرالا وقيل  
ان كان في خبرها اللام جاز لتلقينه به وانما فلاسان القصص بذلك افادة التاكيد  
التي لا حيلة بها القسم قيل ولا مركي قاله المحققين مثل بقوله يحلفون بانه  
لم يترك موكدة قول الشاعر اذا قال قدني قلت بانه حلفه لتعني عنى التاكيد  
اجما ودوافقه الغارسي في العسكرات ووزع في البصريات والندرة والجا  
عنا اول بانه لم يرد القسم بل اخبر بانهم يحلفون بانه ما عاينوا القتي لم يصفوا  
المؤمنين وعمل ليثبت بانه كذلك اي خلقت لتعني عنى وبان اجواب محدث في قوله  
الحال اي لشرب قيل وقيل قاله بعض المذاهب واستدل بقوله تعالى والفران  
ذي الذكوبل الذين كفروا قال ابو حيان وموراي باطل في جواب في الهية محذوف  
او لم اهلكنا وحذف اللام لطول الفصل قيل وان المنشوخة قاله ابن عسود  
في الغريب واستدل بقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالما انت وما بالما انت  
ورد ما من الصانع وقال بل جواب القسم جواب لوي ما يكون جوابها لولا القسم  
قال ابو حيان وقد رجع عن ذلك ابن عسود وتعلق في المق بما ولا وان قال  
انما لك في شرح الكافية وما فرق في ذلك بين الماسية والفعلية انما

لا مزل القسم

نحو  
سيعلم  
ان اللام  
مهم

الآية



اذ اذقت بلا وقدم الخبر وكان الخبر منه مفرقة لزم تكرارها في غير الضرورة نحو  
وانه لا زيد في الدار ولا عمرو ولا ثمر في بلادها جرك ولا ميثاق قال ابو حيان  
وغلط وان الجملة الماسية تنق بلا قال ولا يفتي بها ايضا الماضي فلا نقول فانه  
ما قام زيد بن شحي السبيل والكا فيه لان مالك انه يفتي بها كقول رده  
قوله ملاذ فام انما وساله بما وبين اثبت القبراد والكا في اية ما تبعوا  
قبلتك وبين انما ان امسكها من احد قيل ولما في الفعلية كقول الطالب  
وانه لا تصالحا اليك جميع وحكي الماصي انه قاله لا عراي اليك بنون قال نعم  
وحالهم لم يسم عن سلم تحية وقال ابو حيان لمسلم لان مالك في يجوز ذلك  
الما حكى من ابن جني انه زعم انه تعلق بها في الضرورة وموغلط من ابن جني  
وظاهر ان لا يجوز عنده الا في الضرورة وما غيرها فاشا من ذلك قول من فصل حليته  
بنون وثالثا ضرورية وما غيرها بجوريم دون ان نقول ابو حيان من محمد بن خاضة  
الضرورية وان كان ذلك لا يثبت على المستعمل اما انما لم يسمع فعل فاما كانت في  
مما يكره الميم لم يبق بها كالميم وعندي فكسبه ويجوز ان التفتي بين دون لم يمانا  
الحاضر والقسم بالمستقبل اجدر واما المثال السابق فظهر فيه الجمل على المستعان  
وتام الكلام عند خالهم والى استعمله وما قاله من الحاقها بالسين فمردود فان  
الفرق المتلغيم قيل لتأكيد الجملة القسم عليها ومما تارك في السين ولان تفتيد  
تأكيد التفتي فالتفتي بها حسن عبيد وتلقية الطلب به ايه بالطلب ما اوفى  
كقوله يربك هل للصب غيرك رافة وقوله عيشك يا سلمى رجبيا صانية  
وقوله ربي بعيرك يا بخرى او لما عاينته بانه ما اذا البري لما عاين  
نفسا او اثنين او لا يوافقك ذلك ما قلت سادقة خلية لداك مستوف  
مطعم او ان تقدم اللام مع التوق الشديدة او الحقيقة في مضارع مستقبل كما  
تعدو ما له بخلاف غير مستقبل كما حاله مؤنوسة طلك صادقا ولا حاشة الى  
تفسيره بالمتكافى القبول لان اللام لا تدخل فيه الماشدو والاشائي والمكفيا  
باعتبار اي اللام او التوازن لم يصال بينه ومن اللام ضرورة كقوله تال ابن اوس  
حلفه لبري وقوله وقيل مرة انما ان فانه خلا فاما على الفارسي والكوفية  
في يجوزهم ذلك في الاختيار قال ابو حيان وهم المحضاري فادعى الاصابع على  
الصح فان فصل جازو فاما ما سمعوا مقدم نحو وبن ستم او قدسهم لا على استندون  
او حرف تنفيس نحو لسوق فيطيل او قد عود الله لقد اتم غدا ويكلم اللام  
قد وامتددة به ما من مثبت غير ما من مؤنوسة لقد انك الله ولو كان يعنى  
من امكانه خلا فاما من عسود في سبغ فرب ما منا للشرع من امكان اما المنق ولا  
تدخله اللام وكذا الحادي من قد اذا لم يقد رغبنا الما في ما منا بقتن بقد  
كقوله مينا نعم السيد ان وجدنا رشذ وقول اللام مع وما وبقا الما من كقوله  
لن ترحم اذا لم يرحمنا بخير والديار جميع وقوله فليق بان اهله لما كان

بما رآه

علم

دعاه



يؤمل وأوله أبو حيان على قدر فعل بقية اللام أي ليات بما وسد خولها مع سماع  
بأحد الثلاثة أي قد ورثها وتما كقولها لبن است ربحهم بيانا لقد ربحوا لوزور  
لها ونورا وقوله فلبن تغنيها غدت وأصبحت صدقت فلا بدل ولا يسور  
لها ساعد في اللقا ولها فرج بقرها مشهور وسد خولها مع سماع كقول  
أما الذي نوحاهم بخلق العوي لبن غبت عن غبي لما غبت عن قلبي وسد خولها  
أي اللام وقد رثنا لما في ذي الشرط أو حذف أحدهما أي قد سقط إذا لم تقدر أو  
اللام فقط كقولها حلفت لها بالله حلفه فاجر ناسوا فاما من حديث وكما قال  
وقوله ثانه لقد علمت قيس إذا خذفت أو حذف اللام من أجل سببه كقول ابن  
جر دانة أنا كنت أعلم أنه وقول حب لا حول راجع إلى الامة والماضي مع  
فان كان في اللام طول حسن الحذف للام وقد رثنا قال تعالى والشر وضاها  
القول فما في شرها هنا وقالوا النساء ان ابوج أي قوله فنقل صاحب الجرد  
وقال الشاعر ورب الساعات العنل وبرو بها والارض وما فيها المقدار  
كأن دونها أي الامة كقولها فوانه ما نلتهم وما نيتل منهم بقدره وفق  
ولاستقارب إذا ما نلتهم تحذف ما النافية والبقى الموصولة لدلالة التي على  
عليها أو نافي الماضي كقولها فان شئت ليتبين المقام والذين وأما الجرد  
لستك ما دام غلب على امده أمدا السرد إذا ما ضيق به يجوز بلا شدة  
حذف ما النافية مع مضارع لم يؤكد بان يكون نحو فان شئت لا تقبل العلم بان  
الاشياء غير مترادفة لانه لو كان مترادفا ليجزى باللام والنون مخالفا لوكد بها لانه  
يلتزم حينئذ بالمتبى لا سماعا على المصح لغة موزونة ولما فيه من الالباس إذا لم  
يعل هل القسم على التخييل محال أو المستقبلة وقيل يجوز خلا ل لا وقد دخل  
اللام كان كقولها علاي ما هذه القنة والله كانا على حشته القنة الرابعة  
الردية والحشمة جمع هن ما وان إذا انقذت من القسم على الوفاء ولا يوافق  
المصحح واحد من حذف جوابه أو جوابها خلاف فنقل أبو حيان عن الجمهور  
انه جوابها وان المذكور جوابه كما إذا انقذت من على إذا الشرط وان لزمانه يكون  
مما ضيقا لانه معتر من جوابها وقيل عن غنى كلام التمثيل في جوابه جوابه  
والمذكور جوابها وقد صرح بذلك في الكافية وعن مفسر كلامه هنا انه لا حذف  
وان لو لا ولا وقد خولها جواب القسم حب قال وقصدت في الشرط لا مستأجلا  
ولو لا ونقل عن بعضهم انه ان لم يصح جوابا للقسم بان نفى لم يجوز والله لو قام  
زيد لم يتم مراد السامع فان الله لو الله ما اهتديا وقوله لو الله الشهود  
وعنه اذن ملانا خوف جيرانهم كما أو تو إلى شرط وقسم ونقدتها طالع  
خير فاجواب الشرط تقدرنا وناحنا تفصيله بلزوم الاستغناء بجواب  
القسم لان سقوطه محل بالجملة بخلافه لانه مجرد التاكيد فزيد والله ان نعم نعم  
وزيد ان نعم والله ان وقيل يجوز ان حكاة أبو حيان فيقال عليه زيد والله ان

دعه خولها جواب القسم  
حيث قال وقصدت في الشرط  
الامتنان ولو لا

قام لا قوس وقيل يجوز رفعه وحذفها حكاة أو لا أي لم يتقدمها طالع خبرها جواب  
للسامع في المصح قسا كان أو شرطاً وجواب المصح مذكور بخلافه ان قام زيد  
لا قوس وان نعم والله انم وجوزا لفرادى بن مالك جعل جواب الشرط وان تأخر كقول  
لبن كان ما حشته اليوم صادقا اصم في نمار القنيط للشرب زيا وجعل ابن مالك  
الجواب للقسم الرحمان اقترن بالفاء لله الله على الاشياء كقولها فاما ان  
اعز حتى أدن على العصى فوانه استعملت بالسلام وزيد أبو حيان بان القسم  
مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن بالفاء لانه مذكور في عليه جواب القسم ومن  
القسم وقيل طالع خبرها طالع صلاته بنى على ايها شئت فان بنى عليه اي طالع خبره  
أو الصلة بخلافه مذكور لدلالة الخبر والصلة عليه أو المنة وجوابه خبر الصلة  
مذكور والله يقوم وكان الذي والله يقوم وزيد والله يقوم وكان الذي والله  
ليقوم وحيث أغنى عن جواب الشرط لزم كونه مستقبلا لانه معتر عن مستقبل  
وذا عليه ولزم كون فعل الشرط ماضيا ولو معني كالمضارع المتعرب غائبا  
لمن جواب الشرط لا محذور لا حيث كان فعله كذلك فلا يجوز ان يقال والله ان نعم  
زيد لا قوس ولا فانه ان لم يقم لا قوس ولا والله ان قام زيد فقامت الام ان وقع  
الماضي توقع المستقبل كقولها ولبن ارسلنا رجلا أو مفسر السطو أي يظن  
وإذا كان القسم عليه جواب شرط مستقبل سبق بقسم مفعول أو مفعول وقرنت  
المادة الشرطية ان أو غير ما باللام مستترة نحو واقتوا بالله خيرا بما هم لئلا  
أمرهم يخرج من لئلا لم يتبعه النافقون وهذه اللام تنسب الموطية لزمانها وظاوت  
الجواب بالقسم المذكور قبلها أي مبدية له والموتية لما اذنت بان اجواب بعدد  
منى على قسم قبلها على الشرط أي اعلمت بذلك ويجوز مذهب ما دام لم يحذف  
القسم فان حذف لم تحذف غائبا لئلا عليه ومنه لئلا لئلا ان لم يتبعوا ما يتبعون  
ليس وان لم تغفلنا وتوجنا لئلا قال أبو حيان فان كان الفعل الواقع  
جوابا مستقبلا لم يحذف لانه حينئذ لا دلالة في اللغز على القسم المحذوف  
والمحذوف بلاسم ان قام زيد يقوم زيد ومنه خولها على غير ان قوله ولما رقت  
لنا سببه وقوله لن سلحت ليقضي لك صالح قال وقد شبه بعضهم  
بان فادخل عليها هذه اللام قال غضبت على وقد شرب بيرة فلا غضبت طهرت  
بحروف واجواب القرون يا فان الموكدة أو اللام مع اسم لا يقدر معول عليه  
مطلقا بلا خلاف كما قال أبو حيان فاذا قلت والله ما يقوم زيد لان أو والله  
ان وقتنا قام الامانة والله لزيد قائم الامان ولم يجز تقدم لئلا أي اللام ولا  
مع مضارع فكذلك يجوز التقدم مطلقا صحته أبو حيان وقيل يجوز مطلقا  
كان أو متعديا ونحو اي النفا أو بوجيعة واستدلوا بقوله فانم وحق قول الامان  
أي حقا وثانها بقدر الفرق والمجوز دون المفعول وهو أي ابن مالك واستدل  
بقوله تعالى فما قليل ليصبحن نادمين ويقع القسم من متعديين يؤكد المعنى المحذوف

اللام الموطية

الاشياء



عليه كقوله اخلاي ما تنسوا اني نبي قالي لا والله ما كنت ذا كرا وقد قيل ان  
السابق عن النبي المباشرة كقوله لا والله نادى الحريص ابي ثمانا كرى  
وكيف عنده اني عن القسم بان يحرق الجواب لئلا يكون له عاينه وقيل وعلمه اني مالك  
اذ وقع بعد ذلك نحو قوله صدقتم الله وعدي اولين نحو اني اخرجوا مني مني او  
صاحبا ما مني بوجه وكذا للتوكيد نحو عذبه عذابا شديدا وقيل وعلمه  
ابو حيان ان كان الجواب باللام او ان المدة فان كان بغيرها لا ولا وان فلا  
عن الجواب بغيره نحو والناظر ان قوله ترجب الرضا اي ليعين ومم  
سبق بحرف جواب نحو المين هذا الجواب قالوا اني ورتبا وتوكل من قال ان الفعل  
كذا اي والله او نعم والله او اجل والله ويعني عن القسم جبر قال قالوا اني  
جبر ليعين نحو فلين اينا المنور كسرا اي بالسود ايسلا لتفقا الساكنين وتبين  
تخفيفا قال سينويه اما لا حول الا لتوزع عليهما في قوله وقائلة استي قدلت  
جبر بغيره فيكون مقصدا وقيل اما ان يكون ظرفا لغو وقيل لعله تكلفا  
او ان يستعمل الجواب القسم قاله صاحب المنص وقال قوم حرف جواب يعني نعم ومحمد  
ابن مالك قال ان كل موضع يقع فيه نصيح ان يقع نعم وليس كل موضع يقع فيه نصيح ان يقع فيه  
حقا فالجواب نعم اذ لا يثبتها الله لفظا واستعمالا ولذلك ثبت ولو ثبت  
هنا في الامكان اعرب والجوابان يصحبا الالة في الامكان لان حقا كذلك ولم  
نكر بمعنى نعم لم يعط فاليما في قوله اي كرمنا الفاجيل ونم باحسانا وانما  
نوعه ولم يوكدهما في قوله وقيل في البردي او في مشركي نعم جبر كانتا  
استافله وما قيل بها في قوله اذا تقول لا يثبت الجبر تصدق ما اذا تقول  
خير قال واما تنوينا فضرورة او نعم اذا الفارس او اذا كثر اسم الفعل  
في قولم فذلك بكسر المزة واختار هذا القول ابو حيان وابن همام والرفعي  
وقال انا نعم وموقعا مجامع اذا التصديق توكيد ونحو ما قسم قال ابن عباس  
ولا يقال ان نعم لزوم الجواب لو كانت بمعنى حقا ودون الونته كما اني بمعنى  
وغيرها ونسب البنا حينئذ توافقنا ليجل الحفنة لفظا وكونها موكدة في البيت  
المذكور لاحتمال ان يكون المعنى نعم نحو ذلك حقا واجاب شيخنا الامام الشافعي  
عن الموقد بان اللزوم لعدم ما بينهما الحرف حينئذ بوجه من لو نحو العنصرية  
للبنا لئلا في ما يعبر عن فانما مشا بته في الوضع قال وقوله ان شئت بانها  
واحقنا ليجل الحفنة فيه نظر فان القائل باسبة جبر يثبت جبر الجبر  
حرفا من تكون هذه مشا بته لاني انني وقال قوم اسم فعل حكاه صاحب المنص  
واختاره فيما نقل ابو حيان قال لان تنوينا لا تنكره ولو بوجه الامان اسم  
الفعل والظرف وتنوينا ضرورة كما لبيت الابق وقد تجاب بها دونه اي دون  
قسم لا يجاب نعم واجل كقوله قالت ارا كماربا الجور سرجه السلطان  
قلت خير ويعني عن القسم ايضا جرم كذا القرآن ان العرب تقول لا جرم

الاسية

قنما

لحق

لا شريك ولا مريم لقد احسنت فاستغنوا بها عن القسم فاحد منيها معنى حقا  
واضحا يعين به قال الكوفية ويعني عن القسم ايضا عوضا عن قول عوض  
لا فعلت قال ابو حيان والمجربون لا يعرفون القسم به وان ذكره الزجاء جمع  
بين ايمان توكيد اسوا اختلاف عرف القسم ان ان اختلفا طرف لم يكونا الثاني  
حتى يوفي الاول جوابه فيقال تاسا لا فعلت بالحقبة لا فعلت خلا لا احسن  
في مجوز المواة فيقال والله تاسا لا فعلت لا يقال والله والله لا فعل  
سبيله من القسم غير مخرج وموسما يعلم بحرف لفظه كون الناطق به ساكنا  
عز ولقد علموا من استرا تاسا في الحرفة من حلاق قال سينويه والله قولهم علم الله والله  
نحو شهد الله انه في رواية اكثر شهد انك لم تقول الله وقاهدت ووافقت  
واخذت والله واذا اخذ الله شيئا من الدين او تواتر الكتاب ليعينه وهذه اللفاظ  
في الحرفة شهدتك وعمرتك الله بالمشهد وعمرتك الله نعم الله وقهضت مع العين  
وتعبدك الله بفتح القاف وكسرها وتعبدك الله وعزيت في الطلب وقاد  
تقدم اذ جواب الطلب شلتني او بلما او اما او ان ومنزلته هنا قوله الله  
الله الم فعلت وفي الصحيح الله الم قضيت بيننا بكتاب الله وقوله عمر لا الله الم قلت  
اما ما ذكره لنا هل كنت جازنا ايام ذي سلم وقوله يا عمر لا الله الم قلت  
صادقة اما قد اوصف المحبون او كذا وقوله عمر لا الله يا سعد عدني  
بعض ما اشبه ولا تويسين وقوله عمر لا الله اما تفرقي انا جرة المنايا في  
الفرع وقوله قصيد كاسه الذي التالة الم سمعا ليعينه المنايا  
وقوله تعبدك الله لا سمعني ملامة ولا تنكح فرج الغواد ضيقا ويجوز حذف  
شدة فيقال تاسا لا فعلت والله قوله وقالت لوباسه يا ذا الرزين لما عشت  
نفسا او اثنين ويجوز حذف الباء فيصير تاسا لا فعلت والله قوله  
باسه ومعنى تاسا لا الله الم فعلت احسن به لاري كما قال ابن مالك طلب  
سلك من يشهد الصالة طلبها ومعنى عمر لا الله عمر لا الله عمر لا الله  
عمر لا الله عمر لا الله عمر لا الله عمر لا الله عمر لا الله عمر لا الله  
احلف ببقا الله ودوامه فان لم يرد بها القسم فالعقوبات الله ان يطيل عمر  
وقيل المراد به منه اخذ من عمر ليرجل عزله كانه ازاله تذكير القلب بذكر الله كذا  
الصدق والتقدير ذكرتك بالله تذكير القلب فلا تخلفه ومعنى تعبدك  
الله وتعبدك الله معك اي اذيق عليك وحسبنا وقيل مقاعدك وبمعناه  
القسم قال في الصحاح على معني بصاحب الله الذي هو صاحب كل عوي وقيل  
بما مضى ان يعنى المراقبة والتدبر اقسام مما اقتضت الله ورضي الخلافة في  
المعج في استعارة المراقبة المراقبة اي بعد امجها في اللغة المراقبة والله صاقت  
العشر لغزوة مالت او اضممت طهرت الى الحامط املت اليه وضاق النعم في الهذ  
عذله واصغته الى فلان الجانة والمضاض في الحرب الحامط والمضاض في الحرب

مبني  
القسم الغير الصريح

البردين

الله

قال في الصحاح

اللام على الم



والتشابه

وصاته المثلثة وتلك التي في الوردية تضاهي كأنه مثال احدي جانبيه الى الآخر.  
 واصبحت من الامور المستغنى وفي الاصطلاح نسبة لتقديره بين اثنين  
 لثانها الجر فخرج بالتقدير به الامانة في مؤخره قائم وبما يقع في مقام زيد  
 وما تراه الاضافة الى الجمل لانها في تأويل الاسم وبما لا خير لو وصف مؤخره  
 الجياط وقبح بادي ملازمة كقولهم تعالى لم يلبسوا المعشية او معاشها لا يلبس  
 المعشية والاضحى طر في المداخلة اضافة احد ما الى الآخر وقولهم كوكب الخراف  
 اضيف اليها سينويه لان الاولى هو الذي يضاف الى الثاني في تقديره في بعضها  
 وغيره وقيل عكسه وثالثا لما يجوز في كل منهما كل منهما مجري هذه الاموال في السنة  
 والمسندين اليه فقبل المسند الاول يستلزم ان او غير المسند اليه الثاني  
 وقيل عكسه وقيل يجوز ان يقال كل منهما في الاولى والثاني والمص قول رابع  
 ان المسند للمعكس به والمسند اليه المعكس عليه وتسمى الضمانات العدة والشبهات  
 منه والمص هنا ان الثاني العدة والاول المسند لانه يؤخذ من محبة والمص ان  
 الجزية المضاف اليه بالمضاف قاله سيبويه وان كان الثاني ان لا يعلل لثانها  
 اما اشبه الفعل والفعل بالمضارع في عمل الجمل كذا في حرف اختصت حروف الجزية  
 خواص واما في الاستا فبعضها الى بعض فثان المضافات حرف الجر فعل عمله  
 ونزل له انضال الضاربه ولا تنصل المبالغا وقاله الزجاج وان احتاج  
 بموافق المقتدر من الماسم لا يختصر قاله المحتسب بالاضافة العنوية قالت  
 المنيرة وتقدر باللام قاله في شرح الكافية ومعناها هو الماض واللام يحكم  
 به مع جملة تقديرها واستماع تقدير غيرها بخلافه في قوله من صفة تقديرها وتقدر  
 غيرها بمؤخره وتقدر عند استماع تقديرها وتقدر بغيرها بمؤخره ومنه ومنه  
 اضافة كل الى ما بعدها وقاله قوم وتقدر من كان الاول بعض الثاني في  
 الماخيار به عنه كقولهم خرو فقامت قضية فالقوب يبرز الخرو الخاتم بعض الغضه  
 ويعم ان يطاق فل كل اسم الخرو والغضه ومنه اضافة العدد الى العدد والعدد  
 الى العدد وراثة على الصصح بخلاف زيد زيد وتقدر بغيره فالاضافة فيه بعض اللام  
 او ارفع اطلاق اسم الثاني فيه على الاول قيل اول يصح ذلك كقولهم يكونه  
 بعضا ومؤخره ابن كيسان والسمراني واستدلوا بظهورها في قوله فالعين  
 من كان عرب فخطبه وقوله كان على التقدري منه اذا انتهى ورواه ابن مالك  
 بان الفصل يبرز نزل على ان الاضافة تبعها فقدر فصلها ثانيا ليس بخير قال  
 وان مدحها منك لتعظيمه وانكره في الاضافة بتعريفه اصلها وقالوا الاضافة  
 بمعنى اللام لان الخرو مستحق للقوب لانه اصله وقاله الجرجاني وابن كاسح في  
 كافيته وانما ذلك في كتيبه وتقدر به حيث كان لفظه قاله في شرح الكافية  
 والتسهيل وقد قلنا اكثر المتأخرين وبما ثبت في الصحيح كقولهم اله الحام  
 بل مكر الليل تربل ربيعة اسمها جلي النحن وفي الحديث فلا تجدون اعلم من

لانها كانت تقسم  
 في قوله والاصح الاول  
 هو المضاف والثاني  
 هو المضاف اليه  
 قوله

عزيمه

والتشابه  
 الاضافة

قاله المثلثة فتمت في هذه المسألة فلما مر ولم يقع تقدير غيرها الماسم كالف  
 قال ابو حيان ولما علم احدا ذهب الى هذه الاضافة غير وهو مردود  
 فقد قال بها الجماعة المذكورون معه كاصح سبقة فتمت تقوية ما بين  
 مثالك ورا المذوي نفرة وصرح به ابن الحارث في مقدمته بان تقديره في اقل  
 من الامر ومن وكذا قال ابن مالك ورا ان تقديره في اقل من تقدير الامر  
 وقاله اللغوي وتقدر عند نحو هذه ناقة رفود الحلب اي رفود عند  
 الحلب واحتاج ابو حيان بان هذا وما قدر فيه في في سبب الضافة المشبه  
 والاصل رفعه على القاعلية بخلاف المبالغة وقال ابو حيان لا تقدير اصلا  
 في الامر ولا غيرها وانما الاضافة تقدير الماخضاح وجملة متعددة من  
 كل جملة منها المستعمل فاذا قالت غلام زيد ورا عمر وفا اضافة لذلك  
 او شج الدابة فالاستحقاق او شج اخذ فلهذا الماخضاح وتخصر العذر  
 عند من قال به بالمحضة وقيل تقدير الامر في غيرها لظهورها في قوله تعالى  
 فتم ظالم لنفسه ما قطعت له شيئا صدق لما منهم فقال لما يريد ورد تقديره  
 اطرده ان لا يسوغ في الصفة المشبهة والمحضة على هذا في تقديره بغيرها  
 اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصا اذا كان نكرة قال ابو حيان هكذا  
 قالوه وليس بصحيح لانه من اجل القسم قسما وذلك اذا التعريف يخصر بنوعه  
 والصواب انها تقدير التخصص بقوله واكثر ترانته التعريف انتهى وهو محتمل  
 لقطر وفي مقادير اضافة الجمل الى الاضافة اليها احتمل لان الاصطلاح البسيط  
 وتبعها التخصص الى الجمل في وجه التعريف انها في تأويل المقتدر المضاف  
 في المقتدر الى فاعله او متغوله هكذا احكاما ابو حيان بلا ترجيح ثم قال في المعنى  
 تطلق تقدير المقتدر تقدير بمعنى كافي منزلة التسمية فلا يلتفت الى الاضافة  
 فيه كما لا يعرف قولك غلام زيد ورانت تريد كوا حقا بعينه وانما فلا يلزم  
 في المقتدر ان يقد رخصا فاني قد قدره موقفا عاما لا في وجهه اية المحضة  
 مما لا يقيد واحدا منها بل تحقيقا في اللفظ كمدف النوى وجهه انه اي من  
 عن المحضة اضافة عند مثل وشبهه وحدث بكسر المعجمة وسكون المهملة بمعنى صديق  
 وتسمى مثل وناعنيك وحسنك من رجل كاضيك وما في معناها كبره بغيره  
 وكثير في معنى مثل وشبهه وحدثك وقطعت وذلك في معنى حسنك فلهذا  
 الماسم نكرة وان اضيفت الى معرفة اما انها على بنية المتنوس فصدق اللغوي  
 كما لوصف كما قاله سيبويه والبره وبوضع المتن وجزم به ابن مالك في حاشيته  
 انما مراد بها اسم الفاعل او الماسم لانه لا يقال ابن السراج والسراج في  
 تقديره وجملة ابن مالك في غير مثل وناعنيك انما قلت بغيره وكل شيء  
 الما زيد غيره وشمل زيد في كل واحد في قوله واخر في عمله واخر في صنعته  
 واخر في حسنه وهذا لا يحد فيكون له نهاية ونقص عنها بان كثرة الما تالين الغار

وهو  
 في تقديره  
 بالاضافة

مكرات

عاملا

كثرت

او لشدتها  
 اياها



لا يوجب التكرار ان كثرة علمان زيدا يوجب كون غلام زيدا نكرة بل يحيا للرفع  
 مثل واخبرهم عن محمد الخاطب وقال الماخض يجوز ان يكون السيد في ذلك كون اول  
 احوالها المضافة لها لا تستعمل منصولة عنها باللام ايضا في هذا المثال ولا  
 غير ذلك واول احوال الاسم التكرار بل ذلك كانت نكرة مطلقا وكذا اوصافه  
 وعينه بطلينه والبول في لغة لبعض العرب عكها ابو علي في المولين والاصح في  
 الماخض حيث ادخل عليها رب في قول تمام اما وفي ابن رب واحدا وقولها رب ابيها  
 اصبه قال ابو حيان كان له لوصف في واحد امه معنى مقدر له وفي عبيد مطبوعه فارم عليه  
 والصبر في الماخض مع الي واحد وطعته بل اليه مما تقدم ذكره في ابيه فاحيه فاب  
 له بالبوابة والمخوة والماخض استعماله كذا كمرقة قبل ومنه ايضا الظروف سواء  
 الي مقدر ام حمله عكاه ابو حيان عن بعضهم ويعرف ما ذكر من غير وما بعده ان تعذر الفاعل  
 فالماثل كان وقع غيرين ضارين مخمرا الذي انعت عليهم غير الغضوب عليهم  
 وما المضافي وقولك تترت بالكر غير الخليل والمخامد غير المتحرك او قارن فلا  
 مما يستعمل بالثلاثة خاتمة وقال المبرح لا يتصرف غير محال لان كل من خالفك فهو غيرك  
 حقيقة والذكي بما نزلت من كل وجه قد يتعين ان يكون واحدا قال ابو حيان زور  
 بانه قد يكون مخرقة باعتبار ان نكاته في الغايه كما يكون نكاته في المثل ومنه  
 اي غير المحسنة اضافة الصفة اي اسم الفاعل والمفعول واسئلة المضافة والصفة  
 المستتمة الي مفعولها الرفع منها في المسمى او المنسوب منها في تقدير المضاف له وذلك  
 وصفا بما ذكره في قوله تعالى هذا يا با نوح الكعبة ووقعت كما في قوله ثاني عطية  
 عليه ربة في قول جرير يا رب غاضبا لو كان مطالبكم وذكر ابن مالك في نكته كل احي  
 انها قد تعينها التخصيص ايضا فان ضارب قد اخص من ضارب قال ابن هشام وهذا  
 سبوا فان ضارب زيدا لاضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعول قبل المضافة ولم  
 من تعينها المضافة تكونها الي المعول اشتراط كونها بمعنى محال او المستفاد  
 فان كانت بمعنى الماض فاضا فتبا محسنة لانها ليست في تقدير المضاف له قبل  
 ومنه اضافة المحسنة الي المرفوعة او منصوبة قاله ابن بري كان وعلمه بان المرفوع  
 ترنوع المحل او منصوبة فاشبهه الصفة وابن الطراوة وعلمه بان علمه بالنيابة  
 عن الفعل فهو قوي من الصفة الفاعلة بالشيء بل ايل اخصا صها بغير المضافة  
 دونه واذا كان اقوى كان اوله ان يحكم له بحكم الفعل خروجه من التعريف والمصهور  
 المستدل لانه لم يرب سبابة الفعل وحده بل نفعان والمفعول محكوم بتعريفه  
 فكذا لك ما وقع مرفوعة بانها لو ازمرا للتكرار من دخول ربة والى ونسبه بالذكرة  
 وورد نعتهم وقا كيد بالمرقة في قوله الي كذا وحدي بك الشرب اراي وقوله  
 فلو كان حي اثم ذي الورد كله وبان تقدير المضاف اليه الصفة للضمير المستتر  
 وهو بخلافنا قبله منه اضافة اسم التفضيل قاله الكوفيون والفارسي والجز  
 انكر ابن الدباس والجزولي وابن عصفور وابن ابي الراس قال الفارسي في قوله

زيد اصبه  
 ضارب

في آخر

بها المضاف كونهما مضاف الى جماعة نحو اخرها واللام اضافة التي اليه  
 اذا ما بينك ان يكون بعض الجملة المضاف اليها ولان فيه معنى الفعل ولهذا  
 نصب الطرف وتعدي تارة بنفسه وتارة بغيره والمخ انما محسنة ولا يحفظ  
 وردة فاما لا يتيسر او لا يقدر وقال قال سوية لا تقول هذا زيدا سور  
 اليه من ان الحالة لا يكون المانكة وثالثها ان يوي معنى محسنة لانه جسيم  
 فيكم المضاف والمضافة قاله ابن السراج وتل قوله سوية على الثاني وقوله  
 الكوفيين على الاول فان قصه تعرفوا اليه الصفة المضافة الي مفعولها بان  
 مقدر الرصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان تعرفت ولذا اوصفها بالرفعة  
 في قوله تعالى ما لك يومنا له من فائق الحب والنوي فافرا للذنب الى الصفة  
 المستتمة فلا تعرف بان المضافة فيها نعتا لشيء اصل وهو الرفع بخلافها في غيرها  
 في عن رفع وهو نصب ولا لانه اذا قصه تعرفنا اذ حل قبلها اللام وزعم الكوفيون  
 والمعلم فقالوا ايضا انما تعرف بقصده اذ المضافة لا تمنع من ان يسمي من  
 هنا ويومان المضافة الصفة الي مفعولها لتعريفه نعتا بل تعني جازا اقتران  
 هذا المضاف ون غير من المضافات بالان المذمور في غيره من اختراع اذ ان  
 تعرف شئت فيه وانما يقرن بها هذا ان كان شفا وجمعا على خدم نحو الصاربان  
 زيد والصاربان زيد قال الشاعر ليس الماعلا بالمصن مسامع وقال ابن ابي  
 عن المستوطنا عرف او اصف لمرون بها نحو الضارب الرجل وقوله تعالى والمعين  
 الصلاة او اصف الي مضاف اليه الي مرون بها نحو المصاحف بالافكار وكذا  
 ان اصب الي صير من في مرفوعة على الماخض نحو الضارب الرجل والثالث وقوله  
 الواد انتا المستحقة صفة وقوله الواهب الماية النجان وعندها وضع المبرد  
 هذه الصورة واوجب النصيب قبل الي او الي صير ما نحو الضارب والاضا زيدا  
 قاله الرما في المبرد والزمخشر في وضع سوية والماخض ذلك وجلا موضع الضير  
 تعنيها كما لو كان موضوعة ظاهرا فانه يتعين نصبه قاله الزا او اصف الي مرفوعة ما نحو  
 الضارب زيد بخلاف الضارب رجل ولا يستعمله في السماع وقاله الكوفيون اصف  
 عدوا الي معدود نحو الثلاثة المضافة قاله ابن مالك ومجتم السماع والافراد  
 فاستدلوا في المنع اليه القياس وقال الكوفيون اصف عدوا لان معدود لانه من باب  
 الماير وكما يجوز الدلالة بانه لا يجوز هذا مسيلة الماير على انه ايضا في اسم الماير  
 ونعت وسبوة وتوكل من المضاف يتعرف او يتخصص المضاف اليه والشيء لا يعرف  
 ولا يتخصص بغيره فالنعت عين المفعول وكذا اذا ذكره بعد الماير كقولهم  
 سبعة كذا يسمى هذا اللقب وختم ويراى الذي له في الاسم ما نمتا اسنان للفعل  
 وصلاة الماير وسجد الجماعة ودين القية اي الامة الماير واليوم او الوقت  
 الجامع والملة القية وسن عامه وجود قطيعة الماير عامته سن وقطية جود قدم  
 وجعل نوما مضافا الي الحبس كخاتم قصه ويوم يوم ليلة ليلة وسن ط الكوفي في الجواز

وهذا هو الاصل في  
 النعت والوكس



اختلاف اللفظ فلفظ من غير تارة وتسمى تارة اختلافا لفظا ومعناه كقوله الخبير  
 رغبان وروعدا لصدق وقبالتين وكما في التسمية لاسماء اليونان كما في ذلك في التسمية  
 في اللفظ والتأكيد في غير ما يثبت من كذا في اليونانية كقولهم اهل بيت وقال ابو حيان في التسمية  
 السماع بل يقتصر عليه فلا يقاسر وقيل هي اي هذه المضافة في محضة او في وسطه  
 بيتها فقال الاول قاله جماعة واختاروه ابو حيان لان ما يقع فيه رب وما لا ولا  
 منبت بكثرة ولا ورد نكرة فلا يفتقد صلاوة اوله وسيد جامع والثاني قاله الفارسي  
 وابو الدباس وغيرهما لانه يثبت الوجه وانما له ان المضافة صلاوة الاولى ومنه  
 الصلاوة الاولى على التفت لم ازل عن صفة كان اصل من الوجه ووجهه فان كان  
 المفعول والثالث قاله ابن تال قاله ان لها اعتبارين اتصال المفعول به ان المفعول  
 غير موصول بضمير متحرك او بفتحة مفتوحة في ان المفعول يقع المفعول به من وجهه عن  
 الظاهر قال ابو حيان ولم يبعثه اخذ في ذكر هذه التسمية الثالث ثم تجري هذه  
 المفعول ان فيها التي فيه مضاف في المفعول ثم اسم السلام فليكن اوصاف اليه فقام  
 سبعة ادا لفرق في مفعول مضاف في المفعول ثم اسم السلام فليكن اوصاف اليه فقام  
 مضاف اليه ما من تمامه كما لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فيجوز ان يكون على  
 افضل من ان كان اوله مضافا واقتصر في التفسير على ذكر المثال وان تغلب  
 حكاية عنه قال ابو حيان بل هو مختص بلفظ اول او عام في كل فعل التفضيل كقوله  
 الى خبرنا لفتل في ذلك ولا ينظر في ترتيب اول وعنه فيجوز هذا بان الله افضل من  
 والصحيح انه يجوز في ذلك لعموم كلامهم ولما في المفعول والاول وجوز ان  
 وابن تال التعميم على المضافة مطلقا يجوز ان يكون في غير ضارب قال قتيب بن سعيد  
 بلغ في التسمية وما بعده وما سواه قليلا قال ابو حيان والصحيح انه لا يجوز ذلك  
 والبيت نادى بغير ما عليه وجوز في قوله على غير ان كان المفعول في المفعول  
 فيه كقوله ان امرضني يوما مودته على الساب لعمري عن العود قال ابو حيان  
 والاجمع النعم في العلة في ذلك في المفعول اما غير التي لم يرد بها في ولا يجوز  
 التعميم عليها بافتقار فلا يقال ان المفعول في قوله غير شانه وجوز قوله التعميم  
 على قوله كقوله فان ما اكن كل السماع فان في ضربها الطل والمقام حق عليهم قال ابو  
 حيان والصحيح النعم في هذه البيت وان كان تاوله وجوز قوله التعميم على كل  
 نفعه ابن الحاج نحو ان لا يدب مثل ضارب وقد يثبت المضاف من المضاف اليه ثانيا  
 وتذكر ان مع حذفه ولم يثبت الكلام به وكان بعضا من المضاف اليه او كقوله  
 كقولهم قطعوا بعض اصابعه وقوله في التسمية بعض السبابة وقوله كما شرفت صدق  
 القسامة من ادم وقوله روية النكر ما يقول له الامر معين على اجتناب التواني  
 بخلاف ما اذا لم يقع لوجوه فلا يقال قامت غلام هذه واما امة زيد ما اوصح  
 كين مضافا ولا يغير فلا يقال اعجبتني يوم الجمعة وما جات يوم غدا شورا  
 في اسماء المضافة لا احتياجا بها اليها في فهم معناها لزم المضافة مطلقا

كما

ما لا يرمي الاضمار

جاري وقصا رتبهم اولها وقصصها بمعنى الغاية يقال قصا زك ان تتغل كذا اي  
 غايتك واخر انك وحكي ابو حنيفة فيها فتح القاف وقصا ايضا قال قصص الحديث  
 اليه في التعريف الدنيا انقطاعه ولزم المضافة الى ضمير واحد فلا يضاف  
 الى ظاهره وتواضعا لغايه وغيره ويجب مضافته لما قبله نحو اذا دعا الله وحده  
 في الذي احصاه ان مودته به وحدي وكنت اذ كنت المني وخدا لا اعاد له تاني  
 القنابل خطها من الموت امر على لنا الموت وحدا لا زرا لفتحت على المصير يفعل من  
 لفظه على المصير وحدا لرحل عيدا اذا التفت وقيل لم يلقط مفعوله كما لا يوزن في قوله  
 وقيل ممدوف المودات من الجاه وقيل مضيه على المنة لنا وبه موصد وقيل موصد  
 وقيل على حذف حرف الجر والممثل على وحده وما دام المفعول والفتحة كبر في مفعوله وقد  
 يثنى شذوذا او يجر على سبع جلسا على وحدها وقلنا ذلك وحدها واقتضيت كل  
 وزم على وقدر وخلص على وحده او اضافة في سبع وفتح وزم كرم ومحيطه فيصير  
 اليه في الحقائق بالعلامات على المصير يقال هو سبع وفتح وزم اذا قصد  
 قلة فظن في امنية اصله في التوبس له اذا كانت رغبيا لم ينج على سواه غير  
 والفتح السبعة وهو محض وحده وغيره حقه اذا قصد قلة فظن في الشر واما  
 مصير عمة وهو الحارة محض وهو ولد يرم بها المفعول في سماع رايه ويقال ما سيجا  
 وحدها وهكذا او قرع لم يذكر هاتين التسميتين وذكرهما ابو حيان وشيخنا الشافعي  
 وحدها حقه ولزم المضافة اليه مفعول متناهي لفظا او متناهي معنى مفعول فاما لا  
 ملاخره خليل وجاري عند اقال الكوفة او نكره محذورة بنا على جواز تولد لها  
 سبع كلنا جاريين عندك مفعولها يدعا وقال ابن الماناري والي المند ان كور  
 كالي محذوري ولا محضان ولزم المضافة ذو وفروعه اي ذو وذو اوزان  
 ذواتا وذوات واولا واللات الى اسم حبس قياسا كذا في علم وذو حشرة اسدوا  
 ذوي غدة ذواتا لقان والي علم ساعا محذورة وذو وعين وذو الكلال وذو  
 سلم وذو عمرو وذو بون وقيل قياسا قاله الغلاة الغالبة القاءها الى كونها  
 لغاة اي راية حبس وذو بون قد يلقب بخوانا الله ذوبكم اي صاحبكم والمخسار جوار  
 اي اضافة الى حبس كما تقدم من كلام ابو حيان ان المفعول عليه كقوله انما تعرف  
 ذا الفضل في الناس ذوهه وقوله ايا روي ارفعهه ووهه وقوله رجونا  
 قدما من ذواتا فاضل خلا فالله كذا في الحاسر والزبيدي والمناجزة في  
 في اللام في الشر وجرم به ابو حنيفة المصاح وفي روض السائل بعد نقله النعم  
 عن الثلاثة المذكورين واعاذه عن هؤلاء وقد استعمل جمع ذواته مفعولها المضاف  
 في قوله فلا عمن يذل لنا سليلكم وكلمه اربعة وونيا وجميع ما تقدم من المضافة  
 مفعولها ولزم المضافة معنى لفظا فيجوز ان يقطع على ثبوتها ال واصله اول قلب  
 واوه الفاعل كذا والتعاضد ما قبلها قد قيل قول اول وقيل اهل ابدلتها و  
 منزهة في المنة الفاعل كونهما بعد فترة مفتوحة بدليل اهل وانما يضاف اليه علم

وهم شجوا وحده  
 في شجوة وحده  
 وحده او قيل لا يضاف  
 بسبع والخزنة لادان  
 فيقال ما سيجا وحده  
 فيصير ذواته كور  
 نحو كور المصير كور  
 الحبس كور  
 الحية حبس ان الحية  
 والشرب كور  
 وجه وقيل ومن تعريفه  
 بالمراد هو  
 ذوه







قل المصحح كفاة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وقرى مختلف وعنه وسيله وحديث  
الجاري هل انتم تاركو الصاحبي وقوله ترك يوما نسيك وهوها شعرها  
في رواها كاجتبت يوما صفة بسيل وقيل يجوز او قل المفعول اكثر النحوس وروى  
في الظرف بان يتوسع فيه وفي الفعل يثبوت في السبع المتواترة وحسنه كون الفاصل  
فضله فانه يصح له ذلك لعدم الاعتداد وكونه غير جيب من الحضاف ومعه را التاجر  
ومخرج مفعوله وطره المفعول والظرف الجيبان فالفضل بينهما ضرورة كقوليه  
لستى استيا حاندا المتواك ريتيما وقوله كاحط اكتاب يكن يوما يودي وقوله  
ما اخوان الحرب من اخاله وخرجت اليه الفصل الكيفية مطعنا بالظرف والجرور  
وعنه ما وجزه بوس بالظرف والجرور عن المنفصل وجزه ابن مالك بسم على  
الكسائي هذه اطلاق واسه زيدا او غيرة انا الله لا يخفى فسمع صوت والله زيدا  
واما كقوله ما غطنا اما اشار به متي واما يوم والموت بالجرور ذكرنا  
في الكافية واما اولية المداخلة وما ذكرنا في التفسير ويجوز الفصل ضرورة لا  
اختيار استيعتج من ابن ابي شيبه لما لم يخطب ونفا قال في شرح الكافية كقوله  
كان يزدون ابا عصام زيدا كذا في الجاهل اذا كان يزدون زيدا با عصام وقال  
ابن هشام يخطب ان يكون ابا هو المضاف اليه على لغة الضرر زيد بدل او عطف  
بيان وشبه ابو حيان بقوله زهير وفاك كعب يحبس نفقة لك من تجميل بذلك  
والخلاف في شعر ابي يا كعب وقا كل تتعلق بالمضاف او عطف كقوله اما ان وخذنا  
للخويطر طيب واما قد شاقنا ومجد صحت وقوله اخب ايام والى به اذا جلاء  
فهم ما جلاء اى اخب والما ايام اذا جلاء وفعل معنى كقوله باي تراهن  
الارضين طوى اى باي الارضين تراهن خلقا وسقوله له اى من اجله كقوله  
اشم كانه رطل عبوس مقادير عرا وقت الهواري اى مقادير وقت الهواري  
حياة سيله الحضاف للبا بشاره لنا نسبة اليها لم سنى ومجوعا على حق  
وما عمل قلبهما ومعتك باجري مجري المصحح فيمكن انزه وهو المسمى من المقول  
والما حير والواو من الثاني واليا من الثلاثة ثم يترجم في باب المضاف الى البا الى  
في اخر الكلمة والواو تقيده قلبها با وليس ما قبلها ان كان لها سنانة نحو  
زبدى وزبدى وقا منى سلى وسلم الملق فلا تقلب في المنى كزبدى والمض  
لنقاي ومجاي وقلبيما في المضور لغة هذيل وغيرهم كما قال ابو حيان  
كقوله سخر الهوى وانفعلوا هوى وقرأ الحسن يا سخرى وقلها في لذي  
والى فعل الحسن انزوا شري اللغات من التسلامة بخولدي وفعل السى والى  
وتعبر العرب تقول لداي وعلابى لقله ابو حيان مغضابه على صاحب  
التمسيد في ثوبه ذلك سرائيا المضاف اليها في عمل طرفة المصحح يفتح كاعنه  
وقد تيسر المصور كرا الحسن عصاى وقد تيسر المدة في مع او عطف لغة  
حمة بصرى وقول الشاعر على لمرمة لغة لغة سع بلسا واليا واليا تية اى

رفاق

به

الكلام على الحضاف  
للش

سلى

في المغة المصحح تفتح وتفتح اى يجوز كل منهما وفي الماض منها خلاف قتل العتق  
امثل لانه حرف واحد فتشابه التفتح به ثم سكن تخفيفا وجرمه ابن مالك  
في شيبك المنطوق وقيل السكون امثل لا تعرف علة منه فوجب السكون كواو  
صريعا ولان بقا الحرف على حركته انما هو لتعذر الجواب والمفضل فيه ما تعذر  
فيه وقيل ضد قما اى اليما مع كسر المثلواى ما قبلنا كقوله فنبشهادي الذي  
يخرف اليما ومثلا ووقفا وخطا وقيل قلبنا القما كقوله اطوف ما اطوف  
ثم اولى الى انا ويروى التفتح وخصه ابن منصور بالضرورة واطلق غيره  
جوازه وقيل ضد قما اى الملق مع فتح المتأخرة اعلمنا كقوله ولست بمدرك  
ما فاقنى بليت ولبليت والواو قال ابو عمرو بن لعل وبع منه كقوله  
ذري انا خطاي وضوي واما اهلكتمالى وانكره ابو زيد المانصار وقا  
المعنى في البيت ان الذي اهلكتمالى بالعرض قال ابن مالك فان لا يخطى  
غير محضة نحو بكرى ثرا ذاه بحاله والمستقبلة فلا حذف وما قلب منها حين  
في نية المانصار فلم تخرج ما اتصلت به فتشبه ما قام في جوارا الحذف فلا  
حذف لانه غير الفتح والسكون قال ابو حيان وغيره من العموم لم يذكروا  
هذا القيد في نقله في الجار تشاف عن الجالس السلب والبناء فان نودي  
المضاف للباسا يعمد سائن فقيما اى اليها لغات اشهرها الحذف والبناء اكثر  
والما على ما من المنادى كقوله لا تغتر كثرة الاستعمال مؤبدا عبادي فانقون  
فالمبا شاكعة تليه فتتوجه مؤبدا عبادي الذين اشرفوا فقللها القائلية نحو  
يا خسرنا قل ما فرطت فخذ قما اى الملق مع فتح المتأخرة استغنا به عن ما كان  
بالكسر من اليما وهذا الوجه اجازة الحذف والمجازي والقارض ومنع المكره  
قال ابو حيان ويحتاج الى شاع من العرب في الندا فمعه اى الملق حصة الس  
فعل بالما اى المزدق قد رب احكم بالحق قاله قب السج احب الى اى يارب وكى  
سيتوبه يا قوم ما تفعلوا ويرب اعزكم ووجه بان لا حذف المعاق للتعويض  
بم على الضم كما بنى ما ليس وضاف اذا حذف تنوينه قال ابو حيان والظايران  
عنه في الانباع حينئذ حكم المبنى على الضم غير المضاف لهما حكم المضاف لليما وانكره  
اى الضم ابن هشام المعنى وقاله انا اجازة سينويه فيما كذا رادة بالاضافة  
فيه وقاله خطاب المادى مؤردى فيصح ما نه يلبس المضاف بعينه اما قد شاك  
مدغم او غير ولا سيبيل الى نحو يا قاض ومن فاة كانه المضاف الى اليان المندما  
اما ادعاه ان واخبة قل اياها وقلها العا ثابته حقه ايكاد بوجه الما  
ضرورة كقوله يا ابن امي ويا شقيق لفتى يا الله عما قلوي واجمعى وقلت  
الحذف لكثرة استعماله في الندائ مع كسر الهم وما لعل اليما المندوة ونقها  
الله واما على الملق المندوة المنقلبة عن اليما المندوة في ما قبلها تركبها  
خلافا لسينويه واحكامه في قولهم انه مركب مبنى كاحد عهد وتلك قال تع

اى مالى

وقوله



قال يا ابن ابي اسلم فخذ الخبيث واطير ابي فري في السبع بالكثره بالفتح قال نور  
 ومع صنفا انا عيلا وممع مع ابن وابنه فلا تخذ منه التيا كيا ابن ابي اسلم  
 وتريد امر واب على الحذف والمعا والقلب بوجوبه تعليلها اي التيا تا مكنونه  
 وبها المكنون ومنه قوله في السبع قبل وصنونه قالة العلاء والناس  
 وحسن الخليل يا ابن ابي اسلم لا تغفل وشقه الدجاج والاصح انها توحش اي المناغوش  
 من التيا او اسلم ومن اي اسلم خل ذلك باختلاف اختصاره اذ لا يجمع بين المعن  
 والمعوض وقوله يا ابن ابي اسلم في قوله يا ابن ابي اسلم بعد واستغناط المدة  
 من التيا كالتين صخرنا واخبار كسنا الخدين الجمع بينهما او كرتب المنادي المضاف  
 للتيا قبل السكون اي قبل لغة من التيا كانت تقع او تغلب فتعوض اجتماع القن  
 مؤو او عينا واعني لغة الفصح فقط وتزاد الملة ولا يحتاج الى العمل  
 فان لان التيا مبنية مباشرة الملة لتعوضا وعكس لغتي عري اي الحذف مع كسر المنة  
 او فتحه اوجه والقلب للمعا قلب الفاعل ومعه حلف التبعية لاجتماع الفتح والفتحة  
 يستغنى بالكثره في المنادى فلا يجب زواله ان المنطوق عليه المدة في عند  
 المهور فتبنا يا غلام وا حبيبا خلافا للمع في الحجاب به الرد فتقول يا غلام  
 وحبيبا وتبنا لينة اضافة اسم اليه اليه اي في قوله في مريد الواء والياء  
 الاصل وقولنا تيا اذ غامتها تيا التيا وقيل في قوله يا ابن ابي اسلم ضرورة لان  
 اضافة تيا الى الاصل واستدل ابن مالك وابو حيان على جواز ابقاء الهمزة  
 المعجمة في الحذف في الصاميم وتبنا فيه في لغة الضعيف في قوله الضعيف في قوله  
 في اب واخوته المحبة اي وحي وهو بلا زلة لانه المستعمل كالمضافة اليه ميا تيا موال  
 هذه اي وعجز الكوفية في المنة وارتفع لان يغاله اي يرد اللام لقوله كانه  
 كوما وسودا يلقي على ذي اللبد الحديث را اذ ابن مالك واني قال ولم اجد له  
 شاهدا لكن اجتمع قضا على ان لا يعمل المنة وتبنا على المختار في ذلك زلة  
 الاصل في الرفع ذوى قلبت الواو تيا واوحت فيها كالحج والمضرب ومقابل المختار  
 موضع اضافة التيا الى الضم خاتمة في سبب لغير ضمير اثبت المهور من المعربين  
 والكوفيين الجربا بالجاورة للمجوزين لغت كقولهم هذا جرح ضارب وتوكيد قوله  
 يا صاح بلغ ذي الذوات كلهم بجرهم على الجاورة لانه توكيد لذوي النصوص  
 للذوات والاعتناء كلين زاد قوم وعطف نون كقولهم تعالي واسموا بروتكم  
 وارجعكم فانه معطوف على وايد بكم مفعوله قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا  
 ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين لغت والتوكيد انها تابقان بلا  
 نهما استدسجورة مثل لفظ المعقول حرف اللفظ واجيب عن طرية بان المعطف  
 فيها على المحجور والمشرح اشارة الى قسح الحذف ورا اذ ابن همام في شرح المدة  
 بيان وقال لا يقتضي القياس جوه على الجوارح كما لغت والتوكيد في جوارح المنة  
 اما البذل فقال ابو حيان لا يحفظ من كلامهم وسأخرج عليه احديا قال في

التعاس

الكوفيين

الاعلام على الجوارح

انتم تعلمون معقول لغايل اخره للغايل الاول على المصح ولذا لم يجوز اظها را اذا  
 كان حرف جربا فاجع فبعدت سماعا في الجاورة وتزاد لة جلة اخرى وكذا قال  
 ابن همام وانكوه اي اجزا الجاورة مطلقا السراي وابن جني وقال الاول اصل  
 هذا جرح ضارب الجرح كرتت برجل حسن الوجه منه من حذف الضمير للعلم به  
 ثم انما جرح ضارب وارب وقال الثاني اصله جرح جرحه من حسن وجهه ثم تغل الضمير  
 فصار جرحا جرحا حذف وكد بان امرارا الضمير جرحا واجبا للابن وان يعمل  
 هذه الصفة لصعها لا يتصرف فيه بالحذف وقصره المذاعل الساع ومنع المقايض  
 على ما تجاها فلا يجوز حذف جرح ضارب جرحه بالجر وقصره قوما بالندوة كالمثال وزادها  
 ذكاه البور وان كان والله في جبال العرب المردف له ذلك وقصره الخليل بغير  
 المنة اي بالمردف والجمع فقط قيل ونجبا لجمع انبيا بالمردف فقط فلا يجوز عليها  
 هذان جرحا ضاربين ولا على الثاني هذه جرح ضارب جرحه و يجوز ان في المنة  
 معرو اليه سيبويه قال ابو حيان وقبيلته يجوز في الجمع والمصاح قال لم يرد الهمزة  
 المفردة وهو قريب من زاي الفل يجوز ان يراي هذا المعنى اي اضرها لانه المنة مثلا  
 كان نحو ليمقا ودعا نحو لمفرض علينا ذلك ومركبتها الكسرة ضرورة لاستدراكها  
 لغة مسلم فلهذا الحق وقيل انما يقع على هذه اللفظة ان فتح تالفا خلاف  
 ما اذا انكسر السند وضم نحو ليمقا وقيل انما يقع عليها ان انشوت اي لم تقع  
 قبل الواو والفاء ثم كلاهما الفاء ونسكن اي يجوز تسكينها جوازا الى المنة في المنة  
 ومسا كلة علما فلو واو وواو ولم نحو ليمقا ولا يوافقون لم يتقوا انهم  
 وليومنا ندورم وليطوونا ليمقا وقيل بالتحريك في الثلاثة الماضية فقط  
 وقيل بغير ضم ثم ان التسيك انما كثر في المنة لشدة انصافها لغيرها لكونها  
 على حرف فصلا راعه ككلمة واحدة فحذف بالحذف انكسر م حلت عليها فلا تبلغ  
 في الكثرة سلبها وقيل نحو مقما ضرورة لم يجوز في المنة اختصار قالة طائفة وانكر  
 فزاة عزة وهو مردد قال ابو حيان ما قول في السبعة يرد ولا وصف بضعف ولا  
 بقليل ويكلم اللازم في المنة لغايل لغايل في الغايب والمكلم والنون  
 مؤنثين زيدا ونحوه نظا يا كره فوضوا فلاصل بكم نفع بجا من وقيل في امر بكم من امر  
 لاسنان لنفسه قليل المستعارة ونقل اللام في امر فاعل مخاطبة نحو مند لك  
 فليس حوا وصرف لتاخذ في انصافكم والاعتراف بصنعة افعل قال الرضي فان كان  
 الما ورعاة بضم غايب فالقبيل من تعليل الحاضر فيون بالصيغة وقيل لاسان  
 باللام وقد فيها اي اللام فيها قول اضرها مجوز مطلقا في زاي امره وما فيها  
 وهو الصحيح مجوز في السعة فقط كقوله محمد تعد تستك كل نفس ولا يجوز في المنة  
 رتوا انكسر م ثوبا لتقول او تولى عند امرام لم يتقدمه والجزئية الامة به جواب  
 الامر وجواب شرط محمد في كاشيتي ورا اذ ابن همام في شرح المدة وكونه  
 غيرا من موقلت لم يرد بضمه غير اي بضمه ولا يجوز في غير المنة ضرورة واختار

الاعلام على الجوارح

في قوله  
 يا ابن ابي اسلم  
 فخذ الخبيث  
 واطير ابي  
 فري في السبع  
 بالكثره  
 بالفتح  
 قال نور  
 ومع صنفا  
 انا عيلا  
 وممع مع  
 ابن وابنه  
 فلا تخذ  
 منه التيا  
 كيا ابن  
 ابي اسلم  
 وتريد  
 امر واب  
 على الحذف  
 والمعا  
 والقلب  
 بوجوبه  
 تعليلها  
 اي التيا  
 تا مكنونه  
 وبها  
 المكنون  
 ومنه  
 قوله  
 في السبع  
 قبل  
 وصنونه  
 قالة  
 العلاء  
 والناس  
 وحسن  
 الخليل  
 يا ابن  
 ابي اسلم  
 لا تغفل  
 وشقه  
 الدجاج  
 والاصح  
 انها  
 توحش  
 اي المناغوش  
 من التيا  
 او اسلم  
 ومن اي  
 اسلم خل  
 ذلك  
 باختلاف  
 اختصاره  
 اذ لا  
 يجمع  
 بين  
 المعن  
 والمعوض  
 وقوله  
 يا ابن  
 ابي اسلم  
 في قوله  
 يا ابن  
 ابي اسلم  
 بعد  
 واستغناط  
 المدة  
 من التيا  
 كالتين  
 صخرنا  
 واخبار  
 كسنا  
 الخدين  
 الجمع  
 بينهما  
 او كرتب  
 المنادي  
 المضاف  
 للتيا  
 قبل  
 السكون  
 اي قبل  
 لغة  
 من التيا  
 كانت  
 تقع  
 او تغلب  
 فتعوض  
 اجتماع  
 القن  
 مؤو  
 او عينا  
 واعني  
 لغة  
 الفصح  
 فقط  
 وتزاد  
 الملة  
 ولا  
 يحتاج  
 الى  
 العمل  
 فان  
 لان  
 التيا  
 مبنية  
 مباشرة  
 الملة  
 لتعوضا  
 وعكس  
 لغتي  
 عري  
 اي  
 الحذف  
 مع  
 كسر  
 المنة  
 او فتحه  
 اوجه  
 والقلب  
 للمعا  
 قلب  
 الفاعل  
 ومعه  
 حلف  
 التبعية  
 لاجتماع  
 الفتح  
 والفتحة  
 يستغنى  
 بالكثره  
 في  
 المنادى  
 فلا  
 يجب  
 زواله  
 ان  
 المنطوق  
 عليه  
 المدة  
 في  
 عند  
 المهور  
 فتبنا  
 يا  
 غلام  
 وا  
 حبيبا  
 خلافا  
 للمع  
 في  
 الحجاب  
 به  
 الرد  
 فتقول  
 يا  
 غلام  
 وحبيبا  
 وتبنا  
 لينة  
 اضافة  
 اسم  
 اليه  
 اليه  
 اي  
 في  
 قوله  
 في  
 مريد  
 الواء  
 والياء  
 الاصل  
 وقولنا  
 تيا  
 اذ  
 غامتها  
 تيا  
 التيا  
 وقيل  
 في  
 قوله  
 يا  
 ابن  
 ابي  
 اسلم  
 ضرورة  
 لان  
 اضافة  
 تيا  
 الى  
 الاصل  
 واستدل  
 ابن  
 مالك  
 وابو  
 حيان  
 على  
 جواز  
 ابقاء  
 الهمزة  
 المعجمة  
 في  
 الحذف  
 في  
 الصاميم  
 وتبنا  
 فيه  
 في  
 لغة  
 الضعيف  
 في  
 قوله  
 الضعيف  
 في  
 قوله  
 في  
 اب  
 واخوته  
 المحبة  
 اي  
 وحي  
 وهو  
 بلا  
 زلة  
 لانه  
 المستعمل  
 كالمضافة  
 اليه  
 ميا  
 تيا  
 موال  
 هذه  
 اي  
 وعجز  
 الكوفية  
 في  
 المنة  
 وارتفع  
 لان  
 يغاله  
 اي  
 يرد  
 اللام  
 لقوله  
 كانه  
 كوما  
 وسودا  
 يلقي  
 على  
 ذي  
 اللبد  
 الحديث  
 را  
 اذ  
 ابن  
 مالك  
 واني  
 قال  
 ولم  
 اجد  
 له  
 شاهدا  
 لكن  
 اجتمع  
 قضا  
 على  
 ان  
 لا  
 يعمل  
 المنة  
 وتبنا  
 على  
 المختار  
 في  
 ذلك  
 زلة  
 الاصل  
 في  
 الرفع  
 ذوى  
 قلبت  
 الواو  
 تيا  
 واوحت  
 فيها  
 كالحج  
 والمضرب  
 ومقابل  
 المختار  
 موضع  
 اضافة  
 التيا  
 الى  
 الضم  
 خاتمة  
 في  
 سبب  
 لغير  
 ضمير  
 اثبت  
 المهور  
 من  
 المعربين  
 والكوفيين  
 الجربا  
 بالجاورة  
 للمجوزين  
 لغت  
 كقولهم  
 هذا  
 جرح  
 ضارب  
 وتوكيد  
 قوله  
 يا  
 صاح  
 بلغ  
 ذي  
 الذوات  
 كلهم  
 بجرهم  
 على  
 الجاورة  
 لانه  
 توكيد  
 لذوي  
 النصوص  
 للذوات  
 والاعتناء  
 كلين  
 زاد  
 قوم  
 وعطف  
 نون  
 كقولهم  
 تعالي  
 واسموا  
 بروتكم  
 وارجعكم  
 فانه  
 معطوف  
 على  
 وايد  
 بكم  
 مفعوله  
 قال  
 ابو  
 حيان  
 وذلك  
 ضعيف  
 جدا  
 ولم  
 يحفظ  
 من  
 كلامهم  
 قال  
 والفرق  
 بينه  
 وبين  
 لغت  
 والتوكيد  
 انها  
 تابقان  
 بلا  
 نهما  
 استدسجورة  
 مثل  
 لفظ  
 المعقول  
 حرف  
 اللفظ  
 واجيب  
 عن  
 طرية  
 بان  
 المعطف  
 فيها  
 على  
 المحجور  
 والمشرح  
 اشارة  
 الى  
 قسح  
 الحذف  
 ورا  
 اذ  
 ابن  
 همام  
 في  
 شرح  
 المدة  
 بيان  
 وقال  
 لا  
 يقتضي  
 القياس  
 جوه  
 على  
 الجوارح  
 كما  
 لغت  
 والتوكيد  
 في  
 جوارح  
 المنة  
 اما  
 البذل  
 فقال  
 ابو  
 حيان  
 لا  
 يحفظ  
 من  
 كلامهم  
 وسأخرج  
 عليه  
 احديا  
 قال  
 في





لا الغلبة

الغالب

م

ل

ابن مالك وخيله اقل من عددنا فقلت فيه بقوله قلت ثواب  
 له جاريها نيزن فان جبارها قال وليس بضرورة لكنه جاريها  
 ايدن وميزن ابني ولا تفصل الامر عما عرفت فيه لم يعجز قال ابو حيان  
 وحياتنا انما لا نعرف الجرمان قدره في الفصل ولم يعجز ذلك فيما كان عامل  
 الجرمان صنعت من عامل الجرمان اي الثاني في المطالبة اي المطالبة بها القول  
 سوا الله كذا لا تفصل الفصل والاعمال فواحدة فافهم اصلها في النافذة  
 والجرمان لا ينفصلون فبذلك اذهبت كراهة اجتماع ما بين ولا اصلها في المطالبة  
 فبذلك التي وقعت عليها خلافا لزام ذلك وهو التسهيل في المطالبة وبعضهم في التا  
 قال ابو حيان لما كان ذلك دعوى لا دليل على معناه وجرم فصل التكميل بها قليل جدا  
 كقولهم لا نقض احدكم مكي على اركبته ياتيها امرها امرت به الحديث رواه والكل  
 كون الله بها معك في الخطاب قال الرضي على السواء ولا يصح لغايب كاللام وفي المطالبة  
 اما كذا كونها معك في الخطاب كونه الغايب كاللكن في التكميل فلا يفرق في الفصل  
 لا يتخذ الموضوع وفصلها من الفصل بمقول مجزئتها محولا لا التوم بضر زيدا قلنا  
 ضرورة خلق حكا في المرافعة منه قوله وقالوا احاطا لا يتجسس لظالم غير  
 وماذا حق قومك نظم اي وما ينظم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذه اورد  
 ما شبيه بالفصل بين فرق الجرمان والجور والجور بن عصفور والابن في هذه اي  
 مجزئتها وانما لها دليل على ان ضرب زيدان اساء وان لا فلا توقف ابو حيان  
 فقال فيحتاج الى صاع عن العرب **هم** اي الثالث لم يفرق في حقها  
 بفتحة ادوات الشرط نحو ان لم يقيم ام بخلاف ما فلا يصحها قال الرضي كان  
 كونهما فاصلة قونية بين المقابل الحق وشبهه وقال غيره ان مشيئا موقعا  
 لا ينفصلان في سبب لم يجوز انفصال نفيهما عن احدهما لاسيما لاسيما لاسيما  
 فيكون الفصل به نحو لم يكن بدعا ليد رب شعبا ولا غير مولى كين شيئا كذا كذا  
 حيا لم يكن ثم كان ودخول النبرة عليها بخلاف اللام ولا ولا كذا كونا ايا الله  
 الماخلة قلها للتقرير اي عمل الخطاب على ما قرأ في المطالبة فيكون ما بعد هذا  
 نحو المشرح لك صرح في هذه اعطى غلبته الموصف ووضعنا ورفعنا وقد تجرنا  
 كذا في هذا الم بيان الذي اسوا ان تخرج الى مجمع والتويج نحو او لم نذكر وقد  
 وقد تدخل على ما كان كذا في قوله على كذا وفصلها من الفصل بمقول مجزئتها  
 وحده اي مجزئتها كذا في قوله ضرورة كقولها فاصحت مقيما فقار راسها كان  
 لم سويها اهل من لوصف توصل وقوله احفظ وديعاف التي اسودعتنا في  
 ان وصلت وان لم تولا يجوز ان في الماخية روقه في الفصل فلا تجزئ خلافا على ما فصل  
 على لا كقولهم لولا فوارس من نعم واسترهم يوما للتلفيق لم يفرق بالبيان على  
 هي ضرورة اولغة خلاف والنصب بها لغة كذا في اللحيان وقرى المشرح  
**هم** اي الرابع لما قاله المكثر هي مركبة من امر الحارمة ومما الزائدة كما في اساء

وقال

وقال بعضهم في سببها ونجيب الفصل نفيها بالاحكام ويعبر عن ذلك بالاستمرار في قوله  
 لما اقيم دليل على انتفا القيام الى منسخر الاخبار وهذا المحذور شرعا وقيل وقد  
 ليوم وقيل يغلب ذلك ولا يجب فقهنا متصل به وقيل انما يكون لغو الماخية  
 من احكام دون التعيين وهذا القول اخبرنا ما قاله وجرمه ابن هشام فلا يقال  
 لما لم ينفذ دون المقام الماخية وقال المندلسي حاج الفصل على كل محتمل الماخية  
 والافصال ويكون منفيها متوقفا بكونه محولا يذوقوا عذابا اي لم يذوقوا عذابا  
 الامن وذوقه لم يقع بخلاف لم فلا يكون متوقفا متوقفا وهذا يقال لم يفرقها  
 يكون دون لما وهذا معنى قوله لم لغو فعل والماخية قد فعل ويجزئ من غيرها  
 كقولهم غيب تبورهم بدا ولما فتاديت الماخية فلم يجبه ونقول شارقة الماخية  
 ولما اي ولما ادخلنا قال ابو حيان وهذا احسن ما يخرج عليه قراءة وان كلالا  
 اي لا يتوقف من علمه دليل ليو فيمنع بدلالة وانهم في شاك قال وانما جاز ذلك في  
 المادون لم لا لا يفرق بنفسه يستيف انه مركب من وما وكان ما عووض من المحذور  
 انتهى وقال غيب لان مشتبه وموقعا فعل يجوز فيه ذلك بان لا يتصرف في قوله  
 وكان قد وقصده مناصرة وارجاه العار لشرطها في لم ولما محمول او لما  
 ان توردن اذرك وسعة ههنا وسنا اي يجوز اداء ان الشرط وتما ان الباب  
 وما ومن وسمما بمعنى ما وقيل اعم منها وهي بسيطة وزنها فعل والنها تاسيت  
 ولذا لم يكون باقية على التكرار ومستحقا او الحاق وزوال ثوبها الدنيا او مركبة  
 منها الجازية وما الزائدة لا قيل منى ما وما ما ابدلت الماخية لافعال ذلك  
 دفعا للتكرار لتما في المعنى وموراي الخليل واختار الرضي قبا سنا  
 على اخواتها او مركبة من مركبة بمعنى كذا ومما الشرطية وموراي المحذور والرخاج  
 وزر بان ما معنى ذلك ههنا الماخية بعد وموراي يقال في منها تفعل فعل انه  
 رد الكلام مقدرا كما قيل لا يقدّر على ما فعل هو معنى المذكورة اصيب لما الشرطية  
 وموراي سيبويه اقوال قال ابو حيان المحذور او لها وموراي البساطة لا يفرق  
 يتم على التركيب والتل وموراي اصلها ما ما دعوى اصل لم ينطق به في موضع الواضع  
 ومنه وان كان وما ظرف زمان للمعوم نحو متى تقيرا فموراي ان القام وكذا ههنا  
 ايان لغة سليم وانكر مورايها لغتها وكثرة ورودها استنباطا محاورات  
 مرشاه ايان يبعثون قال ابو حيان ومن لم يحفظ الجرمان سيبويه في حفظ  
 اصحابه وشمير في الاوردت في الاستنباط يستعمل لا تقدر فلا يستعمل بها عن  
 الماخية كذا قال ابن مالك واو حيان ولم يحكمها فيها خلافا واطلق في التماسي  
 والقرو وخط الماخية كونهما للمخاف وسلا بايان حبيب ومورايها يستعمل  
 في الماخية والصواب خلافا وقد قيل في الماخية تم نقل على ان سيبويه لم يفرقها  
 يخص موضع التماسي كذا ايان يوراي ايان تومر الغيبة والمخوف انها محتصة  
 بخلاف سيبويه استعمل بها فانها تليها الماخية والمستعمل وصيما وان والى وايها

ربك انما قال وقد  
 خرج على ذلك الى حبيب  
 ويحذر يسعد القرني  
 في البديع لكنه قد  
 لا يفرق اعم

الكلام على ما يج

بان

السكاك



والله لا يظفر في مكان عموما وقد خرج اثنان من الشرطية فيقع استهما ما خلاف  
حيثما يقع الى استهما ما عمنى حتى يخافا انهما ان يسيتم ويخافان ان يسيتم  
لك هذا ويخافان كيف يخافان حتى هذان الله بعد توبتها واختاروا بوجها في الامام  
الاولى انما شرطية افقت فيما الاحوال مقام الظروف المكائنة والحوادث مذكور  
واي ويحب ما تقاضا اليه فان اضيق الى طرف مكان فطرف مكان نحو اي  
منه تخلفا جليسا او رمان او منقول او مقصود فلكذلك وهو لم يرد في وصف  
واذا ما انكره في الجزم بها وخصه بالضرورة كما اذا لا ترد ما لا منها للزمان  
وقيل يؤدان له وجزره الرقي قال نحو تخلفا من الزمان اجلس فيه ومنها تخلف  
من الزمان اجلس فيه وحمل قلبه فيهم قوله منها نصب افقاس يبارق تشم اي  
وقت نصب بارقا من حق فقلبت واستدل له ابن مالك بقوله وانك بها لفظ  
بطلبك سوله وفرجك نالا شغلا لدماجا ورد نحو ان كونهما للصدق راى اعطا  
كثيرا اقليل لا لا ترد منها قولا بل يكره الامسية وقال خطابة والسبيل رد قولا  
مفردان كقوله ومنها مكن عند امره خليفته وان خالها تخفى على الناس تعلم الاموال  
لها واجيب بانها خبر يكتن وخليفته اشبهها او متبدا واسم يكتن خبرها وشخيلة  
تفصيلا والظرف خبر لا ترد منها استغنى ما وقيل ترد له قال ابن مالك لقوله  
مها لا اللينة بها لية منها يستخرج لي واجيب باحتمال ان منه اسم فعل وان شئت  
الاستغناء عنها وصدا ولا يخرج بها خوف ولا اضافة فلا يقال على منها تكن ان وداية  
مما تقتضد اقصد وقال ابن عصفور يجوز ذلك كسائر الادوات ولا ترد ان معنى  
وقال الكوفيون ترد معناها نحووا نقوا الله ان كنتم مؤمنين لتدخلن المحمد  
ان شاء الله اجمع هنا معان وان هو الشك واجيب بانها في الاول شرطية  
للتبشيع كقولك لا ينك ان كنت ابني فلا تفعل كذا وفي الثانية لتعلم العباد  
كيف يتكلمون اذا اخبروا عن مستقبل اذ ان اصله الشرط نوصا زكريا للبرك  
ولا ترد بقوله وقال قوم ترد معناها وتا ولو اعلية الميتين الى بقتل  
اذا احتجج الى الجواب لا يحتاج اليه ان والبيان اذا تفارضا في عما وقع احدهما  
توقع الامر ولا يمتل ان فيترفع ما بعد هذا وقيل نعم خلا على لوقا له البر ما لك حديث  
فانك ان لا تراه فانه يراك وما تمل بي وقيل نعم خلا على ان الحديث البخاري فانه  
مقي فيور معا ملك ما شمع الناس قاله ابن مالك قال ابو حيان وهذا في غيب  
ثم تكلم استدل به بالارث الحديث على ابيات الاحكام النورية ولا يجازي كيف  
وقال سيبويه وكثير يجازي بها منقول اعلا ونجب كون معلوما متيقن اللفظ والمعنى  
مخالف نصح اصح ولا يجوز كيف تخلفا ان هب بالما ثقاف ولا يجوز بها وقال  
الكوفيون وظرف لم مطلقا وقور افترت بما نحو كذا تكن ان ولا يجوز كذا  
مجرد من ما واجازة التراقيما على ان واخواتها وزد بان لم يسمع فيها الا  
مقرونين باخلاها ولا يجوز السبب عن صلة الذي وعن النكرة الموصوفة واجازة

هلب

ان

الكوفيون



الكوفيون تشيها بجواب الشرط فيقال الذي ياتي حتى اصل اليه وكل رجل ياتي  
الكره واختاره ابن مالك خلافا لراعيها او الاقوال والمسايل المار بها عشر  
وقد بينت مسالة ادوات الشرط كلها اشياء ان فانما حرف بالما ثقاف والاول  
متضمنة معناها فلهذا اجبت الايا فانما شربة وفي اذا ما خلف قد يسيو الي  
انما حرف كاي وذوق البرج وابن السراج والفارس الى انما اسم ظرف زمان وحلها  
اذ التظرف لما مضى فزيد عليها ما وجوب في الشرط وجزم بها واستدل سيبويه  
بانها لما ركبت مع ما مضى من كذا كالتحيا لواء فبطل دلا لمتا على معناها الاول  
بالتركيب وصارت حرفا ونظير ذلك انهم ركبوا جاب مع اذا نقا لواء خيرا اصل من  
ومنها بالكلية وتقتضد ادوات الشرط جليتين الاول شرط والثانية فواو  
اي يسمي كل منهما عاذا كذا قال ابو حيان والنسبة بالجزا والحوادث مجاز ووجهه انه  
شابه الجزا من حيث كونه فعلا مترسقا على فعل اخر فاشبه الفعل المرتب على فعل  
اخر لثا عليه او عقابا الذي يوصف به الجزا وشابه الجزا من حيث كونه  
لا زمانا عن القول الاول فصار كالجواب المتي فبطل علام الثاني فان كانا ايا الشرط  
والجزا فعليه فالاحتمال ان يكونا مضارعين كما شرطت انما لعل فيها ان يكونا  
ماضيين لكن محلة في عهه ما لا تشاركون احسن احسنتم انتم كم ثم ان يكون الاول ما  
ماضيا والثاني مضارعا فان فيه المروج من المصنف الى الموقوي وهو من غير التاثر  
الى المتاثر نحو ان قام ثم ان يكون الاول مضارعا والثاني ماضيا وهذا القسم  
اجازة الغلبة الما اختيار وتبعه ابن مالك وخصه سيبويه والجمهور بالضرورة قوله  
ان امر مؤنا وصلنا كم وان يصلوا ملائم الفعل لا غدا ارها بنا ونحيا استعنا اما  
لان ادوات الشرط من شأنها ان تغلب الماض الى المستقبل وتعمل المضارع  
له ولو لم يكن اذا وقعت شرطا فانما كذا كذا لتغلب معناها الى المستقبل في الاح  
كثيرا نحو وان كنتم حيا فاطهروا قال ابو حيان وتقل عن المبر ان كان  
تقل على قولها شرا مضى ولا تغلب واذ الشرط ما لمتا عليه نحو ان كنت قلبي  
تقد علمته ان كان قصصه قد اود القاسم قد طاعة او مقدرة حال كونه جوازا  
في الماض وقد كرا من شأنه ان تغلب الممضوع وعنه ان الفعل الممضوع بالما وقد طاعة  
او مقدرة تكون جوازا الشرط وهو ما في اللفظ والمضى نحو ان يسرق فقد سرق اخ له  
ان كان قصصه قد من يرف فكذا اي فقد كذا قال ابو حيان وذلك من جعل  
ان الشرط يتوقف عليه مشروطة فيجب ان يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا والا  
ثم شرط لك تقدر مستقبل على الماض في الخارج او في الدهر في حال فيقال  
ما ودرى ان على صفة الجواب انما يسرق فبطل قد سرق اخ له ان كان قصصه  
قد من يرف فكذا اي فقد كذا قال ابو حيان وذلك من جعل  
يجوز عليه مشروطة فيجب ان يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا والا  
تقدم المستقبل على الماض في الخارج او في الدهر في حال فيقال

الكل على اصل  
و جوا



مقبل



من ذلك على نحو ما كان من قبل وسئل ان كان بول فقد كذب رسل اي فعل  
فقد كذب قال رسل المذكورين انما لم يفرغ عنه بحيث ما جازع لكثرة الاستعمال  
كذلك محذوف او اما يصدر الشرط فيعمل مضارع غير دقا وما في تقييد مثبت او مع  
ما اقول بخوان ففهم ان لا يمكنه فلا يخبرك في مثله فان لم يفعل او لم يفعل  
فانقوا النار والاصد لم يصاح دقا او تفرق بالشيء او تفرق او يصدر فعل  
ما من غار من قدره عرف تفرق دقا او بخوان قام زيد قمت وما يصدر بمضارع  
تفرق او تفرق او دقا او فاصد ولا يفعل الا انرا البنية ولو كان الفعل الماضي  
نقدا او محرفا او ذي دقا او فاصد ولا يفعل الا انرا البنية ولو كان الفعل الماضي  
نقدا او محرفا او ذي دقا او فاصد ولا يفعل الا انرا البنية ولو كان الفعل الماضي  
استجار له التقدير ان استجارك احد من المشركين استجارك فاستجارك المتأخر في  
الما قبل الفرة وانفع احد على الناعلية بها وكونه وانما له هذه مضارعا دون لم  
ضرورة كقوله شيوخك وانت اهل شادي ولدك ان يوسيت تركك تريد  
والاختيار ان يكون عند المصارف والتفريقا ما خيا لا تقدر او مضارعا  
مترونا لم كقوله فان انت لم ينفك عليك فان تفسد وقوله وان لم يمل  
على التفسير فيها وكن التقدير الاسم على افعال الفعل قبله والتفسير يفرغ  
مع غير ان من ماد وان ضرورة والشايع وقوع ذلك مع ان وضعا كما تقدر  
بذلك ما هنا اما الباب واصل ادوات الشرط وفي الضرورة كقوله فنحن نوسيه  
يبت ومواس وقوله فنن واصل منهم محمو ويطلق عليك لاس السابق وقوله  
وقوله انما البرح يميلها قل وجوز الكسائي اختيارا مع من واخوته فاجازي  
زيد نصيب اضرب وجوز قوم من الكوفيين في غير الموضع اي المضروب والمجوز  
لانها فضلة وسقوه في الموضع وجوز قوم من الرميح ايضا ان لم يكن عود صير  
على الشرط كافي متى وانما فان امكن عودا لصير عليه لم يجب تقدير الاسم لا تفعل  
من موصوف زيدا امر به ان الماضيه من قول خشا هذا المذهب الماضيه ابو  
صلاح المذهب قال ابو حيان في الصحيح المنع لان الفضلة والعدة شيان  
اذ فيه النصل بحلة من الاداة والفعل وفي الفضل بين من واخواته الفعل  
يعطف وتوكيد خلق كوفي اجازته الكسائي وسقوه الفل قال ابو حيان انه هو الذي  
لتنقيصه قواعد المضربين وشرط اجواب الافادة فلا يكون بلا ينفذ كقوله  
فلا يجوز ان يتم زيد يتم كاسا مجوزية الما قبل زيد زيد فان دخله معنى يخرج  
لان افادة مجازي لم تطغى فقد عصى ريد به التبيين على العقاب فكان  
قال وجب عليك ما وجب على القاضي كاجازية الما قبل بخوانا ابو النجم شعري  
شعري ومنه من كانت هيته الى الله ورسله فحجة الى الله ورسله الخ  
وتدخلة الفا ان لم يقع تقديرين شرطا بان كان جملة اسمية كقوله ان تركي  
زكوب الخيل عادت او فعل امر بخوان كنتم تحبون الله فاستمعوا وادعوا  
شان زيد في حده الله او زعمه الله او مقرر او محرف تنقيص بخوان يزدادكم

شوق يات الله بغيره ومحرر نفي غير ولم يخوان قارح زيد فاستمعوا او قلن بغير  
غير او بغير بخوان يفرق فقد سرق او جاءه بخوان تبدوا الصدقات ففهم اي  
ان تفرق انا اقل منك بما لا ولا ففهم اي ان اقل زيد فافهم اي  
حيات وهذه الفا في السبب الكافية في المحاب في نحو قولك بغير زيد فيقوم  
لمر كاربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير وما يجوز غيرها من خروج المص  
منه استلزام ربط السبب في تعين هذا الربط بالمشرك وقال بعض اصحابنا  
بمها على طرفة حلة على جملة فلم يخرج عن العطف قال وهذا عند في نظر السبب  
وفي جواز حذفها اي الفا افعال احدها مجوز ضرورة واختيارا نقله ابو حيان  
عن من في الخوفين وخرج عليه قوله تعالى وانما المعلوم انكم مشركون فانها المنع  
في الحالين قال ابو حيان في محتمل قد بان المبرر من حذف الفا في الضرورة  
وانه لم في قوله من تفعّل الحشرات الله يشكرها ان الرواية من تفعّل الخيل فلهن  
يشكر قال وهذا الذي ليس لانه على تقدير صحة الرواية يطعن في الرواية  
لما في ثانيا وبما مع مجوز ضرورة ويستع في السعة وهو عند هبة يثوبه ويثوب  
عنها في الموضع اذا الجارية في جملة اسمية غير طليعية ولا سقوية قال ابو حيان  
المنع من تطايرة واكتب على المطلق في الربط باذ او لكن الصاع انا وزد  
في ان قال تعالى وان قصصهم بما قدست ايديهم اذ هم فيمضون فيحتاج في ايات  
ذلك في عيان من الماد وان سماع واحترز بالاسية من التعليلة فان انا تدفع  
عليها المجوز انما قارح زيد اذا يقوم عود ونفيا لطلبيته من الطليعية فلا يجوز ان  
عنده زيد اذ اذ له ان اطلع اذا استلام عليه ونفيا لطلبيته من التعليلة فلا  
يجوز ان يتم زيد اذ اما عند قائم وانما تدفع في الفا في الصور كلها ومقابل الاصح  
في المتن قول المصنف اري اذا انزلة الفا المرد بالاقول ان تاتخذ انا اري  
كما تقول فانا كوكبك ولكن اري المية على صدق الفا اي فاذا هم يقيضون وزد  
حيث بان حذف الفا فيما يلزمه الفا المرحي في كلامهم الا في الشعر والوجاز من الفا  
رفع في قولك ان تقم اقوم ولم يحمله شي فالصحيح ما ذهب اليه الخليل وسيبويه  
انهم ومنهم من ابرهنا وخوان اذا انا يية الفا اي من اجل ذلك لم يحذف لان العوض  
ما يحتمل مع المعوض فلا يقال ان يتم زيد فاذا امر قائم ورفع المجوز وجوب ان يرت  
بالفا سواء كان فعل الشرط ماضيا نحو ومضارع فيستقيم الله منه امر مضارعا نحو ومن  
ربه فلا حياء وانما دفع لانه حبيد من حلة اسمية وهو حريص على محذوف قد ذكر  
يستمر انهم من ولا حياء قالوا ولا ذلك حكم بربا وة الفا وكان الفعل مجزوا ولكن  
الغريب الترمي في الرفع فعلم انها غير ايدة ورفع اجواب بخوان ان كان الشرط لا  
ما حيا بخوان قارح زيد بغير عود وقوله وان انا خليل برب سلمة ببول الخايت  
شاذ لا هم ومن شواهد الجزم قوله تعالى من كان يريد الحياة الدنيا ويترك الآخرة  
فان كان يريد عود الآخرة تزد في قوله قال ابو حيان ولا علم خلا في جوار المرد فانه

قال  
سابع







ولكن الحفنة نحو وكذا ان يورثه واذ الناجاة محتررت بزيد فلان  
 يورثه محسن اليه وما النافعية محض ما يتبين قطعية لان ما لا يتغير الجمل الشرطي  
 واذ الناجاة محتررت بزيد فاذا اورد محسن اليه وما النافعية محض ما يتبين  
 يتبين قطعية لان ما لا يتغير الجمل الشرطي واذ الناجاة محتررت بزيد  
 لا يتغير بها عن الجمل الشرطي واذ الناجاة محتررت بزيد  
 جوارا لم يرد بها وكون من شرطية لما توسع فيها فاستقيم بها عن الجمل كما استقيم  
 بها عن غيره لك انما تاتي انك فلما احسن ذلك في ان احسن في احوالها محض  
 من يتبين فانه مسئلة محذوف الجواب كذلك كقولنا تعالى ان ذكرتم اي نظير  
 اي نظيركم وقوله وان كان كره عليكم اعراضهم فان استطعت اليه اي فافعلوا  
 المحذوف لتقدم شبهة على الامارة كما مر ولتقدم جواب قسم بذكر عليه ومذهب الشرط  
 وهو ان كل محذوف الجواب يقع عليه انما في شرح الكافية وسنه وان احسن المحسن  
 استجازك وقوله ان حيل فخير وقيل انما يجوز حذفه ان عوض منه لا وعليه ابن  
 عصفور والامري كقوله فبطلنا فاستقامت لعلنا يكونوا اما يحل من قول الحسام  
 اي وان لا تطلعنا قال ابو حيان وليس بشي سارنا لو كانت عوضا من الفعل المحذوف  
 لم يجز الجمع بينهما انه يجوز وان لا يتي فلا ينصرفه فبها محذوف ذلك تافيه لا عوض وورده  
 المحذوف وهو ثبت لا تقدم ومحمد فان اي الشرط والجواب مع ان دون ما يراودك  
 واختصت بذلك لانها ام الباب ولا لانه لم يرد في غيرها قال قالت نساء الهجاء  
 وان كان فقل بعدنا قالت وان اي وان كان لا يصح فروحيه قال ابو حيان  
 وكذا حذف الجواب وحذف الشرط وحذف لا احفظه بغيره غير ان قال الامان انما  
 انشد بيتا في شرح الكافية وزعم انه محذوف فيه فعل الشرط بعد تنقيح وقوله متى فورا  
 تشرائطه غابر ولا مع الهمزة الصبا وزعم وقيل من معا ضرورة قاله  
 مالك قال ابو حيان وتبع فيه ابن عصفور قال ولم يغير غيرهما علان ذلك ضرورة  
 بل اطلقوا الجوار اذا فهم المعنى قلت وقد ورد في المتن عدة من الامور  
 لا الامارة اي لا يجوز حذف اداة الشرط ولو كانت في الامور لا يجوز حذفها  
 من الجوارم ولا حذف حرف الجر وحذف بعض محذوف ان غير تنفع الفعل وتدخل الفا  
 استقام بذلك وخرج عليه قوله تعالى بحسبهما من بعدا لقولا فيقتلان  
 بانه وان توالى الشيطان فصاعدا من غير عطف والامع ان الجواب للشايق محذوف  
 جواب ما بعده لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير جواب  
 الاول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه وهكذا  
 على اصدار الفا فاذا قال ان كاذب ان اكل ان صحتك فمعهدي هو فعل المصحح  
 العجول قوله ام اكل ثم الجبي فاذا وقعت على هذا الترتيب عطف وعلى مقابلة  
 عكسه فاذا وقع المعنى على كل ثمر الفعل لزم العطف فان كان عطف الجواب  
 لتمامه وسنه وان توتوا وتفقوا بقرائن الامة والامع ان المصنف حين

مسئلة

في ذلك

فعل

فعل الشرط الثاني ما يتبين على ان الجواب السابق وان جواب الثاني محذوف  
 لما لا يخلو محذوف جواب الشرطية الاحتمالية رضى يكون فعله ما يتبين وعلى ان الجواب  
 للشايق لا يحتاج الى ذلك لانه غير محذوف الجواب والامع ان اي الشرط الثاني  
 منبه للاول فتبين الحال النافعة توقعه قاله ابن مالك فتقول انما جاني قاله  
 ان دعوتني احسنت اليه في تقدير من جاني واما قوله الشايق فتستعملوا  
 بنا ان تدعوا وتجدوا واما معا قل عزنا ما كرم في تقدير ان تستعملوا بنا مذعورين  
 قال ابو حيان وتخيلى ما لك يجعله متاخرا في التقدير فكأنه قال انما جاني احسنت  
 اليه ان دعوتني جاني هو جواب الثاني المعنى كانه قال ان دعوتني جاني  
 احسنت اليه فاذا وقع دعاءه لم يرد في الجواب فاجابة ذلك الحذف بعد دعائه اياه لزم  
 الاحسان اما ان جواب الشرط والتقدير شرط وكذا البيت قدس على هذا  
 ان تدعوا فاستعملوا بنا تحذوا فاذا قال الشرط يصير جارا وان وسط الخبر  
 والشرط صارع وافقه اي الشرط معنى حال كونه غير صفة ومع هذه ابدلته  
 مثله ان تاتي متى كرمك والامان لم يوافقته معنى رفعه لا لانه تاتي فتكون  
 احسن اليك والامان كالمصارع في ذلك وانما فرضت المسئلة فيه كالتسجيل  
 لم يرد فيه بغير الامور ان التبيين مشيت اكرمك وان تاتي قد صحت احسن اليك  
 واحذر بغير صفة من الواقع صفة نحو ان تاتي رجل يعرف الحق اكرمه فيعرف في  
 موضع الصفة لرجل وصحة المحذوف من خبر كان وثاني طنت نحو ان تاتي تحسن الي  
 احسن اليك وان تظنني صدقا صدقك فالمتوسط لا يبدل ولا حال بل يبدل  
 موضع نصب على انه خبر ومنقول وسنه قول راعي ومنه ما يزل يصح العمل الناس بنسبه  
 ولا يفهم يوما من له من سام وتترادفا توكيدية ان وسنه واما يترددت واما  
 يمينك قال ابو حيان وذلك في القرآن كمن لم يات فيه الامور الفعل موكدا بالوزن  
 وامانة لسان القرب فقد جازا ايضا يعني بوقيل قال زعمت ما خلا مني ما است  
 بشددا بينوها الا صاعرا خلتى وراغب مصنفه لخصر بان لم تنفعا حذرك او  
 اضيفت لظاهر وسنه ايا ما تدعوا ايا اما جلي قضيبت وفي اي يقي قال تعال  
 اينا تكونوا يدرككم الموت وقال الشايق مع ما يلقي فدين ترصد وكذا ايان في  
 الامع قال فانيان ما تعدل بها الروح تنزل قال ابو حيان وزعم بعض اصحابنا انها  
 لا تنزل فيها وليس بصحيح لو ردد السماع به لما وسمه واذا في المصحح وذهب  
 الكوفيون الى جواز زيادتها بعد ما فيجوز من ما يكون كونه سبيله فاقرب  
 اسم الشرط واسما المستقيم ان وقعت الامارة الشرطية على زمان او مكان  
 فطرفه ان يرد في موضع على الطرف نحو متى نعم اثم واما تكون يدرككم الموت اذ  
 على حذف فمفعول مطلق نحو والامان وقع بعد ما فعل لما روي في نعم اثم معناه  
 لمستد خبر فعل الشرط وحميه خبرها وقيل هو الجواب معا لان الكلام لا يتم  
 الا بالجواب وكان د اخلاية محذورا بانه اجنب من المنبذ او متعدد ومع عليها

الكلام على انما  
 اسما الشرط



الكلام على لو

لما جى

المراد

مخوف نصرت زيد اضربه ومن نصرت اضربه فمفعول به أو واقع على ضميرها  
 مخوف نصرت زيد اضربه ومن نصرت اضربه أو متعلقا بمخوف نصرت زيد  
 اخاء اضربه فاستعماله في المسئلة من باب الاستعارة فيجوز في اذاة الشرط  
 ان يكون في موضع رفع على ما يتبادر الى الذهن ان يكون في موضع نصب بفعل مضارع الظاهر  
 بعدتها وسلكنا في هذا التفصيل استا الامتناع في مسئلة لشرط للمضارع  
 وقد مر المستعمل لان خرج عليه قوله تعالى ولا يحس الذين لو تركوا من خلفهم ذرية  
 ضعفا وموت توبة ولو ان قيل المضاعفة منسوبة على وذو جندل وصفها  
 لما لم تسليم السياسة او رقي اليها قد يفرح باب الخبر صالح وقيل واياها  
 قال بدر الدين بن مالك وقيل اكثر الخلفين قال وزود شرطها في الماية والبيت  
 مستعملان لنفسه او يقيد لانيان امتناعه فيما مضى لا امتناعه في ما مضى  
 الى امزاج لو عاقد بيننا من مناها الى غير ذلك ابو حيان متعقبا عليه وزود  
 لو في المستقبل قد قاله الخوارج في غير موضع وجرها لعلها ضرورة لا يحسن للمخاطب  
 بعد تركها بكونها المضى ومن الضرورة قوله لو يشا ظار بها ذريعة وقيل  
 بل هو لغة تقوم فيطرح عندهم في الكلام وقيل فيمنع ما يجوز لا في الكلام ولا في  
 الشرط كل ما قول الثلاث ابو حيان واختلفت عبارات النحاة في معناها  
 حتى قال بعضهم ان النجاة لم يمتروا معنى لو قال يسيبويه يعرف لما كان سيقع لو  
 غير اذ انما تنفرد في فعلها ما مضى لانه يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير  
 واقع فكانه قال حرف فينتضي فعلا امتنع ما مضى ما كان ثبت لثبوته وقال  
 العربيون يقرض امتناع لا امتناع اذ يدل على امتناع التوهم امتناع غير واختلف  
 في المراد بذلك فقيل المراد امتناع الاول اذ الشرط للثاني في الامتناع اجواب  
 ذكره ابن احيان في اما لانه محتمل من عند نفسه بان انتفا السبب لا يدل على  
 انتفا مسببه لانه ان يكون مرادنا ب ارف قال ويدل على هذا لو كان فيها الهة  
 الهية لفسدتا فانما استوفى لثبوت النعمة في الهة بامتناع الفساد ما ان امتناع  
 الفساد امتناع الهة لانه خلاف المنعوم منقضا في امثال هذه الهية ولانه  
 لا يلزم من انتفا الهة انتفا الفساد لانه لو وقع ذلك وان لم يكن يتعذر  
 الهة لانها فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز ان يفعله الهة الواسع  
 سبحانه انتهى وتاقيه على ذلك ابن احيان وقيل عكسه اي المراد ان جواب لو مع  
 امتناع شرطه فتقول لو جيت ما كرتك وال على امتناع الاكرام لا امتناع المحرمات  
 هو الذي قرره للناس من انتفا الامتناع فيها وهو المشاء وال الهة بامتناع  
 ابن هشام في المعنى تعالى ان احيان ومن تبعه ثم افادتها بذلك قيل لظلال  
 بالمنطوق وقال بدر الدين بن مالك في ذلك شرح التفسير شيئا العلامة  
 يحيى الدين الكا فيجى رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال قد رسيه لفظي في الماضي  
 قال ابو حيان كان لو عند يسيبويه لها منطوق وهو لو كان ان لها منطوق وهو لو

فإذا

فإذا قلت لو اكلت لشبعت فعنده ان الشبع كان يتبع لوقوع المأكول ولو قلت ه  
 ان قام زيد قام عمرو فسلطوة تغليق وجود قيام عمرو على لغير وجود قيام ه  
 زيد وتارة يكون المفهوم مرادا وتارة يكون غير مراد او تارة يكون غير مراد  
 غير يسيبويه الى المفهوم فقالوا اذا قلت لو اكلت لشبعت امتنع الشبع امتناع  
 المأكول ويحيىويه تنظر الى المنطوق فاطر قوله في جميع مرادها وقيل من مرادها امتناع  
 ما امتناع ان كان بعدتها مثبتان ولما بان ان بعدتها متعقبان فوجود اى حرف  
 وجود لوجود فان كان الاول متبعا والثاني متبعا لم يمتنع وجود الامتناع او  
 فكنته حرف امتناع لوجود قال ابو حيان والسبب في ذلك عند هذا المثال  
 ان المعنى بعدد لوجوب واجب متنى قال وهذا قول من قال حرف امتناع متنى  
 برحبان الى معنى واحد المسمى انما اذا كانت حرف امتناع لا امتناع لزم من  
 ذلك اذا كان ما تبعها موجبا ان يمتنع وجود الثاني لا امتناع وجود الاول  
 او متعقبا لزم امتناع التو الثاني لا امتناع ترم الاول فيكون التعلل ان اذا كان  
 موجبا او الاول متعقبا والثاني موجبا لزم امتناع وجود الثاني لا امتناع  
 ترم الاول فيكون الاول اذا كان موجبا والثاني متعقبا او الاول موجبا والثاني  
 والثاني متعقبا لزم امتناع ترم الثاني لا امتناع وجود الاول اذا كان متعقبا  
 والثاني موجبا فهو اختلاف عبارة وقد رد القولان بعد امتناع اجواب  
 بوضع كثيرة كقوله تعالى ولو انما في الارض من شجرة اقلام والبحر من شجرة  
 اخرى ما قدرت بحملات الله وقول عمر بن الخطاب لعبد مريب لو لم يحف الله لم يعصه لان عدم  
 المنعوت محالون به سوا وجد الشرط لم يعدد المصيان كذلك سوا وجه خوف امر  
 وقال ابو علي المشكوك و ابن هشام الحضر وكم انما لا تقيد الامتناع بوجه ولا تدل  
 على امتناع الشرط لا امتناع اجواب بل هي لمح والربط اى ربط اجواب بالشرط  
 دالة على التعليل في الماضي كما دللت ان على التعليل في المستقبل ولم تدل  
 بالاجماع على امتناع ما مشرت فاما لو كان زيدا لوها الامتناع ما اغلته يسيبويه  
 في يسان معناها قال الجاهل بن هشام في الحق وهذا الذي قلناه كان لظلال الضرورة  
 اذ فهم الامتناع منها كما لم تدل فان كل من سمع لو فعل فيهم عدم وقوع الفعل بغير  
 تردد ولهذا جازا استدراكه فتقول لو جاز زيد ما كرتك لكنه لم يجز والمحتار في  
 تحريرها لعبارة عن معناها وفاقا لما بين مالك انما حرف يعترض امتناع ما يليه  
 واستلزامه لتاليه من غير تعرض لثبوت التالى قال فقيها زيدا من قولك لو قام زيد  
 قام عمرو محالون بان تقا به ويكونه مست لثبوت لثبوت قيامه من عدم وقوع قيامه  
 غير اللزوم في لزم زيد او ليس له ما تعرض لذلك قال ابن هشام في الحق وهذه  
 العبارات لم يمتنع التالى ايضا ان ناسب الاول بان لزمه عقلا او شرعا او عا  
 ولم يمتنع لغيره من حيث ترتيب التالى عليه لو كان فيها الهة الهة لفسدتا الى لفسد  
 والارض فسادا لها اي مراد بها عن نظامها المتاهد سبب لعدم الهة الضرورة على

فان كان الاول متبعا  
والثاني متعقبا

فيكون الاول

بلغ



وقال العامة عند تعدد الحاكم من القانع في الشريعة لم يتفق عليه ولم يخل  
المتعددين في ترتيب الفساد غير فينتقي الفساد بالتساوي المتعدد المتعدد  
يستعمل الثاني ان حله ان الاول غير كقولك لو كان انسانا كان حيوانا فالحيوان  
مناسب للانسان لغزومه له قولا لا نهجوه ونخلنا الانسان في ترتيب الحيوان  
غير كالحا فلا يلزمنا بالتساوي المتعدد المتعدد المتعدد المتعدد المتعدد  
ان يكون حارا كما يجوز ان يكون حيا ويثبت الثاني مع التناهي الاول ان لم ينال اتفاق  
وناسب الثاني ان يكون اما بالاولى في حق القيد نصيب لو لم يثبت الله لم يصدر  
عندنا بعضنا نعل عليه من خوف وموتيا خوف الفساد بلوا نسب فيترتب عليه ايضا  
في قصاص والعنف لا يفيده مطلقا مع خوف وموتيا مع خوف وموتيا مع خوف  
اخلا لا له تعالى عن ان يفضيه او المصادق بقوله صلى الله عليه وسلم في بيت  
ام سلمة لو لم يكن يبيح في محرم ما حلت له انما الابنة اخبرنا الرضا عنه رواه  
الشيخان رتب عدم حمله على عدم كونها ربيعة للرضاع المناسب له شرعا فيرتب  
ايضا في قصاص على كونها ربيعة المتعدد المتعدد المتعدد المتعدد المتعدد  
لما واه حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع والعنف انما لا يحل في اضلال لانها  
وضعت لوانه كل منهما حرمت له كونها ربيعة وكونها ابنة اجمعا للرضاع او الالة  
دوني كقولك لو اشغقت اخوة الرضاع ما حلت للنسب مؤخر على نسق ما تقدم  
فيما قبله وحرمة الرضاع او من حرمة النسب ويكتفي ان لو اتم على اضرار فضل  
يكتفي ظاهره بغير احتياط ان كقولهم لو اتم سوار لطيفي وقول عمر لو غير  
قالها يا ابا عبيدة ولكنها ايضا حرمة احتياطيا را حقيقا لوزيد قيام وفاته  
انما ذلك تحت لزوم الماضي ولم يعمل خلافا للمضمرية فيها حيث قالوا لا يلزمها  
اما الفعل ظاهره ولا يلزمها مضمرها في الضرورة او في نادر كلامه ومرا لضرورة  
عنه م قوله لو غير كعلق الزبير بحبله ادي بخوار الى بني القوام وقوله لو غير  
المه قلى شرق وفي المتريل قل لو انتم فلكون فاستدل به الاولون وقا وله  
الما فتون قل ان الماصل لو كنتم فلكون فمقت كان وانفصل الضمير في جوابه ان  
الغالب فعلى مضارع محرم لم كقوله فلو كان محمدا حليدا الناس لم يكن نبي ولكن هذه  
الناس ليس محله او فعل ماض مثبت والغالب حينئذ اقترابا باللام المتعدي  
كقوله ولو علم الله ضمير خبرها متعدي ولو استعمل لتولوا وهم ومن غير الغالب لو انما  
مقبلا اجابا او ماض متعدي والغالب حلاوة من اللام نحو لو انما الله ما اشركنا  
ومن غير الغالب قوله ولو فعلنا الخير لما افترقنا وقد قيل في جوابها ان  
لو جئتوا ان لا تتركوا وتذكروا نصيبا منكم ونابا باللام قال فلو لم يمت في يوم ولم  
عجزه ليعتق فيها امر غير قابل لا كمر بها نصيبا ان لا يمتها اطاعوا بها كقوله  
منارك وتذكروا نصيبا منكم او الفاعل كقوله لو كان قبل يا سلام فراحه او قال  
كقوله لو شئت قد انتقم العواد لبريه تدع الحوام لا يمتدح غلبا قال وقع الجواب

بما

في الظاهر حيلة اسية فواب قسم محذوف معن عن جوابها وليس يجوزها خلافا  
للزجاج كقوله تعالى ولما هم امنوا واتقوا المتوبة من عند الله خير فواب لو محذوف  
لما له ما يعنى عليه وتقدم ما بينوا وقوله المتوبة الى امره فواب قسم محذوف وقدر  
وانه المتوبة وقال الزجاج يلى فواب لو واللام على الدخلة في جوابها ويحذف  
جواب لو لدليل ومؤكد في القرآن قال تعالى ولوان قرانا سيرت به ايماننا  
اي لك لهذا القات قال ابو حيان ويحذف في ملول الكلام وتزد لو للمتن  
كقولك لو ان شئني فتحدثت في انك ذلك فمروقا والبيت تساراسا وانما في  
الشرطية اشربت معني المتني وعمل الاول لا جواب لها في الاصح قال ابو حيان  
هذا اظاهر العقول ونصر عليه شيخنا ابو الحسن بن الصايغ وابو تروان عبيد بن  
عمر بن هشام المحمدي في شرح قصيدة ابن دريد قال والذي نظنها ينالها  
من جواب لكنه التزج حذف لاشلا بها معن لا تتوسط بين امكن تقليل القواعد  
وجعل الشرطية الجواب المحاذ كان اولها تكثير القواعد وادعا الاستدراك لانه  
يحتاج الى وضعين والحداد ليس فيه الموضع واحد وهو الحقيقة انتهى وتقل الشيخ  
حال الذي بن هشام في الحق عن ابن الصايغ وابو هشام انما قال لا يحتاج الى جواب الجواب  
الشرطية ويؤيد قوله في الاصح رابع الى امره وما ردها للفتنة استغنا عنها  
من الجواب كما تبين من قوله لا يزدو للعقل محذوف فواب لو لا لو لم ارفا  
استناع لوجود محذوف لا زجده لا كمرتك فاستنع الحكم لوجود زيد وانما يليها ام  
وتقدم اعراضه في باب المستند او ان النقلة او ان المتعدي متنا او الناصبة نحو  
فلولا انه كان من المسيحيين لبيت لولا انما الله علينا لحسن بنا ولو ان يكون  
الناسامة واخوة لمعلنا قال في المتني وتضمنان وصلتهما بمتكلم من ذوق الخب  
وجوابا او مستند الجواب او فاعلا يثبت محذوف على الخلاف السابق في جوابها  
ما يقع من النافية محذوف لولا فضلا عليكم ورحمة ما ذكر فيكم من اضرارا او  
مستند مع اللام محذوف لولا فضلا الله عليكم ورحمة لشكم وقد نسا اي اللام محذوفة  
خامسا لعماد فليكن في الكلام اختلف فيه كلام ابن عصفور قوله قال بالاول وث  
قال الثاني ولم يقع منه في القرآن شي ومن وقوعه في السمع قوله لو انما الحيا رباني  
الذي عبتا ويجوز حذفه الى جواب لولا لدليل قال تعالى ولو لا فضل الله عليكم  
ورحمته وان الله تعالى رحيم اي لو احكم وتزدان اي لولا لو ما لم يخصص هو  
طلبه بكت واخرج وتزدان ايضا له هلا والاما بالمتدنية والمربعة حينئذ  
مبايضا اي غير مركبة لا اختصاره ابن القوام في شرح الكافية قال ان المصل  
قدور التركيب وقيل للمربعة مركبات من لولا ولولا وما هلا ولولا ولولا هلا  
في الامثلة ذكر في المربعة ابو حيان في شرح التسهيل والساكن في التنتاج  
وذكره في هلا والما ابن مالك في باب الاشتغال في شرح التسهيل فيخصص  
ولو مستد رتبة الماصح نحو لولا حيا واعلمه باربعة شهدا لو انما تانينا بالملايكة

واين

الكلام على لولا

ومستند



فلا ضربت زيدا المأكوت على وشك تقدير الفعل لولا ان سمعوه قلتم فلا ضرب  
ليل سنبها المزيد اخرينه وذهب بعضهم الى تجاوز مجي خلة الاستمرار بعد هذه  
الموقف مستندلا بالبيت من قولها من لا يترقى الى اجل قريب وقد قيل  
ايما اقصى من ذلك ان يترقى الى اجل قريب وقد قيل  
فصيب خيل اما تخبون ان تغتر الله بكم المتقاتلون قوما قليل ونزل لولا وهلا  
استنهايا ولولا نافية وحصل من الاولى لولا اخرتها لاجل لولا انزل الى ذلك  
ومن الثاني فلو كانت قرينة امتت قال ابن هشام واكرم لم يذكر واذا ذلك المثل  
ان المولى للمعروف والثانية مثل لولا جازا فاعلمت بالقرينة شذوا والثالثة ان  
ايضا لا كانت قرينة واحدة من التري المبدلة ثابت عن كلفه جيل مجي لغزاف  
فتنوع ذلك في قوله الى فتلا فيكون في هذه المعنى الشرحان التوسيع فنص  
عنه الوقوع وقال السالك ليرد لوما الى التخصيص نقله عنه ابن هشام في المعنى  
اما بالفتح والتشديد ويقال فيها ايا لم يمتد الى ميمها الاولى تا استغناء للتخصيص  
قالت رانما رخللا ايا اذا الشرع عارضت المصالح انما حرق بسبب وقيل يركب من  
معناه منها يمكن من شيء في نائية عن اداة الشرط وفعل الشرط معا فقد حذفها  
وقيل من فعل الشرط فقط قاله في السخط وقاله ابو حيان فاذا ذكر في معناه  
بعض حيث صلاحية التعدي واما جازان فيكون مراد قاله في حيثما المعنى في تعقولة  
الحرف مبنية لمعقولة الاسم ولا لفعل فتستحيل المرافقة لان في كنه ضمير يعود  
على منها وفي جوابه ضمير يعود على الشرط وذلك متيقن في اما قال وقال بعض  
لو كانت شرطها كان ما يفترها مستوقفا عليها وانت تقول اما عالم فاعلم  
نوعا لم ذكرته ولم تذكره بخلاف ان قام زيدا قائما عرو (توقف على قيامه زيدا)  
بانه قد بقي الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقول من يكن ذات قد بقي  
المترى ان تبه موجودا كان لغرضه امر لم يكن ومن ثم ابي حنيفة ومالك في معنى  
الشرط اي من اجل ذلك لم يمتد الى الجواب فاعلم تحذف دون ضرورة وكذا دون  
تقدير قول على اصح من فاما الذين يفعلون ما جازان يكون الفا للمصطف  
لان المصطف لا يخطئ الخبر على مستند اليه ولا اذ اية اذا يصح الاستغناء  
فتعين انما في الجواب وقال ابو حيان هذه الفا جازات في اللفظ خارقة عن  
قياسها لانها لم تجز رابطة بين هلتين واما طاعة شوقا على مثله والتعليل يكون  
ايما في معنى الشرط ليس يجزى ان جوابه مملوك من شيء لا يكره فيه الفا اذا كان  
ما اداة الشرط والفا لازمة فبعد اما كان ما دخلت عليه صالحة لها لم يكن  
الترى انه يقال مما يمكن من شيء لم ايا اليه ويتبع ذلك في اما وجب ذكر الفا بعد  
على ان لزوما لفا ليس لجل ذلك انتهى وقد حذف الفا في الضرورة كقوله فانا  
القتال لا قتال لذيكم وبحر حذو في سعة الكلام اذا كان هناك قول مستوف  
كقوله تعالى فانا الذين اسودت وجوههم اكنتم اهل بيتا لعلكم ترفقون

المذكور

ثم على ما بان في

امير

القول

القول استغناء عنه بالمتقول فتبعته الفا في الحذف وزيت حتى يقع نفعا ولا يقع  
استغناء لا هنا قوله المجهول وزم بعض المتأخرين ان الفا تحذف في غير الضرورة  
اصلا وان الجواب في الامة قد ومنوا العناد والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف  
المتول واستغنى الفا للمفرد وان ما بينهما اعتراض ومن اجل ذلك ايضا لم  
يلزم فعل ما لما قد روت بهما يكن وجعلوا لها جوابا فغدا يلاوها الفعل  
من حيث ان فعل الشرط لا يليه فعل اما ان كان جوابا والنزاع ان ما بعد الفاعل  
وتقدير اما التفضل فتكون غاليا نحو فاما الذين امنوا فيعملون انه حق من  
ربهم واما الذين كفروا فيعملون قال ابن هشام في المعنى والمفضل غالب  
احوالها قال وقد ترك تكرارها استغناء بذكرها لفهم من المأزوم بلام يذكر  
تبعها في موضع ذلك القسم فالاول نحو فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به الى  
اي واما الذين كفروا فاعلم كذا او كذا والثاني نحو فاما الذين في قلوبهم رنج الى  
اي واما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه الى ربهم وتدل على ذلك والمؤمنون  
في العلم الى امره وتفيد التوكيد قال في المعنى قل من عرفه قال ولم امر حاكم  
شره غيرا لم يحترق فانه قال فامية اما في الكلام فمعه طيبة فصل توكيد قوله  
زيدا هب فاذا اقتضت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه يصدق الزهاب  
وانه عزية قلت اما زيد فذهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره منها تكرر من  
شي قريب ذاهب وهذه التفسيرات قد يتبين بيان كونه توكيدا وانه في معنى  
الشرط انتهى وتفضل (اما من الفاعل او من المفعول او من المفعول لا ياتي  
او خبر نحو ما في الدار فزيد وقيل الفضل به قليل ثقله في المعنى على الصغار  
او يعود لما بعدهما اما من الجواب اما التيم فلا تميز الايات او من غير  
رؤية اخر به قال سيبويه او هبة شرط نحو فاما ان كان من المفعول فروح اليا  
لا محالة فانه من هذا التقدم اما جازا للاضطرار لتخصيص الفاعل من اما  
والفا وذلك حاصل باسم واحد فتبقى الزايدة على اصله من المفعول اذا الفاعل متقدم  
عليها ما بعدهما قال ابو حيان اما ان كانت للفاعل اما ما زيد ارعنا الله  
فانرب سبيله تعمل ما بعد الفاعل قبلها هنا وفاقا ما تقدم من قوله فاما  
التيم فلا تقدم قال سيبويه ما جازا على فعدة واما والفا فاعلم فاعلم  
قبل وما لا فاك المترى انك لو حذفت اما والفا في الامة وقلت التيم تقدم  
لان جازا بخلاف نحو اما زيد فاني ضارب اذ لو حذفت اما والفا لم يجر تقدم  
مفعول خبرا في عليها وكذا الجواب اما زيدا فاعندي عشرة ذرا من الميراث يقول فاما  
قبله وفاقا وقال الميراث لا واما في دستويه زيا فة على ذلك واما ايضا قبل  
ما بعد فاعلم فاقبل ما مع اما خاصة نحو اما زيدا فاني ضارب واخيرا  
اي ذلك قال ابو حيان وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس مع قوله  
وقد رجع الميراث الى مذهب سيبويه فيما ذكره ابن ابي عمير قال الرجاء رجوع

فلا يجوز







فان اردت من الصوت لئلا يسمع اذ لم يرد فليح الكلام ورايت الرجل اذا يقول  
قام زيد فسمي زيد قائما وفي قلبها واذا الغنضة وتيا بعد كسر المحاسة  
كقولهم اراد ان يقول يقوم زيد فسمي قائما وفي قلبها واذا الغنضة وتيا بعد كسر المحاسة  
وتن اذا يقول قام فسمي قائما وفي قلبها وتيا بعد كسر المحاسة  
كقولهم اراد ان يقول يقوم زيد فسمي قائما وفي قلبها وتيا بعد كسر المحاسة  
بعد عن هذه التذكير نحو قولهم وقفا زيدا في هذه الاطراف انما هي لئلا يسمعها الصوت  
لانه غير تام للصوت واما عرض له ما اوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكير الرجل  
المذكور في هذه فاصلة بين المرتين نحو اذا نذرتم ولا ترق فيكون الهمزة الثانية  
مكتوبة او مستحقة وتارة فاصلة بين التوحيات في الدعوة ونون التوكيد نحو اضرنا  
وهذه واجبة ما عداها وتارة لغيره لك كذا الصوت للمنادي المستغاث او المتعجب منه  
او المندوب لا تقع في محله الا بفتح التاء والفتحة حرف استفتاح وتنبه  
وتدخل على الجملتين نحو انا انتم هم السفا الى يومنا تنهم ليس ضرر فاعينهم ولم يزل  
النداء كقوله انا عباد الله تلى منهم وبقا له نينا هلا يا نداء الهمزة هاء ووي  
هلا يا اسجد فانه وكفى التنبيه يا هذه الامة وهما واكثر استعمالها في  
رفع من فصل نحوها انتم اولا ومع اسم الاشارة لهذا زيد وتقول مع غيرها كقول  
الناطقة عانا ان ذي عذرة انما تكن تقعت فان صا جها مشا ركك السكك وتلي يا  
غالبنا امر كالماتية وكقوله انا يا اسلمى يا دارج على السبل اوليت نحو يا اسلمى  
تليكون اورد نحو يا رب كاسية في الدنيا غارية يوم القيمة وقد تليها الجملة الماسية  
كقوله يا لعنة الله والاموات كلهم والصالحين على شعان من جاد اما بالفتح  
والغنيمة كالا فمعرفة استفتاح وتنبه وتلي قبل التسم كقوله انا والذين  
ابكوا وحكموا الذي اثنان واخبا والذي اثنان من الامر وتلي عندها هاهنا  
فيقال ما وما ونحو ذلك الهمزة فيقال ما قال ما تزي الذوق انا دعونا  
ولا يناد السورة من عدنان او نحو ذلك في الاموال الثلاثة فيقال ام وهم  
لغات وتكون بمعنى حقا ويقع بعد هاهنا ان نحو ما انك ذاهب وهي جينة اسم تارة  
له او حرف قاله ابن خروف وجعلها مع ان ونحوها كلاس تركب من حرف واسم كان  
الفارسي يا زيدا وركبته من كلمتين هذه الاستفهام وما اسم بمعنى من ذلك  
الشيء نحو فالحوا حقا وها اي ما جيبه نصب على الظرفية كالانصب حقا  
ذلك في نحو قوله احقا ان جبرتنا استغنى هذه اقوال قال ابن هشام الثاني  
قول سيبويه ونحو الصحيح قال ابن هشام وقد يدعي ذلك ان الهمزة للام  
نحو ما تقول ما تنفد قال ابن هشام ظاهر كلام ابن هشام في القول ان الاستفهام  
والتنبيه في الاء اما مثلا زمان حيث جعل التنبيه معناه والاستفهام  
مكانا وعبارته ان المالكين للتنبيه فيدل على تحقق ما بعدها وتقول

الافتح الهمزة  
والغنيمة

اما الفتح  
والغنيمة

استغنى

المروية

المروية فتارة استفتاح فينبهون مكانها ويملون معناها واذا رثها الغني  
من حيث تركها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على الفتحة اذا رثها الغني  
وظاهر كلام ابن مالك في الجحيا انهما معنيان مستعملان وعبارة السبل  
وقد يعبر عن التنبيه الى الاما واما ومما للاستفهام مطلقا قال ابو حيان في شرحه  
في قوله وقد يعبر عن استفاد بالعللة معقولة المالك ان يكون للاستفهام مطلقا  
نحو ما صدق ذلك تنبيه لم لم يقصد انك اي يا فتاح والسكون حرف للتنبيه  
مبني نحو عدي عدي عدي ذهب وعصفراي اسد فشا لهما عطف بيان على ما قبلها  
او بدل منه وقيل عطف سبق قاله الكوفيون وصاحبها المستوف والمحتاج وزد  
يا انا لم ير عطفها لم يتبع المستوف رايا وساما مطلقا ولا زما لعطف السكون مراد منه  
والنفس بملء ايضا كقوله وترى مني بالظرف اي انك مني فان وقعت بعد قوله  
وقيل بدل من سند للضمير في الضمير نحو قوله استكتبه الحديث اي سألته كقوله  
يقال ذلك نعم التاء والحجيت باذ اسطة اي فتحت فقلت ان اسألته لان اذا  
ظرف لقول اي بالكسر والسكون حرف للجواب نعم فيكون تصديق الخبر وعلام  
المستغنى ولو عطف الطالب وتقع بعد قار زيد وهل فكرا زيد وامر زيد او نحو  
كا تتبع نعم بعد من وتنفارق نعم في استلام تتبع الالف قبل التسم كقوله تعالى وتبين  
احق قل اي وزني انه حق ونعم يكون مع ضم وعطف نعم قال ابن الجاحي ولا يقع ايضا  
الابعد الاستفهام كالماتية وغيره لم يذكر ذلك واسا في الفتحة الي تضمن تضعيفه  
واذا اولى ما فرق التسم نحو اي وانه فلا يجوز فيها الاشارة اليها فان حذفت الواو  
ولها لفظ الله عا واما سكون اليا وحسينه فيكشفي كان على غير حذرها  
وهو من المستغنى قاعدة المنع واما ايضا فتحتها وحذفتها لا لتعاقبا ساكنة  
نعم لام الله اجل يسكون اللام حرف للجواب نعم فيكون تصديقا للخبير اغلاشا  
المستغنى وحذفت الطالب وتقع بعد نحو قام زيد وساما قار زيد وهل فاما  
زيدو اعزب زيدا ولا نصرت زيدا وحذفتها نحو يا حذرة ون الاستفهام والطلب  
وقيل ان المحوري وامن سالك وحذفتها ابن خروف به في العاين قال الكرماني  
يقول وحذفتها الماتية بغنيمة الفتحة والتميم وجعلها للفتحة المثبت والطلب بغير  
التميم وحذفتها بعضهم بغير الاستفهام اي بالفتحة والطلب وقال لا تقع بعد الاستفهام  
ومن الاحتمال هي بعد احتمال حذفتها نعم بعد الاستفهام احسن منها جعل حرفه  
اي للجواب نعم وراهم فعل بمعنى كبر واسم مراد في الجواب ويقال على الاول بغير  
وتجناه وقل الثاني بغير قال ابن الجاحي من الشواب الما بغير حرفه بغير الالف  
للجواب اصل الالف وليس اصلها بل الالف بعد التفتح الفعل والالف  
الاية فلهذا دخلت للاعجاب وقيل للاضراب او للتأنيث خلافا لراعه اسد  
قابل الما في هذه مكون ما قبلها متعينا اذ الثاني باعنا وكما انها باليا  
والتياسر على تأنيث رب ونحوها باليا وتحتها الفتحة وتنبيه سوا كان مجزعا

مات

اي

اجل

يكل

يكي





حبل

بين وسوف

زعم الذين كفروا ان لم يبعثوا قولا بل ارتقوا فاما الاستقام حقيقيا كان هو الذي  
 زيد بقايم فبقايل او توحيها نحو اعجب الانسان ان لم يجمع عظامته على ان يترزا  
 نحو الستة بركم فاقوا بل اوردوا المنهج القدر سحري الغنى المجرد في رده بكل ولذلك  
 قال ابن عباس وغيره لو قالوا انتم كفروا وتوحيه ان نعم تصديق تعجب سحري او انما  
 وقوعها بقية الاستقام المسمى في حديث اترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا لا  
 فلو ما قيل اوس بغير الرواة كما تعز في غير ما وضع حبل حرف له اي العجائب كنتم  
 حكاية الزخاج في كتاب الشجرة يريد انما بقية عظيم قال قويمهم قتلوا ايمهم انما قالوا  
 ومن يبعثني مني ولين عفون على عفون حلاله ولين سلطوت ما وهنت غطره وعنى  
 حكمة قال اوى القيس وقد قتلوا اباه الا كل شىء حبل وعنى حبل قالوا  
 فعلت ذلك من حبلت اي من حبلت وقال حبل رسم دار وقفت في طلبة كره  
 افعل العتاة من حبله قيل انما من حبله وقيل انما من عطية في عيسى حبله  
 قيل اصل التثنية الساكنة كاس والنسخ للتحقيق كاي وكيف حرف له اي العجائب كنتم  
 قال في القيس اسم بقر حقا فيكون متصدا او ما تسمى بقر فيكون طرفا واللام  
 و دخل عليها الدوم تركه اخل في قوله اهل حبل كانه قد اساقه فلو قيل  
 بما في قوله اذ لا نقوله ابنة البعيت تصدق ما اذ اتقوله جيد واما قوله وانا  
 اسبت فقلت جبر فالسوء فيه للترنم وفروع مختص بالاسم انتهى في شرح التيسيل  
 ما في بيان خبر من ووفى بعهده فبيننا خلاف اي اسم او حرف السبب وسوف كذا  
 اي تخلف المصارع من الرمن المصنف وهو كمال الال الرضائف والواسع وهو المتفاد  
 قال البصريه وزمانه مع العبد استقيم مع سوف نظر الى ان كثرة الحروف عبيد  
 سببا لغة في المعنى والكوفيين انكروا ذلك ورجمه ابن مالك بفتحها على المعنى  
 الواحد في الوقت الواحد قال تعالي وسوف فوت الله الوصية ابراعظما اولئك  
 سنوتهم ابراعظما فلا يتعلمون ولا سوف تعلمون وقال الشاعر واما حاله  
 المستقيم حالها الى حاله افرى وسوف تقول وبها لبيان على الماض قال  
 والمستقل متقايلا وكما ان الماض لا يقصد به المطلق المعنى دون زمن  
 لقرب او بعد فكل ذلك المستقل قلت وهو ممنوع فان الماض ايضا لم يرد  
 رقا لو ان قد يقر به من احوال قبل والاستمرار ذكره لفهم نسقوله المتفاد  
 مدعي ان ذلك انما نزل بقية قولهم ما ولاهم فجات السنين اعلاتا بالاسماء  
 ما بالاستتقبال قال في المعنى وهذا الميعاد العفويون رجا ذكره من ان الامة  
 نزلت بعد قولهم غير ما افق عليه وتخصر سوف خلافا للسراي بدول اللام  
 نحو سوف يعطيك ربك ويكبرك فضلا بفعل مطلق وما ورد في وسوف احوال  
 ادركي والامر ان مستعاضة السنين وجوز ما السراي فيها ايضا رسوخ  
 الغاوي كذا قلت والواو تبا لغة في الخفيف وهو سبب كذا في  
 لغات حكاها الكوفيين قال الشاعر فان اهلك في يدون فقد في

قد

قد

م

سوف

ان هذه الحذف بوجهه ضرورة خاص بالعرض لغة وليست التي منقطع  
 منها اي من سوف بل هي اصل تراستها على المصاحف من الماض قد الما قطع وقيل  
 انما فيها ومنقطع طعنه منها ورجمه ابن مالك ورواها لو كانت ذراعا لها ساورتها  
 في المدة وكانت اقل استقبالا منها واجيب عن الاول بالترامه لا فقه من وعن  
 لانها بان الصرع قد يفوق الماض كنتم ويسر فانما فرعا من الحرف ونما اكثر  
 استقالة قد عرف كمنظر على الفعل المتصرف المجزئي الست المجزئي كما زعموا صاحب  
 حرفي تنقيل فلا يدخل على الجاهل كمنق و ليس ولا الماشاة كنتم وبين ولا الحق  
 ولا المتعذر بما ذكر وهي لغة كالجز ومن ثم انفصل منه شى فيقبح ان يقال قد زيد  
 رات الماض كنتم اذالة وانه هذا وكان عنوه وسع متعديت شاهل وقد وانه  
 اصحت وتكون التوقع مع الماض كنتم ذلك قد يقدم الحبيب البور اذا كنت تنوع  
 قدره ومع الماض قال الخليل نيا لانه فعل تقوم ينظرون الخبر منه قول المودن  
 ودانته الفصلان الجامعة منطرون لذلك وفي المتنزل قد سق الله قول المتن  
 محاذ لك ما كانا كنت سترع اجابة الله له عاينها وقيل ما يكون له مع الماض بل مع  
 الماض خاصة طه المتوقع المتظار الوقوع والماض قد وقع وانكره ابرعظام والمعين  
 ماضيا فقالوا الذي يظهر في قولنا انما انما انما المتوقع اصلا اما في الماض  
 فلا يكون ذلك بعد الماض فيعيد التوقع بدون قد اذا انما بجزء حال المتعدي  
 المتوقع له واما في الماض فلا توقع اثبات التوقع لما بقى رجا تدخل على المتوقع  
 نعم ان يقال في ما قبل بالذخ انما الاستقام ما لم يدخل الماض انما في قوله  
 من رجل ونحو فالذي يبعد ما يستقيم عنه من جهة شخص اخر كما ان الماض بعد قد يقع  
 كذلك قاله وعبد الله ابن مالك في ذلك حكمة فانه قال انما تدخل في الماض  
 متوقفة لم يقبل انما التقيد التوقع ولم متعدي التوقع في الماض على الماض  
 البته وهذا هو الحق انتهى وقال ابو حيان في شرح التيسيل المتعدي التوقع  
 دفع نحو قوله الماض ما يتوقع الماض من هذا قد وقع والذي تدل عليه  
 من احوال الشيوخ بالماضي لما حرق فتنقيد اذا دخلت على الماض فرف توقع اذا  
 على المستعمل لما ان عني بالتوقع ان كان يتوقع ثم ماضيا متوقفا وتكون الماض  
 من احوال متوقفا قام زيد فيقول الماض القريب الماض القريب فاذا قلت قد قام  
 الحق بالمعرب والمضارع كذا في صيد الماض كذا في صيد الماض كذا في صيد الماض  
 والحق في صيد الماض كذا في صيد الماض كذا في صيد الماض كذا في صيد الماض  
 في صيد الماض كذا في صيد الماض كذا في صيد الماض كذا في صيد الماض  
 وقال ابن سيرة واقتضى ذلك قد كنت في حيد فصرفه بضم السين واما في  
 التيسير في قوله وقدما شى بعد فمضى بضم الميم فان ابن هشام رحمه الله في  
 ما ذكره في قوله يكون كقولك لكذوب مورجل صارق ثم جاء الضم بعد نظر الى المعنى  
 قال وان كانا ما كانا بالحق لكون الضم بعد ضمهم في قوله وانما كانا فاستمرجا



كل

و قد قرأ بعضهم كل تقدم بالحق على الباطل فيدفعه بالضمير كل اسم موضع المستغفار  
 أفراد المنع عن كل نفس ذنبة الموت والنعمة المخرج نحو كلام الله وأجزاء الفسود  
 المعروف نحو كل ذنبة من ذنوبه وتتم توكيداً وتأكيداً في سببها التأكيد في الكتاب الخامس  
 والآخر على الحال المذكورة أو معرفة فيضاً في ظاهرها تامة لفظاً ومعنى نحو المعاشاة  
 كالمشاة وقوله وإذا لم يكن في ذلك منافع وما وسم ثم الغرض من القول بتمام ما  
 قيل أو معنى لفظاً أو حقيقة لفظاً أو معنى لفظاً أو معنى لفظاً أو معنى لفظاً أو معنى لفظاً  
 معذرة نحو كلامه في كل علم فإن أصيقت له في كل علم لم يذكر لم يذكر في غير ذلك  
 أن الأمر كله من فني دفعه وكلام الله وقوله من القليل قوله من الأوقات فليدعوا  
 ويقدروا عنه كلها ويكون أهل ذلك قبل ذلك ثم إن أصيقت له في كل علم في غير ذلك  
 اللفظ وقد اقتضاه قوله تعالى أن كل من في السماوات والأرض إلى الرحمن عند  
 الأمر خصاً ثم قدّم قدّم الله يوم القيمة وإذا أرادوا حجة إلى سراقاة اللفظ  
 هناك فقال في المنع والصلوات إذا لم يكن في غير ذلك منافع وما وسم ثم الغرض من القول بتمام ما  
 لفظاً أو معنى لفظاً أو معنى لفظاً أو معنى لفظاً أو معنى لفظاً أو معنى لفظاً أو معنى لفظاً  
 وأما الآية الأولى فجملة لغة أحكامها جيب بها القسم بعين خبر من كل وضربها  
 راجع إلى كل واحد أصيقت إليه فكرة فيما لم يقل في القول وهو المختار وقوله إلى  
 هناك أن السبب الحكم لكل فرد فاللفظ نحو كل رجل شيعة وغنياباً وشبب المجموع والمنع  
 نحو كل رجل قايماً إلى مجموع الرجال وقوله إلى القول وقوله إلى ما قاله إلى  
 مطلقاً فذلك جاء الخبير بغيره من كراهي نحو كل من فعله في الزمر ونحوه ونحوه  
 كل من جاء به يوم فرعون ومحمداً ونحوه ونحوه ونحوه ونحوه ونحوه ونحوه ونحوه  
 الاحتياط بهيئة الخطب والناهي وقوله أبو حنيفة جواز الأمرين مطلقاً فتو  
 جاء أن عليه كل عين ثرة تتركز كل ضيقة كالأرض فقال تركت ولم يقل تركت فدل على جواز  
 كل رجل قائم وقايوم أو وقف من الأضائة لفظاً أو معنى لفظاً أو معنى لفظاً أو معنى لفظاً  
 مثله اللفظ قال قل لا يعمل في شاطئة ولا خذنا بذنبه ومثاله الحق وكل ما هو خالقي  
 وقال ابن هشام في المنع الصواب أنه إذا قدر المنع من ذكره وجب الأفراد كما لو صح  
 أو قدره من فاعل الجمع واجب وإن كانت العرفة لو ذكرت في الأفراد ولكن فعله ذلك  
 في حال المحذور فيها فلو لم يعمل في شاطئة كل من بانه كل قد علم خلاصة وتبيينه  
 والثاني نحو كل له قائلون كل في ذلك فيجوز وكل نوء أرض مسيلة قال البيهقي  
 إذا وقعت كل في جيب النبي توجه النبي إلى الشؤلة خاصة وإذا جاز بدونه شئت العمل  
 الأفراد كنز ذلك ما جاء على النعم ولم أفعل كل الأمر ولم وكل الأمر لم أحد قوله  
 النبي يدعوا له ومنه أو وقع النبي في حيزها توجه إلى كل فرد نحو قوله صلى الله عليه وسلم  
 لما قال له ذو اليمين أنصت أم قعت العلة كل ذلك لم يكن مطلقاً في بعض الأوقات  
 مركب من كل وما المصدرية أو النكرة التي بمعنى وقت ومن هنا جاءتها الطرفية لئلا  
 تعاد الكلام من هنا مرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل فماذا يكون أم أصل

لصغير

كل

كل رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والذخيل من أنبأ عن الزمان إلى كل وقت رزق كما  
 أتيت عنه المصدر الضم في جيبك خنوق النجم أو يكون المقدر لكل وقت رزق فيه  
 في ذلك الحاية والمجمل في هذا اللفظ رزق وقت وما صبه الفعل الذي هو جوابه في المعنى  
 مثل قالوا في الآية قال أبو حنيفة ولا يكون تاليفه وجوابه المصنف ما صبه على المالك  
 على أنها بسيطة وقال تعجب في تركه من كان التبيين والنافية قال وإنما سدت  
 ما رزقنا لتوهم الحق ولما رزقنا بقاء معنى الكلين قال أبو حنيفة وعده دعوى في دعوى  
 دليله والمالك على أنما عرف رزق وجوبه معنى لها عند من المالك حق أنهم يجيزون أن  
 الحق في غير ذلك والمالك على أنما عرف رزق وجوبه معنى لها عند من المالك حق أنهم يجيزون أن  
 مكينة من فيها معنى التبيين والوعيد والزمنا نزل ذلك الآية لأن المصنف كان  
 بها وزاد لها فورما وأما معنى الروع والزمنا نزل ذلك الآية لأن المصنف كان  
 يوقف دونهما ويشتد بها ثم احتجوا باللفظ في ذلك المعنى فالكسائي قال يكون معنى  
 حقا أيضا وزعموا أن ما جسد كرادتها وما نزلت في قراءة بعضهم لا سيكتفون  
 بعينهم وغيره قال استرا أن اللفظ بين الحاشية والرفية قليل ومثاله للأصل ومخرج  
 لتكلف دعوى علة لبيانها وخبر التبيين في الآية على أنه نزل من حرفها إطلاق المريد  
 في روع المالك ثم أنه وصل بنية الوقف وأبو حنيفة قال يكون معنى الاستغناء حية  
 أبو حنيفة ولم ينفذ منه إلا ذلك الله وأفعه عليه الزجاء وغيره والنصر بن سبيل قال  
 يكون معنى إلى فتكون حرف نصديق وشتمت مع القسم وفخرج عليه قوله تعالى ولا العن  
 فقال سماء أبي والحق قال ابن هشام وقول أبي حنيفة في قوله كسائي والخبر  
 ما أنما طرا وأما قول النصري في قوله فلا أنا كلمة وقوله فلا أنا معنى رزق  
 ما أنما لو كانت فيها معنى إلى كانت للوعيد بالرفع وللنصديق بالمدح والحق  
 ما شئت في نحو ذلك كتاب الجواز أن تكسر بعد المعنى المستغناء حية ولا تكسر بعد  
 ولا بعد ما كان معناها قال أبو حنيفة ولا تكسر بعد المعنى المستغناء حية ولا تكسر بعد  
 ابن سنان إلى أن كلابه له سوف قال وهذا قد ذهب غريب لم يزل وخبره خبره معنى  
 واستدماية بمعنى أي عدد المال والخدمة ولا يجرى ولا يركب خلافا للزماني  
 ذلك بل مما سمع بسبب ومنعت شيعة نقول قليل العدة والكثرة والليل على استدماية  
 وحذف حرف الجر عليها والامتناع منها فيعود النصير عليها وذهب بعضهم فيها حكماء  
 البسيط إلى أن المعنى هو التمكن في مقابلة الحق فدانة على التمكن وهذا المعنى  
 والعلم إلى أن ثم جيبا تركه من كان التبيين وما استدماية وحذف اللفظ ما حذف  
 مع ما يعرف من الجرح ثم ولم ولم كذا الاستعمال لها فاستكتت وحذفها بالتركيب معنى  
 غير الذي كان ذلك ما مدس من جيبها قال الخويون في قوله وهذا رزقهم في الأصل  
 إلى الاستدماية والتكثير وتتم كفي حاشية سببها قال بعضهم وجاز الاستدماية الخبرية  
 وإن كانت نكرة ومثوله خلا على الاستدماية فيخرج الجواز عنها بمرقة وفروق ومنع  
 وأما عيسى بن كثره نحوكم وحل قائم أو أدرك ولم خلاها دخل في مدحك وتتم معقول ناسخ



كل

رب











انما ترى راسي تغير لونه وكثرة خدوشه في الشرحا لسيبويه والجمهور يحوز  
 في الكلام ما الخرا والحق بما ولا ولم والحق والمافى ومدحول زما وسا  
 الزائدة وسائر ادوات الشرط والحال فاما كروا اسم الفاعل اي لا يترك  
 في واحد من هذه النواع كما هو في قوله اوصل لقوله حديثا مني  
 يا تالك الخ يتيقنا وقولك ما في الماد من ريد وقوله تعالى والحق قسته  
 ما نصيب من الذين ظلموا اسكر ضاصة وقول الشاعر فلا ذا نعيم يتركن لبقه وقوله  
 بحسبه الجاهل ما لم يعلم وقوله واعربه فيقولن فاعربا وقوله وامر محمد  
 لورثت منيما وقوله رجا اوفيت ن علم ترفض ثوبي شالا لا وقوله قليل لا ما  
 محمدك وادث وقوله من سعتهم منهم فليس باب وقوله وسهام شانه قرادة متعا  
 وقوله ليت شعري واشعرن اذا ما وقوله اقايلن احضروا السهودا وفتح اخره  
 اي الصانع من النون لتركيبه معها وقيل لا لتقا الساكنين اخر الفعل واول النون  
 الماوي وسواها فتح اخره كان محتملا كاعتضدن ام معتكلا ما حشين واربعون  
 حال كونها تلو كسرة لغة لقارة فيقولون في اكل اكلن يحذف الياء قال شاعرهم وكما  
 عيشا قوله بعد جديته وقاله تقاسن بغيري الم والجزعا وغيرهم يفتح الياء ولا  
 يندفعا فتقول الكين وما يقاسين فان كان مع اخره واوا اضمارا وياوه وفي بعد  
 حركة مجازية حذف نحو ليتومن يارجال ولتقومن يا هنداضلما لتقوموا ولتسرو  
 قدفت الواو والياء لتقا الساكنين والمايان كانت بعد حركة غيرهما نسبة  
 المتحكة شئت محكم بها اي بالحركة المجازية نحو اخشون يا قوم بضم الواو وخشين  
 يا هنداضلما ايا لو حذف بعد الفتحة يفتح ما يدل عليها ونحو الكوفية  
 حذف ياء فلو فتحة فيقال اخش يا هنداضلما وقيل يولقة طائفة نقل  
 ذلك عنهم الف اما الفاضل فلا تحذف بل يفتح كما يوجه من قوله وما يقع بعد  
 الف المثنى ونون المانث الما الشبهة نحو اضربان يا زيدا وواضربان  
 يا هنداضلما وما يقع الحقيقية لان فيه حقايق ساكنين خلافا ليوثق الدوفية  
 حيث اجازوا وتنع الحقيقية بعد ما تكسورة قال ابن مالك ويوبى قوله بعضهم  
 قد مر انهم تدشرا ويكره ان يكون منه قرارة ابن ذكوان وما يتبعان سيل الذين يعلون  
 انتى واما سيبويه فانه قال راد اقل من اجاز ذلك هذا لم تغلغ المربع وليس له  
 نظرية كلامها وعل الاوول تنكسر الحقيقة في هذين الحالتين لا لتقا الساكنين  
 وتفضل النون من نون المانث بالفتح على المتولين اي على قول الجمهور ونون وسما  
 اي من كد بالثقلية فصل بها نحو اضربان ومن كد بالثقلية فصل بها نحو اضربان  
 وتحذف الحقيقية للاقاة ساكن كقوله لا تنف الفقد عليك ان ترك يا  
 والاه من قديم رفعه وندد قد فانه الوصل وقوله كقولهم امرف عنك اليوم  
 طارقا وتحذف الحقيقية للوقوف بعد كسر وضم مردودا اما حذفها من الاداء  
 لزوال سبب حذفها ومما اتقا الساكنين محذوفها كقولك في اخبرني واخبرني

نوشى

واصله

واخبرني واخبروا وقال ابو حيان الذي سطره ان نحوها في الوقف عطف لما نشا  
 لا تدخل لغتها التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاز له واجاز  
 يونس هذه الحالة ابداهما يا ووا وكثرة لك ظهورا بينا في نحو اخشون واخش  
 فيقال اخشوا اخشوا كما ابدلت الفاعلة لفتح اجاعا كقولك في اخبرني  
 اخبرنا وفي المنزل لاستعارة لذلك رسم بالالف على سنة الوقف **خاتمة**  
 التوق نون شئت خطا ومما اقسام تكفي يدخل في الاسم المربى المنصرف وماله على  
 اصله اذ لم يبق ولم تنع الصرف لسلاته من شئت المربى المنصرف وماله على  
 اصل ذلك من صرفا ايضا فالصرف يوتون التمكن الذي اذ اجزته الاسم لمساوية  
 الفعل قبل تح من الصرف وقيل يدخل في قايين المنصرف وغيره وقال الفاروقاين  
 الاسم والفعل وقال قطرب والسبيل وقايين المعرفة والذكورة نحو سيبويه  
 اخره ونوشوع في باب اسم الفعل ومطرد في كل علم مقصود بونه وعوض الجواز والملاء  
 ونصفا ويا عوضا عن مضى فان اخذت نحو وانتم حين تنصرفون في ذلك فضلا  
 لغتهم على بغير انما تدعوا والمساكن الفعل اللام اذا حذفت ياءه رفعا  
 وجر كجاءه عوضا عن مضى ليا محذوف كذا عند سيبويه وقيل من الحركة فقط قاله  
 المبره والجزع وقيل يرفى الجمع تنون صرف وقيل في اذ اعربها بالاضافة اليها  
 ورج في كل وعوض لوقال الاضافة التي لا تنع تعارضه وفي باب جوار ان اليا ما حذفت النون  
 جمع يا وزان الماحاد كسلام وكلام فصرف وورد بان الحذف عارض فلا يعتد به وقيل  
 في باب جمع الوضت السالم على سلمات فانه في مقابلة النون في سلمات وقال علي ابن  
 عيسى الربيع يوضي للصرف ويرد بونه من المقسمة به كعرفات وقال الرضوي لما  
 وقيل يوضع من الفتحة نصبا وورد بان لو كان كذلك لم توجد في الرفع والجر  
 الفتحة قد عوض عنها الكسرة فاعدا العوض وترى في المروي المطلق في لغةهم  
 يا تون به بعد لام جر ما مطلقا ومما الف والواف والياء في الرفع التزم الحاصل  
 بها بخلاف لغة ايجاز فانهم يفتنون المدة وغالبية المروي الحقيقة المصنف  
 وغيره وانكروه الزجاج والسير في ما يكسر لوزنه قال ابن يعيش يوضع في الرفع  
 راعا ان التزم تخيل بالون تسمى باسماء اخرى ويكونان اي تون التزم والعاء  
 في ذي ال والفعل والحرف كقوله اقل اللوز عاذل والعابن وقول ان اصبت  
 لغدا صابن وقوله لما نزل برلا بنا وكان قدن وقوله وقائم الساعاق طاروا الخدق وقوله  
 وقيدوا على المومنا ياقون وقوله قالت بنات النعم يا سلمي وان بخلاف غيرهما  
 من اقسام التنون فانه لا يكون الا في الاسم الحالى من ال ومنهم قال ابن مالك في  
 شرح الكافية وان هشام في موضعها ما نونان لا تنونان فلا دخل الا بزيادة في  
 امر كل شئ فضعف صوته بالهمزة فتقوم السامع انه نون وكسر المروي وقال ابو الجراح  
 في سبب التنون ووزن نون انه لا يسل مدة وليس بمتنوع في اذ ابن ايجاز في شرح الجزلية  
 سوس ضرورة في المناري وما اصرفت قال ابن هشام وقوله اقول في المناري

التنوين

هذا الحرف هو  
 واخبرها واخبرها  
 اذ ساير النونات  
 المربوية الساكنة  
 ارفعها تفتتحو

خبر



دون المخرجات الضرورية انما تحت الصرف فتوجبنا ما بين خلاف النادى نحو سلام  
الله يا سطر علينا فان الاسم مبنى على الرفع وراى ايضا تنوين حكاية كان ليس  
رجلا بقا قلة بيته فانك تحكى اللفظ المستعمل قال ابن هشام وهذا اعتراف  
منه بان تنوين الصرف لان الذي كان قبل التنوين حكاية بقاها وراى  
بعض وتنوين مبدوء كقول بعضهم يولى فومك حكاية ابو زيد وراى انه تكسر  
اللفظ قال ابن مالك والصحيح ان هذا يؤيد في امر الاسم كونه صيغة وليس  
بتنوين قال ابن هشام وفيما قاله فظن ان الذي حكاها تنوين هذا دليل على  
على انه ليس في الواصل دون الوقف وتكون صيغة ليست كذلك والله تعالى اعلم

**الكتاب الرابع في العوامل**

في الاستعمال الرفع والنصب من الفعل وما اتفق به في العمل انتهى ذلك بتقسيم  
الفعل الى لازم ومستعمل ومستعمل وحامد وختم بتنازع العوامل موقولا واحدا  
المستعمل لانه غايته الابقاء وضده وهو استعمال العامل الى الواحد عن  
المرحول لانه غير المستعمل لانه لا يؤتى بالمرور ولا يقدر ان يكون له ولا دواها  
وما يؤتى بها اي بالمرور والتعدي مع استعماله بالوجهين كشكر ونعم على الامام  
فانه يقال شكرته له ونعمته ونفقت له وسئلته كلته ووزنته ووزنته  
وعددته وعددت له ولما تساوى فيه الاستعمالان صار قسما برأيه ومنهم من اكره  
وقال اصله ان يستعمل حرف الجر كترفيه الاصل والرفع وحده ابن حنبل ومنهم  
من قال الاصل تعديته بنفسه وعرف الجر اذا بدد قال ابن درويش اصله يعدي  
لواحد بنفسه ولما حرف الجر والاصل يفتح لزيد دابة قال ابو حنبل وتادم  
لم يسمع في قول موضع قلت وكذا اختلفت براه محض صا بفتح فانه ممكن في باقي احواله  
اذ يقال شكرته له مشروفا ووزنت له ماله قال الرضا الشافعي وهذا النوع  
مقتضو على السماع ومنه ما وصف بهما مع اختلاف المعنى كترفاه وسجاء بمعنى فقه  
وتفرفوه وسجاء بمعنى تفقه وكذلك زاد ونقص ذكره في شرح الكافية فاللام  
في اللام ونحوه يقال له القاصر وغير المتعدي للزوم فاعله وعدهم تعديه الى  
الفعول به مما لا يبنى منه مفعول تام اي غير حرف كعقب فهو مفعول عليه  
بخلاف المتعدي ويقال له الواقع والجاوز فانه يبنى فيه اسم مفعول بدون  
حرف كعرب فهو منصوب وزمنه اي اللزوم فاعله ضم العين ولا يكون هذا  
الوزن الا في افعال النجاء وما اشبهها ما تيمر بها فاعله وسائجا وزه كظرف  
وعذب وجنب وتعمل كترجح وتعمل كقطع والصرف والتعدي العمل  
يشبه هذا اللام كاعزاد وروا فاعله فلا كسرة اسماء اذ احكاما كالم  
الشرح اي ارتفع واقبل كارب على انك اذا انتقص وانفعل كارب على انك  
كانت نفسا وافتعال كاحاد قال ابن مالك فلهذا المذاهب لا دليل على عدم

المراجع في العوامل  
في الرفع والنصب

في الثاني  
بوموه

وشكرت

والفعل لا يبنى  
والرفع والنصب

التعدي من غير حاجة الى اكتشف عن معانيها وتعدي اللام لغويا لقول به  
من الجند والرجال والكلان وقيل لا يتعدي لانه محقق لمعرفه وتعدي  
له ان الفعل به عرف جرم محصور بطرح اي تكسر ويقاس حقه الى الحرف كذا  
مؤذلت الاء فبقيا من عليه دخلت الاء واليت بخلاف ما لم يكسر مؤذلت  
الهاء وتوجه مكة فيسمع ولا يقاس رفعه ان وان المصدرة ان لا يرفع  
ان قد هبت وانكره ايه من خلاف ما لم يرفع ان يقين الحرف فلا يجوز ان لا يرفع  
مؤذلت انك قائم اذ لا يدري هل المذوق في او عن واما قوله تعالى وترغبون  
ان تكونوا من الذين هموا بالاعتماد على القرينة او لصد الميامر ليرتفع ذلك  
من رغب فيس لما لهرج وجاهل من رغب عنى لهما من فقره من زاد من مقام  
في الحق وفي قال وقد اهلها النحويون هنا مع مجوزهم في حيث ك تكسر من ان يكون كني  
نصدرية واللام مستندة قال ولا يجوز فيها الامام لعله لازما لا تحركها  
بخلاف ان وان وكلها ايه ان وان فبذلك حذف فيه خلاف قال الخليل والماكر  
نصبت خلا على لغالب فيما ظهر فيه الغراب ما حذف منه وقال الكسائي  
لظهوره في المعطوف عليه في قوله وما ذرت لئلا ان تكون حبيته الى ولادين  
بما افاض اليك ولما حكم سيويه قول الخليل قال لا لوقا الانسان انه لم يكن  
قولا قويا وله نظائر نحو قولهم ايه ان يكون قال ابو حنبل وغيره واما نقل ابن  
مالك وصاحب التيسير عن الخليل انه جرد عن سيويه انه نصب فوهم لان المفعول  
في كتاب سيويه عن الخليل انه نصب واما سيويه فلم يصح فيه بذهب وسند  
الحرف في سواء الى سوى ما ذكره كقولهم كما عسل الطير القلب وقوله اشارت  
كليب بالاكف الاصابع ايه اكل كليب والاقا سر على الامح بل يقتصر منه على السماع  
وقال المصنف لصغيره يقول ان اللبس كقولهم واخرا الذي لو لم يسمع  
اي لغنى على ويتعدي الى المفعول به ايضا بنصبه مفعول فعله كقولهم ارجع  
الزوجه في طاعة اكره في اي وسعك وفي القياس عليه خلفه قيل يقاس  
لكثرة ما سمع منه وقيل لا ويتعدي اليه ايضا بالمره نحو ارجعتم طيبتا نكحنا  
التيين وحيثما اتين ورجما اخذت في التعدي لروما خلاف المفعول  
الرفع وكبيته انا واقنع العيم وتسميته الرفع واستل ريش الطائر وسئلته  
انا في افعاله سنووه وتعدي الى الواحد لانه يبنى مفعول زيدا  
واكملت زيدا اعم ولا تعدي الى الاثنين في غير ما علم باجماع ثم اختلف  
في التعدي بالمره كما على اقوال اختلفت في الاء في التعدي وفيه  
الشرح فانها قياس فيها وعليه الاحتس والعارضي ثانيا الى سيويه قياس  
في اللام سماعه في التعدي وراى فيها قياسا بطلقاي غلاب علم وعليه ابو  
وحاشا قياسا فيها يحرك الفعل اي يكسب فاعله صفة في نفسه لم تكن فيه  
قبل الفعل نحو قمار وقع فاعله لفته وقدرته اي جعلته على هذه الصفة

المفعول

الرجل وكبيته



سماح فيما ليس كذلك نحو اشتريت زينا ما فلا يقاس عليه ان يحتمل انكشيت في حيلة  
تدبره لان الفاعل لم يصرف حيلة لم يكن عليها وتعدى ايضا بنصفه ليس سماحا  
في المصحح من وجه زبد وفرخته قد افلح من ذلك ما هو الذي يجرى وقيل قيا شاور  
الحضرة ولا اتفاق على الاول قال ابو حيان وليس يصح قبل وضعف اللام نحو  
صعرت وصعرت قال ابو حيان وهو غريب قبل والفاء الفاعلة نحو سار زيد  
وسايرته وجلس وجلسه قبل وصيغة استعملت من زبد واستعملت في كل ما  
ابو حيان عن بعض النحاة قال الكوفيين نحو نزل حركة العين نحوكي زيد نزلت  
نزل ونكي زيد عمل وتتعاقل الحركة والضعف والياء اي يقع على منها موقع الآخر  
نحو نزلت التي نزلت واشتلت التي ونبتت وادعت زينا وذهبت به ومن ثم  
ايضرها وهو موجود الحركة معا فبما ذكرنا من ان ذلك ادعى الجمهور  
معنا ما اي الحركة والضعف او الحركة والياء في التعدية واحدا فلا يفرق هذا  
الضعف توكرا او لا لاني لغة وكما نصاحبه وادعى من يخبري ومن وافق ان  
بين التعديتين فرقا اذا التعدية بالمتوعد تذل على تذكر روبا للضعف تذل  
عليه وروى قوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا استقمتم للمية وبو الشارة  
الى قوله واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا واهلية واحدة وقوله وقالوا لو  
نزل علينا القرآن جملة واحدة وادعى المزد والسبيل الذي بين الحركة والياء  
وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مضاعفا له في الازهاج وروى قوله تعالى  
ذهب انه يوزن وفي نصبه اي الفعل اللازم ما شئت با المعنى حلف  
فاجاز به غير المتأخرين قياسا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى  
نحو زيد تفقا شحا اصله تفقا شحه فاصرت في تفقا ونصبتا التسميية بالمتوعد  
به واستدل بماروي في الحديث كانت امرأة تهراق الدماء وسعدا لسعد بن وقاص  
ما يكون ذلك لاسية الصفات وقد تاولوا الامر على ان يتفقا طرقي الجرا على اثار  
فعل اي بالدماء او بغيره ان الله الدماء منها قال ابو حيان وهذا هو الصحيح ان الله  
ينبت ذلك من ثمار العرف والمعدى غير الناحية اما الواحد وقد يضمن للزود  
فيعدى بالرف نحو فليخذرا الذين يخافون عتاس ابي مخنف ونيفصا لولا ما بين  
نايها بمرفه والاول بنفسه وسع صدق من الثاني مع افعال وهي اختار قال  
تعالى واختر موسى قومه اي من قومه واستعقر قال استعقر الله ذنا له حصيه  
اي مذهب وانما قال امرت ان اخذوا فضل ما امرت به اي بالخير وسر كني بالاعتصاف  
ودعا نحو سيب ولدي احد وكنته ابا الحسن ودعوت زيدا اليه باخذ والي الحسن  
وزيد وروح مؤز وجناها اي بها وصدق بالضعف نحو صدق عليهم طلبة اي طلبة  
وهدي نحو هديا السبيل اي اليه وغير نحو عبرت زيدا سواء اي به ومنها فرق  
وقول وكاه انشأنا وراح ونرض وناي وحل وحس فتع الجمهور ان يفتا في عليها  
وجوزة الحاضر الضعيف على ابن سليمان وابن الطراوة ووالدي رضة انه فقالوا

الياء

بمن حرف الجزع كل ما ليس فيه بان يتعين هو ومكانه نحو يرتل السكين قياسا  
على تلك الما فتال فان فقد الشيطان او اصدحا بان لم يتعين المرفع نحو رعت او مكانه  
نحو اصرق اخوانا لذي يدين لم يخجل بان دلاهما يتصل لدخول من عليه وما نقلته  
عن والدي ذكره في رساله له في توجيه قول المتأخر وما ضيق بذهبت او قصته  
منه فقال الذي ظهر لي فيه كعبا تحت مع نجيبا المصحاب وتظل المحكم المصاح  
وهذه اللغة وغيرها ولم يخجل معناه ثانيا من المعنى ان الباقي يذهب فمضى  
من وجهه منصوب على استقاط الخا قول ما من باب امرتك الخبز ونحو طاهر قال  
ولم يرد اسم لم يردوه من افعاله لانا نقول ما ليس على كلامها بنون بلا مبالغة  
غير ما نقلته عنه من لقياس من قال وقد قالوا في ضبط افعال باب امرانه  
كل فعل ينصب متعولين ليس اصلها المتبداة اخرى واصل الثاني منها حرف الجر  
وهذا الضابط مسئلة لا محالة وهو ان يندى ان من يندى يندى يندى يندى  
او هذا المحفوظ الذي له رجة انه كان له من له التمكن في علوم الشرع والعربية  
والبيان واما قسما اجمع على ذلك كل من ساهة وقيل ان من الفعل نحو فعل  
ناضيه اي ناضيه سقته جازا لمدق قياسا او فلا وقيل يجوز بشرط عدم  
التصل بينه وبين الذي يحذف منه حرف الجر فلا يقال امرتك بزيد يندى يندى يندى  
وليس شرط عدم التصل من فلا يقال امرتك بزيد يندى يندى يندى يندى  
مقدار اثنين به وانه اي يندى وكون حرف الجر كاعلى وكسرح قبل الثاني من مضويها  
منضون فمضى ويحذف من مضويها وكذا يحذف المضوي ثانيا اختار اخرين  
الرجال واستغفرت ذنب خلا لا للسبيل في قوله لا يجوز المقصود على الواحد  
المضوي سبيله الفعل متصرف ومو ما اختلقت اشبهه باختلاف زمانه  
وهو ليس وجامد بخلافه وهو متعده ومنه غير ما مر من النواحي والاستساقا  
للمنى المحض فترفع الفاعل متما وبالصيغة للفا على مطابقة له نحو قل رجل يقول  
ذلك وقال دخلا لا يقولان ذلك فبني ما رجع تكلف عنه بما الكافة فلا يلزمنا  
غير فعل اختيار ولا لا فاعل لها لانه امرى بها امرى حرف النفي نحو طاهر اقام زيد  
وقد يلزمها الاسم من ورة كقولهم قلما وصل على طول الهدى يدوم ومنه  
بأنه من البركة وهذا من رجل وهذا من امرته فبني كفاك وكفتك واستعظ  
في يد منى قدم وكذب في امر اخر يعنى ويجب كقولهم عركته عليكم اجمع اي وجب  
اي السكت فبني عليه كلمة نادرة جات على غير القياس وقال الماقتل في مرف  
به ومما ذهب اليه لا يندى امره كقولهم امكنتك الصيدي زيدا امه وقال  
ابو حيان الذي يفتضيه التواعد في مثل هذا من باب الماقتل والمرفوع فاعل  
لذلك ووجه من فعل عليك اي عليك لضم المعنى وان نصب فهو عليك وذا على  
كذب مضى بغيره مما يقدر على واي يندى به او مذكور في كتابه الكسائي وهذه  
الافعال المذكورة لم يستعمل فيها الماقتل والمرفوع من لم يستعمل الماقتل

نحو امرت

المتوعد

اللام على الفعل  
المتصرف والمجاور

لاجرها مجرى



للمعقول وفيه من فروعها قال ابو حنيفة كثر قولي سقط بالبناء للفاعل اما قوله  
مقابل كثر وكذا في بعضا خذنا او اخطا او بطل فتصرفه ويشتبه بمقتضى صاحبه  
لم يستعمل المضارع بيقال ما ذا السته اليوم شيطه بيطا او اهل بفتح الهمزة والميم  
وقسم اللام ونظم الهمزة وكسرها اللام لم يستعمل منه الماضى وما الماضى من الكلام  
واها سبى للفاعل بمعنى خذوا المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول  
يلبان لا ولم يفسر اللام بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول  
أصله ولم يفسر للمضارع على الصحيح وهما بالمدة والكثرة وهما بالاعتدال والسكران  
بفتح الهمزة وتفتحها الضار فيقال به هاهنا هاهنا وهما بالاعتدال والسكران  
هنا هاهنا ومما سبى ما سبى انهم سبوا حقا لم يستعمل منه الماضى وسبى لم يستعمل  
منه المضارع وقال ابو حنيفة سبى ما سبى ومما سبى قال بونس ومما سبى  
انهم قلت لها الغر وقال الماعلم ومما سبى بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول  
الخالى وقال ابن فارس بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول  
هنا في بياضه ولم يفسر لم يستعمل منه الماضى ما سبى بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول  
الضار قال ابن كيسان في تصريفه وكثره وعرف وكسره بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول  
من الماضى الماضى ومن الثاني الماضى الماضى وذكر الماضى الماضى الماضى الماضى الماضى  
والثاني ابن الحاج واستغنى غالبا بترك الماضى والترك الماضى الماضى الماضى الماضى  
الفاعل وتترك اسم المعقول عنها اي عن استعمال هذه الصيغة من وكذا في قوله  
فعل هذا بعد ان في الجاهل اذ لم يستعمل منها الماضى من غير الغالب ما في قوله  
ما وذاك ركب مختلفا ومذهب ابي داود وغيره وعوا الحبشة ما وذاك وعوا  
ليستين فتوارى عن ردهم المحبات وحديث الجاهلي غير كفى ولا كفى روى في قوله  
وقوله الكاهن يري في قوله وذاك وعوا الكاهن يري في قوله وذاك وعوا الكاهن يري في قوله  
البحر والزم قال الرضى وذلك انك اذا قلت نعم الرضى في قوله وذاك وعوا الكاهن يري في قوله  
ويحده بهذا اللفظ وليس المرح بوجوده في الخارج في قوله وذاك وعوا الكاهن يري في قوله  
نطابقا هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بلي يقصد بهذا الكلام مذهب على جودة  
الماضى خارجا فقول الماعلى لمن بشر بمولود وقال نعم المولود وانه  
ما في نعم المولود ليس تكذبا له في المرح اذ لا يمكن تكذبه فيه بل هو اخبار  
بان امودة التي حكى بحصولها في الخارج ليست بحاصلة في قوله وذاك وعوا الكاهن يري في قوله  
وكذا الماشا المعين والماضى الذي في كم اخباره وذاك وعوا الكاهن يري في قوله  
ذكره في قضية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانسان قال وقع هذا في فيه  
تطرا في قوله لان في جميع الاخبار لا تكذبا اذا قلت زيدا اذ لا يمكن تكذبه فيه بل هو اخبار  
في كونه خبرا اذ لا يمكن ان يكذب في التفضل ويقال لك انك لم تفضل بل التفضل  
انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيدا قائم فتوجب بلا سلكه  
التصديق وانك بشرت بحديث الاخبار اذ لا يقال لك لا خبره او لم تخبرك بذلك وقد

العلم على نعم ورس

وقد تبدى اللفظ المختار بل يوجد من يهملان من حيث القيام ويقال ان  
القيام فاعيل او ليس حاصل فكذا قوله ليس نعم المولود بيان ان اللفظ الي  
امودة الحكمم يتوهمها حارحا ليست بباينة وكذا في النجيب وفي كم وزنا  
وعا الفاعل اما استان لم يورد في المرح فليكن في قوله وانه ما في نعم المولود  
نعم النجيب بل غير المختار والنجيب بالفتح المرح والمضارع في قوله نعم المولود  
دشابه ما في قوله وانه ما في نعم المولود وانه ما في نعم المولود وانه ما في نعم المولود  
ولا تداخل على الماضى والمضارع في قوله نعم المولود وانه ما في نعم المولود  
وعلمها على الماضى فيها مكن الماضى الصالح ونسب الرجل في حق سواه في التصرف  
والصحة وقد تداخل على ما خلا في فعلية بيا ونسب الرجل في حق سواه في التصرف  
وكما في المختار والعطف اي فيك صلة نعم المولود وخال يسر الرجل وانه نعم  
في نعم خبر نعم بها حكيمة ولذا افقت معها وانه نعم المولود وانه نعم المولود  
على الماشية بديل ليس وعسى وعموما ويؤيد فعلية فوق ما التاثير الماشية  
بما في على اللغات ونسب الرجل في لغة حكاها وكذا في قوله وانه نعم المولود  
واما الخلاف فيها بعد الماشية قال الفاعل فالتصريف يقولون نعم الرجل ونسب  
الرجل بجلستان فعلية استان وغيرهم يقول استان بكيان فاعلا من اصلها ونسب المرح  
والدم كما يفسر ونسب اصلها فعل بفتح الفاء وكسرها لعين وقد روي ان  
قال فرقة ما اقلت قدم انهم نعم الساعون في المرح وقد روي ان يكون المعين  
وضع الفاعل تحسيفا قال ابو حنيفة لم يذكر في الماشية وكسرها بفتح المعقول بفتح المعقول  
تعالى ان الله تعالى بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول  
فالكثير من اكله او فعله بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول  
شبهه شبيهه قال اذا غاب عنا غابة عنا بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول  
ووافقهم قال ابو حنيفة ويشرط في ذلك ان لا يكون ما شدة في قوله  
توحيث عنه او انقلبا حرة ما يشك في قوله نعم المولود وانه نعم المولود  
مؤثوب مع اي منسج فلا يجوز التسلية فيها ويقال في بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول  
وبما سألته فبذلك من المرح على غير حكاها الماشية والمضارع في قوله نعم المولود  
نعم نعم الماشية ملاء الصغار قال ابو حنيفة وانه نعم المولود وانه نعم المولود  
تفضلهم بان الماضى نعم وعلية نعم المولود وانه نعم المولود وانه نعم المولود  
الماضية نعم نعم وما علمنا ظاهرا بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول بفتح المعقول  
لا في الماضى نعم وانه نعم المولود وانه نعم المولود وانه نعم المولود  
اي الماشية في قوله نعم المولود وانه نعم المولود وانه نعم المولود  
فيل ومضاف الى ضمير غايه عليه اي على ما في قوله نعم المولود وانه نعم المولود  
شأنها والمضارع انه لا يقاوم عليه لعلته وهي اي الى التي في فاعلا حكيمة  
عند المهور بديل عدم لعلته لعلته في الماضى والمضارع في الماضى والمضارع

والاضافة في قوله



على هذا ففعل الحسب حقيقة فالجس كونه هو المذبح او المذبح والمخصوص به فرد من  
افراد مذبح تحتة وقصد ذلك بتألفه بانيات المذبح او الدم الحسب الذي  
مؤتمن لئلا يتوهم كونه ظاهرا على المخصوص وقيل بتعدية اليه تسمية قصد  
عاما ليطابق الفعل لانه عام في المذبح ولا يكون الفعل عاما والفاعل خاصا  
وقيل الجس مجازا لفعل المخصوص جمع الجس بتألفه ولم يقصد غيره حه او ذمه  
وقال قوم هي عندي ذهنية كالتقول اشتريت اللحم ولا تريد الحسب ولا تهودا  
تقدمه وادبره لك ان يقع ايهام ثم ياتي التفسير بعد تنجيها للامر وقال ابو الحسن  
ابن مالك واما بنصور المذبح والذبح فاذ اذلت اتم الرجل وكانك قلت نعم مؤ  
والله مؤ المذبح المذبح والمذبح فاذ اذلت اتم الرجل وكانك قلت نعم مؤ  
واستدل هؤلاء بتثنية وجهه ولو كان عبارة عن الجس لم يقع فيه ذلك وهو  
اي فاعله بيدك وعطف مجوزا على المذبح وليس بالصفة في الاصح وهو راي الجمهور  
لما فيها من التخصص للمذبح في الشياخ المتخصص منه عموم المذبح والذبح وارجاه  
ابن السراج والفاشي وابن جني في قوله يمس المذبح المذبح للمذبح كاتم ومما لهما  
وهو راي ابن مالك يجوز ان يقال بالجامع بلاكل الحفظه الا لا يتقنه في المذبح المذبح  
مخالفي ما اذ قصد به التخصص من اقامة الفاعل مقام الجس ان يخصه بناف  
لذلك ولا تكيد مقوي فطعا كما قاله ابن مالك وعليه بان التصدير رفعه  
مؤم المجاز او المخصوص بناف للتخصص فاعل نعم من اقامته مقام الجس وتاويله  
ان تخصصه بناف بالجامع لكل فصل المذبح او الدم قال ابو حيان ومن راي ان  
العددية شخصية لا يتعدى ان يجيز نعم الرجل نفسه زيد وقيل بتألفه بالتوكيد  
اخفا لان واجاه ابن مالك فيقال نعم الرجل الرجل زيد وقال ابو حيان ينبغي  
ان لا يجوز الاستماع ولا يتصل بنفهم وقا عليا بنطرق ولا غير قال ابن السراج والجمهور  
وفي البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر المضاعف لتركب  
وكذا لهما قاله الكسائي يجوز معوله اي الفاعل نحو نعم فيك الراغب قال ابو حيان  
وفي الشعر ما يدل له قال ويكره من المذبحات الذبيحة قاله وورد الفصل بان  
وبالقس في قوله لم يكره ان راعي المودة والوصل وقوله يمس عرانة فوط  
او يكون من غير استئذان خلافا للكسائي في سبعة ذلك وقال في نحو نعم زيدا  
الفاعل مؤ زيدا والمضروب حال وسبعة ذريته وقال الفراء يمس مجازا عن الفاعل  
والاصل نعم الرجل زيد كقول الاول هذا الضمير يكون ممنوع المتاع فلا  
عليه ولا يبدل منه ولا يوكد بضمي ولا غير لانه يضمن ان في قصد ايهامه  
تفطيا لهناه وما ورد من نحو نعم فوما انتم فشا من معش يمس سطا في  
في افراد والتذكير وفروهما عام في الوجود غير متوغل في ايهامه ولا في  
مخالفي نحو السرف التي فلا يقال نعم شيا هذا المشرق نحو غيره مثل واذا  
ولا على مقاصله فلا يقال نعم افضل منك زيد لعدم قبول ما ذكره لال وكونه

جميع  
الشمس

س

والنبي

خلافا فاعل مقرون بما اشترط صلاحيته لها جاز الوصف نحو نعم زيدا خلافا  
زيد نقلا ابو حيان عن البسيط جاز ما به وكذا الفصل نحو نعم زيدا خلافا  
بلا خلافا من ابي لرسع في قوله يمس الفصل يمس نعم والضمير قبله جاز  
الحد فاعله اذا علم نحو نعم من توشا يوم الجمعة فيها ونعت السنة سنة واحدة  
فصلته اي ضا السنة اخذ وعليه ابن عصفور وابن مالك ونص سيبويه على لزوم ذكره  
وفي الجمع يمس اي التمييز بين الفاعل الظاهر اقوال اختلفوا في جواز ايهامه  
رفعته التمييز وعليه سيبويه والسيدي وجامعة ما بينهما يجوز وعليه المذبح وابن  
السراج والفاشي واختاره ابن مالك قال في سبعة منه زوال ايهام لان التمييز  
قد يجازي توكيده وما ورد منه قوله والتفليس من الفعل فاعله محلا وقوله نعم  
المتاة فتاة هند فودلت نالها وعليه ابن عصفور يجوز ان اذا التمييز ما لزم  
بيد الفاعل نحو نعم الرجل زيدا فاعله نعم المومن وضمير ما في ولا يجوز  
ان لم يند ذلك ولا يجوز هذا التمييز عن المخصوص اختيارا فلا يقال نعم زيد رطلا  
الاية ضرورة خلافا للكوفية في نحو نعم تاجر اما تاجر من الفعل فواجب قطعا  
ولا يكون الفاعل نعم وليس نكرة اختيارا وان ورد ضرورة كقوله يمس قريشا  
بين ما لك وقوله نعم صاحب قوم لا صلاح لهم خلافا للكوفية وهو مقتضى ما جاء  
ذلك لما حل الاحتشاش ان تاسما ان ترف رفعت بها النكرة مزرعة ومضافه ولا  
يكون موصولا قاله الكوفيون وكثير من البصريين وجوز المذبح في الذي الحسية  
كقوله يمس لذيها انتم الابل قال ابن مالك وظاهر قول المحقق ان يجازي  
نعم الذي يمس زيد ولا يجيز نعم من فعل قال ولا يستعمل في نعم لان الذي يمس لذيها  
الفاعل فاعله لظن الوصف به ويستثنى النطق اصح ان لا يجوز مطلقا ولا يمنع  
مطلقا بل اذا قصد به الجس مجازا او التمدد مع والافعال مطلقة افعالا بان ما  
كاذ فاعله نعم وكان فيه ان كان مضرا للمضمر استترفتها اذا رعت منه والذي ليس  
كذلك وجوز قوم من من واما ادا بها الجس كقوله ونعم من مؤتى شر وعلان زنا وله  
منهم على ان التاجر مضمر ومن في محل نصب تسمية ونعم اي من هنا وبوقا عليها يكون  
موصولا قال المحققون منهم سيبويه ان ما في نعم وبيد المذبح بقدرها فعل نحو سيبويه  
استر فاعله ما صنعت مفرقة تامة اي لا تقتصر المسئلة فاعله والمفعول بقدرها صفة  
توضو ممدود اي نعم المذبح استر فاعله في شح الكافية وبقية كثره المقتضار  
عليها في نحو صفة خلافا واما النكرة الثانية نعم فلا يقتصر عليها وقيل نكرة تمييز  
والفعل بقدرها صفة لها واخضع ممدودا وما اخرى موصولة ممدودة صلتها  
الفعل اي نعم من صفتها الفعل اي يمس شيئا استر فاعله وروايات التمييز  
نعم ايهام وما تشا في الضمير ايهام ولا تكون تمييزا لما تشا في موصولة صلتها  
الفعل والمضمر ممدود اي المخصوص وما اخرى تمييز ممدود اي نعم شيئا الذي صفة  
او غير الفاعل والتسبيها وصلتها عن المخصوص في قول ذرا فاعله صفة ولا حذف

ونعت

سنة

التي

ان

بليس



المَلَقَر

قبله

2

الامام قلنا الحق  
بينية الغد

وہی فرد من افراد  
نفل الاناء



المكرر على الماول و ثبت المعتمد وسيوه وان كيسان على الثاني والعائز على الثاني  
وقال دروير رايد وليت اساسا ذاه بديل من هذا في قوله وجوب دينا ومل  
صارت بالتركيب نوجب فلا فاعله المخصص لنزل فيما كل لا تحت و ر و جواز  
حذف المخصص والفعل لا حذف وقيل الكل اسم واحد مركب قال الجزء والكل كثرون  
واقتضاه ان اصور ما كان الرب من قول يا عليها من غير استحسان و لقد تم الاضطرار  
بين هذا والقدم فقد ما يجب المشاور التي وعلى هذا موضع و فاقام كل هو  
نبتة اخبر المخصص او عكسه ان جرب سبده و المخصص قوله ان الرب على الماول والفكر  
على الثاني وعلى الماول الاول والقول بان ان فعل هو المخصص سبده والجملة  
في فريقه و المانعة ذا اذا العم ان قلنا اريد بذا الحسن اريد بما محمد و فان محمد ار  
عكسه جرب حذف المسبة او جوابا ولا انه فيلزم من الحجوب فقال زيد اي هو او بكر هذا  
ما زم البتعية او عطف بين عليه اقول المكرر على الاول وعلى الثاني والصيرى  
وان ما سلك على الثالث وان كيسان على الرابع قال ابن مالك والحكم عليه بالخرقة  
هنا استدل به في باب ان لم ان مصعبه هناك لشأن م دخول في راسخ الاستدلال وما لا فضل  
هنا لان قيدا بما يجري المثل ورد كونه مستندا حذف خبر او عكسه بان هو حذف  
المخصص فيلزم حذف الجملة بشرها من غيره ليل ورد عطف البيان بجمله نكرة واسم  
المشاور معرفة كان في قوله و هذا استغاث ورد الفعل بان على مينة نكر الفاعل  
و ما يل حب واجب فقد القدم بديل انت وما يقدم مخصص حذف اعليها  
وان جا و لقد م على تم بقوله لما فرع عينا فلك تساويها في نقص فاتها ولا لما جاء في  
تجريد المثل ولما يتوهم من قولك ثلاث زيد حذف كون المراد المخبر بان زيد باب  
ذا كان توما بقيت و حذف استغنا بما ل عليه فيلزم كقوله فجدا باب وجوب  
دنيا اي دنيا الماله وقوله المأخذ الاولا الحيا و ربما مخت المؤي من نص المستغاث  
اي حذف خالق مفعل و يجوز فضله من حذف ابدا كقول كثير لا حذف يا عز ذا ك  
المشاي و يجوز كون اسم اشارة كقول كثير المذكور وقول المأخذ يا حذف ذا الحبيب  
البسل و بأن قوله اي المخصص او قدم نكرة نصب بطلان كقوله المأخذ  
قوما مألم فانهم وقوله حذف القبضية لأن ي رام منا ارة فولع بالعالي  
وقيل حذف ار خلفين النفذان ورجالا الزبدون ولما النفذان وكذا المؤثر  
فقال لما ابدا قوله في انه ان فان استغنا بما ل حاله والما ان كان جامدا فان ي  
وقال المأخذ والنار و الرفق خال مطلقا وقال ابو عمرو بن الحلا تين  
مطلقا و انما قاله ابو حيان المشتق ان اريد تفسير المدح به قاله وعجب  
وهو الحامه والمشتق المزى لم يرد به ذلك بل يشي حسب المبالغ في مده بشبه  
سأل الماول وما يقع و خولع عليه حذف هذه مواصلة الذي خال مواصلة الما  
وي مل عليه من حذف ازيد سلكا و حاشا قاله في السيط انه مضروب باف  
مضرا فمن سئل ما قال ولا يقتض قال ابو حيان وهو عرب ثم الماول النا ض عند

الفارسی

الفاعل والفعول عند ابن مالك وقال الجرمي وابن حزمون ما سوا في الحال ثم قال  
 الجرمي تقدم التمييز فيه وقال ابن حزمون احسن وقال ابو حيان لما حسن تقدم  
 التمييز وكذا الحال اذ كانت مع او ان كانت من المخصوص فالنافية تؤكد حيدا  
 تؤكد النفي كقوله اما حيدا حيا حيا حبيب تحملت فيه المادي وتدخل علينا  
 ما قدنا ويبيّن الفعل والفعول زيادة ما تقدم نظيره في حيدا كقوله  
 اما حيدا انت يا صبا من بلد وقوله واما حيدا الما هنا الما ذل وقوله اما حيدا  
 اهل الملا غير ان اذا ذكرت في فلا حيدا هيا قال ابو حيان ودخوله على حيدا لا  
 يجوز ان اشكاله انه قد وجب فعلا او فاعله او حيدا كقوله فعلا فلا لا تدخل  
 على الماضي غير المنصرف ولا على المنصرف الما قولا او كلها استا فان قدر في محال  
 نصب لم يقع لانه على النعم محلا دخل وبهنا خصوص ارفع فذلك لوجوب كوار  
 الحيد وفعل حيدا فيما عدا الصدر كالظرف والمفعول له ومع حيدا ان بدا  
 امر اماله وحيدا وعمر زيد بخلاف الصدر اذ في غير مقصوفة فلا حيدتها وتوقف  
 ابو حيان في غلبتها في غير الحال والتمييز وقال ما ينبغي ان يقدم عليه الما في الحال  
 والتمييز فنقول فيما وفاقا تقدم فاجب مفردة من انقل منه في الما كما  
 في انما الفاعل استصحب يا غريب زيد وجب الما بقا اذا كان ذلك سناد  
 في الما فيكون له الفاعل نحو حيدت يا هذا وكذا فعل الثاني المتعل كمن  
 يسرا وقبعا اقلا او قولا يجوز نقل منه عنه الى الما فتكون كقوله حسن  
 فلا يقاد في التثنية الما بالسر والاعطاء الجزيل وقيد في التثنية الما بالكونا  
 ملكية قال ابو حيان ولا يختص بذلك بل كل فعل مجري فيه ذلك نحو ضرب الرجل  
 ضم الضاد ويجوز فاعلهما اوجب المزة وفعل بالبا الزيادة تسيبنا على فعل  
 حيا كقوله وجب ما مقتوله حين نقول وكقوله جب بالزور الذي لا يري منه  
 صفة او لام وقد حكى الكسائي مررت بايات جاد من ايتا ناد حيدت ايتا تا  
 ابد الهامه صبيغا النعيب وما ما افعل وافعل به قال ان كوفية وافعله  
 بيا حسنت ابد الفاعل نحو قوله فارتحت فارشا ابد ما برحت فارشا وبعضهم  
 فعل من ذلك وزعم الفراء في ايتا افعل استا لكونه لا ينفرد ولا تصغير  
 في عينه في قولهم ما احبسته وقوله ما استبح قد لا نأقوا ما الهولة كما قالوا  
 فعله تركه اورد بان استناع المنصرف لكونه غير محتاج اليه للمزومة طريقته  
 في انفعما شعيب لا يفتل باقتلاف المازمة طيات في الفعلية كليس وعسى  
 تصغير وصحة عينه لشبهه بالفعل المنفصل وقد صحتا في افعال كقول  
 في الفعلية بناء على الفتح ونصبه المفعول الضرع والورد في الوقا  
 يا وزم ابن الجباري الثانية ايد افعل به امنا لكونه لا ينفرد الظاهر يجوز  
 في المضارع من ما افعل فيقال ما يحسن زيدا واداء لم يسمع ونصب المفعول  
 ما افعل مفعولا به على زاي غير الفعل والمنة في التعدية والفاء على من مئة

فصل

اذا انكثبت  
بسكو اخر  
الاسناد خوجيت

السلام على فضل الله







او يستعمل بحرا احد منقول الما قول اي باب كساب اللام عن ذكر الما بحرا كساب الما  
وما اكشاه للشياب وما يفعل ذلك في باب فطن وان جمع بينهما فالناب في شتبه بعض  
موتنا اعطى ريدا الما لندام وما اكشاه للشياب فلا لا كوصية في الما  
اي قولها يجوز ذكر مائة باب كساب على ان الثاني منصوب بفعل التبع ويجوز ان ينزل ذلك  
في باب فطنا ان اللبس نحو ما ان زيدا البكر متدينا فان خيف او حل اللام عليها  
نحو ما ان زيدا ما اخيك لاسيك والماصل فطنا انك قال ابو حيان هذا يقرر  
الفتل في المسئلة وخلق ابن مالك فتقل عن البصريين تساوي الحكم في باب كساب  
وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التبع بلا تفصيل مسئلة من مفعول التبع اليه  
ما يوجب له في العوم قوله سبحانه انه وفي الحديث سبحانه انه اذا المؤمن ما يحسن الله ذره قال  
في الصحاح اي علمه واصل الدير الذي حشيك زيدا خلا ويجوز حذف الما ورفع زيدا  
ويجوز اذ حال من في زيدا نيا لك من ليل ويجوز حذف من وال نصب انك من زيدا لعل في الما ولا  
يجوز حذف من منه ما انت جازة بالنصب على التمييز ويجوز اذ حال من واكها ليا حقا  
ومن ذلك ما له الما استبحان الله من مواد خلا وويله زيدا وكفاك به زيدا لفظه  
من زيدا واعين زيدا زيدا خلا ومن زيدا ولا يوم زيدا ولا ليلته فساد كوما وسلاما  
ويا لها يا له وامي ويا حسنة زيدا ولا ليلته فساد كوما وسلاما  
تبع ومنه وما اي في الاستفهام نحو كيف تكفرون بانهم يفتكروا الما فسادا  
ما يوم اخذت المصدة ابهذه اتعجب اعماله يعمل كفعله لزارا وسعد ثا الي واحد فانه  
اصلا لافقا كما في شرح الكافية لانه اصله ولذا لم يتغير عنه فسادا ان كان مفردة  
بما غير مفردة وكذا ان كان ظاهرا على الماصح فلا يعمل بشي فلا يقال عجب من ضحك  
زيدا وما مجموعا ولا مصغر كعرفت ضحكك زيدا ولا تحذروا بالنا كعجب من ضحك  
زيدا وسد قوله بغيره كفيه الملاقتى راكب وما مضى كضربك زيدا احسن وهو  
فبيع ما كله ما ذكر بزيد المصدة عن الصيغة التي هي اصل الفعل حضورا الما  
فان ضمت المصدة لغيره ضمة رخصية كما ان ضمير العلم ليس يعلم ولا ضمير المصطلح ليس  
وقال الكوفيون يجوز افعال المصدة استدلوا بقوله وما الحرب الما علمهم وقد قسم  
وما نوعها بالحدث المرح اي وما الحديث فسادا والبصريون يادوه على ان منها تعاقب  
باعتى من ذرا وكنا لثابتا المجرور فقط دون المفعول الصريح قاله الفارسي وان جني  
قال ابو حيان رقبيا من قولها اعماله في الطرف اذ لا فرق بينهما وقد جازاه جماعة وجوز  
قومية الجمع المكسر واختاره ابن مالك قال لانه وان ذلك فعنه الصيغة الموصلة في المعنى  
سماياق ومنه ما عطف بالجمعية لان جمع الشيء بغيره ذكره متكررا بعبارة وقسم ثلثه بلام  
النفرا وما ذها قال الشاعر عجز معا عذ عرقوب اخاه ينعرب قال ابو حيان والجماد  
المنع وتاويل ما ورد ذلك على نصب مضراي لست اولادها وقد اخاه الله  
بان المصدة ربة تخففه او غيرهما فتدل اي قال بعضهم زيادة او ما المصدة في الفعل  
فان فيها الحقيقة لما هو كقولهم امن بعد ربي الغايات فواده والمستعمل كقوله

وما تقوم

لام على افعال المصدر  
الحق في الفعل

ظهير المصدر

يحمل

نمريدك هل تستطيع نقلا جلا من تامة واسيات وما لها في الحال كقوله  
كذلك اياكم وقوله يخافونهم خيفةكم والحقيقة للثلاث كقوله ملك فستطك المعروف  
خير زيد وقوله لوفلنا اخلا فكم عه السلم وقوله لوفلنا اياك الذي موت قال ابن  
مالك ولقد را الحقيقة نقلا العلم وغيرها كقوله لا او قتل اراة او كراهة او خوف  
او جاز او منع او جواز لك ثم هذا التقدير قال الميموني ايا وقيل اي قال ابن مالك غالبا  
قال ومن وقوعه عنصرة وقول العرب سمع اذن زيدا يقول ذلك وقوله اعزاي اللهم  
ان المستغفار يياك مع كرهة في النور وان ترك الما مستغفرا رفع على لينة نعمتك ليني  
وقول الشاعر وراي عين الفتى اياك اعطى الخليل تعليك واكا قال ابو حيان انك  
وما ذكره منوع ومن ثم امرهنا وهو كون عه المصدة رمة را حرف تصديري والفعل اي  
من اصل ذلك لم يتغير من قوله عليه لانه كالموصول وتقول كالفعلية لا تقدم على  
الموصول ويولد ما اومنه على اضا ر فعل كقوله وتعين الما عند الجمل لانه اذا كان خلا  
ما من السراج في قوله يجوز ان تقدم المفعول عليه فاجاز يميني عمل ضربك زيدا ومن ثم ايضا  
لا يفصل بين مفعوله شياء او غير كما لا يفصل بين الموصول وملكته وشمل التابع المصت  
وغير خلا فاقول التسميل ولا منقوت قبل تمامه فلا يقال عجب من ضربك المصدة  
زيدا ولان شريك واكلا للذين بل يجب تراخي كقوله ان وجد يبك المصدة نيا اراي  
واما قوله ارميت نياشا بيننا من نواك فقول على اضا ريبست من نواك وكذا قوله  
يقال انه على رجه لقا دريور بل السراب وتغير ربه يوم وما يتغير رجه لقا دريور  
بل يعمل نيا حيا وحاسا مستقبلا كما تقدم خلا فاطنا اي الغاية في قوله ما يعمل  
والماضي قال ابو حيان ولعله لا يقع عنه وما يحذف المصدة ر باقيا مفعوله في الماصح لان  
مفعوله والموصول لا يحذف وقيل يجوز لدليل لانه كالمطوق لا يحذف المضاف لدليل  
ونحو قوله في المضاف اليه قبل ومنه قوله تعالى هل يستطيع ربك اي سؤال وتلك لا يقع  
تفصيله استطاعة بغير فعل المستطيع واما له مضافا اكثر من افعالها متواترا وعنده  
انما لك باذ المضافه فعمل المضاف اليه كجزء المضاف لا يعمل المضافا لعل على كجزء  
من الفعل فعمل المضاف لا لتعليل عدم قبول ال والتواتر فتوت بها من المصدة  
للفعل ثم اعماله متواترا اكثر من اعماله متفرقا لان فيه شيئا بال فعل الموكدا لوزن الخفيف  
وانكروا كوصية اي اعماله متواترا وقالوا ان وقع بعد مرفوع او مضروب فباصطافى  
ليس المصدة ر من لفظه كقوله تعالى او اطعم في يوم ذي مشقة شيئا المتقدر  
يلعب ويريد ان الماصل عذمة ثم يلينه اعماله متفرقا بال كقوله ضعيف الزكاة اعداه  
وقوله فلم انك من الضرب تسعيا وانك كثره ن والاعداد فون وقوم المصريين  
كالخون وقد رواه لاما ولا لثابتا تسع اي يجوز اعماله على قبح ورا لثابتا عا  
ال الضرب على فوانك والضرب ماله المستل اليه والما بان لم تعاقبه ولا يجوز اعماله  
نوعه من الضرب زيدا عدا وبقول ابن طلحة وابن الطلوة واختاره ابو حيان  
وقوله مرفعا نضع بان ال فيه للتعريف قال ابو حيان ولا تعلم في ذلك خلافا لما عا

انك



اليه صاحب الكافي من انما زائدة كافي الذي والفق وهو محال ان التعريف من هذه  
 الاشياء بغيره فلا ذنبه اما دعاء زيدا ونحوها اذا جتمع على المسمى تعريفان قال وهو  
 في حالة التثنية معرفة سامة في نفسها وقوله الزجاجة اعماله الموزة قوى المضاف  
 لان ماضيه بكرة فكذلك ينبغي ان يكون كذلك وزيدان اعماله ليس بالشبه بل بالاشياء  
 عن حرف مقدر به في الفعل والمفعول في زينة المصنف وقال ابن عسكورا عمال  
 المعروف اقوى من عماله المضاف في القياس وقيل المضاف والمفعول في الماعل مسا  
 قال ابو حنيفة وترك اعمال المضاف وزيد العندي هو القياس لانه قد دخل في مائة  
 من خواص المسمى وكان قياسه انه لا يفعل وكذلك الموز لان المصنف في الماعل  
 فاذا تعلق اسم باسم فاعل المصنف الجان بالاضافة وتضاف للماعل مطلقا اذ قد كونا  
 مفعوله ومعه فالتولة تعني كذا كذا انما وقوله ينجح الموصوف بصلته وتضاف  
 للمفعول فيجوز الفعل كقوله لا يستقام الماشان من زعم اخبرني دعاء المصنف بذلك  
 يشارك الفعل الموصوف فيه تنزله ان كان من متصلا بالجزء بغيره بل يشك في  
 اخره فلهذا قيل به بين الفعل واعترابه في تعلقه وحذف الجزاء لكلمة لا يجوز وجعل بالقياس  
 عليه المتصل والظاهر لا يتصل به ضمير فاعل فلم يكن نسبه فاعل منه نسبة الجزاء  
 من الكلمة وقال الكوفية ما يجوز بل يصرف في المصنف كذا نص في الصفات والاعراض  
 وقال ابو القاسم خلف بن زيون ابن المبرس يوي الى جنب المصنف قال ولا يجوز  
 ان يقال انه محذوف فاعل المصنف المحذوف والمصنف ان المصنف لا يصرف فيه سامة بتركه  
 اسم الجنس يجوز ان يقال انه الفاعل مع المضافة الى المفعول في المصنف عن قوله  
 تعالي في قراءة عيسى بن الحارث الزماري عن ابن عامر وكرويت ذلك عن عيسى بن كرويت  
 صلى الله عليه وسلم وجع النبي من استطاع اليه سبيك وقيل الشايع قريع الزوار  
 امواه الما يابرق وقيل لا يجوز اعطى السعة وتضاف لظرف فيما بعد زيدا  
 ونصا لا يكون نحو معرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمل قال ابو حنيفة ومنع من ذكر القاء  
 والمصنف من منع هذه المسئلة ويؤوله الموز بمسمى للمفعول فيرفع ما بعد على انما  
 عن الفاعل نحو عيسى بن زيد وقال المصنف لا يجوز ذلك بل يتعين المصنف او  
 المفعول على الناعلية واختاره الساجي وثالثا قال ابو حنيفة يجوز ان لا يرفع  
 البناء للمفعول فعليه اي فعل ذلك المصنف نحو عيسى بن حنون يا علم زيد بخلاف ما  
 ليس كذلك ومحمد بن عيسى اي الموز الفاعل واوجه الفاعل فقال لا يجوز انما الفاعل  
 مع المصنف والمفعول بالتسليم لم يسمع فاما قول الثلاثة السابقة فيه الموصوف  
 ام قصر ام موصوف قال فينا ورا بغيرها قاله السراج في تقدير الفاعل فينا التبعة بل  
 ينتصب للمفعول بالمصنف كذا ينتصب التبيين في عشرين دوما من غير تقدير فاعل وزيد  
 بانه ان قال ان الفاعل غير زيد فينا بل بالاضافة او بانه لا يطعمه في ذلك في قوله  
 او اطعمه من جهة المفعول وان قال انه مراد فاعلا قربان المصنف ليقضيه في نفسه  
 الفعل بخلاف عشرين دوما فيلزمه تقدير وان لم يصح اضارته مسئلة بذكره

لان  
 والمصدر

المصدر القدر من فعله نحو قوله نحو مرقا زيدا وسنبا زيدا وعمله الناصب للمصدر  
 عند سيبويه والجهود لانه صار كذا لان المفعول فوثر العمل الذي كان له وصار  
 الفعل شيئا مستقيا وقيل عاملة الفعل المحدث الناصب للمصدر فعليه اي على  
 هذا القول يجوز تقديره اي المفعول على المصنف نحو زيدا ونحوه وكذا يجوز تقديره  
 على القول الاول ايضا اما المصنف لانه ثابت عن فعله فهو اقوى منه اذا كان غير ثابت  
 ولانه غير مذكور نحو مقدره من مضمون الموصوف في الاستماع وقيل لا يجوز التقدير  
 على القول بان الفاعل فينا على المصنف السابق قال ابو حنيفة والمصنف ان لا  
 يقدر على التقدم المصنف وفي محله اي هذا المصنف المصنف مطلق مع ابن مالك  
 انه يتحمل باسم الفاعل سبيله فعل مقدر اسفه اي اسم المصنف المصنف العلم بالجمع  
 فيما اما المذلة فلا منه مذكور في الحقيقة كقوله اظلم انما مضافه رجلا اهذي  
 السلاوية ظلم فضا بكر مصنف مسمى ما شكر واما الثاني وهو مذكور على المصنف  
 دلالة مضمونه عن النظر الى اشارة الى حقيقة كسره ووجه وفجار فلا ينافي  
 المصنف والمصنف يكونان في نفسه لهما الشايع ولا تضيق ولا يوقع  
 توقع الفعل ولا توقع ما يوصل به ولا يتقبل ال ولدالم يقيم مقامها في تأكيد الفعل  
 وتبيين نوعه او قرأته واما اسم المصنف لما هو من حركت لغته كاللواحة الكلام  
 والاعطاء اخذت من مواد المصنفات ووضعت لما يثبت به للجملة من القول والماعل  
 فلهذا اي اعماله البصرية اما في الضرورة وجوزة قياسا اهلا الموصوف وتغير اد  
 الما قاله بالمصنف كقوله وتقدر عطايتك الماية الرقاغا وقوله فان ثواب الله  
 لا يوقد وقوله فان ملامتها شفا لما يبا قال الكسائي انما اهل الكوفة الا  
 ثلاثة الفاظ المحذوف والمصنف والثوب فانما لا تتصل ولا يقال هي من خبرات  
 الخبر ولانها ذهبت واسكت والاسم تولى عيال كذا وانما ذلك المفعول وحركت  
 العرب مثل اعجبني دهن زيد لحينه قال ابو حنيفة والذي اذهب اليه في السجع  
 من هذا النوع ان المصنف فيه مضمون مسمى ما قبله وليس باسم المصنف ولا مسمى  
 مجرى المصنف في العمل في ضرورة ولا في غيرها اسم الفاعل اي هذا المصنف  
 اعماله وذكر معة اسئلة المبالغة واسم المفعول هو ما دل على حدث وصاحبه  
 فاذل حبس وقوله على حدث مخرج الحامد والصفة المثبتة والفضل التقضيل  
 وصاحبه مخرج المصنف واسم المفعول ويعمل على فعله مذكور اي مسمى ومجوعا  
 جمع سلامة وجمع تكبير وضع مفعول المصنف مسمى مسمى والخليل اعمال المصنف  
 والجمع الصواع المصنف للظاير لانه في موضع يفرم فيه الفعل فيا لعله فلا يقال  
 مررت برجل صار بين علمانه زيدا واجاز المصنف اعماله لان لامة حسنة بالفعل  
 مفعول من حيث الحق ما يلحقه وقيل لا ينتصب اسم الفاعل فضلا بل الناصب  
 فعل مقدر منه لان المصنف لا يفعل في المسمى كذا انما كان في التمهيد وبه  
 يرد على ابنه في دعواه نقل الخلاف في عمله وشرط البصرية لا عماله اعتداه على اذنه

اعمال  
 اسم الناء



لنفصاح عن ضارب زيد عمرا او نول نحو ضارب نفسه غافل او اداة استفهام انما  
 او عرفا ظاهرا او مقدر اقول له انا وذاك قتال انري او غل بوصف نحو ضربت  
 برجل ضارب عمرا او تقديرا هو واجع للاستفهام او الموصوف مقادير اقول له ليس لي  
 نقيم العشرة قومي لي اعم من الحب في غادرنا اي اقيم وقوله واما كل من نضحه  
 بالبيت او نول ذلك اذا وقع صلة ال او قل في خبر نحو ضارب زيدا وكان  
 زيد ضاربا عمرا وان زيد ضارب عمرا وطلعت زيدا ضاربا عمرا او على ذي حال  
 نحو جاز زيد ضارب نفسه قتل او غل ان نحو ان قاتل زيد فقاتل اسم ان وزيد  
 الحب ولم يشرط الكوفيتون وواقفهم الما حشر الما عقاد على شئ من ذلك فاجازوا في  
 مطلقا نحو ضارب زيدا عندنا وسط النضحية كونه كيدا فلا يجوز هذه اضرب زيدا  
 لعدم وروده وله قوله ما مؤن حواص اسم عليه فبعد عن شبه المضارع تغير  
 بتبعية التي هي عن الشبه وقال الكوفيتون الما الما وواقفهم الما الما يقال  
 مضمنا بناء على مذهبهم ان المتبعية للفعل في المعنى لا الصورة قال ابن مالك  
 في التحفة وهو قوي يدل على اعماله محولا للمبا لفة اعتبارا بالعمى والصوره  
 وقاسه الغامض على المتكلمين واما للمبا يقال المضا للامر المنصبة الذي له  
 يلحق به مكمل كقول فينا طعم نواح في المدا من امة تفرق في الميدي كيت عثرها  
 في رواية جر كيت اما الماضي فاصح برع فقط نحو ضربت برجل قائم ا بوه وضارب بوه  
 اشترط لا ينصب له لا يشبه المضارع اما اذا كان متعديا لمحال او الاستقبال وقاله  
 الكسائي وهشام وواقفهم تقرر ينصب ايضا اعتبارا بالشبه معنى وان رأت  
 الشبه لفظا واستعملوا بقره تعالى وكلمهم باسط ذراعيه بالرضيد وقاله  
 الما وكون ملاحية الحال وضع قور رفعه الظاهر وقور رفعه المتعدي ايضا قاله ابن  
 ظاير وراي ظروف ويومر قور عوى بن عصفور الما اتفاق على انه يرفع ويحمله وقال  
 قور فعل النصب ان تعدي طنين او ثلاثة نحو هذا مفعلي زيد دما اس مانه  
 قور شبه بالفعل هذا مخرج طلبه ما بعد وغير صالح للاضافة اليه استقلاله  
 بالضافة الى الما واما الما كرون قالوا هو منصوب بفعل مضارع قال ابن مالك وروى  
 ان الما اصل عده فان كان اسم الفاعل صلة ال فالجواز ان فعل مطلقا ماضيا  
 وحالا وسبق لانه عمل جسيمه بالنيابة فثبت ال عن الذي وفروعه ونا ب  
 اسم الفاعل عن الفاعل الماضى فقامر قائله بالفعل مع تاول ال بالذي  
 مقام ما فاته من الشبه المقتضى كما قاله في الما الثاني بالمالف وقدره النظم  
 في الجمع مقام شيب فان في منع الصرف وماله ماضيا قوله وانه لم يذهب شيئا  
 باطلا حتى يغير ماله وكاهلا القائلين الملك الملاح له قال الما حشره كمال  
 بحاله والفيه مفرقة كقوله الرجل الما ماضية والنصب على التسمية بالمفعول به  
 واما للما قاله الرما في وجاعة فعل ماضيا فقط لا محالا ولا استقلاله وروى  
 بان العمل جسيم اوله ويوروده قاله تعالى واخا فطبت فزوجهم والمفاظان وقاله

في التراجيح

الثاني اذا كنت معنيا بمجرور سود فلا تترك الما لاجل القول والقول ايضا  
 للمعولة يجوز ان نحو هذا بالغ الكعبة انك جامع الناس غير محل الضيد قال  
 ابو حيان وظاهر كلام سيبويه ان المنصب اول من الجوز وقال الكسائي ماما  
 سوا وتظهر غير محل في ان الجوز ولي ان الما صلة الما اذا تعلقت احدتها  
 بالمما المضافة والمال انما هو لجهة الشبه للمضارع فالجوز الما اصل اولي  
 ويجب المضافة ان كان ماضيا نحو ضارب زيدا من الما يجوز المنصب لا تقدمه او كان  
 المفعول متصلا به نحو زيد مكرمك وقيل عليه الما حشر وهشام محل نصب  
 وزال التنوين والنون في مكرمك ومكرمون لفظا في الضمير بالاضافة قاله  
 ابن موجب المنصب المفعولية وهي محققة وموجب الجوز المضافة وليست محققة  
 او لا دليل عليها الما الحديث المذكور لم يتعين سبيله وروى لبيان في الظاهر  
 فانه لا يحذف التنوين فيه الما للاضافة ويتعين المنصب لعدم شرط المضافة  
 بان كان في اسم الفاعل ال وحذفنا الظاهر والاضاف اليه وترجى الضمير ويجوز  
 تقدم مفعوله اليه اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب ماما ان يرفع في رايه  
 ماضيا او حرف فلا يقال هذا زيدا غلام قاتل ولا توترت زيدا بضارب بخلاف  
 ما جاز الزيد فمجرور لا تقدم عليه نحو ليس زيد عمل بضارب قتل او جرية اي زيدا  
 ايضا فلا يقدم كغيره ويجوز فومان اصيب اليه في او غير وجهه فاجازوا هذا  
 زيدا بضارب وكذا الما حشر وقد تقدم ذلك في سبيل المضافة ويجوز تقدمه  
 قبل مبتداه الذي مؤخر عنه نحو زيد هذا ضارب وقيل لا يجوز ان كان اسم الفاعل  
 خبر مبتداه اي من سيب اليتد نحو زيد ابو ضارب عمرا او كان المفعول بسببه  
 نحو زيد ضارب ابو عمرا واجاز ذلك البصريون وواقفهم الكسائي في الاخيرة كما  
 تقدم صفته اي اسم الفاعل عليه اي المفعول وما تقدم مفعوله عليه وقيل صفته  
 معا فلا يقال هذا ضارب غافل زيدا ولا يحد من زيدا ولا هذا ضمير ضارب بل ماض  
 خلافا للكسائي في اجازته التقدم في الصورتين ويجوز وقا تاخيرا للوصف في  
 المفعول نحو هذا ضارب زيدا غافل والفرق انه اذا وصف قبل ان ياضد مفعوله رأت  
 شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الاسماء بخلاف ما اذا تأخر الوصف فان  
 صفته تحصل بعد تمام عمله ومنه لو ارد في ذلك قوله وتخرج من جدد تراه منصب  
 سبيله فعل بشرطه وقا تاخيرا ماحول له للمبا لفة ال فقال وضغف في  
 ومقال وقيل وقيل قال اخا الحشر لياشا عليهما جلاهما وسع اما العمل  
 فانما شارب وقال ضربه ينصل السيف سوق سائنا وسعانه ليجازيها وان الله  
 سيع رعا وشوكة وقال اتان انهم فرتون عرض كوله لا لهما على الما لفة لم يستعمل  
 الا حيث يكثر التكرار فلا يقال سوان ولا قتال زيدا بخلاف قتال الناس اما اذا  
 لم يكثر التكرار فلا يقال كان كانت للنسب كخيار وطعم او كان ساء الوصف على ما اكتم  
 رويح وانرا كوفية العمل بالمال حال الحسنة لانهما زادت على فعل الما لفة

قال

تقديم مفعوله

قبله

هذه امثلة  
في اسم الفاعل



اذ لا مبالغة في افعالها ولزوال النسبة الموصولة انما زود بعد هذا منصوبا  
 ضاها فعل بغير المثال وانما ذكرنا الترتيبين الاخيرين اي فاعل وفعل لعلنا  
 وانما يجري فعل دون فعلية لانه اقله وذا قلنا انهم يشعرون انما في ثمره قال ابو  
 عمرو بن عبد الله بن بضع وقال ابو حنيفة لا يتبعه في فيما السماع بل يقتصر على خلاف  
 الثلاثة الامر فيقاس فيها وقد سبقنا في المتن على ترتيبها في العمل فاعلم  
 فقال ثم فعل وفعل ثم فعل ثم فعل وادعي ان طلحة تقاتل في المبالغة  
 ايضا فتعوله ان كرسنه الفعل وفعل من صار له لا لصاحبه ومفعول من صار له كمال  
 وفعل من صار له كالطبيعة فعل من صار له كالعادة قال ابو حنيفة ولم يعرض  
 لذلك المتقدمين واعلم ان راد وادعي ان فاعله لا يقتصر على فاعله بل يمتد  
 ويذهب الى طبع الطعام قال ابو حنيفة وقد سمعنا فاعله شرب الى مفعوله  
 في قوله لا يتبعه فاعله فاعله شرب من مفعول فاعله فاعله فاعله فاعله  
 نصبا وانهم يشعرون ان المبالغة اسم الفاعل جازا عما لها غير مفعولة كقوله  
 ثم زادوا انهم في يومهم غفروا عنهم غير محذوف وقوله جازا عما قصد الخارج وقوله  
 ثم يبادون ايمانهم الجوز كخاصية المشي لا خور ولا قزم وكذا في انظر ظاهر  
 وان يزدوا الى جازا عما لها ماضية وان عرفت مراد فان لم يتقولا بذلك في اسم  
 الفاعل لما فيها من المبالغة ولم اجمع الى ذكره في رأي محكي في اسم الفاعل فدخل  
 في التسمية مسئلة كذا في انما في العمل والشروط والمادام وفاقا وخلافا  
 اسم المفعول فيرفع مرفوع فعلة اي المفعول لانه فعلة لما يشتمل عليه قال  
 ونحن نتركنا نقول انما وابل كضوية رطله منقطع الظاهر ويجوز ايضا فاعله الى اسم  
 المفعول آية اي الى فاعله مرفوعة ذواته اي اسم الفاعل فانه لا يجوز فيه ذلك نحو  
 زيد مضروب الظاهر قال ابو حنيفة والصحيح ان الماضية في مثل ذلك من نصيب  
 كذا في رفع واسئلة مضروب الظاهر قال ابو حنيفة الشا طبع لم يذكر هذا الحكم غير ان  
 مالك واعتنى بذكره في سائر كتبه وتذكرنا في الملقية بالعلقة ولم يقيده بها في  
 التسمية والمال احسن قال ثم انما يجوز بشرطين ان يكون اسم المفعول مرفوعا  
 الى واحد فلا يجوز من لازم ولا من مفعولة الى اكثر وان قصد ثبوت الموضع ومنها  
 فيه المحدث ثم كما يجوز الماضية في جواز النصب على التسمية بالمفعول او القيد في هذا  
 مضروب الجواب او اياها وموافقا في الماضية ولا تقبل كعمل اسم المفعول ما جاء به  
 من فعل وفعل وفعل وفعل كقوله وقصص قتيلا فلا يقال مرفوع برجل كعمل عينه  
 ولا قبل ابو خلافا لما بنى على ضرورة اجازة لك قال ابو حنيفة وحيثما لا يسمع  
 ذلك او اجازة الى نقل صحيح عن العرب مسئلة كوا ايضا الصفة المشبهة به عملا  
 لكنه يخالف في انما لا يعمل مضروب ولا في اجنبى بل في سبى ولا في سائر عليها كقوله  
 متاخر عنما ولا في مفعوله بينها وبينه بل في متصل بها قال الحنفى في شرحه لم يعلق  
 بين الصفة المشبهة ومفعولها فيقولون كرم فيها حب الما بالان في الضرورة كما قالوا

حال  
اسم المفعول

وقيد  
في الامة

الاصفة  
المشبهة باسم الفاعل

والطير اذا

عند المفعول

اذ انما يشعرون اياها وادعي انما غير الحال واسم الفاعل فعل منصوبا  
 تقدم انا ضاربه زيدا ضاربه كما فعل مظهر وفي اجنبى كما يقول سبى في مقتدر  
 عليه كما فعل في متاخر عنه وفي مفعوله كما فعل في متصل ومفعول به المستعمل كما فعل  
 في مراد به الحال وقوله في السماع فيها وادعي الى الماضين قال ابو حنيفة وذكر صاحب  
 العليسي انما يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين مفعولها اذا كان مفعولا او منصوبا  
 كقوله تعالى مفعولة لهم الماعز قال ولم يجر من ابن مالك في التفسير لزمان هذه  
 الصفة وكذا في ذلك في اجوزته فقال وصوتها من الماضى والمضارع والمضارع والمضارع  
 اكثر الغويين الى ما لا يشترط ان يكون مفعولا او منصوبا وذهب ابو بكر بن طاهر الى ان يكون  
 للصفة الثلاثة واجازة يقول مرفوعة برجل حاضر الما بن غذا فيكون مفعولا  
 المستعمل وذهب السيراني الى انما ابتدأ بمعنى الماضى ومفعولها الماضى المستعمل قال  
 والصفة لا يجوز تسميتها الما اذا سماع ان يبنى منها قد فعل وذهب ابن السراج والفارسي  
 الى انما لا يكون مفعولا الماضى ومفعولها الماضى قال وسواء وقعت او نصبت  
 ما كان اذا قلت مرفوعة برجل حسن الوجه فخذ الوجه ثابت في الحال لا يزيد نصيبا  
 ولا استعجالا لانه لما شئت باسم الفاعل لم تفرقه في علمنا في الزمان وقد جمع  
 بعض اصحابنا بين قول السيراني وقول ابن السراج بان قال المرفوعة السيراني بقوله انما  
 لما فاعله الصفة انقطعت وانما يزيد انما شئت قبل الماضى عنما وادعي الى  
 وقت الماضى ولا يريد ابن السراج انما اما وجدة وقت الماضى فلا فرق بين  
 التولين على هذا وفي البسيط قال بعضهم الصفة المشبهة باسم الفاعل تغاير  
 فانما لا توجب الما لا وتقدم الما وقت ذلك ان ليس على جهة الشرط بل ان صفا  
 كذلك تكون صفة دالة على النبوة والنبوة من ضرورة الحال واما على جهة الشرط  
 فيكون حينئذ يصح تاولها بالزمان ولا يشترط الما كخاصية المناسبة التي هي  
 اما صالحة للذكر والموت مطلقا الى لفظا ومعنى الحسن وتخرج اللفظا والمعنى  
 كخاصية وخصيصة لها من صفت الوزن بفاعل وفعل متاخر بذكر الموت ولكن معنى  
 الجنس مختص بالموت ومعنى لفظا مختص بالذكر او عكسه اي معنى لا لفظا ككثير  
 الملية فانه معنى مشترك فيه ككثير المذكر بلفظ الي والموت بلفظ عمل ولا يتصلح للما  
 بل يختص باحد ما كادروا بلفظها ومعناها خاصا بالذكر ونفعا وعلا لفظها  
 ومعناها خاصا بالموت وتجري الامور على مثلها وضد هذا الذي تجري مذكورها على المذكر  
 والموت وسواء على الموت والمذكر قال ابو حنيفة وهذا الذي يعبر عنه القوي  
 بانه يشبه عموما تقول مرفوعة برجل حسن الما وبرجل حسن الما وبامرأة حسنة الما وبامرأة  
 حسنة الما وبامرأة حسنة الما فانما تجري على مثلها فقط ولا تجري على ضد هذا في السماع  
 تقول مرفوعة برجل حسن الما وبامرأة حسن الما وبامرأة حسن الما وبامرأة حسن الما  
 وبرجل اذ ان الما وبامرأة حسن الما وبامرأة حسن الما وبامرأة حسن الما وبامرأة حسن الما  
 بانه يشبه خصوصاً واجازة الكافي والاحتجاج بانه الصفة متصلة في المقام

وتقدم مراد ذلك

خبر







د وند کلب  
مر

الفصل الثماني

وهو الضمير



عمن في المثال ان يقال بدله ما ثانياً وجلا حتى في عينه الكحل كمنه في عين زبد  
ولا يحيل المتخالف قولك في الهباته زابت وجلا حتى في عينه الكحل كمنه في عين  
زبد فان انتفاع الفعل فيه موقع الفعل بعينه فكأن رفع الفعل للظاهر لو وقع في  
مما لها للفعل على وجه ما يعبر به من جهة اعمال اسم الفاعل الماضي اذا وصل بالالف  
واللام فانه كان متفرع الفعل لعدم شبهة بالفعل الذي في معناه فلما وقع صلة قد عمل  
وقابل ليكون جلية فان المراد لا يوصل به متوصل فاعبر به موقع الفعل كما كان فانيا  
من الشبه فاعبر به فعل فبما ان شفعه وقاس انما لك على التثنية المستفهام فقال  
لما ما من باسما له بعد من اد استقام فيه فعلى التثنية قولك لم يكن غيرك احب اليه الخبير  
مما كان وهل في الناس رجل احق بالخدمه بحسن طين وان لم يزدك مسوعا وشفقه ابو  
حيان قال لا اذ كان لم يرد هذا الاستعمال لان بعد في وجب اتباع السماع فيه والتمتضار  
على ما قاله العرب ولا يقاس عليه ما كروا فيا وضعه الظاهر انا جاني لغة شاذة  
فيستحق ان يبيح من ذلك على نورد السماع قال على ان الحاقها بالظواهر في التثنية  
وهي الاولى اتباع السماع واعرب ما علمت له ايم هذا التركيب معه ايم مع التوضيح انه  
قد مر تقرير مبتدأ وخبر وقد حذف الضمير الاول اذا كان معلوماً من ما رايته فما  
اشبه بقصر بعض من قولك قال ابن مالك تقدير ما رايته قوما اي من فيهم شبه  
بعض ببعض في قولك وقد حذف الضمير الثاني وادخل من على الظاهر موما رايته  
وقما اي من فيهم شبه بعض ببعض وجلا حتى في عينه الكحل من كل عين زبد او على محله  
كقولك في المثال المذكور من عين زبد محذوف كحل الذي هو المضاف او على ذي محله كقولك  
من زبد محذوف كحل وقيل اد خاله على صاحب العين ومن اد خاله على المحل قوام ما رايته  
كذبه انش عليه ما عهد من كذا بما مر على منبر الماحل من كذا كذا في امر محذوف مود واما  
المضاف اليه مقارنه ولا ينصب (فعل) التفضيل متعولاً به على الوجه بل يعبري اليه  
باللام ان كان الفعل يعبري الي واحد نحو زيد ابدل المعروف فان كان الفعل ينصب على افعال  
يقدر بالماخوذ في عرف بالماخوذ اقبل بالبقية وان كان سبباً من فعل المفعول تعبري الي  
الا فاعل معنى نحو زيد احب الي عمرو خالد والفضل الي بكر من عبد الله وبني المفعول  
نحو زيد احب الي خالد والفضل عمرو من جعفر قال ابن مالك وان كان من سعة الي  
الذين عد الي اصدما باللام واضرنا احب الي في قوله كذا للفقير الشيا الي بكر  
الشيء قال ابو حيان ذوبين في ان يقال هذا التركيب ان كان متعولاً لسانهم  
وذقت بعضهم الي ان نصب المفعول به ان اول ما لا تفضل فيه حكاة ابن مالك في  
استعمال وهذا الذي منصفه لانه وان اول ما لا تفضل فيه فلا يلزم منه تقدمة  
كسديه ولا تتركيب خصوصيات وفي شرح الكافية لابن مالك اعبر على ان لا ينصب  
المفعول به فان وز ما يؤم جواز ذلك قبل نصبه بفعل مبتدأ فيفتح الفعل لقوله  
تعالى انه اعلم حيث جعل رسالته في حيث هنا متعول به المفعول فيه وفي موضع  
يصل بتقدير يدل عليه اعلم زاد في شرح التيسير والتدبر والله اعلم بما كان على

التي المقربين اليك

قال ابو حيان

قال ابو حيان وقد فرضناه حتى على ان يكون حيث باقية على باقية من الطرفية ما هنا  
من الطرف الى ما هنا صرف قال ابو حيان وقد فرضناه حتى على باقية من الطرفية ما هنا  
على باقية من الطرفية ما هنا صرف قال ابو حيان وقد فرضناه حتى على باقية من الطرفية ما هنا  
تكرره وتكرره من التكرير ان جرد من الة المضافة نحو زيد افضل من عمرو وقال تعالى  
الفضل في ما يؤمن من انفسهم وقال تقديرها اولوا الاحكام فيهم اول سيف في كتاب  
الله والمخيرة خير والبقى وتكرره الافراد والتدبير ان جرد او اضيف تذكره سوا كان  
تايها لذكرهم من حيث لم يرد من حيث لم يرد افضل من عمرو وعنده افضل من عمرو  
والزبدان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو والهندان  
افضل من عمرو ونحو زيد افضل من جمل وما افضل من جملين وهم افضل رجاء ومن افضل  
اشراة وهذا يصح فصل شاذ خلافا للفرق الثاني حيث اجاز في ما اضيف تذكره مدونة  
من المعرفة فبعله والاضح ان يوثق وشي نحو هذا فصل امرأة تقتله والهندان  
فضلنا امرأتين تزودا على الاول يلزم سطر فبها اي ان التكررة المضاف اليها  
لا تقدم من المضافة خلافاً لما في ذلك في التكررة المستعارة حيث قال نحو زيد افضل افراد  
نوع معينة ما قبل المضاف منه قوله تعالى ولا تكونوا اول كافرين قال ابو حيان وقال  
قوله جريان ذلك فيما قبله من قوله الزبدان افضل من عمرو قال ونحو ما قبل ما رايته على  
حرف موصوف موقع في الحق اي اول فرق لا فرق على ان يلزم كونها من جنس المستعارة  
ايه افضل كما ينبغي ونحو ما يكره من الجار في جملتها ان حاله في المعنى مع كونه نصيبها  
نحو اولك ادفع دار ودار واسط خاء وجاها قال في المعنى على اضافة الفعل الى الخبر  
والتفضيل ارادة استيعاب ما لا يظن ان يكون المضاف والمرفوع بالبطانة الافراد  
والتدبير منه ما هنا نحو زيد افضل والزيدان افضلان والزيدون افضلون  
وهذا لا يصل والهندان الفضليات والهندان الفضليات او الفضل وفي الاصل  
تعريفه اوضحاً لبطانة وقدمها وقدمها في قوله صلى الله عليه وسلم اما اخبركم  
با حكم الله واخركم من محاسن يوم القيمة ما سلك اخلاقاً وادباً ابن السكاج الامام  
والتدبير وضع شرطاً بفتنة ما قبله قال ابو حيان وزاد عليه السماع والفتنة في  
تعالى والتدبير امر من الناس على حياة وقال جملنا في كل قرية اما يجرى فيها فارقة  
امر من وجه الامام وما التباين في شبهه يدي الامم واللام اقوى من شبهه بالفتنة من  
حيث اشتراكها في ان علامتها معرفة فاجراً وهجرة في المطابقة اول من اقر به امرها  
فانما لم يعبط المخصص بحريته هجرة فلا اقل من ان يشارك في المطابقة في المطابقة  
قال ابو حيان يكره من الجار في الافراد والتدبير اوضح استعارة بفتنة ما اضيف  
وبعده وتايشه عن ثنية افضل وبعده وتايشه قال وهذا التقوى من العرب وقال  
ابو منصور الجواليقي لا يضمن المخصص المطابقة ولا مجرد اذ قبل من معنى التفضيل  
سبباً ويكون بعض المضاف اليه لا تقدم وقال الكوفي المضافة فيه على تقدير  
ما كان لم يخصص به التفضيل فابق وجوباً ما يعرف بان لساناً ويما في المقربين وعدم



اعتبار معنى من ولا يلزم كونه مفعولا أصليا فيه قال ابن مالك في شرح الكافية فلو قل  
يوسف احسن اخوته استمع عند اذنه مفعولا عند اذنه ارادة معنى العرف بال لما  
ذكرت لك ولما قد زنا به المضافه من ان ايا معنى مفعول ان اصيب الى معرفة وتبقى كل ان  
اصيب الى كونه واقفلا المفضل شيئا في ذلك وفي شرح التسهيل ما يوجب ان ذلك ان  
افعل جاريا على من اطلق له التفضيل ولا يوجب معرفة من اوله بل المفضل فيه لو تبت  
ان طابقه في الحائز وما يلزم ان يكون فيها مفضل مضاف اليه شال الاول يوسف احسن  
اخوته اي احسنهم او احسن من بينهم لقولنا على الماخلا من معنى واصفا فقه الى ما ليس بها  
منه من اخوة يوسف لا يدرج فيهم يوسف وشال الثاني زيدا علم المدينة تريد عا لمر  
المدينة قال وهذا النوع من حيث الية المتأخره واستدل على وقوعه بقوله تعالى لو علم  
بكم وهو ائمن عليه قالوا انقدرت بكم انما سار ك له في علمه وهو هين عليه  
اذما تقادقا في نسب المقدورات الى قدرته وفي قياس ذلك خلف فقال المبرد شي  
على منظره وقال ابن مالك في التسهيل اخرج فصر على الشاع قال ابو حيان لعله لما  
ورد من ذلك وما يوافق فعل التفضيل المجرى من ال والمضافه الغرض من شال ذلك  
المفضل في الغرض على البيا ولو تقدير قال ابو حيان فاذا قيل سيبويه اخبرني لكساي  
قال كساي يشارك سيبويه في الغرض ما كان سيبويه قد زاد عليه في الحق والمزاد  
يقولنا ولو تقدير مشاركة سيبويه ما كقولهم في البعض هذا احب الي من هذا وفي  
الشر هذا احسن من هذا وفي الصعيب هذا امون من هذا وفي الصعيب هذا احسن  
من هذا وفي التوزن قال رب التوفيق احب الي مما يدعوني اليه وقاد على ذلك فاما  
اقل مضى واقل شر واخون صعوبة وافل تبعا ومن غيرا لعالم قوله افضل  
من الخلق والصفى المفضل من الخلق من والفضل لقرينة كونه تعالى فانه يعلم  
واخر وكثيرا لمدى يكون افضل من غيرا لمدى يكون افضل عند الله وقاد على ذلك فاما  
فاديه ان لا تاتوا وانه اعلم بما وضعف وما تخفى عنه ورسم الكبر والباقيات لها  
خير من ذلك فابا وخير من ذلك عند الله وخيرا واعظم احب وقال الساجد  
وتكلم كانوا على الموت اصل او صفة موزون برجل افضل وسعة الرمان منها وقال  
موزا المذوق المان احب وثالثها المذوق مع الصفة فيج وجزه البصر فيج افضل اذا  
بن موضع فاعل او اسم ان موزا ان افضل وان البراسة وسعة الكوفيتون وفي لغة منها الى  
من وموزا على افضل افعال اخذها بموزا ثانيا في السبع ثالثها وهو الجمع بين  
وصلت باستقام موزا ان خير من الى النازد افضل ومن كان زيدا افضل من  
طلعت زيدا افضل ومن وضم من وضمك احب والى ان كانت في الجمع مع اختيارا  
ويجاد في الضرورة كقوله فقالت لنا اهلا وسلا وودت حتى التالى وما ردت  
منه اطيب وتفضل من موزا ورعا من افضل موزا له كقوله تعالى النبي اذن بالدين  
من انفسهم وقل الفصل بينها وبينه فغير اي بغير المفعول كقوله وتلفوا اطيب  
بذلك لنا من موهبة على امر وقوله لم يلق احب يا موزا منكم ليل واخيرا لما راد

السبع  
مر

ويجوز ان فعل كالتفت اي بالمرقف التي تعد بها قال ابن مالك فيقال زيدا رغب  
في الخبز عرو واجمع للمال من زيدا واراد بان من غيره سيلة خرج عن المفضل اخر وهو  
وصف على فعل قطا بق ما موله مطلقا في افراد والتذكير والتثنية والجمع والاضدادها  
توزنت برئيد ورجل امرا ورجلين امرا او رجلا امرا وكان متصرفا من باب  
افعل التفضيل ان تلك منه في التثنية فقط افراد والتذكير وان ما يوزن وما يوزن  
وما يجمع للمعرفه كما كان افعل التفضيل منع هذا المفعول كان به لك مفعولا ولا  
ما يوزن اوله فذلك منع من التصرف ولم يدخله من لانه لا لا لثنيه على تفصيل  
لثنيه ولما تبت وتل والصحيح انه يستعمل في غير افراد ما اول الوصف وكغيره من  
ما يوزن على التفضيل مفعولا مفعولا او مفعولا مفعولا او مفعولا مفعولا او مفعولا مفعولا  
لثنيه قال تعالى ان اول بيت وضع وانا اول الوصف وتيق بعد عام مضى قالوا  
وتابعا له وتطوبا طرفا قال في التسهيل تقول العرب قل ما قاله النعمان مفعول عام  
الاول باقية والعام الاول عام اوله باقية وعام اوله باقية وعام اوله وعام  
اوله يوصف العام الى اوله فتصرف ولا تصرف وترفعه على المفعول فتصرف ولا تصرف  
لان اوله يكون مفعولا مفعولا ويكون طرفا او اسما فتقول ابا يندى اوله يندى قل  
الضم والمدة او لا واخره تعرب وتصرف بكرة وفعلت ذلك اوله وعام اوله واول  
واحد راد الى الوصف عن الاسم وموزا المجرى من الوصفه فان تصرف موزا له اوله ولا  
اخر قال ابو حيان وفي مفعولان يونس هذا اوله اسما المفعول اي هذا احبها  
عيا اسما قامت مقامها اي مقام مفعولها في الفعل غير متصرفه المفعول  
او يختلف اشياءا بخلاف الزمان ولا تصرف الاسما اذ لا يندى اليها فتكون  
مبنيه او فاعله ولا يجر عنها فتكون مفعولا لهما او مجرورة وبهذا التثنية مفعولا  
والصناديقا وان قامت مقام المفعول في الفعل اسما انما تصرف تصرف الاسما  
تتمع مبتدأ وفاعلا وسعوله واما قوله زيدا رغب في الخبز فمفعول  
اللفظ وقوله في صدر الحمد اسما احسن من قول التسهيل في الفاظ الى اخره  
يبدل فيه ان واخا نسا فانما المفا قامت مقام افعال فعلت غير متصرفه  
تصرفها ولا تصرف الاسما وهي مفعول اسما افعاله ولذا احتاج الى اخراجها فراد  
في الكافية قوله ولا فضله وقال في شرحها انه اخرج به المرفوع من المرفوع ابد فضله  
في الكلام وصحتها غالبا في التعدي والندوم وغيرهما لا ظاهرا فاعلمنا واحدا  
حكموا فيها معنى فريد مستعد لان فعله اميل فيقال زيدا رغب وقاد على ذلك فاما  
لان فضله اسكت وفاضل كليله المتصرف جوبا لفعله ما وسطه في عينا زيدا  
تقول بعد زيدا واحدا رغبنا لثاني من فانه يبين استحبابه وموتعه ولم يحفظ لها  
سعوله وكذا اية تسمى زيدا في النسخة في انما لا يبرز مفعولا من بل يثبت  
فيها مطلقا بخلاف الفعل فتقول منه الواحد وللثنيين والجمع والندوم والندوم  
للفاعل واحد وما يتقدم مفعولا عليها فلا يجوز ان يقال زيدا اعلمك ولا زيدا رويد

عاما

اسما المفعول















والخبر ممدود لعل لالة خبر ان عليه وقيل عطفا على موضع اسم ان فانه كان مرفوعا  
على الاستدراك او قائل هذه المستطرفة على العطف على المحل وجود المحرر وقيل عطفا على  
محل ان وانها فانه رفع على الاستدراك وهو على هذين من عطف المرفوعات وعلى الاول من  
عطف الجمل ويجوز ان كسائي ايد الرفع قبل اشكاله انحرط لفظا ظهر الاعراب  
فيه ام لا يظهر بخوان ربيكا وعمه قايما وان هذه او زيد قايما وعوزه الفل بغيرها  
بناء على اسم لقوله تعالى ان الذين امنوا والذين هم اعداوا الصالحين المائدة وقول ان  
فان وقتنا هذا لغريب قال ابن مالك وتصح ان تكون هذه او شبهه لكسائي يقول  
بناء على اسم في الماسة والبيت وقع اتفاقا ووقع المحققون بموافقة والماصل التسوية  
بين العرب والحبشي في ايراد التوابع عليها وسيبويه يحمل الامة والبيت على ان المعلوم  
فمنها تنوي التاخير فلا سهل منه تقدير خبر قبل لفظ قد لول عليه بخبرنا بعد  
وقد قرئ ان الله وثلا نكته بالرفع وموشاهة لكسائي وقيل انما جوزه الفل بغيرها  
حقا واعراب ايد الاسم لئلا يتبين في اللفظ كذا احكامه عنه ابو حسان وغيره وجوزه  
الخاليل ان اريد احب بخوان زيدا وعمه قايما وقوله فان وقتنا هذا لغريب بخلاف  
ما اذا فتح بخوان زيدا وعمه قايما وسلبا اي ان في جوازنا لفظ على خبرها بالرفع  
بالشرط المذكور ان المفتوحة وتفتح بخوان الله بري من الشركن ورسوله ولكن على البيت  
الماصل واما ان قيل لا يجوز ان لفظ بالرفع على اسمها المحققا للكسورة لما في  
لكن من تسمى المستدرك وكون ان لا تقع المفعولة فلا متسع للاستدراك فيما وثلا  
وعليه ابن مالك ان صلح الموضع للمحكمة جازا لفظ بالرفع والمفلا وصلاحيه  
لما بان تيقدها علم او معناه كالاية المذكورة وتجوعلت ان زيد منطلق  
وعرفه دون الثاني اي لبيت ولعل وكان فلا يجوز ان لفظ عليها بالرفع لما فيها  
من مخالفة لتلك بتغيير المعنى دون غير النسق من التتابع فلا يجوز ان لفظ  
عليها بالرفع لما فيها من مخالفة لتلك بتغيير المعنى ودون غير النسق من التتابع  
التوابع فلا يجوز فيها ما انضبط على الواقع فيها واجازة الفل بغيرها والحق  
تبعه انحرط لفظا وقيل بالشرط المذكور عنه واجتج بنقله لبيت والنتائج  
في بلك ليس به انيس واجيب بان تقديره وانت على الجملة حالية واجازة ايضا  
في ساير التوابع بعد انحرط لفظا وقيل بشرطه واقفه الجرمي والفرج  
في الصورة الاولى بخوان هذه زيدا لعل وان هذا لعل قل زيد وان  
هذه الحق قائم وان هذا نفسه قديم ومع انهم اجبتون ذاهبون وقيل لا يجيبون  
ان المكسورة ولكن من توابعها الخلاف المتقدم في نسخها من الرفع بعد انحرط  
في قول وقيل مطلقا في قول بشرط السباية قول ولا يجوز في تابع ما عدا  
ما انضبط اما عطفا لجملة في هذه المرفوعة واعلمت فيه رفعها بخوان زيدا قايما  
وتجاء اعب فاعا اي جازا اتفاقا ويكون غير اصل في معناها وجوز لكسائي  
رفع سبق اوله متعولي لمن اذا لم تظهر الاعراب في المسند اليها نحو اظن عبد الله

وجوزه

لذلك

على تقديره  
وجوزه

وزيد

وزيد قايما او بخوان او ما لهما كسرا لانه قايما او قايما وحالته الفل والبصر  
وقد انقل عنه هو الصواب بخلاف ما في التسهيل من نقله اشترا ما خفا اعراب  
النا في مثله لا يطمئن زيدا حديق وعمه ويجوز نصب نسق الجملة المعكفة  
من محلها نصب نحو علمت لزيد مطلقا او عم قايما وتابع المحرور بالمصدر فاعلا  
او مفعولا لا يجوز على اللفظ قطعاً ومنع سيبويه والمحققون لما جاز على المحل بان شرطه  
ان يكون محرره لا يتغير عن ذلك التضمين به وهذا لو صح يرفع الفاعل او نصب المفعول  
لنقيا الصاعل بزيادة تنوين وجوزه الكوفيين وجازة من البصريين وجزم به  
ابن مالك لوزاد السماع به كقوله طلب المعبق حقه المظالم وقوله سمي المذكور  
فلهما الجنيتل الفضل وفي قراءة الحسن عليه لغته الله والملايكة والنازلين  
وقوله مخافة الافلاس والثالث الما حصار عند مولاه لعل على اللفظ قال  
الكوفيين اما ان يعضل بين التابع والتوابع بشي فبتوابع نحو يعينون وترتب  
زيد عمه لكونا لهما مجوز في عطف وتبدل دون التفت والتوكيد وهو راي الجرمي  
من العطف والتبدل عنه من جملة اعرابي فالعامل في الثاني غير العامل في الاول  
بيلان الصفة والتاكيد فالعامل فيها واحد ومحال في هذا شي واحد ان يكون  
الشي مجزوا مرفوعا او مجزوا منصوبا وقيل يجوز بشرطه كذا الفاعل فييقال  
بحسب من يربى المادو اللين زيد ولا يجوز حذفه وجب السماع على المحل بلا خلاف  
اذا كان المفعول المضاعف اليه ضمرا اقتضا ان لا يجوز ضمير كرا مك زيدا او عمه ان نصب  
ولا يجوز السماع على اللفظ الماي ضرورة ويجوز في تابع المفعول مع الجر والنصب  
حيث قلنا به الرفع على تاويله اي المصدة بمعنى ان يعرف مصدري موصول بنقل  
للمفعول بناء على جواز ذلك فيه وهو لا يحل كالتقديره بحيث اعماله ويجريان اي  
التابع على اللفظ والمحل في تابع محرور اسم الفاعل كقوله هل انت  
باعد ديار حاجتنا او عبيد رب اخاتون بن خرق الما التفت والتوكيد واللفظ  
مستقيم فيها في الاصح لانه لم يسمع فيها السماع على المحل وقيل محذر المحل فيها لانه  
امكن في مثل الفعل من المصدر وينتقم المحل في تابع معرف بالشي او مع على حذف  
يقال قد ان الصادق او الصادق زيدا فان وعمل وادخلوا امره وجوز ابن عسود  
والابن ابي الامرين وضع المبرر المعطية تابع غيرهما اي المزد او المكسر او الجمع بالفت  
وثلا الفاعل من ال وواصف لما فيه او ال من اي من يما فيه فلا يقال هذا  
الضارب الجارية وعلام المرات او اخيها او اخوانه او الصادقات الرجل اخيك  
وزيد واوجب النصب وجوز سيبويه الامرين فان لم يكن جارزا لجاز الاطلاق  
نحو حاما لصادب الفلام والجارية وجوز اهل الكوفة وقيل انما تابع منصوبه اي  
الفاعل فيقال هذا ضارب زيدا او عمرو واوجب غيرهم النصب بناء على اشتراط  
المحرر في العطف على المحل ولا يجوز في تابع سمول الصفة المضافة الى اللفظ ان  
الاتباع عليه ان يرفع وان نصباً فنصب وان عا لفي وجوز الذين رفع تابع

قال  
بيلان

الملوك

وهما شرط  
في انما شرطه  
في انما شرطه  
في انما شرطه  
في انما شرطه

مقترون



تجوزها لانه فاعل في المعنى عجزت بالرفع الحذف الوجه نفسه واقعه وعجز  
قال لم يستع ذلك وعجز اهل اعماد جرح عطف متصوفا بها فوهذا احسن وجها  
كانت قلت حسن وجوه ويبدو للاحلاف انه لم يطف على بحر ورها بالانصب فلا  
يقال بوجه الوجه والبدن القارض الكلام في الاخبار بكسر الهمزة ويقال  
لها كات الخاطبة وتوابع من انواع المسئلة افرز بالذكر للمترين الاخبار والذين  
وزوعه من المنى والجمع والموت ان يتقدم الذي مبتدأ ويؤخر الاسم الذي يقا  
اخبر عنه بالذم والخلفه وهو الضم المنفصل غير المتصل خبر عنه وتوسط  
ما في الجملة بينهما صلة للذي عايد بها خبر غائب يملأ الاسم في اعزابه الذي كان له  
قبل الاخبار وتقول في الاخبار عن زيد ضربت زيدا الذي ضربته زيد او عن  
ابن الذي ضرب زيد فاعلم ان الاخبار ليس بالذي وامن الاسم من الذي  
قال ابن السكيت وذلك لانه في المعنى خبر عنه قال ابو حيان ويحتمل ان ابا يعنى  
عن وعن معنى البناء كما تقول شئت عنه وشئت به فكانه قال اخبر بهذا الاسم  
اي خبره خيرا وقال غير البناء المسببة بالانغذية وكانه قال اخبر بهذا  
اي خبره خيرا فاعلم ان الاخبار ليس بالذي وامن الاسم من الذي  
لغرضه لا لخصاصه او تقوى الحكم او تسويق السام اذا جازته المتجر تجوزا بوز  
مضجع بانه كسر المعنى عجزه اياه الخبر بظا بقا الخبر في الخطاب فيقال في  
الاخبار عن التام من ضرب الذي ضربت في هذا فعل المعنى ان الذي هو ان  
يجوز لو جاز ان في انت الذي قارقات الذي قت وفرق هنا فانه يلزم ان  
يكون فائزته اجنب حاصلة في المتبدا وذلك خطأ بخلافه هناك قال ابو حيان  
وتبين قوله جواز ذلك في ضمن المسكلم اذ لا فرق فيقال الذي قت انا وعود  
المخرج فقد مرنا بحجبه على الذي سمع قوله ان المعنى تاضع وعقل قول الجمهور  
تقديم الذي المراد خبره لما نفع فانه كان هناك استعمال وجب تقديمه كقولك  
في الاخبار عن ابي بن ابيم قاي ابيم الذي هو قاي وبن ابي رجل كان اخاك ابيم  
الذي هو كان اخاك هكذا قال ابو حيان وفيه نظر لما استبان ويحتمل ان صدرت  
الجملة التي فيها فعل بوجوب تصحيحه ان يصاغ منه صلتها فتقول في الاخبار  
عن زيد من قانت جارية زيد القاي جارية زيد فان لم تصد بفعول عود  
ضرب عمره وصدرت بفعول غير موجب او موجب لم تصح ان يصاغ منه صلة  
بما لا يندرج ويصح ان يصح ان يصاغ منه صلة ال صير غيرها الى غير ذلك وجها  
كان يجزئها عن زيد من ضرب زيد فتقول الاخبار ان زيد با انا الضم  
لما لا زائد واما الخبر في خلاف ما اذا اخبر عن زيد من ضرب زيد او ان  
ضرب زيد فتقول انما ج زيد والضارب زيد انا من مفعول الصلة ضارب  
فان كان الاسم المجرى طرفا فان كان متصرفا لم يتوسع فيه قبل الاخبار فاعلم  
ان كان الجيب عن اليوم من قت اليوم فتقول الذي قت فيه اليوم او عن خلفك

بكر

تقديم

لزيد

طرقا

من قدرت خلفك فتقول الذي قدرت فيه خلفك فان كان مما يتوسع فيه قبل  
وصل الفعل اليه بنفسه حالة الاخبار وشرط هذا الاسم المجرى عنه في هذا  
الباب ان كان العائدة به لا ما يفتيد نحو ان الاسم المصانعة من الكنى  
وغیرها ككون الى بكر وتزوج من قوس فصح ولا كوني المركبات تركب الزخ اذا  
اخرت افعال المتضايعي خلافا لما نرى حيث يجوز الاخبار عن الاسم الذي  
ليس تحت معنى واستدله بان القرب قد اخبر عنه في كلامها قال او حيث علق  
قوسه فصح وقد بان قرح اسم الله طاب وكان القرب قد وضعت قوسا للشيطان  
فيكون بيا كاذبا وبينما وشرط المعنى عنه با حيني توسع مكانه قبل الاخبار لما كان توسع  
بما لا يندرج من ضرب زيد املا على اختلاف الهاء في زيد من ضربته لا يجوز فيه زيد  
ضرب عنه او الفع عنه بمضمر حال وغيره فلا يصح الاخبار عنها لانها لم يزل  
نصيرين قال ابو حيان وكذا اما ربط به من اسم ظاهرا او اشارة فلا يصح  
عن زيد من زيد ضرب زيد او لانه ذلك من قوله تعالى ولما سرت الفتوى لك  
خبر كذا المصح الاخبار عن مجزور حق ونحوها مما لا يجزئ لخص وشرطه قبول النوع  
محملا ما لا يقبله كاللطف والصدرة عن المعصية وما لزمه كامن في القسم  
وما التقية وشرطه قبول التاجب هو او خلفه كالنار من ضربت فانما وان كذا  
تقبله التاجب فمحملا يقبله وهو الضم المنفصل اعني انما لا زرا القدر  
كاسما لشرط والمستغنى وكرهية وضمانا لثان فلا يجوز الاخبار عن شيء  
من ذلك وقيل اما اسم المستغنى فانه يجوز الاخبار عنه ويلزم الصدرة فيقال  
في ابيم قاي ابيم الذي هو قاي وفي ابيم ضربت انهما الذي اياه ضربت وشرط قوله  
الاسماء لما لزم المعنى كاصو عرب وكسب وطوري واسم فاعل باسمه ستر كل من  
وما زال كونه وشرطه ان لا يعود الضم على شيء قبله كاهلاني زيد من ضربته  
والضمير مطلق من زيد مطلق لما نك لا خبره فمحملا لمكانها ضمير  
ذلك الضمير مطلقه زيد والموصولة ولا جائز ان يعود اليها وان اعدته  
اذا صدر ما يقع المزيل رابطا فاستمع الاخبار وقيل بل الشرط ان لا يكون  
الضمير قبل الاخبار رابطا لان زيد من ضربته فان عاد على سابقه وليس رابطا  
جاز الاخبار عنه كان زيد كرا ساء فيقول نفسه فاذا اخبرته قلت انك لست  
توسع الاخبار عن ضمير لبقته وان كان عابدا على شيء قاله الامام ابو حيان  
قال السلويني الصغير وهذا غير صحيح وما يوجد في كلام العرب او لا في المعنى  
الملازمة في الجملة قال ابو حيان والذي يذهب اليه هو الشرط الاول وهو  
الاستغناء عن الخبر وفيه وشرطه كونه بغير ما يوصف به من جملة صالحة للوصف بان  
يكون خبرية عارية عن معنى التبع غير مستدعية فلا ما يقع كونه صالحة للوصف  
عن الخبرية ونحوها او جملتين في حكم جملة واحدة بخلق الشرط والخبر فانها  
تصلح للوصف فتصلح في هذا الباب كما يجزئ زيد من قولك ان ضربت

بلغ



زيدا اضربه فتقول الذي ان اضربه اضربه زيدا كشرطه ان يتجمل المعامل في  
 المتعاطفين بان كان الذي يراه الاخبار عنه معطوفا ومعطوفا عليه فتقول  
 في قاض زيدا وعمره الذي قام وعمره زيدا بخلاف ما اذا اختلف قال ابو حيان  
 وذلك ان يتصور المنة العطف على التوهم يجوز زيدا فيقيم ولا يصح بقل زيدا  
 زيدا ليس بياهم ولا يصح بقل فلا يجوز الاخبار عن قولك تصد بقل كان  
 عامل الجري ليس يجوز ان يكون العطف عليه في اعتماد المعامل في المتعاطفين المجمع  
 جواز في هذا الباب عن ضمنا المتكلم والمخاطب ومنعه بعضهم قال لا يمكن  
 ان يكون تصنع موضعها ضمنا فيصير ومواعم منها ووضع المجمع موضع الاخبار يجوز  
 واجيب بسم ما ذكره مثاله قولك في الاخبار عن انما نانا وانت من ان قامت  
 الذي هو قائم انا والذي هو قائم انت اما ضمنا الغائب فتقول بن عصفور  
 لا خلاف في جواز عنه والمجمع جواز عن خبر بان كان الجامد كما يجوز في خبر كتاب  
 المبتدأ وبان ان ثابت ظن الجامد لا خلاف مثاله فيبمان كان زيدا حال ذلك  
 كان انباءه او كان زيدا اخوك وفي باب المبتدأ الذي زيدا مواخون وفي باب ان الله  
 ان زيدا مواخون وفي باب ظن الذي ظننت زيدا انباء اخوك والمحسن وصل الضم  
 فيقال الذي ظننته زيدا اخوك وتقول انما انما عن بعضهم منع الاخبار  
 عن خبر كان نطقا لانه في معنى الجملة واستفحجه ابن السراج قال لانه ليس  
 بمنقول على الحقيقة وليس اخباره تنصلا انما هو مجاز وقد يجوز من نقل عن عصفور  
 الخلاف في اخوار اما المشتق فتبين ان المجمع جواز عن المصدر المختص  
 اذ اضافة كقولك في قاض زيدا قاضا حسنا او قيام الميراث الذي قامه زيدا قيام  
 حسنا او قيام الميراث من غير غير وهو الموكدة قيل لا يجوز المختص ايضا وقيل يجوز  
 عن الموكدة نفيها والمجمع جواز عن المفعول له واختاره ابن السراج فتقول  
 الاخبار عن احوال من قضا احوال الذي قضا له احوال ذلك ومع ابن عصفور  
 المجمع ان في الاخبار عنه تعيينا عن حاله من الرغ وغيره والمجمع جواز في المفعول  
 معه واختاره انبيا ابن السراج ومعه ابو حيان فتقول في الاخبار على القضا  
 من جبال الرد والطيا لسة الذي حال الرد وايضاها الطيا لسة ومع ابن عصفور  
 ما فيه من التعيين يجوز في كل اسم اريد الاخبار عنه والمجمع منعه في كل خبر مشتق  
 لمبتدأ او كان او ان الظن وقيل يجوز فيقال في قيام من زيدا وقع ناسخ الذي  
 زيدا هو قائم والذي كان زيدا اباء قائم والذي ان زيدا هو قائم والذي ظننت  
 زيدا اياه قائم او الذي ظننته زيدا قائم والمجمع منعه في ترفع عن  
 من جوامد افعال بان المقاربة واخاره ابن السراج الرمع فيقال الذي على ان  
 يقوم زيدا ورد بان عسرا تنقل للمضلة لانها خبرية اما المضمة وكان  
 واوشك يجوز الاخبار عن ترفعها نحو الذي كاذ كبرت عمل زيدا في كاذ  
 زيدا يضرب عن جوارحه كل من المتعاطفين فيصير ان تقول في قاض زيدا وعمره

اياء

عن حاله وايضا بان التغيير

مجهلا

مجبلا عن المخطوف عليه الذي قاض هو عمر زيدا وعمر المخطوف الذي قاض زيدا  
 وعمره وقص عليه العطف لباير الحروف فان كان العطف باو لم يجز الاخبار  
 با عن المخطوف وباعن المخطوف عليه ويجوز في ما سائر التواريخ اي بانها مع المتوهم  
 فيقال في باب النعت في قررت برجل غافل الذي قررت به رجل غافل وفي باب  
 ايتا كيد في قاض زيدا نفسه الذي قاض زيدا نفسه وفي باب المنة في قاض زيدا  
 اخون الذي قاض زيدا اخون وقيل يجوز في ذلك دون مستوعمة وعكسها  
 الذي قاض زيدا مواخون والذي قام مواخون زيدا والصحيح المنع لان بابي  
 النعت والتاكيد وضعه الما زيدا في المتكلم ويجوز في الموصول بان يجعل  
 الموصول وصلته ضمنا بها في واحد ويجعل الموصول وصلته خبرا فيقال في  
 الاخبار عن الذي من قولك ضربت الذي ضربته الذي ضربته الذي ضربته ويجوز  
 في المتنازع فيه وجهها للترتيب فيقال في الاخبار عن زيد من ضربته وضربت زيدا  
 الذي ضربته وضربت زيدا فان كان الاخبار بانه والضمير عنه غير اي غير المتنازع  
 فيه فحلف قال ابو حيان في شرح التيسيل اذا كان المخطوف والمخطوف عليه  
 من جنسيتين فعليتين بينهما ارتباط فاذا ذكر الاخبار بال عن بعضهما والآخر  
 منع ذلك كقوله واخاره (طرون ثم اختلفوا فذهب الماحض الى انه سبيل من الفعلين  
 اسمي فاعل في تدخل ال عليها ويوفيا عوايدهما بحملها حقيقا كشي واحد ويمكن  
 مفرد على مفرد فيقال في الاخبار عن التاخر ضربت وضربت زيدا الضارب زيدا  
 والعارض مواثنا وذهب قوم من المتأخرين الى يجوز ذلك الما انهم يجوزون الموعود  
 فيقولون في الاخبار عن التاخر ظننت وظننتي من غير عالما الظان والظان  
 عالما زيدا وقياس قول الماحض لظان اياه والظان عالما زيدا انا  
 وذهب الما زيدا الما قاة الترتيب ومو كما محال لمحق الما انه يجعل الكلام جملتين  
 استثنى كالما فعليتين فتقول الضارب انا والضارب زيدا وذهب الغاربي  
 والجرجاني الى انه تدخل على الاول خاصة فيقال الظان انا اياه وظننتي عالما  
 زيدا فلهذا خمسة مذاهب ذكرها ابو اسحق ابراهيم بن ابيص في كتابه المسير بروس  
 المسائل في الخلاف العدة اي عدا امته يوثق بالثلاثة فافترقا الى  
 العشرة اي موعدا ان كان العدة مذكرا مذكرا كذا في الاخبار اربعة ايام وعشرة رجال  
 وكذا ان كان العدة والمذكر مذكرا على المجمع نحو منعت خمسة ايام  
 ويجوز فصحا ترك التا وعليه اربعة اشهر وعشرة ايام رمضان فامعه  
 ستان سوال وحكي انكساي صنان من الشهر عشا وعشرا من الثلاثة الى  
 عشرة ان كان العدة ووثقا حقيقته او مجازا نحو منعت ليل وعشرة ايام  
 حتى جمع او اسلم حبس كل منها ثوبت غير باب عن جمع مذكور لا يفتقر وصف  
 بذكر فعل التذكير نحو عدي ثلاثين ليل وثلاث من البط وخمس من الغل بخلاف  
 اسم الجمع المذكور كستعة رهطا ولثلاثة نفر واسم الجنس المذكور كذكر السباع

اسما

الظان على الله



كعب وسدور وموزوق نصت العرب على ذلك كبرها وثاني البطر والحق واستعملت  
سائر اسما الحسك للبرموشه ومذكورة قالوا والغالب عليها الثاني وحلاني  
الموت منها الثاني عن جمع مذكر كقولهم ثلاثة اشيا وثلاثة رجله لانها نائية  
عن جمع مؤنث بها اذ عدد ليس جمع شي على فعال الى فخلا من جمع راجل على فعاله  
كفاحا واصحاب الى فعلة وبجلا فالصديق بوصف يدل على التذكير نحو ثلاثه  
ذكور من البطر واربعة مؤنث من البطر فان الثاني في جميع ما ذكرنا لعله في اشيا  
الثاني في المذكران العدد كله مؤنث واصل الموت ان يكون العلامة الثانية  
وترك من الموت لعدد الفرق ولم يترك المذكر اصل واسبق وكان بالعلامة  
اقول لانه اخذ والعبد من اجتماع علامتين تامة في العبد في التذكير الثاني  
باللفظ على البطر بالمعنى وقد يعبر في ذلك بالعنى بقله فيجاء بالثاني لفظ مؤنث  
لنا ولبه مذكر كقوله ثلاثة النفس وثلاث ذود وقوله وقايح في نفس شعبة اول امر  
ما لا يخفى والرقايح بالمشاهد ويترك مع لفظ مذكر لنا وبه مؤنث كقوله وانه لا  
هذه عشرة البطر الاول المذكرين بالثاني والعبء ايضا في التذكير والثاني  
بالفرد الجمع فيقال ثلاثة سموات وثلاثة نقيبات خلا فالاهل بعداد فانهم  
يعتبرون لفظ الجمع فيقولون ثلاث سموات وثلاث حمامات بعينها وان كان الواحد  
مذكورا والعبء في الصفة النائية عن الموصوف بحال اي الموصوف لا يحال الصفة  
فيقال وايت ثلاثة رنجات بالثاني اذ اردت بها لا وثلاث رنجات محذرة اذا  
اوتت لسا اعتبارا بحال الموصوف وعليه من جابا لصفة فله عشر اشيا لاسم  
الفا اعتبارا بحال الموصوف ومو الحسنان ولم يعتبر بالمثل ويحذف احد واخر  
من الاثنين الى تسعين على السب ومو ما دون العشرة من واحد الى تسعة  
مصدرة التعيين فيقال في المذكر واحد وعشرون وانسان وعشرون الى تسعة  
وتسعين وفي الموت واحدة وعشرون واثنان وعشرون الى تسع وتسعين  
يقال في شي ما دون العشرة شي واحد وعشرون او احدى احواله والماي وان اعيد  
التعيين فيصنف في المذكر ويضع في الموت يعطف عليها المردون واخوته  
فيقال عندي بضعة وعشرون رجلا ويجمع وعشرون رجلا وبما يكسب الناس  
ببضعة التي قطعته كانه قطعة من العدد ولا حجة ضمان اي البضعة والبضعة  
بالعشرة فضا عددا بل يستعملان وان لم يعطف عليها عشرة وعشرون وسه قوله  
تعالى في بضع سنين خلافا للقران قوله انه لا يستعملان الجمع العشرة ومع  
اي التعيين ثم سما اسم قدر نبيهم من ثلاث الى تسع وبذلك فادفع السب والافراد  
وفارقة ايضا انه يكون المذكر والمؤنث بغيرها في انه يخص بالعشرة فضا عددا  
ومو ما لا يخفى الذي اذا زاد عليه ونسب العشرة معه ايدع الاسم المضموع اليه  
السب عند تعدد التعيين وبضعة ويضع عند قدمه لخصه معنى عرف الماهل  
في العدد وترك احتضا بالعل حركة لانه معرف الماهل وكانت اللفظ عليها

فيقال

فيقال احد عشرة واثني عشرة وثلاثة عشر وثلاث عشرة وبضعة عشرة وبضع عشرة  
ويجوز الكوفية ايضا فانه السب او البضع اثنا عشر والعشرة واستدلوا بقوله بيت  
في عشرة من حجة واجيب بان ضرورة اذ لم يفسد هذه ايضا فانه اما عن اللفظ  
او من الثاني عشر للعشرة ولما حتمنا على موزيادة عليها وجوز لها عشر اثنا عشر  
الى اسم شعبة كما قيل فيقال هذه خمسة عشر بيتا القدر مفتوحا وبغيره  
العين بالماي ووجوز لها حصيدا اثنا عشر بيتا عرس فيقال هذه خمسة عشر  
ومرت بحسب عشرت ما عراب الماوي على حسب القوامل وجر الشاف ايتا والهمزة مشعوا  
قياس ذلك وادخولنا بنينا الجزئين على التبع كما لو كلف وجوز ان يخالط اظهار القام  
الذي قدر في الماهل فتعرف لروا العين الموحى للبناء فيقال عندي خمسة عشر  
رجلا وصرح عشرة امرأة قال ابو حنيفة ومما الخلف تكلت به في ذلك واما قوله  
كان بها الله من عشرة واربعة فالحال في التركيب اربع وعشر مقدم السب على العشرة  
ولا يجمع الاستدلال به قل هذا التركيب وثلاثة فافترقا الى شعبة في التركيب  
نوع عشرة المقطوع مع العشرين واخوته كغيره ثمانية في المذكر ما قطع في الموت  
عشرة في المركب بالنعكس اذ ساقطة في المذكر ثمانية في الموت كراهة اجتماع دلائل  
ثانية فيقال عندي ثلاثة عشر رجلا الى شعبة عشرة وثلاثة وعشرون رجلا الى تسعة  
وتسعين وثلاث عشرة امرأة الى تسع عشرة وثلاث وعشرون امرأة الى تسع وتسعين  
ولم يوردون ثلاثة عشر امرأة واثنا عشر مؤنث احدى عشرة واثنا عشرة  
ولم يخال ههنا بالجمع بين علامتين تامة بخلاف اللفظية احدى عشرة واثنا عشرة  
ذونا الجزئية اشق عشرة وكانها كلمتان قد سانيا واثنا عشر واثنا عشرة بيان  
عجزا لما تقدم عربان صدرا على ما وضع بالالف ورفعا الى الجا ووضعا لبيانها الى الجز  
فيما عن النون ضيق الصلة وعلى عرابه كما كان مع النون ومن ثم ايد ومن اجل ذلك  
ويؤيد قيام الجز فيما تقام النون خفضا مع المضافة فلا يقال اثنا عشر رجلا اثنا  
عشر رجلا كما لا يخفى مع النون المضافة وبلاذ سائر احوالها فانها تصاق نحو احد عشر  
رجلا عشرت ومقابل الماهل في العدد راسه فيقال الماهل واليا كما حوالة المركبات  
وعليه ابن كيسان وابن درستون وما نال عشرة تفتح على الماهل لصفة التبع على الجا  
او تفتح ككوتها في معدي كوب او عطف لانهما حرف زائد وليست من بفتح الكلمة وهذا  
بعد اثنا عشر قبلها لانه علمنا او بعد فتح للتركيب ووزيلهم الماهل في الماهل اذ قيل  
ان التركيب في العدد فيحصل الاعراب على النون نحو هذه ثمانية وثلاثة ثمانية ومثرت ثمانية  
وشين عشرة في التركيب شاكته في لغة الجا قال تعالى اشق عشرة عسا وقد  
تكررت لغة قيم وقول من الماهل او تفتح نحو الماهل فيقال فيقال الماهل اما  
عشرة التركيب فتفتح الشين والعين او تفتح على عشرة لثاني المركب في كلمة  
وتركبية احد عشر وكذا اثنى عشر وسكن خالا احد عشر استعمل النون في كلمة  
وتكررت الى احد عشر عن واحد والماي واحد والماي احد عشر تاسع ولذا سبب الفرق

مع الالف











يقول من زيد القرض الماعل لغة من حكم العلم السبع وذلك قليل من ان سيبويه  
الطلق هذه الحكم ولم يذكر صفتها ولا عموما فتنم قوله ذلك في الماعل وغيره في  
النسب اليه او امره في قبيلة او نسله او صنعة وخصه الماعل بالحق والحق غير  
بالماء والماء لان الماء لا يتغير فاذا قيل زائت الحمار الوحش او المكي تقول الماء  
او الماوي قال صاحب النسيب في هذا انظر عندي لان الماء يحكم بها فينبغي ان لا يوصل  
في هذا الباب قال وكان الماوي ان تدخل فيه اي لانه لا يغير الماعل ولا يخط في  
الحكاية فيقال الماوي ينسب اليه او قال غيره الصحيح ان سيبويه اطلق القول ولو  
ينسب الماوي ولا الماوي واما قوله من قاله بالقياس وخصه السبع في النسب الى الماوي  
والاب والقبيلة كما فعلوا في الفاطمي والقرشي قال واما النسب الى النسل كما  
او الصفة كالحياظ فذلك يقال فيها الفاطمي لم اشع ذلك الى النسب الى الصفة  
والفعل والقياس فيمنه لان العصب بالحقاية اما هو المحافظة على الاسم ومن  
اما في فظون على النسب الى الماوي والاب والقبيلة لا غير لك انتهى ولا يحكم في سبع  
لغيره مضافا لعلم سوا السبع فيعت او عطف بيان او بدل او تأكيد بل يتعين  
المأخران في جميع ذلك فاذا قيل زائت زيدا الفاضل او اخاه عمر نفسه يقال زيد  
الفاضل او من زيدا اخاه عمر او من زيد نفسه فان اتبع يان مضاف الى علم فارت  
الحكاية لان السبع مع ما جرى عليه قد جعل لكثرة احد فيقال له قال زائت زيدا  
ابن عمرو من زيد بن عمرو وقيل يحكى الوصف والموصوف مطلقا قال ابو علي في حكاية  
العلم الحظوف والعلم المطوف عليه خلف فذهب تونس وجاعة ان ان عطف احد  
الاصح على الماوي فذلك الحكاية زيدا ذهب افرو ان الماوي لم يطلها وقرئوا بين العلم  
وسائر القواعد بان ليس فيه بيان للمطوف عليه بخلاف ما فان فينا شيئا بالجمع فيقال  
لن قال زائت زيدا او هارن زيدا وعمر فان كان فاما عند المتعاطفين ما يحكى والماوي  
يبقى على المقدم منها واتبعت الحكاية او انصا لها فيقال في زائت زيدا  
وصاحب عمر وكون زائت صاحب عمر وزيدا صاحب عمر وزيدا صاحب عمر  
سؤال كقولك تعالي يقال له ابراهيم وابراهيم ليس بمسؤول وقد حكى هذا اللفظ  
لانه كان اسه فحكى واعرب وحيل منقول لم ينسب فاعله ويحكي التمييز في ايقاله  
قال عندي عشرون رجلا عندك عشرون ماذا قال ابو حسان وحكى الفرد السوف  
لفظه صم او بحري مغربا لوجه الماوي اسما للكلمة او للفظ كقولك في قول  
القبائل ضربت زيدا زيدا اسعول فيحكي الكلمة لا نطق بها في كلامه او تقول زيدا  
منقول للماوي والتمه كبرايه هذا اللفظ او زيد منقول للماوي والتمه كبرايه  
اي هذه الكلمة فان لم يكن ما يقبل المقرب فعيشت الحكاية كقولك في قام من الدار  
من وصول وفي عيشت من زيد من عرف جروا نحو من وصول ولا من عرف من سبل على  
السمعيه من متعطل متاد كبري مخروفا بظا وقام زيدا وقام زيدا الفاعل او عمل فاعا  
او نعتا او بركايم ابو وصارب زيدا وعلام زيدا قال في الماوي في بيان الماوي

من زيد او صاحب  
عمر وكون

يقول فاعا كاي ابو وذات قايما ابو وتررت بكايم ابو ويتاثر في غلام زيدا  
الماوي والثاني موجودا ايما او اسباع كان ليس بصفت وموصوف كرجل غافل  
او بطوف ومطوف عليه كزيد وعمر او لنسج بكون ذون متبع لان ليس وزيدا او زيدا  
او زيدا فيحكي كما تحكى الجملة او مركب حرف واسم كما زيدا وانت وزيدا وحيا وكذا وكذا  
وهذا هو لا او مركب حرف وفعل كعلم اذا لم يصرف فيه وتصرفون وصرفون في لغة الكلد  
الزراعيث او مركب حرفي كايما وليمما وقيل فيغث المركب من حرفين ان كان احدهما  
زائدا للغير فيحكي كمن ما في مما قبل فيغث رنقه براسين ونسب منها ما يحتاج الى  
التمام كالنوس بمان قوله فيما نقصهم فيقال على هذا ايما بالتمام قيل في قرب  
نوت ايضا اما الفصل به ضمير الفاعل فيقال هذا انت وذات قايما وتررت بكايم  
يضان من هذه الاماوع السبع بها وحكي ولا يصرف ما منها اما جملة واما شبه الجملة  
وكذلك لا يتبع ما يقع ويحرب غير ذلك ما شربهم وليس من الاماوع المذكورة وليس  
بمرفق فيصنع ما فيها او يرد ما حذف منه ان كان محذوف فانه ان كان لينا نحو زيدا فيصنع  
افرا وما نحو قول زيدا وخف فيقال قل وبع وخف بالضعيف او قول زيدا وبع وخاف بالورد  
والماوي ان كان حرفا صحيحا فلا يضعف كمن وبقيل يهربان كيدوم والمسحوف واحد  
ليس بعض كلمة ان يخرج كل بضعيف حرف مجازي حركته كان تسرا لئلا من ضربت واما  
من زيد وبادا كاف من الكرمك فيقول تودوني وكا والماوي ان كان ساكن الهمزة المرفقة  
على راي سيبويه فيشكل منزه الوصل فيقال ان فان كان الفاعل يقبل التثنية  
لم يصح التسمية بها او نعتا فان سكن بنا لوصل او الحرف الذي كان قبله او لم يورد  
كل العامة اقوال مثلا اذ اسيت بالراعي من به المصدة فيقول على الاول قام يار وفي  
الثاني قام يار والماوي يخرج بنا للضعيف كقولك في الضاد المقصورة من ضرب ضار  
والكسرة من ضرب ضار والمقصورة من ضرب ضار او بالفتح ان كان فينا كقولك في الضاد  
من ضرب الضار اذ اسير به قام حركته عكسته اي بالفتحة ان كان فاكقولك في الضاد  
من قام ضار منيا واللام با حركتها اما الفاعل او الضمير كقولك في التثنية من ضرب ضار  
او ان كان فعلا فالما باللام كقولك في الضاد من ضرب ضار وفي اللام لغير  
الفا انا الفاعل او الضمير او يرد الكلمة اقوال وسع الفاعل التسمية شيئا مطلقا  
لانما يمكن التسمية به ومنها بعضهم ان امتنع تحريكه كالماء ويجعل نون فاعل العرب  
لما افردته عن الاضافة قالوا ام وذا وغير صاحب ذوي عند سيبويه زيدا الى اصله  
عنده وهو ذوي فقلبت التيا الفاعل او ذوا عند الخليل لان اصله عنده فيقال  
قام ذوا وذات ذوا وتررت بزوا وتررت من الوصل في فعل قطعا فاستب نحو اطلق  
قلت انطلق بقطع الهمزة لقلة ما تجازيها من الهمزة الوصل فلا يقاس عليه  
فعل فاعا في الاسم نحو انطلق فلا يقطع لانه ثابت فيه ومواسم وهو لم يخرج عن  
الاسمية قيل واسم ايضا عليه ابن الخطاوة فقال يقطع الهمزة في انطلق وحمل  
الفعل المحذوف اخره كليم ولم يزد مشدودا اي سا قبل اخره فلم ينسب له اسم او كلمة

بلغ

بيما

ما او

كذا بياض الاصل



وقاؤه مجموع وفي اوله وبعينه محذوف فيقال في المسئلة قام برجي يتي  
ويقيم ويبسح ووع ورايت وعيا وراي كقص وقيل انك الجرم والوقت منهما  
فاذا بسيت بلم يرة دلوارد قلت جارد غير محذوف ورد منصرفا وحمل الحكمة  
محذوف فيقال في ارمه جارد على جرد المسح جارد فوق حرف وسجودا جرد  
اعرابه متساوا الجرد فيقال في نون زبد جارد زبد ورايت من زبد ورايت من  
زيد او سيطر ماله مستقلا بان يصعب ان كان اظه لم فيقال جاني زيد ومقابل  
المحذوف ان يحكي فيقال جاني زيد وقيل في الحكاية في شالي محذوف كني ولا يجوز  
المعرب والمسي جارد وسجودا جارد حرف واحد محكي وجوبا عند الجهلوه واجاز  
المبرد والذجاج اعرابها وبكلا قول كالرس يستقلا فيقال في زيد جاني  
زيد والمست بالذي وفرعه ان قلنا ال سرعة مذكفت فيقال جاني لذي كالمات  
قلنا زانية وفرضها بالصلة فتقولات قيل محذوف وقيل لا عليها محذوف الصلة  
اذ صارت علما فان قرئت العلية عنها وقيل هذا اذا لم يخط فيه سيرا الوصف  
والخط الوصف فيقال الى والصلة وقيل اليان الذي ونحوه حرف عراب  
فيقال جاني لذي ورايت لذي كالمعرب ثم وجح تام محذوف قبل التسمية ثم ليس به  
كالمعرب للذ لفتحة الذي فتلوها وبها لذي جاني محذوف حرف الما قبل فيقال  
جاني لذي ورايت لذي واسما الحروف باثنا الى اطرصا فلف كاجات في القرآن الما  
مع عامل فاسم جرد حينئذ فيها اعراب ومقد العصور هيها محذوفت باوتا محذوف  
فيها الحكاية لهما لا عامل محذوفت باوتا وجيم وقا محذوفت ترك الما بان يعرب  
بصورا شونا محذوفت باكا لفتحة لظا ايكا اذا انفا طقت فاذ الما محذوفت ايضا  
المعرب والما وان لم يكن عامل فتول جيم وكان ويا كالمعرب واحد وانسان ولامنة  
واربعة العراب لانه هذا سميت الامور التي تجوز لصورة الشعر ولا تجوز في غير  
محذوف للشارح ان يرتكب ما لا يجوز في الاحتياط قال ابن مالك ان لم يحذف عنده وحة  
بان لم يكن الايتا بعبارة اخرى وجوز ابن جنى وابن عصفور وابو حيان وابن  
هشام وطلقا اي واذ لم تضبط لانه لم يوضع الف في الضل ربك بل كالمعرب  
سقر نال الصل فصل بين كرمه وخولها بالماء والجور وذلك لا يجوز الى الشعر  
ولم تضبط الى ذلك اذ قد نزول الفصل بينهما برقع شرب او نصبه قال ابو حيان  
في شرح التمهيد لا يعني المحذوف بالضرورة ان لا يندرج وحة عن النطق لهذا  
اللفظ والما كان لا يوجب ضرورة لانه ماض لفظ اوض ورة الما وكن ان النما  
رقت تركيب اخر فذلك التركيب وانما يعنيون بالضرورة ان ذلك لفتحة كسم  
الواقعة في الشعر المختصة به ولا يمنع في كلامهم الشعر وانما يستعملون ذلك  
في الشعر خاصة دون الكلام انتهى وانه ابن فارس مطلقا فقال ما رايا اميا  
اوه اشوكة اكثره شاعرا على ارتكاب ضرورة فاسا ان ياتي شعره لم او لم يعزل  
شيئا لم يخرج عن النضاحة الاما لا يستحقش وفاقا لحد الما ندلس وعبارة

للام على العراب

مشرق

في المنابع العراب السابعة فيها المستحق وغيره ومما لا يستحق منه النقص  
كصرف ما لا يصرف وقد شتمت منه النفس كالاسا المدولة واشد وتون  
افضل وما لا يستحق قصر الجمع المدود ومما لا يجمع المقصور ويستحق منه ادي  
الى التباس جمع جمع كرمطام الى مطاء عيم او عكسه فانه يؤدي الى التباس ططم  
نظام واقبح الضار الزيادة المودية الى ما ليس كذلك في كلامهم كقولهم  
من حيث ما نظروا ادخوا انظروا في انظروا الى ما نقل في الكلام كقوله فاطا تشيما  
اي سالي والنقص الجف كقوله در الما يتابع فابا فانا الى الما ذلك والمذول  
عن ضيغة ما كقوله جدي لا تحكة من نصح سلام اي سليمان انتهى قال في عروس  
المفراج وهذا التفصيل حسن ينبغي اعتباره قال وقد اطلق الحقا جرد حرف  
غير المنصرف وعكسه في الضرورة محل بالفتحة فتلخص من ذلك قولان وينبغي  
حدا حتى اقرها ابن عصفور بولف ومما لا يفرق في ابواب ومما لا يفرق في حركة وحرف  
لغير محله كقوله قد كان شيان شديدا رقصه حتى اتاه قرينه فوضعه ثقل  
فتاها الى الصاء وكقوله كذا او اليما تقي جلودها اي او اليما وصدق موز  
كقوله وقيل بياشة الوجه المديح اي بياشة بالفتحة على انه يغير نسبة  
والوجه فاعل قال وحذف نون شتان كقوله امني تصلا مئا وتند قتل وشان  
بين قتل والصلاح وحذف نون لكن كقوله قلت ياتيه وما استطعه ولان  
ان كان ما اوله افضل وتون لم يكن قبل ساكن كقوله لريك الحق ارحاه  
رسم دار قد تقفقت بالطلال وحذف ما الناقبة والالاقية حيث لا يجوز  
بان لم يكن لاقى مضارع جواب قسم كقوله لمرابي دهماراك عزيزة على فومها  
ما قبل المنة قاج اي ما زالت وقوله نائيك يا ابن الحارثية كالمعرب صناعها  
الفت ولا الوهي ترتفع اي لا صناعها عنها وحذف ميم من كقوله ان الفم قبل  
لواخذنا اصل ايضا ومينا ايمينا وحذف كان بلا عوض منها ما كذا وان نحوها  
كقوله ارمان قومى الجماعة اذ زمان كان قوى وقصر المدود كقوله لا بد من  
صنعا جلدن ظال الصفر وقال في كسائي في النصب فقط قال الما تكا والفت  
تقصم مدودا في رفع ولا جرد ومما تقدم من قوله واهل لوفاس مارد وقدم وقال  
الشرا ان جاز مجيبه مقصورا ياب كالمعرب بخلاف ماله قياس يوجب مذك كفعلا  
افعل فلا يجوز قصر ورد بقوله كلون الفرس الماشق واستعمل في كلامهم  
مخيه في حواشي شرح الما لفتحة الما الما لم يوسوا قال ابن فارس قال في حواشي  
واكش شرح القصص فيها وحذف نون مذك والماعز فليس كذلك في بعض النسخ  
لان كان عن ذلك مذكوبة بان نضم او تكسر فلا يمنع لك يجوز في الكلمة ومزجها  
عن اصلها وغيره لم يمنع ذلك ما شرطه اذ لم يحذف مذكوبة ومما لا يفرق هنا  
دعا كاي مذكورة كقوله ياك من ترون شيئا فينصب في المثل والما  
خلا فاما كرا البصرية في قولهم بالفتح مطلقا والفت في استراط ان يكون له

ادونا فانظروا

على ابراهيم

منه

والمسئل



قياس بحيث مدح ليكون رجوعا اليه بخلاف ما يوجب القياس قصص لفعل وفلا  
فلا يجوز مدح وايداء الحركة او حرف من حركة اخرى او حرف اخر فالقول كابدال  
كسنة نون المشي او حقه ليجتهد في تحريكه بكسنة والثاني كالباء في ثلث  
وحامض وسادس وارب وصادد وتقصير قوله قدس وتوفا وهذا الثاني  
وانت ما ايجز انما يتالي وتمام حلت وهذا التابع الخامس وقوله فزويك خاص بكون  
سادس وقوله من الغالي وخرس زائيا وقوله واصفا في جهة فقال في قوله  
تقصير الباء في كسر كابدال الجيم من يا حبيب في قوله يارب ان كنت حبيب وكابدال  
هنا من الغالي وهذا في قوله من تبتدئا وتبدا وتبدا وتبدا وقوله من هنا ومن ههنا  
وحركة عين سالمة في اسم ونقل كقوله ضربا الباء بسبب الجهد اقول قوله من سنة وحين  
قد دأ وقوله وزيادة حرف استنساها او غير كقوله اقل العلم عاذه والعيا باموله  
كانك فيها يا ابا قاري وقوله بتقطعت في روثك الاستنساها ان تقطعت واثبات  
النون في الحاقه كقولهم ثم القابلون اخذوا المرونة وفك المدح كقوله الجوده  
العلل الجاهل وقطع مرة الوصل كقوله وكل اثنين الى اقتراف وتشد في الحقيقا  
كقوله ونوعا من سبه الله عليهم وقايت المذكر كقوله شابل نراسد ما هذ  
الصوت ومكوسها ايسكون عين تتركه كقوله اني من تراب خلقه الله ادم وقوله  
ولكن نظرت بعين تريضة ونفس حرف كقوله واخو لغوان مني بيتا نصيرهم  
وقوله والكران الفصح العطا منسج مع ميطوس وقوله ادا لملكة مروق  
المبي اي الحمام وروال النون في غير ط صافه كقوله وهم يتكلموا التليد الحذر ادا  
ادغام ما يستحق لك كقوله ووصل مرة القطع كقوله ابي والاسماء امهاتنا  
وتخفيف الحذف كقوله رهط ترجم ورهط ابن المقل اي المقل وتذكر كالموت  
كقوله لو كان مدحة من مشدرا جهم اصدا وزيادة من في الحكاية فضلا كقوله  
اتوانا ري فقلت تنون انتم وزيادة ههنا السكت فيه الى الوصل كقوله ايا  
مجانا جيه وقوله فقلت ايا رباه اولي سولتي وزيادة نون سدرة ايا  
اجت منك موضع الوصل وتوسع الاراد والقفن وزيادة لام في مفعول نعم  
فعله كقوله ملكا ايجاد سلم ومقاهد كزيادة ما تبعد كقوله كالمارة  
في معشر غير قومه منفعه الكلام شخصه متصايل كزيادة ما تبعد كقوله  
وما عليك ان تقول كلاما سمعت او هذلت يا اللهم ما وزيادة ما استعا كقوله  
مع ما انك يوم المودة وفير ضمهم الدسيعة بالدين وكان كزيادة ما تبعد  
ومتبوعه والفعل ونرفعه كقوله ولانه الحق السرا كانه ما حاجيه  
مقتربا وقوله صرح ما انف خاليت بمر وزيادة الجار على جاريه  
كقوله ولا للمهم ابداد وقاعدية كقوله فاصبح نساله عن غايه وزيادة  
التالي كقوله وما انما يحاك لم يتيا وقوله الما واري ما انما يتيا زاد  
ان ولا وان وزيادة لفظ اسم كقوله ايا الحق ثم اسم اللام عليها

او حقه

وقوله

اذ الباء



الفتح العطا  
اد العطا  
كذ الباء  
بالاصل

مغش



وكلمها وصنفا في هذا الكتاب فيما تقدم اوتيا في بالذود والذود او المت  
اختيارا او المتع في السعة فبوس من مبرا السر وقلب المعرب يتل يجوز فيها  
اي الذودرة مطلقا وقيل يجوز فيها بشرط تضمني العالم معنى بفتح  
مخارج الكلام ايضا الساعا وانك لا اقل فهم الحق اما ابدال اسم بتاسية  
الشيء فاكلام عن سليمان في قول محله من تسع سلام او غير نحو السخ ابو عفا  
ابن عفا ابو عمرو فمخرج لا يجوز في الشعر ولا في غير واستحسن اهل اللدع  
بغير تاسية الحاة ضرورة لحد فمقول الجواز من الجاد والسنة المشي عند  
اهل اللدع بالاكلام وتظم فيه الباء في عل تحت الغواني وما على اذا كثر  
فان استل الكلام على نونية تصرف عنه اليعر الح كقفا فاحسن كرا حل كقوله  
خاتمة المختار وفاقا للافضل وخلافا لابي حبان وغير جوازه او ما جاز  
في الضرورة في النثر للتناسب والسمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه  
الحاكم وعقيدت السموات السبع وما اظلمت رتب الارض وما اقلعت رتب  
التياطين وما اضللت وكان الدنيا من اصلوا فاق نصير الموت لمناسية لظلم  
واظلمت وقوله في حديث الواقيت في الصحاح هو لفرق القياس من لم يقوده هل  
الله يته ومن ذكر معتم وقوله في رواية التراز في سنة وغيره انقول لا ولا فحق  
من ذب العرش اقلانا من المنادي الحرفة ونصبه لمناسية اقلالا وقوله للتا  
حين رجعت من الحيازة في رواية ابن حجة وغيره ادهن ما ذوات غير جوارات  
والقياس من موزونات بالواو وفي رواية كل ما احببت ايا ما ربيت من لصل  
تراء ودع ما التيت ايا ما ربيت فتاب عنك ثم مات والقياس وقوله فيما رواه  
البراز اني كن من احبة الجمل المديب يتبعها غلاب اخوان والقياس المادب ما غا  
وقوله فيما رواه البخاري عن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله  
اي حش محض ومن كل عين لامة اي تصيب بسوء القياس ملة ونظا بذلك  
سنيها في الحديث والكلام المصيح كقوله يمكن اشتدله وما استدله لذلك قوله تعالى  
وتظنون بالله الظنونا واضلونا السيلاب في زيادة الما لفتوا حق الفاعل  
**الكتاب السادس في المانية** للاسما والافعال  
قال ابن الحاجب وهما ما لا تحتاجه المعنوية بان يتوقف عليها فهم الحق كالمات  
والاضمار والمصدر والمصدر واسما الزمان والمكان والمالة والفاعل  
والفعول والصفة المشبهة وافعل التنقيص والتانيك والجمع والمضمر  
والمنشوب او اللقطية بان توقف عليها التلغظ باللفظ وذلك الما كذا  
والوقف او التوسع كالمضمر والمصدر او الحاجة كالمالة ومات باوزان  
اسمية الاسم بالجر منها لان كلاهما اصل بخلاف متباعدة وبان لا يكون  
لحقته ولذا كثر انسية فقلت الاسم الجرد من الزوايد اما التلغظ  
عشرة اسبوع وثمة في السعة التي علمت انما مفتوح الما في او مسدود اذ

عفا

كذا

فقلت

اد كان الشا  
الاسمية



五

وخرم

[illegible]



4

بطور  
م

والاصطلاح  
كشع ورون و

محمدي

٦











سالك لم يذكره اصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا الثلاثة وان البس ولم يبالوا  
 باللباس كما لم يبالوا به حتى لا يستأجر اسم الفاعلة اسم المفعول والفاعل  
 بينهما قد تفرق في الفعل المحل في القيد واختير في المفعول واختير في الفاعل  
 ولو اعتل نحو اعتور وحكم المنة تابع للعين فتكثر وتضم وتسم كذا قال الزمخشري  
 وقال ابن ابي الربيع يضم مطلقا لان الكس في الماشام غرض وقياسا في حال الكس  
 على امر الخاطبة نحو اعزى وقرن ابن الصايغ بان هذه حالة غارضة بخلاف اختير  
 فان ذلك صارا صلا في المقتل ملتزما وان الكس في اعزى للضمير المتصل وهو  
 معرب لا انفصال وهذا امر غرض في نفس الفعل لا زواله الى السمع مقصود وانكر  
 خطاب ان يجري فيه غير اوله والشرع القليبا وانكر ان يوصف الحكم الحسن بن  
 عذر فيه القاننة واجازت مع القلب يا المشام وتقلب في المضارع في الجمع النبا  
 من الماضى مثلا يتولد ويبيع وينقود ويختير فقلت حركة العاد والياء الى العين  
 استغناء لام قبلها الفاعل كناية الماحل والفتح ما قبلها المان وتقلبت  
 لام ماضى المقتل اللام بالانبات وان كانت منقلبة عن واو هي غرض في غرضه  
 في هدي واوجب المهور ضم فالماضى كان لا يثبات كان او غير موجب وامد قال  
 تعالى هذه ايضا عشتاروت النبا واجاز قوما كثيرا ايضا واجاز النبا بآي الماشا  
 وبما تولى في ردت ولا ياتي هذا عند الاسناد الى اليا وموهها الى الماشا في قوله  
 منظره ولا يبيى هذا النبا نزل جامد وكذا انما قصر من كاد واخواتها على  
 وفا قال الفارسي وجوزه سيمويه والسيما في والكوفيتون قال ابو حبان والذي  
 تحتاه مذهب الفارسي لم يسمع والعتاش يا باة مسئلة شريفة في النصب  
 والفعل التفضيل من فعل ثلاثي نحو تام مثبت منصرف قابل للكثرة غير شبي  
 للمفعول ولا معبر عن فاعله با فعل فلا يثبتان اختيارا في اسم وان فعل باجي  
 كخرج ولا ثلاثي مزيدا فعل كان او غير ولا تاقص كان ولا واخواتها  
 وتعمل بانها مجرد الزمان ولا لالة لها على الحدث فلا فائدة في النصب بل لا  
 معنى لزومها نحو ما عاج بالذوق او حوازا نحو ما ضربت بان فعل النصب مثبت فحال  
 ان يبيى من ستر ولا غير منصرف كغم ويشير ويتبع وينظر ان البناء تصريف ولا ما  
 لا يثبت الكثرة والمفاضل كان وفنى وحذف ان لا سمية فيه بعض فاعليه  
 على نفس ولا يثبت للمفعول لزوما كرمي او لا كصرت حقوق اللبس لا ما فاعله  
 ايد وصفه على مقل كمرود سود وعور وعلاه الخيمور بان حق ما ايضا فان منه  
 ان يكون ثلاثيا موصا واحمل هذا النوع ان يكون فعله على الفعل قال ابن  
 مالك واحمل منه ان يقال ان بنا وصغه على الفعل ولو يبيى منه الفعل التفضيل  
 لا يفسر حذو بما لا يفر وان امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التمجيد وانما  
 وزنا ومعنى ومرتبا مجري وامدانية امور كثيرة وتبدأ الفعل بزم ان  
 الحاجت وجوزوا الماحل من كل فعل مزيد لانه راجع اصله لان اصل جميع ذلك

وتجري اللغات  
 الثلاث ورن  
 الفعل والمفعول  
 الاجوف ع

ومد وجره

بناء صيغة التعجب  
 وافعل التفضيل

الذلات وجوزه قوم من فعل فقط لا كرم واخضاره اخر تلك ونسبه لبيوت  
 ومقتضى اصحابه وثالثها وصحة ابن هصود يجوز ان لم تكن المنة فيه للنقل ومن  
 المنوع فيه ما اتقنه وما استوبه وما اخطاه وما التير وما اقدمه وما اسنه  
 وان كانت للنقل لم يجوز ان يسبح فشا ذموما اتاه المعروف وما اعطاء للدار  
 وجوزه قوم من انما قال ابن المباركي يقول ما اكون عذراة قانيا واكون  
 بعد الله قانيا وجوز خطاب المارودي وان سالك من فعل المفعول اذا البس  
 نحو ما اجبه من جن وما استغله من فعل وما ارهاه من رهي قال ابن مالك ونحو  
 في التفضيل اكثر من في التعجب كاذي من ريك واستغله من ذات التعجب واسمه من غنة  
 واعدروا لوزنوا عرف وانكر واخوف وارجي قال كعب فلهذا خوف عدي وجوز  
 الكساي وهشام ولما قصرت من لغاهات نحو ما اعوزه وزاد ابي الكساي وهشام  
 والاولان ايضا نحو ما اعوزه ونحو ذلك الما حقت كساير المصيرين وثالثها قاله  
 بعض الكوفيين يجوز استعمال العواد واليما من فقط دون ساير الما لوان وقد يفتى مع  
 استغناء الشريطة فعل من متوع التعجب والتفضيل منه فصل اخر بمصاع منه نحو  
 قال سرا القليلة ما يقال له ما اقبله استغناء بالكثر قابلية وما اعزته في سامة  
 كذا الاستغناء بتركيب عن ودعت قال ابن عصفور وغيره وسرا لافعال الموشعني  
 عن الصوغ منها قام وقعد وقيلس وغضبت وسكر استغناء ما اخن قيامه ونحوه  
 وقال ابن الحاج بل ما سلا يتصور فيها المفاضلة فلا يرفع قيام على قيام فيما  
 يدل عليه لفظ قيام وكذا اللفظة وبخلو من ما فقد الشريطة تصل الى الجايز  
 مصاع منه وينصب مقدر التعجب منه بعد تنقولا فيما افعل وتبين في الفعل  
 من او حيا لبا ان افعل نحو ما اشد حرجه وعزته وكونه مستقبلا واشد بذلك  
 نحو اشد اشد اشد اشد اشد وتوفى بمصدة المنن والمبنى للمفعول غير متخرج انما  
 للفظها نحو ما اكثر ان لا يفرم وان يضرب فان امن اللبس جاز كونه ضربا نحو ما  
 اشبع نفاش همد وما لا مضرة له من همد والوجه صلة لما نحو ما اكثر ما يذو زيد  
 الشروا اكثر ما يذو ولا يفعل ذلك بالجامد لا مضرة له ولا بما يقبل الكثرة  
 فيما ذكرها من همام ومثل غير ما اجمع توتة والجمع توتة ولا بما لزمه الحق والهي  
 من باب كاد واجاز ابن السراج ما احسن ما ليس يذكر زيد ولا ما يزال يذكرنا  
 ولا تحذف منة افعل وسد حذف منة خير وش في التعجب سمع ما خيرا اللبس  
 للمصيح وما شره للبطون والماصل ما اخيره وما اشره فلما حذفنا المنة قلت  
 حركة اليا الى اليا ولم يحجب الى ذلك في شرو بعضهم حذف الف ما سلا لفظا المعنى  
 لفظا محيية ومحيية ومحيية وكذا حذفنا من مائة التفضيل لكثرة استعمال  
 نحو موضع من ثلاث وشهنة وتذرا ثباتا في ثباته قوله بلا حذو لما من ابن  
 الماشا وقراءة اي قلا من الكذبات الماشا كذا حذف من غير ما تقوله  
 وجب شي الى الانسان ما استغناه وما وزد بخلاف ذلك فشا ذموما لا يقياس

اعدله

بلغ

















وخرى من المذر وندري من التدبير وفعلا بالضم والتشديد نحو شقاري لبت  
وحواري وحصاري وفعلا نحو هروني لبت وفعلا نحو كعولي لضرب من الشبح  
وفعلا نحو اد فتعلاوي نحو حدة قوقا لبت قبل زيدا اصلية وقيل زائدة وتقال  
يكسر الحاء كسرها واللام والفتح الدالة والقاف مع كسر الحاء فتحها وتسمى بالضم  
وتشديد اللام نحو موقدي لكسر القاء وفعلا نحو افتحن في نحو هرونا وغرينا  
الرهبة والرهبة وفعلا يكسر القاء واللام نحو فرقص فعلا لفرقصا وفعلا سلتنا  
نحو عرسني وفعلا بالضم والفتح وسكون اللام نحو عرسني من العرس وفعلا بسند  
اللام نحو يبري للبا طل وفعلا يكسر القاء واللام وتشديد الثانية ثم نحو تسعل  
لبت يتلوي على الاشجار وفعلا كفتحات وتشديد اليا نحو هبيجا المنية تتجوز ففعلها  
فتحات وتشديد ولم يحمي اليا نحو مرجا الملح وفتحها وفعلا كيا نحو يد وانشاء  
لوضع وفعلا نحو ليا وفعلا يابالضم والفتح نحو رجايا للعيب وافعل كسر  
نحو اجلي لوضع وفوقه بالفتح وتشديد اللام نحو ردي لوطم الخسنيين واذان  
الممدودة فعلا بالفتح والسكون اسما لصمرا او صنفا لحم او دمية مخطلا او مصدرا  
كربيا او حيا كقرا وفعلا يكسر العين نحو اربعا للابحار من ايام الاسبوع واذنا  
واوليا وفعلا بضمها كاربعا لعود من عبادان الغنية وفعلا كمثلك مام وفعالها  
باللذان وهذا السهل وفعلا للمرب مثل القعود وفعلا بالضم وفتح اللام كرفضا  
قال ابو حيان لم يشبه غيرنا لك وكان الحققة للتخفيف فلا يكون ادلا وفعلا  
بالضم كرفقيا وتطبعيا قال ابو حيان ولم يذكره الا من القطاع وتبعه ابن مالك  
وكانهم زادوا ان اليا تصغر وكان من الماضل من قبل فعليا وان لم ينطق به فيكون  
كالوصفة كريا على كبريا وما حيا في لقائهم على هيئة المصغر وفعلا فانه لبت  
بنا اصليا وفعلا بضم نحو عسور العاشر من ايام المحرم قال ابو حيان وندري  
بعض الكوميين في القصر فيكون من الانية المشتركة وفعلا كسبوها وفعلا  
بمعير وما نونا جماعة الشيوخ والعلوج والاعيان والمان وفعلا بالفتح وكسر  
العين كمرغا وفعلا بكسر وفتح العين نحو سيرا النوع من ثياب القصر وفعلا  
بالفتح اسما نحو بر كالعلم التي وصفه نوحيا قال للرجل الذي ينطق عليه اسم وقال  
بالكسر كقصا للقصاص قال ابو حيان ولا يخط غيت ويفاعلا بالفتح بضم  
الكان قال ابو حيان ولم يذكرو هذا البناء غير من القطاع وتبعه ابن مالك وفعلا  
مثلثة عينا يمتزجها كخازيا وكسورها ثاقصا ونا ففلا لاسما نحو المبرق  
ومضمونها كفا قلا ونا صلا لنت والمفتوح والمضموم زادها ابو حيان  
على التمثيل وفعلا يكسر القاء واللام اسما ككريا وسميا للعلامة او صفة  
كريح هريبا الى شماله وفعلا بضم القاء والعين كخفتنا وحققتنا وفعلا  
بالفتح كمرنا سنا بمعنى الناس وتكرر كان اي المقصورة والممدودة في اوزان  
فعل ففعتين فالمقصود اسم نحو اجلي لوضع وبودي لهر بدستق وصفه الجحري

ولم يحى الاصفه  
عن كورى العظيم  
الارنية وسفلى  
بالكسر وتشد يد  
اللامح

الم

Alfred

الصرفيين

وَيَتَغَمَّدُكَ  
الْمَلَكُ

وربما ويسأل من هذا الموضع و جعل للعدوة العامة ونفري الخاصة والمدود ما حفظ  
 به المدودا وحسبنا موصفاً وأن وأنا وفي العامة وفعلي بالضم فالفتح والمقصود  
 لم يرد الى اسماء وشيخ لموضع واذي الداهية والمدود اسم كسنا العظم خالف المدود  
 وصعد النفس ورخصاً لمرفق الحق وصفة كفساً وفاقه عتداً فعلى بفتح الفا  
 واللام ولم يرد الى اسماء فالمقصود كقري نوع من المشي وقري لاسارة وقري  
 لموضع والمدود كعق بالوضع وعدا ربنا لك هذه الاموزان الثلاثة في الكافية من  
 المحركات بالمعصورة وفي التسميات المتحركة قال ابو حيان ومما يصح وفعلي بكسر  
 النون واللام ولم يرد الى اسماء فالمقصود كقري لاسارة والمدود كذا بالفتحة  
 وطرنا للطلحة وطلها من اسحق بها وفعلي بفتح الفا والعين ولم يرد الى اسماء  
 كقري لاسارة تختار ووصل وفعلي بالفتح كقري وديكسا لفة في ديكسا والفتحة  
 من النعم قال ابو حيان ولم يثبت هذا الوزن الا في القطع وتبع ابن مالك وقال غيره  
 هو مقلا وفعلا فلم يثبت فعلا للمدود وفعلي نحو كقري وقرياً لموضع السرمق  
 الفا وكسر العين وفعلي بكسرتين وتشديد العين فالمقصود لم يرد الى المصدراً الحسني  
 للمع والهجري للعادة والمدود لم يحط منه الا بغير وخصيصاً ومديناً ولا ذاب لها  
 وفا عول ضم العين نحو يادول لشد وعاشور وصاروراً للفرور وفعلي بكسر الهمزة  
 والعين نحو هجيري واجربا للعادة ولا عيط غيرهما والهجيت واجربا لفة فيها واحليل  
 موضع وفعلي كفتى لبت وزكي وزكي وزمكا وزمكا واما المقصود والمد للامت وهذا  
 الوزن عند ابن مالك في الكافية من المحركات بالمعصورة وفي التسميات المتحركة قال  
 ابو حيان ومما يصح وفعلي بفتح الفا وسكون العين وضم اللام نحو فوض من الفا وضم  
 ومكوكا ومكوكا للسرو الحائبة وفعلياً بفتح السين وضم اللام كركوبا وكركوبا  
 وفعلي ضم الفا وتشديد العين المتحركة ففعل في الاختلاط والفتري للفرور وفعلا  
 ليا طن الامر وفتيطة الكناط وفعلي كجندك اسم ملك وجندنا وفعلي بفتح الف  
 والسين كالجعل للعدوة العامة واولى موضع ولما نك لثا ولا ربعا ولا جعلنا  
 وفعلي بضم اوله وفعلي بفتح السين لثا للمقصود قال وسال المدود وفعلي بالضم  
 بكسرة عين وفعلي بالضم وكسرا اللام كجاري ومجارباً وفعلي بالفتح فالضم كفتيد  
 سبغ في اسم اوله وفعلي بضم السين وفعلي بالفتح وفعلي بالفتح والضم كفتيد  
 فتيلة في جزم وكروا وحاولا موصفاً ونحو الالوزن ذكره في التسميات من  
 المنصوب بالمدود ونحو ابن عصور وعده ابن القوطية وابن القطيع في التسميات  
 قال ابو حيان ومما يصح وفعلي بفتح السين وسكون الواو كسروزي لموضع ومجوا  
 للمطول الرحلية وفعلي بالشد كفا قل دقا ولا وفعلي بضم الفا وضم السين  
 وتشديد اللام كمرض من الاعتراض وسلفا المقصود والمدود اي هذا منقوشاً  
 وذكر عقبه اننا شمساً له على الالف المقصورة والمدودة والاولى في مناسبة  
 التسمية اذا المقصود شمساً لانما لم يدع المقصود انما في العدم واللي لان الف تحذف

کھربڑی لکھی  
المرابطة

الفرج

ملک

المفتي رفق الله به











دعيتهم رجليهم وفتحوا البقيع والسكران اسرا  
او ضعة او داوى الذين يتركهم كما يحب  
و صحت و صواب هم

الحسين

لا بد من اختلاف وصف و الموقوف و شد ساق و سوق و المضاغف و شد طلل و طول  
 و قيل يفتح فيه و لا يطر و جزؤه في شح الكافية أو على مثل بالفتح و أكثر نحو كعبه  
 و كعبه و جزؤه و شد فيما عدا ذلك كساعة و سنود و حجرة و صغور و شعبة و شوب  
 و قبة و تقون و طلق و لم و فواشيه و أعدة قوله الورد و الشون و عناق و غنوق  
 و قد تلحقه أي نقولا و نقلا لا لأنها كعزلة و عجمة و حمان و خال و قد تغير عنها فاضل  
 و يقال بالضم في الاستعمال كقولهم ضنين في ضنان و لم يقولوا ضنيان و ضنبون و قالوا  
 في الغريمين و لم يقولوا سعد نعم قالوا معاذ و الموضع أنها تكسر أي عيان ط اشباع  
 و قيل لما اشباع و قالوا الثاني أي نعال اسم جمع و فضيل جمع طاء أبو حيان و الباق  
 فعل بالضم و فتح العين المشددة و يطر جمعاً للوصف على فاعل و فاعله كضرب  
 منارب و ضاربة بخلاف ما شمس منها كما يجب العين و جارية التثنية و التثنية  
 نعال بضمة و يطر جمعاً للأول أي للوصف على فاعل كضام و صوام و سدي  
 فاعله كضاده و قد دأب و تدارب فعل و فقال المنفرد استغنا بفعله و ما سيق  
 و سن و كحازي و غزى و عزا و سار و سار و تدر و اضياي ما عدا ذكر كاعزل و عزل  
 و عزال و حعل و سحال و نفسا و نفسر و نقاس و قيل يسميان أي فعل و فقال سطلقا  
 و يرجع فيما لم يفتح و رد ما فيه إلى الصحيح و ما يتا كان و التابع فعله بنقطين  
 يطر جمعاً لفاعل و قد ذكرنا قبل مع أمّا و أن اعل منها كنافر و ستر و كاشه  
 و كبة و بار و بر و بخلاف و صف ثوبت كما مضى و طام و طاق و المفعول و شد  
 ناق و فقهه أو مفضل اللام كناد و قام أو قيل عززته فاعل و شد خيث و جنبه  
 و سيد و سادة و أخوف و أخوف و خوف و نوا لبال الشد و دفع و دفعه و هو الأول  
 و الثاني فعله بضم الفاء و فتح العين و يطر جمعاً له أي لفاعل و صف ذكرى  
 و سئل أي اللام كغادر و غراه و أمر و رما و قام و قضاء بخلاف غير فاعل و شد  
 و كاه و المشددة كغادر و زاء و وصف الموت كغاية أو غيا لفاعل كضار  
 و شد و الصحيح اللام و شد هادر و هدر و هو بالمهكلة الرجل بالبيعة و الموضع  
 و الضم في هذا الوزن أصل و قيل لا يعل أصله فاعله حول إلى الضم للوزن من الصحيح  
 المفضل و الموضع أنه ليس مختلفاً من فعل المشددة و قال اللذان مختلف منه قوله  
 ذهبت من الضعيف و الحادي عشر فعله بكسرهما أي الفاء و فتح العين و قيل بضم  
 قاله اللذان و يطر جمعاً لاسم على فعل بالضم و السكون مع أمّا و أن اعل عينا  
 و ج و رجة و قرط و قرطه و كوز و كوز و كور و خلاف الوصف و شد على رجمة أو العسل  
 لم و قلبه فعل بالفتح و فعل بالكسر كزوج و زوجة و غرد و غردة و قرد و قردة  
 و سلك و سلكه و الثاني عشر فعل بالفتح و يطر جمعاً لفعل و صف بفتح ما  
 و كفتيل و قيل و ضم و ضم و جرح و جرح و سأل غلبه أي هذا الضم  
 و ككسر كرس و رسي و فخلان ككمان و سكري و سعل كس و موتى و أفعال  
 و صفة و فاعل كالك و هلك و شد فيما عدا ذلك ككيس و كيش و سنان و

21



واحدة ذكرك ورجل جلد وجدي والثالث عند فعله بالكسر وتجمع تحمل طرمان  
ولا ثالث لما نص على ذلك القول الفارس وغيره كما قيل ذلك قال ابن السراج  
اسم جمع وقال الاصمعي جيل لثمة في الجمل جمع ويوزن في الطرية والظرية والذرية  
شبه القردة وقيل الحرة والرايع عند فعله بالضم والفتح وقطر جمع الفعل  
وصف ذكر عاقل يعني فاعلا ومفعلا او مفاعيل كرم وكربا وشيع يعني شمع ومنعا  
وحليس خلط وندم يعني مفاعيل وطينا وخلط وندما وسند في فعله يعني يسمول  
كاسير واشد وصفه مؤنث كسفيه وسفها وحل عليه خلية فقا لولا فيه خلفا لمعنى  
فاهل فسيه بالانافية وما دل على تحية هذا ودمر فقال بالضم او فاعيل كسراج وكعبا  
وصالح وصفه وشابرة شمر وعالم وعلماء وجاهل وحمل وسد في غير ما ذكر كرسول  
ورسلا وحديث وحدا وسح وسحا والشارع فعل وقطر جمع الفعل المذكور  
او مفعول كسند وشد واشد اوليب والبا وحل وتنى واتقيا واولى واوليا ونجى  
واشيا ونذر في صيغة لانه لم يثن وانما يطرد في المذكور وفي الحديث ارسلوا الي اصفا  
خديجة والسادس عشر فعلا بالكسر وقطر جمع اسم على فعل بالضم والفتح او فعل  
مؤنثين او فعلا بالضم مطلقا صحاحه كان او فعل المعنى او اللام كمن وضوان  
وحرب ويوز كراحي وخرمان وتاج وتيجان وقصر وقصبان وفلام وعلمان او فعل  
بالضم والكون اجوف بالواو والكون وحيتان ونود ونبهان وشد في فعلا لوصف الخراج  
وشحمان وفي غير ذلك كمنوع وقنوان وصوار وموقطع بقرا لشم وهران وعزال وعزان  
ومزوف ورفان وعبد وعبدان وطلسم وطلمان وكابيط وحيطان ونسوان  
وقضقه وبها كاه وقضقان والسابع عشر فعلا بالضم وقطر جمع اسم على فعل  
او فعل بفتحين صحاح المعنى كرمف وزعقان وقصيب وقصبان وذكروا كوان  
او فعل فعل بالفتح والساكنون كظمه وظهران ويطن وطقبان او فعل فعل بالكسرة  
والساكنون كذيت وذوبان وشد في فعله او فعل بالوصف نحو فعيده وفعلا لزمع  
وحدقان وفي ما عدا ذلك كواكب وكربان واعنى وعيمان وخوار وخوزان وزقان  
وزقاق وثنى وثنبان ورحل ومويسر ورحلان والثامن عشر فعلا وقطر  
جمع الفاعيل غير وصف ذكر عاقل بان كان غير وصف او وصف مؤنث او غير عاقل  
ثانية الف ذائبة كحاجر وخواجر وخاتم وخطم وطلان وطلو لوقه خاضع  
ومنايب وخوارب وشم طالع وطوالع وخبيل شاخ وشواخ او ثمانية واو غير  
بالحة جماسي كوهه وخواهر وكوش وكوشا ولا يجوز نون فان واده لا الحاق  
بغير جمل فيجمع على فرائضها خوارق وتصل عليه من مائة متراد في الجمع ان  
افرادا كساباط وسوايط وجاسوس وجواسيس وطومار وطومار وشد في  
صفة المذكور فادس فوارش وفيما ما عدا ما ذكر كدخان ودهاقن وحاجة  
وخواج والنايع عشر فعلا بالفتح وقطر جمع اسم على فعلا بالفتح واللام  
او فعل بالكسر او فعل بالفتح كصحر وصحاري ودفري ودفاري وعلقي وعلافي

وجليل

وشد

وشد في الوصف كعدا وعداري ووصف على فعل بالضم كبل وحبالي وحسني وقنان  
لما استعمل كالفعل في الدنيا ولوصف على فعلا بالفتح كفضبان وعضابي  
وسكران وشكاري وندمان وندابي ووصف على فعل بالفتح كسكري وشكاري  
وشاه حرمي ايمشية للشكاح وحراسي وشد فيما عدا ذلك كيتيم ونيابي واني  
واياني ريمه ومهاذي وحيط وصاحبي والعشرون فعلا بالضم وهو للاخترت  
اي فعلا وفعل ادرج من فعلا بالفتح كسكاري في سكران والمهاري والعشرون  
الفعلا بالفتح وكسرا للام وهو يعنى من فعلا بالفتح كجواني في فعل بالضم كحلي  
والجاني وما قبلها ايفعل وفعل وفعل كالعفاري والدقاري والعلاقي وفي عداري  
ومهرى فيقال له اري والمهاري ويجوز في كل فعلا بالفتح ويلزم فيما لا يجوز  
فيه فعلا نحو مربية بكسر الميم والراق والمهاري وسعلاه وحيي سقر والسقالي ورفو  
وهي والعراقي والماتي والماتي وفيما حذف اول ما يديه من جنس الحبابي  
وعفري والعفاري وعدوي والعذابي وقنسوة والقلاسي وجباري وجباري  
وموه كقوتية والعفاري ولبينه والبلابي فان حذف ثاني الزايد من قبل الحبابي  
والعفاري والعذاري والقلاسي والجباري والقنات والبلابيه وشد  
فعلا في غير ما ذكر كليله ولبالي واهلي واهالي وعشرين وعشاري وكبيكة وبي  
البيضة وكياكي والثاني والعشرون فعلا بالفتح وتخفيف المعنى وكسرا للام  
وشد فيما يشاكل ساكن المعنى اخره يا مشددة لا لغو يدرب ككروني  
وكواشي بخلاف نحو ترك ولعولها وقوبا ما الهرة فيه للاخاف فانها لمحقان  
بشرخ وح قستطاس فيقال علابي وقواي ونحوه لا يفتنا لحوالي وشد في  
نحو صوري وصحاري والسان وانا سي وطرمان وطراي والثالث والعشرون  
فعلا وقطر جمع الفعل لا للمعنى منقوله اسما او صفة كصفيه وصحافيه  
وطريفه وطلايف بخلاف نحو قيله وشد في صيغة وياح وكوزن فعلا بالفتح  
والساكنون وشمرة نحو سمال وسمايل وفعلا بالضم نحو مراصي وخواصر وفعلا  
نحو فرياش وقرايب وفعلا لا نحو مراكا وبرايك وفعلا لا نحو جلايل وجاري  
وعلاميه ان حذف ما قبلهما وهو الزايد الثاني نحو جاري وخراب فان حذف  
الاول منه نقله لا تقدم وفعوله بالفتح فعلا سلت الفاسي كوزله وجيل  
لشحابة وشباب ورسالة ورسايل وذوابة وذوايب بخلاف الوصف منها كقودة  
ومعاقه وطواله وبخلاف ما خلا منها من الف وان كانت مؤنث وشد قلوب وقلاب  
وشال وشايل وعقابة وعقايب وكذا غير ما ذكر كضرة وضار وحريرة وحرابير  
وطنة وطنان وثمان وثمان وثمان وثمان وثمان وثمان وثمان وثمان  
شاد نسوع ما يقاس عليه وقد تبين لك عقب كل وزن والهاء كان انتهى  
فكاسي هذه القطعة المشروطة او لا غل هذه الطريقة في كل وزن الى طريقة اري  
فشرت عليها نزل الكتاب الى اخر الكتاب الثاني ونمود الى اكمال ما بقي من

سكرو

كنا







بلغ

45

التلفظ  
ببلا  
اللبيالي



القليل **مسألة** جمع العلم المرحل والمفعول من غير اسم جامد له جمع بقاؤه  
ومقاربه من جامد اسم الجنس لواقعة تذكره وصلة وسامية وزا لمفعول  
من جامد له جمع وزنه فان لم يكن مفعول كاسم الماشية **مسألة** اذا كان الاسم علم  
مركباً فانك تجمع جمع ما داره من اسما الماشية ان كان له نظير الماشية ان  
او ما قاربه في الوزن لم يكن له نظير مفعول المواقعة في التذكير والتأنيث ان  
كان العلم مذكراً جمع اسم الجنس المذكور او مؤنثاً جمع اسم الجنس المؤنث مثال  
مثاله نظير ذئب وسفاد واداد يقع ذئب على ذئب كما يقع ارباب على ارباب وسفاد  
على سفاد كما يقع كراع على كراع واداد على اداة كما يقع قنبر على قنبر ومثال ما لا  
نظيره ذئب اذا ارتجلت علمه لغيره على وزنه فعل فانه مفعول في كلامه يجمع  
جمع بوزن لانه قاربه في الوزن وكذلك العلم المفعول من غير اسم جنس جامد  
كان مفعولاً كجمع مفعول او مفعول وقد استعمل جمع قبل النقل فانه ايضا يحمل كاسم  
الجنس المفعول قوله فيما ذكر مثاله لو سئيت رجلين بجامد او بضم المفعول من الفعل  
لقلت في جمع جامد جامد كما تقول في غايط خوليط وفي جمع مفعول جامد كقول  
في حجر اجار وكذا اذا سئيت امرأة بجامد بجمعها على قوله كما يجمع ظا لظا على قوله  
ولو سئيتا يقال لقلت في جمعها قول كما تقول في جمع ساق سوق ولو سئيت فبذل  
سئولاً مثله لظا على السبي للمفعول فانه لا نظير له في اوزان الاسماء يجمع مثل  
جمع افعل المفاعيل لوزنه وسامية وزا لمفعول جامد مستقر له جمع ما كان له من الجمع  
فلو سئيت رجلاً بغير قلب في جمعه اعزبه وعزبان كما قيل فيه قتل الفيل في  
يزيله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس فان لم يستقر له جمع قبل النقل ان  
لم يجمع البتة كالمفعول من كرا لمضار فانه لم يجمع او جمع دكة ما استقر فيه جمع  
بل منطرب ولم يطرده فيه قاعدة بحيث تكون مقتضية في جمع ذلك الاسم فانه  
اذ اذال جمع ما كان اسماً به مثال الاول ان تستقر بضم فانه لم يجمع ومقتضى  
جمع مسر به على افعاله القلة فنقول اخرت كلب وكلب وكلب وكلب وكلب وكلب  
ككعب وكعوب ومثال الثاني **مسألة** يجمع جمع كثره واسم جنس مختلف  
انواعه وفارقا فان اختلفت فالجمع هو بجمع نقيض هو ولا اسم الجمع وانه يفرق  
القلة اما جمع جمع فلم يثبت له قبل ان يجمع في اوزان الاسماء يجمع مثل  
الكثرة بجمع قيساً ولا اسماً المصادرة ولا اسماً الماشية اذا لم يختلف في  
فان اختلفت فيسبويه لا يفسر مفعولاً على ما حاشته وعلية المجهول ومقتضى  
المعز والمقاي وغيرهما قيساً ذلك قال ابو حيان والصحيح ندرت سبويه  
لقلة ما حكاها وسبويه اسم الجنس ما عر احد بالغا وما ليس كذلك وسبويه  
في الاول قوله وطينه وارطاب واختلف في جمع القلة ومقتضى ذلك  
وافعل وفعله فذهب اكثر من انه ينقسم جمعها والاخرى انه يجمع في جمع  
اكثر ما سمع من جمع الكثرة ولكن امور اكثر حيث يقاس عليه اسمها في الجمع

مؤنث

جمع

كذا  
بماض

سبويه

ابن عسود انه لا ينقسم جمع الجمع لا يقع القلة ولا جمع الكثرة ولا جمع الماشية ولا جمع  
الشيء في ذلك النادر وايداد او طرب واولب واولب واولب واولب واولب واولب واولب  
وايبيات وانايبب والعام وانايم واولب واولب واولب واولب واولب واولب واولب  
ومعان ومضان ومضان ومضان ومضان ومضان ومضان ومضان ومضان ومضان ومضان  
والسقية والسقية والسقية والسقية والسقية والسقية والسقية والسقية والسقية والسقية  
وخود وخودات وصواحب وصواحب وصواحب وصواحب وصواحب وصواحب وصواحب وصواحب  
وطرق وطرقان وجزر وجزرات وانصا وانصا وانصا وانصا وانصا وانصا وانصا وانصا  
حيان فندما جمع من الجمع في الكلام والمزديدي واولب واولب واولب واولب واولب واولب  
ومن قول العرب ومقر ومقر وحس وحس وحس وحس وحس وحس وحس وحس وحس وحس وحس  
ومصاحبه ومصاحبه ومصاحبه ومصاحبه ومصاحبه ومصاحبه ومصاحبه ومصاحبه ومصاحبه ومصاحبه  
فاعان واعرقات وانايمون وانايمون وعقايين وعقايين وعقايين وعقايين وعقايين وعقايين  
الزجاجي في قوله باصايل وفي العشايا فانه جمع اصايل واصايل واصايل واصايل واصايل واصايل  
جمع اصايل كما تقول رفيف ورفيف ثم تشبه اصايل الجمع بمقتضى جمعه على اصايل كما يجمع  
عقايين على عقايين ثم تشبه اصايل الجمع بمقتضى جمعه على عقايين كما يجمع  
بمقتضى على اصايل وكان قياسه اصايل لا على اصايل كما عاينه ومقتضى جمعه على اصايل  
ابو الحسن بن النضر ان اصايل لا يجمع اصايل كمين واما ان وان فاصايل من جمع اصايل  
اصايل جمع اصايل كمينه وسفان وقد ذكر يعقوب اصايله في معنى اصايل فعلى  
هذا يكون اصايل من باب جمع الجمع ولا يرباب جمع مع الجمع قال وهذا قول تكلف  
المصطلح انه التثنية قال في التمهيد لا عرف احداً قال جمع الجمع على اصايل  
فان من قال اصايل فانه يجهل ولا يلامه من يجهل انه لا ينقسم جمع اسم الجمع والجمع  
منه قور واقوام ورخطا ورخطا **مسألة** ما دل على اكثر من اثنين كرا واحد له  
من لفظه ان كان وزنه خاصاً بالجمع او عاماً بالجمع واحد مفعولاً والم فاسم جمع وماله  
واحد مفعولاً في اصايل اللفظ والذ لا لعدد عطف اشاله جمع ما لم يخالف اوزانه  
اوياً والواحد في خبره ووصفه وشبهه او يميز واحد قياسه فاسم جمع اوياً  
فاسم جنس الماصح اما ما يقع على المفعول والجمع فان لم يثن كعب على الماصح فجمع  
والم فقتل اسم جمع وقيل جمع مفعول وتفسيره وقيل نذر **مسألة** كل اسم دل على اكثر  
من اثنين وما واحده من لفظه فهو جمع واحد مفعولاً وان كان على وزن خاص بالجمع او  
غالب فيه مثال المصاحف عباديد ومناطيط فانه جمع وان لم ينطق به مفعولاً لانه  
مفاعيل وزنه يجمع اذ لم يثن النام لسانهم اسم مفعول على هذا الوزن ومثال  
العقاب أعقاب فانه جمع لم يثن في نطقه وجامع على وزنه غالبة في الجمع لان افعال  
فان المفعولات عباديد ومناطيط واما فاسم جمع يجمع على واحد واحد  
على اوزانه وقوم واحد رجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل  
وزن المفعول وبقاؤه فيه قام رجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل

الذي يجمع على اصايل  
فما يجمع على اصايل  
قال ابو حيان  
اصايل من جمع اصايل  
جمع جمع قال وذكر

فان كان له واحد مفعولاً  
فاسم اللفظ وزنه  
في انه لا يثن عطف  
اشاله عليه او جمع مثله  
رجاله













تخذفها ولا تخذف فيه يا المستيقان في لوزي لوزي في الجمع لوازع بحذفها ولا  
تخذف فيه الحذف والوزن الذي يبان بعد اربعة ارفق وضاعضا فيقول في زعفران  
وعينوان والجمع ذعا فير حذفها وفي عين نقصان غير نقصان والجمع عواقص حذفها  
فان كانتا نعتا ثلاثة ارفق لم يحذفها فاما لا فهاك ولو كانت الون اصيلين ثبت  
في البابين كالسلوانة واساطين واسيطيم ولو كانت الون التانيث فمضوية  
حذف في البابين كقرفة وقرفة وقرفة وقرفة وقرفة وقرفة وقرفة وقرفة وقرفة  
والعنه المدودة وتيا التنيث والمالت والون التانيثين كل نصير الاسم على احد  
المشايين وفيه الفواحق المذكورة ومذهب سيبويه في وا وحلولة شبهها فالمراد  
به الف مراكا وتيا قسنا انما تخذف عند التصغير فيقال حكيلا وبريكا وقريبا  
لان الون التانيث المدودة شبهها بها التانيث وشبهها باله المضوية فاعين التنيث  
يا كسنا في عدم الحذف لها واعتبرا التنيث بالمضوية في اسقاط الواو والمالت واليا  
لانهما كالمالت في حذاري وخالفه المبد فاجتمعا وادعها نعتا الغلب فقال حكيلا  
وبريكا وقريبا لا لم يحذف واو وقوة والرسالة او تاصحيفه ولم يحذفها احد  
الاسمين فحذف **ص** ويرد الماضل هنا وفي شاعيل ومنا عيل وامفال وافعله قال  
دوا لبدل افراسطلسا وفيه ان كان لينا بدل غير مرة تلي مرة لانا تعدد ونحوه  
خلافه للمحتاج ومادة والقلب ومنا خالف فشا او مادة اخرى **ش** يرد الى اصله  
في التصغير وفي التكرير فمثال منا عيل ارمنا عيل ارمنا عيل ارمنا عيل ارمنا عيل ارمنا عيل  
دوا لبدل العاين افراسطلسا كما كان حرف لين نحو ليام غير حرف لين نحو ليام فان  
المالت لم يبدل مثل الواو لانه مشتق من اللين واللين في التكرير لم يبدل مثلها التكرار مائة  
مثال التكرير على منا عيل غلامي وعلى مناصيل صحاري وعلى افعاله امواه وعلى افسد  
اسفيه وعلى ففاله مياة ويقال في تصغيرها مديهي ومديهي وسقويان التصغير لند  
يرد ان الماشيا الى اصولها فان لم يكن ذوا لبدل افراسطلسا فيه شرطان احدهما  
ان يكون حرف لين والثاني ان يكون تبدلا من حرف لم يكون ذلك الحرف مرة تلي مرة اخرى  
مثاله مال وقيل در بيان وسيران وموقف فيقاله مويل وقويل ودوان وتوزن  
وانما جمع يه ذلك الى اصل لوزان موجب البعد لوزان الواو اما ابدلت في نحو لوزان  
وانفتح ما قبلها وفي قيل وسيران وكسرا قبلها وفي ريان لا جتماعا مع اليا وسبق  
ابدا ليا **ا** حدها بالسكون ابدلت اليا وفي موقف انضم ما قبلها وقد زال موجب في التصغير  
وسوا كان اللين تبدلا من اللين كالمشتق من غير كقسط وقسطا فيقاله في ريب  
وكويج وقن اربعا ودجاج ويقال في ذيب ذويب وفي آمل اعمل فلو اتمم الشرط  
المازول بان كان حرفا صحيحا تبدلا من حرف صحيح او من حرف لين لم يرد الى اصله بل يصغر  
على حاله كقنمه ونخيمه وراث وتريث وايات في عباب واييب وقايم وقوم بالهمزة  
لوانتم الشرط الثاني بان كان تبدلا من اللين كالمشتق من اللين فيقاله اويدم  
للكلف الى اصلها مثل المرنين بقلب واوا كما تقدم لئلا يما قبلها اما ما قبلها

وقرأ

بها

ال

يقال

فيقال كنفد ومفسر سيبويه حذف منه تا المفعول نعتا اخرى حذفت من روي  
عند التصغير فتقول قنمته وتيسر كما تقول في مدنتسح سلبس وتيقرا لثاء  
المبدلة على حالها من غير دة الى الماضل وهذا هو منم الذي جاء الى انه يرد الى اصله  
يقال موبعد وميسر لثاء الماضل واليسر قال صاحب الماصح وانما كان الحذف  
تا المفعول لانه لا يدرى حذف وهي راية والمراد احوال الحذف من الماضل واما  
دوا لقلب فانه لا يرد في التانيث الى اصله بل يصغر ويكسر على لفظه كجاء اصله ووجه  
لانه من الحجاثة فقلبت فيقال في تصغيره حوته لا وجه لقدم الاحتياج الى الرد  
الى الماضل وجمع ايق على اياق ويصغر على ايينق ويقال في شاك واسله شاك  
شواك وشونك وما ورد بخلاف ما ورد في رفاة من رذوي التبدل الى اصله فاما ما  
كقول في عيد عييد وافياد او من مادة اخرى كقولهم قسيقيط وقصيفر قسنا  
بالمثلية في قسنا ط وقسيقيط بالطاء التصغير فسطا وبما اذا تان لانه ردة  
اخذا الى الماضل **و** تلحق التانيث غالبا اذا لم يكن مؤنثا عاد الا في اوزيا في عدي  
مثل ما مر معتل كما عيت وقد نقض من الة تانيث خامسة او سادسة فمضوية  
قال او مدودة ولا يعتد في العلم ما نقل منه في المصح ويجوز بلا عوض من ثبت علم  
ذكر **ش** تلحق التانيث غالبا عند تصغير مؤنث بلا علامة بشرطين الاول ان لا  
يلبس فان حصل البس لم تلحقه كحرف ونحو فرغدة المؤنث اذ لو حقت لا لبس المذكور  
وكسري ونقرا لو حقت لا لبس بنصير شمة ونقبة التانيث ان يكون تانيثا كمد  
ودور وناد وورع او تانيا عيا مئة مثل مرصدة كسا وسية بخلاف رباعي  
ليس كذلك كزبيب وسعاد وقناف وعقرب فيقاله وييب وقسييد وعقرب  
بلا تان بخلاف ما زاد على الرباعي الماخوذ منه الق تانيث فمضوية وخامسة  
او سادسة فانه يجوز لحاقه التانيث في نحو تصغيره باقرار الما فيقال حيري  
وحذفها في نحو حيريد لحاق التانيث فيقال حيرع كما يجوز تركها فيقاله حيري وكليق  
يجوز فيه الممران دون اقرار الما لانه لا يغيره ولا يعتد به عند ترك التانيث فيصير  
قوس وقرب ودور الحذيد ونصف المتوسط لاسن وفود ووعب وقوس وقرب وقرب  
لحسن من الما بل وعمر وسول ونخل ونق قال ابو حيان هذا اجل ما حقه انما  
شد من ذلك وشدها لثا الرباعي والخاصة بوزن شرطه كقوام في وزا واما ما  
وقد امر وقسيه واميه وقديمه وهذان الحذفان يقتضيان غالبا وجوزا في التانيث  
اليا قياسا على المضوية لا يجوز عند غير الما اقرار فيقال بويولا وبرييسا  
ردقيا قياسا الى انه يعتد في العلم ما نقل عنه فان كان علم المؤنث مقولا من مذكر  
كقوس علم انا لم تدخله التانيث قياسا عليه الذي نقله فيقال ربيع ونعم  
من ذلك وقاله لما سريه مؤنث مما زادها ما بال مؤنث فيصغر كما يصغر  
مؤنث الماضل اعتبارا بما آك وكذا لو كان علم المذكور مقولا من مؤنث كاذن علم

منها

بعد

تقريب





بلغ

والله اعلم  
بما لا يعلم الا الله  
والله اعلم  
بما لا يعلم الا الله



وبه فانه لا يفرق قط على اصح القولين وضع ذلك بغير قال ولنا نوع ثالث لم  
يغرب قط وصفر ذكره صاحب البسيط قال ويقال اوي من كذا او هو تصغير اوه كما  
قالوا في الجملة كالحي وكذا الذي والمضارع الذي فيها ما يمنع من التحقير كما لم يمنع في  
روزيديا وهو اسم الفعل لما على ضد استاء الفاعلين ويستثنى من الميتة اسم  
للمشارة والموصول فيصغر لان ما بينهما شبه بالاسماء المتكلمة فخص بها  
يوصفان او يوصف بهما وقد خولف بهما قاعدة التصغير حيث انقروا على النسخ  
وزيدوا افعالا التي عوضا عما فانه منضم الاول فعلا لواني ذابيا وفي تانيا وفي  
اولا ليا وفي ذان وذان وذان وذان وفي الذي وفروعه اللذان والذيان  
والذيان والذيان والذيان والذيان والذيان والذيان والذيان والذيان  
وخص ما را للذيان والذيان ليعني لبعض العرب قال ابو حيان وذلك لان  
الان لم يثبت عوضا من ضم الاول اذ لا يجمع بين العوض والعوض منه قاله لم يصغر  
من الالف اشارة الى ان لو لم يتركوا التصغير في ذى وذى وذى وذى استغنى  
تا او خولف ما للذيان بالذكر قاله واجازة تصغير اللان والذيان والذيان  
بذهب الما حشر قاله قتيبا شاملا مذهب سيبويه انه لا يجوز تصغيرها استغنى  
الحرف والذيان جمع اللذان قاله مذهب سيبويه هو الصحيح لان لم يثبت  
من العرب وما يقتضيه قياسه ان يشار الى ان لا تصغر فترسفت العرب  
من شيئا وقفتا فيه مع مورد السماع ولا تتعداه وقد دخل في الميتات الحروف  
والان قاله فلا تصغر ان التصغير صف في المعنى والحرف والفعل لا يوصفان ذلك  
ليصغر ان قد سمع تصغير فعل التعجب قال ابي ما اسمي غلاما سدا وفي قتيبا  
خلاف ولا تصغر ما متلا لعمامة عمل الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمل  
وفي شرح السبيل لا يجرى ان تصغر ما متلا لعمامة ولا المشعة بها ككتبت  
وباعيد وسوى وسوى يعرض في الباردة ولا امر وقد وقع في عتبة وحسب  
وما اسما المختصة بالنق واما اسما الماشاة الواحدة على معطى شرعا كما سلا لا تعال  
وما اسما المتأخية لعن التصغير ككثير وجسيم وما كل وما قضى وما امة ما الفرق  
غير المتكلمة نحو ذان مرة وما اسما المحكية وما اسما شورا السنة لا حرم ومن  
وباقية ما لا استوعب كالقصب والماخذ وباقية ما على مذهب سيبويه واجازة  
ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازني والجرمي يجوز تصغير ايام الماشوع  
بغير النحوي انك اذا قلت ايام الحق واليوم السبت رفعت النعم حارة  
تصغير الحق والسبت وان نصبت لم تصغرهما وزعم بعضهم انه يجوز التصغير  
في النصب ويطلب في الرفع واجاز المازني تصغيرهما في الرفع والنصب استغنى  
عن شكلة تصغير الترخيم ثم حذف فيه الزوائد ورعا حذف اصل يسيه ولا  
عن التاوتسا والموقع انه لا يختصر با علم وانه يقال في غير الترخيم في ابراهيم

والتي

واسم

واسم اعل برهيم وشيعيل وفيه برهيم وشيعيل فاقا من التصغير نوع  
ليس تصغيرا لترخيم وذلك حذف الزوائد اعطا ما يليق به من فعل اوجعل  
كقولك في ان هذا خير وفي اسود سويد وفي منطلق طليق وفي سحج فرح وفي  
مدحج وحرج وفي زعفران زعفران وفي فرق في جواز تصغيرا لترخيم بغير العلم  
وعند هذا عند البصريين وزعم الفراء ثعلب انه يختص بالعلام كارت واسود عليا  
فيقال فيها حريت وسويد محلا فما وصفين فلا يقال المحورث واسود واسيد  
وان كان المصغر اسما لم يثرب عاديا نزلنا وجب ونحو التا مطلقا فيقال في ذيب  
رسفاد وحلي ربيب وسعيد وحيلة قال ابو حيان نعم الصفات التي للموت  
موظا لق وخامير لا يثربها الثاني تصغيرا لترخيم بل يقال طليق وصغير قد  
يجوز التصغيرا لترخيم اصل يشبه الزايد مثاله ما حلا سيبويه عن الخليل انه  
تصغيرا برهيم واسم اعل تصغيرا لترخيم برهيم وشيعيل محذوف الميم واللام من اخرها  
ونما اصل ما تقا كن لما كانا معا من اذ ان في كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزائدة  
فخذ فوهمما وحشرت ذلك طول الماسم وكوتها اخر وتحذف المنة منها وهو اصل  
نول المبرد زائدة في قول سيبويه حجة المبرد ان المنة لا تكون زائدة اولها  
وتعدها اربعة اصول وحجة سيبويه ان العرب حين صغرته هذين المسمين تصغير  
تخيم حذفنا المنة وسبب هذا الخلق تصغيرها وتصغير غيرا لترخيم وجب  
سبويه الا حذف المنة فيصير ما يقع على فعليل فيكون حاشيا لاجه حرف  
مذول في فلا يجد في شيئا وتقول برهيم وشيعيل وقد جفت الميم الى انما المنة  
لا اصل لها في حذف الميم واللام كما نجد في اخر الحاشي الى اصول فيقال  
ايبريه واسم اعل في شفر على سفيج قال ابو حيان والعصر ناذرت  
اليه سيبويه وهكذا اصغر في العرب فيما رواه ابو زيد وغيره المشوب هو  
المحلول حرفا علامه يا مشودة بكسر مشوتوها وتحذفنا النانث وعلامته  
المتشبة والصحيح فان قول الموت تعبيره هو غير علم زو الى مشوده والما يعني  
المشوبة وان وعين المركب والمضاف ان لم يغير تعريفها او تحذف القدر او لم يمس  
والما قصده وجوز الجرعي حذف صدر المخرج والجملة ونصب الوجود الى الجرعي  
والما حذف ان النفس ش محقق حرفا لعلامه من المشوب باسمه نذرة نذرة في  
اخره ويكتبه خلافا لما قبلها كما شرو وما ذكرنا ما كسر شيئا بالامانة  
وهنا اخذ التعيينات اللاحقة للاسم المشوب اليه اذ لم يمتد ثلاث تعيينات  
لنظرة وكسر ما قبل اليا وانتقال الى عراب اليها مقنوني وبوصيرة زنة  
اسما للم يكن له تركي وهو رفعة لما ثبت على الناعلية كالقصة المشبه نحو  
تمرت برجل قرشي اوه كالتك قلت شئت الافرسل اوه ونظرة ذلك فيه  
وان لم يكن مشتقا ان لم يرفع الظاهر وقع العنبر المستكن فيه كانه فوه اسنو  
الفاعيل المشتق لما كان فيه هذه التعيينات كز فيه التعيينات اخرج عن القيا

المشوب

او



في التغيير يا خرا التغيير ومخذف هذه اليا اخر المسم ان كان تاسيث كقولك  
 في النسب الى مكة وقاطنة مي وقاطن حذرا من اجتماع تاء ثبوتين عند نسبة تاء  
 مؤنثة في نحو مكينة وقاطنة الى ببيت لتبيل مكينة وقاطنة قال ابو حيان  
 وقوله النازدة من حليفتي لمن اولاد علامة ثنية او مع تصحيح بواو ونون  
 او بالفتحة وتكون في النسب الى عبدان وعبد بن وزيد او زيرب والشيخ  
 وسليم وعشرين عدي وزندي واخي وسلي وعشرين حذرا من اجتماع اواوين  
 في اسم واحد ولو حذف فيما عدا مثلات ومن اجتماع حرف تاسيث في مثلات  
 فان نسبت الى جامع بلالت والتيا وكان في الجمع تغيير حركة لارثة كجملات او  
 حائرة كسدرات وعزات فان لم يكن علما ردة الى منزه فتقوله خبره سدرى  
 وعرفى يكون عين اللملة وان كان علما انقيت المرأة فتقول في خبره سدرى  
 وعرفى فان كان التغيير كسدرات ردة منها فتحة ونسب اليه كائيسا الى  
 ايل فتقول سدرى كما تقول ايل ومخذف هذه اليا ايضا عن المركب تركيب جلة  
 او مخرج او عدا ايرال مجزى سما التاسيث فيقال في النسب الى تاسيط او قبل  
 وحته عند تاسيط وتعلي وحى قال ابو حيان وكان مقتضا القياس ان الجلة  
 لا يثبت اليها لا انما لا تشي ولا تجمع ولا تقرب ولا تضاعف ولا تصغر وانما جاز  
 النسب الى الصدر منها تسميها بالمركب تركيب مخرج قاله ويذحل تحت قولنا  
 عن المركب النسبة الى لولا وحيا وشبهها فيقال لوي تخفيف الواو وحى  
 صر مخذف عجزها لجزيا نسا مجزى الجلة التي تحكى وتقول في النسبة الى كنة  
 كوني مخذف تاء الضم ورواها والواو والواو الجلة باشرها فلو اكنى كنى في الشعر  
 النور الساكنة لا قبل التاء وقد نسبوا الى الجلة باشرها فلو اكنى كنى في الشعر  
 قال الامعي فاصبحت كنبيا واصبحت قاجيا وقال ارا اذا ما كنت ملتسا لقوس  
 فلا تفصح بكنى كنبى قاله ولوسن جملة زائدة على كلمتين كان ليسر خلا مخرج اليوم  
 يزيد مخذف ما زاء على الجز الاول وقيل جرجي وجزا الجز منى الجلة والمخرج النسب  
 الى الجز الاول والى الثاني فتقول تاسيط او سمي وبعيل اوبى وجزا او حام النسب  
 النسب اليها عفا مقتضى فيقال تاسيط شري وبعيل بكي وراى هريرى في  
 القعدة احدى عري وقال الاخفش في الاوسط وان خفت الملباس قلت راى  
 هريرى ومخذف ايضا هذه اليا عن المركب تركيب اما فمرد لم يتعرف الاول الى  
 تحقيقا ولا تقدير كقولهم في النسب الى انري القيس مريرى فامر النسب  
 لم يتعرف الاول فيه بالثاني لا تحقيقا ولا تقدير لانه لم يتقبله اصنافه قبل  
 استعماله علما كاستقوت لاني يكون لا وان تفرخ الاول بالثاني تحقيقا او تقدير  
 او لا ولكن خيف لست مخذف الصدر ونسب الى العجز مثال الاول قوله في ابن  
 وابن الزبير وابن كراع وايمد على عزي وزبيرى وكراعى وعلما ان النسب  
 قولهم في ابي بكرى فابوبكرى لم يتعرف فيه الاول بالثاني تحقيقا ان النسب

وہلات  
مر

ولم يجف لیس

2

[illegible]

الحق

هو الكتاب من بيننا ملكة اورد خطته للمصنف

روشنی

فقری و علی







وذلك لما ذكره طاهر القزوين في مقدمة له ان ذلك على جهة التحويز وانه يجوز  
فيه الوجهان وقد نتج القبح المكسور من الربا على كغالب وتغلب وتغلب  
ويجري وشرف وشرف وشرف وشرف وقد اختلف في قياس ذلك على قولين  
أصحهما وهو مذهب الخليل وسيبويه انه شاذ محيطا وزد منه ولا يتناس عليه  
والثاني انه مطرد يقاس وعزى الى المبرع وابن السراج والرباعي والناصري السيري  
وجاؤه قال ابو حنيفة هكذا نقل الخلاف في هذه المسئلة بعض اصحابنا وذهب  
ابو ثوبان الى توسطين القولين ويؤان المختار ان لا يفتح قال وهذا مخالف للقول  
سيبويه شاذ ولقول المتره انه مطرد وما يحتجوا ان اكثر قال ونقل ابو القاسم  
الطبراني في شرحه كتاب سيبويه ان الجمهور على جواز الوجهين فيه وانه اذا خال  
فيه اثنان فلا يجب اكثر قال وهذا مخالف للنقل السابق انتهى ولا يغير تأني  
جذبه وعليه ودوم وقد عده وحط ومصلحة ما نزلت حركة ولم يكن  
لما فيه وكسر ما قبل اخره بل ينسب اليه على لفظ من غير محمول كسرية فصح بلا خلا  
ولا يرد في المحذوف الفاء او الفاء الى المتعوض وترد اللام ان كان الحرف  
او جيم في النسبة او جيم الموت والماضيان فان عوضه الوصل جاز حذفه والرد  
وقبح عين الجوز وقيل يكتف بما اضل السكون وما حذف الوصل من غير ما ذكر  
سليم في النسب ما حذف من فاء او عين ان كانت اللام صحيحة فيقال في عدم  
عدي وفي سنة وفي غير شمس بما مدي ويرد ان كانت اللام معتلة فيقال في  
شبه وشوي وفي يري شمس بما يري يرد الفاء والعين واما المحذوف اللام فترد  
لان معتل العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف علة كذي بمعنى صاحب فيقال ذو  
ام وفاحيها كناية اصلها شمس هي سكون الواو كصحة فلا حذف الفاء يائسها  
التأنيث الواو فان قلت الفاء لفتحها والفتح ما قبلها فلا حذفها وهو حرف صحيح  
فيقال في النسبة اليه على مذهب سيبويه شامي يرد اللام وابقى الالف المبدلة  
وعلى مذهب المحقق شوي يرد الواو الى اصلها فان كان صحيح العين وجب رد اللام  
اسما ان جيم يرد هاء في التنشيط كاي واخوته مقول اعوي واخوي كاتقول اوان  
واخوان وتقول شوي فل لغة من يقول فوان او في الجمع بالالف والتاء كعنه و  
وسنة فتقول عوي وشوي وشوي على لغة من جعل المحذوف منها الواو اعني  
وهني وشني على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كاتقول شنان وشنان وان لم  
يجز يرد لامه في التنشيط لان الجمع بالالف والتاء جازية وجهان الرد وتركه  
حرفين جازي او عوي وشنه فيقال شوي وشني فان كان المحذوف عوي في اوله  
من الوصل جاز حذف الهمزة والرد وابقى الهمزة ونزل الرد فيقال في ابن قاسم عوي  
وشوي او ابي واسم لا يجمع بين الهمزة والرد لئلا يجمع بين المعوض والموض فيقال  
في ابن ابي عمير او شوي وشني عن الجمهور لفظا سواء كان اصلها السكون  
او الحركة كالمسألة السابقة كلها ينتج عنها مذهب سيبويه والجمهور وقاله

انما

المحققان كان اصلها السكون سكنت فيقال في النسبة اليه شوي سكون الواو  
قال ابو حنيفة وهذا منه قياسا مضافا الى نقصه في موضع الضاد الوضع قال وقد رجع  
في الهمزة الى مذهب سيبويه وذكره سما عا عن العرب وما حذف من الوصل يرفع  
ما ذكره فيقال في النسبة اليه ان يرد الى استغائه استغائي والواو التي في ابي  
واسم فانما يان في اكثر ما بعد ما في غير النسب **ص** ويضعف تأني الساني وما  
يجوز ان يفتح وهو جاز ان اعتلى الالف في غير **ش** انه انما في التأنيث ومما  
فان كان اخره حرف صحيح جاز تضعيفه وقد وضعفه فيقال في لم يبي بالرد ويد  
او كبا لتخفيف وان كان اخره يا او واو وبيت تضعيفه فيقال في لم يبي بالرد ويد  
كتوي وان كان اخره الفضعف بالهمزة فيقال في لم يبي بالرد ويد  
الهمزة لتأنيث نحو فيما الهمزة والفتحة واو **ص** وتبدل ما ساقى جوابا  
همزة او واو وتزيد غاية الهمزة او واو **ص** وتبدل ما ساقى جوابا  
وتأنيث الحاء بالياء فيقال في ما قبل الواو وتقلب الياء في سنة فيقال في  
الهاء واقرار ما قبل **ش** النسب السقاية وحولاني ما بدل الالف الهمزة فيقال  
سقاي وحولاني في ما قبل الالف فان قسطنط الالف وقبلها الف زائدة قبل  
همزة كما هو قاعدة ما بدل الهمزة وقد جعل هذه الهمزة واو فيقال في شواوي وعواوي  
اما نحو سقاوي فتشعر الواو فيه على ما هاء ولا تقلب همزة فيقال سقاوي من العرب  
قد تقلب الهمزة قافا فان وجدت لم يزدنا الالف في الهمزة واما غاية ونحوها كطاية  
وفاية مما قاله ياء بعد الف ففيه ثلاثة اوجه النسبة اليه على لغة فيقال في  
غايه وانما الالف الهمزة كما قلبت في سقاية فيقال غايه وانما الهمزة المبدلة  
من ليا قافا فيقال عاوي والهمزة او واو في سلامة من سقالات اليان وايد  
اخر ابد الالف وتا لغير ذلك في سقالات العين صحيحة لامة يا او واو وخال من يا  
التأنيث كطوي وعروبا فتقال فيقال طوي وعروي فان كانت بالالف طوية وروية  
وزينة وعروة وركوة وروية ففيه اقوال اخرها وهو قد عي سيبويه والخليل انه  
الغير ايضا بل ينسب اليه على لغة بعد حذف الالف سواء كانت في الواو او من  
ذوات الياء والتا في انه ينسب اليه كما ينسب الى المتعوض الثلاث فتقلب الياء واو  
في الياء ويضعف ما قبل الواو فيقال في الواو فيقال طوي وعروي وعليه يونس  
واختاره ابن الزجاجة والثالث المتعوضه يعني ان الالف فتفتح ما قبلها وتقلبها  
واو كالتا في المتعوضه يعني وان الواو فتعقبه ساقا وتقول عوي وغليه  
ابن عمرو في النسب اليه في سقالات وبتان ومكنا وكيتا وبيتا مذهبنا هذا  
وقيل في الخليل وسيبويه انه بعد ما لا ينسب اليها كذا فيقال فيقال عوي واخوي  
وشوي وكوي وكوي وكوي كسائر الالف المبدلة بالتا والتا في عليه يونس  
انه ينسب اليها على لغة ما قبل الالف فيقال فيقال عوي وعوي وكوي وكوي  
وذوي فراز النسب وهو اختياري والثالث وعليه المحققان حذف الياء

باب



فمنزما قبلها على شكله وما قبل الساكن على مركبه ويرد المزدوج فيقال موزون  
واحد موزون وكلي موزون وكلي موزون **و** ينسب الاسم الى الجمع والجمع الى الجمع  
وما لا واحد له ولا فاعل مع ينسب الى الجمع ان لم يكن له واحد ان كان غير ذلك  
اذا نسب الى اسم الجمع او الجمع الى الجمع او الجمع الى الجمع الذي واحد منهم  
نسب اليه على لفظه كما ينسب الى الواحد فيقال في قوم ومترقوي وعربي وفي كلاب  
وصيابة وانما اسما قبل كلاب وصيابة وانما ياتي لانها على لفظه لم يتوحد لفظها  
منه اصلك وفيما انما انما انما انما لانها كانا قتيلا على جميعه لم يخرج عنها لفظ  
فان لم يكن قبلها باعيا منهم فانسب اليه على لفظه كما علم وفي شيا مطلق وعبارته شيا  
وعبارته انما انما واحد معين يرجع اليه واما الجمع الباقي على جميعه وله واحد  
منه لفظه فان ينسب الى الواحد منه فيقال في الفرائض فمترقوي في المنزلة اخرى في الذرع  
اخر في قال ابو حنيفة بشرط ان لا يكون له واحد غير المعنى فان كان كذلك  
نسب الى لفظ الجمع كما عرفت ان لو قيل فيه عركه الى الفريضة ليشترط ان لا يخصص  
الجمع بالانفرادي ونحوه العرف والاحاد ثم ان ينسب الى الجمع على لفظه مطلقا فخرج  
عليه قول الناس فرائض وكسبي ولا ياتي في ذلك انما انما العرفي والدرسي مشهور  
الى الجمع من قولهم طينوز فري في سرقة عند اهل ولسي هو منسوب الى الفريضة وهو ليس  
والدرية او من كسب ما يملكها التي تشبهها بالنسب واجاز ابو زيد في قوله  
واحد شاذ كذا كسر وسما ستران ينسب اليه على لفظه كما لذي واحد منهم هذا العربي  
ومعانيه وسبويه ينسب الى مفردة الشاذ فيقول ذكره وصبي لانه قد قطعه بواحد  
في الجملة ومن الشاذ على اقل قولهم ملاي اخلق واليتا موزون في الاسم موزون  
والارض موزون ثم نسب اليها فمترقوي من ارضه وارصين وكسبين فقايل النسبة  
وقولهم في الجمع المستعمل في موزون نسبة الى الفرائض واليتا موزون في الجملة  
العلمية وبين النسبة اليها حال المعية فانه في هذا الحالتين يكثر موزون الى الفرائض  
واليتا والوزن والواحد موزون فمترقوي في الفرائض فيقال في العلم تركي في الفرائض  
وسبي في الجمع تركي وارض وسوي انتهى **و** سواء النسب الى الواحد او الى الجمع  
ومما بنا فعله من مركب ولحق اليها بعد من الحسد منسوبة على لفظه واللفظ  
بها الف ووزن ولفظ الفقة والفرق بين الواحد ووحينه والزيادة والاعضاها  
بفعل الفقة وفاعل وقيل بمعنى صاحب الشيء واقامة احد ما مقامه في  
او غير ما وقاس المبره بانه فقال ونسب اليها فيقول من قبل السلام الف واما  
الاسم وذا **ث** ما سمع من النسب معيل تغيير لم يذكروا عن انساب او مترقوي  
فيه ان تغييرا لم يتركه لم يتركه فلهذا في سواء النسب التي تخطه في المقام  
قلبي او من كسبه لا تخفى على المعين قولهم في النسب الى السهل سهل نسبي  
وهو خلاف ما تقدم ولا يفتقر عليه فيقال في كلب كلبه بضم الكاف وقولهم  
في الشاستوي وقياسه شاذ على لفظه وقولهم في المضرب بضم الباء

او سبي  
ص

فيها وفي المديري في النسب الى المديري وقياسه فيها وفي خراسان  
خراسان وخراسان وفي المديري وقياسه فيها وفي خراسان  
السطح وديري في سوي اللسان سوي ومن المديري في خراسان  
يكون مديري في النسب الى العمدة ومن سواء النسب بناه من فعله من مركب المركب  
فمترقوي في عمدة سوي في عمدة المديري في المديري في المديري في المديري  
الذي ينسب في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان  
نسبته على فعال او مديري في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان  
المعظم الحاد في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان  
المعظم الحاد في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان  
وهكذا ايضا في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان  
المعظم الحاد في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان  
الزوجة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة  
بجانب بقالة في المعظم الحاد في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان  
رجل الجمل في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان  
ويورد ويورد في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان  
انما ينسب الى النسبة بل في زيادة فينسب الكلمة فلهذا في خراسان في خراسان  
بالاسنان وداري فاليان في داري في زيادة فينسب اليها فلهذا في خراسان  
من ثايه على فعال وما يقال على من ما ذكر ومنها المعنى في النسب بصوغ فعال  
من المعرفة كخاذا وفرا وسقا وشا وراج وراذ ويقال وحياء وحياء ونسب فعال  
وقيل بمعنى صاحب السك كمار ومان ونا بل اي صاحب ترولين وسبل وليم وليم وليم  
اي صاحب طعام وليم وليم وقد يقال فعال مقام فاعل كخاذا فينسب اليه صاحب  
سبل وخرج عليه قوله تعالى وما زلت في كلامك في خراسان في خراسان في خراسان  
فاليان في معنى خواسان الحياكة من الفرف وقد يقال غير ما يقال في خراسان في خراسان  
اياد عطره وناقة محضين وكل هذا موقوف على السماع ولا يقال من سمنه وان  
كان وكثير في كلامهم قال سبيويه ولا يقال لصاحب البربار ولا لصاحب الشعير  
سعاد ولا لصاحب الرقيق فاقى ولا لصاحب الفاكهة وكلامه والمترقوي فينسب اليه  
فعال وفاعل منه في كلامهم اكثر من ان يحصى وقد يفتقر الى النسب بوزن اوزي اليها  
شيعون مما الف قبل سمنه في كلامهم في يمين ثاي في يمين شاي وتغيير  
الاسم اذ ذاك مستوحش يقول قائم الثياني ورايت الثياني وترت باثياني وامل  
كلامه في الف موزون اليها في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان  
انما ينسب الى النسب الى المديري في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان  
بالاسنان في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان  
والاسم موزون في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان في خراسان

او سبي







من لم يجلد في توافع قليلة ومنه اهل بحارة باب الامة الاسم والفعل بخلاف  
الحرف فانه وان اجل منه من يوقل من حيث لا يتقارن فيقتصر فيه على حروف  
اسباب الامة فاما وكما يوكبر السراج استحقا حامين كتاب سبويه سنة وهي كسرة  
وتكون قبل الالف او بعد ها وتا قبلنا وانقلاب الالف عن اليا وتشييع الالف بالالف  
عن اليا وكسرة تعرض في بعض الحروف وذلك ما لم ينع من ذلك مانع على ما بين وشرح  
فيه قال ابو حيان وقد زاد سبويه ثلاثة اسباب شاذة وهي شبه الالف بالالف المشبهة  
بالالف المقلبة ورفق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال انتهى فنقول اذا كان الالف  
مستطرفة مقلبة عن اليا اسلمت نحو قس ورمى وطمس ونحو ما كانت في اسم او فعل  
وسواء كانت الفاسقلية عن اليا اصلية ام عن اليا منقلبة عن او موطي واعطي وكذا ان  
كان حاليها الالف فانها تحال مثاله الف الثاني المتصورة فانها تؤول الى اليا  
حال التشبيعية والهم بايقا من الحرف وقيد في التمثيل بقوله دون ما فرجة زايد  
احراز ان نحو قفا وقطام من الالف تؤول الى اليا مع تيا المضافة في لغة هذا  
الغاية لغة عجم قال ابو حيان وهذه المشبهة اعني اذا كانت الالف تؤول الى اليا  
الامامية زائدة فيما خلاف فالظاهر من ذهب سبويه انه لا يجوز فيها ان يكون الالف  
اخر من يات الحوايين الاسم والفعل ولا يفرق بينهما في حوز الامة قال سبويه  
وقد يترك الامة فيما كانت قبل ثلاثة اعراف من يات الواو نحو قفا وعضا قال  
الزاد وان لم يعلوا ايها وبين يات اليا وهو قليل ورفق الحويون الفارسي وشر  
بين الاسماء والافعال فيطردون الامة في الفعل ويحذفون شاذة في الاسم قال  
واما غير الحويين في ذلك والله اعلم ما حكى من ان الف السبعة اتفقت فيما كان على  
ثلاثة اعراف من الاسم والامة منقلبة عن واو على السبع اتفقت فيما كان على  
يتفقون على الحذف ولا يقدح اتفاقهم اذا سلمت نقل سبويه انتهى وكذا ان الالف  
كانت نبرة له ما عني ما يقال فيه قلت قال ابو حيان وعبر بعضهم عن هذا السبب  
بالامة لكسرة تعرض في بعض الحروف قال سبويه وما يقولون كل من كان من يات  
ايا والواو ما عني فيه عن اذا كان اول فقلت يكسور نحو الكسرة كما نحو الفيا فيها  
ما انت الامة في موضع اليا وهي لغة لبعض البحارة انتهى وذلك مخلاف وطالب وزادها  
فتقول خفت وطب وزدت وجبت فتعدي الفع اذا الحقت نيا الضير وتضمير في  
القلت واحذر من ان يصير الي قلت يضم الف نحو قلت فانه يقال قال وهو  
ما يافيه وما كسرة تعرض وكذا ان الالف اذا كانت متقدمة على اليا في الامة او  
متأخرة عنها متصلة بها كالسبب السجدة والضياع للين المزوج قال ابو حيان والامة  
في يات وكما ان الالف لان الامة نفعه او منفصلة بحرف نحو شيان والامة اذا كانت  
ايضا كانت اقرب منها اذا كانت متحركة نحو احمي ان الامة انما هي في الساكنة الظن  
لقرنها من حرف المد او منفصلة بحرفين ما بينهما حوايينها ورايت نديها قال ابو حيان  
واطلق صاحب التمثيل في ذلك وكان ينبغي ان يعيد بان الالف متصل بين الحاف القبا

لعل  
او يفتك

منه فانه نحو الامة لان الامة فيها ارتفاع في النطق والامة فيها انخفاض  
فتدافعا قالوا انما شرط ان يكون لانيهما لهما فيهما فانه ليس بين اليا والالف الا  
حرف واحد قالوا علم ان اليا وان كانت من اقوى اسباب الامة فاما لغيره فليس  
موجباً لهما انما الالف في الحرفين في قرارة ورفق واليا في مذهب  
ثبينة وخدم فان الامة متوحدة في قرارة لك ذلك وكذا انما الالف تكون متحدة  
على كسرة تليها نحو سجاد او متاخمة متباعدة نحو عواد او حرفية لهما ما كان نحو شلال  
خلاف ما اذا كانا متحركين نحو اكلت عينا وما اذا اتحدتا في الالف فانما يجوز لهما  
الان يكون احدهما الهاجود زحان ويريد ان يترعها لهما لهما شرط ان لا يكون  
اخرى الحركتين صفة فلا يجوز الامة مؤنص منها بحركتها بين الكسرة والامة وحكم  
الكسرة في وسط الاسم حكما في اوله فالسود او شل عاد وكل ما كانت الكسرة  
اقرب الى الالف كانت الامة اوله وكذا في اوله من حليبات وكل كسرة لا كسرة  
الامة اوله وقد اتهم ان يات الامة وكسرها انما ترجع الى شيين اليا والكسرة  
وقد اختلفت في ايها اقوى قد ذهب ابن السراج الى ان اليا اقوى من الكسرة لانها حرف  
والكسرة تبهتها وقبها كزون الامة الكسرة اقوى لانها تحل الامة ظاهرة  
وسموية وهو ظاهر كلام سبويه واستدل من جهة الشاع بان اهل بحارة يقولون  
للكسرة ولا يقولون باليا التي ليست ممة وان كانت ممة فالكسرة معها نحو يات  
فلا شك ان الامة مثل هذا اقوى من الامة سرية واما العلم في اليا التي ليست  
منها كسرة **وتقلب اليا والكسرة** غير المتوحد في الامة فلهذا  
لا دلالة وتقدمه غير مستورا ساكن اقره را مفتوحة او مضمومة وتلف كسر  
الكل مانع ان لا يتبين عدو لا يورث في كلمة اخرى وربما انما مانع من فصل الامة  
مؤنص متوقف ومدم فان كان الامة فام من كسرتين في الامة المعجم **وتقلب**  
ايا والكسرة الحركتين في المتوحد في الامة فام من كسرتين في الامة المعجم **وتقلب**  
بها نحو باجل او مضمومة نحو فاهن او حرفية نحو شال في الامة في  
الاصح وتقلب سبويه الامة نحو شال في الامة فاهن او حرفية نحو شال في الامة في  
وهي قليلة فان كان الفصل ثلاثة اعراف لم يغلب ليا حية نحو زيدان يصير بها  
ليسط ويقع الحرف غلب حوافر الاستعلاء وان بعد وما صدرت به من القس  
يقلب في التمثيل وقد تعقبه ابو حيان قايلا اما تسيل حرف الاستعلاء في  
عن الامة التوضيحية ان قال لاخل اليا لولا ذلك الحرف فيقتضيه كلام المع  
قال وعلته لكسرة واضع واما غلبته ليا فلم يجد ذلك في الامة في الامة  
الاستعلاء من الامة ولا في لغة غلبنا انما يمنع الكسرة فقط قال وكذلك في  
الحجودتين في المتوحد في الامة لغيرنا يا مومة قال الامة لهما متقدمة  
كل الامة والمتاخمة واما الكسرة في التي تكون مضمومة وسبويه قال قد ذكر اليا

هنا

الشاع







[illegible]

حسن

51

[illegible]

یہی

1881



وذكر في القضاة ما حكته مع المتنوس لانه لما حذفت المتنوس عادت الالف اذ قد  
زال موجب الحذف واما في المتنوس فانهما تزل من المتنوس وبهذا المذهب قال ابو  
نظر قوله والجور والسر في التنوين وذهب المازني الى ابدال الالف  
تنوينه مطلقا رتقا وجرها ونصبها قال بان المتنوس في الاحوال كلها قبله فحتمه  
فان شبه المتنوس ورايت زيدا منهم انا وقتوا قلدايت زيدا بالمد والالفان  
الالفه تغل فينا بخلاف الواو والياء وهذه العلة موجودة في المقصور والمنون  
وهذا المذهب قال الماخذني والفرافوقى اولا وذهب ابو عمرو والكلابي  
الى عدم الالف منه مطلقا وكذا لانه حذفت المتنوس رتقا وجرها ونصبها فتنقو  
الالف في الاحوال كلها وبهذا المذهب قال ابن كيسان والسراني وابراهيم  
وابن مالك في الكافية وشرحها وعزاه مكي ابن طائيب الى الكوفي وعزاه ابو  
جعفر بن الباقري الى اقتناع الالف مذهب متبويه والجليل وقال ابو جابر  
انه المازني واما المقصور فان حذفت فاوه كلفه علة ومثله وفي يمينه كذا اسم  
فاعدل من اري يريه علة فانه يوقف عليه وهذا في الاحوال كلها اذ لو وقف عليه  
بعدونها لزم الاخلاق بالكلية اذ لم يبق منها الا حرف واحد وان لم يجد منه فاولا  
فان كان مضموفا ثبت الياء في الوقف وابدل من المتنوس العلة ورايت القاض  
وراي قاضيها وان كان مرفوعا او مجرورا والافضع ان كان مرفوعا حذفت فاوه نحو هذا  
قاضي ومرت بقاض وان كان مجرورا اثنان يابيه ونجت ذلك صوراك مكره  
باللام نحو جأ القاض ومرت بالقاض او بالاضافة نحو جأ قاض ملة وقاض الملة  
او غير ملة صرف نحو جأ ريد او منادي نحو يا قاضي واختيارا ليات الالف في الوقف على الالف  
هذه هبة الجليل مذهب يونس اختيار حذفت نحو يا قاضي قال سيبويه وهو اقوي  
لان الالف محل الحذف لا تراهم نحو امنتها الماشا ومقابلها المفعول في المفعول  
فهم يمدونون الباقية وعلى هذا اللغة قوله تعالى المكيا المتعالي وتوم التناو  
خاتمة في الاضاف الملاقاة كما نحو قاضي المدينة اذا وقف عليه وزالت الالف  
يا المتكلم الساكنة وخلا واخذ وقفة وحكم الياء والواو المتحركتين على الجمع فيوقف  
على المادى بالسكون كما في الدج نحو جأ غلامي ورايت غلامي ومرت بعلامي وعلى  
الساكنة بابقا حذفت نحو جأ غلامي في الوقف عليه بالالف ونحو جأ غلامي  
ولن يقره وانما يا المتكلم المتحركة فانه يجوز الوقف عليه بالالف ونحو جأ غلامي  
في الوقف على يري ويدعو لا يجد فان الالف فاصلة او فاختية كقوله تعالى والليل اذا  
يقول الشاعر وازان لغزله ما خلقت بعض النعم خلقت ثم ياء وجرها وجرها  
في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه ذلك ما كنا نبع قال ابو جابر في الاحوال  
ان المقصور والفتحة والفاء الالف مرفوعة كقوله كرمهم وكرمهم من العمل يريد  
والما الفختية القافية فذكر ابن مالك انه قد حذفت فنقول لا تنحصر اختيار القوافي  
والكرامة رات الكرم انه به يريد بها فحذفت الالف وسكنها ونقلت مكرها الى الالف

فيه

مولا

بشبهت الباقية نحو  
هذا القاض وقاض  
وبها قرأ السكندر ورواه  
في العرف ومثله  
في العرف باللام  
فتم



ولذلك نقول ان ابا جابر في ظاهر كلامه اقتباس ذلك لانه قال اختيارا فافعل  
ما ذكره جابر ان يوقف على نسا وقضا وقيل ملة وقضا وقضا وقضا وقضا وقضا وقضا  
علماء هذا الحرف الواحد على حدة التدوير لتغير الحرف وتغير الالف في ذلك  
كثرة توجب القياس قال وكل شيء اخره الف نحوها واولا ونحوها في ثلاثة اوقاف  
انها وها الف كانه الوصل واما هذا فانه في الحاقها بالسنة بعد ما سمع نصيبها  
بالمرزوما قلب الالف على قوله نسا ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا  
يتعين فيه الوجه الثالث وهو الحاقها بها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا  
الفتحة ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا  
بالاضاف اليه وها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا  
او اضافية ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا وها ههنا  
على والساكنة لغة قرار ونحو سيبويه على ان هذه الالفان الثلاث في كل الف فاع  
اسم سقلا كانت اصلية او غير اصلية وحكم الجليل ان يوقف على راي رجل واحد  
ما في الف في اخر الاسم واختلف في الوقف على ان حذفت الياء في الجور انزال  
بونهاية الوقف للالف وذهب طائفة الى انه يوقف عليها بالالف قال ابو جابر واما من  
فانما يوقف عليها بالالف اذ الاصطلاح في ذلك لا ينافي مع ما يحسن الوقف عليها بخلاف  
اذ فانهما يحسن الوقف عليها والفصل قال واما الوزن الخفيفة فلا خلاف انه  
يوقف عليها بالالف فونما المعاد انفتح ما قبلها قال واختلف في كانه في واذا  
هذه في من الفعل حرف صريح ككثرة الاستعمال وذلك المختار في كل حال لم يوقف  
عليه فنقص بعض اصحابنا انه لا يكون فيه الوقف على الف ولا على الجيم ولا على الالف  
او توقف على الترانون لم يكن لم يخذل عنه النفا الساكنين بل يترك فيه بخلاف ما  
اورد فانهما يخذل عنهما الساكنين فلما خالفت في الوصلية هذا خالفنا في الوقف  
ولانه لو وقف عليه بالسكون لكان اخلا لا بالالف فضا وبخلافه يامر قاله وها ههنا  
انه ترو النون المحذوفة كانه الياء في مرفوعا الف فانهما يوقفون على الف ولا يتركون  
المحذوف قال وعلا ملة الجيم في لم يكن حذفت الحركة التي كانت على النون المحذوفة لكثرة  
الاستعمال وصرح ابو علي في العسكيات انهم يمدون بغيره فزم حذفت مدح  
ونظير لم يكن لم يكن انتهى **مسئلة** يوقف على حركة غير الساكنة والالف  
فصل ما رقم في التنوع والماسام في القصص النقص ان لم يكن ملة او ساكنة او  
سكونا ونقصوا فونما ونقل حركته لساكن قبله ان قبلها لم يوجب عدم التنوين  
فان لم يكن ملة وما سيقول غيرها التنوع في الجمع لم يخذل ويوقف على المتنوس اليه  
فانما له ما تروى المرفوع والمشتول حركة جهل فونما ساكنة الساكنين وعلى  
لانه لا يوقف على الساكنة وقيل **مسئلة** اذا كان اخر الوقف عليه سكونا غير الساكن  
فانما يوقف عليه او اذا كان الساكن وهو الماض في الوقف على المتحرك وكذا  
انما كان الماض شيئا اخر ما اذا الوقف عليه فانهما في الوقف المتناس

بالالف

سبويه

بانه قد حذفت الجيم  
كذا استقامت فقه  
النون المحذوفة  
حروف العلة الجيم  
انها تشبهها في الوقف



فان الوقف هو التمسك بالمتن ضد لا يتغير ان يكون صفة وضادة لصفة  
 والتمسك هو ان يكون المتحرك فيكون قد اسكننا والتمسك ان الوقف موضع استراحة  
 لما منع وضع فيه الصوت فاختاروا الوقف عليه اخفايا حواله وهو  
 السكون ومجاء علامته في الخط حافون الحرف وضو رسا هكذا احه الثاني الهم  
 واخفايا الصوت بالحركة هكذا اشرحوا ابن مالك وقاله بعضهم موضع لغير  
 بالحركة من غير سكون فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون ويكون في الحركة  
 طمانينة الرفع نونا فان او غير سكون وهو كجسر الضمة وفي المضموم وفي المنصوب  
 غير المنون وفي المفتوح وفي المجرور بالفتحة وبالفتحه وفي المكسود وهو كجسر الكسرة  
 وحجاج في المنصوب والمفتوح والفتحة والفتحة وتساو له اللسان لها  
 بشرقة ولذلك لم يجمع اللسان والفتحة واما العتوق فذهب المجرور جواره في  
 الفتحة قال الامام اذا جاز الحرف على واحد من خلفه انصاره عرف بان البارز  
 زعم ابو حاتم ان الروم لا يكون في المنصوب لخصته والناس على خلافه لان الهم  
 لم يرق حكم السكون لما فيه من قربة من الحركة في الوقف ولا يمنع ان يكون الوقف  
 كغير انتهى واما المنصوب المنون فن وقف عليه من الحرف دون نقول فانه ينفذ  
 بالاسكان والروم الثالث الامام وهو الامام اشارة الى الحركة دون صوت هو طمانينة  
 الهم لروية وليس السمع فيه خط ولذلك لا يتركه الهم وتذكره بالتعليم بان هم  
 شفيه اذا وقع على الحرف قال ابو الحسن الحضري في قصيدته سري روتنا والعين  
 تستمع صوته واما مسائل الامام اشارة بالفتحة وذكر العتوق ان الامام منقص  
 بالصفة سواء كانت اعرابا امسا قالوا ولا يكون في المنصوب والمجرور ان الفتحة  
 من الحلق والكنة من وسط الفم ولا يمكن الاشارة لموضعها فاسما في النصب  
 والجحالة له بخلاف الروم لانه عمل اللسان فيلفظ بها لفظا خفيا ويسمع  
 قال ابو حاتم وقوام في الروم انه عمل اللسان طمانينة الى الحروف اللسانية ومن  
 التي يكون اللسان عليها حركاتها الامتزج ان الحروف الحلقية والشفوية لا عمل  
 اللسان فيها وقع ذلك فاجوز فيها الروم واغلا لم يكن الامام في الفتحة والكنة  
 لان الاشارة اليها فيها تشويه لهنية الشفة انتهى الرابع الضعيف ويقال  
 فيه التثنية بان تجزى حرف ساكن من جنس حرف الوقف عليه فيجتمع ما كان  
 فيكون الثاني ويدعم فيه الاول وقال بعضهم الضعيف تشديد الحرف في الوقف  
 نحو هذا جعفر وقام الرجل وكما يجوز ذلك في التثنية بسان العرب تشديد التثنية  
 المرة في المرة اما اذا كانت عينا نحو ساه لاله ولا في حرفين نحو وشوا  
 ولا في تالي ساكن نحو عمرو وكبر وكبر ويين ولا في منصوب شون لانه لو وقف عليه  
 في اسهل للمعات بان تعد الالف تنوينه ولا تضعيف في الالف قال ابو حاتم  
 ولم يؤثر الوقف بالضعيف عن اخذ من الف الهماء رواه عصه بن عروة بن قاسم  
 انه وقف على قوله تعالى يستل في سورة العن تشديد الهماء وذلك لخلو الهماء

القدرا

حكمة

والهم

والروم والاسماء فان ذلك تروى عنهم الخامس النقل بان نقل حركة الحرف  
 الوقوف عليه الى الحرف الساكن قبله نحو قامة عمرو وهم الميم وترت يكر كسبر  
 الكاف قال انا ابن مائة اذا جاز النقل وقال ارسى حمله على ساقيهما لشر لعمرو  
 لذل الحبل وقال عيت والذه كسبهم من عتري شولوا ضربه قال ابو حاتم  
 ولم يؤثر الوقف بالنقل عن اخذ من الف الهماء رواه عصه بن عروة بن قاسم  
 بالصبر كسرا قالوا وقرا سلم بن السدرة الميم كسرا الصاد قالوا والظاهر من كلامه  
 ما للسان الحركة التي كانت على الحرف الوقوف عليه في بعض النسخ التي نقلت الى  
 قبل الحرف وفيه قال بعض النسخين قالوا نقلوا السلاية عقب حركة الهماء بالجملة  
 وقال ابو حاتم هذه الحركة لا تنقل الساكنين واستدل على ذلك بانهم لم ينقلوا به  
 زعم وعون بن النيار والواو اصل ذلك كما اصلت ان يدوم ما بعد هذا في الوقف  
 بكو قال ابو حاتم وينقل عن هذا بان لم يزلوا يستنقل الحركة في حرف العلة  
 قال وقال ابو حاتم انما ليس بجريك الساكن الساكن وبين الدلالة على حركة  
 الاقارب وقال السمر والسمر في هذا النقل للدلالة على الحركة المدونة كما رواه  
 الحرف واسموا للدلالة واصحابا بان الوقف ينقل فيه الميم يمين كسبر كسبر  
 فاغا نقلوا البيان حركة الموقوفة عليه ثم ان النقل لا يكون الى الساكن فان  
 كان ساكن الحرف الموقوفة عليه فلا يجوز النقل فلا يقال ترت بالرجل كسبر الجيم  
 نقل الحركة للهم لاننا شغولهم بركتها ومان النقل انا كان في ارسى الصاد كسبر  
 وهو مقتود في الذي تترك ما قبله ولغة لهم النقل الى الحرف كما في ارسى الضمير  
 فيما قصده محمد مساعيته ويعلم ربه وشرط الساكن ان يكون موحيا فان كان حرف  
 علة كدار وعون وبين لم يجوز النقل اليه استغناء الحركة على حرف العلة وان لا يكون  
 مضاعفا نحو نقل فلا يقال انتقلت بالفتحة لان ذلك منقص الى ذلك لم يزد وقد  
 اعترضوا على ادغامه فلا يقال اصل هذه الهماء ضرورة الشعر وشرط المنقول منه  
 ان يكون حرفا موحيا فلا يقال من عتري لان يودي الى كون الهماء او اقاما ماضية في  
 الرفع وذلك مرفوض الى القلب والتغيير في المنقص وشرط النقل ان لا  
 يودي الى عدم النظير فلا يجوز في انتقلت ميسر لانه يصير على وزن فاعول وهو مفقود  
 في الاسماء ولا في هذا بغيره يصير على وزن فاعول وهو مفقود في الكلام بل يسمع فيقال  
 ميسر وهذا بشره فيشترط هذا الشرط الممتنع فانه يجوز النقل فيه وان ادخل الهم  
 المنقلبي ونعتق فيه ذلك لان الصبر ورة اليه اخذنا الهماء كسبر ما قبله فيقال  
 هذا الروم وترت بالبطء وشرط الحركة المنقولة ان لا تكون فتحة فلا يقال قلة  
 العلم بالنقل بل العلم بالاسماع وذكروا في امتناع النقل الفتحة الى الساكن  
 فيها زعمين اخذوا منهم لو نقلوا الى الوقف وسكنوا في الفصل كانوا كما انهم سكنوا  
 نقل الهماء تشكيكه بخلاف المضموم والمكسود قال ابو حاتم قد اضعف من فيه  
 في اقامة الحالة القارضة وفي النقل في الوقف نصا بان الوقف لا اصل ارجا

السدر

بعضا الاثر انه يدل  
 على الحركة المدونة كما  
 يدل قوله على ان النقل  
 بين النسخين من النسخين



ان يكون بذلك فعل اذا وصل نحو المائل نحو السكون والفتحة  
ان كان متوقفا فينبذ من تنوينه الف فلا يكون النقل لما قبله الف في لغة الفتحة  
وذلك ينافي الموضع والمجوز وان كان فيه الماع واللام بنوع حكم المتوقفا  
بذلك منه فبان الماع واللام لا ينفردان في التنوين فبان ان المتوقفا قد كانا  
ضعيفان هذه العلة ليست شاملة لما ترى ان من الماع المفتوحة الساكن مما  
قبلها فلا يكون متوقفا ولا فيه الف واللام وذلك محمول وقد علم وهذا اذا منع  
الشرط ونحوه فبان ان شرطه لا ينافي مع هذا النوع من النقل في الضبط وارتفاع  
تلك العلة المانعة وتبين هذا الشرط ايضا المؤثر في محو ضمة نقل حركة الماع  
اذا كانت فتحة الى الساكن السماع قبلها فيقال زابت الرد والحب واغتر فيه  
ذلك كما اغتر فيه الماع الى عدم النظر بل هذا اولي وخالف الكوفون في هذا  
الشرط فاجازوا النقل الفتحة الى الساكن قبلها مطلقا وان لم يكن مفعولا فيقولون  
وايت الكوفي زابت الكوفة واقفهم الميم قيا شانه لاسما قال ابو حيان ولم  
يؤثر ذلك عن صدر القراء في الاوضاع قد اتسعت الفرائد وكثر فيها الشاذ ولم  
يتمتع فيها هذا الوقف وانما جاز في الشعر واذا نقلت حركة الماع من مفعول الى  
واقف قبله حاله كونهما ما يوقف عليه بشدتها فيقال هذا الرد وزابت الرد  
وسرت بالرد فيصير الساكن الذي تحرك احر الكلة فيجوز عليه ما جازي على الصحيح  
اذا وقف عليه في الوجود السنة الماسكان والرد والاسماء والماع الذي يكون  
والضعيف ومنه في الاخرى الفتحا كونهما على ما قبلها كما عرفت اذ كانت فتحة  
محذورة ففعلوا ارس وكان المحذوف فيها اول لان لا احر في محله التفتيح اما  
غيره كما زيب فانهم يفتنون المنة بعد النقل ساكنة فيقولون هذا الرد وزابت  
الرد وسرت بالرد او تبدل بجائز حركة ما قبلها فاقبلوا هذا السطو والخباء والرد  
وزابت السطو والخباء والرد وسرت بالسطو والخباء والرد وسرت بالسطو والخباء  
والخباء والرد وسرت بالسطو والخباء وسرت بالسطو والخباء وسرت بالسطو والخباء  
وسرت بالخباء وهذا الرد وزابت الرد وسرت بالرد وسرت بالرد وسرت بالرد  
في الماسم فلو حركة وسلا متما في جمع التصحيح وشبهه وفي هيئات ولا في هيئات ولا  
دفا قلا في حيان سلامة رتب وقت ولعلت س اذا كان الماع الموقوف عليه تاليف  
في اسم فاعلم انما الفتحة الوقفية ان تحرك ما قبلها لفظا كفاطة وقاية و  
وعلمه او تغدرا كالحياة والفتحة فان اصل هذه الماع حرف علة متحركا قبله  
عنه واحترس منها الخطا الشرط من عزبت واخت فان تالفا للتأنيث لكن  
لم يتحرك ما قبلها لفظا ولا تقديرا فيوقف عليها باللباس بالها فيجوز في التاليف في اسم  
التاليف التي تكون في الفعل نحو قاست وقعدت ويقولون تالفا للتأنيث في التاليف في الفعل  
فان مشهورا للغة الوقف عليها بالتاليف وان كان بعض العرب يوقف عليها بالتاليف  
التي لا يبدل وان اجتمعت الشروط قال بعضهم يا اهل سورة البقرة فقال يجب

استبد

في

ما اعطسنا وما ايت وقاله التاجر انه ان كان يكتفي سلمت من بعد ما وتعد ما وعدت  
تالت نفوس التور عند الغلصت وكادت الحرة ان تدعج مات قال ابو حيان وعلى  
هذه اللغة كتبت في المعنى الفاظا بالها نحو قوله تعالى ان شجرة الرقوم انهم  
يقسمون رحمت ربك وتسوا على اللغة الفصحى كانت الثاني في جمع كسب كسب  
ايما جمع التصحيح والمحول عليه كالحركات والبيات والمخوات وادوات فاعلم قطع  
الوقف عليه بالتاليف ويجوز ان يذللها ما سمع وفي البناء من المكناه وكيف الماخوه  
والمخوات قال ابو حيان وكان التاليف ان يكون الوقف بالها لاني التاليف  
لكنهم اذا ذكروا التفرقة بينها وبين ما يكون فيه الواحد كما سعلوا وعلقوا لان  
الثاني المزد مبرلة سمي من اليين والثاني الجمع قرينة فترى المالحاق نحو يا عيسى  
ماتت مع التاليف تدل على الجمع كالواو والنون في زيد فصحت لذلك وفي المالحاق  
مالحاه الفاعل وقدر الوقف عليها بالها شاذ لا يقياس عليه وفي كتاب النحو اجمع  
بابي الفعل الواو ان الوقف عليها بالها لغة في هيئات وجهان اقرارا لتمام  
واما المالحاه وقد وقف عليها بالوجهين في السبعة وعللها زياتة قال ابو حيان  
واما شئت وزيت ولعله فالتاليف على ما في سابغ فيوقف عليه بالتاليف والها قال  
وقد ذهب اليه ذلك في رتب قاله الماحض عند الوقف عليه بالتاليف لوصل  
س فيوقف عليها بما السكت وجوزا نقل فعل محذوف مع ذاب او يحذف وما  
المستثنى من ان حوت باسم والما فاختيارا ويجوز في حركة لا يشبه الماع عليه  
لكنه اذا قطع عن الحاضرة او اسم لا وكذا الماع في الجمع وتاليف الماع في اللام  
س ما تخفى به الوقف زيادة هاء السكت فيوقف بها على الفعل المفعول  
المحذوف الجوهري في الوقف فان كان محذوف الفاعل نحو زيدان عمر او محذوف المفعول  
نحو زيدان او محذوف المفعول عليه وجه الحاقها بالما سبق على حرف واحد كافي  
رد اليان مذكور في عالم ترم هذا اللام المحذوفة من الموحى المحذوف في الوقف  
والمالحاه والوقف محذوف من الموحى المحذوف لانه قد زال في الوقف  
فذلك كان الحرف اللام في الوقف ونحوه والها وكان الرد مملية الوقف عومنا من  
المحذوف الذي هو الفاعل والاعين لا اللام فان كان غير محذوف الفاعل والاعين فاختار  
الحاقها بما هو زمة واغزى وما ترمه ولا تنزه ويجوز تركها وانما كان المالحاق واختار  
الحاقها به هذه النوع من الكلة قد لحقها الماعلة المحذوف اخرها فذكرنا ان  
مفعولا عليها محذوف لانه وقوف الحركة ووجه اللغة الماع ان الكلة قرينة بالها  
على كونها اكثر من حرف فثبتت بما محذوف منه شيء والمعم في ذلك كغيره محمول على المالك  
فيه لم يبدله وما المستثنى من ان حوت باسم نحو سمي حيت وجب عند الوقف الحاقها بالها  
ليقال بجمعه وان حوت بحرف نحو لم تقبل وعم نال فاعلم ان الحاقها فيقال له  
وهو ويجوز في الماسكان وانما كان هذا المالحاق الحرف متصل كايضا فيها فحازت  
كانا على حرفين فاستثنت ارحه واما الماسم فليس متصلا بالي كالفصل الحرف

في زيدون

ابن مالك



ان يكون بذلك فعل اذا وصل الى الفصل نحو الماحل وهو السكون والمانا الى الموضع  
ان كان متونا فيسند لمتنونه الف ولا يكون النقل لما قبل المالف يلزمه الفتحة  
وهذا للثبوت المرفوع والمجوز وان كان فيه المالف واللام فهو في حكم المتون لثبوتها  
بذلك منه وكان المالف واللام لا يندرجان في المتن فيجوز ان يكونا في المتن وهذا  
ضعيف لان هذه العلة ليست شاملة لما تروى ان من الماحل ايضا المفتوحة الساكن ما  
قبلها فلا يكون متونا ولا فيه الف واللام وذلك نحو عمل ود على وهذه اذا سبق  
الحرف ونحو حجاب اسم اشارة فلا مانع من هذا النوع من النقل في الضبط ورفع  
تلك العلة المانعة ويستثنى من هذا الشرط ايضا الموحز فانه يجوز فيه نقل حركة الحركة  
اذا كانت فتحة الى الساكن الصحيح قبلها فيقال زات الرد والمحب واختر فيه  
ذلك كما اعتنى فيه الامداد الى غير النظر في هذا اولى وخالفه الكوفيون في هذا  
الشرط فاجازوا نقل الفتحة الى الساكن قبلها مطلقا وان لم يكن موحزا فيقولون  
وايت المبكوت زات المبكوت واقسم المرمي قيا شانه لاسما قال ابو حيان ولم  
يجوز ذلك عن احد من القراء في الموضع قد استفتت القرائة وكثر فيها الشاذ ولم  
يشع فيها هذا الوقت وانما جاز في السند واذا نقلت حركة الحركة حذفتها الجازيون  
واقرب في حاله حكمنا ما يوقف عليه مستداهما فيقال هذا الرد وزات الرد  
وترت بالرد فيصير الساكن الذي تحرك اخر الكلمة فيجوز عليه ما جرى على الصحيح  
اذا اوقف عليه في الوجود السنة المانعة والرد والاشام والامد الحسب  
والضعيف وحذفها في الاخر والقوا حركتها على ما قبلها كما فعلوه اذا كانت حذوا  
نحو روض فقالوا الرض وكان الحذف فيها اولى لان الاخر في محل التغير اما  
غير الجازيين فانهم يثبتون الحركة بعد النقل ساكنة فيقولون هذا الرد وزات  
الرد وترت بالرد او مبعدة بحاشي حركتها ما قبلها فلا يجوز هذا البطو والجاو والرد  
وزات البطو والحب والرد وترت بالبطو والحب والرد وترت بالبطو وهذا البطو  
والحب والرد وترت بالرد وترت بالبطو وترت بالبطو وهذا الحب وزات الحب  
وترت بالحب وهذا الرد وترت بالرد وترت بالرد وترت بالرد وترت بالرد  
في الماسم فلو حركت وسلاستما في جميع التصحيح وسلمه وفي هيئات ولان وحسان وال  
دفا قبلها في حيان سلامة رت وت ولعلقت اذا كان اخر الموقوف عليه تاتيا  
في اسم فلا يقع ابتداء الحانية الوقفها ان تحرك ما قبلها لفظا كداحة وقاية  
وعلة او تعدد كالحانية والقناة فان احل هذه المالف حرف علة من قبلها  
عنه واحترس منها الخطا الشرط من نحو رت واخت فان تاتيا لثباته في  
لم يتحرك ما قبلها لفظا ولا تقديرا فيوقف عليها بالياء بالها فيخرج بقولنا في  
الساكن التي تكون في الفعل نحو قاست وقعدت وبقولنا تاتيا تاتيا تاتيا  
فان مشهورا للغة الوقف عليها بالياء وان كان بعض العرب قد عدل بها بالها وبعدها  
القريب يبدل وان اجتمعت الشروط قال بعضهم يا اهل سورة البقرة فقال صح

مستند

ب

ما اصفطسنا وما ات وقاله التراجمة ان كان يكتفي سلمت من بعد ما وكعد ما وبعد  
تاتت نفوس القوم عند الغلصت وكادته المرة ايد عجمت قال ابو حيان وفي  
هذه اللغة كتبت في الصحف الفاظ بالياء نحو قوله تعالى ان شجرة الرقوم انهم  
يعتصمون رحمت ربك وتسوا على اللغة النص كالتا في نزع او جمع كالتا في نزع  
او جمع التصحيح والموافق عليه كالحركات والنبات والمواضع واوقات فالأقطع هو  
الوقف عليه بالياء ويجوز ابتداءها مع وقف البناء ساكنات وكيف الاخوة  
والاخوة قال ابو حيان وكان التبيين ان يكون الوقف بالها لمانا التي للساكن  
لكنهم اذا دوا التفرقة بينها وبين ما يكون فيه الواو كالمسئلة وعلقه لان  
الثاني المزد منزلة سى ضم اليه والثاني الجمع فربما المالحاق نحو عرسا  
ماتت مع التا فيك تدل على الجمع كالبوا والنون في زيد فصح ذلك ونحو المصاح  
ماداه الفاروق فربما لوقف عليها بالها شاذ لا يقداس عليه وفي كتاب النحاج  
في النقل البراني ان الوقف عليها بالها لغة هي وفي هيئات وحيات اقرا لثبات  
وايتا لهاها وقد وقف عليها بالوجهين في السبعة وعلامة زيات في كتاب النحاج  
واما ثمت وزيت ولعله فالتا على ما ت ساكن فيوقف عليه بالها قال  
وقد ذهب الى ذلك في رت قالوا احسن عند الوقف عليه بالها لا لوصل  
في الوقف عليها بالها السكت وجوزا على فعل حذف الحرف مع فائه او حبه وما  
المستفاد من ان حركت باسم والافاضا لا يجوز في حركتها تشبه الماعلي به  
للمد او قطع عن المضافة او اسم لا وكذا الماض في الجمع ولما يلقى اللام  
سما على حركته الوقف زياة ها السكت فيوقف بها على الفعل المنقل  
المعروف الجوهري في الوقف فان كان محذوف الفاعل ياتي زيدا وق عرا او محذوف  
نحو استرابة او ربكوا اذ وقف عليه وجب الحاق الما قبله بقول حرف واحد كاق  
وهذا اليان مردونه وانما لم ترد هنا اللام المحذوفة لان الواجب المحذوف ان يجر  
وهذا الما والوقف بخلاف سرفان الموحف لمذوقه قد زال في الوقف به  
فذلك كان الحرف اللاهوتية في ونحو الها وكان الرد مهلية الوقف عوماسا  
المحذوف الذي هو الفاعل واللام فان كان غير محذوف الفاعل ولا العين فحتم  
الحاق الها محذوفه بما عره وما ترمه وما نقره ويجوز تركها وانما كان الما كذا وحسن  
الحاق الهامة هذا النوع لان الكلمة قد حلتها الما علة المحذوف اخرها فلو كان  
مفعول عليها حذف ما قبلها وقدر الحركة وزجه اللغة الما في ان الكلمة قريب بالها  
قد كثر من حذف فثبتت بما لم يحذف منه شي والمهم في ذلك كغيره عوماسا  
فيه لم يمتعه وما المستفاد من ان حركت باسم نحو يحيى حبت وجب عند الوقف الحاقها بالها  
فيقال يحيى حبت فان حركت نحو يحيى فثبتت وسم ساكن فالحاقها فيقال له  
وهو روم وسم بالساكن وانما كان هذا الما الحاق الحرف في متصل كالحرف منها فضاوت  
لا يعلق حرفين فثبتت ارمه واما الماسم فليس متصلا بالياء لان اتصال الحرف

في زيدون

ابن مالك







الكتاب السابع في التصرف

وہابی

[illegible]











يقال قبال فيعمل ولو لم يكن من عمل مثل آخر فمما قيل معك في فعل النون المتحركة التي  
في مزينة في الملق به وزيعة الهزة واحدة الكاف في اللحق والو في من وخرج مثل  
متقارب مثل وخرج من غير الالف التي هي مزينة في الملق وزيادة حرف خاص للالف  
وقيل في تصدق مطرا الملق به طرما جاء تصدق خرج على وجهه ولا يلقط لالت الهزة  
منه له هي ما كعلق في لغة من فانه بالحق تعين وادرك في لغة من نون فانه بالحق  
بدرهم وحينئذ يلقط في حلة ما يلقط في حلة لا اعراب له من واو ولا يلقط الهزة  
او الملق مع ما عدا اي ان كان تعما حرف الهز اريد اللحق ايضا يكون النون اللحق  
بشفر على وواو ادرون الملق بخر حله فان وقعت او لم يلقطها حرف ابد لم يكن  
للالحق كالف وان وقعت حشا او لم يلقطها فانما تكون اللالحاق ولا يحتاج الى مساعد  
من حرف رايد نحو شامل الملق كغيره قد يكون معما حرف رايد نحو علما الملق بغير طرا  
وما احتاق الاستماع من العرب ان يكون على جهة التدرب والاحتقان كالمسألة التي  
تتعلق بها اليونون تنضمته لروف اللحق قل طريقة استيعة الغرب يقصدون بذلك  
تزيين المشتغل بهذا الفن واجادة فكره ونظيره وهذا الحكم جاري في كل ما اردت  
ان تبنى من كلمة نظير كلمة افرق وان لم يكن احتاق فانه ذلك يجوز ان يكون على وجه  
التدرب والاحتقان وهذا اصح المذهب في المسئلة من انه احدث لفظ لم يتكلم به العرب  
والشأن يجوز مطلقا ان العرب قد احدثت في كلامها اللفظ المعجمة كثيرا  
كانت على بناء ملامها ام لم تكن فكل ذلك يجوز ان يخالط هذه اللفظ المعصومة فكان  
ملاسم وان لم يكن من قياسا على المعجمة فكلية الفارسي قال في شاعر او منسج  
ان يبنى بالحق اللام اسما او فعلا او منفعلة لجاز لذلك وكان من كلام العرب ذلك  
قولك خرج احسن من دخل وضرب زيدا وضربت برحلم وكثير قال ابن جني  
تقلته له انقل للمعجمة انما قال ليس هذا ارجحا لكنه معبر عن كلامهم في تزيين  
انك تقول كتاب المشكيات تتجمله من كلام العرب فان لم تكن العرب بكلمة برفع  
اياء ونصبك صارا مضمونا اليه كلامهم انتهى ورويان اللفظ المعجم ايضا  
العرب له في كلامها عربيا بل يكون قد كملت باللغة غيرها وان اكملنا نحن هذه  
الصنوعة كما قد اكملنا بما يرجع الى لغة من اللغات والمذهب الذي في التفصيل  
بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيرا واظهر في الجوز لنا احدث نظيرة  
والا فلا فاذ قيل ان من ضرب مثل خفي قلبا صريحت هذا الحق بكلام العرب ان  
الرباعي قد اتمى به كين من اللان بالضعيف نحو مندد وقودة بغني الضعيف  
عز شامل وعش وافرقت بين قياس اللفظ على اللفظ والحكم على الحكم مدح  
هذا المذهب والذين قالوا بالقياس في مثل هذه الاشياء اختلفوا في المثال  
والصحيح انها باب واحد فاسع في احدث ما قيس عليه الامر مما ان كان شائنا  
يجري في احدث ما لا يجري في الامر قد ثبت سيبويه وجاعة ان انها باب واحد  
وزعم الجرمي والمبر الى انها بابان **الحذف** في اللغة ما استوفى

الحجوة وقاموز قد في معارعة واسم وصدر بحركة عينه بحركتها وهما فعل في  
معارعة ووصفيه تام يقلب ها او عينا وعين فيعوله خلافا للكونية وواو  
فيعمل وضميله وفي قياسنا ما اختلف واما ما بقعة واوة فاخذ وكل ما خرج  
عن ذلك من جهة او ابقا فشاذ ومنه خلافا للكونية حذف عين وقيل لا اصل  
واظلم ونسبتنا على السكون ككون اول الاخيرين ومفتوحا وقيل في امر مضارع  
وتما استجما وفروعه وكثر في اياي عزنا واللام او او منه اسم خلافا للكونية  
والياء والها قليل والهزة والنون وغير اللام **الحذف** تسامع مقس مشاذ  
فالمقس حذف الف ما الاستثنائية المجرورة نحو عم بيتا لون فم انت فخر كراهها  
لم تود ونتمى جيت وشدا بقا وهما في قوله على ما قامر تقي ليس وقيل ان ذلك  
لغة بعض العرب وخرج علينا انفسهم قوله تعالى يا ليت قوم يسيرون بما خلق الله  
اي باي شيء قال المحضولي وهذا قول معروف عنه وخرج بالاستثنائية الموصولة  
والشرطية فلا تحذف النون وان دخل قبلها الجاروز كرا بوزيد والمبتدأ ان حذف  
النون الموصولة ليست لغة كبرى من العرب يقولون سل عم سبت لكثرة استعماله  
اياء وخرج بالجوزة المرفوعة والمضوطة فلا تحذف النون في الموصولة  
كقوله الام يقول الماعيان الامة ولو ركبنا ما الاستثنائية مع ما لم تحذف ايضا  
نحو على ما ذا يلزم من وجه الحذف من الاستثنائية الخفيف وحقق بنائها مستبدة  
سبت بها بخلاف الشرطية لانها تنقله بما تبعها وبخلاف الموصولة لا تنقلها  
الى الصلة ونسب المطر حذف النون من مضارع ثلاثي فاه وواو استقلا لا لوقوعها في فعل  
بنيان مفتوحة وكسر ظاهرة كبعدا ومقدرة كبتع ربيع وحل على ذي الياقوت  
قاعد وبعيد ونغير والمركبة والقصد راكبا على فعل بترك العين بحركة الياء  
معوضا عنها ثانيا بعد وسوا كان الماض على فعل كوعدا وفعل كورق والحجوز  
الحذف من مضارع رباعي كاعد يوعده ويوعده شال يقطين من الوعد وامن الماسم  
كوعده لما فيه لرحف من توالي الحذف ان قد حذف من الهزة وامن منه اليافرة الواو  
من الفعل انقل منه وسوا اذ لا وقعت بين يان مفتوحة وضمه او فتحه نحو وضو وضو  
وشدة جدي بعد نعم الجهم وتذرو يدع وكما فاوه يوكيسل لرجل ييسر بعون الناة  
شمر وسد ييسر وسر المطر حذف هزة او فعل مضارعة واسي فاعله ونعوله  
نحو اكرم استقلا لا لاحتاج هز في ان كان الماض والكرم وحل عليه ككرم وكرم  
وكرم وكرم وكرم طرة البناء وشدا اثباتا لوقولهم ارض مؤرنة بكسر النون  
اي كثيرة المراتب وكما مؤرنا اذ خلط صوفة وقوله فانه اهمل لان يوكيا وكوليت  
هزة افعل ها او عينا لم تحذف لان من التقا المتريتين نحو هراق الما هراق وهو هراق  
وهراق وعييل المابل يعيها لغو معييل والمابل معييلة اذ نهله **المطر**  
حذف عين في قوله سوا كانت واوا نحو كسبوتها او يا نحو طيرة الاصل كسبوتها  
وطيرة واجتمع في الما دل يا وواو سبت اخذ بها بالكون فقلت اليان اذ

لمع  
بوير الما



















بیاض  
ناتصل

[illegible]



او قفلا نصبتها او قفلا بكسر اللعين الفا ذوق العيني مثال المربعة في الموازن  
بحالته قليل وضعف وذلك في الموازن بصدور فقط سحر العنق في حشنا  
لعظم في اصل الموازن وحده لقطعة النعم وذكروا الملاذق باسفل القدر **و** نخل  
مركته لسكان فيسفلها فان التقينا في كلتيهما وما شاع او كما تباين لزاما حركتك  
ثانيا او تباين كما سنتر وتخل فيا تباين فان ادم اضمحلتا لوصل وتكون فيه حذف  
ثالثا وفي الثانية في المصحح **ح** اذا كان المدغم متحركا فاما ان يكون ما قبله متحركا  
او ساكنا ان كان متحركا بقي على مركته وسكن ذلك الحرف المدغم وادم فيما بعد وان  
كان ساكنا نقل اليه حركة المدغم وادم مخبره زغير ويبد وتغير الممثل بزود وتغير  
ويبد وتغير نقلت الفتحة والكسرة والفتحة الى الحرف الساكن حذرا من اجتماع  
ساكنين ذلك الحرف في الحرف والمدغم فانه ساكن بل حل المدغم فان كان الساكن الذي  
قبله حرف مدغم او واو او يا نقصه لم ينقل اليه نحو راد وحاد وموود ووسبة  
لمن اصل وضع حرف المدغم في الحركة خصوصاً المثلث فان حركتها غير مدغم فان اتفق لثلاثان  
المتحركان من كلتيهما حذرا من المدغم منقوض بحذف الهمزة والواو اما لم يكن مانع فانه  
يتبع المدغم اذ كانا متحركين نحو قرا ابوك فان العرب تنكبت عن ادغام الهمزة عينا  
او وليا ساكنا غير المدغم فيما قاله المصنفون وحزم به انساكن في التسهيل وتعبه  
ابو حيان بان اتي مدغم في مثل ذلك نحو الرعب باخذ العنبر وامرنا للنو  
وسرا لجملة فهو واقع بهم المثلث من جازا شمر متصفا عن اموزهم ذكر حجة التجرى  
من قري يوسيد في يوسيد قال روي جميع هذا عن ابي عمرو بلام ادغام وهو لا يجوز عنه  
العبرتين والذين ذكروا ذلك عن ابي عمرو اية ثقات ومنهم على ما يروي محمد الزبيدي  
وغيره في جيب قوله وان لم يجمع المصنفون عن ابي عمرو فابو عمرو راسن المصنفين ولم يني  
ليقل الاما قرا ان القراء سنة متبعة غاية ما في ذلك ان يكون قليلا في كلام العرب  
اذ لو كان كثيرا لما غاب عنه عن المصنفين غير اني عمره واساعدة واحوان فلا نقول به  
انني ونحو الادغام ادغيا من غير جوب فيما اذا كان المثالان يابن طريرا من المثالين  
منها مخفي وعي وقد قرى يحيى من يحيى من سنة وشحي بلام ادغام والمظهر وفي  
الاصحاح ان المظهر اكثر من بلامهم فان كان غير تلك البيا الثانية فادغيا نحو يحيى  
لم يجر المظهر فقط ويجوز المدغام ايضا من غير جوب فيما اذا كان المثالان  
ثاني في باب التعليل واسترقوا قتل وحسب تبتل حركة الثاني الى الساكن  
قبلها وهو السبع والقاف فتذهب حركة الوصل لحركة اول الفعل فيقال  
استرق قتل وحركة الثانية فيفتح اول الفعل ويجوز كسب فيقال ستره وقيل  
ابو حيان وقد كسرة ليست متعولة اذ لا كسرة في الثانية المدغمه وانما ذلك عليه  
انهم لما سكتوا الباء وادغماها في التا وكانت فالكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت  
الفا على اصل التا الساكنين وذهبت حركة الوصل لتحرك الفا وتقال في  
قال لغة التفتح يسترق في الوصف مسترق بفتح السين وقيل لغة الكسرة يسترق

وقرره

او كما

مخبر

وستر وستر بكسرها ويجوز المدغام ايضا من غير جوب فيما اذا كان المثالان  
ثاني اول فعل ضارع نحو تبتل ونسظار وحسب يوق بهما الوصل لسكون الباء والواو  
بلام ادغام فيقال تبتل ونسظار ويجوز في هذا النوع حذف الحذف الثاني كحذف  
فيقال تبتل ونسظار وهما المحذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما الثاني وهو  
مذهب سيبويه والمصنفين وقال الكوفيتون المحذوف الاولى ويحذف المضارعة  
**ح** فان سكن المدغم لم يمتد به ضمير وضع وحيت الفك وكذا الفعل تفعيلا خلافا للكتابي  
او الجزم او بما جاز فان لم يفتك مركب الثاني بالفتح مطلقا او لم يمتد به ضمير  
او كما كسر مطلقا او بما جاز لم يمتد به ضمير فبكرته او ساكن فبالكسر ففان  
**ح** اذا سكن المدغم لا اتصاله بالضمير المرفوع وحيت الفك محذوف ودون ما ورد في ضرورة  
ورد وما ورد من ورد من ويجب الفك ايضا اذا سكن في الفعل للتعميد المحذور  
في امثلة دجحة زبد وحبب البيا ان يكون المدغم ما وذهب الكتابي الى ان الفعل  
في التعميد يدغم فيقال احب برية فان سكن برية او تبا جاز ذلك وتولفت اجمالا  
وتولفت غير من غير فظ الى قدم للماعتداه بالفتحة فيقال لم يرد ولم يرد  
وارد وورد فان ذلك فواضع وان ادغم من الثاني في حرف الضعيف تحلضنا ايضا  
الساكنين وفي كسرية تخومك لغات احدهما يجرى بالفتح مطلقا سواء وليه ضمير نحو  
زده ولم يرد ولم يرد هاهنا ساكن محذوف الماله ولم يرد الماله لم يرد ولم يرد الثانية  
ان يجرى بالفتح في امثلة الاولى والثالثة دون الثانية وتي ما اذا وليه ساكن  
فانه يجرى فيا على اصل التا الساكنين فيقال ردا الماله ولم يرد اي ان الثانية  
ان يجرى بالفتح مطلقا في امثلة الثالثة على اصل التا الساكنين في امثلة  
التي يجرى بالقرب الحركات اليه نحو ردة وفروغض المانع ضمير الموت والمذكور الثانيين  
تتحرك بحركة الضمير نحو عضه ورتها والما فافت ساكن في كلمة اخرى امر متعريف او  
غيرها فتكسر نحو ففكر ورت ايك **ح** الثاني في المتعديين ويتوقف على مخارج  
الحروف فاجمع انها تسعة وعشرون واستط المخرج الهمة وان مخارجها ستة عشر  
فاقصى الهمة والاعلى الها قال الممدوح مرتبته وغيره في رتبة وقيل الهمة  
اول وقيل لغة الها وقيل لا مخرج للالف ووسطها وا العين قبل هكذا وقيل  
مكسرة وادناه للعين واما ونب الفولان واقصى للثانية وما فوقه للقاف وما  
تاليه للکاف ووسطه للسين واليمين والياء ووزا بوحيان الحين والجليل بالمدحج  
الليا واول حافيتهم وما يليها من المضارع والضاد ويبرز الميسر افسر وقيل يحقن  
به وقيل بل يمين ولا تطلق بها وبالحا غير العرب ومادون طرف لشمه وما فوقه  
للهم وساء ونبه وفوق الثانيا للون والراء ومن ادخل في ظهره وقال قسط الميم  
واجد زيد مخرج السلا له واحد وما بين طرفه واول الثانيا للطاء والداد والثا  
رما بينه وبين الثانيا للراء والسين والصاد وما بينه وبين  
الطافا للظا والداد والنا ويا طي السعة السيل والطافا الثانيا العليا

ووردت



لغا ومابين السبعين ليا والميم والواو قال الخليل لا يخرج اللوا والهمزة  
لغا مخرج على حدة ولها فروع حسنة مائة مسجلة وعند مخرجها الحيسم والفت  
المالة وتخرج من شين خيم وصاد كزاي وغيرها قبيحة والمهمزة سكنت تحت حرف  
والسندية اجرك تطبق في المتوسطه وليسا عروا المطبقة من من طاء والسندية  
قطعت صفت والمذقة مرتبلة وغيرها مبنورة روية متعينة مضمونة وصوت  
على الترتيب والعلقة قلب بعد قليل الثابت الباء واللينه وايم والهمزة  
معتلة وقيل مخرجهم فصل شين المعتل والحرف اللام قبل والواو في المكسر  
والهمزة المنة والمخرج مخرج له ولا تدغم حروف ضوئيه مشفر في مقارب وخول  
توم ادغام الراء اللام والواو المخرج والاصغر غير ولا خلق في ادخل المالحات  
العين وما شايدي اليه وما غير ذلك فيجوز قلب الما والسند فالحا والعين  
في الحاء والفتحة والياء في الميم والمخا والفتحة في الكاف وعكسها والهميم  
في الشين والفتحة والطاء والظا وشركا ومما به بعضا وفي الصغرية وفي الحيم  
والسين والصاد واللام في ثلث دوز من من طان فان كانت تقريبية  
فجوبا والنون الساكنة بعته في حروف يذويدة ومنها في الواو اللام وقطعت عنه  
الحلقية وتخرج النوا في مرقاها مع الباشر القسم الثاني من ادغام ادغام  
المتقاربتين وذلك يتوقف على بيان مخارج الحروف ومخرج الحرف هو الموضع الذي  
ينشأ منه الحرف وتقرّب معرفته ان يسكن الحرف ويذخل قلبه مئة الوصل  
ليتوصل الى النطق به فيستحق ان يكون في موضع فتيحة مخرج و  
المخارج من مخرج الصدر وما يليه من خلق والفتحة في السبعين والي الحيسم  
والحروف تسعة وعشرون قال ابو حيان في ذلك الحية المنة تخرج  
المبردات من حروف الميم يدل على انها لا تنبت على صورة واحدة وكانا عند  
من قبيل السبط اذا لكان حرفا لكان لها شكل تنبت عليه كساير الحروف وتوابعها  
لوم تكن حرفا لكان مثل اعدة اجل على حرفين وتوابعها لان اقل اصول الكلمة ثلاثة  
احرف واما كونها لا شكل لها فلا نمار وجي فيما التمسيل ولو لا ذلك لكانت  
الغا والمخارج ستة عشر مخرجا عند الخليل وسيبويه والاكثرون كدفع الميم في  
والواو ابن ذريرة وان كيسان قل خلافة عنه انها اربعة عشر مخرجا وتوسع الخلا  
ينبع مخرج اللام والنون والراء فوعند هؤلاء مخرج واحد وعند الخليل وموافقة  
ثلاثة مخارج وعلى القولين وذلك على سبيل التقرب والمخا تعقيل ان كل حرف  
مخرج على حدة ومما زاد المتعينة المخارج بينه مخرج الى اعادتها في السج  
فليقتصر على ما يحتاج اليه التسمية عليه قوله وقيل المنة اول ايم والفتحة والها  
لغدها ملاما في رتبة وليست واحدة استخرج الحروف وتوابعها في القول  
الاول وهذا اراي المخلص والمخرج بالاول رتبة الما دخل في الصدر الذي رجي  
ابو حيان ان رتبة العين بعد الحاء ورتبة العين قبل الحاء قالوا انها المنة

والفتحة  
في الحاء  
وعكسها  
في الشين  
والفتحة  
في الكاف  
وعكسها  
في الميم  
في الشين  
والفتحة  
في الكاف  
وعكسها  
في الميم  
في الشين  
والفتحة  
في الكاف  
وعكسها  
في الميم

بيان

بها القرب في ملامتها وما توجد في ملام غيرهما والفتحة ما التفتت بكثرة استقامها  
فانما قليلة في ملام بعض الحروف ومفتوحة في ملام كثير منهم قالوا الصاد اصعب  
الحروف في المطلق من الحروف الذي التفتت القرب بكثرة استقامها ومن قبله  
في لغة بعض النحويين مفتوحة في لغة كثير منهم قالوا الصاد لا يخرج من مخرجها  
غيرها من الحروف عندهم وذهب الخليل الى ان الصاد شجرية من مخرج الميم والشين  
فقل هذا ليس لها غيرهما فيه ومعنى شجرية خارجة من شجر الحنك وتوابعها قبل  
لها لسان وقال الخليل الشجر مخرج النون البصيرة وقال غيره هو مجتمع الحيين  
عند الحقيقة وعلى ذلك الاولين قال ابو حيان فخرج الصاد من الجانب الايسر  
عند الكرا واليمين عند الاقل ويجوز عن غير الخطاب انه كان يخرج من الجانبين  
مما وقال الصيرفي بعض الناس يخرج من الجانب اليسرى وبعض الناس يشبهه عند افراسها  
من الجانبين معا قالوا ملام ميمويه ايضا يدل على ان الصاد تكون من الجانبين وقد  
ذهب بعض من لا ينسبط له ولا يفرقة الى ان الهمزة التي تحتصرها قال ابو علي  
ابن ابي اسود شاق اخرج اللام من كلتا حافتي اللسان العين واليسرى الى  
ان افراسها حافتيه اليمنى امكن بخلاف الصاد فانما من اليسرى امكن وقال سيبويه  
الراء دخل من النون في ظهر اللسان قبل الامحاض الى اللام وقال محمد بن قرقان  
صاحب الرواية اختلاف مخرج اللام والواو والنون كاختلاف المخرج الذي فوق من  
وسط اللسان وتخرج السين واليمين والياء والميم ثلاثة مخرج بل جعل مخرجها  
فذلك هذه الحروف ينبغي ان تعمل لذلك وقال ابن ابي اسود مخرجها ميمويه  
من انما ثلاثة مخرج هو الصوتان لئلا ينحاذيها عند اختيار المخرج في النطق  
باسكانها وان خال مخرجها قال ابن ابي اسود الما حروف الصاد ما التفتت القرب  
بكثرة استقامها وهي قليلة في لغة بعض النحويين مفتوحة في لغة كثير منهم وتحت  
حروف الصغرية وقال ابو حيان فصل الممدودي الواو من الباء والميم وتعمل لها  
لغا مخرج على حدة فقال الواو وتوابعها تنقطع الى مخرج الما والفتحة والواو  
الحسنة ثم لا توجد في ملام الصغرية المنة المستقلة فرع الحقيقة والفتحة  
فرع النون والحيسم الذي مخرج من هذه الغنة هو المركب فوق غار الحاء والحق الما  
في صوت مخرج من ذلك الموضع تابع لكل نون ساكنة ولكل ميم ساكنة فانك لو اسكنت  
باعتك لم تتكلم من مخرج الغنة وقال ابو عمرو الصيرفي الغنة صوت مركب في جميع النون  
ومخرجها من الحيسم وتوابعها ان الميم والفتحة والواو الميم والفتحة والواو  
المالة والفتحة مخرج من الما المنة المستقلة التي كالزاي فرع من الزاي الخالصة  
والمنة المستقلة عند سيبويه حرف واحد وعند ابن سفيان ثلاثة اعراف منها وبين  
ابن ابي اسود والواو بينهما وبين الباء قال ابو حيان وملا القولين مقول بل انما اخذ  
من حيث مطلق التمسيل فحرف واحد وان اخذ من حيث التمسيل الحاء كانت  
ثلاثة اعراف وتعتبر من المنة المنة ميمويه بين وبين ومما انها ضعيفة ليس لها

الفتحة في الميم  
والفتحة في الشين  
الفتحة في الميم  
الفتحة في الميم  
الفتحة في الميم  
الفتحة في الميم  
الفتحة في الميم  
الفتحة في الميم



على الحقيقة وما خلاص الحرف الذي منه مركبا قال عبيد بن ابراهيم بحسب حقيقته  
 وتبين القوم يستطعن بينا قال انما القبح ان يفسا قطا جميعا عن معتد به والق  
 التفتيح على التي بينا ما الف والواو قال سيبويه كقول اهل الحجاز العقلة  
 والذكاة والحياة ولذلك كتبت هذه بالواو قال ابن ذؤوف الملقان اربع الف  
 الطبيعية المعتادة والف المائلة والف التفتيح والف التي بين اللفظين في  
 مثل الامرار قال ومن الف التفتيح الف المستعلا في اسم الله تعالى فتفتن في  
 واللام فتالها والسين كالجيم كقولهم في اسد قاصد بين الشين والجيم والحاء  
 كالزاي في قولهم يقل هسما قليلا فيحدث فيها لذلك جيمتها كقولك في مقدر  
 مزدور قال سيبويه فصارت في المروف بين الزرع الستة حسة ولانين والالوم  
 التي تستقيم وتما التي لا تفرج في لغة من ترفع هريته ولا يستحسن في قراة ولا  
 شدة في كاف الجيم يقولون في تحمل جل قال ابن دريد وتي لغة في التي كثيرة في  
 اهل بغداد وجيم كلاف يقولون في رجل وكل فيقولون كلاف وجيم كسوف وكذا  
 وذلك اذا سكنت وتبعها ذال او تاء فيقولون في الاحودر الاسد روف احتجوا شتموا  
 قال ابو حيان فان قلت ما الفرق بين هذه ويترى كسما حيث قدت هذه مستقيمة  
 وتلك مستقيمة فالجواب انهم قرروا الحرف الصغير في الحرف في جعلهم الشين  
 كالجيم فالتلك كان من الزرع المستقيمة وذلك ان الجيم حرف مجزئ من وسط اللسان  
 مجزئ شدة يستفتح متعلق فو حرف قوي لجه وشدة والسين حرف منمنيا به  
 ولما ونة واستغاله فالتلك كان تقربه من الجيم مستقيمة وكان تقرب الجيم مستقيمة  
 المجزئ انهم قد اوجعوا الزرع المستقيمة الصاد كالزاي لهذا المعنى وصار السين  
 كسما بين ما بر وطا كذا نحو قال في طالم نربا كفا وتي كثيرة في لغة العرب وغيرهم وتارة  
 يكون لفظ الباء اغلب مجزئ واما السين وصاد ضعيف نحو ان يقر بون الشان الصا  
 كذا فيضو في ان الصاد الضعيفة قال ابو حيان وفي نظر وقال ابو الصا  
 الضعيفة اذا قلت ضروبا في اول شمع مجزئها ولا اعتماد عليه وتلك تحفت  
 وتخالص فيضعف اللفظا قال ابو سفيان والذين تكلموا بهذه الحروف  
 المردولة من العرب خالطوا العرب وسين كزاي وجيم كزاي وقاف بينا وبين الكاف  
 ففتت الحروف بين الزرع ستة واربعين حرفا واما القاب الحروف قد كرفا  
 الحروف في الغاية نيزا حديها ما جعل المدغام يعرف ما يدغم في شدة لقره منه في الزرع  
 والصفة او في اخدها وما يدغم ليعرف منه في ذلك والثانية بيان الحروف  
 العربية حتى ينطق من ليس بعربي مثل ما ينطق بها العربي فوكيها وضع الفاعل  
 وضب المفعول وكذا ان وضب الفاعل وضع المفعول كالحرف في اللغة العربية كذلك  
 النطق بحرف فاعماله ثمانية وستة الممثلة لضعف الاعتقاد عليها في تناسلها  
 ويجري النسخ معها حتى ضعفت ففتت النطق بها والاصلة نحو الصلوة التي فيه

كامل

وفي بعض قوله  
نفسه

المجودة وهي ما اتبع الاعتماد في موضعه وسنح الشيران بحرفي منه حتى تنقص الاعتماد  
 ويجري الصوت والشددة امتناع الصوت ان يجري في الحرف والفرق بين المجزئ  
 والشددة ان المجزئ لا يتوى الاعتماد فيه والشددة يعقود لزومه في موضعه  
 والرافة جريا الصوتية الحرف في التوسط بين الشدة والرخا وسيت  
 المطبقه ما طبقا اللسان فيها على الحنك عند اللطفا بها وصددها المتقدمة  
 لان نطقا للسان بيمينها على الحنك والافتتاح عند الانطفاق وسيت  
 المستعلا لان اللسان يعلو بها الى الحنك عند النطق بها فينطق الصوت صليا  
 بالرفع وصددها المنخفضة ويقال المستعلا لان اللسان لا ينزل عند النطق  
 بها الى الحنك بل يستقل بها الى قاع الفم عند النطق وسيت المتدلة لانها من  
 طرف اللسان والفم طرف كل شيء ولتة وصددها المعصية لانها اصنعت فلم ينزل  
 في الالبسة كلها قال اما حقتن اصنعت اي صنعت ان تنقص مينا عكلة في لغة العرب  
 اذا كانت حاسية فافوق ولا تحدر حلة حاسية فافوق في كلام العرب الى وفيها  
 من الحروف المتدلة او الالف ولا ينفرد المعصية بكلمة حاسية وسيت امر في اللسان  
 لان الصوت يشد عند الوقف عليها والعلقة شدة الصوت وسيت المتدلة  
 لان الاعدال والاعقلاب لا يكون الاية اورها ومن قال الهمزة حرف صحيح قال  
 انه يقبل الحركات الثلاث وهم من يقول انما حرف شبه بحروف الهلة قال ابو  
 حيان وهذا حسن وسيل للام من حرف او اذا الكوفيين الداءها عند هم  
 حرفا المعرف قال ابو حيان فاعرف عن مخارج النون وقال بعضهم وصفت اللام  
 بالاعرف لانها اعرف عن غيرها الى يخرج غيرها عن صفتها الرصدة غيرها واما  
 المدوي سبت بذلك لانها شاركت اكثر الحروف في مخارجها وقال القم  
 بين الحروف الرخوة لكنها اعرف اللسان بها مع الصوت الى الشدة وسيل  
 المتدلة ما كانت كزاي اللسان عند النطق بها كان طرف اللسان يعلو بها فكل  
 نطقها اكثر من حرف واحد فاعلم ما يكون اكثر نواذ ان كانت الهمزة وما دور  
 عليها وسيل الهمزة المهموت مزاهت ويوعصر الصوت لانها معصية لا استوع  
 اومن الفت ونوا الحظ والكسرة لانها يعرف لها الجايدال كير فينطق وتكسر  
 وسيل لها وكي ما ينوي في الفم فلا يعقد اللسان على شئ منها اذا نقر ذلك  
 فلا يعرف في المقارب حناد وما ذار وما تيا وما ميم وما شين وما فا وما مزة  
 ولا فاعله امدهب سيبويه والخليل واكثر النحويين وجوزا جودا ونقود  
 المضرب واليزيدي من البصريين فاكشاي والذوا ابو حفص الراسي الكوفي  
 وتبين انما لك وابو حيان ادغام الالف في اللام عن يمينها لسانا استغفر له  
 الرسول ولا يدغم حرف صغير في مقابلة ما ليس صغيرا ويدغم في مقابلة صغير  
 قد دغم الصاد في السين والزاي والسين في الصاد والزاي والزاي في  
 الصاد والسين نحو فخر ستم فخر زاهر خسر سار خسر زاهر سار سار سار











فقال في شرح التبيين في المسألة الحجة المدلولة والمحصن والمفسر انما كانت  
لما صورته في الخط الحجة التي لا في الحذف والنقل قال ومنهم من جعل صورته  
اللفظي لكل حال وموافقا لا ومنهم من جعل صورته على حسب مركباتها ان كان  
تغيرها فعمله زائدا من صورته ومنهم من جعلها صورة واحدة ومنهم من جعلها  
صورة واحدة في الفرق بينا لم يورث وعنه مثل نقول ونصوغ قال ابو حيان واذا كان  
مثل رؤس تلك بود واحدة مع ان تسميته بينا المنزلة والواحدة اخرى قال  
وقد كتبت المودة بود واحدة في المصنف وهو قياس فان المنزلة لا صورة لها في  
واحدة ومنهم من جعلها جميعا صورتين واحدة مذكرا وحدا فذلك كتبت واحدة  
الما تحتها في غير القرآن فيه ان يكتب يواو لانه قد ذكر في الكلمة في الخط  
فيكون ان عطف عن انتهى والى في صورة من غير ان يكتب حرفا على نحو  
ما سئل فان كانت مقصورة بعد فتح كتبت الالف نحو مال فان كان بعدها الف  
منحرفا ل واما في فتيل تحذف ولا صورة لها وقيل كتبت الالف وتجمع الفاء وان كان  
مفتوحا بعد كسرة كتبت ياء نحو يجر بعد من كتبت واوا نحو واد وان كانت  
مكسورة بعد فتح او كسر كتبت ياء كسيم وفيه فان كان بعدها ياء احيانا ياء كسيم  
ويجب قبل تحذف ولا صورة لها وقيل قبلها صورة وتجمع ياء وان كان كسرة  
بعد ضم نحو ذيل وسئل فصورتها الياء على مذهب شيويه والواو على مذهب  
المخس وان كانت مقصورة بعد فتح اوضح كتبت واوا كالموم والموم جمع لوم كص  
جمع صبور فان كان بعدها ياء احيانا واوا كالموم وروى قبل تحذف ولا صورة لها  
وقيل قبلها صورة وتجمع واوا وان كانت مقصورة بعد كسر نحو ميون جمع ماية  
كتبت يواو على مذهب شيويه وسما على مذهب المخسرة المستطرفة بعد شاذ ان كان  
حماها فتاة المنزلة والفتية خلتها قبل ما قبلها ولا صورة لها في الخط في  
الرفع ولا في النصب ولا في الجر نحو ج ود في دقة وقيل ان كان ما قبلها كان  
مفتوحا فلا صورة لها وان كان مقصورا فصورتها الواو او مكسورا فصورتها  
الياء مطلقا فيما قبل في المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة المنزلة فيكتب  
والد في الواو في الرفع وبالف في النصب وبالياء في الجر على حسب حركة المنزلة وان  
كان من ذلك منصوبا منصوبا فيكتبت بالف واحدة وفي النقل في التنوين وقيل  
يكتب بالفتحة احدى المنزلة والواو في التنوين وقد سئل المسئلة  
والخلاف فيها فولي مذهب في المصوح وان كان الساكن متصلا فان كان زائدا  
لمد فلا صورة لها نحو نبي وضوء ساء فان كان ما فيه الالف كسا من فكتبه  
مميورا المضربين بالفتحة الواحدة حرف علة والواو في المد من التنوين فوضع  
والكوفيين بواحدة وفي حرف العلة التي قبل المنزلة ولا يفتلون في الالف  
من التنوين صورة قال ابو حيان وانما الفرقان على الالف ليس في صورة الالف  
في ذلك فان اتصل ما فيه الالف بغيرها لم يفت في الالف صورة الالف واود

في كلمة

في ذلك سواك وبالحروف سبائك وبالالف واحدة في الالف المدد صبا نحو رايت  
سماك وان كان ما فيه الياء والواو منصوبا فالف واحدة في النقل في التنوين  
نحو رايت نبيا وروى وان كان غير زائدا لمد تسميته بالحذف والنقل ولا  
صورة لها في الخط والمنطرفة بعد تحريك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو فتية  
ويقري وتبينوا وهذا امر او رايت اسرا ومررت بامرئ فان كان منصوبا  
فقبل تكتب بالفتحة وقيل بواحدة قال ابو حيان وهو الاول وقيل ان كان  
ما قبلها مفتوحا قبلها فتكون يواو ان يكون في مقصورة في الواو ونحو تكلوا  
او مكسورة في الياء نحو الحكي وان كان ما قبلها مقصورا في الواو ونحو تكلوا  
وراءت المكي وان يكون في مكسورة في الياء نحو المكي ان قلنا بالفتحة  
بين الفاء والياء والواو ان قلنا بالياء والواو وان كان ما قبلها مكسورا  
في الياء نحو في من الحرفي الالف ان تكون مقصورة في الواو وان قلنا بالفتحة  
بين الفاء والواو والياء ان قلنا بالياء والياء ان اتصل بها  
من قبل حسب الحركة قبلها كالف اذا لم يتصل بها فتكتب وقيل ان انضم  
ما قبلها او كسر فاقبل الاتصال بالضم نحو قبل صورها على حسب الحركة قبلها  
وان انفتح وانفتحت او سكنت فبالف نحو لن تقرأ ولم تقرأ او انضمت  
في الواو ونحو كقرره هذا ما قرره ابو حيان او لم يكن قول التبيين انه اذا  
اتصل بالمنزلة الاخيرة بعد فتحة او الف ضم متصل فانما نطقها بالفتحة  
وقال ما هنا حينئذ كانت لم تنفتح اخيرا اذا لم يوقف عليها ولا يثبت ذلك الضم  
قال وقد اختلف بيننا لك حكم ما وليا منه متصل على حكم المتوسط وقد  
ذكر في المتوسط انها مقصورة بالف الذي يقول الياء في الضمفندرا لا  
تسميلا قال فعل هذا ايكتبت بغير الف لانها قد تحذف ياءها الف  
وبالواو لانها قد تحذف بغيرها بينا وبين الف الذي من مركباتها ويكتب  
ما ونا وما ونا وبالف وبالف والواو والياء لانها تحذف قبلها بين بين  
لما لا تبدل وقيل اذا كان ما قبلها مفتوحا واتصل بها الضمفندرا  
لم يتصل يعني انها تكتب بالف نحو هذا انك ورايت نياك وعجبت منك  
كحالة اذا لم يتصل بضمه قال احمد بن محمد انما فتح ما قبل المنزلة بالف  
ما لم يفت فان اختلفت لتبني في الحفص سبائك من يمينه وفي الرفع يواو وفي  
النصب بالف قال وزيدا اقرا الف وحوا في الرفع يواو وبعدتها وبيانية  
الحفص ولا تحفون في النصب بين الفين فيقولون رعت خطاة واحفون  
خطاة وعجت من خطايم والاحتياط في الواو والياء ان تسمي الالف والواو  
الفتحة في الالف وان الغلبة تجمع بينها ولذلك لم يفت خطا او قراء  
بالف واحدة ولو كتبت بالفتحة كان ههنا او في الفرق بينا الواحدة والفتحة  
الالف الكسوة بالفتحة الذي قبله من الكلام او بعد عليه انتهى قام القول

منها

بغيرها

فكلم يتصل







وكان قد









المحذوف لا من التعريف من الذي وجمعه وهو الذي ومن التي وفروعها وهو  
المنتهى والجمع نحو الثمان والتمني والاتي واللاي كراهته اجتماع صليح في الخط  
وتتبع في منتهى الذي خاصة وهو اللذان والذين فرقا بينه وبين الجمع ولم تست  
في منتهى التي لانه لا يلتبس بجمعه وقاله احد من محبي كتبوا اللاتي واللاي التي والي  
واستعملوا الامساك والها والعامن افرها وهذا الاستعمال لانه يخلو الكلام  
منه ويدل عليه ما قبله وما بعده ولو كنت على لفظه كان اوتوا مني قال ابو  
حيان وظلاله يدل على حذف اللام من قوله والمات من قوله الذي عندناه  
في اقتضائه انما حذف الما لانه لا يلتبس بالمزد قال فان قلت اللام الزم في  
فلا حذف قيل لما حذف الما لانه لم يوافق اللام مع انما لانه لو حذفه لالتبس  
بالم لان الله محذوف وفي الليل والليلية وحيان المحذوف والمباينة والنبات  
كنته بلا مني والمحذوف احوذ لانه ابتاع خط المصنف قال ابو حيان وزاد احمد  
ابن حنبل اللطيف فعد مع الليل والليلية فيما كتب بلام واحدة قال لانه عرف  
فاستغنى قال وكتبوا اللتي والدعي والعم بلا مني ولو كتب بلام مجاز ومحذوف  
لما التعريف انما ما اجمع فيه ثلاث لاشياء كراهته اجتماع الامثال نحو له لسان  
للمدار ومحذوف الا لسان اسم الله وكان المتبادر انما كان في اللام لكنه قد عرف  
فيه بانواع من العرفات التي لا يجوز الا فيه ولانه لا يلتبس لاشياء في هذا  
الاسم وكثرة الاستعمال فقد اشياء تحذف المحذوف واما قوله لا يكون يريدون  
ايوك فانهم كتبوا بالالف لاجل ما حذف من حرف الج والالف واللام فلا يرد ذلك  
على عبارة المتن لانه خص فيه المحذوف بلفظ الله وتحذف ايضا له ومن الرحمن كثره  
الاستعمال من ان لا يلتبس بشرطه ان لا يجر من الالف واللام فان جرد منها كتب بالالف  
واللام نحو حان الدنيا والافرة وحذفت ايضا من الحرف على كثره الاستعمال  
بجلافة صفة وشرطه ايضا ان لا يجر من الالف واللام فان جرد منها كتب بالالف  
نحو حارث ليليا يلتبس بحرف على واللبس مع اللام مفقود لانها لا تدخل على كل  
علم وحذفت ايضا من السلام ونحوه لانه يخلو ويشتبهنا منكر او العلة في الدلالة  
وفي جميع ما ياتي كثره الاستعمال وحذفت ايضا ما كثر استعماله من اعلام الزائدة  
على ثلاثة اعراف سواء كانت عربية كالل وصالح وخالد ام عجمية كاترهم واهل  
واسوق وهذه سليمان قال ابو حيان وذكر بعض شيوخنا ان ابائنا في نوح  
وخالد وما لك خبيد وكذا قاله احد من محبي ان يجوز فيه المحذوف والمباينة والمحذوف  
ما لم يكن استعماله كاهم وجابر وحامد وسالم وطالوت وجالوت وهاروت  
روث وهامان وقادوس ويا صوح وما حوج وقد حذفت في بعض الاماكن  
ومرون وهامان وقادوس وسالم اصفاء كدخل صالح وزجل مالك ويا صوح  
يزد على ثلاثة لا ومن لم يابن داب وسامة وهاله ولا ما حذف منه شي  
كاسر ليل حذفت في ياييه وداود محذوف احدى واويه وما اذ الخيف اللين

عليكم وعبد  
السلام

منه

كعامر

كعامر وقياس لوجه لا يلتبس بعمرو عيس وحذفت ايضا من ملايكة لانه لا يلا  
لفظ كثره الاستعمال وحذفت ايضا من مناجل ومناجيل ان من التباسه بالمرز  
كحارث وعماريل وشياطين لان منق وها مناجل ومناجيل ان من التباسه بالمرز  
به لانه راس فيكتب بالالف ليليا يلتبس بمرزهم قال ابو حيان ويجوز الاشارة فيما  
لا يلتبس ايضا ومواجدة قال وشرط بعض شيوخنا لحوار المحذوف شرط اخر وهو ان لا يكون  
الالف فاصلة بين حرفين متساويين نحو سكاكين وكلاهما وانا نبي فلا محذوف لالف  
ليليا يجمع ثلثان في الخط وهو مكره ككراهته في اللفظ ايضا وحذفت ايضا من  
قال علان ايها كان فيه العا من جمع الموت السالم نحو صا لمان وعابدات وذاكرات  
ومنه سكرات وان لم يكن على وزن فاعلة فلذا اصرحت في المتن وحل جمع المذكور  
السالم قيل جمع الموت وان لم يكن فيه العا من نحو الصالحين والقاسم في الغالين  
والا لزن والمحاسن وشرط المحذوف من جمع الموت والمذكر ان يكون غير يلتبس ولا  
مضاعف ولا معتل اللام فلا محذوف نحو صا لمان لانه ليس بمضاعف ولا معتل  
ونما محذوف لانه في الدلالة والاسم نحو سكاكين والعا من لانه لم يرد في المعنى  
اذ جعلوا صورة المدغم والمدغم فيه سلا واحدا وكذا كتبوا في الحقف الصالحين  
والعا من بالالف ولا من نحو صا لمان والرا من لانه حذفت من الرا من لانه الفعل  
وحلت عليه الراءيات وان لم يكن فيه حذف كاحل المحذوف الصالحين على المقامات  
وان لم يكن فيه الثاني ونحو ما كسر لفظا في العا من حيث حل الراءيات  
في الموت على المباينة في المذكور كاحل المحذوف في المذكور على الموت وحذفت  
ايضا من علم في افره الالف والون كسفين ومروان وعمن وما اشبه في لونه اعمال  
الحل منه عليه ابو حيان وهو ادخل في سبيله لعلام الزائدة وحذفت ايضا من ذلك  
واوليك بخلاف داود ولا يحري من حرف الخطابه وهذا كوهوليك من حرف  
الخطابه وها اشككت التثنية ومن ثلاث وثلاثه بخلاف ثلاثه لانه لم يكن  
كثرتها ولا لانه لو حذف منه لالتبس بثلاث وثلاثين وعما في بابا في الالف  
بخلاف ثمان بخلاف الالف فلا يجر من الالف من ازا من توالي الحذف وكثره في ثمان  
وحيان المباينة لانه حذفت منه ثمان الزود والياء الموجودة فيه ثمان اعراب والمحذوف  
لانه الالف المحذوفة ثمانا ثمانا لانه لا يجمع ثمانا وكان الالف موجودة والياء  
الموجودة فيه ثمانا لانه لا يجمع ثمانا لانه لا يجمع ثمانا لانه لا يجمع ثمانا  
وكانت ثمانا موجودة اهل المعاقب فمير المعاقب والمباينة اختصارا من عضد  
ونان بالواو وحكم ثمانين بالياء في جواز الجمع وحذفت ايضا من ذلك وكثره  
ها التثنية مع الله نحوها اسم لانه يستعمل المنة وكذا فرقوا واحد ونظر احد  
يخبر على ان المحذوف ثمانه وحذفت ايضا الف مانع الاشارة الخالصة الكاف نحو  
هذا وهذه ونحو لا كثره استعماله مع صفات كلفظ ثمان بخلاف المتصل بالالف  
لانه يجب فيه الاشارة نحوها ذاك وكذاها المتصلة بيا وتليق بالالف نحوها

ما يلتبس

للتباس

بجذر

ذلك

على ثلاثة



وهاتين وهاتين في الضمير مع ضمير اوله مرة فواتهم هانا هانت خللا  
من قال احدهن حتى قاله الكسائي في هانت وهاتناخذ فواتها وليس شيا  
خذوا المرة بدل انتم لم يخذ فواتها حتى فذل على ان المحذوف في هانت وهاتنا  
هو الثانية الاولى وحذفت ايضا شيا التي للنداء المتصلة بتهمة ليست كتهمة  
ادم سوا كانت قطعاً نحو يا ابراهيم يا اسحق او فلا باس اذ كراهته اجتماع القين  
قال ابو حيان ونصاحدين حتى على ان المالف المحذوف في صورة المرة لا المالف  
يا وهو خلاف قول ابن مالك واما نحو ادم فلم تحذف المالف يا منه لانه صدق منه  
المالف المبدلة من فاعل فلم يجيئوا عليه حذف القين قال ابو حيان ومفعول  
كلام ابن مالك انه لم يجوز الحذف في كيا جعفر ويا زيد لانه لم يتصل بتهمة وبقي  
احدهن حتى على انه يجوز في مثل ذلك المضافات والحذف كانهم جعلوا كيا مع ما بعدها  
شياء واحداً اقاموا مقام المالف واللام بدل من لا ياء دون ياء ما هي فيه  
فلذلك حذفت المالف وحذف احدها لئلا يبين تماثلين كاذم وامن وال واسايل  
وتجى وداود وطاروس وبستون وثوون ويا ويا وال كذا وجا ووا ويا ويا  
وشا ورا كذا اجزى به من مثل ك ل ش ط ان لا يبين كذا احد راسا للتبائن الشبه بالغة  
وقارين حذرا من التباس المتبني بالجمع وقول وصوول حذر من التباسه بقول  
وصول قال ابو حيان ولم يبين ايها المحذوف والقياس ليعتضوا بها الساكنة  
لشغل المتحركة بالحركة قال وجوز بعضهم كتابة الواو على الاصل واختاره ابن  
العنان والقياس خلافه كراهته اجتماع المتبنيين ولو اجتمع ثلاث متماثلات في  
كلمة او كلمتين حذف افعيا واحدا نحو يا ادم ومسا ات وتوات واليين وتجيبين  
ليسوا واومنيون **ص** وتنب اليه عند الجمهور عن الف مختوم بها اسم او  
فعل ثالثة مبدلة من ياء او رابعة فصفا عدداً مطلقاً ما لم تل ياء في غير محلي  
فيل او غير فان لهما ضمير متصل او تافقوا لان والاصح في كلاهما حملتا المالف على  
القول ان نون فاعلها قال سيبويه المنصوب بالمالف وغيره ياء وتعرف الياء بالتي  
والجمع والمرأة والاستناد الى الضمير والمضارع وكون الف او العين او الواو  
يكتب بالياء مبنى غير مبنى ولا حرف غير مبنى والى وعلى وحسن الموصولة مباء  
استغناء مية **س** النوع الخاص احكاماً التبدل فيكتب كل المالف والبعة او خاصة  
اوسادسة في اسم او فعل ياء نيا تة عن المالف سوا كان اصلها الياء امر الواو  
امكانت واية فاعلها او لثابت او لغوي ذلك كسبل ولسي وسفر واعطى  
رخصي والحوزي واقتضى واعتزى وخصيخ مستغنى واستغنى يستغنى  
وشعركه الم ان يكون تالية للياء كدنيا وحيا واحيا وحظا ياء واستغيا الم  
علما فانه يكتب بالياء في قايين حتى الم اسم ويين يحيا الفعل واحق البهيم  
كل علم منقول من الفعل كان يسته باعاً فليته بالياء واحق ايضا ابو حيان  
كل علم منقول من الاسم كروايا علما فليته بالياء في قايينه ويين روايا الجمع

فيها

نحو

فروا

فروا من العلم والفعل والمهور كتب الجميع بالمالف فان اتصل بالكمة ضمير متصل  
فحمل ففهم من يكتبه بالياء ومنه من يكتبه بالمالف فوطيان وسند غاه كذا حكم الخلا  
في التسهيل ولم يرح شيا قال ابو حيان واختيارا ما بنا كتبته بالمالف اذا اتصل  
به ضمير نصب او خفض نحو كان ثلاثيا او ازيد الما احدي خاصة فليته بالياء  
حال انصافها بضمير المنخفض نحو احدهما كمالها دون المنصاف واختلفوا اذا اتصل  
بنا تانث تغلب هان الوقف فلهما الضمير يون الي انما تكتب الف التوسطيا  
واجازا الكوفيين كتبها بالياء ولم يثبتوا ثانياً الثاني وسوا في ذلك ايضا التثنية  
ولما زيد هذا كله فترجع على القول المصدرة وهو الماسر وحكي ابن عسور ان الفارسي  
دع انه يكتب كل ما تعذر ذكره الم بالمالف ابدى وكذا الثلاثي الما كان المرة  
المنقلبة من ج الى اقلها في بعض الاحوال كحيان ورثيت فبالحال الخط في سابر  
المواضع على ذلك والمرة لم تود الى اصلها موضع من المواضع وقال ابن الصانع  
جده الحكاية بعيدة حيا عن الفارسي بل مراده انه القياس قال والفارسيات  
يقول ان كانت المعلقة الرجوع الى الباء في بعض المواضع فليكتب المنقلبة عن الواو  
واذا لم تجزها الياء في بعض المواضع وان كانت العلة التفرق لزم الاعتراض  
بالهاء بل لا يوافق يقال للفارسي فرقت العرب في اللقطة من غير المالفين  
بالمالمة فحمل الخط فيما عدا ذلك ولم يفرق بين المنة من قول ابو حيان في المسئلة  
ثلاثة مذاهب مذهب الجمهور ومذهب الفارسي والثالث انه لا يفرق بين المالف  
وتما ياء بل يجوز ان يكتب بالياء وهو اختيار الجمهور وان يكتب بالمالف وذلك  
قليل قال وقد رايته بخط بعض النحويين وهو عيسى اللطيفي يكتب بالمالف في كتاب  
فري عليه واما المالف الثالثة فذهب الجمهور انما كانت مبدلة من يكتب  
ايضاً نحو وحى ورعى وان كانت محمولة لا اصل لها او كانت مبدلة من واو  
كفصيا او عزا كتبت بالمالف ومقابل الجمهور قول الفارسي المتقدمة انه يكتب  
شياء بالياء وقول الكسائي ان ما كان من فعل عينه مرة نحو شاة فانه يجوز ان يكتب  
بالياء وان كان مرفوعاً او كراهته اجتماع الضمير وما كان من الاسم على وزن  
فعل او فعل فانه يكتب بالياء ابدى وان كان مرفوعاً او نونا كذا والصيرون  
محمود ونشيا من ذلك ومذهب المضربين في كلامه ان يكتب بالمالف ان الف  
منقلبة عن واو ومن زعم انما منقلبة عن ياء مذهب البصريين فانه يكتب بالياء  
ولكتب على الماول كملتا بالمالف خلافاً لما كان القياس ان يكتب بالياء لان  
الفارسيات مرفوعة ومن كون المالف مبدلة من الياء لا تغلب في الضميمة نحو رجي  
ورميان او في الجمع بالمالف والتا نحو رضى وخصيات او في المرة نحو رضى رضى  
او في الاستناد الى الضمير نحو رضى او في المضارع نحو رضى ويكون الفعل منقول  
القين او الفاء او نحو هو وي وروى ولا يكتب اسم شئ بالياء  
الاسم ما لم يتا ولا يجر من الحروف الما لي وعلى وحى وال لغوها بالياء

الاسم الما لي



كان في اليه وعليه قال ابن المباركي وانما كتبت صريحا وان كانت لا تقال فرق بين  
دخولها على الظاهر والمضمر فلهذا لم تكتب في المضمر قال ابو جيان وحسبك  
وحسبك وانصرف الى اليا مع الظاهر حتى قالوا حتى ريد انتم فان وصلت  
الملائكة بالماستفهاية كتبت بالالف لوقوعها وسطا نحو الملام وعظام قاله  
الرجاء حماد السدكي عليك من من عاخره الف فالتفت بالالف لانه الاصل ولا  
ذهب بعضهم ونوا الصحيح ان ما جازان يكتب بالياء جازان يكتسب بالالف  
ورسم المصنف شمع ومن ثم قيل خطها قياسا على خط المعقف والعروض  
اما الكائنة فالمكتوبة تسوي حروفها المماثلة للوزن دونه وان كان الحروف  
الفا فيها ايماء والملتقمة نصبا بالالف والمختار حذف صلة غير والمردودة  
بالفتى وما من مزيد زيادة او حذف او بدل مقنود **رسم المصنف** شمع لا يتبع  
السلف رضي الله عنهم وقد وقع فيه اشياء كثيرة من الواصل والفصل والزياد  
والحذف والبدل على خلاف ما تقدم ذكره كقول من تجمع عظامه من من  
قانت وفصل وزيادة يمانية ما يميمون بنا المرسلين وملايم والفتى  
في الربو وان اسرود وحذف الف ليقوا وكما به واوصورة المزوز زيادة الف  
بعدها وكما به ما ذكي بالياء وقيا سه بلالف لانه من ذوات الواو وكما به الهلاء  
والزلافة والحياة ومشكاة ومناه والربا بواو بدل الف وهذا كله ما يتبادر  
اليه في كتابة المصنف ولا يقاس عليه خارجة بل اذا وقعت هذه الالف  
وتحوها في غير القرآن لم تكتب الا على الفواتح السانقة ولهذا قال ابن  
رستمويه خطان ما يقياسان خط المصنف والعروض قال ابو جيان وذلك لان العروض  
يكتوبون ما ينسج خاصة اذا الذي يكتوبه في سبعة العروض انا هو المقتطعة  
لانهم يريدون به عدد الحروف التي يكتوب بها الوزن من غير كمال او سائلا فيكتوبون  
الفتون ونا ولا يراعون هذه في الالف والوقف والمدغم فحين يكتبون الحروف بحسب  
اجرا التفتيل فقد تنقطع الكلمة بحسب ما يقع من تعيين المجرى اقول يا دارمي  
يتبل غليا اصنعي اتون وطا على هاسا لتلك ابدى لان تقطيعه مستعمل  
فعلن اربع مرات وكما به هذا البيت في الخط الذي ليسوع علم العروض ما دارمي  
بالعلياء السندى اتون وطال عليا سائل الابد قال قد صعد المصنف  
في الكتابة على ثلاثة اعما اصطلاح العروض واصطلاح كانه المصنف واصطلاح  
الكتاب في غيره من قال وعلم الخط يقال له التجا ليسوع علم العروض وانما ذكره  
الحنوني في كتبهم لضرورة ما يحتاج اليه المبتدئ في لفظة وفي كتبه وان كثيرا  
من الكتابات مبني على اصول غريبة في بيانيها بيان لتلك المصنوعات ككتاب  
وغيره باب من التوقيف الميزة على مؤلفيها وهو في باب ابو جيان انتهى **رسم المصنف** شمع  
ومن ثم اختار ابو جيان نقط الفاق والمون والياء واصله فضلا عن بعض  
نقط الشين واحدة والرجحان فنقطها التانيث ونقط اهل الغيبة كل

نزل الما اسفل وربما كتبوا تحتها مثله او تميزه او فوقه علامة او غيره اصطلاحا  
قال ابو جيان الحروف فاما ما ينسج بصورة ومنها ما هو مشترك في بعض  
تقليل الصور او اختصارها كما ان في النقط المشترك كالعين وكذلك فعلوا  
في الصور جعلوا فيها المشترك قال هكذا قالوا وقال بعض مؤرخي السير كبرك  
لانهم وضعوا فارقا ونوا النقط بواحدة او اكثر والماستفهاية فليس اذن المشترك  
فاستوزة والنقط محو عما دل على شكل الحروف قال ومن الحروف ما ليس  
بالخط اذا وصل بغير كالنون والفاق والياء فيزول الاشتراك بالنقط ولذلك  
ينبغي ان لا يفتقر الى الفصل في الاختصار المستزاد لانها صورة خاصة بها  
فيكون اذ ذلك كاللاق النون واختار بعضهم نقط الشين بواحدة لانها صورة  
وتوا الفرق بينهما وبين الشين حاصل بها والماستفهاية ثلاث واختار  
الرجحان في اخر فقطعها التانيث في نحو هذه فرق بينهما وبينها الضمة وها  
السكت والماستفهاية الحزري تيمد ونما في الحروف غير المنقطعة ولهذا اقا  
بها في الميمات والرسائل التي التزموا عروها عن حرف منقوط ونقط اهل غريب  
الحدس كل حرف مهيكل من اسفل بساغة في الما استباح ووقع توهم المصنف من النقط  
الماستفهاية لا تقطعت لم تكتب بالميم ونسج من يكتسب تحت الحرف المهيكل حرفا صغيرا  
مثله او تميزه او فوقه علامة او غيره اصطلاحا على اهل الحديث وهذا هو  
ما تضمنه جمع الجمع والاعلام عليه **رسم المصنف** شمع جمع الجمع نظما الموضع من صوت  
العربية جميعا حجا اذ كان من بلاغة التجا وعذوبة الالف بالماستفهاية  
الفا في نظره ايجا زاوجعا الموضع عن هتم بعا حربية قطع الماستفهاية كان  
مناشيه احكاما ووضعا فعليك بحفظ عبارته وتامل في اعما واياك والياء  
بانكارها لتلك سقاها ودونك واياك ما سنا التي لا تحق الا على حامد  
البصيرة اعماها فربما خالف غيري في تفسيرها واخرى وتقدم قطعت من فطنة  
له عذو لا عن المخرج التويم وما دعي ان ذلك امرهم يستخرج النظر  
السليم وربما افصح بذكرها بامام قول ولولا بعداد اما تقوت من  
سب اليه الما نقله او لتفرد وغير ذلك من الامور التي تنص لتسقا واما  
تقلبا عن خلاف ما نسبته لبعض المشاهير اليه فحسبه غلطا من اطلاع  
له وتحقق لدنيه وما شعر ان ذلك لغة المصنف والماستفهاية منه يد عليه  
فدوئك مختص الطوي على ربة مائة مصنف واحتوى على ما به العينون تقر  
والماستفهاية شمس واقر من العيا العيا بما يجمعه قبله نولف فوان يكون  
على كتب الحان مريا واما نواع الحامد والماستفهاية حيا حبلا الله من الذين  
المرافة عليهم ولا فقههم سكا ناعليا هكذا باصل الحروف رحمة الله ولم تسرح عده  
الحلة من علامه ووقع الفراغ من نسخ هذا المولى الفيس الموصف شيئا نه الى  
تاسيس في يوم السبت المبارك بمكة المشرقة شرفا الله تعالى سار من عشر

ذلك



جمادي الثاني من سنة ثمان وخمسين و الف • ختم بالخبر الشافعي • وتزبد  
• الرحمة والراف • على يد العبد الفقير الراجي غفران مولاه •

• الفندي من مضمون سليم بن حسن الدناوي •

• المازيري الشافعي عفا الله •

• ولوالديه ولجميع المسلمين •

• امين امين •

• امين •

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً آمين ابراهيم الى يوم الدين

